

هذه الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في حجة المظنة

واعلم ان المكلف اذا انتفى الى حكم شرعي فاما ان يحصل له الشك فيه او القطع او الظن فان حصل له الشك فالمرجع منه الى القاعدة الشرعية الثابتة للتألف في مقام العمل وتسمى الاصول العلية وهي مخصصة في أربعة لان الشك اما ان يلاحظ فيه الحالة السابقة لا وعلى الثاني فاما ان يمكن الاحتياط ام لا وعلى الاول فاما ان يكون الشك في التكليف او في المكلف به فالاول مجري للاستصحاب والثاني مجري للتخيير والثالث مجري حاله البرائة والرابع مجري عند الاحتياط وما ذكرناه من المختار في مجاري الاصول الاربعه وقد وقع الخلاف فيها وتام الكلام في كل واحد موكول الى محله فالكلام يقع في مقاصد ثلاثة الاول في القطع والثاني في الظن والثالث في الاصول العلية التي هي المرجع عند الشك اما الكلام في المقصد الاول فنقول لا اشكال في وجوب متابعة القطع والعمل عليه اذا لم يوجد وجوده لانه بنفسه طريق الى الواقع وليس طريقته قابلة لجعل الشك اثباتا او نفيا ومن هنا يعلم ان اطلاق الحقحة عليه ليس كاطلاق الحق على الامارات المعيرة شرعا لان الحق عبارة عن الوسط الذي يبرح على ثبوت الاكبر للاصغر وبصير واسطة للقطع بثبونه كما لا يخفى لا ثبات حدود العالم بقولنا الظن حق او البينة حجة وفوق الحق حجة برآءه كون هذه الامور واسطحا لا ثبات احكام متعلقاتها فيقضي هذا منظور الحق فيجب الاجتناب عنه كقولنا هذا الفعل ما اتفق المصنفون عليه وقامت البينة عليه كونه محررا وكلما كان ذلك فواجب بل اذا قطع لانه اذا قطع تخير به شيء في هذا غير وكل خرجي الاجتناب عنه بل في ان هذا معلوم الخيري في كل معلوم الخيري حكمه كذلك في اجتناب تثبت الحكم لما علم انه غير صالح الاصل ان كون القطع حجة غير معقول لان الحق ما هو جوبالقطع بالمعنى لا بطلق على نفس القطع هذا كله الى متعلق القطع وهو الامر المقطوع به بالنسبة الى حكم اخر فيجوز ان يكون القطع ما هو في موضوعه في ان الشيء المعلوم بوصف كونه معلوما حكمه كذا في فاعلم يكون وسطا لثبوت ذلك الحكم كمنطقه كما اذا ثبت ان الحق المعلوم كونه خيرا فالقطع على نفس الحق وبما يثبت له ان لا يكون طريقا للحكم وقد يكون ما هو في موضوع الحكم ما كان منه طريقا لا يفرق فيه بين خصوصياته من حيث التقاطع والمقطوع به واسباب القطع وانما اذا المقرض من كونه طريقا الى متعلقة فترتب عليه حكم متعلقة ولا يجوز للشك ان ينهي عن العمل به لانه مستلزم للتناقض اذا قطع كون طريقا من اى سبب فان فلا يجوز للشك ان يحكم بعدم نجاسته او عدم وجوب الاجتناب عنه لان المفروض انه خير والقطع يحصل له صغرى كبرى اعني قوله هذا يبول وكل يبول يجب الاجتناب عنه فيجب الاجتناب عنه حكما الشك بان لا يجب الاجتناب عنه من غير مناهض له الا اذا فرض عدم كون النجاسة وجوب الاجتناب من احكام نفس البول بل من احكام ما علم بولته على وجه خاص من حيث السبب او النقص وغيرهما فخرج العلم عن كونه طريقا يكون ما هو في الموضوع حكمه انه يتبع في اعتبار ما هو في وجه خاص لبل ذلك الحكم الثابت لانه هذا العلم في موضوعه فقد يدل على ثبوت الحكم لشيء في العلم به بمعنى كشكاف المكلف عن غير خصوصه لا كشكاف في حكم العقل عن اثبات ما قطع احده بكونه مطلوب بالولاية وقبحه لا يقطع بكونه مبعوضا فان مدخله في القطع بالمطلوب او المبعوض به في صيرت الفعل حسنا او قبيحا عند العقل لا يختص ببعض افراده وكان في حكم الشرع لحرمة ما علم انه غير نجاسته بناء على ان حرمة النجاسة الواقعة بما اقتضاه مواردها في شرط العلم لا في نفس الحكم او قول بعض قد يدل دليل ذلك الحكم على ثبوت شيء في شرط حصول القطع به من سبب خاص حكم الشك على القدر وجوب الرجوع الى الغيرة الحكم الشرعي اذا علم من الطرقة الاجتهادية المعهولة من مثل ازل والجفران القطع الخاص من هذا وان وجب على الفاعل الاحتياط على نفسه لانه لا يجوز للتخلف في ذلك وكل العلم الحاصل للجهة المتعاقبة عن الاداعي الطرق الاجتهادية المتعاقبة لانه لا يجوز للتخلف على ما ذكره الحكم على الحاكم بوجوب قبول العدل المعلوم من العلم من العلم من غير ذلك ثم من جوامع القطع الذي هو طريق الى الواقع قيام الامارات الشرعية والاصول العلية مقامها في العلم بخلاف ذلك في الحكم على وجوب الموضوعية فالعلم لدليل الحكم ما ظهر منه اعتباره على وجه الطريقة للوضع كالمصلحة المتقدمة فاما الامارات والاصول مقامها في العلم من دليل الحكم اعتبار القطع في الموضوع حيث كونه خاصا خاصة فائمه بالشخص ثم مقام غيره كما ان فرضنا ان الشك اعتبر صفة لا تخرج حفظ هذه الركعات الشائبة والاعمال والاولين فان غيره كالظن باحد الطرفين واصله عدم الرائد لا يقوم مقامه لا بدليل خاص خارجي غير ادلة حجة مطلق الظن في الصلوة واصله عدم الاكثر من هذا الباب عدم جواز ادعاء الشك في ما استند الى البينة او البعد على قول راجح لقول الشاهد في الثاني من وجهيها اجماعا فلا ان العلم بالشهرية ما هو في مقام العمل على وجه الطريقة بغير خلاف وقام اولو الشهادة الا ان ثبتت صحتها ان كان يجوز العمل به من الطرق الشرعية يجوز الاستناد اليه في الشهادة كما يظهر من رواية بعض النوار في جواب الاستفتاء ادله راجحة انما يظهر من عدم احكامه بصدق كل يوم بدوهم ما دام متيقنا بحجوه ولذا فانه لا يجب لصدق عند الشك في الحجوة صحة ما يثبت على خلاف حاله على ما مر من غير اجوبة كما يكتفي في الوجوب لاستصحاب ثبوت هذا الذي ذكرناه في كون القطع

سواء كان موضوعا
عاجله الطريفة
حكم متعلمه او حكم
فوق انا لله عجة
لا على وجه الطريفة
متعلقه او حكم اخر ولا
يطلق عليه الجمه

فصل

العدو

لكننا جرينا وعاونا
على العصيان والتمرد
جوشنا
وعاونا عليه
كما ينبغي

للولى من حيث تعلق اعتقاده بالكلف يكونه مبعوضاً

على الحرام في الكراهات الواقعة اشد منه في مباحاتها وهو فيها اشد من مباحاتها فانها تختلف فيه باختلافها فصاعداً وشد كالكره في
 ذلك ويمكن ان يراعى الواجبات الواقعة ما هو الاقوى من جهة اخرى وانما وجه التفرقة ان كل واحد من هذه مباحات الله تعالى
 في الجبر على الواجب ذاك انما كان من الظاهر بل هو من الظاهر فيمنع عرض الصفة المحسنة له وفي مقابلة الاقضية لله تعالى فيمحق ان يمنع ان بعض له
 جهة مغيرة وانما هو من الاقضية ان بعض له جهة محسنة لكنه بان على جهة ما لم يعرض له تلك الجهة وليس الا بعض له في نفسه حسن
 ولا في الاصل خطه ما يتحقق ضمنه وبعيداً واخرى لو سلمنا عدم كونه له من جهة ما للفتح كما اظلم فلا شك في كونه مستقلاً له كاللذات ليس
 قبل الاصل التي قبلها العقل بالخطه انفسها حسنة ولا في غير الخ بوقوفه في شفاء فيجوز على انضمام جهة فيلزم ان يكون في الجبر كاللذات
 للمؤمن كغيره من المعلوم ان ترك فعل المؤمنين بوصفاته مؤمن في المثال الذي ذكره كفعله ليس من الامور التي ينصف بحسن
 او في الجمل يكونه مثل مؤمن ولا العز في كلامه بان لو قلنا كان معدداً فاذا لم يكن هذا الفعل الذي يتحقق في غيره من
 ينصف بحسن او في غير مؤثر في اقتضاء ما ينقص الفعل كما لا يؤثر في اقتضاء ما ينقص الحسن لو فرض امره بفعل كما فرض مؤثراً
 معقداً الكفر فانه لا اشكال في مدحه من حيث الاقضية وعدم مزاجه حسنة يكونه في الواقع مثل مؤمن ودعوى ان الفعل الذي
 يتحقق به الجبر ان لم ينصف في نفسه بحسن ولا في كونه محمول العنوان لكنه لا يمنع ان يؤثر في غيره ما ينقص الفعل بان يرفعه الا ان قلنا
 بعدم مدخلية الامور الخارجية عن الصدقة في استحقاق المديح والذم وهو محل نظر بل منع وعليه يمكن ابتداء منع الدليل العقل السابق في
 فعل الجبري مدونه مضافاً الى الفرق بين ما نحن فيه وبين ما تقدم من الدليل العقل كما لا يخفى على الناظر بان العقل مستقل بفعل الجبري في المثال
 المذكور وعبره بتحقق ترك فعل المؤمنين في ضمنه مع الاعتراف بان ترك الفعل لا ينصف بحسن ولا في غيره لا يرفع في غير ذلك الحكم العقل ينصف الكذب ضرب اليقين
 او انصفه اليقين بما يصره الى المصلحة اذا جهل الفاعل بذلك ثم انما ذكر هذا المثال في بعض كلامنا في الجبر اذا صادف المعصية الواقعة في ذلك
 ولم يعلم معنى حصول هذا الكلام اذ مع كون الجبري عنواناً مستقلاً في استحقاقه في العبادات وجعلنا لاجل ان يدبره وحده العقاب في غيره مما
 يرجح وان يدبر عقاباً في ذلك على عقاب محض الجبري فهذا ليس له اطلاقاً في كل فعل اجتمع فيه عنوانان من الفقيه في عقاب على ما كان في ذلك
 والتحقق في كونه في فعل الجبري بين موارد وان الجبري لا اشكال في استحقاقه الا ان من جهة انكشاف حيث لا يلزم وسواء سببته بذلك وانما اخفا
 للذم من حيث الفعل الجبري في ضمنه فبذلك اشكال كما اعترف به الشهيد قدس سره فيما يأتي من كلامه في الجبر على المعصية والفصل في
 المعصية فالمصير به في الاجابة والكثرة العفوية وان كان يظهر من اخبارنا والعقوبات الفصل ايضا مثل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما يحشر الناس على
 بنائهم فوله تارة الكافر من علمه وما ورد من جعل جلود اهل النار في النار وجلود اهل الجنة في الجنة يعبر كما من الطائفتين على
 الشبان على ما كان عليه من المعصية والظلمة لو خلدوا في الدنيا وما ورد من ان ذاك الله المسلمين بسيفه ما فاعل والشوق في النار فيقول
 يا رسول الله هذا الفاعل ما بال المقتول قال لان ذاك قتل صاحبه ما ورد في العقاب على فعل بعض المقاتلة فبذلك بعض من الحرام كذا في
 والماتة لسبابة مؤمن ونحو ما دل على ان الرضا فعل الفعل مثل ما عن امير المؤمنين ع ان الرضا بفعل قوم كذا لاجل ما معهم وعلى
 الدخول اثنان اثم الرضا واثم الدخول ويؤيد قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين امنوا لهم عذاب اليم وفي قوله نعم ان شدوا
 ملائكة انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله ومما ورد من ان من رضى بفعل فذله وان لم يفعل او قوله نعم ان الذين لا يؤمنون بالله واليومنة
 لا يريدون عاقبة الاخرى ولا يؤمنون بالله واليومنة ولا يؤمنون بالله واليومنة ولا يؤمنون بالله واليومنة ولا يؤمنون بالله واليومنة ولا يؤمنون بالله واليومنة
 حتى يخرج عن الفعل لا بالخيار او يجل الاول على من اتيه بجره الفصل والثانية على من اشتغل بعد الفصد ببعض المعصية فاما
 كما يشهد له جرة الاشارة على ما في حديث عمه بعض الاساطين لا عانة نفسه على الحرام ولعله لتفريق المناط بالالة اللفظية وقد علم مما
 ذكرنا ان الجبري على اقسام احد ما بجره الفصل الى المعصية والثاني الفصل مع الاشتغال بمفاد ما في الثالث الفصل مع التلبس بما يعقده
 كونه معصية والراجح التلبس بما يتحمل كونه معصية وجاه لتحقق المعصية به والحاصل ان التلبس به لعدم المبالاة بمضاف الحرام والسادس
 التلبس به بوجاه ان لا يكون معصية وخوف ان يكون معصية ويشترط في صدق الجبري في الثالثة الاخرى عدم كون الجمل عذراً عقلياً
 او شرعياً كما في التلبس بالمعصية والوجه في الجبرية والاربعون المعصية وان يتحقق احتمال الخالف للحكم الواقعي كما في موارد اصابة البركة
 وامتناعها بان ان الاقسام الثلاثة مشتركة في استحقاق الفاعل للمدح من حيث غيب ذاته وسوء سره ولما الكلام في تحقيق المعصية
 بانفصل المتخوف في حصة الجبري وعليه باننا في كل من الاقسام في الشاهد قدس سره في القواعد لا يؤثر في المعصية عقاباً ولا ذملاً ما لم
 يلزم به او مما ثبت في الاخبار العفوية ولو تولى المعصية وتلبس بها في معصية فظهر خلوها فيما يخصها في هذه الالف فظهر من اجماع الفقهاء
 المعصية صار في كونه مجردة عن غيرها او من دلالتها على انها محرمة فيجب عليه العقاب وقد ذكر بعض الاصلح ان لا يؤثر في المح

لا يبرهنه قدس سره ان
 الكلام في تارة غير متينة
 المعصية اذ ليس
 معصية كانه في غير فعل
 المعصية به اذ صدر عن
 قصد المعصية قبل ان
 يصير من هو الروايات
 في الفعل الجبري
 الاعتقاد فيكون
 منها علة راجحة في
 انفعال واحد كما
 في ذلك من حيث
 ان حاشيت على ذلك
 جبراً اذ في معصية
 في الجبرية في
 اشربوا حتى يتبين حكم
 فيه في شئ من
 ما
 ما ورد قوله تعالى
 ما من من الله
 ان معصية الله تعالى
 فيكون معصية
 فيكون معصية

لا يبرهنه قدس سره

تشبهها بشي المسكر فعل جازعا ولعل ليس في التشبيه بل انضمام فعل الجوارح وبصور محل النظر صورتهما لورجها مثل منزل غير فظها ^{منه}
 فاصابها فان بها زجرا وامر ومتهما ما لورجها ووجهه بظن انها حاضرت ثانت ظاهرة ومتهما ما اوجهم على علمهم بغيره فاكله فبين له
 ملكه ومتهما ما هو ذبح شاه بظنها للغير بقصد العدوان فظهر في ملكه ومتهما ما اذا قل نفسا بظن انها معصومة فبانت مهلة وثق وقد
 قال بعض العامة محكم بقسق المغاطح لك لدا لانه على عدم المبالات بالعاصي يعاقب في الاخرة مالم يذبح عفا بامسوطا بين الصغير
 والكبير وكلها محكم ويحصر على الغيب انتهى الثاني انك قد عرفت انه لا فرق في ان يكون العلم في كاشفا محققا بين اسباب العلم وبنيب الغيب
 والعد من اصحابنا الاخباريين عدم الاعتماد على القطع الحاصل من المقدنات القطعية العقلية الغير النظرية لكثرة وقوع الاشياء و
 الغلط فيها فلا يمكن ان يكون لا شئ منها فان ارادوا عدم جواز الركون بعد حصول القطع فلا يعقل ذلك في مقام اعتبار العلم من حيث
 الكشف ولو امكن الحكم بعد اعتباره ليجي مثله في القطع الحاصل من المقدنات الشرعية طابق النعل والنعل وان ارادوا عدم جواز الخوض في
 المطالب العقلية لمخمس الطال الشرعية لكثرة وقوع الغلط والاشتباه فيها فلو سلم ذلك وانعاض عن المتأخر لكثرة ما يحصل من
 الخطأ في فهم المطالب من الأدلة الشرعية فله وجه وجرح فلو خاض فيها باو حصل القطع بما لا يوافق الحكم الواقعي لم يبد في ذلك المتفحص
 في مقدنات التحصيل الا ان الشان في ثبوت كثر الخطأ او بد ما يقع في فهم المطالب من الأدلة الشرعية وقد عرفت بعد ما ذكرت هذا على كلام يحكي عن
 الحديث الاسننابي في قوله الدين في قوله عدا ما اسند له على الخصم الدليل في غير الضرر وبان الدين بالجماع عن الصادق في قال الدليل لنا
 مع مني على هذا مرد في شريعة نقطت فيه بنو فو الله نعم وهي ان العلوم النظرية فيما ان فهم ينهي الى فائدة هي في فهم من الاحساس ومن
 هذا القسم علم الهندسة والحساب والاشياء المنطقية وهذا القسم لا يقع فيه الخواص بين العلماء والخطأ في نتائج الادكار والسبب في ذلك ان الخطأ
 في الفكر ما من جهة الصورة او من جهة المادة والخطأ من جهة الصورة لا يقع من العلماء لان معرفة الصورة من الأمور التي لا تخفى عند الادراك
 المستقيمة والخطأ من جهة المادة لا يتصور في هذه العلوم لقرب المواد فيها الى الاحساس وفيه ينهي الى مادة هي بعيدة عن الاحساس ومن
 هذا القسم الحكمة الاجبية والجيوية وعلم الكلام وعلم اصول الفقه والمسائل النظرية والفقهية وبعض الفواعل المذكورة في المنطق ومن ثم
 وقع الاختلاف والمشاجرات بين الفلاسفة في الحكمة الاظهرية والطبيعية وبين علماء الاسلام في اصول الفقه والمسائل الفقهية وعلم الحساب
 وغير ذلك في ذلك ان الفواعل المنطقية انما هي خاصة من الخطأ من جهة الصورة لانه من جهة المادة وليس في المنطق عدا ما يعلم ان كلامه
 مخصوصا بخلاف في فهم من الانقسام ومن العلوم مشتاع وضع فاعدا يكفل بذلك ما استظهره بعض الوجوه ناهيا للمادة كذا في ذلك
 فان قلت لا فرق في ذلك بين العقليات والشرعيات والشاهد على ذلك ما نقلنا من كثر الاختلافات الواقعة بين اهل الشرع في اصول
 الدين وفي الفروع الفقهية قلت انما نشأ ذلك من فهم مقدنة عقلية باطلها بالقدرة العقلية النظرية او الفطرية ومن الواضحات لما ذكرناه
 من انه ليس في المنطق فيكون بعضهم من الخطأ في مادة الفكر فان لمشا بين ادعوا البدهية ان تفرق ماء كونه في كونين اعدام للشخص واحد
 لشخصين اخرين وعلى هذه المقدرة بنوا ثبات الهول والاشرايين ادعوا البدهية انه ليس عداما للشخص الاول وانما انعد من صفته
 من صفاته وهو الاتصال ثم قال اذا عرفت ما عهدنا من المقدرة الدفعية الشريفة فتقول ان ممسكا بكلامهم قد نقلنا عصمتنا من الخطأ
 وان ممسكا بغيرهم يعصم عن افعي كلامه والسفاد من كلامه عدم حجة ادراكات العقلاء في غير المحسوسات وما يكون مباديه في فهم من ان
 حصل هذا شخص ما ذكره انه يوافق عليه يقول غير واحد من فاعر عنه منهم السيد المحرر الخبزي قدس سره في ابل شرح الهندس
 على ما حكى عنه قال بعد ذكر الكلام المحرر المتقدم بطلونه بتحقيق المثام بفضله ما ذهب اليه فان قلت قد عرفت العقل عن الحكم في الا
 والقريع فهل ينبغي له حكم في مسئلة من المسائل قلت اما البديهيات فهو له مدد وهو الحاكم في الاما النظريات فان وافقه النقل وحكم
 بحكمه فله حكم على النقل وحده واما لو تناقض هو النقل فلا شك عندنا في ترجيح النقل وعدم الانتفاء الى ما حكم به العقل فله وهذا
 اصل ينبغي عليه مسائل كثيرة ثم ذكر جملة من المسائل المتفرقة **اقول** لا يحضر شرح بي حنى الا خطها فخرج على ذلك قلت تتعري اذا فرغ من حكم
 العقل على وجه القطع بشي كيف يجوز حصول القطع او الظن من الدليل النقل على خلافه وكذا لو فرض حصول القطع من الدليل النقلية كيف
 يجوز حكم العقل بخلافه على وجه القطع ومن وافقها على ذلك في الجملة المحرر العجالي في مقدنات الحد ان في حيث نقل كلاما للسيد ^{المختار}
 في هذا المقام ما يستحسنه الا انه صرح بحجة العقل الفطرية الصحيح وحكم بمطابقة الشرع ومطابقة الشرع له ثم قال لا مدخل للعقل بشي
 من الاحكام الفقهية من عبادات وغيرها ولا سبيل اليها الا السماع عن المعصوم لقصور العقل المذكور عن الاطلاع عليه ثم قال
 نعم يبقى الكلام بالنسبة الى ما لا يتوقف على التوفيق فتقول ان كان الدليل العقل المتخلف بذلك بد بجملة البدهية مثل الواحد نصف
 الاثنين فلا ريب في صحة العمل به والى ان لم يعارضه دليل عقلي لا نقلي فكذلك فان عارضه دليل عقل اخر فان ابدل احدهما بغيره كان

سبب

المدرك كما يدل عليه الاختيار والكثرة الواردة بمضمون ان دين الله لا يصيب بالبعوث وأنه لا شيء بعد عن دين الله من عقول الناس أو شيء
 من ذلك كله رتبة ايمان تغلب عن القصة قال فلن قطع اصبعاً من اصابع المرأة كمنها من الذبابة قال عشرة من الأمل قال فلن قطع اصبعاً
 قال عشرة من فلن قطع ثلثاً قال ثلثون فلن قطع اربعاً قال عشرة من فلن قطع ثلثاً قال ثلثون فلن قطع ثلثاً قال ثلثون فلن قطع ثلثاً
 كان يبلغنا هذا ونحن بالعرف فقلنا ان الذي جاء به مشيطان قال نعم مهلاً يا ابا ان هذا حكم رسول الله ان المرأة تغفل الرجل لثلاث الذبابة
 فاذا بلغ الثلث رجع الى النصف يا ابا انك اخذتني بالفتن والسنن اذا فبتت نحو الذين وهي ان كانت ظاهرة في نوبج ابا ان علي رداً وانه
 الظنية البينة التي سمعها بالعرف يجوز استنفال العقل بخلافه وعلى فحجه بما حكم به الإمام عن من حجه مخالفته لمقتضى القياس الا ان مرجع الكل
 الى التوجيه على مرجع العقل استنباط الاحكام فهو توجيه على القواعد المتضمنة الى مخالفة الواقع وقد اشرنا هنا في اول المسئلة الى عدم
 جواز الخوض في استنباط الاحكام الذي يثبت في المطالب العقلية والاستغناء عنها في محصيل مناط الحكم والانتقال منه اليه على طريق العلم
 لان النسب الذي من باب وجوب عدم حصول الوثوق بما يصح اليه من الاحكام التوفيقية فقد يصير منشأ لطرح الامارات العقلية الظنية لعدم
 حصول الظن له منها بالحكم ووجب من ذلك ترك الخوض في المطالب العقلية النظرية لادراك ما يتعلق باصول الدين فانه تعرض للعالمات
 المدائم والعذاب الخالد وقد اشرنا الى ذلك عند التنبه عن الخوض في مسئلة القضاء والقدر وعند غنى بعض اصحابهم عن المجادلة في
 المسائل الكلامية لكن الظاهر من بعض تلك الاخبار ان الوجه في التنبه عن الاخبار عدم الاطمينان بمهاورة الشخص المتيقن في المجادلة فيجب فتح اعين
 لها الفهم ويوجب ذلك ومن المطالبات المتضمنة في نظرها الخراف الثالث فلن تظهر في السنة العاصرين ان قطع القطاع لا اعتبار به لعل
 الاصل في ذلك ما اصرح به كاشف الغطاء ومقر بعد الحكم بان كثير الشك لا اعتبار وشكك قال وكذا من خرج عن العادة في قطعه وفي ظن فلو غلو
 اعتبارهما في حقهما انتهى **قول** اما عدم اعتبار من خرج عن العادة في ظن فلان ادلة اعتبار ادلة الظن في مقام يعتبر فيه مخصصه
 بالظن الخاص من الاشباه التي يتعارف حصول الظن منها المتعارف الناس لو وجدت تلك الاشباه عندهم على القول الذي وجد عند
 هذا الشخص في الحاصل من غيرها انتهى الشك في الحكم اما قطع من خرج قطعه عن العادة فان اريد معد اعتباراً عند اعتبارها في الا
 حكاهم التي يكون القطع موضوعاً لها كقبول شهادته ونحو ذلك فهو حق لان ادلة اعتبار العلم في هذه المقامات لا يشمل هذا
 قطعاً لكن طحاكلام من ذكره في سابقا كثير الشك اذ لا غير هذا القسم وان اريد عدم اعتبارها في مقامات يعتبر القطع فيها من حيث الكثرة
 والبطانة في الواقع فان اريد بذلك انه حين قطعه كالكاشف فلا شك فان احكام الشك لا يغير العالم لا يجري في حقه وكيف يحكم على القطع
 بالكلف بالرجوع الى ما دل على عدم الوجود عند عدم العلم والقاطع بان حيلة ثلثاً بالبناء على ان صلى الربيعاً نحو ذلك وان اريد
 بذلك وجوب عدم قطعه وقدر يلهي الى الشك فبينهم على مضطرب يردع بنفسه لو بان يقال ان الله سبحانه لا يهبط منك الواقع
 لو فرض عدم تفتنه لقطعه بان الله يهدي الواقع من كل احد من وجوه لا يكتد به في باب الارشاد ولا يختص بالقطاع بل بكل
 من قطع بما يقطع بخلافه من الاحكام الشرعية والموضوعات الخارجية المتعلقة بحفظ النفوس والاعراض بل الاموال في الجملة
 واما فيما عدا ذلك مما يتعلق بحقوق الله سبحانه فلا دليل على وجوب الرجوع في القطاع كما لا دليل عليه في غيره ولو بين على وجوب ذلك
 في حق الله سبحانه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما هو في بعض النصوص في الفناوى لم يفرق بين القطاع وغيره
 وان اريد بذلك انه بعد انكشف الواقع لا يجري ما لا يبره على طبق قطعه فهو ايضا حق في الجملة لان المكلف ان كان تكليفه حين العمل
 مجرد الواقع من دون مدخلية للاعتقاد فالماضي به الخالف للواقع لا يجري عن الواقع سواء القطاع وغيره وان كان للاعتقاد
 مدخل فيه كما في امر الشارع بالصلاة الى ما يعتقده كونها قبله فان فضيلة هذا كفاية القطع المتعارف في لا قطع القطاع فيجب عليه
 الاعادة وان لم يجب على غيره ثم ان بعض العاصرين وجه الحكم بعدم اعتبار قطع القطاع بعد تفسده اذ اعلم القطاع واحتمل
 ان يكون حجة قطعه مشروطة بعدم كونه قطعاً بان يشرط في حجة القطع عدم منع الشك عنه وان كان العقل ايضا قد يقطع
 بعدم النع الا ان اذا احتمل النع يحكم بحجة القطع ظاهرهما ما يثبت المنع وانما حجة بانه يكتفي في فساد ذلك عدم حصول القطع لشيء
 وعدم ترتيب آثار ذلك الشيء عليه فرض كون الآثار آثاراً له والعجز عن المعاصاة مثل ذلك بما اذا قال للمولى بعد لا تغفل في معرفته
 لو امرى على ما تفتح به من قبل عقلك او يودي اليه حدثك بل انقصر على ما يصل اليك من بطريق المشافهة والمراسلة وفساد يظهر
 مما سبق من اول المسئلة الى هنا الرابع ان المعارف بما لا هو كالمعلوم بالتفصيل في الاعتبار امره والكلام فيه يقع ثار في اعتبار
 من حيث ثبات التكليف به وان الحكم المعلوم بالاجمال هل هو كالمعلوم بالتفصيل في الشك على المكلف هو كالمعروف ام لا واخرى
 انه بعد ما ثبت التكليف بالعلم التفصيلي والاجبالي العبر من كل كيفية في امثالها بالموافقة لاجبالي بترجيح نفي العلم التفصيلي ام لا

بكيفية الامع عند العلم التفصيل فلا يجوز ان يرد مع العلم من معرفة زيد بالتفصيل ولا فضل الصالحين في ثوابهم
 مع امكان الصلوة في ثوب ظاهر الكلام من جهة الاولى يقع من جهة ثانيا لان اعتبار العلم الاجمالي من ثبوت ان لا يثبت حصة خاتمة القطعية والثانية
 بموجب الموافقة القطعية والمشكل للكلام في القضية الثانية هي مسألة التبرئة والاشتغال عند الشك في الكلفة به فالتقصود في الاول الكلام
 في القضية الاولى لعدم الكلام في الثاني وهو كونه في العلم الاجمالي في الامتثال او في مقتضى القاعدة جواز الانقضاء في الامتثال بالعلم
 الاجمالي بان ان الكلفة بما فيها لا يحتاج سقوط التكليف في الاطاعة في غاية الوضوح واما فيما يحتاج اليه قصد الاطاعة فالظاهر
 تحقق الاطاعة اذا قصد الايمان بشيئين يقطع بكون احدهما المأمور به ودعوى ان العلم بكون الثاني فيه مأمورا مقفرا معتبرا حين
 الايمان به ولا يكتفي العلم به بانه ممنوعه فلا يشاهد ما بعد تحقق الاطاعة في غير ذلك أصليا يجوز ان يمكن من تحصيل العلم بالتفصيل
 لكن لا يمكن ان يكون في بعض ثبوت الاتفاق على عدم جواز الاكتفاء بالاخذ بالاحتمال اذا توقف على تكرار العبادة بلا العلم من الحل في مسألة الصلوة
 في التوبة من عدم جواز التكرار لا حظا في حق عدم العلم بالتفصيل فلا يجوز ان يمكن من تحصيل العلم بالعدم المطلق وبمعرفة القبلة
 او في ثوب امران يتوضأ وضوئين يقطع بوفوع احدهما بالماء المطلق او بجعل الى جهة من يقطع بكون احدهما القبلة وفي ثوبين
 يقطع بطلانه احدهما لكن الظاهر من جهة الدليل ترجيح الجواز في المسئلة الاخرى ولعله من اجل ذلك ان لا خصوصية للمسئلة الاخرى
 واما اذا لم يتوقف الاضطرار على التكرار كما اذا اتى بالصلوة مع جميع ما يمكن ان يكون جواز لظهور عدم ثبوت اتفاق على المنع وجود
 تحصيل اليقين التفصيلي لكن لا يبعد في هذا ما انتهى الى ذلك بل في كلام السيد الاخرى في مسألة الجاهل بوجوب الفحص في ثوبه اذ
 السيد المرتضى في ثبوت الاجماع على بطلان صلوة من لا يعلم احكامها هذا كما في تقديم العلم التفصيلي الظن التفصيلي للمعتبر فيقدم
 على العلم الاجمالي ام لا فيتحقق ان يكون الظن المذكور ان كان مما ثبتت اعتباره الا من جهة دليل الاستدلال المعروف بين المناجحين
 لا بانه من جهة الظن المطلق فلا اشكال في جواز تركه محضلة والاخذ بالاخذ بالاحتمال اذا لم يتوقف على التكرار والعجب بعمه بالا ما راف من
 باب الظن المطلق ثم يذهب الى عدم صحته عبارة فترك طريق الاجتهاد والتقليد والاخذ بالاخذ بالاحتمال وتعلل الشبهة من جهة اعتبار
 قصد الوجه ولا يظن ان هذه الشبهة وان كانت صحيحة عبارة المحنط محل او واما لو توقف الاضطرار على التكرار ففي جواز الاخذ به وترك
 تحصيل الظن بتعيين المكلف به وعدم الجواز وجها من ان العلم بالظن المطلق لم يثبت الاجازة وعدم وجوب تقديمه على الاحتمال
 فليس عليه دليل ومن ان المظان تكرار العبادة احتياطا في الشبهة المحكية مع ثبوت الطريق الى الحكم الشرعي ولو كان هو الظن المطلق خلا
 السيرة المستمرة بين العلماء مع ان جواز العلم بالظن اجماعي فيكون في عدم جواز الاحتمال بالترك لو اختلف عدم جواز واعتماد الاعتقاد
 التفصيلي في الامتثال والحاصل ان الامر بغيره من تحصيل الاعتقاد التفصيلي ولو كان خطأ وبين تحصيل مقتضى الاطاعة ولو كان
 في قطع النظر عن الدليل الخارجى يكون الثاني مقدرا على الاول في مقام الاطلاقة بحكم العقل والعقل لكن بعد العلم بجواز الاول والشك
 في جواز الثاني في الشكيات من جهة منع جماعة من الاصحاب عن ذلك واطلاقهم اعتبارا بغير الوجه فالوجه في ذلك وان لم يكن
 واجبا لان بنية الوجه لو قلنا باعتبارها فلا تسلم الامع العلم بالوجه والظن الخاص بالظن المطلق الذي لم يثبت القائل به جواز الاعمال
 وجوب الاحتمال لعدم جوازه فكيف يعقل تقديمه على الاحتمال واما لو كان الظن مما ثبتت اعتباره بالتحقق في المكان تقديمه
 على الاحتمال اذا لم يتوقف على التكرار من غير اعتبار قصد الوجه وجب في جواز عدم اعتبار بنية الوجه فالأقوى جواز
 ترك تحصيل الظن والاخذ بالاحتمال ومن هنا يترجح القول بصحة عبارة المقلد اذا اختلف بالاخذ بالاحتمال في التقليد لان خلاف
 الاحتمال من جهة وجود القول بالمنع من جماعته وان توقف الاحتمال على التكرار فلهذا جواز التكرار بل ولو بشر على الاحتمال
 انظر الحاصل لما تقدم من ان تحصيل الواقع بطريق العلم ولو اجمالا اولى من تحصيل الاعتقاد الظني ولو كان تفصيلا وادلة الظنون انما
 انما ذلك على كنهها لا على الواقع لكن لا يسيب العلم في مقام الامتثال الا ان شبهة اعتبار بنية الوجه كما هو قول جماعة بل المشهور من المتأخرين
 جعل الاحتمال في خلاف ذلك مضافا الى ما عرفت من مخالفة التكرار للسيرة المستمرة مع امكان ان يتوكل اذا شك بعد القطع بكون الشيء
 الامر هو التعبد بالمأمور به لا بخصوص وجه التقوى ان الذي هو التعبد بما يجزاه ولو في ضمن امرين وان يد والتعبد بخصوصه معتبر لغيره
 فالاصل عدم سقوط الغرض للداعي لا بالثاني وهذا ليس بغير دليل بل في تلك العبادة تحت باطلا في المحل فلا ينبغي بل لا يجوز ترك الاحتمال
 في جميع موارد التكرار تحصيل الواقع ولا بنية المعتبر من التقليد والاجتهاد باعتبار ان الظنون الخاصة والمطلقة وانما الواجب
 مع بنية الوجه ثم الايمان بالمحمل الا في قصد الغرض من جهة الاحتمال وهم ان هذا قد يخالف الاحتمال من جهة الاحتمال كون الواجب ان
 به بعض الغرض فيكون قد احرز به بنية الوجه من نوع باهذ الفقدان من مخالفة الاحتمال مما لا بد منه اذا لو لم يبر بنية الوجه كان في

باداء العبادة
 بالاحتمال
 علم التفصيل

الادعاء في كل حال

٢
 ٣
 ٤

فصل في عدم وجوب ظاهر على المكلف بعد فرض الأمانة بما وجب عليه في ظن العبدان شئت فقل ان ينه الوجه ساظرة فيما يورثه من باب الاحتياط
اجاماً حتى من الفاتنين باعتبار منة الوجه لان لازم قولهم باعتبار منة الوجه في مقام الاحتياط عدم مشروعية الاحتياط وكونه لغو ولا بد
ظن احد بلانهم بذلك على التسديد في المكاد في ظاهر كلامه في العترة في رد الاستدلال على كون الامر للوجوب بانرا حوط وسنذكره عند الكلام
على الاحتياط في طيقات ما ثاب دليل الاستدلال اما المقام الاول وهو كفاية العلم الاجمالي في نفي التكليف واعتباره كالتفصيل فقد عرفت
ان الكلام في اعتباره بمحض وجوب الموافقة القطعية وعدم كفاية الموافقة الاحتمالية راجع الى مسئلة البرائة والاحتياط والمقصود هنا
بيان اعتبارها في الجملة الذي اقل من البرائة في حجة الفقه القطعية فقول ان العلم الاجمالي صواب اكثر لان الاجمال الطاري اما من جهة متعلق
الحكم مع ثبوت نفس الحكم تفصيلاً كما لو شككنا ان حكم الوجوب في يوم الجمعة متعلق بالظهور والجمعة وحكم الحرمة متعلق بهذا الموضوع الخارجي
من الشبهة او بل النواما من جهة نفس الحكم مع ثبوت موضوعه كما لو شككنا في ان هذا الموضوع للعلوم الكليات متعلق بقرينة
او بقرينة واما من جهة الحكم والمتعلق في مقام مثل ان نعلم ان حكماً من التوحيد المتجرى متعلق باحد هذين الموضوعين ثم الاشتباه في كل من
الثلاثة اما من جهة الاشتباه في الخطاب الصادق كما في مثال الظهور والجمعة واما من جهة اشتباه مصادر في متعلق ذلك الخطاب
كما في المثال الثاني والاشتباه في هذا القسم اما في التكليف كما في الشبهة المحصورة واما في التكليف فحرفا الشبهة في المكلف اما ان يكون الاحتياط
في مخاطبة احد في التحريم واما ان يكون الاحتياط في مخاطبة كل واحد في التوبة المشتركة ولا بد قبل الغرض بيان حكم الاقسام من
الغرض في من احد هما انك قد عرفت في اول مسئلة اعتبار العلم ان اعتباراً قد يكون من باب محض الكسوف والظهور فيه وقد يكون من
باب الموضوعية بجعل الله والكلام هنالك الاول باعتبار العلم الاجمالي وعدمه في الثاني تابع لذلك لما دل على جعله موضوعاً فان دل
على كون العلم التفصيلي داخل في الموضوع كما لو فرضنا ان الله لم يحكم بوجوب الاحتياط الا علم تفصيلاً بخلافه فلا اشكال في عدم
اعتبار العلم بالتجاسة الثانية انرا في اوله من العلم الاجمالي العلم التفصيلي بالحكم الشرعي في مورد وجوب ابتاعه وحيث ان العلم بالانذار من
اعتبار العلم التفصيلي من غير تفصيل بمصولة من منشأ خاص فلا فرق بين من علم تفصيلاً بصلوة في كل وقت او بصلوة مرة في كل وقت
والاستدبار او بين ذلك وبين فعله بصلوة او بين فعله بصلوة من شرط بصلوة نفسه في كل وقت من شرط بصلوة امانه بناء على اعتبار
وجود شرط الا اما في علم المأمور في غير ذلك ولا يجد في بين هذا العلم التفصيلي وبين غيره من العلوم التفصيلية الا انه قد ذكرنا
في الشرع موارد يورثهم خلافاً في ذلك منها ما حكم به بعض فقهاء الاختلاف الا انه على قولين ولم يكن مع احدهما دليل من ان يطرأ القولان
ويرجع الى مقتضى الاصل فان طلائع الشبهة في الوعلاء في الفقه مقتضى الاصل الحكم الواقعي للعلوم وجوده بين القولين بل في كلام الشيخ
القائل في الخبر هو الخبر الواقعي للعلوم تفصيلاً في الفقه بحكم الله الواقعي في الواقع وفيها حكم بعض مجاز ان كتاب كلا المشبهين في الشبهة
للمختص وقد عرفت ان مجازاً قد يؤدي الى العلم التفصيلي بالحرمة والتجاسة كما لا يخفى بالمشبهين بالمشبه الجارية فان علم تفصيلاً لا يطبق
في تمام الجارية لكونه بجزئياتها فعمل تفصيلاً بجزئياتها مع ان الفاتن لا يجرى الا في كتاب يظهر من كلامه اخراج هذه الصورة ومنها
حكم بعض بغيره في تمام احد واجب في التوبة المشتركة بينهما بالانزعاج ان المأمور بعلم تفصيلاً بصلوة من حينه حدث واحد ام لا
ومنها حكم الحاكم بنصف العين التي قلنا انها رجلان بحيث يعلم صدق احداهما وكذب الاخرى فان لازم ذلك قالت لا يصفين من كل منهما
مع انه يعلم تفصيلاً عدم انفصال تمام المال اليه من مال الله الواقعي ومنها حكمه بان لو كان لاحد درهم والاخر درهمان فتلصق احد الدرهم
من عند الودي ان اصحاب الشبهة واحداً ومضاف والاخر مضافاً فانه ينفق ذلك الى مخالفة تفصيلية لو اخذ الدرهم المشتري بينهما
فانك فانه يعلم تفصيلاً بعد ما انتقل اليه من مال الله الواقعي اليه ومنها ما لو اقر بعين لشخص ثم اقر باللا خوف من الثاني فيمنه العين
بعد دفعها الى الاول فانه قد يؤدي ذلك الى اجتماع العين والقيمة عند واحد وتبعية ما بينهما واحد فبما عدم انفصال تمام الثمن
اليه لكونه بعض منه مال المقر في الواقع ومنها الحكم بانفساخ العقد المتنازع في ثمين ثمنه او مشترط على وجه يفرض فيه بالتخالف كما
لو اختلف في كون البيع بالثمن العين عبد او جارية فان رد الثمن الى المشتري بعد التخالف مخالفة للعلم التفصيلي بصيرته ملكاً للبايع
ثمنا للعبد والجارية وكذا لو اختلفا في كون ثمن الجارية العترة عشرة دراهم او ثمانية دراهم فان الحكم برده الجارية مخالفة للعلم التفصيلي
بردها لملك المشتري ومنها الحكم بان لو قال احداهما بعينك الجارية ثمانية دراهم والاخر خمسة دراهم فبما انفصال الثمن وانزاع الجارية
الى صاحبه ما مع اننا علم تفصيلاً بانها ثمانية دراهم ملك صاحبه لا الى احوالي غيره ذلك من اللوارد التي ينفق عليها المتبع فلا بد في هذه الموارد
من التزام احد ما هو على سبيل منع الخلو واحدها كون العلم التفصيلي في كل من اطراف الشبهة موضوعاً للحكم بان يقر ان الواجب الاحتياط
عما علم كونه بالخصوص ولا فاشتباه ان طاهران في الواقع وكذا اللامع للصلاة في الحديث للعلوم صدره تفصيلاً من مكلف خاص

انما لا بد

بعض
بعض
بعض

فلا مومر الا ما مظهر ان في الواقع الثاني ان حكم الظاهر في حق كل احد فاننا نقول في الايمان بان من كانت صلواته على النبي صلى الله عليه وسلم
فلان ان ينسبها اليها والحق في حقها في الايمان وكذا من حله اخذ الايمان وصل اليه نصفه الذي يعلم كذبه في الدين وانما من
بغيره او اذ لا يغفل عن الفرض فانما يملك هذا النصف في الواقع وكان اذا اشترى النصف الاخر فثبت ملكه للنصفين في الواقع وكان الاخذ
من وصل اليه نصف الدين ثم انما يملك في مسئلة الصلح ومسئلة النكاح الثالث ان يلزم بقيد الاحكام المذكورة بما اذا لم يخصص في العلم
بالخالفه والمنع مما يستلزم الخالفه المتعلقه بنفسه لا كسئلة الخلاف الا انه على قولين وحمل اخذ البيع في مسئلة الخالفه على كونه نكاحا
شرا او غيرا بما لا يرد من الشئ وانما يصح البيع بالخالفه من صلح او من غيره وكون اخذ نصف حصص الخالفه في غير صلحها بالنام في دفع
الاشكال عن كل مورد باحدا الامور المذكورة فان اعتبرا العلم التفصيلي بالحكم الواقع في غيره مخالفة بما لا يقبل التخصيص باجماع او
محمود اذا عرفت هذا فليست في حكم مخالفة العلم الاجمال فيقول مخالفة الحكم للعلوم بالاجمال شيوعا على وجهين احدهما مخالفة العلم
من حيث الالتزام كالالتزام بالاحكام على المراتب المذكورة بين من حرم وجبها بالخالفه ومن وجبها بغيره مع اتحاد زمانه الوجوب المحرم وكما
الالتزام بما لا يخد موضوع كل مرد داسر بين الوجوب المحرم مع عدم كون احدهما المعين بقيد لا يغيره فبذلك لا يمتثال فان الخالفه في
الثاني ليس من حيث العمل لا يخرج من الفعل الموافق للوجوب المذكور الموافق للمحرمة فلا يقطع بالخالفه الا من حيث الالتزام بما لا يخد الفعل
الثالث الخالفه من حيث العمل كراهية الايمان الذي يعلم بوجود احدهما والى كتاب فتلين يعلم بغير احدهما فان الخالفه هنا من حيث العمل وبذلك
فقولنا لما الخالفه الغير المعينة فانما هو في الشبهة الموضوعية والحكمة معاسوا كان الاشياء والرد بدل بين حكمين لموضوع واحد
كالاشياء المتشابهة بين حكمين لموضوعين كطهارة البدن وقبالة الحدث لمن نوضا غفلة في بايع مرده بين الماء والبول ما في الشبهة
للموضوعية فلان الاصل في الشبهة الموضوعية انما يخرج مجازا من موضوع المكلف في الاصل علم اتفاق الخلف بوطي هذا وعدم نقول
الخلف بتركه وجبنا في حق المراهق من موضوع حكمي التخيير والوجوب في حكمه بالا باحدا لاجل الخروج من موضوع الوجوب في المحرمه لا
طرحا ولكن الكلام في الحكم بطهارة البدن وقبالة الحدث في الموضوع بالمبايع المرده واما الشبهة المحكمه فلان الاصول الجارية في هذا ان
يخرج مجزعا عن موضوع الحكم الواقع بل كانت متناقضة لنفس الحكم كاصالة الا باحدا مع العلم بالوجوب والمحرمه فان الاصول في هذا
لنفس الحكم الواقع للعلوم اجالا لا يخرج عن موضوعه لان الحكم الواقع للعلوم اجالا لا يثبت عليه الا الوجوب الا طاعة وجوبه انما
والفرض في هذه الاصول مخالفة علمه لغيره في تحقق العصبه وجوب الالتزام بالحكم الواقع مع قطع النظر عن العمل غير ثابت لا
الالتزام بالاحكام الفرعية انما يفرض العمل وليست كالاصول الاعتراف بغيره من حيث الذات ولو فرض ثبوت الدليل عقلا او نقلا على
وجوب الالتزام بحكم الله الواقع لا ينفك لان الاصول يحكم فيها باحدا بانتفاء الحكم الواقع في الاصول في الشبهة الموضوعية يخرج بها
عن موضوع ذلك الحكم اعني وجوب اخذ بحكم الله هذا ولكن الخلق انما يثبت هذا التكليف اعني وجوب اخذ بحكم الله الالتزام مع
قطع النظر عن العمل لا يثبت الاصول لكونها موجبة للخالفه الغير المعينة الخطاب التفصيلي اعني وجوب الالتزام بحكم الله وهو غير جائز حتى
في الشبهة الموضوعية كما يصح في حق الخالفه الغير المعينة فانما يخرج عن طريق الحكم الواقع ولو كان معلوما بنفسه ليس محرم الا من
كونها معصية دل العقل على شيئا واستثما في الغفاب بما في فرض العلم بنفسه بوجوب شي في علم يلزم بالتكليف فيكون فعلا لا داعي
لو يكن عليه شيء نعم لو اخذ في ذلك العمل بغيره فلا يثبت بغيره للوجوب مخالفة علمه ومعصية لترك المأمور به ولذا قيدنا الوجوب
والغيره في صدق المسئلة بغيره علم كون احدهما تعبائا فان كان هذا حال العلم التفصيلي فاذا علم اجالا بحكم مرده بين الحكمين وفرضنا
اجالا الاصل في الحكمين الذي علم يكون احدهما حكم الشر والمفروض ايضا عدم مخالفة العمل فلا معصية ولا فيجب بل وكان لو فرضنا
عدم جريان الاصل لما عرفت من ثبوت ذلك في العلم التفصيلي فالحاصل الكلام ان الخالفه من حيث الالتزام ليست مخالفة ومخالفة الاحكام
الفرعية انما هي في العمل لا عبرة بالالتزام وعدمه ويمكن ان يفرض دليل الجواز بوجه اخر هو انه لو وجب الالتزام فان كان باحدا الغير
وافقا فهو مكلف من غير بيان ولا يلزم واحد وان كان باحدا الغير في هذا لا يمكن ان يثبت بذلك الخطاب الواقع في الجمل فلا بد له من خطا
او هو مع ان لا دليل عليه غير معقول لان الفرض من هذا الخطاب المفروض كونه توصلا لخصوص مضمون عن القيام بالفعل والترك فيحتمل
وهو حاصل من ذلك الخطاب التخييري فيكون الخطا طلبا للحاصل وهو الا ان يقان المدعى بخطا التخييري انما يدعى بغيره بان يفيد
منه القيد باحدا الحكمين لا محرم حصول مضمون احد الخطابين الذي هو حاصل في محرمه يخرج عدم الدليل فانهم هذا ولكن الظاهر من جملة
من الاحكام في مسئلة الاجماع المركب طلاق القول بالانع عن الرجوع الى الحكم علم عدم كون حكم الا مأمورهم في الواقع وعليه يتوعدم
الفصل في بناء العلم كونه امصلا في طرهما القول الا مأمورهم نعم صرح غير واحد من المعاصرين في تلك المسئلة فيما اذا افترضنا الاصلان حكمين

درهم

في بيان الالتزام بالاحكام

فانما
عليه
وبسبب
الاجماع
على ما

وهو دليل وجوب الالتزام
بما لا يخفى
من التزام العلم
بما لا يخفى
ما لا يخفى

حكمين

ما

حكيم يعلم بحال الفقه الواقع يجوز العمل بكلمته ما وافق ما عليه من العمل بالاصول والمناسبات فكل موضوع لا يكتسب القياس في عمله
 لما تقدم من ان الاصول في الموضوعات هناك على أدلة التكليف فان البناء على عدم تحريمها لا يخل بالبناء على عدم تكليفها
 الحلف بتركها في خارجة عن موضوع الحكم بغيره وطى من حلف على تركها وكذا الحكم بعدم وجوب طهها لاجل البناء على عدم
 الحلف على طهها في خارجة عن موضوع الحكم بوجوب طهها وهذا بخلاف الشبهة الحكيمة فان الاصل فيها ما عدا
 نفس الحكم الخارج بالاجمال وليس يخرج الجاهل عن موضوعه حتى لا ينافيه جعل المثل لكن هذا المقدار من الفرق غير محذور الا ان من مناهات
 الاصول نفس الحكم الواقعي مع العلم القضيي ومعارضه بالهوى كون العمل بالاصول موجبا لطرح الحكم الواقعي من حيث لا يلتزم فاذا
 تجاوز ذلك كان العقل والنقل ليرد الالطحة من مخالفة العمليتين فليطرح من حيث لا يلتزم عن اجراء الاصول المتنافية في الواقع ولا يبعد
 حلا لطلاق الكلمات العلماء في عدم جواز طرح قول الامام في مسألة الاجماع على طرحه من حيث العمل اذ هو ليس بالمعروف من طرح قول
 النجاشي فراجع كلامهم فيما اذا اختلفت الاثر على قولين ولم يكن مع احدهما دليل فانما البينة الحكم بالتحريم الواقعي وظن المتكلمين عن بعض طرعا
 والرجوع الى الاصل ولا ينبغي كمالها مطلقا الحكم الواقعي لان التحريم الواقعي كالاصل حكم الثالث ثم ظاهرهم في مسألة دوران الاثرين
 الوجوب والتحريم الاتفاق على عدم الرجوع الى اللاحقة وان اختلفوا بين قائل بالتحريم قائل بتعيين الاخذ بالاحكام والافعال لا يخرج عن قوة
 لان مخالفة العمليتين للثالث في العلم هي مخالفة دفعته واقعة عن قصد وعلم واما مخالفة تدبيري في وقتين وهي كذا في الشبهة والقول
 كما يحكم بحجة مخالفة في وقتين تدبيريان قصد لهما من غير تعبد بحكم ظاهري عند كل واقعة وحيث يجب بحكم العقل الاتزان بالمعنى
 والتمسك في عدم ارتكابها هو مبغوض للمشتريين عن قصد تلك الواقعة انما يصح مع الاذن من الله عند كل واقعة كما في تحريم الفقه
 بين قول المجتهد بتحريم استعماله في جميع احوالها الى اخرها ما مع عدم مخالفة الفقه على ما هو مبغوض للمشتريين بقوله تعالى على ارتكاب
 ذلك المبغوض لئلا يؤول الامر باحد الاصلين في عقاب على مخالفة الواقع كواقعة ويمكن اشتقاق الحكم ايقن من مخوئ اجزاء التحريم عند التعارض
 واما مخالفة العمليتين فان كانت لخطاب تفصيلي فالتظاير جوازها سواء كانت في اشياء الموضوعية كان ارتكابها ثابتا في المشتبهين في مخالفة
 نقول انما اجتنبت عن التحريم كترك الفقه والادام في موارد اشتبا الحكم لان ذلك معصية لذلك الخطأ في المخالفة من وجوب الاحتياط
 عن الجعل الموجود بين الانا وبين وكذا اوقالا اكرم زيدا واشتبهت من شخص فان ترك اكرامها معصية فان قلت لا جرحنا اضا الى الظاهر
 في كل من الانا وبين واخرجهما عن موضوع الحكم انما فليس في ارتكابها بناء على طهارة كل منهما مخالفة لقولنا انما اجتنبت
 عن الجعل اضا الى الظاهر في كل منهما بالخصوص انما بوجوب جواز ارتكاب من حيث هو واما الاصل الفصل الموجود بينهما فلا اصل
 بل على طهارة لا يترتب على شخص يقتضي فلا بد من اجتنابها بالاحكام القطعية واما ان يجنب احدهما فادع الى مخالفة القطعية على
 الاختلاف المذكور في عمله هذا مع ان حكم الشارع يخرج من الاصل عن موضوع الكلف به الثابت بالادلة الاجتهادية
 لا معنى لها لارفع حكم ذلك الموضوع من جرح اصالته الماهرة الى عدم وجوب الاجتناب لمخالفة لقوله اجتنبت عن التحريم
 فتوان كانت مخالفة الفقه لخطاب مرددين ظاهرين كما اذا علمنا بنجاسة هذا الناعم وبجبرته هذه المراتة او علمنا بوجوب الفقه
 عند ذنبه هلال رمضان او بوجوب الصلوة عند ذكر النبي صلى الله عليه واله في مخالفة الفقه القطعية من وجوه احدها الجواز
 لان المرددين المحرم والاحتياط لم يقع التقي عن في خطاب من الخطابات الشرعية حتى يخرج من ارتكابها وكذا المرددين لتعاقب الاصول
 فان الاطاعة والمعصية عبادة عن موافقة الخطابات التفصيلية ومخالفتها الثاني عدم الجواز مطلقا لان مخالفة الفقه التفصيلية
 عفو لا مستحقة للذم عليها ولا يبعد فيها الا الجاهل بها الثالث الفرق بين الشبهة في الموضوع والشبهة في الحكم بخير
 في الاول دون الثاني لان مخالفة الفقه القطعية في الشبهات الموضوعية فوق حد الاختصاص بخلاف الشبهات الحكيمة كما علم
 من كلماتهم في مسائل الاجماع المركب وكان الوجه ما تقدم من ان الاصول في الموضوعات تخرج مجازيا عن
 موضوعات ادلة التكليف بخلاف الاصول في الشبهات الحكيمة فانها منافية لنفس الحكم الواقعي المعلوم لاجل اولا وفيه
 عرفنا ضعف ذلك وان مرجع الاخراج الموضوعي الى دفع الحكم المترتب على ذلك فيكون الاصل في الموضوع في الحقيقة
 لنفس التباين الواقعي لانه حاكم عليه لا معارض له فانهم في الرابع الفرق بين كون الحكم المشتبه في موضوعين واحدا بالتقيد
 كوجوب احدا للشيشين وبين اختلافه كوجوب الشئ وحتره او الوجوه في ذلك ان الخطابات في الواجبات الشرعية باسرها في حكم
 خطاب واحد بفضل الكل فترك البعض معصية عرفا كما لو قال المولى افضل كذا وكذا فانه بمنزلة افعالها جميعا فلا فرق في احصائها بين ترك واحد
 منها او واحد غير متعين عند نعم في بخلاف الواقعة القطعية بالاثبات لكل واحد من الحكمين كلام اخر مبني على ان محذور العلم بالحكم الواقعي يقتضي البرائة الحقيقية

ماضا

دفع من وجه عدم التباين
 دفع من وجه عدم التباين

ولكن هذا الظاهر
 لا يخرج من الشبهة
 الواحدة لا تتعدد
 في الواقعة حتى
 مخالفة العمل
 فاما في الحقيقة
 مخالفة الفقه القطعية ولو
 لا يبعد مع عدم التعبد
 لبيان ما هو مقتضى بيان
 هذا في النجاشي
 الفقهية المعلوم
 اجراما من حيثية
 بان لا يترتب له
 بغيره حلة الظاهر
 اذ لا يترتب له
 صحيح

علم
والمع
ما فيه

عنه او يكلف باحد من هذه عن الخالق القطع العبدية التي هي بنفسها مذكورة عند العقل او بعد محض عند هم وان لم يكن هو الا
 البقي خطاب كل الاقوى من هذا الوجه هو الوجه الثاني ثم الاول ثم الثالث هذا كله فاشياء الحكم من حيث الفعل المكلف به واما الكلام
 في اشياء الحكم من حيث الشخص المكلف بذلك الحكم فقد عرف انه يقع ثارة في الحكم الثابت بوضوح واقعي من دون شخصين كاحكام الجنائز
 المتعلقة بالجنود الذين واجهوا العدو وقد يقع في الحكم الثابت للشخص من جهة زوجه بين موضوعين حكم الشخص المراد من ذلك والاول
 اما الكلام في الاول فمحملة ان مجرد ما يكلف به شخص لا يوجب عليه احد اشياء الا غير في الاطاعة والعصية متعلق بالخطاب
 بالمكلف الخاص فوجب المراد من شخصين غير مكلف بالعتل وان ورد من الله ان يجي العمل على كل جيت فن كلامها هناك في الثالث
 علم فوجه هذا الخطاب في فبيح عقاب احد من الشخصين يكون جيتا مجرد هذا الخطاب الغير التوجيه اليه نعم لو انفق واحد هما او
 ثالث علم بوجه خطاب اليه دخل في اشياءه متعلق التكليف الذي تقدم حكمه باقسامه وكما سبب الاشارة الى بعض فروع المسئلة
 ليخرج اضباها على ما تقدم في العلم الاحمال بالتكليف منها اجل احكامها الاخر وادخاله في السبيل للطواف وغيره من اجل ان يدخل
 الجنب او دخال النجاسة الغير المتعد فان قلنا ان الدخول لا يدخل محققا بمجرد واحدة ودخل في النجاسة القطعية المعلومة بنفسه
 وان تردد بين كون من جهة الدخول او الادخال وان جعلناهما متغايرين في الخارج كما في الذهن وان جعلنا الدخول والادخال
 لاجل ان عنوان محرم واحد وهو الفذر الشتر بين ادخال النفس ادخال الغير كان من النجاسة المعلومة بالخطاب التفصيلي
 ان كانا يشبهان بالجنس ان جعلنا كل منهما عنوانا مستقلا دخل في النجاسة بالخطاب بالعلوم بالايجال الذي عرف فيه الوجه للنفذ
 وكذا من جهة دخول المحل واسميها في الحامل مع قطع النظر عن حصة الدخول ولا دخال عليه ورفض عن ما جيت ان يعلم اجالا بصدا
 احد المحرمين ما يدخل السجود واسميها جيب للدخول في السجود الا ان يقي بان الاستيحاء رافع لحكم الاجبة فاذ لم يكن في تكليفه
 محكوما بالجنائز وارجح له الدخول في السجود استيحاء وغيره ومنها ان ادخل في صلوة او صلواتين فان قلنا بان عدم جواز
 الا فتلا من احكام الجنائز الواقعة كان الا فتلا بهما في صلوة واحدة موجبا العلم التفصيلي بصلوة الصلوة والافتلا بهما في صلواتين
 من قبل ان كتابا كتابا فان ادخل في صلوة واحدة كان كتابا احدا لا تائب وان قلنا انه يكفي في جواز الا فتلا او عند
 جنائز الشخص في حكم نفسه جرح الا فتلا في صلوة فضلا عن صلواتين كما انها ظاهرة بالنسبة الى حكم الا فتلا في اشكال في استيحاء
 السجود فضلا عن استيحاء احدا لا استيحاء رافع لاجل الدخول لهما لا للظاهرة الواقعة في الفروض باحتمالها وعلى ما ذكرنا
 جميع ما يرد عليك من الاحكام المتعلقة بالجنس من حيث الحدث الواقع بين الاحكام المتعلقة بالجنس من حيث شائع ظاهر في الشخص
 المصنفه واما الكلام في الخصة فيقع ثارة في معاملتها مع غيرها من معلومات كونه ذرية والذكورية او غيرها وحكم بالنسبة الى النكاح
 المحصن بكل من الغير من ثارة في معاملتها الغير مع احكام الكل جمع الاما ذكرنا في الاشياء المتعلقة بالمكلف معاملة مع الغير ففهم
 الفاعلة اخره عن غير اصط العلم الاحمال بحره نظرنا الى احد الظانقين فيجذب عنها مفسدة وقد يؤهم ا ذلك من باب
 الخطاب الاحمال لان الذكور مخاطبون بالعض عن الانا وبالعكس والجنس في دخوله في احد الخطابين والتحقق هو الاول
 لان علم بكلفه نقصا بالعض عن احد الظانقين ومع العلم التفصيلي حرة لا بالاحمال الخطابين تقدم في الدخول والادخال
 في السجود لو احب الله من يمكن ان يجعل الخطابين في خطاب واحد وهو غير منظر كل انسان الى كل ما يقع الا بالله في الذكور ولا في نساء عدل
 من مجرد كونهما ولكن يمكن ان يقي ان الكف عن النظر ماعدا الحرام مشقة عظيمة فلا يحل لخطاط في بل العبدية من ان يشهد الغير محصن
 او يقي ان رجوع الخطابين الى خطاب واحد في حرة الخالق القطعية كذا وجوب للوافقة القطعية فانهم وهكذا حكم الخي جيت ان يعلم اجالا
 مجرد واحد من خطابين الرجال كالنطفة والعاماة ومختصا النساء عليه فيجذب عنها اما حكم سنارته في الصلوة فيجذب الجرح وليس
 جميع بدنه واما حكم الجرح لا خفاف فان قلنا بكونه لا خفاف في العشاء والصبح وخصه للمرأة من غير ما وان قلنا انه غير لها
 فالجرح في الاجماع على عدم وجوب تكرار الصلوة في حتمها وقد يقي بالتخييط من جهة ما ورد من ان الجاهل في القصر لا خفافا مع
 فيه مختار في النضام ا على معد ذرية الجاهل بالنسبة لزوم الاعادة لو خالف الواقع وان هذا من تخي الجاهل من اول الامر في الجاهل
 الجاهل لو جرح احد شتره انطقت صلواته فيجب عليه الرجوع الى العلم او العالم وان الظاهر الجاهل في الاخبار عن هذا الجهل واما الجرح في
 الفرضه استنبط عن الجرح ثالثة في ما عدا ذرية فانما هو بعد ورود النص في الكفاء بالثالث المشارم لا لغا والجرح لا خفافا بالنسبة
 اليه فلا يذهب عن الجرح على الموضوع مطر واما معاملته الغير معها فقد يجوز ان ينظر كل من الرجل والمرأة اليها لكونها منسوبة الى الموضوع
 والاصل لا باخذ ذرية غير وجوب العض على النوات لا على انسا من والرجال المذكورين في الاية بدل على وجوب العض على الخي

الاول والاف
انواع راجع الى علم

اشياءه متعلق
احد الخط

ولذا حكم في معجزته بنظر الظانقين اليها كغيره فظهر بها ما لا يدعي بسبب الاثبات على ذلك ان جميع ما ذكرنا انما هو في غير النكاح واما النكاح
فيمر بدينه وبين غيره فظنوا فلا يجوز له في زوج امرأة لاصل العلم ذكره في التزوج وجعل الاصل العلم كونه امرأة كما صرح به الشهيد لكن ذكر
الشيخ مسئلة فرض الوارث الغني المشكك في جوارحه فيمنع هذا انما الكلام في اعتبار العلم **الفصل الثاني** في الظن والكلام فيه يقع في
مقامين احدهما في امكان التبعيد عن عقله والثاني في وقوعه عقلا او شرعا اما الاول فاعلم ان المعروف هو مكانه ويظهر من الحكم عن
ابن في استحضار العمل بالحق الواحد عموم المنع لطاق الظن فانه مسئلة على ما سبق وجوبه لا دلالة له في الجواب والاعتبار في الاخبار
عن التبعيد في الاخبار عن الله تعالى والثاني بان العلم به موجب الجواب في الحرام ونحوه في الاصل لا دلالة له في كون
ما لا يخرج حراما وبالعكس وهذا الوجه كما ترى جاز في مطلق الظن بل في مطلق الامانة في التبعيد وان لم يقيد الظن واستدل للشم
على الامكان باننا نقطع بان لا يلزم من التبعيد في هذا التفسير نظر في القطع بعدم لزوم الحال في الواقع موقوف على احاطة العقول
بجميع الجهات المحسنة والقبول وعلمنا بانها متناهية وهو غير حاصل في الحق في غير الاول ان يقر بهذا الاخذ في عقولنا بعد انما هو موجب
وهذا طريق بسلكه العلم في الحكم بالامكان والجواب عن دليل الاول بان الاجماع انما هو على عدم الوقوع لا على كونه متناهيا مع ان
الاجماع في عدم الجواز انما هو في ما لا يثبت الشريعة اصولا او فرعيا على العمل بحجة الواحد عن الله سبحانه لا على ما يثبت لاصل العلم
وجميع فروعها بالادلة القطعية لكن عرض اخذنا من جهة اخرى في العلم بالامكان دليله الثاني فقد ايجزنا في التنصيص بالامكان في
التبعيد للعلم كالقوى والبقية واليدل القطع ايضا لانه فيكون حراما كذا في اخرى بالحق فانه ان اردت تحريم الحرام الظاهر او عكسه
فلازم امتناعه والاولى ان يقر بان اراد امتناع التبعيد في المسئلة التي استدل بها باب العلم بالواقع فلا يفعل الشيخ عن العمل به فضلا
عن امتناعه في فرض عدم التمكن من العلم بالواقع ايمان يكون للمكلف حكم في ذلك الواقع واما ان لا يكون له فيها حكم كاليه انما هو الجواز
فعله الاول فلا مناص عن رجوعه الى ما لا يقيد العلم من الاصول والامارات الظنية التي منها الخبر الواحد وعلى الثاني يلزم من خبره فعل
الحرام الواقع في الواجب وفرض المسئلة منها ان التمران مع عدم التمكن من العلم لا وجوبه لا تحريمه لان الواجب الحرام ما
علم مطلقا فيكون في التبعيد بالخبر فحرام وعكس وكيف كان فلا تظن بالسند اذ لا امتناع في هذا الفرض بل
لظان بدعي الاضاح لا ما سبق من السند واثباته الذين ادعوا افتتاح باب العلم بما ذكرنا ظاهر انه في مجال المنع عليه بمثل القوى
لان المفروض ان السند باب العلم على السنفه وليس له شيء بعد من تحريم الحرام ونحوه في العلم بالواقع وكما نقضه بالقطع مع
احتمال كونه في الواقع حراما مركبا فان باب هذا الاحتمال مسند على الفاطم وان زاد الامتناع مع افتتاح باب العلم والتمكن منه في مورد
العمل بالخبر فيقول ان التبعيد بالخبر في تصور على وجهين احدهما ان يجب العمل به مجرد كونه جازيا في الواقع وكما شفاظنا عنه بحيث لم يلاحظ
فيه مصلحة في الكشف عن الواقع كما قد يفهم ذلك حين استدلال باب العلم وتكفي الغرض باصالة الواقع فان الامر بالعلم بالحق
او غيره لا يحتاج الى مصلحة سوى كونها مناطا عن الواقع فيجب العمل به لاجل انه بحيث فيه في مقام تلك الامارة مصلحة
واجبة على المصلحة الواقعة في نفوس عندنا الغنة تلك الامارة الواقع كان بحيث في صلوة الجمعة ليعجز العادل بوجودها مصلحة
مصلحة واجبة على النفس في فعلها على تقدير جرحها واقفا اما في باب العلم بالخبر على الوجه الاول فهو ان كان في نفسه في جامع فرض
افتتاح باب العلم لما ذكره المسئلة من تحريم الحرام ونحوه في العلم بالواقع لا يمنع ان يكون الخبر في قطب بغير الواقع في نظر العلم من الادلة
القطعية التي يستعملها المكلف للوصول الى الحرام والحلال الواقعين او يكونا منشاوين في نظره من حيث الاتصال بالواقع الا ان يقر
ان هذا وجوب لا فرض استدلال باب العلم والتحجج عن الوصول الى الواقع اذ ليس الاستدلال اعتقادا ولو كان حراما كما تقدم
ما باق في الادلة الاعتراف بالقياس مع فرض التمكن من الواقع واما وجوب العمل بالخبر الواحد على الوجه الثاني فلا يقع فيه اصلا كما لا يخفى
فانه في هذا المقام مع الشك في العدة ان القصد الشرعي انما يجب لو كان مصلحة ولا يمنع ان يكون مصلحة اذ فعلناه ونحن على صفة العلم
محضه وكوننا ظاهرين مصداق في الادري صفة من صفتنا فخلق في حيلة احوالنا التي يجوز كون الفعل عندنا مصلحة انتهى
موضع الحاجة في قلنا ان هذا انما يوجب التصويب في المفروض على هذا ان في صلوة الجمعة التي اخبر بوجودها مصلحة واجبة على
المصلحة الواقعة في النفس الواقعة في سلبه عن المعارض التي بشرط عدم اخبار العادل بوجودها وبعد الاخبار بمصلحة النفس
معرض للمصلحة التي لا يجوز ان يكون اطلاق الحرام الواقع في حرام لولا الاخبار لا حرام بالفعل وبغض واقفا لوجود الفعل
في هذه الواقعة عند الشك ليس لا الجوبة والوجوب فلا يصح اطلاق الحرام على ما فيه النفس المعارض بالمصلحة التي لا يجوز لغيره عليه
او فرض صحة فلا يوجب ثبوت حكمه في صفة من صفة في المسئلة التي لا يجوز والتصويب ان لم ينص في هذا المعنى الا ان الظاهر

بمعنى عدم ترتب الاش
في المذنب من جهة التثا
ب حفظ الفرج
الاعمال الزوجة ملك
اليمين

فما سأل على الجواز
بعد تسليم الملازمة
لان تسليم لزومه
ارادوا تحريم الحلال
الذي هو الحرام

القول
حتى اذا علمت
الاخبار دون
على وجه جواز عمله
ببطلان العلم

بمعنى عدم ترتب الاش
في المذنب من جهة التثا
ب حفظ الفرج
الاعمال الزوجة ملك
اليمين

الآن في
ان كلامه قد
بعد الفاعل
بطلان التصو
ظاهرهما
استدلاله
من جليل
الحجج
الوافيه

وین م

من دور الجذبة
صلى على القديس
وأنتم جميعاً
بألله والنها
المنشور

فاذا فعلها جاز لم يفعل انما فعله وان حرم في وقت الفريضة المفروض كونها في الواقع هي الظاهر لعدم وجوب الظاهر عليه فعلا وخصه في كماله وان
 كان في الوقت ما حرم فاحرمها ولا اشتغال بغيرها ثم ان تسمي هذا الحكم الظاهري على الترخيص في ذلك الظاهر الى وقتها يجب كون الحكم الظاهري
 يجوز في كماله الى اخرها مشتملا على مصلحة يندرك بها ما في ذلك لاجله من مصلحة الظاهر لا يلزم ثبوت الواجب الواقع على المكلف مع التمكن من
 اتيانه بتجسبل العلم به وان لم يتيسر بل علم بوجود الظاهر في التسليم بطل وجوب العمل على طبق وجوب صلوة الجمعة واقفا ووجوب العمل على
 طبق عدم وجوبه في غير الايام لان المفروض عدم حدوث الوجوب النفس الامر وانما العمل على طبقه ما اذا ما دام الوجوب
 قائما فاذا فسد بانكشاف وجوب الظاهر في عدم وجوبه بغيره وجب تركه في هذا العلم لعدم وجوبه لا يثبت بالظهور ونقض
 انما وجوب صلوة الجمعة الايام فان منها فسد تقدم ان مفسدة فواته منذ اركب العلم الظاهري بالتحقق في زمان القوت فلو فرضنا العلم بعد
 خروج وقت الظاهر فقدم ان حكم الشارع بالعمل يؤدي الامارة اللزوم منه يخص الظاهر في الجبر لا يبرهن ان يكون لمصلحة يندرك به مفسدة
 تركه الظاهر لئلا يفتقر ان القضاء في وقت القوت الموقوف على فوات الواجب ان مصلحته يندرك به فذلك مفسدة في هذا الشرع القوت
 وان قلنا انه منصرف على جرم ذلك الواجب جبرنا المفروض العلم بترك صلوة الظاهر مع وجوبه باطلا فاعلم ان ذلك في غير هذا القوت
 فروع مسئلة الثبوت والنقض والاعادة للصلوة بطلان الظاهر وعدم واثان في مثله لذلك بالمواضوعات محل نظر فاعلم من ذلك
 ان ما ذكره من وجوب كون فعل الجمعة مشتملا على مصلحة يندرك به مفسدة ترك الواجب معه ليقطع عن الوجوب لان فعل الجمعة
 في كماله لا يندرك به الظاهر في بعض احواله وفيه فاعلم على الامارة معناه الاذن في الدخول على فساد الوجوب للدخول في الطلوع بعد فعلها
 فمصلحة الحكم بجواز فعل الشافعية اشتمالها على مصلحة يندرك به مفسدة فعل الطلوع في وقت القربة فيه اشتمل على الفريضة الواضحة
 المذكورة في غير كمالها ظاهر ولا كان جواز الطلوع في تلك الحال حكما واضحا لا ظاهرا وما قولنا ان مفسدة ترك الواجب مفسدة الحكم الظاهري
 كسقط الوجوب ثم ايضا انه يثبت على وجوبه واقفا حكم شرعي وان ندر ذلك مفسدة تركه مصلحة فعله خروج فيضا ثم اذ علم بعد
 الوقت بوجوبه واقفا والحكم في حال الامر بالعمل الامارة القائمة على حكم شرعي حال الامر بالعمل على الامارة القائمة على الموضوع الخارجي
 كجوه زيد وموت عمر فكان الامر بالعمل بالموضوعات لا بوجوب جعل نفس الموضوع وانما بوجوب جعل احكامه فيرث عليه الحكم ما دام
 الامارة قائما عليه فاذا فسد الامارة وحصل العلم بعدم ذلك الموضوع وثبت عليه في التسليم جميع احكام عدم ذلك الموضوع من
 اول الامر فكذلك حال الامر بالعمل على الامارة القائمة على الحكم وحاصل الكلام ثبوت الفرق الواضح بين جعل مدلول الامارة حكما واقفا والحكم
 بمقتضى واقفا عند قيام الامارة وبين الحكم واقفا بتطبيق الحكم الواقع المدلول عليه بالامارة كالحكم للزوم الذي يكون في قولنا بتطبيق العمل
 على طبق الموضوع الخارجي الذي قامت عليه الامارة وما قولنا من مرجع ندر ذلك مفسدة محاقفة الحكم الواقع بالمصلحة النافذة في العمل على
 طبق موقد الامارة في نصب الباطل نظر الى خلو الحكم الواقع عن المصلحة للزوم الذي فيها المفسدة فيضوع كون هذا النصيب
 كيف والمصوبة متبعون حكم الله في الواقع فلا يعقل عندهم ايجاب العمل بما جعل طريها اليه والتعبد بترتيب آثاره في الظاهر والتعبد
 عند مثل هذا من وجوه الزوم على المصوبة وما ذكرنا الحكم الواقع اذا كان مفسدة محاقفة مفسدة تركه مصلحة الفعل على طبق الامارة
 فلو يفرض في الواقع كان حكما لا مفسدة ولا اثبت انشاء الحكم في الواقع وبعبارة اخرى اذا فرضنا الشيء في الواقع واجبا واما
 على غيره فان لم يجر ذلك الفعل لم يجب العمل بالامارة وان حرم فان بطل الوجوب لزم اجتماع الحكمين المتضادين وان تنفث ثبت
 انشاء الحكم الواقع في غير ان المراد بالحكم الواقع الذي يلزم بقاءه هو الحكم المتعلق بالعباد الذي يحكي عنه الامارة ويشلق به
 العلم والظن وامر الشريعة ببلوغه وان لم يلزم مثاله فعلا في حق من قامت عند امارة على خلافه الا انه يكفي في كون حكمه الواقع
 انه لا يجب اذا كان عالما به واجاهلا مفسدا والرخصة في تركه عقلا كما في الجاهل الفاسد وشرا كان قامت عنده امارة معتبر
 على خلافه وما ذكرنا بطلان حال الامارة على الموضوعات الخارجية فانها من القسم الثالث والحاصل ان المراد بالحكم الواقع
 هو مدلول الخطاب الواضحة الغير المتبدل بعلم المكلفين ولا بعد قيام الامارة على خلافها انما آثار عقليته وشرعيته يثبت عليها
 عند العلم بها او قيام امارة حكم الشارع بوجوب اتيانها كون مؤداها هو الواقع نعم هذه ليست احكاما فعلية تجري بوجودها
 الواقع بل هي من جميع ما ذكرنا ان ما ذكره ابن من استحال الى التعبد بغير الواحد ومطلوب الامارة الغير العلية ثم على خلافه
 وانما يفتي اذا ورد بالتعبد على بعض الوجوه كما تقدم تفصيله ذلك ثم انما ينسب الى بعض ايجاب التعبد بغير الواحد ومطلوب
 الامارة على الله نعم بغيره في تركه منه في مقابل قول ابن فيه فان اريد بوجوب مضاد حكم العقل بالعمل به عند عدم التمكن من العلم
 ونقضاء التكليف فحسن وان ارد وجوب العمل بالخصوص في حال الاندفاع ثم اذ جعل الطريق بعد انداد باب العلم انما يجب عليه

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المنع من المنع

العلم بطريق العقل
والعلم بطريق التجربة

اذا لم يكن هناك طريق عقلي وهو الظن وان زاد حكم صورة الافتتاح فان زاد به وجوب التعبد الغير فهو غلط لجواز تحصيل العلم معه
فقط وان زاد وجوب التعبد غير تجربته فمما لا يدركه العقل لان العلم العقل بوجود مصلح في الامارة بنسبته المصلح الوافع التي تفوت
بالعلم بالامارة فالعلم بالان يكون في تحصيل العلم حرج بل في العقل دفع الجواب بنسبته هي اثر من غير هذا الوافع او اصح في نظر الشك في
في مقام البدل من الوافع ثم ان الذين علموا استعمال التعبد الغير العلم عدم الفتح ولا في فكره فرفع الكلام في وقوع التعبد في الاحكام
الشريعة مطلقا وفي الجملة وقبل الخوض في ذلك لابد من تاسيس الاصل الذي يكون عليه المعول عند عدم الدليل على وقوع التعبد الغير العلم مطلقا
في الجملة فنقول التعبد بالظن الذي لم يلد له دليل على وقوع التعبد غير محرم بالادلة الاربع وبكفي من الكتاب قوله تعالى قل الله اذن لكم ان الله
تقرر ان دل على ان ما ليس باذن من الله من استناد الحكم الى التمسك بقرائنه ومن السنة قوله تعالى في عداد الفضائل من اهل السارور
بانحو وهو لا يعلمه ومن الاجماع ما ادعاه القليل اليه في بعض مسائله من كون عدم الجواز بدلهما عند العوام فضلا عن العلماء وقد
العقل فيتعلم العقلاء من يتكلم من قبل موته بما لا يعلم بوروده عن الموت ولو كان جائلا مع التشبه ثم قد يتوهم منهم ان الاجتناب
من هذا القبيل هو غلط اصح اذ في بين الاثر من حيث من قبل الموت وعلى انه من مع عدم العلم بان ضرره وبين الاثر ما ينافي لاحكام
كونه مندرجا في جوارحه من شأن ما ينافي بالان العقل يستعمل فيجوز الاول وحسن الثاني فيالحاصل ان المحرم هو العلم الغير العلم متعبد ابرو
مثلا به واما العلم من دون تعبد بمقتضاه فان كان لرجاء انه الوافع فهو حسن مالم يعارضه احتياط اخر وجوب العمل على خلاف
كما لوطن الوجوب فيقضي الاستصحاب المحرم فان الاثبات بالفعل محرم وان لم يكن على وجه التعبد وجوبه والذين يرون لم يكن
برجاء ادراك الوافع فان لم يمتدح طريق اصله بل الدليل على وجوب اخذ به حتى يعلم خلافا كان محرم ايضا لان فيه طريقا لاصل الوجوب
العمل كما فيما ذكر من مثال كون الظن بالوجوب على خلاف استصحاب المحرم وان لم يكن من ذلك العمل جازا لعل كما لوطن وجوبنا
نرد به بين المحرم والوجوب على انه حكم الله المعين جازا لكان في شبهة هذا العمل بالظن محسنا وكذا في شبهة الاخذ به من باب الاحتياط
وبالجملة فالعلم بالظن اذ لم يدر في الاحتياط محرم اذ اوقع على وجه التعبد وهو الذي هو سؤا استلزم طرح الاصل والدليل
الوجود في سؤا لا يدر اذ اوقع على وجه التعبد فهو محرم لذا استلزم طرح ما ينافي به من الاصول والادلة التي توجد في مورد
العلوم وجوب العلم بها وهذا قد يفرق الاصل هنا بوجوه اخر منها ان الاصل عدم التجنب لعدم وقوع التعبد في الاحتياط العلم كغيره
وان كان ذلك لا انه يثبت على مقتضاه شيء فان حرفة العمل يكفي في موضوعها عدم العلم بومرر التعبد بل فيخرج في ذلك الى الاصل
ثم اثبات المحرم والحاصل ان حاله عدم الحادثا مما يوجب العلم بالاحكام المترتبة على عدم العلم بذلك الحادث فيلزم به الشك ولا يفتتح
الى احواله من عدم العلم بالاصل وهذا نظير في عدة الاشغال كما ذكره بوجوب اليقين بالفراغ في انه لا يحتاج في اجابته الى اجراء اصله
عدم فراغ الزمير يكفي فيها عدم العلم بالفراغ ففهم ومنه ان الادلة هي اباحة العلم بالظن لانه في الاشياء حكماء بعض عن الشك المحقق
الاحتياط في غير هذا التعبد بل في شبهة ان اباحة التعبد بالظن به معقول لانه لا معنى لجواز التعبد في تركه لا بد له غائبة الامر فيجري بين
التعبد بالظن والتعبد بالاصل والدليل الموجود هنا الذي يوجب رجوع اليه لولا الظن فغاية الامر وجوب التعبد به والظن بخير
فلا معنى للاباحة التي هي الاصل في الاشياء وثابت ان اصله لا باخرا مما هي في الاصل العقل فيقضي وقد عرفنا استقلال العقل فيقع
التعبد ان من دون العلم بوروده من الاشياء ان العقل الامر في المقام دائر بين الوجوب التجنب ومقتضاه التجنب في جميع جاب الحرج
بنام على ان دفع المفسدة او من جلب المنفعة وفيه مع الذي لان عدم العلم بالوجوب في بون التجنب لم يعرف من اطباء الاد
الاربع على عدم حوار التعبد بما لا يعلم وجوب التعبد به من التمسك بالامر الذي ان زاد والامر بين رجحان عبادة ووجهها كعدم ثبوت
الرجحان في ثبوت حرمها ومنها ان الامر في المقام دائر بين وجوب تحصيل مطلق الاعتقاد بالاحكام الشرعية المعلومة اجمالا وبين وجوب
تحصيل الشك في حصول خصيص الاعتقاد القطعي تحصيل اليقين بالبرهنة خلافا من لا يوجب في ذلك مثل المقام وفيه وان وجوب تحصيل الاعتقاد
المكلف ولزومه بالاحكام مطلقا عقلا للعلم بها ومثالا فانما احكام بوجوبه والعقل ولا معنى لتركه في موضوع حكم وان الذي حكم هو بوجوب
من التجنب والتحصيل مطلق الاعتقاد اني حصول العلم بل ان يستعمل وجوب تحصيل خصوص الاعتقاد القطعي على ما هو الحقيقي واما
فيما يخص تحصيل ان محبة بكمالية مطلق الاعتقاد ولا يتصور الاجماع في موضوع الحكم العقل لان تركه في الموضوع ليس من الشرر في الحكم وهو لا يتصور
منه من الاعتقاد من نفس الامر وسبق في الاشارة الى هذه رد من رغب في دفع دليل الاستدلال في هذه الدلائل العقلية وحكم
بغير العقل والاعتقاد فان كان باطلا في مورد مخالفة للاصول والقواعد الذي هو محل الكلام مخالفة لقطعية الحكم الشرعي بوجوب
فقط مثال الاول حتى يعلم خلافا لما حاد بتمروده الى مخالفة لتساكن الاشتغال لا اجتهاد في نزع الحرفة الا حتمية الشك في الشك

العلم بطريق العقل
والعلم بطريق التجربة

العلم بطريق العقل
والعلم بطريق التجربة

العلم بطريق العقل
والعلم بطريق التجربة

العلم بطريق العقل
والعلم بطريق التجربة

مثلاً إذا فرضنا أن الاستصحاب يقتضيه الوجوب والظن حاصل بالحرز فيكون العمل بالظن مخالفاً لظنه بحكم الشرع بعدم نقض اليقين
بغير اليقين فلا يحتاج إلى تكليف التكليف بالواجبات والمهميات يقتضيه ولا نعلم كتاباً يخص به مطلق الاعتقاد الرابع مخالفاً لثبوت اليقين
للتكليف المستثنى فلا يجوز هذا الشبهة بالكل عن الصفا فقد بين مما ذكرنا أن ما ذكرنا في بيان الأصل هو الذي ينبغي أن يعتد به
عليه وخاصة أن التعبد بالظن مع الشك في رضائه الشرع بالعمل به في التبرع بتعبد بالشك وهو بطلان عقلاً ونقلاً وأما مجرد العمل على طبعه
فهو محرم إذا خالف اعتقاداً من الأصول اللفظية والعملية الدالة على وجوب الأخذ بمضمون ما يقع به العلم الواقع بالعمل بالظن فقد يجمع
فيه جهتان المحرمة إذا علم به من الله تعالى أنه حكم الله وكان العمل مخالفاً لمقتضى الأصول وقد يجمع فيه جهة واحدة كما إذا خالف الأصل
لو يلزم من كون حكم الله تعالى مروي عن مخالفة مقتضى الأصول وقد لا يكون فيه عقاباً كما إذا لم يلزم بكونه حكم الله ولم يخالف
أمره فلا يثبت علمه الثواب كما إذا عمل به على وجه الاحتياط هذا ولكن حقيقة العمل بالظن هو الاستناد إليه في العمل لا التزامه بكون موثقاً
حكم الله في حقه فالعمل على ما يظن بغير الاستناد إليه ليس عكساً بوضع أن يكون العمل بالظن والتعبد به حراماً منقطعاً عن الأصول ومخالفاً لها
الامر أنه إذا خالف الأصول لم يثبت العقاب من جهتين من جهة الالتزام والشبهة ومن جهة طرح الأصل المأمور بالعمل به حتى يعلم
بخطأه وقد اشبه في الكتاب والسنة إلى الجهتين جميعاً اشبه بغيره إلى الآية قوله قل الله اذن لكم أم على الله تفترون بالتعبد بالاعتقاد
وقوله وما جعل قضى بالحق وهو لا يعلم وما اشبه بغيره إلى الثانية قوله نعم ان الظن لا يثبت على شيء وقوله نعم من افعل الظن غيره
علم كان ما يقصد أكثر مما يصلح ونفس دلالة الأصول ثم إن ما ذكرنا من الحرز من جهتين منه على ما هو التحقيق من أن اعتقاد
الأصول لفظية كانت أو عملية غير مفيد بصورته عدم الظن مخالفاً وأما إذا قلنا بأشراط عدم كون الظن على خلافها فلفظاً قل
أن يجمع أصالة الحرز العمل بالظن مع لا على وجه الالتزام ولا على غيره فاما مع عدم تيسر العلم في المسئلة فلا ضرورة أن الأمر بها بين العمل بالظن
وبين الرجوع إلى الأصل الموجود في تلك المسئلة على خلاف الظن وكما لا دليل على التعبد بالظن كك لا دليل على التعبد بغير ذلك إلا
لأنه لا يفرق من جهة الأمر التخييري بينهما أو تقدم الظن لكونه أقرب إلى الواقع فتعين بحكم العقل واما مع التمكن من العلم في المسئلة
فلا أن عدم جواز الاعتقاد فيها بتجصيل الظن وجوب تجصيل اليقين منه على القول بوجوب تجصيل الواقع علماً أما إذا ادعى
أن العقل لا يحكم بما زيد من وجوب تجصيل الظن وإن الضرر ما هو ولا يجب فيه فلا دليل على لزوم تجصيل العلم مع التمكن
ثم إننا لم نثبت على أصالة حرز العمل بالظن بالإيجاب الشبهة عن العمل بالظن وقد اطلوا الكلام في النقض والبرام في هذا المقام
بأنه لا ضرورة في ذكره بعد ما عرفت أنه إن ريد الاستدلال به على حرز التعبد والالتزام والتدبير بنموذج الظن فقد عرفت أنه من
ضروريات العقل فضلاً عن قطايق الأدلة الثلاثة العقلية عليه وإن ريد دلالتها على حرز العمل المطابق للظن وإن لم يكن عن
استناد إليه فإن ريد جرحه من مخالفاً الواقع مع التمكن من العلم به فيكفي في ذلك الأدلة الواقعية وإن ريد جرحه من مخالفاً
صول مع عدم التمكن من العلم فيكفي فيه أيضاً أدلة الأصول بناء على ما هو التحقيق من أن مجاد بها صور عدم العلم الشاط
للظن وإن ريد جرحه العمل المطابق للظن من دون استناد إليه وتدين به وعدم مخالفة العمل للواقع مع التمكن منه ولا يقتضو
الأصول مع العجز عن الواقع فلا دلالة له فيها ولا في غيرها على حرز ذلك ولا وجه جرحه أيضاً والظاهر مضمون الإبان هو التعبد بالظن
والثابت به وقد عرفت أنه ضروري النجرح فلا ضرورة في طائفة الكلام في دلالة الإبان وعدمها إنما المهم الموضوع له هذه المقصدين
ما خرج أو قبل بخروجه من هذه الأصول من الأمور الغير العلمية التي أقبح الدليل على اعتبارها مع قطع النظر عن استناد باب العلم الذي
جعلوه موجبا للرجوع إلى الظن مطاوعة في الجملة وهي أمور منها الإمكان المعولة في استنباط الأحكام الشرعية من مفاظ الكتاب
السنة وهي على قسمين القسم الأول ما يعمل به الشخص المتكلم عند احتمال دالة الجواز وأصله العموم والإطلاق ومرجع الكل
أصله عدم التفرقة الضامة عن المعنى الذي يقطع بأدلة المتكلم الحكيم له لو حصل القطع بعدم التفرقة كغلبة استعمال المطلق في الفرد
الشائع بناء على عدم وصوله إلى حد الوضع وكما في الفرائض المقابلة التي يعينها عقلاً أهل الشافعية في محاوراتهم كوفوع الأمر عقبة نعيم
الخطر ونحو ذلك وبالجملة الأمور العشرة عند أهل الشافعية في محاوراتهم بحيث لو أراد المتكلم الفاصد للتفهم خلاف مقتضاها
من دون نصب فريضة معبراً عن ذلك من فريضة أو ضاع الألفاظ بمنزلة الشخص بحيث إذا كان من حيثها
بها وظواهرها على خلافها كشخص أن لفظ الصعيد موضع لخلق وجه الأرض والتراب الخالص يبين أن وقوع الأمر
عقب نعيم الخطر هل يوجب ظهوره في الأباخرة المطلقة وإن الشهرة في الجواز الشهور هل توجب إخراج الخفيف إلى الفريضة
الصادقة من الظهور والعرض المسبب من الشجرة نظير إخراج المطلق المنصرف إلى بعض أفرادها وبالجملة فلفظ في هذا القسم

الرابع

الاعتقاد بالظن وانما يقتضيه العقل

وهذه الرسا

ان اللفظ في هذا المعنى وغيره في لسان الفاعل عن كونه ظاهرة في اللفظ في الاول مسبب عن الاوضاع اللغوية
والعرفية وفي الثاني عن اعتقاد المتكلم على الغير من وعده فالتسليم ان من قبل الصغرى والكبرى انما القسم الاول فاعتبار في
الجملة لا اشكال فيه ولا خلاف لان المفروض كون تلك الامور معتبرة عند اهل اللسان في حال انهم المقصود بها التفهيم ومن العلوم بان
ان طريق اعتقاد ذلك في تفهيم مفقود في الخطابين ام يمكن طريقا اخر مما عدا الطريق الاول وان اهل اللسان في تفهيم مفقود
انما الخلاف في الاشكال في موضعين احدهما جواز العمل بطواهر الكتاب الثاني ان العمل بطواهر مضمرة في حق غير الخطابين بما قام عليه دليل
بالخصوص بحيث لا يخلو في الثبات التزايد في باب العلم في الاحكام الشرعية في الاول والخلاف الاول ناظر الى عدم كون المقصود بالخطاب استفادة العلم
من مستفاد في الخلاف الثاني ناظر الى منع كون المعارف بين اهل اللسان اعتقادا غير من فساد فهمهم بالخطاب على ما يستفاد من الخطأ
بواسطة العلم عند التفهيم عند الخطابين في كل الخلافين في منع الصغرى واما الكبرى اعني كون الحكم عند الله استنادا الى سائر ما
من خطا بانه المقصود بها التفهيم ما هو المتعارف عند اهل اللسان في الاستفادة في الاطلاقات فغير ولا اشكال ما الكلام في الخلاف الاول
فتمسكه انه ذهب جماعة من الاخباريين الى المنع عن العمل بطواهر الكتاب من دون ما يرد في تفسيره كشاف المراد عن الحج المعصومين
واخى ما يستلزم على ذلك وجوب ان احدهما الاخبار والمتواتر للمدعي ظهوره في المنع عن ذلك مثل النبوي من فسر القرآن براه
فليست معتدة من النار وفي رواية اخرى من قال في القرآن بغير علم فليتوب في نبوي ثالث من فسر القرآن براه فقد اقرى الله
الكنز عن ابي عبد الله ع من فسر القرآن براه ان اصحاب لم يوجروا لخطا بعد من السماع في النبوي العامي من فسر القرآن براه
فاصاب فقد اخطأ وعن مولانا الرضا ع عن ابيه ع ان الله ع قال في رسول الله ع ان الله عز وجل قال في
الحديث القدوسي ان من لم يفسر كلامي براه وما عرفني من شتيمة مخفية وما على ديني من استعمال الفسار في ديني فمخفية
الغيب عن ابي عبد الله ع قال من حكم براه بين اثنين فقد كفر ومن فسر براه بين من كتاب الله فقد كفر ومن جمع البيان ان قد
مع عن النبي ع وعن الائمة القامتين مقامه ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالاشرف الصحيح والضال الصحيح وقوله ليشيخ ابي عبد من عقول
الرجلاء من تفسير القرآن ان الامة يكون اولها في شتيمة واخرها في شتيمة وهو كلام متصل بقصر في وجوه وفي مسئلة مشيئة النبي ع
اي عبد الله ع انه قال لا يحنيفت انت فقه اهل العراق قال نعم قال فباي شيء تغفهم قال بكتاب الله وسنة نبيه قال يا ابا جعفر
تغفر كتاب الله في معرفته وتعرف الناس من المنسوخ قال نعم قال يا ابا جعفر لقد ادعيت علماء وملك ما جعل الله ذلك
الاخير اهل الكتاب الذين تولوا عليهم وملك ولا هو الا عند الخاص من ذرية نبيهم وما ورثك الله من كتابه عرف وفي رواية
زيد الشحام قال دخل فنادى على ابي جعفر ع فقال له انت فقه اهل البصرة فقال هكذا يرفعون فقال بلغني انك تفسر القرآن
فما بلغني ان قال يا فتاده ان كنت قد فسرنا القرآن من تلقاء نفسك فذلك هلكك واهلكك وان كنت قد فسرنا من الرجال
فذلك هلكك واهلكك ويحك يا فتاده انما يعرف القرآن من خوطبهم لا غير ذلك مما ادعى في الوسائل في كتاب الفتناء في حقا ومنها عن
حد الثواتر وحاصل هذا الوجه يرجع الى منع التفسير عن ان مقصود المتكلم ليس تفهيم مطالبه بفسر هذا الكلام فليس من قبل
المتواتر في العرفية والجواب عن الاستدلال بما انها لا تدل على المنع من العمل بطواهر الواضحة المعنى سبب الفحص عن نسخها ونسخها
واذا خلاف ظاهرها في الاخبار اذ من العلوم ان هذا الالهي تفسير فان احدا من العقلاء اذا روى في كتاب موكلا انه امر بشيء
بلسان المتعارف في مخاطبته لم يعرفه او فاسدا غيرهما فمما عدا ما مشله لم يعد هذا تفسير في التفسير كشاف الفتناء ثم لو سلم كون
مطلقا لفظا على معناه تفسير لكن الظان المراد بالاراي هو الاعتبار العقلي الظاهر الراجع الى الاستدلال فلا يشمل طواهر الكتاب على ما
اللغوية والعرفية في الالهي بالتفسير بالاراي اما حمل اللفظ على خلاف ظاهرا واحدا اختار له لرجاء ذلك في نظره القاصد وعقله الغائر
ويشاهد الالهي عن مولانا الرضا ع قال في حديث طويل وانما هلك الظن في المشايخ لا منهم بل في فوائده على معناه ولم يعرفوا حقيقته فوضعوا
له ثوابا من عند انفسهم براههم واستغوا بذلك عن مسئلة الاوصياء ع فغير فوهم واما العمل على ما يظهر له في بادى الوار من القام
العرفية واللغوية من دون انما في الادلة العقلية ومن دون ثبوت في القرآن النقلية مثل الايات الاحد التي على خلاف هذا المعنى
والاخر في الروايات في بيان المراد منها وتعيينها من نسخها وما يقرب هذا المعنى الثاني وان كان الاول اقرب عرفا ان الله
في تدبير الاخبار واللغوية الذين يستغنون بكتاب الله عن اهل البيت ع بل يخطوهم به ومن المعلوم ضرورة من هذه هينا انفسهم
مضرا لانه امر على ظاهرها ان المعلوم ضرورة من مذهبهم العكس ويرى ظاهرا الى هذا ما تقدم في رد الامام ع على ابي جعفر حيث
انه يحمل كتاب الله في المعلوم انه انما كان به لخطا لانه لا ان كان بقوله بالاراي ان لا يعرف بالاراي عند فهم مع الكتاب والسنة ويشهد

سقط

ن

الى هذا قول يعبد الله في ذم المخالفين لهم ضرب القرآن بعضهم ببعض واخبروا بالمتوخ وهم يظنون انه الناسخ واخبروا بالمتوخ وهم يظنون انه الناسخ واخبروا بالمتوخ وهم يظنون انه الناسخ
 يظنون انه الناسخ واخبروا بالمتوخ وهم يظنون انه الناسخ واخبروا بالمتوخ وهم يظنون انه الناسخ
 باخذوا عن اهل فضلوا وضلوا وبالحجة في الانصاف يقتضي عدم الحكم بظهور الاخبار المذكورة في النهي عن العمل بظن الكتاب بعد التخصيص
 والنسخ في سائر الآيات خصوصاً الاثار الواردة عن المعصومين كما كيف ولودت على المنع من العمل على هذا الوجه دلل على عدم جواز العمل
 باحاديش اهل البيت في رواية سليم بن قيس الهلالي عن امير المؤمنين ع ان امرئيهما مثل القرآن من نسخ ومنسوخ وعام وخاص محكم
 ومشايد وفل كان يكون من رسول الله الكلا يكون له وجهان وكلام عام وكلام خاص مثل القرآن وفردانية ابن مسلم ان الحد يث
 يكتفي كما ينسخ القرآن هذا الكلام مع معارضة الاخبار المذكورة باكثر منها مما يدل على جواز التمسك بظن القرآن مثل خبر الثقلين المشهور
 بين الفريقين وغيرهما مما يدل على ان امرئيهما بالتمسك بالقرآن والعمل بما فيه وعرض الاخبار المتعارضة بل مطلق الاخبار عليه وروى في
 المخالف للكتاب في ابواب العقود والاخبار والآلة قوله او فعلاً او غيراً على جواز التمسك بالكتاب مثل قوله ع لمان في زارة من اعين
 علم ان المنع بعض الراس فقال لمكان البناء فغيره مورد استنفادة الحكم من ظن الكتاب في قول الصادق ع في مقام نهى الدوافع عن
 قبول خبر النمامية في سفي وقال الله ان جئتكم في سفي بنينا فنبهوا الاية وقوله ع لا ينسأ عمل ان الله عز وجل يقول يؤمن بالله و
 يؤمن باليومين فاذا شهد عندك المؤمنون فضلاً فم وقوله ع لمن طال الجولوس في بيت الخلا لا شماع الغناء واعند زبانه لم
 يكن شيئاً انا به جلد ما سمعت قولاً لله عز وجل ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولاً وقوله ع في تحليل العبد
 للمطرفة ثلثاً انه زوج قال الله نعم حتى تنكح زوجاً غيره وفي عدم تحليها بالعقد المنقطع انه نعم قال فان طلقها فلا جناح عليهما في
 التمسك بقوله نعم والتحصن من الدين واثبات الكتاب في قوله نعم ولا تنكحوا المشركات وقوله ع في رواية عبد الاعلى في حكم من عثر
 فوقع ظفره فحبل على صبعة مرارة ان هذا ومثله يعرف من كتاب الله ما جعل عليه في الدين من حرج ثم قال اصبح عليه حال
 معرفته حكم السبع على اصبع المخطئ الى الكتاب ومما الى ان هذا لا يحتاج الى السؤال لوجوده في ظن القرآن ولا يخفى ان استنفادة
 الحكم المذكور من ظن الآيات الشرعية مما لا يظهر الا للناظر المدقق نظر الى ان الآيات الشرعية انما تدل على نفي وجوب الحجج اعني المسح على
 نفس الاصبع في ذم الامر في بادي النظر بين سقوط السبع راساً وبين بقاء اثره مع سقوطه في مباشرة المسح للمسح فهو بطلان
 لا يدل على ما حكم به الامام ع لكن بعلم عند الله ان الوجوب للحجج هو اعتبار المباشرة في السبع في الظاهر دون اصل المسح فيصير نفي الحجج
 دلالة على سقوط اعتبار المباشرة في المسح فيسبح على الاصبع المخطئ في احوال الامام ع استنفادة مثل هذا الحكم الى الكتاب فكيف يمتنع
 نفي وجوب الغسل او الوضوء عند الحجج الشديدة المستفادة من ظن الآيات المذكورة او غير ذلك من الاحكام التي يعرفها كل عارف بالكتاب
 من ظن القرآن الى ورود التفسير لذلك من اهل البيت ع ومن ذلك ما ورد من ان المتصل ان يجازي الشفران فنهت عليه في القصر وجعله
 الاعادة والا فلا وفي بعض الروايات ان فركت عليه وفركت له والظن ولو يحكم اصالة الاطلاق في باء الروايات ان المراد من تفسيره انه
 بيان ان المراد بقوله نعم لا جناح عليكم ان تقصر دايمان الشرح في اصل شريح القصر كونه مبنياً على التخفيف فلا ينافي نفي القصر على
 المسافر وعدم حنجر الامام منه ومثل هذه المخالفة للظاهر لا يحتاج الى التفسير بلا شبهة وقد ذكر زارة ومحمد بن مسلم للامام ع ان الله
 قال لا جناح ولم يقبل افعلاوا فاجاب بان من قبل قوله نعم من حج البيت او عتمر فلا جناح عليه ان يطوف بها وهذا الصواب يدل على نفي
 الامام ع كما يما في الغرض استنفادة الاحكام من الكتاب والدخل والتصرف في ظواهره من ذلك استشهاده الامام ع بايات كثيرة مثل
 الاستشهاد بحلية بعض النساء بقوله نعم واحل لكم ما وراء ذلك وفي عدم جواز اطلاق العبد بقوله عبد املوك لا يقدر على شيء
 ومن ذلك الاستشهاد بحلية بعض الحيوانات بقوله نعم فلا احد فيما ادعى الحجج الآياتية غير ذلك مما لا يحصى الثاني من وجهي المنع ان
 نعلم بطر الشك في التخصيص والتجوز في اكثر ظواهر الكتاب ذلك مما لا يقطعها عن الظهور وبها ولا النفس في ظواهر التنزيل فانا نقطع بطر
 مخالفة الظاهر في اكثرها وثبات ان هذا لا يوجب السقوط وانما يوجب الفحص عما يوجب مخالفة الظاهر فقلت العلم الاجمالي بوجود مخالفا
 الذي لا يرفع اثره وهو وجوب التوقف بالفحص لذات لونه واللفظ بين معنيين او علم اجالياً مخالفاً لظاهرنا ههنا لفظ كما في
 العام من وجه وبستهما وجب التوقف فيه ولو بعد الفحص فلك هذه شبهة ربما يورد على من استدل على وجوب الفحص عن المحصر
 في العموم ما يثبت العلم الاجمالي بوجود التخصيص فان العلم الاجمالي ما ان يقع اثره ولو بعد العلم التفصيلي بوجوده علة محضتها
 واما ان لا يفي فان بقي فاليرتفع بالفحص والافلا مفضي للفحص ويندفع هذه الشبهة بان المعلوم اجالياً هو وجود مخالفات كثيرة
 في الواقع فيما يوجب في بطلان فقهنا لا بعد الفحص واما وجود مخالفات في الواقع فذلك فغير معلوم في فلا يجوز العمل قبل

الفصل في ختم الوجود مختص بظهور الفهم لا يمكنه نفسه بالاصل لاجل العلم الاجمالي واما بعد الفصل في ختم الوجود المختص في الواقع
ينبغي الاصل الثاني من العلم الاجمالي والحاصل ان المتن لا يجوز فيه ما بين ظاهري الكتاب لانه قبل الفصل لا بعده ثم انك قد عرفت ان العمل
في منع الاخبار بين من العمل بظواهر الكتاب في الاخبار المانعة عن تفسير القرآن الا ان يظهر من كلام المصنف شراح الواجب في اخراجه
ان امتنع عن العمل بظواهر الكتاب هو مقتضى الاصل والعمل بظواهر الاخبار حرج بالبدل حيث قال بعد اثبات ان في القرآن محكما في
ظواهره ما لا يصح انكاره وينبغي النزاع في جواز العمل بظواهره وان لم يمتنع مع الاخبار بين ما خلاصته ان الوجه في بطلان مقتضى
الاولى ان بقاء التكليف مما لا شك فيه ولزم من العمل بمقتضاه موافق على الاقدام وهو يكون في الاكثر بالقبول ولا سيما في الاكثرية
اوصل وفي الاقدام على القاء الحجاب في حجة عن الفهم ونحو ما يفهمون وان كان ختم القرآن في الجوز وخفاء الفهم باقيا في الثاني للمشابهة
كما يكون في اصل المتن كذا يكون بحسب اصطلاح مثل ان يقول احدا ان اسمعيل العمومي وكثيرا ما اردت المخصوص من غير فهمه ويعلم
اخطا بحد لا يرد عليه ونحو ذلك لا يجوز لنا القطع بماله ولا يحصل لنا الظن به والقرآن من هذا القبيل لا ينزل على اصطلاح
خاص لا قول على وضع حد بل لم من ان يكون ذلك ويكون فيه محاذرات لا يعرفها العرب مع ذلك قد وجد فيه كلمات لا يعلم المراد
منها كالمقطعات ثم قال سبحانه ان محكمات هن ام الكتاب او منشأها ما لا يرد على اتباع للمشابهة ولم يبين لهم المشابهة فلهذا
وكم هي لم يبين لهم المراد من هذا اللفظ وجعل البيان موكولا الى خلفائه والنبوة عن الناس عن التفسير بالاراء وجعلوا الاصل
عدم العمل بالظن الا اذا اخرجوا ليدلوا على مقتضى الاصل في العمل بظواهره ومقتضى الشان في عدم العمل لان ما صار منشأها
لما يحصل الظن بالمراد منه وما في ظهوره من وجع في الاصل المذكور فطالب بدليل جواز العمل لان الاصل الثاني عند الخاص هو عدم
العمل بالظن الا اذا اخرجوا ليدلوا على مقتضى الاصل في العمل بظواهره ومقتضى الشان في عدم العمل لان ما صار منشأها
شعوبه للظن الا ان في ما ذكرتم لو ثبت على عدم جواز العمل بظواهر الاخبار ايضا لما فيها من النسخ والتفويض والحكم
والمشابهة والعام المختص والمطلق المقيد فانقولنا لو خيلنا وانفسا العملنا بظواهر الكتاب لتنتزع عدم نص الفهم على خلاف
هذا ولكن معناه من ذلك في القرآن لمنع من اتباع المشابهة وعدم بيان حقيقتها ومنعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسير القرآن ولا يثبت ان
غير النص يحتاج الى التفسير ايضا ثم الله نعم من اتباع الظن وكذا الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته ولم يستثنوا ظواهر القرآن الى ان قال واما في
الاخبار فقد بين ان الخطاب الاخير كما كانوا عاملين باخبار واحد من غير فحص عن مخصص ومعارض ناسخ او مفيد ولو كان هذا
لكنا في العمل بظواهر الاخبار ايضا من الموقوفين انتهى قوله في موضع النظر فيما جعل العمل بظواهر الاخبار من جهة الاجماع
العمل بظواهره لو ثبت في العمل بما ذكره من صحاب الايمان بظواهر الاخبار لم يكن لدليل خاص شرعي وصل اليهم من ائمتهم وانما كان حجة
مستدرة في اذهانهم بالنسبة الى مطلق الكلام الضاد ومن المتكلمة لاجل الاثبات والاستفادة سواء كان من التام وغيره وهذا المعنى
جائز في القرآن ايضا على تقدير كونه ملغى للاستفادة والاستفادة على ما هو الاصل في خطاب كل متكلم به الاصل الا انه في حجة العمل بال
على ما عرفت مفضلا لكن الخارج منه ليس خصوص ظواهر الاخبار حتى يقع الباطل بل الخارج منه هو مطلق ظهور النسخ عن كل شيء
كل متكلم في غير الاقدام ثم ان ما ذكره من عدم العلم بظواهره من المحكمات واختم ان كونها من المشابهة كما اول بان
المشابهة لا يصدق في على الظواهر من المحكمات لا تعرف ولا عرف بل يصح سلبه عنه فالنهي الوارد عن اتباع المشابهة لا يمنع كما اعترف
به في المقدمة الاولى من ان مقتضى القاعدة وجوب العمل بالظواهر ثانيا بانه احتمال كونها من المشابهة لا يمنع في الخروج عن الاقدام
الذي اعترف به ودعوى اعتبار العلم بكونها من المحكمات هدم لما اعترف به من اصله في حجة الظواهر لان مقتضى ذلك الاصل حجة
العمل الا ان يعالج كونه من النسخ وبالجمل فالحق ما اعترف به من انه لو خيلنا وانفسا العملنا بظواهره لكان
للمانع من اتباع المنع ثم انك قد عرفت مما ذكرنا ان خلاف الاخبار بين ظواهر الكتاب ليس في الوجه الذي ذكرنا من اعتبار
الظواهر المقتضية في الكلمات الصادرة لانه المطالب استفادتها وانما يكون خلفهم في ان خطاب الكتاب لم يقصد به
استفادة المراد من انفسها بل ما يتبين من تفسير اهل الذكر وانما ليست بظواهر بعد احتمال كون محكمات من المشابهة كما اعترف
من كلام السبل المتقدم وينبغي التنبيه على امور الاول انه ربما فهم بعض الخلاف في اعتبار ظواهر الكتاب في الجدل واللبس
مقتضى بالشرع والاصول لا يرد في بيانها وفي الحكم المتوفى بها خبرا وخبر قبل انعقاد الاجماع على اكثرها مع ان جليات الاصول
وتفرع عن كل ما لا يمكن العمل بها الا بعد اخذ تفصيلها من الاخبار انتهى قول ولعل مقتضى ذلك الاقدام
الوارد في آيات فان عليه من غير ما ذكره في الاقدام في التوارد في المعاملات مما يفسد به الفرع الغير المنصوص

فهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الثالثة انه اختلف القراء في الكتاب على وجهين مختلفين في الودي كما في قوله تعالى بطون من الشجر في الاغصان
وبالتخفيف من الطهارة الظاهر في النفا عن الجحش فالجحش اما ان تقول بوزن الضمائر كما كان هو لك حصة بما كان الاختلاف في المادة و
اما ان لا تقول كما هو مذهب جماعة فعلى الاول فهم بمنزلة انبياء نساء واما بالابد من الجمع بينهما على الضم وعلى الاظهر مع النكاح
من الحكم بالنون والرجوع الى غيرهما على الثاني فان ثبت جواز الاستدلال بكل قرينة كما ثبت بالاجماع جواز القرينة بكل حكم كما ثبت
والا فلا بد من النون في محل النفا ورض الرجوع الى القواعد مع عدم المرجح مظا ارباء على عدم ثبوت المرجح هنا فيحكم باستصحاب القرينة
فيل الاغصان اذ لم يثبت ثبوت التخفيف وبالجواز بناء على عموم قوله نعم فانوا حركتم اني شئتم من حيث الزمان خرج منه ايام الجحش على
لما هو القائل الوجهين في كون المقام من مستصحب حكم المخصص والعمل بالعموم والتمسك بالثالثان وقوع التخيير في القرآن على القول به لا يمنع من التمسك
بالظاهر لعدم العلم الاجل باختلاف الظواهر بل مع انه لو علم كان من قبيل الشبهة الغير المحسوسة مع انه لو كان من قبيل الشبهة
المحسوسة امكن القول بعدم فدر احتمال كون الظاهر المصروف عن ظاهرها الغير المتعلقة بالاحكام الشرعية العينية التي امرنا بال
رجوع منها الى ظاهرها فانهم الرأى قد يؤولهم ان وجوب العمل بظواهر الكتاب بالاجماع مستلزم لعدم جواز العمل بظواهرها
من تلك الظواهر الايات الناهية عن العمل بالظن مطلقا في ظواهر الكتاب وفيه ان فرض وجود الدليل على حجية الظواهر هو
لعدم ظهور الايات الناهية في حوز العمل بالظواهر مع ان ظواهر الايات لو تضمنت النهي عن ظواهر الكتاب لمقتضى عن حجية
انفسها الا ان يؤول الى التمسك بانفسها فاما بآراء هذا النوع فهم ان خروج ظواهر الكتاب عن الايات الناهية ليس من باب
التخصيص بل من باب التخصيص لان وجوب النفا على حجية ما يخرج جماع عن العلم الى العلم وفيه ما لا يخفى واما التفصيل الاخر
فهو الذي يظهر من صاحب القوانين في احوال حجية الكتاب وفي اول مسئلة حجية الكتاب وهو الفرق بين من
فصلها بالكلية بالظواهر حجة بالنسبة اليه من باب الظن الخاص سواء كان مخاطبا كما في الخطايات الشافعية ام لا كما في
في الكتب المصنفة بجمع كل من ينظر اليها وبين من لم ينفصل عنها بالخطاب كما مثالا بالنسبة الى اخبار الائمة الصادقة عنهم
في مقام الجواب عن سؤال السائلين وبالنسبة الى الكتاب الغير بناء على عدم كون خطاياته موجبة اليها وعدم كونه من باب
الثاني للمصنفين فالظهور اللفظي ليس حجة لنا الا من باب الظن النوعي وهو كون اللفظ نوعا وطبعه مفيد للظن بالكلية
فا كان مفصلا عن الكلام فانها من يفصلها فاما فيجب عليه الفاء الكلام على وجه لا يقع مخاطب معرفة في خلاف المراد حيث
لو فرض وقوعه في خلاف المقصود كان اما الغفلة منه في الاثبات او ما اكتف به الكلام واما الغفلة من المتكلم في الفاء الكلام على
وجه يفهم بالمراد ومعلوم ان احتمال الغفلة للمتكلم والشامع احتمال مرجوح في نفسه مع انقضاء الاجماع من العقلاء والعلماء على
عدم الاعتناء باحتمال الغفلة في جميع امور العقلاء او العلم وانما اذ لم يكن الشخص مفصلا بالافهام فوقعه في خلاف
للمقصود لا يفسر في الغفلة فانما لا يجازي في ابداءه ما يكون صارفا عن ظنه واحتمال ان يكون مخاطب ففهم المراد
بقرينة قد خفيت علينا فلا يكون هذا الاحتمال لاجل غفلة من المتكلم او ما لا يوجب على المتكلم الانصب القرينة بل يفصلها
مع ان عدم تحقق الغفلة من المتكلم في محل الكلام مفروض كونه معصوما وليس اخفا القرينة علينا مستبعا عن غفلتنا عنه
بل راعى الاختفاء الخارج عن مدخله للتكلم ومن القى اليه الكلام فليس هنا شبهة بوجوبه الظن بالمراد حتى لو فرضنا الفهم
فا احتمال وجود القرينة حين الخطاب واختفاء القرينة علينا ليس هنا ما يوجب مرجوحته حتى لو نفخنا عنها ولم نجد لها اذ لا يحكم القائل
ولو طنا بانها لو كانت لظفرنا بها اذ كثير من الامور قد اخفت علينا بل لا يبعد دعوى العلم بان ما اخفى علينا من الاختفاء
والقرائن اكثر مما ظفرنا بها مع اننا لو سلمنا حصول الظن بانقضاء القرائن المنصلة لكن القرائن الخالصة وما اعتمد عليه للتكلم من الا
مورد العقلي او النقلية الكثيرة او الجبرية العلوية عند مخاطب الصارفة لظواهر الكلام ليست بما يحصل بانقضاءها بعد البحث والفهم
ولو فرض حصول الظن من الخارج بازادة الظن من الكلام لم يكن ذلك طبعا مستندا الى الكلام كما ثبتنا عليه في اول البحث وبالحجة
فظواهر الالفاظ حجة معتبرة علم الاعتناء باحتمال رادة خلافها اذا كان منشا ذلك الاحتمال غفلة للمتكلم في كنهه الا ان رادة
او المخاطب في كنهه الاستفادة لان احتمال الغفلة مما هو مرجوح في نفسه ومنفق على عدم الاعتناء به في جميع الامور دون
ما اذا كان الاحتمال مستبعا عن اختفاء امور لم يجر العادة القطعية وانظروا بانها لو كانت لوصلت اليها من هنا ظهر ان
ما ذكرنا سابقا من نفا العقلاء والعلماء على العمل بظواهر الكلام في الدعوى والافا كبر والشهادات والوصايا والمكاتبات
لا ينفذ في رد هذا التفصيل الا ان يثبت كون اصله عدم القرينة حجة من باب التعبد ودر بنائها خيط القناد ودعوى

بجملته

الملحق
اليه

ان الغائب الصالح الفاضل في حال اعتدائه التكلم اصله عدم الفرضية من باب التبعيد على الفرضية المنفصلة من وجه لئلا يترتب منه وجوده بان
 من المآله المحسوس بطريق التبعيد والخصيص اكثر العمومات والاطلاق مع عدم وجوده في الكلام وليس الاكون الاعمال في
 ذلك كله على الفرض المنفصل سواء كانت منفصلة عند الإعمال كما في الفرض العقلية والنقلية الخارجيه اكانت مثالبه منفصلة
 لكن عرضها الاصل ان بعد ذلك لم يرض التفتيح للاخبار او حصول التماثل من جهة النقل بالمعنى او غير ذلك فجميع ذلك مما لا
 يحصل الظن بانها لو كانت لوصلنا الشائع امكان ان يقر انه لو حصل الظن لم يكن على اعتبار دليل خاص نعم الظن الحاصل في مقابل
 افعال الغفلة كما اصله للخاطب والتكلم بما اطبق عليه العباد في جميع احوالهم وافعالهم هذا غاية ما يمكن من التوجيه لهذا التفصيل
 ولكن الانصاف انه لا فرق في العمل والظهور واللفظ واصل عدم الضارف عن الظاهر من فساد افهامه ومن يفصد فان جميع ما ذكر
 من اجماع العلماء واهل الشأن على جهة الظاهر بالنسبة الى من فساد افهامه جار فيمن لم يفصل لان اهل الشأن اذا نظروا الى الكلام صادرة من متكلم
 الى مخاطب يحكون ما ارادوا ظاهره منه اذا لم يجدوا فيه صراحة بعد الفحص في مظان وجوده فلا يقرقون في استخراج مرادها من التعليل
 بين كونهم مقصودين بالخطاب الموجه الى المكسوب اليه فان فرضنا ان هذا الثالث مع المكسوب اليه فيما اراد المولى منهم فالنحو
 لا اعتدال في منزلة الامثال بعد الاطلاع على مراد المولى وهذا واضح لمن راجع الامثلة العرفية هذا حال اهل الشأن في الكلام ان المولى
 في الاحكام الشرعية كالوصايا الصادرة عن الموصي العبد الى الشخص معين ثم مستلحاجة الى العمل بها مع فساد الموصي اليه فان العلماء
 في الامور في الاقناع بوجوب العمل بقد ذلك الكلام الموجه الى الموصي اليه المفصوح وكذا في الافراد كما كان في الاحكام الكلية كالاجابة
 الصادرة عن الامانة مع كون الفصوص منها تفهم مخاطبهم لا غير فانه كما قال اهل احد من العلماء في استفادة الاحكام من ظهورها
 عند عدم الدليل على جهة اصله عدم الفرضية بالنسبة الى غير مخاطب من فساد افهامه ودعوى كون ذلك منهم لبناء على
 الاخبار الصادرة عنهم من قبل ناليف المصنفين واخذه الفاسع انها لو صحت فخرت في الكتاب الغير فانه اولى بان يكون من
 هذا القبيل فيرفع ثمرة التفصيل المذكورة لان المفصل اعترف بان ظا الكلام الذي هو من قبل ناليف المؤلفين جهة بالخصي
 لا لدخوله في مطلق الظن وانما كالمرة في الغيبة والظهور والكلام الموجه الى مخاطب خاص بالنسبة الى غيره في الأصل ان القطع حاصل
 لكل من منع في طريقه ففهموا المسلمين بانهم يعملون بظواهر الاخبار من دون انشاء ذلك على جهة الظن المطلق الناشئة بدليل الاند
 بل يعمل بها من بدعي الانفتاح ويترك العمل باخبار الاحاد مدعي كون معظم الفقه معلوما بالاجماع والاجابة المتواترة وبذلك
 على ذلك ايضا سيرة اصحاب الامم فانه كما نواجلون بظواهر الاخبار الواحدة من الامة لما ضيق عما يعملون بظواهر
 قول النبي صلى الله عليه وسلم انهم لا يقرقون بينهم الا بالافحص وعده كما سئلوا في اصل ان الفرق في اكل الزجاجة اصله الحصفه
 عدم الفرضية بين مخاطب غيره في الفاسية القطعية من العلماء واصحاب الائمة هذا كله مع ان التوجيه المذكور لذلك التفصيل
 لا يثبت على الفرق بين اصله عدم الغفلة والخطا في فهم المراد بين مطلق اصله عدم الفرضية بوجوب عدم كون ظواهر الكتاب
 من الظنون المحصورة وان فلنا شمول الخطاب للغائب لعدم جوبان اصله عدم الغفلة في حقهم مطلقا فذكره من انشاء
 كون ظواهر الكتاب بطوناً مخصوصة على شمول الخطاب للغائبين غير صديق لان الظن المخصوص ان كان هو الحاصل من
 الناشئ عن ظن عدم الغفلة والخطا فلا يجري في حق الغائبين وان فلنا شمول الخطاب لهم وان كان هو الحاصل من اصله
 عدم الفرضية فهو جار في الغائبين وان لم يعلم الخطاب مما يمكن ان يستدل به ايضا با دعو على ما مر من اشتراك ادلة حجة الظواهر
 من اجماع العلماء واهل الكتاب ما ورد في الاخبار المتواترة معنى من الامر بالرجوع الى الكتاب في عرض الاخبار عليها فان هذه الظواهر
 المتواترة حجة للمشاهدين بما في شريك غير المشاهدين في فهم المطا لا يخفى وما ذكرنا بعض النظر فيما ذكره المحقق الضمير في بعض ما ذكر
 من عدم حجة ظواهر الكتاب بالنسبة اليها بالخصوص بقوله فان قلت ان اخبار الثقلين يدل على كون ظا الكتاب حجة لغير الثقلين
 بالخصوص في جاب عنه بان رواية الثقلين في ذلك لاحتمال كون المراد التمسك بالكتاب بعد ورود نفسه عن الامم كما
 يقول الاخباريون وحجة في رواية الثقلين بالنسبة اليها مصادرة اذ لا فرق بين ظواهر الكتاب الشريفة في حق غير المشاهدين
 بما توضح النظر ان العمدة في حجة ظواهر الكتاب غير خبر الثقلين من الاخبار المتواترة الامر باستنباط الاحكام من ظواهر الكتاب
 وهذه الاخبار تفيد القطع بعدم اذلة الاستدلال بظواهر الكتاب بعد ورود نفسه من الامم وليس ذلك في ذلك
 حتى يكون التمسك بظواهرها غير لساو بين مصادرة واما خبر الثقلين فيمكن منع ظهوره في وجوب اطاعته ما وجوه

٢
 اعدا

مخالفتها وليس مقام اعتبارا والظن المحاصل منها في شئ من طاعة والمعصية فافهم ثم ان لصاحب رتبة هذا المقام كلاما يحتمل تفصيل
 للشك في ما يباس بالاشارة اليه في الدليل الرابع من ادلة حجة خيرا الواحد بعد كرسيد اد باب العلم في غير الضرورى من الاحكام لفقد
 جماع السنن المتواترة ووضوح كون البرائة لا يفيد غير الظن وكون الكتاب على ذلك لا ينافي الفظة لا ينافي ان الكلف المستفاد من ظ الكتاب منقطع ^{الحكم}
 لا مطلقون وذلك بضميمة مفقودة خارجة وهي في خطاب الحكم بالظن وهو يدور خلافه من غير ذلك لا تصرف عن ذلك الظن سلمنا ولكن ذلك
 ظن مخصوص فهو من قبيل الشهادة لا بعدل عنده الى غيره الا بدليل لا نافي احكام الكتاب كلها من قبيل خطاها في شئ من مائة مخصوص
 بالوجود من رتبة الخطا فان بثوث حكمه في حق من اخرجها هو بالاجماع وفضاء الضرورة باشتراك التكليف بين الكل وفتح في حقها
 ان يكون اقرب سبعة تلك الظواهر ما يدعى على اذلة خلافها وقد وقع ذلك في مواضع علمنا بالاجماع ونحوه فيجمل الاستدلال في غيرنا
 لتاثيرها على الامارات المفيدة للظن القوي وخبر الواحد من جملة ما وقع في هذا الاحتمال بنفي القطع بالحكم بثنوي ح الظن المستفاد من
 ظ الكتاب المحاصل من غيره بالنظر في انما طرأ التكليف لا ببناء الفرق بينهما على كون الخطاب موجبا اليها وقد بين خلافه وظهوره ونقصا
 الاجماع والضرورة الدالين على المشارة في التكليف المستفاد من ظ الكتاب بغير صورة وجود الخبر الجامع للشرائط الا ان الشهادة للظن انما هي كذا
 ولا يخفى ان في كل هذه على اجاله واشتباها المراد منه كما يظهر من تحصيل في مواقع للنظر في انما انك قد عرفت ان مناط الحجة والاعتناء في ذلك
 الالفاظ هو الظاهر وهو كون الكلام بحيث يحمل عرفا على ذلك المعنى ولو بواسطة الفرائض الشامية المكتشفة باكمال فلا فرق بين فان
 الظن بالمردود وما لا يبين وجود الظن الغير العبر على خلافه وعنه لان ما ذكرنا من الحجة على العمل بها في جميع الصور المذكورة وما لا
 يظهر من العلماء من التوقف في العمل بالخبر الصحيح المخالف لقوى الشك او طرحه مع اعترافهم بعدم حجة الشهادة وليس من حجة من اجزاء الشهادة
 لانه لا يجرى التحصيل من عموم ما طالع بل من حجة من اجزاء ما لا يجرى من حيث الصدور بناء على ان ما دل من الدليل على حجة الخبر من حيث الشك
 لا يشمل المخالف للعلم ولذا لا يباينون في العمل بظواهر الكتاب السنن المتواترة اذا عارضها الشهادة فان في الخبر المخالف للعلم انما هو اذا خالف
 الشهادة نفس الخبر لا عموم او خلافا فلا يباينون في عموم اذا كانت الشهادة على الشخص نعم بما يجري على بعض شاخرا من اخرين من المعاصرين
 عدم الدليل على حجة الظواهر ان لم تفد الظن اذا حصل الظن الغير المعبر على خلافها لكن الانصاف ان مخالفة لظن غيره باب اللسان
 والعلماء في كل زمان ولذا اعد بعض الاخبار بين الاصوليين استصحاب حكم العام والمطلق حيث ثبت الشخص المقتضى من الاستصحاب
 الجمع عليها وهذا وان لم يرجع الى الاستصحاب المصطلح الا بالوجه لان الغرض من الاستصحاب ما يدبر بيان كون هذه القاعدة اجاب عنه
 وربما فضل بعض المعاصرين تفصيلا يرجع حاصلا لان الكلام ان كان مفقودا بحال او مقال يصلح ان يكون صاروا عن المعنى الخفية
 فلا يمتسك فيه باصالة الخفية وان كان الشك في اصل وجود الصارف او كان مناه من فصل يصلح لكونه صاروا في فعل على اصالة الخفية
 وهذا تفصيل حسن متبين لكنه تفصيل في العمل باصالة الخفية عند الشك في الصارف لا في حجة الظهور واللفظ بل مرجعه الى تعيين
 الظهور التعريف ونحوه عن موارد الاجمال فان اللفظة في القسم الاول يخرج عن الظهور والاجمال بشهادة العرف ولذا فوفق جماعة
 في الجواز العام المتعريف بغير مرجع الى بعض افراده وبالحال المتعددة للمغيبه للاستثناء والامر والنهي الواحد من في مظان الخطر والاد
 بيا في غير ذلك مما احسن اللفظ بحال ومقال يصلح لكونه صاروا ولم يوفق احد في عام مجرى احتمال دليل منفصل بحال لكونه مخصوصا
 له بل بما يعكسون الامر فيكون بنفي ذلك الاحتمال وارتفاع الاحتمال لاجل ظهور العام ولذا الوفا لم يترك العلماء ثم ورد قول آخر
 من القول ان لا نذكر زيدا واشترط زيد بين عالم وجاهل فلا يرفع اليد عن العموم بمجرد الاحتمال بل يرفعون الاجمال بواسطة العموم فيجاءون
 باوادة زيد بالجاهل من النهي باوادة تفصيل المذكور وتفصيل اخر ضعيف وهو ان احتمال اذلة خلاف مقتضى اللفظ ان حصل من
 امانة في غير غير فلا يصح رفع اليد عن الخفية وان حصل من دليل معتبر فلا يعمل باصالة الخفية ومثل له بما اذا ورد في السنن المتواترة
 عام وورد فيها ايضا خطاب بحال الاجمال في ذلك العام ولا يوجب الظن بالواقع فال فلا دليل على لزوم العمل بالاصل بعد ائتم قال
 ولا يمكن دعوى الاجماع على لزوم العمل باصالة الخفية بعد ان ان كثر الخفيتين توفيقا فيها اذا عارض الخفية المرجوح مع الجواز الرابع
 انه من وجب ضعف يظهر ما ذكرنا ان التوقف في خطاها لا يحل احتمال خطاب آخر لكونه معارضا لما لم يعهد من احد من العلماء بل لا بعد
 ما تقدم من حمل الجمل في احد الخطابين على اللبس في الخطا الا هو وما فاس ذلك على مسلة نعارض الخفية المرجوح مع الجواز الرابع
 فلم فساد ما ذكرنا في التفصيل المتقدم من ان الكلام في المكشف بما يصلح ان يكون صاروا قد اعتمد عليه للنكلم في ارادة خلاف
 الخفية لا بعد من الظواهر بل من الجملات وكما المتعقب بلنظر يصلح للصارف في العام للمغيب بالضمير وشبهه مما تقدم واما التسم
 الثاني وهو الذي يعمل بالشخص الظواهر كشخص ان اللفظ المفرد الفاعل في كل فاعل او المركب الفاعل في كل فاعل الشار

حجة

في الحكم الوضع في المعنى الظاهري وان الامر الواقع عقيب الخطر فمقرر في وقوعه في مقام رفع الخطر في مجرد رفع الخطر دون الالتزام والظن الحاصل
 هنا يرجع الى الظن بالوضع اللغوي او الاتهام العرفي والاول في القواعد عدم حجة الظن هنا لان الثابت الشيق في حجة الظواهر وانما
 حجة الظن في ان هذا فلا دليل عليه وجوه ذكرها في اثبات حجة من هذه المسئلة وهي حجة قول اللغويين في الاوضاع فان المقام
 كونه من الظنون الخاصة التي ثبتت حجة ما مع قطع النظر عن استدلال باب العلم في الاحكام الشرعية وان كانت الحجة في اعتبارها السند
 باب العلم في غايته ما هو فان الظان حجة اعتبار اكثر الظنون الخاصة كما صالة الحقيقة المقدم ذكرها وغيرها استدلال باب العلم في غايته
 موارد هناك من العرفيات والتعريفات والمراد بالظن الطائفي ما ثبت اعتباره عند استدلال باب العلم بخصوص الاحكام الشرعية والظن
 الخاص ما ثبت اعتباره لأجل الاضطرار له اعتبارا مطلقا للظن بعد تقدير العلم وكيف كان فاستدلوا على اعتبار قول اللغويين في
 اتفاق العلماء على جميع العقلاء على الرجوع اليهم في استعمال اللغات والاستشهاد بأقوالهم في مقام الاحتجاج ولم ينكر ذلك احد على
 بعد ذلك حتى السبل في بعض كلامه دعوى الاجماع على ذلك بل في كلام الحكمي انما في المسلمين في الفاصل السبيل في انما حجة
 عنه في هذا المقام ما هذا الفقه حجة الرجوع الى اجابات الصنائع المياري في صغتهم الباري عن في فهم فيما اخص بصنائعهم
 بما اتفق عليه العقلاء في كل عصر زمان انتهى في ان الشيق من هذه الاتفاق هو الرجوع اليهم مع اجتماع شرط الشهادة من
 العدد والعدل والموافاة لا مطلق الاخرى ان اكثر علماء ائنا على اعتبار العدل فيمن يرجع اليهم من اهل الرجال بل وبعضهم على اعتبار
 العدد والعدل اتفاهم على اشتراط العدل والعدل في اهل الجحيم وغيرها هذا مع ان لا يعرف الحقيقة عن الجحيم
 قول اللغوي كما اعترف به السند في بعض كلامه فلا ينفذ في الخطوط اهر في الاضاف ان الرجوع الى اهل اللغة مع عدم اجتماع
 شرط الشهادة اما في مقامات يحصل العلم بالاستسئل في مجرد ذكر لغوي واحد وان يدلي بكلمة على وجه يعلم كونه من المشايخ عند
 اهل الكسرة في يحصل العلم بالسئلة الفقهية من رسال جماعتها ارسال المشايخ واما في مقامات يتسارع فيها لعدم التكليف
 الشرعي يحصل العلم بالتعريف اللغوي كما اذا ريد تفسير خطبة او رواية فتعلق بتكليف شرعي واما في مقام السد حجة طرفي العلم ولا بد ان
 العمل فيعلم بالنسب بالعلم الشرعي المستند بقول اهل اللغة لا بغيره ان طر ح قول اللغوي الغير القيد للعلم في الفاظ الكتاب السنن
 لا استدلال طرفي الاستدلال في غالب الاحكام لا بداع ذلك بان اكثر موارد اللغة الاما شذوذ وكلف الصعوبة وهو معلوم من
 التعريف والظن كما لا يخفى في المسئلة هي القواعد العربية المستفادة من الاستفهام القطعي واتفاق اهل العربية والبناء وبنيتها
 اصالة عدم العربية فانه قد ثبت الوضع الاصلي الموجود في الخطا في صيغة فعل والجملة الشرطية او الوصفية ومن هنا يمكن ان
 اثبات مفهوم الوصفية في عديد في حديث الواحد ويخفى من موارد الاستشهاد بغير اهل اللغة وقد ثبت في الوضع
 بالعلم الاعمال النابت في الجوازات المكتوبة بالقرآن المقامير كما يشهد ان الامر عقيب الخطر بنفسه حجة كعن القرينة ببناء دومه مجرد رفع
 الخطر والالتزام واحتمال كونه لا جمل في قرينة خاضعة بدفع الاصل في ثبت كونه لا جمل القرينة العامة وهي الوقوع في مقام رفع
 الخطر في ثبت ذلك ظهور وانوى لصيغة فعل بواسطة القرينة الكلية وبالجملة في الحاجة الى قول اللغوي الذي لا يحصل العلم
 هذا وانما لا يخفى بقوله في مقامات هذا الاضطرار سببا الحكم باعتباره لا جمل الحاجة نعم سيجيء ان كل من عمل بالظن في مطلق الاحكام الشرعية الفرعية
 ان في قوله الحاجة يلزم العمل بالظن بالحكم التام من الظن بقول اللغوي لكنه لا يحتاج الى دعوى السند باب العلم في اللغات بل العبرة عند
 القول في ان السند باب العلم في معظم الاحكام فانه موجب الرجوع الى الظن بالحكم الحاصل من الظن باللغة وان فرض اقتضاه باب العلم
 بخصوص في تفاصيلها عند هذا المورد من اللغات ويضيق هذا ان يادة هذا الشذوذ ومن جملة الظنون الخارجة عن الاصل الاجماع المنقول بحجة
 من قول الامام في قوله باعبار الجحيم بالخصوص نظر الامم من افراد في شمل ادلة والتقصود من ذكره هنا مفيد على بيان الحال في
 المسئلة او حجة في الاخبار هو العرض للملازمة بين حجة الخبر وحجة فنقول ان ظاهرا الفاتلين باعتبارها بالخصوص ان الدليل عليه هو الدليل على
 بان المعنى المحمدي حجة غير المعادل فهو عند حجة صحيح عال السند ان مقتضى الاجماع يحكي مدلوله ويرى عن الامام عم بلا واسطة ويدخل الاجماع
 في مدلول الخبر من الاشياء ويحكي ما يلزم من الاسكام ما ندى بقوى النظر هو عدم الملازمة بين حجة الخبر وحجة الاجماع المنقول بوجوب
 ذلك يحصل ببيانهم ان الاول ان الادلة الخاصة التي اقواها على حجة الاخبار عن حسن لان العدة من تلك الادلة هو الاضاف
 والحاصل من عمل القضاة واجحاب الامم ومعلوم عدم شمولها الا لروايات الصالحة وكل الاخبار الواردة في العمل بالروايات اللهم الا ان
 يدعى ان المساطة وجوب العمل بالروايات هو كشفها عن الحكم الصلاد عن المعصوم ولا يخفى في ذلك حكايته الفاظ الامام عم و
 في سبيل يجوز النقل بان في ذلك ان المساطة كشف الروايات من صدور معناها عن الامام عم ولو لم يلفظ اخر والمفروض ان حكايته اجبا

في هذا المقام ما هذا الفقه حجة الرجوع الى اجابات الصنائع المياري في صغتهم الباري عن في فهم فيما اخص بصنائعهم

اصفاً حكماً صادر عن المعصوم بهذه العبارة التي هي معقولة الاجماع او بعبارة اخرى وجب العلم به لكن هذا المناط لو ثبت لعل على حجة
 الشهيرة بل فتوى الفقيه اذا كشف عن صدور الحكم بعبارة الفتوى او بعبارة غيرهما كما على مقتضى على بن بابويه ^{عليه السلام} في قوله من لم يذكره
 بل مطلق الظن بالحكم الصادر عن الامام قد رتب على صحة الحال الشك والاثبات فالعلم فيها من حيث وضوح الدلالة هي اية البناء وهي انما
 تدل على وجوب قبول خبر الواحد دون خبر الفاسق والظن بغيره التفصيل بين العادل وبين الفاسق والفاسق وبغيره تفصيل باختصاص
 الشين بخبر العاقل في قيام احتمال الوقوع في الندم احتمالاً لا محالة لان الفاسق لا يردع له عن الكذب وهو عدم الاعتناء باحتمال ندمه كذا في وجوب
 البناء على احسانه وهذا خطأ في حدس سكون الفسق والعادل من حيث الاخبار لا يصلح مناط لتعويض المحبة والخطأ بالنسبة الى حارسه
 وكذا احتمال الوقوع في الندم من جهة الخطأ في الحدس لم يشترط بين العادل والفاسق فلا يصلح لتعويض الفرق بينهما من ذلك ان المقصود
 من الاية لاداة نفي احتمال ندم الكذب عن العادل حين الاخبار دون الفاسق لان هذا هو الذي يصلح لاثباته بالفسق والعادل من حيث
 الاخبار ومنه يبين عدم دلالته الاية على قبول الشهادة الحدسية اذا لم يرد لاداة الاية على اعتبار شهادة العدل فان قلت ان مجرد دلالته
 الاية على ما ذكرنا لا يوجب فوطية الخبر ليقاها احتمال الخطأ العادل في الخبر لان بعد الكذب فيجب اليقين في خبر العادل أيضاً للاحتمال
 خطأه وسهوه وهو خلاف الاية المفصلة بين العادل والفتن في الامر وجوبه في خبر الفاسق من وجهين وفي العادل من جهة واحدة
 قلت اذا ثبت بالاية عدم جواز الاعتناء باحتمال ندمه كذا في نفي احتمال خطئه في غفلته واشتباهه باصله عدم الخطأ في الحس وهذا
 اصل عليه لطفاً في اعتباره والعالماء في جميع الموارد نعم لو كان الخبر من بكسر عليه الخطأ والاشتباه لم يعبأ بخبره لعدم جواز اصله لعدم
 الخطأ والاشتباه ولا يغيرون في الشاهد والراوى الضبط وان كان ربما ينفوهم الجاهل بثبوت ذلك من الاجماع الا ان المنصف يشهد
 بان اعتبار هذا في جميع موارد ليس له بل خارجي محض لعموم اية البناء ونحوها مما دل على وجوب قبول قول العادل بل ما ذكرنا
 من ان المراد بوجوب قبول قول العادل رفع التهمة عنه من جهة احتمال ندمه الكذب لا مضمونه وعدم فخطئه وغفلته وجوباً ما ذكرنا
 انما يشهد احد من العلماء على حجة فتوى الفقيه على العامى بآية البناء مع استدلالية جملتها بما في التفرع والسؤال والظان ما ذكرنا من عدم
 دلالته الاية وما لها من ادلة قبول قول العادل على وجوب نصيبه الاعتناء بشوا وجه فيما ذهب اليه للعظم بل اطيعوا علمه في قوله
 على عدم اعتبار الشهادة في المحسوسات اذ لم تستدل بالحسن والعلل في الرأى بما لا يخرج عن نظر من ان الشهادة من اليهود وهو المحسوس
 والحس خاف في مفهومها والحاصل انه لا ينبغي الاستدلال في الاخبار عن حدس واحتمالها ونظر ليس بخبر الاعلى من وجوبه تعقيد
 الخ في الاحكام الشرعية وان الاية ليست عامة لكل خبر ورد عوى خرج ما خرج فان قلت فعلى هذا اذا خبر الفاسق بخبر يعلم بعدم نفعه للكل
 منصف بالفرض واحتمال غفلته وخطئه منفي بالاصل المحقق عليه مع ان شهادته مردودة لبعائنا قلت ليس المراد مما ذكرنا عدم قابلية العدل
 والفاسق لفاطر الحكم بهما وجوداً وعدة فبعد كما في الشهادة والفتوى ونحوها بل المراد ان الاية المذكورة لا تدل الا على ما نعت الفسق
 من حيث قيام احتمال ندم الكذب مع فكون مفهومها عدم المانع في العادل من هذه الجهة فلا يدل على وجوب قبول خبر العادل اذا
 لم يمكن نفي خطئه باصله عدم الخطأ المختص بالاخبار والمحبة فالاية لا تدل ايضاً على اشتراط العدل وما نعت الفسق في صورته
 العلم بعدم ندم الكذب بل لا بد من دليل آخر الا ان الشان في الاجماع في مصطلحنا انما هو بل العامة الذين هم الاصل له وهو الاصل هو
 اتفاق جميع العلماء في عصرنا على ذلك نعم يقاوت كثير من الفقهاء فان في باب الاجماع هو اتفاق اهل الحل والعقد من امر محقق
 وفان صاحباً في المبادئ الذي هو احد علماء ائمة المعاصرين للعامة في الاجماع في اصطلاح فقهاء اهل البيت
 هو اتفاق امر محقق على وجهه يشهد على قول المعصوم انه في قول العالم الاجماع في الاصطلاح اتفاق خاص هو اتفاق من يعبرون
 من الامة انتهى كذا في غيرها من العبادات المتصخرة بذلك في تعريف الاجماع وغيره من المقامات كما نرى بعد دون كثير من وجوب
 المحلف بغيره في عصره ثم انما كان وجه حجة الاجماع عند الامام من حيث العلم على قول الامام ع كانت الحجة دائمة مدالة وجوده ع
 في كل جاتيه واحدهم ولذا في السيد المرتضى اذا كان علمه كون الاجماع حجة كون الامام فيهم فكل جماعة كثرة وقلت كان قول الامام
 في قوله ان جاعها حجة وان خلاف الولد والاشين اذا كان الامام احد فاعطاً ونحوه يقتضي عدم الاعتداد بقول السابقين وان
 كثرة ان الاجماع بعد الخلاف كما لم يأت في الحجة انتهى وقال المحقق في المعية بعد فاطمة حجة الاجماع بدخول قول الامام ع انه لو خلا
 من فقهاء من قوله يمكن قوله حجة ولو حصل في اثنين كان قوله حجة انتهى وفي العلم ضرورة بعد قوله ان الاجماع ناجية لا شئ له
 على قول المعصوم وكل جماعة قلت وكثرت كان الامام في جملة اولها فان جاعها حجة لاجل الاجماع انتهى هذا ولكن لا يلزم من كون
 حجة لغيرها حجة في الاصطلاح ان لا يكون حجة جاعه في العلم متواترة في الاصطلاح واماماً اشهر بينهم من انه لا يفتلح خرج

العادل

من ان المراد بوجوب قبول قول العادل رفع التهمة عنه من جهة احتمال ندمه الكذب لا مضمونه وعدم فخطئه وغفلته وجوباً ما ذكرنا

معلوم النسب أحد أو أكثر فالمراد أنه لا يقدح في جهة اتفاق النجاة في ثبوتها إجماعاً كما علم من فرض المحقق قدس من الإمام في إثبات نعم ظلك
 جاعاً بوجه ثبوتها إجماعاً حيث ربما يرد عن الإجماع في مسئلة ثم يعتذر عن وجود الخلاف في معلوم النسب لكن الشاغل الصافي
 ليهيئ ان الغرض الاعتدال عن فتح الخلاف في جهة الاتفاق في التسمية نعم يمكن أن يرد عليهم في ذلك نحو في إطلاق الإجماع على اتفاق الجاهل في العلم
 دخول الإمام في الوجود مناط الجحيم فيكون وجود الخلاف غير مؤثر شيئاً وقد نشأ عن هذا الشاغل بحث كادان في طلب اصطلاح
 الخاص جاعاً في اصطلاح العامة إلى ما يعم اتفاقاً طائفة من الإمامية كما يعرف من ادعى ثبوتها أو ادعى الاستدلال بل إطلاق لفظ الإجماع
 بقول مطلق على إجماع الإمامية فقط مع أن بعض الأصحاب كلهم ليس إلا لاجل السامعة من جهة ان وجود الخلاف كعدمه من حيث مناط الجحيم
 وعلى تقدير فظاً إطلاقاً لمراد دخول قول الإمام في أقوال الجمعين بحيث يكون دلالة عليه بالنسبة فيكون الاختيار عن الإجماع
 اختياراً عن قول الإمام وهذا هو الذي يدل عليه كلام العبد والمترجمين من زهره والمحقق والعلامة الشهابيين ومن أخر عنهم ما
 اتفاق من عدل الإمام بحيث يكشف عن صدق الحكم عن الإمام بما يقبله اللطف كما في الترخيص أو التفسير كما عن بعض المناخين أو
 بحكم العامة الفاضلة باستحالة توافقهم على الخطأ مع كمال بطلان الوسخ في فهم الحكم الصادر عن الإمام ثم هذا ليس إجماعاً اصطلاحاً
 إلا ان ينضم قول الإمام في المكشوف عن اتفاق هؤلاء في قولهم فيسمى المجموع إجماعاً وان خرج عن الكثرة أو لا كثر فالدليل في الحقيقة
 هو اتفاق من عدل الإمام والدليل الحكم الصادر عن الإمام فظن كلام الإمام ومعناه فانكسر في التعبير عن الدليل بالإجماع مع ثبوته على
 ملاحظة اصطلاح من ذهب الإمام الذي هو المدلول إلى الكثرة عن غيره من الجاهل هو الخلف على ما جرت سيرة أهل القبول
 من إجماع كل دليل إلى الحد الأدلة المعروفة بين الفريقين أعني الكتاب والسنة والإجماع والعقل ففي إطلاق الإجماع على هذا المصطلح
 وما حصل للمناخين في إطلاق الإجماع على اتفاق طائفة ليس بحكم العامة فخطأهم وعدم وصولهم إلى حكم الإمام والإطلاق على غير
 الفريقين واستدلالنا في الخلاف أكثر العامة على جهة الإجماع بوجوب القطع بخروج هذا الإطلاق عن اصطلاحه وبنائه على المناخين
 وجود من خرج من هذا الاتفاق من غير أنه كما عرفت من السبيل والفاضلين فمن أن كل جاعاً فظناً وكثيراً على دخول قول الإمام
 فيهم فإجماعها محجة وكيف في هذا ما ينبغي من المحقق الثاني في تعليل دعوى الإجماع على أن خروج الواحد من علماء العصر
 فادع في انعقاد الإجماع مضافاً إلى ما عرفت من إطلاق الفريقين على تعريف الإجماع باتفاق الكل ثم إن المناخين من جهة الأولى
 الثانية في إطلاق لفظ الإجماع على هذا من دون جبرته لا يظفر بها إلا العبرة في الاستدلال بحصول العلم من الدليل المستدل نعم لو كان
 نفل الإجماع المصطلح حجة عند الكل كان خفاء الفرق في الكلام الذي هو مرجع للتعبير ليساً أم لا يمكن نفل الإجماع حجة أو كان نفل
 مطلق الدليل القطعي محتمل بل من قبل صلا ويظهر من ذلك ما في كلام صاحبنا حيث أنه بعد ذكر أن جهة الإجماع إنما هو مثاله
 على قول المعصوم واستهض بكلام المحقق الذي تقدم واستجوده قال العجب من غفلة جمع من الأصحاب عن هذا الأصل وثألهم
 في دعوى الإجماع عند إجماعهم ليس لمنازل الفقهية حتى جعلوه عبارة عن اتفاق جماعة من الأصحاب فعادوا بغيره عن معناه الذي
 جرى عليه الاصطلاح من دون نصب في ثبوتية ولا دليل لهم على الجحيم يعتد به انتهى وقد عرفت أن مناهلهم ولناهم في محله بعد ما
 كان مناط جهة الإجماع الاصطلاحي موجوداً في اتفاق جماعة من الأصحاب وعدم تعبهم عن هذا الاتفاق بغير لفظ الإجماع لما
 عرفت من الخلف على عناوين الأدلة المعروفة بين الفريقين إذ عرفت ما ذكرنا فنقول أن الحاكي للاتفاق قد نفل الإجماع بقول مطلق
 أو مضافاً إلى السلبين وأهل الحق أو غير ذلك مما يمكن أن يراد به دخول الإمام في الجمع وقد نفل مضافاً إلى من عدل الإمام كقول
 اجمع علماءنا أو فقهاءنا أو فقهاء أهل البيت فان ط ذلك من عدل الإمام ثم وان كان زاده العموم محتمل بمقتضى المعنى اللغوي
 لكنه مرجوح فان أضاف الإجماع إلى من عدل الإمام فلا إشكال في عدم جهة نقله لأنه نفل حجة وان فرض حصول العلم لنا فل يصدور
 الحكم عن الإمام من جهة هذا الاتفاق إلا أنه لما نفل سبب العلم لم ينفل العلوم وهو قول الإمام ثم حتى يدخل في نفل الجحيم وحكاية السنة
 بغير واحد نعم لو فرض أن السبب المنقول مما يستلزم عادة موافقة قول الإمام أو وجود دليل ظني معتبر حتى بالنسبة البناء يمكن إثبات
 ذلك السبب المحسوس بغير العاقل والاشغال منه إلى أنه لكن سيجري بيان الاشكال في تحقيق ذلك وفي حكم الإجماع المضاف إلى من عدل الإمام
 الإجماع المطلق المذكور في مقابل الخلاف كما يقره الجحيم الغير المأثور غير الطبري إجماعاً وإنما اختلفوا في جزاء الطبري أو في أن محل الخلاف
 هو هذا وما حكمه كذا إجماعاً فان معناه في مثل كونه قولاً واحداً واضحاً مما ذكر نفل عدم الخلاف وأنه في الاصحاب وفيه ثبوت
 وتبين ذلك ولا يطلق الإجماع لو اضمار على وجه يظهر منه إرادة المعنى المصطلح المنفرد ولو مناصحة لثبوت وجود الخلاف منه لمر
 عدم عدمه في جهة فظاً شكاً في كونه حكماً بلسنة أعني حكم الإمام ثم ما عرفت من أن الإجماع الاصطلاحي منضم في القول الإمام

فبدا في الخبر الحديث الا ان مستند علم الحاكم بقول الامام في احد امور احد الحكمين اذا سمع الحاكم من الامام في جملة جماعة لا يعرف
 لغيرهم فيحصل من العلم بقول الامام وهذا في غالبه القلة بل يعلم من انهم ينفقون لاحد من هؤلاء الساكنين للاجتماع كالشيعيين والشيعة
 وغيرهم ولذا اصرح الشيخ في العدة في مقام الرد على السيد حيث ذكر الاجماع من باب وجوب اللطف بانزول قاعدة اللطف لم يكد
 الوصول الى معرفة موافقة الامام للجموع في الثاني قاعدة اللطف على ما ذكره الشيخ في العدة وحكي القول بوجوب اللطف من المتأخرين
 ولا يخفى ان الامانة غير صحيحة على ما ذكره محله فاذا علم امتداد الحكم الى غيره فلا وجه للاعتناء به على حكمه بل هو فرض ان اجماع الشيخ
 كلها مستندة الى هذه القاعدة لما عرفت من كلام المتأخرين من العدة ومنعريف منها ومن غيرهما من كبرية دعوى مشاركتهم للسيد
 في استنباط قول الامام من منفع احوال الامانة وخصاصة بطريق آخري على جوف قاعدة اللطف غير ثابتة وانما هي غير
 فانهم قال في العدة في حكمها اذا اختلفت الامامة على قولين يكون احد القولين قول الامام على وجه لا يعرف بنفسه والآخر
 كلامه على خلافه من انفق ذلك فان كان على القول الذي انفرد به الامام قد دلت من كتاب او من غيره قطوع بما لا يحيط عليه الظهور
 ولا الدلالة لان الوجود من الدليل كاف في ازالة التكليف عنهم بل على دليل وجب عليه الظهور او اظهر من شين نحو في تلك المسئلة
 الى ان قال وذكر المرفوع على بن الحسين الموسوي انه يقول ان يكون الحق عند الامام والا فوالاخر كلها باطل ولا يجوز عليه الظهور لا اذا كان في السب
 في استنباطه فكل ما يفوتنا من الاستفاد به وبما معه من الاحكام يكون قد فاقنا من قبل نفسنا ولو اننا سبب الاستفاد من الظهور في استنباطه
 فاعلم انما الحق الذي كان عندنا قال وهذا عندنا غير صحيح لانه يؤول الى ان لا يتبع الاجماع باجماع الطائفة اصلا لانه لا يعلم دخول
 الامام في جملة الا بالاعتناء الذي يثبتاه ومنه يوجب انفرادهم بالقول وانما لا يتبع ظنهم منع ذلك من الاجماع بالاجماع انتهى كلامه في موضع
 اخر من العدة ان هذه الطريقة بغية طريقة السيد المتأخرين من غيرهم في استنباط الحق لانها يؤول الى ان يستدل بالاجماع الطائفة اصلا لانه يكون
 قول الامام في مخالفتها ومع ذلك لا يجوز عليه الظهور عندنا انتهى اصرح من ذلك في مختصرنا بطريق الاجماع عند الشيخ فيما ذكر من قاعدة
 اللطف ما حكى عن بعض ائمه حكاية من كتاب السيد الشيخ ان سيدنا المرفوع في مكان هذا وكثيرا انه لا يمنع ان يكون هذا امور كثيرة في مواضع
 البناء عليها مودع عند الامام ثم وان كتبها الناقلون ولا يلزم مع ذلك سقوط التكليف عن الحاكم لان قال وقد اعترض على هذا في كتاب
 العدة فاضول الفقه وقلنا هذا الجواب صحيح لولا ما استدلنا في الاحكام على صحة باجماع الفرق فقل ان يكون قول الامام في مخالفتها
 ولا يجوز ظهوره خارجا فان كان يقول ما انكرتم ان يكون قول الامام في مخالفتها عن قول من يظهر بالامانة ومع هذا لا يجوز عليه الظهور
 لانهم لو امن قبل انفسهم فلا يجهلون الاجماع باجماعهم ذلك انتهى فان صرح بهذا الكلام ان الفاضل في طريقة السيد مختصرا استدلنا بها
 رفع الفسك بالاجماع ولا مخرج فيها سوى ذلك ولذا اصرح في كتابنا بغيرها بانها فورية تقتضيها الاصول فلو كان لغرض الاجماع وجوب ذلك
 به طريق اخر غير قاعدة وجوب الظاهر الحق عليهم بغير ما يفتح في طريقة السيد لا غرضنا في تتبعها لولا كونها ما نفع عن الاستدلال بالاجماع
 ثم ان الاستدلال في هذا الوجه ظاهر من كل من اشترط في تحقق الاجماع عدم مخالفتها احد من العلماء كغير الدين والشهد والمحقق الثاني
 فان في الاضاح في مسئلة ما يدخل في البيع ان من عادة المجتهدين ان يغير اجتهاده الى الشرع والحق كما في الاجتهاد او كما لم يسطر ذكر الحكم الاول
 بل يذكرها في البابا في ثابته في موضع آخر لبيان عدم انعقاد اجماع اهل العصر الاجتهاد الاول على خلافه وعدم انعقاد اجماع
 اهل العصر الثاني على كل واحد منهما وان لم يحصل في الاجتهاد الثاني مبطل للاول بل هو مارض له بل هو مستلزم له انتهى وقد اشرقت الاضاح
 بين عدم الاعتبار بالخلاف لا نقرض عصر الخلف وظن الاضطراب على هذه الطريقة كما لا يخفى وقال في الذكر في ظاهرها المتع عن
 العمل بقول السيد محققين بان لا يقول لبيت ولهذا انعقد الاجماع على خلافه مشا واستدل المحقق في حاشيته الشريفة على انه لا قول
 لبيت بالاجماع على انه خلاف القيمة الواحدة لساير اهل عصره يمنع من انعقاد الاجماع اعتدادا بقوله واعتبارا بمخلافه في اوقات والمختصر
 اهل العصر في الخلفين لم انعقد وصار قوله غير منظور اليه ولا يعتد به انتهى وحكي عن بعض ائمه حكي عن المحقق الداماد انه قد قال في
 بعض كلامه في تفسير النعمة الباطنة ان من فوائد الامامة على الله سبحانه ان يكون مستند المجتبع لاجماع اهل الحل والعقد من العلماء
 على حكم من الاحكام اجماعا سبكتا في احكامهم والاجماع غير مجتبه اجماعهم المركب في احكامهم المخالفة في عجل الله فرجه لا يفهم بقول بل
 من النعمة الواجبة في حكمه الا لظهور ان يكون في المجتهدين المختلفين في المسئلة المختلف فيها من علماء العصر من يوافق راياهم امام
 عصره وصاحب امره وبطابق قوله فانه لم يكن من غلبه بعينه ونعير في خصوصه انتهى وكان له لاجل مرغبات هذه الطريقة في الخفا
 الشهيد في ذكرى الى توجيه الاجماع التي ادناها جماعة في المسائل المخالفة مع وجود الخلاف فيها بازا في غير المعنى الاصطلاحي
 من الوجوه التي حكاه عنه في لم ولو جامع الاجماع وجوب الخلاف ولو من معلوم السبب يمكن دافع الى التوجيهات المذكورة مع

الجمهورية

نورنا

الغيبية

سبدها واكثرها الثالث من طرفها كاشان قول الامام عليه السلام في الاجماع الحديث وهذا على وجهين احدهما ان يحصل له ذلك من طريق
توحيدها بما فيها من اخطائه في استكشاف هذا على وجهين احدهما ان يحصل الحديث الضمري من مبادئ محسوسة بحيث يكون الخطا فيه
من قبيل الخطا المحسوس فيكون بحيث لو حصل لنا تلك الاحتمال يحصل لنا العلم كما حصل له ثانياً بما ان يحصل الحديث له من اخبار جاعلة
له العلم بعدم اجماعهم على الخطا لكن ليس اخبارهم ملزمة بأعادة المطابقة لقول الامام عليه السلام بحيث لو حصل لنا علمنا بالمطابقة ايضا الثالث
ان يحصل ذلك من مقدّمات نظرية وبغيرها ذات كثره الخطا بل علمنا بخطا بعضها في موارد كثيرة من نقل الاجماع علمنا ذلك منهم
ببعض خاتمهم في موارد واستظهرنا ذلك منهم في موارد اخرى وسيجي جلد منها اننا عرفنا ان مستند خبر الخبر الاجماع ^{للأخبار} المتضمنين الامام عليه السلام
لا يخرج من الامور الثلاثة المذكورة وهي التماع عن الامام مع عدم معرفته بغيره واستكشاف قوله من اعادة اللطف حصول العلم من الخبر
واللذان الاول هنا غير متفق عادة لاحد من علماء المدعي للاجماع وان الثاني ليس طريقا للعلم فلا يسمع دعوى من استند اليه
تعيين كون المستند في الاجماع للملأ ولا على السنة فليتها هو الحديث من عرفنا ان الحديث ليس مستندا في مبادئ محسوسة ملزمة عادة
للمطابقة قول الامام يظهر العلم الخاص من الخواص الظاهر في الحديث الخاص من الخبر العام والذو الشجاعة لشاهد آثارها المحسوسة
ولا يتفادى اليها الحكم القاطع في مبادئ محسوسة موجب علم المدعي بما يقفه قول الامام عليه السلام دون ملازمة عادته وقد يستند الى اجتهادها
وانظار وجه لا بدليل على قبول خبر الواحد المستند الى القسم لا خبر من الحديث بل لا المستند الى الوجه الثاني ولو يكن هناك ما يعلم به كون
الاجماع مستندا في القسم الاول من الحديث من جهة التوفيق العدل بنقل الاجماع كسائر الاخبار العلوم اسنادها الى الحديث من جهة بين الوجه
الذكورة فان قلنا لفظ الاجماع انشاقا لكل ما اذا خبر الشخص بالاجماع فقد اخبرنا الانفاق الكل من العلوم ان حصول العلم بالكم من انفاق
الكل كالضمري وقد ثبت الخبر مستندا في مبادئ محسوسة ملزمة بالمطابقة قول الامام عليه السلام فاما ان يجعل في نفس ما استفادته من الانفاق
تقبل الخبر بالعدالة واما ان يجعل الخبر اخباره بنفس الانفاق السننهم عادة لقول الامام عليه السلام ويكون نفس الخبر محسوسا نظير
اخبار الشخص باورد سننهم العدالة والشجاعة عادة وهذا شارح الوجهين بعض السادة الاجل فشرح على الواقع فانه قد علمنا اعتراف
على نفسه بان المعتبر من الاخبار ما استند الى احد الخواص بخبر الاجماع انما يرجع الى بدل الجهد ومجرد الشك في دخول ذلك بان الخبر
هنا ايضا يرجع الى السمع فيما يخبر عن العلماء وان جاء العلم بمقالة المعصوم من امر اخر كوجوب اللطف غيره ثم ورد بان المكافئ
حجة الاجماع على مقالة المعصوم قال الاخبار انما هو بالرجوع الى سمعنا جاب عن ذلك ولا بان مدعي الخبر وان كان ذلك لكن استلزام
انفاق العلماء لمقالة المعصوم معنى لكل احد لا يخرج فيه الى النقل وانما العرض عن النقل ثبوت الانفاق فبعد اعتبار خبر الناقل لو ثابته
ورجوعه عن حكاية الانفاق كان الانفاق معلوما وفي ثبوت ذلك كسفن من مقالة المعصوم للملازمة المعلومة لكل احد وثانياً ان الرجوع في
حكاية الاجماع الى نقل مقالة المعصوم رجوع الناقل في ذلك الى الحس باعتبار ان الانفاق من آثارها وكلامه في اعتبارها ومثل ذلك كما في الاخبار
ما لا يمان والعقود والشجاعة والكرم وغيرهما من الملكات وانما لا يرجع الى الاخبار في العقيدة المحضة فانه لا يقول عليها وان جلاها
الفن الشاف حجة بل من مثل ما لا در كواثم ادور على ذلك باندزم ذلك الرجوع الى الجهد لا نروا ان يرجع الى الحس في نفس الاحكام
فانه يرجع في لو انما واذا رها البوحي ولها التسمية فيكون رواية فلم لا يقبل اذا جاء به الشك واجاب باننا بما في الرجوع الى الحس
في الاثبات وان كان الاثبات مستلزما عادة وبالحجة اذا انا في اليقين كما في آثار الملكات واذا رها مقالة الرئيس وهي مقالة وعبر
وهذا بخلاف ما يستنصه المجتهد من الدليل على الحكم ثم قال على ان النقطة في الجواب عن السؤال الاول هو الاول وعليه فلا اثر لهذا
السؤال انتهى فلقد انظر لاجماع انفاق اهل عصره باحد اجمع الاصحاب كما يظهر من تعاريفهم وسائر كلامهم ومن العلوم ان
حجة الاجماع اهل عصر واحد مع قطع النظر عن موافقة اهل الاعضاء المتقدرة ومخالفاتهم لا يوجب عن طريق الحديث العلم الضمري
بصدور الحكم عن الامام عليه السلام ولذا قد يختلف الاحتمال مخالفته من تقدم عليهم واكثرهم نعم بصدور العلم من باب وجوب اللطف الذي
لا نقول بحجج بان في المقام كما فرغ في علمه مع ان علماء العصر اكثر وكما في الاعضاء السابعة بغيره بغيره وبغيره لاطلعي عليهم حجة
بحيث يقطع بعدم من سواهم في العصر الا اذا كان العلماء في عصر قبلين يمكن الاخطا فيهم في المسئلة فيدعي الاجماع الا ان نقل
هذا الامر عن كون الاستنساخ عادة لموافقة المعصوم فالمحسوس المستلزم عادة لقول الامام عليه السلام مستحيل التحقيق للناقل والممكن المتفق
له عصره مسلم مع عادة وكيف كان فادعي الناقل الاجماع خصوصاً اذا كان كله انفاق جميع علماء الاعضاء واكثرهم الامن شديد كما هو
العاين في جماعات مثل الفاضلين والشعبد بن اخصر حجة في وجوه احدها ان ارباب انفاق المعرفين بالقنوي دون كل قابل للضمري
من اهل عصره اوسط الثلاثة ان ربا اجماع الكل ويستفيد ذلك من انفاق المعرفين من اهل عصره وهذه الاستفاده ليست

وان كان قد حصل لان اتفاق اهل عصره فضا عن العرفين منهم لا ينبغي ان نأخذ اتفاق غيرهم ومن قبلهم خصوصاً بعد ملاحظتنا لاختلاف
في كثير من الموارد ولا يصح هذه التمسك بالذكريات وما لو فرض حصول الخبر كان من باب الحدس الخاص لا يوجب العلم عادة نعم هي
امارة خفية على ذلك لان الغالب في الاتفاقيات عند اهل العصر كونه من الاتفاقيات عند من تقدمهم وقد يحصل العلم بصحة ما رآه الغير
لكن الكلام في كون الاتفاق مستند الى الحدس او الى الحدس لا يوجب عادة للحس الخوف من ذلك ما اذا علم اتفاق الكل من اتفاق جماعة محض
مهم كما ذكره في اوائل المعبر حيث قال ومن المفلت من لوطا لثبته بل بل للسئلة ادعى الاجماع لوجوده في كتب الثلاثة فذهب وهو محمل
لم يكن متجاء في ان في توصيف المدعى بكونه مقلداً مع اننا لا نعلم ان لا يدعى الاجماع الا من علم اشارة الى استناده في دعواه الى حسن
الظن بهم وان جوزه في غير محله فافهم الثالث ان يستفيد اتفاق الكل على الفتوى من اتفاقهم على العمل بالاصل عند عدم الدليل او بتقوى
دليل عند عدم وجدان التخصص او بغيره عند عدم وجدان المعارضين اتفاقهم على مسئلة اصولية تقليدية او عقلية لا ينبغي ان يكون
الحكم في المسئلة المفروضة وغير ذلك من الامور المتفق عليها التي لم يرد عليها عتقا للمدعى من القول بما مع فرض عدم المعارض القول
بالحكم السابق في المسئلة ومن المعلوم ان نسبة هذا الحكم الى العلم آفة مثل ذلك لم يثبت الا من مشددين ابقته المدعى باجتهاده
احد بما يكون ذلك لا من المتفق عليه مقتضياً ودليلاً للحكم لولا لانغ والشاكلة انتفاء المانع والمعارض من المعلوم ان الاستناد
الى الخبر المستند في ذلك غير جائز عند احد من العلماء بل بغير الواحد ثم ان الظان الاجماعيات المتعارضة من شخص واحد من جهة
او متقارب العصبين ودجوع المدعى عن الفتوى الذي ادعى الاجماع فيها ودعوى الاجماع في مسائل غير معنوية في كلام من تقدم
على المدعى في مسائل قد اشتهرت خلافتها بعد المدعى في ثمانية بل فيما قبله بل كل ذلك منسبة على الاستناد في نسبة القول الى العلم او على
هذا الوجه ولا بأس بل في بعض موارد صرح المدعى بنفسه او غيره في مقام توجيه كلامه فيها بذلك فمن ذلك ما وجهه المحقق في رد المحتار
المريض بالمقيد ان من مذهبا جوازا ذلة التماسه بغير الله من المباحثات قال ولما قول السائل كيف اضاف المقيد والسيد في ذلك
الى مذهبا ولا يرضى فيه الجواب ما علم الحكم فان ذكر في الخلاف انه انما اضاف ذلك الى مذهبا لان من اصلنا العمل بالاصل
ما لم يثبت التأمل وليس في الشرع ما يمنع الا ذلة الاما من المباحثات ثم قال المقيد انه في مسائل الخلاف ان ذلك مروي عن روضة
انتهى فظهر من ذلك ان نسبة الشبهة الى الحكم المذكور الى مذهبا من جهة الأصل ومن ذلك ما عن الشيخ في الخلاف حيث انه ذكر في كتابه
بان فتوى الشاهد بين مما يوجب القتل بعد القتل انه لا يفسد القود ويكون الدية من بيت المال قال ولعلنا اجماع القدر فيهم روي
ما اخطأ القضاء فتوى بيت مال المسلمين انتهى فخلل اغفاد الاجماع بوجوده وان في غير عند الاحتجاج قال بعد ذلك فيما اذا تعددت
الشهود فمن لعقده المبرض وعين كل غير ما عيب الأول ولم يبق الثالث بالجمع انه يخرج السابق بالقرينة في دليلنا اجماع الفرق و
اخبارهم في انهم اجمعوا على ان كل امر محمول في القرينة انتهى ومن الثاني ما عن المقيد في نصول حيث انه سئل عن الدليل على المطلقة
ثلاث في مجلس واحد يفتي منها واحد فقال لا على ذلك من كتاب الله عز وجل ومشتهر بغيره واجماع المسلمين ثم استدل من الكتاب بقوله
قوله نعم الظل في زمان ثم بين وجه الدلالة ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم كلامه يمكن على امرنا هذا في نورد وقال ما وافق الكتاب في حذره وما لم يوافق
فاطرحوه وقد بينا ان لمرة لا تكون المرزبان بل وان الواحدة لا تكون ثلاثا وجب للسنة ابطال طلاق الثالث واما اجماع الامة فمهم
على ان ما خالف الكتاب في السنة فهو بطل وقد تقدم وصف خلاف الطلاق بالكتاب السنة فحصل الاجماع على ابطال الزمة وحكي عن
الحلي في الاستدلال بمثل هذا ومن ذلك الاجماع الذي ادعاه الحلي على الضابفة في قضاء الفوائت في رسالة السمع بخلافه الاستدلال
حيث قال لطيف الامامة عليه خلفا عن سلف وعصر بعد عصر واجتهد على العمل به ولا يعتد بخلافه بغير من الحراساتين
فان بابويه والاشعريين كسعيد بن عبد الله صاحب كتاب الرحمة وسعد بن سعد بن محمد بن علي بن محبوب صاحب كتاب نوادر الحكماء
والشيبان اجمع كعلي بن ابراهيم بن هاشم ومحمد بن الحسن بن الوليد عاملون باخبار الضابفة لانهم ذكره في الجرح والثبوت في روضة
وحفظهم الصدوق ذكر ذلك في كتاب من لا يحضره الفقيه وخرت هذه الصناعة ورئيس الاعاجم الشيخ ابو جعفر الطوسي مودع اخبار الفقهاء
في كنه مفت بما لخالف اذا علم باسهم ونسبهم بغير خلاف انتهى ولا يخفى ان اخباره واجماع العلماء على الفتوى بالمضابفة مبررة على الحدس
والاخبار ياد من وجوه لحد هذا لانه ذكر الخبر على عمل الذكيرة وهذا وان كان خالبا الا انه لا يوجب القطع لشاهد التخلف كثير التمسك
نما يثبت ذلة تلك الاخبار عند الوثائق على الوجوب اذ يعلم انها من اهل القرائن الخارجية فاذا الاستنباط الثالث كون روايت تلك الروايات
مؤثقة بهم عند اولئك لان وثوق الحلي بالروايات لا يدل على وثوقه بالكتاب مع ان الحلي لا يرى جواز العمل باخبار والاخبار وان كانت
مستندة في الاستدلال فواء الى خبر واحد لا يوجب اجتماع ائمة اهل القطع بالواقع حصون سائن يخطئ العمل باخبار والاخبار وبأسند نفسه

ان يتي ان مثل هذا الاجماع اخبار عن قول الامام يندخل في الخبر الواحد مع انه في الحقيقة اعتقاد على اجتهادات الخلق مع وطوع فساد بعضها
 فان كثيرا من ذكر اخبارنا بهذا قد ذكر اخبارنا الواسعة منهم وانما انفقنا اعلم استناده الى مدركه لا يصح السكون اليه من جهة الدلالة
 او المعارضة لا يفي شره في الكشف عن قول الامام ثم ووضح خالاه في عدم جواز الاعتقاد ما ادعاه الحلي من الاجماع على وجوب
 قطع الزوجه ولو كانت اشترط على الزوج ورده المحقق بان احدا من العلماء الاسلام لم يدعي ذلك فان الحلي انما اعتمد
 في استكشاف قول العلماء على ذلك فيهم للزواني الدلالة باطلا فها على وجوب نفقة الزوج على الزوج من جهة الحكم معلق على الزوج
 من حيث هي وجوبه لم ينقض لكون الحكم من حيث العتق ولا وجوبه لانفالي فكيف يجوز الاعتقاد في مثله على الاحتياط بالاثبات الكافي
 عن قول الامام ثم ويظهر انها سند صحيح وما بعد ما بين ما استند اليه الحلي في هذا المقام وتبين ما ذكره المحقق في بعض كلمات الحكماء
 حيث قال ان الاتفاق على تنظير مطلق شامل لبعض افراد الذي وقع فيه الكلام لا يقتضيه الاجماع على ذلك الفرد لان المدعي يجب اليه
 من اطلاق اللفظ ما يمكن معوقا من الفصل ان الاجماع مأخوذ من قولهم ليع على كذا اذا نزع عليه فلا يدخل في الاجماع على الحكم الامن علم
 ان قصد اليه كانا لا نعلم هذا من غير من الفقهاء الذين لم ينقل مذاهبهم لئلا نذكر في القرن وان كانا نوافقا بلين من انهم في كلامه وهو في غاية
 المناقضة لكتك عرفنا ما وقع من جماعته من السامعة في اطلاق لفظ الاجماع وقد حكى في بعض الشهادات اول كثير من الاجماع لاجل
 مشاهدته المخالف في موارد ما بارادة الشهرة او بعدم الظفر بالخالف حين دعوى الاجماع او بنا وبما خلاف على وجه لا ينافي الاجماع
 او بارادة الاجماع على الزواني ونحوها في كتب الحديث انتهى عن الحديث في المحل في كتاب الصلوة من البحار بعد ذكر معنى الاجماع
 ووجه جنيته عند الاحتياط انهم لما رجعوا الى الفقه كانهم لسوا ما ذكره في الاصول ثم اخذ في الطعن على اجتهادهم الى ان قال فيجب على
 الظن ان مصطلحهم في الفرع غير ما جرد عليه في الاصول انتهى في التحقيق انه لا حاجة الى الاحتياط في لفظ الاجماع بما ذكره الشهيد ولا في كلامه
 الحديث المذكور مما من تغاير مصطلحهم في الفرع والاصول بل الحوان دعوى في الاجماع في الفرع منه على استكشاف الاراء وعلى الامام بن
 حسن المحسن الظن بجماعته من السلف ومن امور شغلهم باختيار ما اقامه العلماء من ذلك وصدور الحكم عن الامام ثم ايضا وليس في
 هذا مخالفة لفظ الاجماع حتى يحتاج الى الفرقة ولا بد لیس الان دعوى الاجماع ليس على اجتهاد التعبدية وجعله لئلا يسبق اليه
 في المسئلة نعم قد يوجب التدليس من جهة نسبة الفتوى الى العلماء الظاهر في عدلنا في كلامهم لكنه يندفع بانه في نفع في الفقه ليعلم ان من
 ذلك على استنباط المدعي على وجه انه ما نور والحاصل ان المنبع في الاجماع المتقولة يحصل له القطع من تركه اما ذات كثره با
 ستناد دعوى الناقلين للاجماع خصوصا اذا ارادوا بانه اتفاق علماء جميع الاعصا كما هو الغالب في اجماعنا المناوئين الى الحد من
 الحاصل من حسن الظن بجماعته من تقدم على الناقل ومن الانتقال من المذموم الى المنة مع ثبوت الملازمة واجتهاد الناقل واعتقاده
 وعلى هذا يتبين لاجماعنا المتحالفة من العلماء مع المتأخرين والعصر ونفا وبالعصرين وعدم المبالات كثيرا باجماع الغير والخرج عنه للبدل
 وكذا دعوى الاجماع مع وجود المخالف فان ما ذكرناه في منه الاجماع من اصح المحال لهذه الامور المتأخرة لنباء دعوى الاجماع على تنبع
 الفتاوى في خصوص المسئلة وذكر المحقق السبكي في الفجرة بعد بيان نعت العلم بالاجماع ان مرادهم بالاجماع المتقولة في كثير
 المسائل بل اكثرها لا يكون محكي على معناه القابل لما يرجع الى اجتهاد من الناقل مؤد بحسب القرائن الامارات التي اعتبرها الى ان المعصاة
 موافقة في هذا الحكم ومرادهم الشهرة او انفالي الكتاب اصحاب الشهرة او غير ذلك من المعاني الخفية ثم قال بعد كلام له والذي تلخص
 من نفع كلام المناوئين انهم كانوا ينظرون الكتب الفتاوى الموجودة عندهم في حال التاليف فذا راوا اتفاقا في حكم قال انه اجاب
 ثم اذا اطالعوا على تصنيف اخر خالف مؤلفه الحكم المذكور وجوعا عن الدعوى المذكورة وبير شد الى هذا اكبر من القرائن التي لا يناسب
 هذا المقام تفصيلها انتهى وحاصل الكلام من اول ما ذكرنا الى هنا ان الناقل للاجماع ان احتمل في حقه نفع فتاوى من ادعى اتفاقا في حق
 الامام الذي هو داخل في الجمع فلا اشكال في جبهته وفي الحاقه بالخبر الواحد لا يشترط في جبهته معرفة الامام ثم تفصيلنا حين السماع منه
 لكن هذا الفرع مما يعلم بعدم وقوعه وان المدعي للاجماع لا يدعي على هذا الوجه وبعد هذا ان احتمل في حقه نفع فتاوى جميع
 الجمعيين والمفروض ان الظاهر كلامه هو انفاة الكل المستلزم عادة لموافقة قول الامام ثم قال في جبهته خبره المنقول اليه سواء جعلنا
 المناط في جبهته بغيره بنفسه الكاسف الذي هو من الامور المحسوسة المستلزمة ضرورة لا مرجح وهو قول الامام واجعلنا المناط بغيره
 دبر ما استكشف وهو قول الامام ثم لما عرفت من ان الخبر الواحد في المسئلة لا يحسن هو ملزم للخبر به عادة كالخبر الجيد في وجوب
 العمول وقد تقدم الوجه في كلام السيد الكاظمي في مخرج الواقعة لكتك قد عرفت سابقا القطع بانفاة هذا الاحتمال خصوصا
 ذرا اذا عرفت اتفاق علماء جميع الاعصا انهم لو ذرنا سائلة الى انما في عصر بحيث لا يمكن ادعى اتفاقا من حسن اكن هذا

غير مستلزم عادة لموافقة قول الامام نعم يكشف عن موافقه بناء على طريقه القبيح المنقذه التي لم تثبت عندنا وعند الاكثر ثم علم عدم استناد
 دعوى اتفاق العلماء المنشئة في الاقطار الذي يكشف عادة عن موافقة الامام الا ان الحدس الناشئ عن احد الامور المنقذه التي
 مرجعها الى حسن الظن والملازمة في الاجتهاد فلا عبرة بنقله لان الاخبار يقول الامام حدى غير مستند الى حسن طزوم له عادة ليكن
 نظير الاخبار وبالعلة المستند الى اثار الحسنة والاخبار بالاتفاق ايضا حدى سى نعم يفي هنا شيئا من هذا المقادير من النسبة لثقل
 استناد النافل فيها الى الحسن يكون خبر حجة فيها لان طالك كانه محلي على الوجوه ان الاضافات هي الاضافات والمعلوم من الضاف هو
 عدم استناد النافل الى الوجوه والحسن في نسبة الفتوى الى جميع من ادعى اجابهم واما استناد نسبة الفتوى الى جميع ارباب الكتب
 للفتوى الفتاوى الى الوجوه ان في كتبهم بعد التبني في مرجح لا يعمد عادة ولا عقل وما تقدم من المحققين السبر فدرى من ابتداء دعوى الاجماع
 على ملاحظة الكنا لم توجد عنده حال النافذ فليس عليه شاهد بل الشاهد على خلافه وعلى تقديره فهو ظن لا يفتح في العمل بخلاف النسبة
 فان نسبة الامر بحسب الشخص في احصاء الغير اياه من ذلك الشخص وحق نقل الاجماع غالباً الاما استناد حجة بالنسبة الى صدور الفتوى
 عن جميع المعروفين من اهل الفتاوى لا يفتح في ذلك انما الجدل في كثير من موارد دعوى الاجماع اذ من المحتمل اذ اذ النافل ما
 عد الخالف فتدفع كتب من عداه ونسب الفتوى اليهم بل لعله اطلع على رجوع من يجد مخالفاً فلا حاجة الى حمل كلامه على من عد الخالف
 وهذا الضموم المحبر عن حسن ان لم يكن مستلزماً بنفسه عادة لموافقة قول الامام نعم الا انه قد يستلزم بانضمام امارات اخرى يحصلها
 للشيخ او بانضمام اقوال المشايخين من دعوى الاجماع مثلاً اذ ادعى الشيخ في الاجماع على اعتبار طهارة مسجد الجيزة فلا اقل من اثنا
 ان يكون دعواه مستندة الى وجوه الحكم في الكتب المعتمدة للفتوى وان كان ما يراه ارباب الفتاوى في المؤلف مضموناً فيكون خبر
 المتضمن لتمام جميع اهل الفتوى بهذا الحكم كخبر في المسئلة فيكون كما لو وجدنا الفتاوى في كتبهم بل بمعناها منهم وقومهم وان لم يكن في
 مستلزماً عادة لموافقة الامام نعم الا اننا اذا اخبرنا اهل الفتاوى من تارة عن الشيخ من اهل الفتاوى وضم الى ذلك امارات اخرى فها حصل من مجموع
 القطع بالحكم الاستحالة بخلاف هذه جميعاً عن قول الامام نعم وبعض هذا الجوع والاتفاق اهل الفتاوى لما شؤده عنهم وان لم يثبت لنا ابا
 لوجدان الا ان الخبر فيها خبر من حسن قيل منه وعن بمقتضاها ان الاخبار العادل ببعضه عن حسن وثبوته بالمثل التام حتى لن نقول
 ان خبره عادل والف محبر بشي مع شدة احتياطهم في مقام الاخبار يستلزم عادة لثبوت الخبر في الخارج فاذا اخبرنا عادل بان خبره
 اخبرنا عادل بموت زيد وصورة فتمت خبره باخبار الجماعة بموت زيد حجة فيثبت به لازم العادى هو موت زيد وكل اذا
 اخبرنا عادل باخبار بعض هؤلاء وحصلنا اخبار الباقى بالسماع منهم نعم لو كانت الفتاوى المنقولة اجماً لا لفظ الاجماع على
 ثقله يثبتوننا بالوجوه ما لا يكون بنفسها او بعضها امارات اخرى مستلزماً عادة للقطع بقول الامام نعم وان كانت قد يقيد
 لم يكن معنى ليجز خبر الواحد في نظاما بعد الامانة العبد بخبر الواحد في شيء ثمة لو انما الشا ان له ولو بضميمة امور اخرى فلو اخبر
 العادل باخبار عشرين بموت زيد وفرضنا ان اخبارهم قد يوجب العلم وقد لا يوجب بل يمكن خبره حجة بالنسبة الى موت زيد اذ لا
 يلزم من اخبار عشرين بموت زيد موثراً وبالحيلة فمعنى خبر العادل وجوب ثبوت ما يدل عليه الخبر بمطابقة او ثبوتها او الثبوت
 عقلياً او عادياً او شرعياً دون ما يقاوم اجناً ثم ان ما ذكرنا لا يخص بنقل الاجماع بل يخرج في لفظ الاتفاق وشبهه ويجري في
 نقل الشهادة ونقل الفتاوى عن اربابها تفصيلاً ثم انه لو لم يحصل من مجموع ما ثبت بنقل العادل وما حصله المنقول اليه بالوجوه
 من الامارات والاقتوال القطع بصدور الحكم الواقع عن الامام نعم لكن حصل منه القطع بوجود دليل ظني معتبر بحيث لو نقل اليها
 لا اعتقاداً انما من جهة الدلالة وفقد المعارض كان هذا المقادير ايضا كافياً في اثبات المسئلة الفقهية بل قد يكون نفس الفتاوى
 التي نقلها النافل للاجتماع الاما مستلزم ما لوجود دليل معتبر بنقل الاجماع المنقول بالجملة بعد اثبات حجة خبر العادل في الحسنة
 الامتناع كما تقدم سابقاً عن استلزام اتفاق ارباب الفتاوى عادة لوجود دليل لو نقل اليه بالوجوه انما وان كان قد يحصل العلم
 بذلك من ذلك الا ان ذلك شيء قد ينفى ولا يوجب ثبوت الملازمة العادى في المناطة في الانتقال من الخبر اليه الا ان
 اخبار عشرين فيجب قد يوجب العلم به لكن لا ملازمة عادة بغيرها بخلاف اخبار الف هادى مخاطبة الاجمار وبالحيلة يوجب في الخبر
 يستلزم عادة لثبوت الخبر به لكن لا يوجب العلم اجماً نافذاً بوجوبه وفي الحقيقة ليس بنفسه الوجوب في مقام حصول العلم والامانة
 ثم انه قد يبرر على ما ذكرنا من فائدة نقل الاجماع بعض المحققين وهو الشيخ اسد الله الرحمن في كلام طويل له وما ذكرنا وان كان
 يحمل كلامه على ما نقلنا فيه لكن الاولى نقل خبرنا لثقلها فحصل منها اجتمعا حصلنا فادى من دعا على العباد من اولا
 بعد ان يكون قد اختلف علينا بعض الردة في مطالبه قال قد ذكرنا في كتابنا وفي رسالة التي حنفها في الواسعة والمخاطبة ما هذا

من خبره عادل والف محبر بشي مع شدة احتياطهم في مقام الاخبار يستلزم عادة لثبوت الخبر في الخارج فاذا اخبرنا عادل بان خبره

والعقبات

لهذه ويعتبران المحقق في ذلك هو ان الاجماع الذي نقل بلفظه السنعلم في معناه المصطلح او بساير الالفاظ على كثرتها اذ لم يكن ينبغي
على دخول المعصية بعينها وما في حكمه في المعجبين فهو انما يكون حجة على غير النافق باعتبار نقل السبب الكاشف عن قول المعصية وعن الدليل
لقاطع او مطلق الدليل المعتمد وحصول الانكشاف المنقول اليه والتفتت به بعد البناء على قوله لا باعتبار ما اكتشف منه لنا فله مجيباته
ففسادها من الاول حجة باعتبار الاول وهو ينشئ من حجتى الشؤف والاشارات على مفاد مثال الاول في كذا اللفظ على السبب هذه
لا بد من اعتبارها وهي محققة ظاهرة في الالفاظ المذكورة او في ثبوتها ما لم يصر في عنها صارف وقد يشبه الحال اذا كان النقل بلفظ الاجماع
في مقام الاستدلال لكن من العلومات مباءة غير تيسر على الكشف الذي ينسب جهال الصوفية ولا على الوجه الاخر الذي نوجد في
الاحكام في غاية الندرة مع انه على نقل بناء النافق عليه وشؤف واقعا كافي في حجة في ذاته في الامران تعين سببا لا يتبنا المنفعة وظهرها
غالب عند الاطراف في حطس الاطراف بطريق القطع او الطعن المعتمد على اتفاق الكل في نفس الحكم ولذا صرح جماعة منهم بايجاد معنى الاجماع
عند الفريقين وحصولهما كمال الشهادة ووجوب الغواض فيهما كما كادت تكون اجابا ونحو ذلك ودرأنا لو ان كان هذا مذهبنا
فما سئلوا اجابته واذا لوحظت الفرقان الحار جبه من جهة العبادة والمسئلة النفسية واختلف الحال في ذلك فيؤخذ فيما هو الشفيع والافا
وكيف كان فيجب في اللفظ ولو معونة الفرقان على تحقيق الاتفاق العبر كان معبرا والا فلا الثانية حجة نقل السبب المذكور
جواز التعويل عليه وذلك لا بد ليس الاكتفاء فتاوى العلماء واقرهم وعبارة انهم الدلالة عليهم لمقتضى ما وعبرهم ورفا في ما عدا
قولا المعصية ونحوه من سائر ما تضمنت الاخبار كالا سئلة التي تعرف منها الجواب والافوال والافعال التي يعرف منها تقريرها ونحوها
بما تعلق بها وما نقل عن سائر الرواة المذكورين في الاسانيد وعبرها وكفل الشهادة والاتفاق سائر الرواة والمفاهيم ذوى
القوى واجماعهم وعبر في ذلك وقد جرت طريقة السلف والخلف من جميع الفرق على قبول اخبار الاحاد في كل ذلك مما كان
فيه على وجه الاجمال والتفصيل ما تعلق بالشريكات او غير ما خفى انهم كثيرا ما يقولون شيئا مما ذكر معتمد بن على نقل غيره
من دون تصريح بالنقل عنه والاستناد اليه للحصول لوثوق وان لم يصل اليه مرتبة العلم فيكون قول خبر الواحد فيما نحن فيه ايضا
لا شئ اليه في كونه نقل غيره معلوم من غير معصوم وحصول الوثوق بالنقل كما هو المفروض وليس شئ من ذلك من الاصول
حتى يتوهم عدم الاكتفاء فيه بخبر الواحد مع ان هذا الوهم قد سد من اصله كما قرر في محله ولا مور للمخبر في العلم بعد الاعتماد فيها على
خبر الواحد في زمان النبي صلى الله عليه واله ولا ما يند ولخصاص معرفته ببعض دون بعض مع ان هذا لا يمنع من التعويل على نقل الصادق
ما ذكره بدل عليه مع ذلك ما دل على حجة خبر الشريعة العقل بقول مطلق وما اقتضى كفاية الظن مما لا غنى عن معرفته ولا طريق اليه
غيره غالب اذ من المعلوم شدة الحاجة الى معرفته في احوال علماء الفريقين واداء سائر ارباب العلوم لمقتضى شدة الحاجة اليه لا يحصى عن المعتبر
للمعجب عليه ولما اذ من الاخبار والافوال الموافقة للعامة واكثر الخالف لهم والشدة والاثق والاورع والافقه وكفره للعامة
وتوهمها المستورة والمتطورة وقواعد العبرية التي عليها ينبغي استنباط المطالب الشرعية وفهم معناها الا في رتبة الوصايا وما قبلها
التعود والابقاعات المشبه وغير ذلك مما لا ينبغي على الناقل ولا طارئ الى الاشياء من جميع ذلك غالب ما سوى النقل الغير التوجيه للعلم
والرجوع الى الكتب المصنوعة ظاهرة سائر الاماكن التي ينبغي فيها من جواز العمل بها والتعويل عليها فيما ذكر فيكون خبر الواحد الشريعة حجة معتد
عليها فيما نحن فيه ولا سيما اذا كان النافق من الافاضل الاعلام الاجلاء الكرام كما هو الغالب بل هو اولى بالقبول والاعتماد من الا
الاحاد في نفس الاحكام ولذا ينبغي على السامع فيه من وجوه شتى بما لم يتساع فيها كما لا ينبغي التاثر وحصول استكشاف الحجة العبر
من ذلك السبب وحجرات السبب المنقول بعد حجة كالحاصل فيما سبق كشف منه والاعتماد عليه وقوله وان كان من الادلة الظنية ما
ظنية اصله وان كانت الظنية في الشكل الاول فاعبر في الضرورية والنظرية والعملية والظنية وغيرها الاخر مفاد غير ما نقلنا
منقول ان بر اعي حال النافق حين نقله من حجة ضبطه وتوضيحه النقل مضاعفة في العلم ومبلغ نظره ووفور على الكتب
الافوال واستقصاء ما نثبت منها ووصوله الى ما يعين ان لحوال العلماء مختلف فيها اخلافا وحشا وكل حال التنقل
نقول فيها الاجماع فرب كتابا غير متبع موضوع على مزيد التبع والتدقيق ورب كتابا بل متبع موضوع على السامحة وقلة
ومسلة الحال اخلافا للسائل فانها تختلف ايضا في ذلك وكذا حال لفظه بحسب وضوح دلالة على السبب فيها وحال ما يدل عليه
من حجة معارفه وزمان نقله لا خلاف الحكم بذلك كما هو ظاهر اعي ايضا ووقع دعوى الاجماع في مقام ذكر الافوال والاحكام
فان بينهما تفاوتان من بعض الجحش واما كان الاول في الاعتبار مباءة على اعتبار السبب كما لا ينبغي في اوقع التباس فيما يقتضيه
تناول كلام النافق بعد ملاحظته ما ذكر اخذ بما هو الشفيع والافا ثم لم يلحظ مع ذلك ما يمكن معرفته من الافوال على وجه العلم

والفيل في ذلك وجه لا اعتبار للفظ والمنقول على سبيل الإجمال دون العلوم على التفصيل مع أنه لو كان المنقول معلوماً كما لو كلف به في الاستدلال
عن ملاحظة سائر الأقوال التي لها دخل فيه فكيفذا لم يكن كذلك ولخطأ أيضاً ما لم يتعلق الاستدلال بحسب ما يعتمد من تلك الاستدلال
تسبباً كما هو مقتضى الإجماع سواء كان من الأمور والعلوم والمظنون ومن الأقوال المتقدمة على النقل والمشاورة والمقارعة وبما
يستغنى النفع بما ذكر عن الرجوع إلى كلام ناقل الإجماع لاستظهاره عليه عدم مرتبة في النفع والنظر وما كان الأمر بالعكس وأنه
أن يفرض شيء كان نادراً لا يعتمد عليه إن يستفرض وسعد وينفع نظراً وثبته وأما ما عدا ذلك من النقل مرصاً وسواء أدي فكره إلى
الوافقة لما لمخالفة كما هو الشأن في معرفة سائر الأدلة وغيرها مما يتعلق بالسئلة فليس للإجماع إلا ما عدا ما يقتضي الرجوع إلى النقل
هو مظنة وصول الناقل إلى الإمام بصل هو اليقين من جهة السبب وإجمال ذلك في عدم عليه في هذا إذا حصره بحسب استظهار من حاله ونقله
وزمانه ووصله كانه مؤيداً فيما عداه مع الموافقة لكشف عن توافيق النفع ونقوئها بالنظر في ذلك وجه ما ذكره عن الموافقة
لخالقنا وحده فبفرض المظنون من كماله وثبوت حجة بالدليل العلمي ولو بوساطة من ينظر في حصول من ذلك استكشاف
معبر كان حجة ظنية حيث كان متوقفاً على النقل الغير المرجح للعلم بالسبب أو كان المنكشف غير الدليل الفاطم والاذل وإذا انعقد في نقل
الإجماع أو الدليل فإن توافيق الجميع لو حظ كل مع ما علم على ما فصل واخذ بالخاص وان تخالف أو حظ جميع ما ذكره واخذ فيها اختلف
في النقل بالإجماع بحسب حال الناقل وزمانه ووجود المعاضد وعده وفلته وكثرة ثم العمل بما هو المحصل وحكم على تقدير حجة ما
دليل واحد وان توافيق النقل ونقل الناقل وليس في ذلك ما ذكرناه من مقتضى النقل الإجماع المضمن لنقل الأقوال الجمالية يجرى في نقلها
تفصيلاً أيضاً وكل في نقل سائر الأشياء التي ينبغي عليها معرفة الحكم والأحكام فيما إذا وجد المنقول موافقاً لما وجدنا ومخالفاً
الجميع كما هو ظاهر وقد اضمح بما بيناه وجه ما جرح عليه طريقه معظم الأصحاب من عدم الاستدلال بالإجماع المنقول على وجه الاعتناء
والاستقلال غالباً ورده بعدم الثبوت أو بوجوه خلاف وهو ما قد ذكره على ما قلناه في سبباً مما شاع في النزاع ولما كان ذلك
في الأقوال وكان من الفروع النادرة التي لا يستقيم فيها دعوى الإجماع لظنة التعرض لما الأعلى بعض الوجوه التي لا يعتمد بها لو كان الناقل
من لا يعتمد بنقله لمخاطرته أو قصوره أو غرضها بما يفي ببيانها في الإجماع البه مخفف قليل من التمسك بالنسبة إلى قليل من العلم أو ما
من النقلة الأفضل انتهى كلامه في مقام لكل خبر بان هذه الفائدة للإجماع المنقول كالمعدود في أن النقل والثابت من الاتفاق بإختار
الناقل المستدل به حسب الاستدلال وعادة موافقة الإمام ثم وان كان هذا الاتفاق لو ثبت لنا أمكن أن نحصل العلم بصحة ومقتضى
لكن ليس علمنا بذلك بل هو نقل خبراً وعده معين في كونه في وجوب العلم بصحة خبره وقد لا يوجب الاستدلال من عادة وجوب
الدليل المعبر عنه بالنسبة إلى الاستدلال كل بعض منهم إلى ما لا يميزه ذلك ليس أمراً مخالفاً لما لا يرى أنه ليس من السبب ان
يكون الفاتوا الفاتون بخباصة البر بعضهم قد استدلوا بالاختيار والظن في ذلك مع عدم الظفر بما يعارضها وبعضهم قد
بالمعارض لم يعمل به لنصوص سند أو لكونه من الأحاد عده أو لقصور ذلك الشك والمعارضه لاختيار الخامسة وتجميعها عليها بعض
من الترجيح فاذن خرج في نظر الجمهور المشاخر الاختيار الطهارة فلا يضر اتفاق الفدلاء على الخباصة المستدل إلى الأمور المختلفة المذكورة
وبالجملة فالإضاف بعد التامل وركن المسامحة بإزاء المظنون بصورة القطع كما هو متعارف محصل عصرنا أن اتفاقاً من يمكن
تحصيل فتاوىهم على أمثال الاستدلال وعادة موافقة الإمام ثم كمال الاستدلال بوجود دليل معتبر عند الكل من جهة أو من جهة شق فلم
يقف في المقام إلا أن يحصل التجهيز ما زالت أحوالنا في العلماء وغيرها البضيفة إلى ذلك فحصل من مجموع المحصل والمنقول
البه الذي فرض بحكم المحصل من حيث وجوب العمل به تبعاً للقطع في مرحلة الفد باللائم وهو قول الإمام ثم أو وجود دليل معتبر
الذي موافق يرجع إلى حكم الإمام ثم هذا الحكم الظاهري المضمون لذلك الدليل لكنه يرضى عنه على كون مجموع المنقول من الأقوال
والمحصل من الإمام ما زالت ملوفاً عادياً بقول الإمام ثم أو وجود الدليل المعبر والإفلا معني لنقل المنقول من نقل المحصل بادلته
خبر الواحد كما عرفت سابقاً ومن ذلك ظهر أن ما ذكره هذا البعض ليس تفصيلاً في مسألة حجة الإجماع للمنقول ولا قول
بحجة في الجملة من حيث أنه إجماع منقول ولما يرجع محصله إلى أن الحال في الإجماع تصدق فيها بحجة عن حسن فرض كون منا
بحجة عن حصر لازمًا بنفسه وفيه ما زالت أخرصد والحكم الوافق أو مدلول الدليل المعبر عند الكل كانت حجة بحجة
لعموم أدلة حجة الخبر في المحسوس والأفلا وهذا يقول به كل من يقول بحجة الخبر في الجملة وقد عرفت مجازاً من نقل الشبهة
فتاوى إحد العلماء من جميع ما ذكرنا مظهر الكلام في نوات المنقول وان نقل التواتر في خبر لا يثبت بحجة ولو نقلنا بحجة خبراً
لأن التواتر صفة الخبر محصل باخبار جملة عن زيد العلم للمصاحف ويختلف عدده باختلاف خصوصيات المقامات وليس كل

خبيراً
 خزانة الشخص في نفسه لا مرادة تحقيق الخبر في ذات الخبر بالثبوت فقد اختلفوا في العلم بالواقع وقول هذا الخبر
 لا يجوز في شبهة الا ان الغرض ان تحقيق مضمون التواتر ليس من لوازم اخبار الجماعة الثابت بخبر العادل نعم لو اجترأ بغيره لكان
 عادة تحقيق الخبر بان يكون حصول العلم بالخبر لا يتم بالحصول لاخبار الجماعة كان خبره مثلاً باخبار العادل وان لم يثبت خبره
 حصوله بان كان لا يتم من قول خبر الحكم بتحقيق المزمع وهو اخبار الجماعة فيثبت للذم وهو تحقيق موثوق به الا ان لا يتم
 بعد على الاجماع المنقول وان كان اخبار الجماعة مستنداً في حد ذاته مستنداً في البتة الى مضمون السند المعتبر هو الخبر في الجملة
 المنقول لكونه اعمان معترف به في نقل التواتر مثل الاخبار بغير موثوق به مثلاً بصورت على وجهين الاول الحكم بثبوت الخبر المعتبر في
 اعين موثوق به في نظير جملة الاجماع المنقول بالنسبة الى المسئلة المدعى عليها الاجماع وهذا هو الذي ذكرناه ان شرطه في ثبوت خبره
 فيكون ما خبر به مستنداً عادة لوضوح منقطع الثاني الحكم بثبوت تواتر الخبر الذي ذكرناه على ذلك الخبر انما هو التواتر والحكم به
 الشرعية كما اذا نزل ان يحفظ او يثبت كل خبر تواتر احكام التواتر منها ما ثبت ما تواتر في الجملة ولو عند غير هذا الشخص ومنها ما ثبت
 ما تواتر بالنسبة الى هذا الشخص لا ينبغي الاشكال في ان مقتضى قول من التواتر لعل به على الوجه الاول والوجه الثاني في الجملة كما
 ينبغي الاشكال في عدم ثبوتها في خبره عند نفس هذا الشخص من هنا يعلم ان الحكم بوجوب القرائن في الصلوة ان كان
 موثقاً يكون المقر من ثبوتها واقعاً في الشيء فلا اشكال في جواز الاعتماد على اخبار الشهود في ثبوت القرائن الثلاث لاعتبارها
 في جمعها بوجوبه لكن بالشرط المتقدم وهو كون ما خبر به الشهود من التواتر ما زاد عادة لتحقيق القرائن وكذا الاشكال في الاعتماد
 من دون الشرط ان كان الحكم موثقاً بالقرائن التواتر في الجملة فانه قد ثبت تواتر تلك القرائن عند الشهود باخباره وان كان الحكم معلقاً
 على القرائن للتواتر عند القاري او مجتهد فلا يوجب اخبار الشهود ثبوت تلك القرائن والى احد الاولين نظر حكم التحقيق والشهود
 بجملة القرائن بثلث القرائن مستنداً الى ان الشهود والعلم قدس سرهما فادعاء ثبوتها وان هذا لا يقتصر عن نقل الاجماع و
 مع اشكال نظر صاحب المدارك وشيخه المقدس في الاربعة على الحق والشهود بان هذا يجمع عن اشراط التواتر في القرائن
 ولا يجمع نظرهما عن نظر قدس سرهما والحمد لله وصلى الله على محمد وآله واعتنه الله على احدائهم من جملة الظنون التي توجب حجة بانها
 السهولة في القوى الحاصلة بقوى جبل الغفلة والمعرفة في سؤاها كان في مقابلتها فتوى غيرهم بخلاف ما لم يعرف بخلافه واتوا
 من غيرهم ثم ان المقصود هنا ليس الغرض من حكم الشهادة في الجملة بل المقصود بطلان ثبوتهم كونه من الظنون الخاصة والافاق لثبوتها
 من حيث ان هذه الظنون بناء على دليل الاستدلال خبر بعيد ثم ان مثل ثبوتهم كونه من الظنون الخاصة امرنا احداهما من بعض من
 ان لو ثبت خبر الواحد بناء على حجة فهو الواثق لا نرى بما يحصل من الظن الا في من الحاصل من خبر العادل وهذا احوال
 بخلاف بعض من بعض سائله ورفع نظره من الشهود الثاني في ان حيث وجب حجة الشهادتين يكون الظن الحاصل من اقوى من الحاصل
 من شهادته العادلين ووجه الضعف ان الاولوية الظنية او من مراتب من الشهادة فكيف يمكن حجة في حجة ما مع ان اولونها بما يؤخر
 دالة للظن بل العلم بان المناط والعللة في حجة الاصل ليس مجرد افاضة الظن وادعاء ذلك لثبوت هذه الاولوية في كلام ذلك
 البعض مفهوم هو ان قهره انه ما كان استغناء حكم الفرع من الدليل الكففي الدال على حكم الاصل مثل قوله نعم ولا نقلها الى الامر الثاني
 دالة لثبوتها في قوله وهو مقبوله ان حظه على ذلك في الاولى قال زاده قلت جعلت ذلك في انك عنكم الخبران والحدوثان للشهادتين
 فيما فعلت فما لخذ بما اشهر بين اصحابك وادع الشاذ النادر قلت باسبغها معاً مشهوراً ما شاك عنكم قال خذ بما
 بناء الخبر بناء على ان المراد بالموصول مطلقاً للشهادة وان كان اقوى وانما طرأ الحكم بالاشهاد بناء على اعتبار الشهادة في
 نفسه وان لم يكن في ثبوته وفي المقبول بعد فرض السائل شاذ في الروايات في العدة لئلا يفتقر الى ما كان من رواياتهم
 عنك في ذلك الذي حكاه الجمع عليه بين الاصحاب فيؤخذ به وبذلك الشاذ الذي ليس به وروايات اصحابك فان الجمع عليه لا ريب
 فيه وانما الامور ثلاثة امر بين ورشد فينبغي وامر بين غير فحينئذ يامر مشكل برده حكمه الى ورواياتهم من حلال بين
 امر بين وشبهه بين ذلك من ثبوت الشبهة في المحرمات ومن اخذ بالشبهة وضع في المحرمات وهلك من حيث لا يعلم فانه كان
 تخاف عنكم مشهورين قد رواها التواتر عنكم في الروايات بناء على ان المراد بالجمع عليه في الموضعين هو النشر بقرينة اطلاق المصنف
 سببه ثبوتهم وبذلك الشاذ الذي ليس مشهوراً فيكون في الغلب بقوله فان الجمع عليه لا ريب فيه في دلالة على ان المشهور قد مما يجب
 مما به ولو كان مورد الغلب الشهادة في الروايات وما يؤيد زيادة الشهادة من الاجماع ان المراد لو كان الاجماع لا يثبت لم يكن ريب
 في بطلان ذلك مع ان الانشاء قد جعل مقابله مما فيه الريب لكن الاستدلال بالروايات بين ما لا يخفى من الوهن اما الاولى في بطلانها

اجمعي

حكم

مضاف الى ضعفها حتى انه رد ما من ليس له الخبر في سند الروايات كالحديث الصحيح ان المراد بالموصول هو خصوص الرواية التي
من الروايتين دون مطلق حكم الشك الا ترى انك لو سئلت عن ابي الجعد بن ابي الياس فقلت ما كان الا اجتماع فيه اكثر من مجس للخطا
ان الياس محبوبه كل مكان يكون الاجتماع فيه اكثر بينا كان او خائفا او سوفا وكذا الواجب عن سؤال المخرج لاحد الروايتين فقلت ما كان
اكبر والمخاض ان دعوى التعميم في المقام بغير الرواية مما لا يظن باذن المتفكر مع ان الشهرة القوية بما لا يقبل ان يكون في طريق
المسئلة فقولنا باستدراكها مع ما مشهور ان ما تورد ان وضعها على ان المراد بالشهرة في الرواية التي اصلها ان يكون الرواية مما
الكل على رواية او قد وبه وهذا مما يمكن اقصاف الروايتين المتعارضتين ومن هنا يعلم الجواب عن الشك بالمقبولة وانما
بين اطلاق الجميع عليه على الشهرة وبالعكس حتى نعرفنا حدها عن فقه بغيره الا في حق اطلاق الشهرة في مقابل الاجتماع انما اطلاق
جارى مختص بالاصول بين الاثبات الشهرة هو الواضح المعروف ومنه شره فان سيفه وسيف شافه في الرواية التي
بغيرها يجمع احتياك ولا يتركها احد منهم وبذلك ما لا يعرفه الا الشاذ ولا يعرفها الا الشاذ لا تشارك في معقولة الرواية الشهرة
والمشاكل لا تشارك كون الشاذ في معرفة الرواية الشاذة ولهذا كان الرواية التي من قبل بين الشاذ من قبل المشكل الذي يرد
عليه الياس لا يشارك الا في معقولة الاستشهاد بحديث الثابت وما يضحك التكل في هذا المقام فوجب قوله في معقولة ما كان انما
الشهرة في عصره على قوى وفي عصر آخر على خلافها كما قد يفتقر بين انفسه والمخالفين قد يرد ومن جملة الظنون الخارج بالخصوص
عن اصله في العمل بغير العلم خبر الواحد في الجملة عند الشك بل كان ان يكون اجماعا اعلم ان اثبات الحكم الشرعي بالاجتماع والرد عن العمل هو
قوى على ثبوت ذلك الا في كون الكلام صادر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونه لا على غيره من نفه وغيره
الثابت بثبوت ذلك انما على حكم المدعي هذا يوقف ولا على ثبوت الفاطمات ثبوتها على ثبوت المراد منها وان المراد مقتضى وضعها وغير
وضع
فهذه امور لا يغير وقد استمرنا في حجة الثانية من المقدمات الثالثة من الظنون الخاصة وهو العبر عنه بالظهور والمقتضى والى ان الجملة الاولى
منها مما يثبت كون الشك الحاصل فيها بقول اللغوي من الظنون الخاصة واما المقدمات الثانية فهو ايضا ثابت باصالة عدم صدور
الرواية بغير العلم بالعلم الوافي وهي حجة الرجوع الى الصادق في الجمع عليها بين العلماء والعلماء من حمل كلام المشكك على كونه صادرا
البيان المطلوب هو ان بيان خلاف مقصوده من نفه وخوف ولذا لا يجمع دعواه ممن يدعيه اذ لا يمكن كلامه مخفيا باما
واما المقدمات الاولى في التي فيها مسانعة اخبار الاشارة في هذه المسئلة الى ان السنة اعني قول الحق او فعله او تقريره هل
يجزى الواحد لا يثبت الا بما يثبت القطع من التواتر ليس ومن هنا ينبغي دخولها في مسائل اصول الفقه الباصرة عن احوال الادلة
ولا حاجة الى تجديده عن دليله لا يثبت من احوال الدليل ثم اعلم ان اصل وجوب العمل بالاجماع والمدونة الكتب
للعرفه مما اجمع عليه هذه الاصل لا يبعد كون ضروري المذهب وانما الخوف في مقام من احدهما كونهما شطوفا الصدق
او غيره مخطوطة فقد ذهب شذوذه من مناخى الاخبار بين فيما نسب اليهم ان كونهما قطع الصدور وهذا قول لا فائدة في
بيان وجوب العمل بالاجماع الا الفرع عن خصوص هذا التوهم بغيرهم كما حصل لهم والافدعي القطع لا يلزم بدله ضعفه في قطع وقا كفيها
في سالف الزمان في رد هذا القول رسالة تعرضنا فيها لجميع ما ذكره وبيان ضعفها بحسبنا اوى اليه فهم الفاضل من الشا
انما مع عدم قطع صدورها معتبرة بالخصوص ام لا فالحكى عن السبيل الفاضل وابن زهره والطبري وابن ادريس فيهم
المنع وبما ثبت في المبدأ في حيث حكى عنه في المعارج انه قد دل ان خبر الواحد القاطع للعذر هو الذي يقرن اليه دليل يقضى بالظن
الى العلم وبما يكون ذلك اجتماعا او شاهدا من عقل ومنها ينبغي الشك في سبب عدم نقل كلامه وكذا الى الحق بل ابن بابويه
بل في الواجب انه لا يجد القول بالحجة صريحا من تقدم على العلة وهو محجب اما الفاضلون بالاغنياء فهم يختلفون من جهة ان
المعبر منها كل ما في الكتب لا يبعد كالحكى عن بعض الاخبار بين ايضا ينبغي بعض الخاص من الاصوليين بعد استثناء ما كان
مخالفا للشك وان المعبر بعضها وان المناط في الاخبار على الاحتياط كما يظهر من كلام الحق وعدالة الاولى وثانها ومجرب الظن
مصدق والرواية من غير اعتبار صفته في الراوى وغير ذلك من التفصيل والمقتضى هنا بيان اثبات حجة الخصوص في الجملة في مقابل السلب
الكل ولذا كرا ما يمكن ان يجتزى به القائلون بالسمع ثم نفه بذكر ادلة الجواز فنقول ما جزمه المانع في الآلة الثالثة اما الكتاب
فالاثبات الناهية عن العمل بما وراء العلم والتعليل المذكور في اية البناء على ما ذكره امين الاسلام من ان هذا لا ينافى على عدم جواز
العمل بخبر الواحد واما السنة فهي اخبار كثيرة تدل على المنع من العمل بالخبر بغير العلم والصدور الا اذا احتج بغيره معتبره من كفا
او سنة معلومة مثل ما رواه في الجار عن بصائر الدرجا عن محمد بن عيسى قال فرأى داود ابن فرقد الفارسي كتابه الى النبي

المعتبر في

الثالث جوابه بخلافه فكذلك استشكل عن العلم المنقول عن المالك واجعلنا قد اختلفوا علينا فيه فكيف العمل به على اختلافه
 فكذلك يجب ان يكون ما علمتم انه قولنا فان لم نعلموه وما لم نعلموه فلهذا ومثله عن مستطرفات روايات الاخبار والادلة على علم جواز
 العمل بالخبر المأثور الا اذا وجد له شاهدين كتاب الله او سنة الله او قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم او قول احد من الصحابة او قول
 غير واحد من الاخبار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما جاءكم من شيء الا فوا به على ما اوتيتم من كتاب الله او سنة الله او قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الله وسنة نبيه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاءكم حديث عننا فوجدهم عليه اهدا او شاهدين من كتاب الله فخذوا به ولا تفقدوا عنه ثم ردوه
 حتى يبين لكم ودانهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سئلنا باعبداللله صلى الله عليه وآله وسلم عن اخلاف الحديث يروون من اتي به من لا يثبت به في الذاوود
 عليكم حديث فوجدهم له شاهدا من كتاب الله او من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذوا به والا فليتركوا له ولا يثبتوا به فوجدهم عليه من مسلم
 ما جاءكم من رواية من يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما جاءكم من رواية من يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخذوا به ولا يثبتوا به فوجدهم عليه من مسلم
 فخذوا به من حديث لا يصح كتاب الله فهو مبطون وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما جاءكم من رواية عن ابي جعفر ع ما جاءكم عن ابي جعفر ع فخذوا به ولا يثبتوا به وان لم يجدوه
 موافقا فخذوا به وان اشبهه الا عندكم فنفقوا عنه وردوا به اليه اذ لا يثبتون من ذلك ما شرع لنا وقول الله تعالى كل شيء مردود الى كتاب الله
 والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زور وخوف حجة هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع لا تقبلوا علينا حديثا الا ما وافق الكتاب
 والسنة او وجدون معه شاهدا من احوال ثبتنا المنفعة فان التغير عن سعيهم في كتب اصحاب ابي جعفر ع الحديث بها الى
 فانفوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا والاخبار الواردة في طرح الاخبار الخالفة للكتاب والسنة ولو وجد
 العارض مؤثرا جليا وجب الاستدلال به لان من الواضح ان الاخبار الواردة عنهم صلوات الله عليهم في مخالفة ظواهر الكتاب
 والسنة في غاية الكثرة والمراد من مخالفة الكتاب في تلك الاخبار النافية عن الاخبار التي في الكتاب والسنة ليس هي مخالفة على وجه البناء
 الكلي يجب تبين ما لا يصح من الكتابين الذين علمهم ما يبين الكتاب والسنة كقوله لا يصح انهم اختلفوا في ذلك فاما
 يصح من الكتابين من الكتابين يمكن الاظهر ما كان يروى من الاخبار في مخالفة ظواهر الكتاب والسنة فليس المقصود من عرض ما يروى
 من الحديث على الكتاب والسنة الا عرض ما كان منها غير معلوم القصد في دعوتهم وان كان وجدهم في رواية وشاهد معتد فهو ذلك
 فليست فيه لعدم افاذه العلم بنصف وعدم اعتضاده بغيره معتد ثم ان عدم ذكر الاجماع ودليل العقل من جملة فسر في
 الخبر في هذه الروايات كما فعل الشيخ في العدة التي مرجعها الى الكتاب والسنة كما يظهر بالناظر ويشير الى ما ذكرنا من ان المقصود من عرض
 الخبر على الكتاب والسنة هو في غير معلوم الصدور فليست العرض في بعض الاخبار بوجود الاخبار المذكورة وفي الاخبار الا ما يشر
 واما الاجماع فقد ادعاه السيد المرتضى في مواضع من كلامه وجعله في بعضها بمنزلة القطع في كون ترك العمل به معروفا من قبل
 الشيخ وقد اعترف بذلك الشيخ علمي ياتي في كلامه الا انه اول معقد الاجماع بزيادة الاخبار التي يروى بها المخالفون وهو
 الحكمي عن الطبرسي في مجمع الباء قال لا يجوز العمل بالظن عند الامامية في شهادة العدلين وفيه للتلفات واروش الجنايات والحوادث
 اما عن الايات فبانها بعد تسليم دلالتها على عمومات مخصوصة بما يستخرج من الاية واما عن الاخبار فبعض الروايات الاية فبانها خبر
 لا يجوز الاستدلال بها على المنع عن الخبر الواحد واما الاخبار العرض على الكتاب فبما كان ثبوتها بالمتعين الا انها بين طائفتين
 احدها ما دل على طرح الخبر الذي يخالف الكتاب والثانية ما دل على طرح الخبر الذي لا يوافق الكتاب اما الطائفة الاولى فلان
 على المنع عن الخبر الذي لا يوجد في الكتاب والسنة فان قلت ما من واختر الا يمكن استنفاده حكمها من عمومات الكتاب المفصلة
 في تخصيصها على السنة القطعية مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خلقكم في الارض جميعا وقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما احرم عليكم البهائم وكلوا مما غنمتم حلالا لا طيبا
 ويبره الله بكم البهائم لا يبره بكم العسر مخوذلك فالأخبار والمخصصات بها كالماء وكثير من عمومات السنة القطعية مخالفة للكتاب
 قلت اولاً انه لا بعد مخالفة ظاهريه هذه العمومات مثل هذه العمومات مخالفة ولا العتد الاخبار والصادرة بغيرها عن الائمة ع مخالفة
 لعمومات الكتاب والسنة النبوية مخالفة للكتاب والسنة غائبة الامر بوثب الأخذ بما مع مخالفتها لكتاب الله وسنة نبيه فيخرج عن عموم
 اخبار العرض مع ان الناظر في اخبار العرض على الكتاب والسنة يقطع بانها نافية عن التخصيص فكيف تكون التخصيص في قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل حديث
 لا يوافق كتاب الله فهو زور وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما اتيكم من حديث الا فوا به على ما اوتيتم من كتاب الله او سنة الله او قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 حديثا حديثا بموافقة القرآن وموافقة السنة وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما خالف كتاب الله فليس من حديثي اولم اقلع ان اكثر عموم
 الكتاب قد حصص بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدل على ان مخالفة تلك العمومات لا يفيد مخالفة ما دل من الاخبار وعلى ان ما لا يوجد حكمه في
 الكتاب والسنة النبوية اذ بناء على تلك العمومات لا يوجد واختر لا يوجد حكمها فان ذلك الاخبار ما عن الصائرا والاهج

مضمون

وغيرها حكم مرسله عن رسول الله ﷺ قال ما وجدتم في كتاب الله فاعملوا به ولا تتركوا وما لم يكن في كتاب الله تعالى وكما ثبت في سننه
منه ولا عندكم في تركه شيء وما لم يكن في سننه موثقاً قال أصحابي نقولوا به فاما مثل أصحابي فيكم كمثل النجوم بايعوا اخذوا هدي وياي افادوا
اخذوا اخذتم اهند بهم واتخذوا أصحابي لكم رجلاً لكم قبل ما رسول الله ومن أصحابك قال اهل بيتي انجز فانصروني في لغة فديروا من الاثمة ما لا
يوجد في الكتاب السنن ومنها ما ورد في تعارض الروايات من رد ما لا يوجد في الكتاب والسنن عن الاثمة مثل ما رواه في العيون عن
ابي الوليد عن سعد بن محمد بن عبد الله المصمعي الميموني وفيها ما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاحضوها على كتاب الله الى ان قال وما
لم يكن في الكتاب في عرضوها على سنان رسول الله ان قال وما لم تجدوا في شيء من هذه فمروا بالناس على فعلها او في ذلك الخبر في الحاصل ان
الفرق بين الذي ذكره ان المباح في الكتاب ليس مجرد مخالفة عموم او خلافة كثيرة يظهر من مراد في شئ ومن هنا يظهر ضعف اللغة في تخصيص
بغير الواحد تلك الاخبار بل نعمة لا جعلها كما هي الشبهة في العدة او ما ذكره المحقق من ان الدليل على وجوب العمل بمخبر الواحد الاجماع على
فيما لا يوجد فيه دلالة القرينة لشفط وجوب العمل به وثابتاً انما كنتم في الاحكام الغامضة فيها عموم من القرن والسنن لكثير من
احكام العامة بل العبادات التي لم ترد فيها الايات مجملنا ومطابقة من الكتاب اذ لو سلمنا ان مخصوص العموم مخالفة اما تفيد المفرد فلا
بعد في العرف مخالفة من هو مفسر خصوصاً على الخبر من عدم كون المطلق مجازاً عند التفيد فان قلت فعلى اي شيء نحل تلك الاخبار ^{الكثرة}
الامر بطرح مخالفة الكتاب في حملها على طرح ما يباين الكتاب كلية على فرد نادير بل معدوم فلا ينبغي حملها هذا الاثام الذي
عرفه في الاخبار فلهذا هذه الاخبار على فهم من منها ما يدل على عدم صدور الخبر للمخالف للكتاب السنن عنهم وان المخالف منها
وانه ليس بمجدد فيهم ومنها ما يدل على عدم جواز صدق الخبر المحكي عنهم اذا خالف الكتاب السنن اما الطائفة الاولى فلا فرقاً
على الاخبار الواردة في اصول الدين مثل مسائل الغلو والجبر والنقض التي ورد فيها الايات والخبر والنبوة وهذه الاخبار غير
موجودة في كتبنا المجموع لانها اخذت عن الاصول بعد فهمها من تلك الاخبار واما الثانية فيمكن حملها على ما ذكر في الاولى
ويمكن حملها على تعارض الخبرين كما يشهد به مورد بعضها ويمكن حملها على خبر غير الثقة بل يجهل من الادلة على اعتبار خبر الثقة هذا
كله في الطائفة الدالة على طرح الاخبار مخالفة للكتاب السنن واما الطائفة الامر بطرح ما لا يوافق الكتاب ولم يوجد عليه شاهد من
الكتاب السنن فالجواب عنها ما عرفت من القطع بمصدر الاخبار والغير الموافق ما يوجد في الكتاب السنن منهم كما دل عليه في الباب
الاختلاج والعيون المتقدمان من الاعتصمان بغيرها من الاخبار وانما يجوز على ما تقدم في الطائفة الامر بطرح الاخبار مخالفة
للكتاب السنن وان ما دل منها على مطلق ما لم يوافق وكونه زخفاً محمول على الاخبار الواردة في اصول الدين مع احتمال كون ذلك
من اخبارهم الموافقة للكتاب السنن على الباطن الذي يعلمونه منها ولهذا كانوا يشهدون كثيراً بالاثام لانهم دلائلها وما دل
على عدم جواز صدق الخبر الذي لا يوجد عليه شاهد من كتاب الله على خبر غير الثقة او صورة التعارض كما هو ظاهر الواحد من الاخبار ^{الكتاب}
ثم ان الاخبار المذكورة على فرض تسليم دلائلها وان كانت كثيرة الا انها لا تقاوم الادلة الاثمة فانها موجهة للقطع بخبر الثقة قاله من
مخالفة الظاهر في هذه الاخبار واما الاجماع الذي ادعاه السيد والطبرسي فيانهم يتحقق لنا هذا الاجماع والاعتماد على نقله يقول على
الواحد مع عارضه بما سيجي من دعوى الشيخ العنقضي بدعوى جماعة اخرى الاجماع على خبر الواحد في الجملة وتحقق الشهرة على ذلك ما بين
الغداة والمناخين واما نسبة بعض العامة كالحاجي العنقضي عدم الحجية الى الرافضة فنسبنا الى ما رواه من السيد من دعوى الاجماع
بالضرورة المذهب على كون خبر الواحد كالقطب عند الشيعة واما الجوزون فقد اسندوا على جهة بالادلة الاربعية اما الكتاب وهذا
ذكر ما منها بالاثام ادعوا دلائلها منها قوله تعالى في سورة الحجرات يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق فاسق فبئس الاية والحكمي وجبه الاستدلال بها
وجهاً احدها انه سبحانه علق وجوب التثبت على محي الفاسق فينقض عند انتفاءه عن مفهوم الشرط واذ لم يجب التثبت عند محي غير الفاسق
فاما ان يجب التثبت وهو المطاوع والرد وهو بطلان لا ينفذ كون العادل سوء خالاً من الفاسق فساداً بين الثاني انه نعم امر التثبت
عند اخبار الفاسق وقال اجتمع فيه وصفا ذاتي وهو كون خبر واحد وعرضي وهو كون فاسقاً ومقتضى التثبت هو الثاني المناسب
والاخر ان فان النسب باسب عدم القبول فلا يصح الاول للعينة والاوجب الاستناد اليه اذا التعليل بالذاتي الصالح للعينة والى صلي
بالعرضي كونه وله قبل حصول العرضي فيكون الحكم باجصول العرضي واذ لم يجب التثبت عند اخبار العادل فان ما ان يجب القبول وهو المطاوع
فيكون حاله اسوء من حال الفاسق وشيخ اقول ان اعداهم للمقدمة الاخيرة وهي انه اذ لم يجب التثبت وجب القبول لان الرد مستلزم
لكون العادل اسوء حالاً من الفاسق مبنى على ان من ظن هو الامر باليقين في الوجوب القضي فيكون هنا صورتان في الفهم عن التثبت
والاخر في الرد من دون يقين والقبول كما نزل خبر بان لا مر باليقين موقوف لبيان الوجوب الشرطي وان الشبهة شرط للعمل بخبر الفاسق

دون العادل فالعمل بخلاف العادل غير مشروع بالنسبة فبهم المطاع من دون ختم مفدته خارجيته وهي كون العادل لا سوء حالاً من الظل والليل
على كون الأمر بالنسبة للوجوب الشرعي لا النفسي مضافاً الى ان المتبادر عرفاً في امثال المقام ولان الاجماع قائم على الشك في الوجوب النسبي
للبين في خبر القاسق وانما اوجب من وجبه عند اذنه التعامه لا مطهوان الغلب في الآية بقوله نعم ان نصيب الحق لا يصلح ان يكون نفيلاً للوجوب
النسبي لان خاصه ترجع الى انه لا نصيبوا فوفاً معقضى العمل بخلاف القاسق فذل موا على فعلكم بعد تبين الخلاف دون المعوم ان هذا
لا يصلح الاخره عمل بدو بالنسبة فهذا هو العلول ومفهوضه وجوب العمل بخلاف العادل من دون تبين مع ان في الاولونه المذكوره في كل
الاجماع بناء على كون وجوب التبين نصياً اما لا يخفى لان الآية على هذا ساكنة عن حكم العمل بخلاف التبين او بعد فيجوز ان يسهل
القاسق والعادل في عدم جواز العمل قبل التبين كما انما يشتركان قطعاً في جواز العمل بعد التبين والعلم بالتصدق لان العمل بمقتضى التبين
باعتبار الخفاء خصوصاً القاسق بوجوب التعرض مجبره والتفتيش عنه دون العادل لا يستلزم كون العادل اسوء حالاً من سائر
لمسره كماله للعادل على القاسق فكيف كان فعلاً وورد على الآية ان ذلك كثير وما يبلغ الى نصف عشره لان كثير منها فافله
للفعل قلنا كماله لا يمكن ان يصير ثم ينعى به كبر بعض ما ورد من الآية ذات الغايه للرفع اماماً لا يمكن ان يكون في اذن احد هما ان لا
مسئله ان كان راجعاً الى اعتبار مفهوم الوصف اعني الفسق فيعرف الحق في محله عدم اعتبار مفهوم الوصف خصوصاً في الوصف
الغلب العمل على موصوف محقق كما في المحقق فيه فانه اشبه بمفهوم التقب لعل هذا المراد من اجاب عن الآية كالسند وامر الاسلام في
والغايه وغيرهم بان هذا الاستدلال مبني على دليل الخطاب ولا نقول به وان كان باعتبار مفهومه لا يظهر من المقام المركب
عن جماعه فبين مفهوم السطر عدم مجي القاسق البناء وعدم التبين هنا لاجل عدم ما تبين في الجملة الشرحه هنا مسوقة لبيان
تحقق الموضوع كما في قول القائل ان زفت ولدنا خنثى وان ركب يد فخره كانه وان قدم من التفريق مستقبله وان زوجه فلا
فرض حوز وجنك واذا فرغت الدرس فحفظه قال قد سبحانه واذا فرغت الشرائع فاستمعوا له واذا جئتم بخبره فحجوا با حسن منها او ردها
الى غير ذلك مما لا يحصى وما ذكرنا ظاهره فما مابق فانه بان عدم مجي القاسق يشتمل على وجاء العادل ببناء على ان يجب تبينه مثبت
المنطوق وان جعل الاول الآية هو عدم وجوب التبين في خبر القاسق ليجل عدمه بوجوب حمل الساتر على المنشئه بانتفاء الموضوع
وهو خلاف الظاهر القائل ان الحكم اذا ثبت بخبر القاسق بشرط مجي القاسق به كان المفهوم بحسب كونه العرفيه والعقليه انما الحكم
ان ذكر فيه عند انقضاء الشرط المذكور فيه فخره مجي العادل ببناء على عدم الشرط وهو مجي القاسق بالبناء لا بوجوب انقضاء التبين
عن خبر العادل الذي جلا به كنهه يمكن مثبته في المنطوق حتى ينفق في المفهوم في الآية وامثالها ليس بل الغلب التبين بانتفاء الموضوع
وليس هنا قضيه لفظيه سالبه دار التبين كون سلبها الساتر على كون الموضوع الموجود لا انتفاء الموضوع الشك ما اوردته في محكي
العدله والذريعه والغيب ومجج البيان وح غيرهما من انا الواسع لانه المفهوم على خبر العادل الغلب المقيد للعلم لكن نقول ان مقتضى
عموم الغلب وجوب التبين في كل خبر لا يثبت في الوقوع في الندم من العمل به وان كان الخبر عاد لا يعارض المفهوم والشرح مع ظن الثبيل
في ان النسبه بينهما وان كان عمومهما من وجه فيعارضان في مادة الاجتماع وهي خبر العادل الغلب المقيد للعلم لكن يجب تفادي عموم
المفهوم وما دخل مادة الاجتماع فيه اذ لو خرج عنه وانحصر هو مود في خبر العادل المقيد للعلم كانه لغو لان خبر القاسق المقيد
للعلم ايضاً واجب العمل بخبر المقيد للعلم خارج عن المنطوق والمفهوم معاً فيكون المفهوم لخص من عموم الغلب لا ينافي
ما ذكره اجرام ان المفهوم لخص من عموم الغلب مسلم الا ان ادعى المعارضين ظهور عموم الغلب في وجوب العمل بخلاف العادل
الغلب العلم وظهور الجملة الشرحيه او الوصفيه في ثبوت المفهوم وطرح المفهوم والحكم بحجبه الجملة الشرحيه عن المفهوم اولى من انكار التخصيص
في السلسل واليات في محكي العده بقوله لا تمنع ذلك دليلاً الخطاب لدليل الغلب لدليل وليس في ذلك منافا لما هو الحق وعليه
الاكثر من جواز تخصيص العام بمفهوم الخاص لا خصاص في ذلك ولا بالمخصص المنفصل ولو سلم جبا في الكلام الواحد فغنا
في العلة وللعادل ان لظا عند العرفان العلول يفتي العلة في العموم والخصوص لعله فانه يخصص مود العلول وان كان عاماً
محالاً في قول القائل لا تاكل الرمان لانه خاص يخصص بالافراد العامه فيكون عدم التقيد في الرمان لعله المحوضه
مير قد يوجب عموم العلول وان كان بحسب الدلالة اللفظيه خاصاً كما في قول القائل لا تشرب الا دونه التي يصفها لك الشوان
اود اوصف لك امرأة دواء لا تشربه فذلك لا يما من ضره قبل على ان الحكم عام في كانه واء لا يما من ضره من اي واصف كان ويكون
مخصص منسوان بالذكر من بين جملة النكح خاصه او عامه لا حظاً للتكثير وما نحن فيه من هذا الغلب لعلنا النكح في التبين على
فق اوبس كما يستلزم تعامه ومنه في معنى على ان المراد منه والتبين هو التبين العلم كما هو مقتضى اشتراطه ويمكن

بمجموعه

فيقول

التي

المذكور

3

مرتب

الحمد لله

میں نے

لوقا

一

21

1976

طاهر

استاذ

11. 20

١٥٨

22

187

1.

۱۰۸۹

وہم ہاں

برخیز

2

الحمد لله

بیتلزم خروجه کانه

حبر غادر فليس حیل
دخولہ

10

2

1.31)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

4

الإيراد الثاني

إذا كان عادلاً

البرود

نصده فأنه حكم بصدقه ومثبت شرعاً أن المقيد حدث الشئ بقوله حدثني الصدوق فهذا الاختيار قول المقيد الثابت بخبر الشيخ حدثني
 الصدوق في بعض أخباره عادل وهو المقيد بحكم بصدقه وان الصدوق قد ثبت فيكون كالوسم من الصدوق وأخباره بقوله حدثني أبي والصدوق
 عادل فصدقه في خبره فيكون كالوسم من أبيه بخبر بقوله حدثني الصدوق فصدقه لا نه عادل فثبت خبر الصدوق أنه كتب إليه العسكر خبره ولا
 كان الصدوق عادلاً واجب نصده والحكم بان العسكر كتب إليه ذلك القول كما لو شاهدنا الإمام ع بكيفية يكون المكوف بحجة فثبت
 بخبر كل لاحق أخباره سابقاً وهذا الخبر العدل في جميع الطبقات لأن كل لاسطة بخبره مستقل هذا وقد يشكل الأمر بان الأثر إنما ثبت له على وجه
 وعند بقوله خبره ومعنى جوب نصده غير ليس إلا في ثبوت الأثر الشريعة للثبوت على صدقه عليه فإذ قال الخبران وبذلك عدل فمعنى جوب نصده
 وجوب ثبوت الأثر الشريعة للثبوت على أنه زيد من جمل الأثر الذي يقول شاهدته وإذا قال الخبران خبره عن زيد وأعادك بمعنى جوب
 الخبر على ما عرفت وجوب ثبوت الأثر الشريعة للثبوت على أنه زيد وان كان هو وجوب نصده في عدل زيد إلا أن
 هذا الحكم الشرعي لخبره عما ثبت بمجده الأثر وليس من الآثار الشرعية الثابتة للخبر الوافي على أخبار العادل ومن المتعارفين أن
 من الآثار غير هذا الأثر الشرعي الثابت بنفس الأثر فاللزم على هذا دلالة الأثر على ثبوت جميع آثار الخبرية على الخبر لا الأثر الشرعي على الخبر
 مجده الأثر للخبر إذا كان خبراً وبعبارة أخرى لا بد له على وجوب قبول الخبر الذي لم يثبت موضوع الخبرية لا بد له الأثر على
 وجوب الخبر لا الحكم لا يشمل الفرد الذي يصح موضوعه بواسطة ثبوت خبره وآخر ومن هنا ينحصر بقاء دلالة قبول الشهادة
 لا تشمل الشهادة على الشهادة لأن الأصل لا يدخل في موضوع الشاهد إلا بعد قبوله شهادة الفرع لكن ينعقد هذا الإشكال
 أوجه لا يتناقض وجوده ومثله في نظيره الثابت بالإجماع كالأثر الذي لا يثار فيه رفع اليد عن البعثين السابقين في جواز التمسك
 بالماء المستحب الطهارة باليقين الاستصحاباً بطهارة ثبوتها بالحل وهو مانع من ثبوت فرد العام في الوجود الخارجي كون
 وجود بعضها موقوفاً على ثبوت الحكم لبعضها الآخر وهذا لا ينافي كون فرد العام مشتركاً في الأفراد في شمول الحكم لها في نظر الحكم
 لا في الوجود الخارجي حتى لا يكون بعضها تقدم على بعض في الوجود واما ما لا ينافي عدم قابلية اللفظ العام لأن يدخل فيه الموضوعات
 لا يتحقق ولا يوجد إلا بعد ثبوت حكم هذا العام لفرد آخر لا بوجوب التوقف في الحكم إذا علم المناط المحو في الحكم العام وان التكلم لم يزل
 موضوعاً دون آخر فان موضوع اليقين بطهارة التوب النافض لليقين بجواز ما يحث بحكم الشك باستصحاب طهارة الماء
 فثبت لذلك الموضوع الوجود بعد تحقق الحكم وان لم يكن كلام التكلم قابلاً لادارة ذلك الموضوع الغير الثابت إلا بعد الحكم العام
 فوجوب نصده في قول الخبر خبره بعد الثبوت وان لم يكن داخل في موضوع ذلك الحكم العام والأثر من خبر الموضوع وجوداً
 عن الحكم إلا أنه معلوم أن هذا الخروج مستند إلى مضور العباد وعدم قابلية التمول لا للفرق بينه وبين غيره في نظر الحكم حتى يشترط
 في شمول حكم العام له وقد تقدم في ذلك إذا الثاني من هذه البراهين ما يوضح لك فارجع ومنها أن العمل بالمعروف في الأحكام الشرعية
 غير ممكن وجوب التفحص من المعارض بخبر العدل في الأحكام الشرعية فيجب تنزيل الأثر على أخباره في الموضوعات الخارجية فانها هي
 التي يجب التفحص من المعارض وجعل المراد من القبول فيها هو القبول في العمل فلا ينافي اعتباراً في تمام عدل أخا إليه فلا ينافي
 أن قبول خبر الواحد في الموضوعات الخارجية مطعون في الأحكام بالاجتماع المتركب والأثر وفيه أن وجوب التفحص من
 المعارض الفحص عن العمل به كما لو أوجب العمل بهذا والتبين المناقاة للخبر هو التوقف عن العمل والتفحص دليل آخر فيكون
 الدليل هو الشئ ولو كان أصلاً من الأصول فإذ ثبت عن المعارض عمل بهذا الخبر وإذا جاز الأخذ بالأرجح منها وإذا ثبت عن التبين
 توقف عن العمل ورجع إلينا فنفضي الأصول العامة في الفاسق وان اشترك مع خبر العادل في عدم جواز العمل بمجرى المجيء إلا أنه بعد
 التبين عن وجود المناقاة في العمل الثاني دون الأول ومع هذا المناقاة في توقفه في الأول التفصيل المتفق الشرعي الحكم الذي لا تضمنه
 خبر الفاسق وفي المثال لطلب المانع عما اقتضاه الدليل الموجود ومنها أن مفهوم الأثر غير محمول به في الموضوعات الخارجية
 أو منها ما ورد الأثر وهو أخبار التوب بارئاً دليلاً من المتعارفين لا يكفي فيه خبر العادل بل لا أقل من اعتبار العدلين فلا بد من
 طرح المفهوم لعدم جواز إخراج المورد وفيه أن غاية الأمر لم يتم تفصيل المفهوم بالنسبة إلى الموضوعات العامة إذا تعدد الخبر العادل فكل
 واحد من خبري العدلين في البينة لا يجب التبين فيه وأما لزوم إخراج المورد فم لا بد من المورد داخل في منطوق الأثر لا مفهومها وجعل
 أصل خبره لا يرد في مورد الحكم بوجود التبين إذا كان الخبر سافراً ولمع ذلك كان الخبر عادلاً لا ينافي منه الأثر في حكمه في طرف المفهوم
 وإخراج بعض أفراد هذا ليس من إخراج المورد للشيخ في شيء ومنها ما من عاينة المبادئ من أن المفهوم يدل على وجوب
 التبين وهو لا يستلزم العمل بالخبر وجوب التوقف وكان هذا الأثر لا بد مني علماً تقدم اقتضا من إرادة وجوب التبين نفساً

فقد عرفت

وقد عرفت ضعفه وان المراد وجوب البين لأجل العمل عند زاده وليس الموقوف واسطة ومنها ان المسئلة اصولية فلا يكتفى فيها بالظن
 وغير ان الظن واللفظ لا بأس بالتمسك به في اصول الفقه والاصول التي لا يمتنع لها بالظن منطوقها اصول الدين لا اصول الفقه والظن الذي
 لا يمتنع به في اصول مظاهير مطلق الظن لا الظن الخاص منها ان المراد بالتأنيض مصداق الخارج عن طاعة الله ولو بالصغار فكل من كان
 كذلك واحتمل في حقه ذلك وجب البين في جنم وغيره من يفسد قوله العلم لا يختص بالعصاة من هو ورويه فيكون في تعليل الحكم بما
 لنسوق اشارته الى ان مطلق خبر الجبر غير العاص لا عبر به لاحتمال ضعفه لان المراد القاسق الواقع في المعلوم فهذا وجوه لا يذوقه الا بغير
 حوزة ابتاع العلم لا ينجح صعب التمسك في ذلك بتعليل الآية كما تقدم في الايراد الثاني من الايرادين الاولين وفيه ان اذنه مطلق
 الخارج عن طاعة الله من اطلاق القاسق خلاف الظاهر فالمراد به اما الكافر كما هو الشائع اطلاقه في الكتاب حيث انه يطلق غالباً في
 مقابل الايمان واما الخارج عن طاعة الله بالمعاصي الكبيرة الثابتة بحكمها في زمان نزول هذه الآية في التكب للصغير غير داخل تحت
 اطلاق القاسق عرفاً المطابق للعرف السابق مضاف الى قوله نعم ان يتخذوا كتاباً ثم ياتونهم فكفر عنكم سبائكم مع انه يمكن ضم
 الخلعون الصغرة والكبيرة كما اذعن من التوفيق من الذنب السابق وبه يندفع الايراد المذكور وحق على من ذهب من يجعل كل ذنب
 كبيره واما الاحتمال فسفه بهذا الخبر لكان يمتنع في حق من ظن انه ان جاءكم فاسق بنبأ تخفى القس في التباة فاقلموه بل على قبول
 خبره من ليس في سماعه قطع النظر عن هذا البناء واحتمال فسفه به هذه جملة ما اورد على الآية وقد عرفت ان الوارد منها ايرادان
 والحمد لله الايراد الاول الذي اوردته جماعة من الفقهاء والمتأخرين ثم انكر الاستدلال بمفهوه الآية على جهة جبر العادل ككذلك فاستدل
 بمنطوقها على جهة جبر العادل اذ حصل الظن بصدقه بناء على ان المراد بالبين ما يعم تحصيل الظن فاذا حصل من الخارج ظن بصديق
 الخبر القاسق كفي في العمل به ومن البين الظني شهره العلماء على العمل بالخبر وعلى ما مضى او على ما يشهد ومن تمسك بعض بمنطوق
 الآية على جهة الجبر الضعيف المنجبر الشهرة وفي حكم الشبهة ما رآه اخرى غير معتبرة ولو علم البين للبين الاجمالي وهو تحصيل الظن
 بصدقه فخرج من خبر القاسق للخبر عن الكذب فدخل الموقوف وشبه به بل الحسن ايضا وعلى ما ذكره فثبت من اية النبأ منطوق
 ومفهوماً جهة الانقسام الى اربعة الخبر الصحيح والحسن والموقوف والضعيف المحفوف بغيره الظن ولكن فيه من الاشكال ما لا يخفى
 لان البين ظن العلم وكيف ولو كان المراد مجرد الظن لكان الامر به في خبر القاسق لغواً اذا العادل لا يعمل بخبره لا بعد وجان صدقه على كبر
 الا ان يندفع التوفيق بما ذكرنا سابقاً من ان المقصود التيسير والارشاد على ان القاسق لا ينبغي ان يعتمد عليه وانه لا يؤمن من كذبه و
 ان كان المظنون صدقه فكيف كان فائدة البين ولفظ الجلالة وظن التعليل كلها آية من اذنه مجرد الظن نعم يمكن دعوى صدقه
 على الاطيان الخارج عن الخبر والآن لنزل بحيث لا يبعد في تعريف العمل به فنعرض في الدف في لا يبعد اجتناب خبر القاسق به لكن لو قلنا بظهور
 للموقوف في ذلك كان ذلك على جهة الظن الاطيان المذكور وان لم يكن مع جبره فسق نظر الى ان الظن من الايمان خبر القاسق وجوب
 كعدمه وانه لا بد من تبين الامر من الخارج والعمل على ما يقتضيه البين الخارج نعم ربما يكون نفس الخبر من الاما راث التي يحصل من
 مجموعها البين فكلما صدق الحد عن الوقوع في مخالفة الواقع فكما حصل الامن منه جاز العمل فلا فرق بين خبر القاسق المعتمد
 بالشهره اذ حصل الاطيان بصدقه وبين الشهرة المجردة اذ حصل الاطيان بصدقه مضمونها والحاصل ان الآية تدل على
 العمل بغيره البين من دون مدخلية وجود الخبر القاسق وعدم مسوؤنا بان المراد منه العلم والاطيان او مطلق
 الظن حتى ان من قال بان الخبر القاسق يكفي في مجرد الظن مضمونه محسن او فوشق او غيرهما من صفات الراوى فلازم القول
 بذكر الآية على جهة مطلق الظن بالحكم الشرعي وان لم يكن مع خبره صلا فيهم واعتنم واستنم ومن جملة الايات قوله تعالى في سورة
 براءة قلوا لا نزاله نل على وجوب الحد عند انذار المذنبين من دون اعتبار اذنه خبرهم العلم التواتر وفيه من يثبت وجوب
 العمل بخبر الواحد ما وجوب الحد ومن وجب احدهما ان لفظه لعل بعد انذارهم عن معصية الترخي ضل في كون مدخلية الجواب للمشكك
 واذا تحقق حسن الحد ثبت وجوبه اما ما ذكره في تركه ان لا معنى لندب الحد اذ مع قيام الغشقي جوب مع عدمه لا يحسن واما
 لان رجحان العمل بخبر الواحد مستلزم لوجوبه بالاجماع المركب كل من اجازة فقط وجبه الثاني ان ظن الآية وجوب الانذار
 لو فوجع للتفسير الواجب بمقتضى كلمة لولا فاذا وجب الانذار فاذا وجوب الحد ولو جوب احدهما فوجعها في الواجب فان اجازة
 المشبهة على فعل الواجب بما لا يبرح في الامر باستفاته سئ كان من الامور المتعلقة بالكتاب لا كما في قولك بطلان نفع واسلم لعل
 تدخل الجبر وفيه نعم فنقول لا يخلو اننا الصل بذكره ويخشى التاخر اذ وجب الانذار ثبت وجوب القول والايضا الانذار ونظيره ذلك
 مما يمتثل به في ذلك على وجوب بنون قول المرأة ويصدق به في العدة من قوله نعم ولا يخلو ان يكون ما خلق الله في ارجاء من يتنزل

خوارق

يراد الثاني

الجواب

لوقوعه

الاية الثانية في جبره

الاضال

ولم يقد العلم لكن لا يدل على وجوب خبره من حيث انه خبره لان الاثر وهو الاثر مع الخوف فالتأثير الخوف ملخوذ فيه والخبر هو الخوف
 الحاصل عن خوفه هذا الخوف الداعي على العمل بمقتضاه فعلا ومن المعلوم ان الخوف لا يجب الا على الوثاق في مقام الايقاع على الامور
 التي يعلم الخاطبون بحكمها من الوجوب والخبر كما يوجد على شرب الخمر فعل الزنا وفعل الصلوة او على المرشد في مقام انشاد الجمل فالتأثير
 لا يجب الا على التعلل والمشتد من المعلوم ان التأثير في الخوف كما في فيما يحكمه من لفظ الخبر الذي هو محل الكلام خارج الامر من موضع ذلك
 ان المتأثر انما ان يند روي خوف على وجه الاقناع ونقل ما هو مدلول الخبر بل هو مدلول الخبر كما ان الخبر لا يند عن الخبر
 فالاول كان يقول يا ايها الناس اتقوا الله شرب الخمر شره يوجب المؤاخاة والثاني كان يقول قال الامام عليه السلام
 من شرب الخمر فكمنا شرب الخمر ما الاثر على الوجه الاول فلا يوجب الخمر عقبيه الا على المثلين لهذا المعنى وما التاخذ جندنا
 احدهما جهة خوفه وابتداء والتاثير جهة حكمه فقول من الامام ومن المعلوم ان الجمل لا يند في مرجع الى الاثر في معنى الحكماء في
 جهة الا على من هو مقتدر لانه هو الذي يجب عليه الخوف عند خوفه واما الجهة الثانية فهي في تنفع الجمل الاثر الذي يند منه
 هذه الحكماء لكن وطبقه جرد نصد بقره صدر وهذا الكلام عن الامام وما ان مدلوله منضم لما يوجب الخبر من وجوب الخوف
 فهو ما ليس فيهم المتأثر جهة في النسبة الى هذا الخبر في الاثر الدالة على الخوف عند خوفه من مخصصه بما يوجب عليهم اتباع المند
 في مضمون الحكماء وهو مقتدر للاجتماع على انه لا يوجب الخوف عند انذاره اما الكلام في انه هل يجب عليه نصد في غير
 الاقفاط والاصوات التي يحكمها عن التصديع لا ولا يند لانه على وجوبه ذلك على من لا يجب عليه الخوف فالتاثير ان الاستدلال لا
 على وجوب الاثر في كفاية وجوب التقليد على العوام اولى من الاستدلال بل على وجوب العمل بالخبر وذكر شيخنا التتمة فقول
 ان الاستدلال بالنبوي اللهم من حفظ على امي اربعين حذ بشاعة الله فقه ما علمنا على جهة الخبر لا يفسر عن الاستدلال عليها
 بهذه الاثر وكان فيه اشارة الى ضعف الاستدلال بما لان الاستدلال بالحدوث المذكور ضعيف جدا كما سيجي ان عند ذكر
 الاختصاص هذا لكن ظن الرواية المقتضية عن علل الفضل برفع هذا الاثر لانه من الاتحاد فلا ينفع في صفة الاثر من ظاهرها في
 مسئلة جهة الاتحاد مع امكان منع كذا التاثير على المدعي وان الغالب نصد من يخرج الى الحج من كل صفة بحيث يكون الغالب حصول
 القطع من حكمها بحكم الله الواقع في الامام وح يجب الحد وعقب انذارهم فاعلوا او اذنه من على الغالب ومن جملة الايات التي
 استدل بها جاحظ بقا للشئ في العدة على جهة الخبر فوله نعم ان الذين يكفون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه الاية و
 التفسير في نظره ما بيناه في اية النفر من ان حرمة الكتمان تسيل وجوب القبول عند الاظهار ويرد عليه ما ذكرنا من الاية ان الاية
 في اية النفر من سكوتها وعدم التعرض فيها لوجوب القبول وان لم يحصل العلم بحجب الاظهار واخصاص وجوب القبول المستفاد
 منها بالامر الذي يحرم كتمانها ويجب اظهاره فان من امر غير بانها والخوف للناس ليس مقصود العمل بالتأثير بل هو بمنزلة هذا الخطاب
 فاسبق جهة قول المظهر فبعد اوجوب العمل بقوله وان لم يظا بقوله الخوف ويشهد لما ذكرنا ان مورد الاية كتمان اليهم ودلائل ما تسمى
 بعد ما بين الله لهم في التوراة ومعلوم ان ايات النبوة لا يكف فيها بالظن نعم لوجوب الاظهار على من لا يفسد قوله العلم غائبا امكن جعل
 دليلا على ان المقصود العمل بقوله وان لم يقد العلم لا يكون الغاء هذا كالعفو ويمكن الاستدلال بما نصد من من خبر كتمان ما في الاية
 على التاثير على وجوب نصد فيمن وبانه وجوب اية الشهادة على وجوب قولها بعد الاية مع امكان كون وجوب الاظهار لا جعل
 وضوح الخوف من تعدد المظهرين ومن جملة الايات التي استدل بها بعض المقاميين قوله نعم فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 بناء على ان وجوب السؤال يسئل من وجوب قبول الجواب لا في وجوب السؤال واذا وجب قبول الجواب جب قبول كماله بصل او يسئل
 ويضع جوابا لانه لا يند حوضه التسوية بالسؤال لا دخل فيه فظافا فاستل الراوي الذي هو من اهل العلم عما سمع عن الامام
 في خصوص الواقعة فاجاب بان مضمونه بقوله كذا وجب القبول بحكم الاية فيجب قول قوله ابتداء ان سمعت الامام يقول كذا لان
 جهة قوله هو الذي وجب السؤال عنه لان وجوب السؤال وجب قبول قوله كذا لا يخفى ويرد عليه ان الاستدلال ان كان بقرانه
 فظاهرها بمقتضى السبان اورد علماء اهل الكتاب كما عن ابن عباس ومجاهد والحسن وفناده فان المذكور في سورة النحل وما ار
 من قبلك الا رجالا فوحى اليهم فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبور في سورة الانبياء وما ارسلنا من قبلنا
 رجلا الا نوحي اليهم فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وان كان مع قطع النظر عن سببها فمضمونها انه ورد في الاخبار المستفيض
 ان اهل الذكر هم الاثمة وقد عقدت اصول الكفاية بالذات وفقد رسلة في الجمع عن علي بن ابي حمزة ورد بعض مشايخنا هذه الاخبار
 السند ساه على اشرافه بعض الروايات بعضها وضعف بعضها في الباطن وفيه نظر لان روايتين منها صحيحان وهما روايتان

في التوراة

ومقام الخوف

والقاضي ابو جهم

لنوعه عند مفاد الاية عند

لاية التاثير في جهة

مفاد الامام في

و امر عدم الخوف

مورد

منها

لاية التاثير في جهة

بما ارسلنا من قبلنا

فورد عليها

[illegible]

اقبل من علمائهم فقال بين عوامنا وعلمائنا وبين عوام اليهود وعلمائهم فرق من جهة وشوئ من جهة اما من حيث استواء فان الله
 ذم عوامنا بتقليد علمائهم واما من حيث افتراء فلا فان بين لي بابن رسول الله صلى الله عليه وآله عوام اليهود وعلمائهم بالكذب الصريح
 وبالكفر والخراب والرشاد وبغير الاحكام عن وجهها بالشفاعة والنسابات والمصانف وعرفهم بالنصب الشديد بالذين يشارفون الله فيهم
 ونهم ذمهم بالحق والاول حق من نصوص عليه واعطوا ما لا يستحقون من اموال غيرهم وظلمواهم وعلوهم فيشارفون الله فيهم
 واضطرب معارف علومهم الى ان من نعل ما يفعلونه في سق لا يجوز ان يصد على الله ولا على الوسايط بين الخلق وبين الله لغير ذلك
 ذمهم لما قلنا ومن عرفوا من علومهم لا يجوز قبول خبره ولا تصديقه ولا العمل بما يوردونه اليهم عما لا يشاهدونه ووجب عليهم النظر في
 ذم رسول الله اذا كانت دلائله اوضح من ان يخفى واشهر من ان لا تظهر لهم وكل عوام امثنا اذا عرفوا من نفقائهم القسوق الظور العتيبة
 الشديدة والشك على حطام الدنيا وعوامنا واهلنا من يتعصبون عليهم وان كان لا صلاح امر مستحقا وبالشر في بالبر والاحسان
 على من تعصبوا له وان كان لا دلال ولا كراهة مستحقا فمن قل من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله تعالى
 لتقليد بفسفة تفهيمهم فاما من كان من الفقهاء صانعا لنفسه حقا فدا الرب لا بد منه مخالفا على هواه مطيعا لامر مولاه فالعوام ان يفتلك
 وذلك لا يكون الا بعض نفقائهم او الشبهة لا جميعهم فاما من ركب من القبايح والقواض من كبر فقهه العامة فلا تفضلوا منهم عتائبا
 ولا كراما واما كثر الخبايا فمنا اهل البيت ثم انك لان النفسه يخلون عنا فيحرفونه يا شر لجهلهم ويضعون غير جوهرا
 لقلة معرفتهم ولخون بينهم والكذب علينا يجرى من حرص الدنيا ما هو زادهم الى نار جهنم ومنهم قوم نصاب لا يفدون على
 الفصح فمنا يخلون بعض علومنا الصغرى فينوجهون عند شيعتنا وينقصون منا عندا عتائبا ثم يضيعون اليها ضاعفوا وضاعفوا
 اضعافا من الاكاذيب علينا التي نحن براء منها فيقبلوا السائلون من شيعتنا على انه من علومنا مضلوا واضلوا اولئك اضر على ضعفاء
 شيعتنا من جيش يزبدل على الحسين بن علي انتهى دل هذا الخبر الشبهة للشيخ مترقا والصدق في جواز قبول قول من عرف بالخبر
 عن الكذب وان كان ظاهرا عينا والعدالة لما هو فيها لكن المستفاد من مجموعنا المناط في التصديق هو الخبر عن الكذب فيهم ومثل ما عن
 ابي الحسن فيما كتبه جوابا عن سؤال عن بغير علمه الدين قد اعتمد في ريبك على كل صفة جنتا كبر القدم في امرنا وقوله عليه السلام
 في رواية اخرى لا تأخذ من معاصي دينك من غير شيعتنا فانك ان تغدبهم اخذت دينك من الخائشين الذين خافوا الله ورسوله ورضوا
 امانا فثم انهم اتفقوا على كتاب الله فحرفوه وتداولوا الحديث وظاهرها وان كان الفتوى الا ان الانصاف شمولها للرواية بعد ذلك
 كما تقدم في سابقها ومثل ما في كتاب الغيبة لشيخنا الصفيح له عبد الله الكوفي فاما الشيخ ابو القاسم الحسين بن روح حيث سألنا
 عن كتب الشيعتنا فقال الشيخ اقول فيها ما فاته العسكري ثم كتب في فضائل حيث قالوا ما تضع بكتبهم ويوسفنا منها ما ملأه قال خذ
 ما روي في روافدنا وانه دل بوجهه على جواز الاخذ بكتب بني فضال وبعدهم الفضل على كتب غيرهم من ثقافت ورواياتهم
 ولهذا ان الشيخ الجليل المذكور الذي لا يظن به القول في الدين بغير الجماع من الامام قد في كتب الشيعتنا ما قال له العسكري في كتب بني
 فضال مع ان هذا الكلام بظنه من جمل ما روي مستفيضه الخان وعمر حديث واحد في حلال وحرام فاخذ من صفاتي
 خيرا من الدنيا وما فيها من ذهب فضته في بعضها باخذ صادف عن صادق ومثل ما في الوسائل عن الكشي من انه روي في موضع
 على القاسم بن علي خبر انه لا عذر لاحد من مؤيدي التشيع فيما يرب به عن ثقافت قد علموا اننا اوضحهم سريانا ونجلاهم
 ومثل ما روي عن الكشي عن الصادق في نفسه قوله نعم ومن بنى الله يجعل له محجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ل هو كاهن قوم من شيعتنا اضعفا
 وليس عندهم ما يحملون به اليها فيسبغون حديثنا وينشئون من علماء رجل قوم فهم وينفقون اموالهم ويتبعون ابدانهم حتى يدخلوا
 علينا وليسمعوا حديثنا فيقبلوا اليهم فيعبروا ولك ويضيعه هؤلاء فاولئك الذين يحيل الله لهم محجا ويرزقهم من حيث لا يحتسبون
 دل على جواز العمل بالخبر وان نفل من بضعه ولا يعمل به ومنها الاخبار الكثيرة الذي يظهر من مجموعنا جواز العمل بالواحد وان كان في ذلك
 كل واحد على له نظير مثل النبوي المستفيض بالاثبات انه من حفظه على امي اربعين حديثا بعث الله فيها عالما يوم القيمة قال شيخنا
 ابى في اول اربعين ان دلائل هذا الخبر على حجة خير الطهارة لا ينقص عن دلائل اربعة التفرقة من الاخبار والكثرة الواردة في الرعي في الرواية والابلا
 ما في كتب الشيعتنا ما روي في شان الكتب التي فيها الشدة التقية فقال محمد بن قايما في نهج ومثل ما روي في هذا كراهي بيب والا
 بكتابه من قوله في الرواية التي كتبت عليك في بني عمك فانه في زمان هرج لا ياتسون الايمانهم وما روي في رخص النقل بلغة ومما
 مستفيضنا برونوا من قولهم اعرفوا من اهل الرجال منا بعدد روايتهم عنا وما روي من قولهم لكل رجل منا من يكذب عليه وقوله
 سنكذب بغير انقاد من كذب على قلوبنا ومفعده من النار وقول ابى عبد الله ان اهل البيت الصادقون لا يخلوا من كذاب يكذب علينا

هذا الخبر
 في بيان
 الفرق بين
 عوامنا
 وعلمائنا

قال اقول

والحق علمنا

وقوله فان الناس او لغوا الكذب علي ما كان الله انصرض عليهم ولا يريد منهم غيره وقوله لكل من كان بغيره فان بناء المسلمين لو كان على
 على المتواتر لم يكن القائل والكذابة والاختلاف بالقرينة القطعية في عبارة القطعة التي خبرت ذلك من الاخبار التي يستفاد من مجموع ما رضاء الائمة
 بالعمل بالخبر وان لم يصدق القطع وادعى الواسط في الاخبار بالعلم بخبر الثقة الا ان القدر المبين منها هو خبر الثقة التي تضعف خبر احتمال
 الكذب على جهة لا معنى للعقلاء ويقعون التوقف فيه لاجتماع ذلك الاحتمال كادل عليه الفاظ الثقة والامور والصفاتي وغير هذا الواردة
 الاخبار الواردة المتقدمة وهي ايضا منصرف اطلاق خبرها واما العدالة فكثير الاخبار بالثقة خالصة عنها بل في كثير منها ما فيها النصيب بخلاف
 مثل رواية العدة الا حقا لاخذ بما روي عن علي بن ابي طالب والواردة في كتب بني فضال ومروضة الكسافي فبالجملة ما نعلم غير واحد منها حصل المعتمد فاخذ
 للمعتمد في الشيعة لكنه يحول على خبر الثقة او على اخذ القوي جمعا بين ما وبين ما هو اكثر منها وفي رواية بني فضال شهادته على هذا
 مع ان الغلب للهم في ذيل الرواية فانهم بما خافوا الله ورسوله بل على انقضاء الله عند انقضاء الدنيا ثم المكشوف عنه بالوثاقة في الخبر
 الا كما في الثقة مثل ابن فضال وابن بكير ليسوا خاسرين في نقل الرواية وسببا في صحة عند ذكر الاجماع الثم واما الاجماع فتقرره من وجوه
 احدها الاجماع على جهة خبر الواحد في مقابل السند اثناعه وطريقه في تحصيل احد وجهين على سبيل منع الخواحد مما يمنع اقول العلماء من
 زماننا الى زمان السنين فيحصل من ذلك القطع الكاشف عن رضا الامام بما بالحكم او عن وجود نص معتبر في المسئلة ولا نعتني بخلاف
 السند واثباته اما كونهم معلوم السبيل في ذكر الشيعة في العدة واما لا حلال على ان ذلك اشبه حصل لهم كذا ذكر العلامة في غيره ويمكن ان يقال
 من العدة واما العلم اعتبار انما في الكل في الاجماع على طريق المناظرين للمبني على الحسن والكمال في الاجماع المتفردة في ذلك فبما هي
 عن الشيعة فمرة في العدة في هذا المقام حيث قال واما ما اخرته من المذهب هو ان الخبر الواحد اذا كان واردا من طريق احكامنا الشافين
 بالاثباته وكان ذلك مرادنا عن النبي صلى الله عليه وآله وكان من لا يطعن في روايته ويكون سادته في نقله ولم يكن هناك قرينة قد لا علم
 صحة ما تضمنه الخبر كما اذا كان هناك قرينة تدل على صحة ذلك كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم بصدق الخبر
 جازا العمل الذي يدل على ذلك اجماع الفرقة المخففة في وجهها بما جمعت على العمل بصدقه الاخبار والذي هو ورواياته في تصديقهم وروايتها
 في اصولهم لا يشكرون ذلك ولا يشكرون حتى ان واحد منهم اذا اثنى بشيء لا يعرفونه سئلوه من اين قلت هذا فاذا حالهم على كتاب
 معروف او اصل مشهور وكان ذلك بقرينة لا يشكرون سئلوا وسئلوا الامور قبلوا فوجدوا هذه قاعدتهم وسببهم من عهد النبي صلى الله عليه وآله
 ومن بعده من الائمة الى زمان جعفر بن محمد الذي انتشر به العلم وكثرت الروايات من جهة فلو كان العمل بهذه الاخبار كان جازا لما
 اجمعوا على ذلك لان اجماعهم فيه معصوم لا يجوز عليه الغلط والسهو والذي يكشف عن ذلك انما كان العمل بالفتيان مخطوئا عندهم في التبرئة
 لم يعملوا به اصلا واذ شاعرتهم وادعوا عملهم في بعض السائل واستعمله على وجه الحاجة تخصم وان لم يكن اعتقاده ردوا قوله وانكروا عليه وروا
 ومن قبله حتى انهم لم يكونوا نصا منهم من وضعناه ورواياتها لما كان عاملا بالفتيان فلو كان العمل بالخبر الواحد جري بذل لك المجري فوق
 فيه ايضا مثل ذلك وقد علمنا خلافة فان قبل كيف تدعون الاجماع الفرقة المخففة على العمل بخبر الواحد والمعلوم من حالها انها لا ترى العمل
 الواحد كما ان المعلوم انها لا ترى العمل بالفتيان فان جازا دعاء واحد جازا دعاء الاخر قبل المعلوم من حالها الذي لا يشكرون الامور
 العمل بخبر الواحد الذي هو وجه القوي في الاختلاف ويختصون بطريقه فما ما كان روايته منهم وطريقه احتسابهم فقد بينا ان المعلوم
 خلاف ذلك وبيننا الفرق بين ذلك وبين الفتيان وان لم يكن معلوما حذر العمل بالخبر الواحد تجري العلم بحظر الفتيان وقد
 علم خلاف ذلك فان قبل البسبوش حاكم لا يبر الوان بناظرين حضورهم فان خبر الواحد لا يعمل به ويدفعونهم عن صحة ذلك حتى ان
 منهم من يقول لا يجوز ذلك عقلا ومنهم من يقول لا يجوز ذلك معا لان الشرع لم يرد به وما رايوا احدكم في جواز ذلك ولا يصف
 فيه كذا ولا امل في مسئلة فكيف انتم تدعون خلاف ذلك قبل من اشرقت من التكرير بالخبر الواحد اما انكم لو امن خالفتم في الافتقار
 تكلموا ودفعوهم من وجوب العمل بما يروون من الاخبار المتضمنة للحكام التي يروون خلافتها وذلك صحيح على ما قد مناه ولم نجزم
 لخالفتها بل بينهم وانكر بعضهم على بعض العلم ابرون الامسائل بل الدليل لا يوجب العلم على جهة ما في خالفواهم فيها انكروا عليها كما
 الادلة الموجبة للعلم والاخبار المتواترة بخلافه على ان الذين اشبهواهم في السؤال اقولهم جميعهم اقول الظانفة المخففة وقد علمنا انهم لا يرو
 اثم معصومين وكل قول قد علمنا انه وعرف نسبة ونسب من افا وبدا سائر الفرقة المخففة لم يجد بذلك القول لان القول الظانفة انما
 كان حجة من حيث كان فيهم معصوم فاذا كان القول من غير معصوم علم ان قول المعصم داخل في الاقوال ووجب المصير اليه على
 بينه في الاجماع انتهى موضع الحاجة من كلامه ثم اورد على نفسه بان العمل بالاجواز والتعبد بخبر الواحد والشرع ورواياته الذي يحكم على
 الفرق بين ما يرويه الظانفة المخففة وبين ما يرويه اصحاب الحديث من العامة ثم اجاب عن ذلك بان خبر الواحد اذا كان دليلا

على خبر الواحد

مما ذكره

العهد

أصحها

تتبعها
نحوها

جميعها

فمنها ما ينبغي ان يستعمل بحسب ما يرى في الشرع والشرع ليس له ان يعجزها على ان العذر الشرعي في الخبر بالفتوى
ومن خالف الحق لم يثبت عند الشرع نفسه ثم ورد على نفسه وان الخبر الواحد يوجب كون الحق في جهتين بمقتضى عند تعارض خبرين ثم اجابوا
بالنقص بل يروى ذلك عند من منع العمل بالخبر الواحد اذ كان هناك خبران متعارضان فانه يقول مع عدم الترجيح بالخبر في ذلك الخبر كله منها
الشان ان كون الحق في جهتين وادراك ذلك بانه قد سئل الصمعي عن اختلاف اصحابه في الوافيت وعجزها لغيرها اذ خالف بينهم ثم فان بعد ذلك
فان قيل كيف تعلمون بهذه الاخبار ونحن نعلم ان روايتها لا يروى وهذا واما ايضا اخبار الجبر والنفوذ في غير ذلك من العلو والاشا والسخ
وعجز ذلك من المناكير فكيف يجوز الاعتماد على ما يروى به هؤلاء فلما لم يثبت كل الثقات نقل حديث الجبر والنفوذ لوضوح انه نقل لم يبدل على
ان كان معقولا لما تضمنه الخبر ولا يمنع ان يكون انما رواه ليعلم انه لم يثبت عنه شيء من الروايات لا لانه معقولا ذلك ونحن لم نعلمه على
نظام بل اعتمادنا على العمل الصغار من جهتهم وادفعنا التراجع فيما بينهم واما جبر الرواية ولا يجوز فيه على حال فان قيل كيف تقولون على
هذه الروايات والكثرة روايتها الجبر والشفقة والنفوذ والغلاف والوافيت والقطيعة وعجز هؤلاء من فرق الشبهة الخالف لا اعتمادا للصحيح
ومن شرط خبر الواحد ان يكون روايته عند من اوجب العمل به وان علمه على علمهم دون روايتهم فقد وجدنا علم علما بطريقه هؤلاء
الذين ذكرناهم وذلك يدل على جواز العمل باخبار الكفاية والفساد في قولهم لا نقول ان جميع اخبار الاحاد بل لها شرط نذكرها فيما
بعد ونسبها الى جملة من القول فيها ما مابرير العلماء والعشرون للحق لا طعن على ذلك يروى واما ما يروى من المفسدة
للحق وان كان مخطئا في الاصل معفو عنه ولا احكام فيها بحكمة الفساق ولا يلزم على هذا انزل ما نقلوه على ان من اشاروا اليه انهم كلهم معقولات
من يمنع ان يكونوا عالين بالدليل على سبيل الحكم يقول جماعة اهل العذر في كثير من اهل الاسواق والظاهر وليس من حيث شغلنا عليهم
ايراد الحج ينبغي ان يكون غير عالين من لبريد الحج ولما ظفر صناعته ليس بفن حصول المعرفة على حصولها كما قلنا في اصحاب الجملة
وليس لاحاد ان يقول هؤلاء ليسوا من الجملة اذ استلوا عن التوحيد والعذر واصفات الامثلة او فحج النبوة فالوارد وبنا ان لا يروى
كله الاخبار وليس هذا طريق اصحاب الجملة وذلك انه ليس يمنع ان يكون هؤلاء اصحاب الجملة وقد حصل لهم المعارف بالله غير انهم لما
نقل عنهم لبريد الحج في ذلك خالفوا على ما كان سبيل العلمهم وليس يلزمهم ان يعلموا ان ذلك لا يصح ان يكون ذلك الاحاد ان يفتقد
منهم المعرفة بالله واما الوجه في علمهم ان يكونوا عالين وهم علمون على الجملة كما ذكرنا فاما يفرج عليهم من الخطاء لا يوجب التكفير ولا التفضيل
واما الفرق الذين اشاروا اليهم من الوافيت والقطيعة وغير ذلك فمن ذلك جوابنا انهم ذكرنا جوابين وحاصل احدهما كفاية الوثائق في
العمل بالخبر لهذا قبل خبر ابن بكير يعني فضال يعني مطاعن وحاصل الثاني اننا لا نعمل برأياهم الا اذا انصم اليه يروى عنهم ومثل
الجواب الآخر ذكره في رواية الغلاف ومن هو منهم في نقله وذكرنا جوابين ايضا في رواية الجبر والشفقة بعد كونهم مجرمة ومشبهة لان روايتهم
كخبر الجبر والشفقة لا يدل على انها يروى في علمهم بل يروى في علمهم بل يعلموا ان هذه الاخبار لا يجوزها بل انما علموا بانها
لفرائض اقترنت بها دلالة على صحتها ولا حجة على علمها بل اذ اجاز ذلك لم يمكن الاعتماد عليهم بها قبل لهم الفرائض التي تضمنت الخبر ويدل على صحة شهادته
مخصوصة نذكرها فيما بعد من الكتاب السنن والاجماع والوافيت ونحن نعلم انه ليس في جميع المسائل التي استعملوا فيها الاخبار الاحاد ذلك
لانها اكثر من ان نحصى لوجوده في كتبهم ونصايبهم وفناهم كما لا ينبغي في جميعها يمكن الاستدلال بالقرآن لعدم ذكر ذلك في صريحه
ونحوه او دليله ومعناه ولا في السنن المتواترة لعدم ذكر ذلك في اكثر الاحكام بل وجودها في مسائل معدودة ولا في اجماع لوجوده
الاخلافة في ذلك فعلم ان دعوى مخالفه ومن ادعى الفرقان فيما ذكرنا كان السببنا ويظهر بل كان معولا على ما يعلم ضرورة خلافه
ومما قلنا يعلم من نص صده ونقصه ومن قال عند ذلك اني متى علمت شيئا من الفرقان حكمت بما كان يتضمنه العقل
بل ما يروى من اكثر الاخبار واكثر الاحكام ولا يحكم بما يشيئ ورد الشرع به وهذا احد برغب اهل العلم عنه ومن صار اليه لا يحسن
مكاشفة لانه يكون معولا على ما يعلم ضرورة من الشرع خلافة انتهى ثم اخذ في الاستدلال ثابته على جواز العمل بهذه الاخبار بانها
وجدنا اصحابنا يختلفون في المسائل الكبر في جمع ابواب الفقه وكل منهم يستدل ببعض هذه الاخبار ولم يعهد من احد منهم
صاحبه وفتح المودة عنه ذلك على جواز عدمه ثم استدلى بالشا على ذلك بان الطائفة وصفت الكتب لعلم الرجال النافعين
لهذه الاخبار وبيان احوالهم من حيث العدالة والفسق والوافيت في المذهب الخالفه وبيان من يعتمد على حد يشر ومن لا يعتمد وتناولوا
الرجال من جملة ما روي في تصنيفه وهذه عادتهم من قديم الوقت الى حد يشبه فلو جاز العمل برأيه من مسلمين الطعن لم يكن في شيء
لذلك كما يروى في النص من انما روي في علو مقامه وقدا في الاستدلال على هذا الطلب بما لا يروى عليه حتى انه اشار في جملة كلامه الى دليل
الاستدلال في انفسه على الادلة العينية وما ياصل البرائة في غيرها لولا ما علم ضرورة من الشرع خلافة فتشكر الله سبحانه ثم ان من العجب ان غير

بحث الإجماع على خبر الواحد

واحد من المشايخين في دعوى عدم دلالة كلام الشيخ على حجة الإجماع المجردة عن الفرقة في تركه على ما حكى عنه والافتقار إلى ما
 يوضح من حال الشيخ وأما ما حكاه عنهم السيد في ذلك من أن أخبار الأصحاب يومئذ في زمنه لم يكن لها قوة في العلم من شأن لقاء العصم ثم واستفادة الأحكام
 منهم وكانت الفرائض المعاصرة لها منسوبة إلى السادة السنية ولم يعلم أنهم اعتمدوا على الخبر المجرد لظهور مخالفتهم لأبوابه ونقطة الحق
 من كلام الشيخ لما قلناه في الحاجة ذهب شيخنا أبو جعفر في العمل بخبر الواحد العالم من رواية أصحابنا لكن لمقتضى أن كان مطروحا
 فعند التحقيق ينبغي أن لا يعمل بالخبر مطلقا بل بهذه الأخبار التي رويت عن الأئمة ودونها الاحتياط لأن كل خبر يروى به عدل ما يوجب العمل به
 هو الذي ينبغي أن يكون كلامه ويوجب إجماع الاحتياط على العمل بهذه الأخبار حتى لو رويها خبر الإمامي وكان الخبر سابقا عن المعاصرين
 فله في هذه الكتب الدائرة بين الأصحاب على ما قلناه فان بعد نقل هذا عن المحقق من كلام الشيخ هو الذي ينبغي أن يعتمد عليه لا
 ما نسب العلامة إليه انتهى كلام صاحبنا وانت خبير بان ما ذكره في وجه الجمع من تبس في الفرقة في جميع ذلك دعوى مخالفة لما قلناه
 معول على ما علمه خبره وخلافه ويعلم من نفسه ضده وتفصير والظلال المعلوم أنه كما يكن عنده كتاب العقد وقال الحديث لا يشترط
 في حكي الفوائد المذكورة أن الشيخ لا يجوز العمل إلا بالخبر المقتضى بصدوره عنهم وذلك هو ما لم يقتضيه خبر فسادات المناقشة لخصته
 لا بما نوهه العلامة وقال بعض من ثلثه وعنه من الأخباريين في رسالته بعد ما استحسن ما ذكره صاحبنا ولقد أحسن النظر في فهم طريقه
 الشيخ والسيد في من كلام المحقق في حقه والذي يظهر من عدم أخذ الأصول للشيخ وإنما فهم ذلك لما نقله المحقق في رواها
 لصريح الخبر أكثر من هذا وكل من يخشون إيان به من غفلات المشايخين كوالده وغيره وفيما ذكره كفايته من طلب الحق وحرفه وقد نقل
 كلام الشيخ وهو صحيح فيما فهمه المحقق في موافقه لم يقل السيد بل يرجع والذي رفع العلامة في هذا الوجه ما ذكره لبعض في العدة من
 يجوز العمل بخبر العدل الإمامي لم يامل بغيره الكلام كما فامل المحقق يعلم أنه لما يجوز العمل بهذه الأخبار التي رويها الاحتياط واحتجوا
 على جواز العمل بها وذلك بما يجب العلم بصحة الإمامي أن كل خبر يروى به عدل ما يوجب العمل به ولا تكفي بعض ما كان من التفرقة الواجبة واحتجوا
 بالأئمة صلوات الله عليهم مع قد رويهم على أخذ أصول الذين وفروا عنهم منهم عليهم السلام بطريق البغية أن يجوز العمل بها على الخبر الواحد
 مع أن مذهبنا لا يفرق بين خبر واحد من الأصول الذين وفروا عنهم منهم عليهم السلام في ذلك خارج عن وبغية الإسلام وللعلمة وغيره كثير
 من هذه الغفلة لا لفظة لها منهم بأصول العامة ومن تتبع كتب الفتاوى وعرفنا أحوالهم قطع بان الاحتياطيين من أصحابنا لم يكونوا يوجبون
 في عقابهم الأعلی الإجماع للمؤثر أو الإجماع للمؤثر في الفرائض المصيرة للعلم ولما خبر الواحد في جميع عدهم الاحتياط دون القضاء والافتاء
 للمأذون انتهى كلامه أقول ما دعوى عدم دلالة كلام الشيخ في عمله بالأخبار والمؤثر في الفرائض المصيرة للعلم ولما خبر الواحد في جميع عدهم الاحتياط دون القضاء والافتاء
 للسيد قدس سره ما هو كصاولة الضرورة في العبارة المتقدمة من العدة وغيره ما لم تذكرها ما أوضح ذلك على مخالفة السيد نعم في حق
 في العمل بهذه الأخبار والمدونة لأن السيد يدعي ثبوتها في ذلك واختلافها بالفرقة المصينة للعلم كما صرح به في محكي كلامه في جواب المسائل
 الشائعات من أن أكثر أخبارنا في المروية كثبتنا معلومة مقطوعة على صحتها ما بالثبوت أو ما لا في ذلك على صحتها ما وصدق في روايتها
 فهي موجهة للعلم مضمونة للقطع وان وجدنا ما في الكتب مودعة عند السيد بخصوص من طريق الأحاديث انتهى الشيخ بابي عن خلفائنا سيما
 كما عرفت كلام السابق في جواب ما أورده على نفسه بقوله فان قبل ما ذكرنا أن يكون الذين اشترى إليهم يعلموا بهذه الأخبار مجرد هاملا
 على ما يجب للفرائض فثبت ما لا بد لهم على صحتها إلا أن ما ذكره مجرد عمل السيد والشيخ بخبر خاص لدعوى الأول فثبوتها والثاني كون خبر الواحد
 حجة لا يلزم منه توافق ما في مسئلة خبر الواحد في الخلاف فيها ثم في خبر يدعي السيد ثبوتها ولا يراه الشيخ حجة مع الشرايط الخبر العبر
 خبره الشيخ جامع ما يحصل فوائده للسيد ليس جمع ما دون في الكتب من أرواح السيد كجامعا للشرايط بخبر عند الشيخ
 ثم إن إجماع الأصحاب الذين ادعاه الشيخ على العمل بهذه الأخبار لا يصير فرقة واحدة بحيث تفيد العلم حتى يكون حصول الإجماع للشيخ
 فرقة عامة لجميع هذه الأخبار وكيف وقد عرفت انكاره للفرائض حتى لنفس المحققين ولو فرض كون الإجماع على العمل فرقة لكن غير حاصل
 في كل خبر بحيث يعلم أو يظن أن هذا الخبر بخصوص وكذا ذلك وذلك مما أجمع على العمل به كالأخبار بل المراد الإجماع على الرجوع إليها والعمل
 بها بعد حصول التوثيق من الرواية أو من الفرائض ولذا استثنى العيون كثيرا من رجال نوادر الحكماء مع كونهم من الكتب المشهورة للجمع
 على الرجوع إليها واستثنى ابن الوليد من روايات العبيد طبري ما عن بولس مع كونها في الكتب المشهورة والحاصل أن معنى
 الإجماع على العمل بها عدم ردها من جهة كونها أخبارا لا إجماعا على العمل بكل خبر خبر منها ثم ما ذكره من يمكن أصحاب الأئمة
 من أخذ الأصول والفرقة بطريق البغية دعوى ممنوعة وأخبرنا مع ذلك ما يشهد علمها ما علم من اختلاف أصحابهم صلوات
 عليهم في الأصول والفرقة ولذا أشكى عن واحد من أصحاب الأئمة صلوات الله عليهم إليهم اختلاف أصحابنا في جوابهم ثارة بأنهم عليهم

ومما هو الحق

ومن تعلم انتهى كلامه

قد اختلفوا في اختلاف بينهم في هذا ما هم كما في رواية اخرى واخرى اجابوهم بان ذلك من جهة الكذب كما في رواية القضاة
 من الخشاعة قال قلت لا يصح ما جعلني الله فداك ما هذا الاختلاف الذي بين مشيختكم قال في الاختلاف بافرض فقلت له اني جالس
 في حلقهم بالكوفة وكنا داسك في اختلافهم في حديثهم حتى اصبحت الفصل بن عمير وفضي من ذلك على السب بريح بر فضي فقال لهم لعلكم
 ذكرت بافرض ان الناس قد اوتوا بالكذب علينا كان الله فرض عليهم ولا يبرهينهم عنهم اني احب احدهم بحديث فلا يخرج من
 عندي حتى ياتيوا لي على غير ما يروون ذلك لا يطلبون محبتنا ونحن الله نعم وكل يبيح ان يدعي راسا وفيه ريب منها رايه داود بن
 سرجان واستثناء القتيبي كثير من رجال نواد الحكمة معروف وقصه ابن ابو العطاء انه قال عند فخره في مسند في كتبهم اربعة
 الاف حديث مذكورة في الرجال وكذا ما ذكره بولس بن عبد الرحمن من ان اخذ احاديث كثير من اصحاب الرضا فبين عليهم السلام منها
 على الحسن الرضا عن فانك منها احاديث كثيرة الى غير ذلك مما اشتهر بخلاف ما ذكره ما ذكره من عدم عمل الاخباريين في عقايب
 الا على الاخبار الثمانية والاحاطة بالعبث فبين انهم في مذهب الاخباريين ما ذكره العلامة من الاخباريين لم يجعلوا في اصولهم
 وفيه على الاخبار الاحاد وعلماهم للعبث مما ذكره الشيخ في كلامه السابق في المبطله انهم اذا سئلوا عن التوحيد وضفت
 الائمة والبغوة في اوار وبنكاد وانهم يروون في ذلك الاخبار وكيف كان فدعوى دلالة كلام الشيخ في العدة على موافقة السني
 في غايه الفتا الكها غير بعيد من يدعي فطعن صدق اخبار الكتب الا بغيره لانه اذا ادعى القطع لنفسه بصدق الاخبار التي
 او دعاه الشيخ في كتابه فكيف يرضى الشيخ ومن تقدم عليه من الحديث ان يعملوا بالاخبار المجردة عن الضمير وما صاحبها
 بعده انهم يحضرون علة الشيخ حين كتابة هذا الوضع كما حكى عن بعض حواشيه واعترف به هذا الرجل ولما لم يخفى قدس سره
 فليس في كلامه المتقدم منع دلالة كلام الشيخ على صحة الخبر الواحد المجرد فقط وانما منع من دلالة على الإيجاب الكلي وهو ان كل خبر هو
 عدل اعمى يعمل به ويحضر مدلوله بهذه الاخبار التي وفيها الإيجاب او ذلك الفرائض على صحة عمل به وما عرض الاحاديث عن
 او من يجب اطراص انتهى الانصاف ان ما هم السلام من اطلاق قول الشيخ بحجة خبر العدل الامامي اظهر ما فهمه المحقق من التبيين الظاهر
 الشيخ انما يثبت بالاجماع على العمل بالروايات المدونة في كتب الاصحاب على حجة مطلق خبر العدل الامامي بناء منه على ان الوجه في علمهم
 بها في اخبار عدول وكذا ما ادعاه من الاجماع على العمل بالروايات الطوائف الخاصة من غير الامامية والافهم باخذه في عنوان فخره
 ولم يشترط كون خبر رواه الاصحاب في علوية فراجع كلام الشيخ وثامه رايه والله العالم وهو الهادي الى الصواب ثم انه لا بعيد وقوع
 مثل هذا الترافع بين دعوى السيد ودعوى الشيخ مع كونهما معا صريحين بحجة مذهب الاصحاب في العمل بخبر الواحد فكيف يمكن
 فزع في رفع الاختلاف بينهما في دعوى الاجماع فها مع ان المسئلة الفرعية او في عدم خفاء مذهب الاصحاب فيها عليها الان للسما
 الفرعية معنونة في الكتب مضافا الى ما بالخصوص نعم فذيق دعوى الاجماع بملا حظ فواعد الاصحاب في المسئلة الاصولية
 لم تكن معنونة في كتبهم انما العلوم من احوالهم انهم عملوا باخبار وطرحوا اخبارا فعل وجعل علمهم بما عاينوا او كونه مؤثرا او محضوفا
 عندهم بخلاف ما طرحوا على يد عبيد السيد في ما صرح به في كلامه المتقدم من ان الاخبار والرواية في الكتب بطريق الاحاد
 مؤثرة او محضوفة ونص في مقام اخر على ان معظم الاحكام يعلم بالضرورة والاخبار والمعروف وبمثل كون الفائق بين ما علموا وما
 مع اشترائهم في عدم المؤثر والاختلاف فقد شرط العمل في احكام دون الاخر على ما يدعيه الشيخ فذ على صرح في كلامه المتقدم من
 محبوب عن ائمه ان كون علمهم بالاخبار لا يقتضي بالقرائن نعم لا يناسب اذكر ان من الوجه نصير مع السيد بانهم شددوا الانكار على
 طاعا من خبر الواحد ولعل الوجه فيه ما اشار اليه الشيخ في كلامه المتقدم بقوله انهم منعوا من الاخبار التي رواها الخالف في المسئلة
 التي روى اصحابنا خلافا واستبعد هذا صاحبنا في حاشيته من غير ما مشى له بعد ما حكاها عن الشيخ بان الاختلاف بانكار
 عمل الامامية باخبار الاحاد لا يفضل صرفه الى روايات مخالفة لان اشراط العدل انهم وانما في غيرهم كما في الاثر
 عنها فالوجه للمباينة في نفي العمل بخبر بوجه انه لا يمكن ان يكون اظهرا وهذا المذهب النجاشي برفه مقام لا يمكنهم
 الخبر مع بقوى الراوي في حاله في ذلك باننا لا نصل الا بما حصل لنا القطع بصدق الخبر او بالقرائن ولا دليل عندنا على
 العمل بالخبر الظني وان كان راويه غير مطعون وفي عبارة الشيخ المتقدمة اشار الى ذلك حيث حض انكار الشيوخ للعمل بال
 الجرح بصور المناظرة مع حضورهم والحاصل ان الاجماع الذي ادعاه السيد في قوله وما ادعاه الشيخ في قوله اجماع على الجمع
 بينهما يمكن بحمل علمهم على ما اختلفت بالفرقة عندهم وبمثل قولهم على ما ذكرنا من الاختلاف في دفع الروايات الواردة فيها الا بوضوح
 من لمطابق العمل الشائع مظاهر لفظ القول وحمل الاولى ليس مخالفا لفظ العمل لان العمل بحمل من جهة التي وضع علمها الا ان الا

اجوز

ان الفرائض تشهد بفساد العمل الاول كما استبان في من حمل قول من حكى عنه السيد المتع اما على ما ذكرنا من ارادة دفع اخبار المخالفين
 التي لا يمكنهم ردّها بفساد الراوى واما على ما ذكره الشيخ من كونهم جماعة معلومة النسب فيفاجىء في الفقه بالاجماع ويمكن الجمع بينهما
 بوجوه من هو ان السيد قدّم من العلم الذي ادعاه في صدق الاخبار وهو مجرد الاطّيان فان المحكى عنه في تعريف العلم بانها
 افترض كون النفس وهو الذي ادعى بعضه خيلا وبين ارادنا بالعلم بصدق الاخبار وهذا التعريف الثمين الذي لا يقبل الاختلال او
 فرد الشيخ من يجرّم هذه الاخبار عن الفرائض يخرجها عن الفرائض الاربع التي ذكرها ولا وهي موافقة الكتاب السنن والاجماع او دليل
 وملا السيد من الفرائض التي ادعى في عبارة المتأخر اخفاف اكثر الاخبار بها هي الامور الواجبة للوقوف بالراوى او بالراوية عن
 سكون النفس بما وكفها اليها ما وحي في حال الكمال لا ما منه للعلم بخبر الواحد على انكاره للعلم بعد اطراد حصول رجحان بصدقه وهو
 ما يفوق المخالفون والافاضة انما يتضح من كلام الشيخ دعوى الاجماع على ان من الخبر الواجب لسكون النفس ولو يجزم وثاقه الواوى كونه
 سدا في نقله بطعن في روايته ولعل هذا الوجه حسن وجوه الجمع بين كلام الشيخ والسيد فيهما خصوصاً مع ملاحظة نص الشيخ في
 في كلامه بان اكثر الاخبار متواترة ومحفوفة ونص الشيخ في كلامه المتقدم بانكار ذلك ومن نقل الاجماع على حجة اخبار الاحاد
 السيد الجليل رضوان الله عليه بن طائوس حيث قال في جملة كلامه له بطعن في عمل السيد وكذا ينبغي كيف اشبهه بنصه عليهم
 ان الشيخ يعمل بالاخبار الاحاد في الامور الشرعية ومن طالع على التواتر في الاخبار وشاهد علم ذوى الاعيان وجد السيد المرتضى في
 علماء الشيعة الماضين والعاملين باخبار الاحاد بغير شبهة عند العارفين كما ذكر محمد بن الحسن الطوسي في كتابه بالعدّة وغيره من الشيعة
 فيصنع اخبارا لا يشعرون عنهم من المصنفين انتهى في جند لا على ان غير الشيخ من العلماء ايضا ادعى الاجماع على عمل الشيخ بالاخبار الاحاد
 ومن نقل الاجماع ايضا العلامة في بحث قال ان الاخبار بين من لم يقولوا في اصول الدين وفروعها لا على اخبار الاحاد والاصول
 منهم كبر حفيظ الطوسي عمل بما لم ينكره سوى المرتضى والتابع له في حديثه حصلت لها انتهى من ادعاه ايضا الحديث الجليل في بعض
 رسائله حيث ادعى في كتابه الاخبار وعمل الشيعة في جميع الاعمال على العمل بخبر الواحد ثم ان مراد العلامة من الاخبار بين يمكن ان يكون مثل
 الصدوق وشيخه حيث اثبت التمسك بالمتن في الامثلة عليهم بعض اخبار الاحاد وعننا ان نفيهم منهم لولده وخبره في نقله ويكون ما
 في كلام الشيخ من المنكر الذين الاستلوا عن التوحيد وصفات الشئ الاثمة في الاول ويناكاد وروى ذلك الاحتجاج في رد السيد الشيخ
 في هذا المقام من العدة العمل باخبار الاحاد في اصول الدين الى بعض غفلة اصحاب الحديث ثم انه يمكن ان يكون التمسك الذي ادعى العمل
 حصوله للسيد واثباته هو نعم الاخبار التي عمل بها الاصحاب وروىها في كتبهم ومحفوفة عندهم بالفرائض وان من قال من شيعة
 بعد حجة اخبار الاحاد ادعى مطلقا الاخبار في الاخبار الواردة من طرفها على انما مع وثاقه الراوى وان مخالفة لاصحابنا في
 هذه المسئلة لا قبل شبهة حصلت في مخالفات المتفق عليه بين الاصحاب ثم ان دعوى الاجماع صحت على العمل باخبار الاحاد وانما يطالع
 عليها صراحة في كلام غير الشيخ وابن طائوس في العلامة والجلية في هذه الدعوى منهم مفرقة بقرائن تدل على صحتها وصدقها
 فنخرج عن الاجماع القول بخبر الواحد المجرى عن القرينة ويدخل في المحفوفة القرينة بهذا الاعتبار يمتك بما على حجة الاعتقاد في السيد
 قد اغترف في بعض كلام المحكي كظهوره من عمل الطائفة باخبار الاحاد الا انه ينبغي انما كان من المعلوم عندهم علمهم بالاخبار المجرى
 كعدم علمهم بالقيل فلقد من حمل موارد علمهم على الاخبار والمحفوفة في الموصلة على ما حكى عنه في محكي حران قبل البش بوجه هذه
 الطائفة عولوا في كتبهم في الاحكام الشرعية على الاخبار الذي رويها عن ثقاتهم وجعلوها العدة والمجزة في الاحكام مندرجوا بها
 عن ائمتهم بما يحى مختلفا من الاخبار عند عدم التمسك ان يورثه ما هو ابعد من قول العامة وهذا ايضا فانه يورثه فلما
 ليس ينبغي ان يرجع على الامور المعلومة المشهورة للقطع علمها بما هو مشبه وملبس يحمل ذلك علم كل موافق ومخالفة ان السيد في
 شغل الفرائض في التمسك حيث لا يورث الى العلم بكل نقول في الاخبار والاحاد انتهى المحكى عنه وهذا الكلام كما ترى مختلفا بملاحظتهم
 عمل الشيوخ باخبار الاحاد الا انه قد ادعى معلومته خلافا من مذهب الامامية فنزل هذا الظهور اخذ بالمفطوح ونحو ما اخذنا
 ذكره اوله لاغضاده بما يوجب الصدق دون ما ذكره اخبر عدم ثبوت الامن قبله وكيفية ذلك موهنا بخلاف الاجماع الذي ادعى الشيخ
 والعامة خاتمة معتزلة بقرائن كثيرة تدل على صدق مضمونها وان الاصحاب قد عملوا بالخبر العجيب في جملة من تلك الفرائض ما ادعاه
 الكثير من اجماع العصاة على فصيح ما يصح عن جماعة من المعلوم ان العنة للجميع المجمع عليه هو عند جنو حجة معني علمهم
 لا انقطع بصدقهم اذ الاجماع وقع على التمسك عند الصحة عند علمهم على ما صرح به غير واحد عبادته من الوثوق والركون
 لا القطع واليقين ومنها دعوى النجاشية ان مراسيل ابن ابي عمير مقبولة عن الاصحاب وهذه العبارة تدل على عمل الاحتجاج بمسائل

ينقصى

العلم من قوا

مثل ان ياتي عن اهل الفطوح بالصدور بل العلم انه لا يروى الا من ثقتهم فلو كان فيهم ما يستدلون به في التفتيش بل وجه
لهول من اسئل بن ابي عمير الذي يروي الام عن الثقة والاشفاق المذكور في دعواه الشهيد ذكر في النسخا وعن كاشف الرموز في الحديث المحفوظ
ان الاصحاب عملوا بالاسس التي تروى منها ما ذكره ابن ادريس في معناه خلاصة الاسناد التي صنفها في مسئلة فود في القضاء في
مقام دعوى الاجماع على المضام بغير وانها ما طيفت عليه الا ما منه لا يفتقر من الخراب ان قال في تقريب الاجماع ان بنى بابو برة ولا
شعير بن كسعد بن عبد الله وسعد بن محمد بن علي بن محبوب في التبيين اجمع كعلي بن ابراهيم ومحمد بن الحسن بن الوليد عاملون
باجابة الثمينة بل في قضية لا يتم ذكرها في الجواب بل في الخبر الوثوق في قضية ثمة في سند علي بن ابي حمزة ما منه لا يفتقر من الخراب والاشفاق
وذهابهم الى العمل برؤية الثقة فاستنتج من هاتين المضامين ذهبا بهما الى المضام بغير وليست شعري اذا علم ابن ادريس ان هذه
ان مذهب هؤلاء الذين هم اصحاب الاثمة في حصول الامام عن من انفادهم في جواب العمل في قضية الثقة وانما يعمل في العمل بها فكيف ينبغي
السيد في مسئلة خبر الواحد الا ان يدعي ان المراد بالثقة من يفتقر في قوله القطع وفيها لا يخفى او يكون مراده ومرا لا السيد من
العلمي ما يفتقر في الوثوق والاطمينان لا ما يوجب اليقين في علمنا ذكرنا سابقا في الجمع بين كلاي السيد والشيخ ومنها ما ذكره المحقق
في المعبر في مسئلة خبر الواحد حيث قال في طر الحشوية في العمل بخبر الواحد حيث انفاد والكل خبر ومافطو والمناخ من الشافعي
فان جملة الاخبار قول النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفالزة على قول الطحا ان لكل متا رجلا يكذب عليه واقض بعضهم من هذا الاوطاف
كل مسلم السند يعمل به وما علم ان الكاذب قد يصدق ولم ينسب على ان ذلك طعن في علماء الشيعة وفتح في الداء ما من مصنف الا
يعمل بخبر الجرح كما يعمل بخبر العدل والفرط اخرون في طرف من الخبر حتى طالوا استغناء العقل واقتضوا فلو لم يروا العقل ما كان
العلم باذن في العمل به وكل هذه الاقوال منحرفة عن السنن والنسب اقرب مما قبله اصحها اودك القرائن على صحة عمل به وما علم
عن الاصحاب وشيخ طراحة انه يروي وهو كما يري بنادي بان علماء الشيعة قد يعملون بخبر الجرح كما يعملون بخبر العدل وليس
وليس المراد علم بخبر الجرح والعدل اذا ان العلم بصدقه في كل من خبره في الخبر الغير العلمي وهو الذي احال قوم استغناء العقل و
لورن شعرا ومنها ما ذكره الشهيد في كثر والمفيد الثاني ولا يخفى الطوسي من ان الاصحاب قد عملوا بشرايع الشيخ في الحسن
بابو برة عند عوار النصوص في قضية الفضا وبه منزلة واما في قوله عمل الاصحاب برؤية الغير العلم لم يكن وجه في العمل بذلك
الفنا وي عند عدم رؤيا منه ومنها ما ذكره الخليل في الجارية فاو بل بعض الاخبار التي تقدم ذكرها في دليل السيد وابتاعه ما
دل على المنع من العمل بخبر العلوم الصدور من ان عمل الاصحاب الاثمة في الخبر الغير العلمي منوا برؤية بالعلم ولا يخفى ان شهادته مثل
هذا الحديث بخبر الفواصل بخار انوار الاخبار الاثمة الاطهار يعمل اصحاب الاثمة في الخبر الغير العلمي ودعواه حصول القطع في ذلك
من جهة التواتر لا يفرض عن دعوى الشيخ والعلامة الاجماع على العمل باخبار الاحاد وسبب ان لحدث الخبر العاقل في الفصول المهمة
ارعي ايضا تواتر الاخبار بذلك ومنها ما ذكره شيخنا الهادي في مشرق الشمس من ان الصحيح عند القدماء ما كان محفوف
بما يوجب كون النفس اليه وذكر فيما يوجب الوثوق موثرا لا يفتقر الى الظن ومعلوم ان الصحيح عندهم هو المجهول به وليس مثل الصحيح
عند الناس في انه قد لا يعمل به لا اعراض الاصحاب عنه وتحلل اخرا لما راد ان المجهول عندهم ما ترك اليه النفس وثق به هذا
حضرت من كثر الاصحاب الفضة في دعوى الاشفاق على العمل بخبر الواحد الغير العلمي في الجملة للوئيد في دعواه الشيخ والعلامة واذا
ضمنا في ذلك كله ذهبا لاصحاب كل علم عد السيد وابتاعه من زمان الصدوق الى زماننا هذا الجبهة بخبر العلم العجبي
ان الصدوق تابع في التفتيش والرواية لشيخه بن الوليد وان ما صحيح هو صحيح وادريه فهو مرد وما صرح به في صلوة الغدير وفي الخبر
الذي رواه القيون عن كتاب الرعدة في ذلك ظهوره في اهل الرجال في ترجم كبر من الروايات في كون العمل بخبر الغير العلمي
مسما عندهم مثل قولهم فلان لا يعمل على ما يفتقر به وقلان مسكون في رواية صحيح الحديث والطعن في بعض ما
يعتمد الضعفاء والمراسيل الى غير ذلك وضمن في ذلك ما يظهر من بعض اسئلة الروايات السابقة بغير من ان الخبر الغير العلمي كان
مفروضا عن الروايات فاعلمنا بغيرنا صدق ما رآه الشيخ من اجماع الظاهرة والاشفاق انهم يحصل في مسئلة يدعي فيها
الاجماع من الاجماع المتفاوتة والاشفاق والعظمة والامارات الكثرة الدالة على العمل ما حصل في هذه المسئلة فالتا في تحقيق الاجماع
في هذه المسئلة اذ لا يحصل لاجماع في مسئلة من المسائل الفقهية اللهم الا في ضمير باب المذهب لكن الاضمان السيقين من
هذا كله بخبر الجرح للاطمينان لا سطا في الظن ولعل مراد السيد من العلم كما اشرنا اننا بل في كلام بعض احتمال ان يكون مراد السيد
من جبر الواحد غير مراد الشيخ في الفاضل الذي يفتقر الى التاخي او على ما عكس عن هذه الكلمة اعني خبر الواحد على ما يستفاد

وحيث لو كان

وحيث لو كان

في المقام وكذا الخ
في بعض كلامه
على

وحيث لو كان

من شيع كل انهم ليس على ثلثة معان احدها الشاذ الذي يعمل به احد دون من يعمل به وبقيانه ما عمل به كشيء من الشاذ ما يقابل بال
من الشاذ المحفوظ في الاصول المول عند جميع خواص الطائفة فيشمل الاول ويقابل بالثالث ما يقابل بالثاني من الشاذ في القطعي الصريح وهذا يشمل
الاولين وما يقابل به ثم ذكر ما حاصره ان ما نقل اجماع الشيع على انكاره هو الاول وما نقله السني من انه هو الثاني والثالث فلم
يتحقق من احد نفيه على الظاهر انتهى وهو كلام حسن واحسن من ما قد مناه من ان مراد السني من العلم ما يشمل الظن الاطمينان كما
النسب المحكي عنه العلم بان ما اقتضى سكون النفس في العلم الثاني من وجوه في الاجماع ان يدعى الاجماع
من السني وانما اعلم على وجوب العمل بالخبر الغير العلمي في زماننا هذا وشبهه بما اسند منه بانه لا يعلم العلم من المصلحة للعلم بصدق الخبر فان كان السني
انما منع من ذلك لعدم الحاجة الى خبر لو احدث الخبر كما يظهر من كلامه المنع من الاغراض على نفسه ويقول فان قلت فاستقيم طرقت العلم بالخبر
الاخذ على ان يثبت في نفسه كونه فاجاب بما حاصله ان معظم الفقه يعلم بالضرورة والاجماع والاختيار العلم به وبما يثبت من المسائل
يرجع الى الخبر وقد اعترف السني في بعض كلامه على ما هو متبادر ان العلم بالظن مشعوب بما لا يسيل فيه الى العلم الثالث من وجوه في الاجماع
استقر اسبقه في السليبي طرعا على استفادة الاحكام الشرعية من اخبار الشافعي المأثورة بسليبيتهم وبين الامام في التجهيد الاثري ان
المشاكل يثبتون في العلم ان يثبتهم الشيع من التجهيد والزوج في توفيق في كبرية جهات من التجهيد في مسائل حجة ما وما يتعلق بها
الى ان يعلموا من التجهيد بخبر العمل بالخبر الغير العلمي وهذا مما الاشك فيه وهو دعوى حصول القطع لهم في جميع الموارد بعيد عن الا
نعم الشيع من ذلك صورة حصول الاطمينان بحيث لا يفتي باحتمال الخراف وقد حكى اعتراض السني بائنة خلاف بين الامم فان من
وكان لا يكتفي بالاشتباب صدقها في ابتاعها وعقد على ان لا يفتي في بلادنا في فضل السني الجارية وزد في البراءة والخبر انما ارجع القلة
في ثمن الجارية ومعه المرأة وانما اشترى هذه وعقد على ان لا يفتي في بلادنا في فضل السني الجارية وزد في البراءة والخبر انما ارجع القلة
مع زوجته وامثلة الخبر بطريقها وحديثها في الكتاب على المرأة مطلقا في زوجها او بموثة في شرح وعلى التحليل بموثة امرأة في شرح
اخذها لو كان الخلاف بين الامم فان المقام ان يفتي للمقام ان ياخذ منه مع عدم علم ان ما اتفق به من شريعة الاسلام وانما كان
فاجاب بما حاصله ان كان الغرض من هذه الرد على من احال السني بخبر الواحد فوجبه فلا يصح ان كان الغرض الاجماع بغيره
العمل بالاختيار الاحاد في التخلييل والتجزم فانه مقامات ثبت فيها السني بخبر الواحد من طرف علم من اجماع وغيره على التخلييل والتجزم
في بعضها لا يقبل الاختيار اربعة وفي بعضها لا يقبل الاعلان وفي بعضها ما يكفي العلم وفي بعضها ما يكفي خبر التماس والذكي في الوكيل
ومعنا الامم والزوج في التحصيل والطهر كيف نفاس على ذلك وفي الاختيار في الاحكام اقول الغرض جشاد على الاجماع على العمل في
المورد والمذكورة ضد لمن الخصم طريق الزامه والزم عليه بان هذه الموارد للاجماع ولو ادعى استقره سيرة السليبي على العمل
في الموارد المذكورة وان لم يطبقوا على كون ذلك اجماعا عند العلماء وكان بعد عن الرد في الرجوع استقر بطريقه الغرض على
الرجوع بخبر الثقة في امورهم العادية ومنها الاوامر الجارية من الموالى الى العبيد فتقول ان التمس ان يكفي بذلك منهم في الاحكام البشرية
فهو والاجاب عليه ودعاهم وثبتهم على جاسون هذا الطريق في الاحكام الشرعية كما رجع في احكام خاصة وجب لم يرد علم
منه رضاه بذلك لان اللازم في باب الايمان علة والعصية الاخذ بما بعد طاعة في العرف وذلك ما بعد معتبة فيكون في دعاهم الايمان
للتكاثرة والاختيار والنظرة في الموارد على حصة العمل بما عد العلم قلت قد عرفت ان هذا دليل حجة العلم بعد العلم في امرين
الايمان والاختيار والرجوع الى احدهما الاول ان العلم بالظن والتعبد به من دون توفيق من الشيع بما لا دلالة الاثر بعينه والثاني ان
فيه طريقا لادلة الاصول العلمية واللفظية التي اعنيها الشيع عند عدم العلم بخلافها وشي من هذين الوجهين لا يوجب دعاهم
عن العمل لكون حصة العمل بالظن من اجلها ما كونه في ذهن العقلاء لان حصة الشيع ثابت عندهم والاصول العلمية واللفظية
معتبرة عندهم مع عدم الدليل على الخلاف ومع ذلك نجد بناءهم على العمل بالخبر لا يوجب للاطمينان والسر في ذلك عدم جريان الوجهين
المذكورين بعد استقار سيرة العقلاء على الخبر لا يفتي في الشيع مع بناءهم على سلوكه في مقام الاطمئنان والمعتبة فان
المؤمن يفعل ما اخبر الله بوجوبه وترك ما اخبر بوجوبه لا بعد مشربا لا يشكون في كونه مطيعا ولا يقولون به في اوامرهم
من الوجه الى العبد مع ان فيه الشيع عند العقلاء لا يخفى بالاحكام الشرعية وما الاصول المتبادر للخبر فلا دليل على جريانها
في مقابل خبر الشيع لان الاصول التي صدر بها العقل حكمه فيصورها عن اقدارها كالبراءة والاختيار والخبر لا شك في عدم
جريانها في مقابل خبر الشيع بعد الاعتراف ببناء العقلاء على العمل في احكامهم الشرعية لان نسبة العقل في حكمه بالعمل بالاصول المذكورة
الى الاحكام الشرعية والعرفية سواء وما الاستصحاب فان اخذ من العقل فلا شك في انه لا يفتي بالظن في المقام وان اخذ من الاصول

عن الزيادة

مبحث الإجماع في حجية الخبر

روایات

او بالعلم بالظن لو مطلق وجوب الاحتياط وما نحن فيه من هذا القبيل ودعوى ان سائر الامارات الجبرية لا تدخل في العلم الاجمالي وان هنا
 علم اجنالي واما ما يثبت الواقع بين الاختيار والاضافه فبان ان اللزوم من ذلك العلم الاجمالي هو العلم بالظن في مضمون ذلك
 الاختيار لما عرفت من ان العلم بالخير الصادق له هو باعتبار كون مضمون حكم الله الذي يجب العمل به راجح فكلما ظن بمضمون خبره ما ولو من
 جهة الشبهة فهو خذ به وكل خبر لم يحصل يكون مضمون حكم الله لا يؤخذ به ولو كان مظنون الصدوق لعمري بظن مطابق للخبر الواقع لا يظهر
 الصدوق والثالث ان مقتضى هذا الدليل وجوب العمل بالخبر لقضوي التكليف لا الذي يجب العمل به واما الاختيار الصادق في التناهي للتكليف فبان
 العمل به انما يجب الاذعان بمضموننا وان لم يعرف بعينه ما وكن لا يثبت برحمة الاختيار على وجهه يفيض لصره ظاهر الكتاب في السنن القطعية
 والحاصل ان معنى خبر كونه ديناً مستجاباً في مخالفة الاصول التحلية والاصول اللقطية ومطابقة هذا التخييل لا يثبت بالدليل المذكور كما
 لا يتعيّن اكثر مما سبق من الوجوه العقلية بل كلما فانظر الشان ما ذكره في الوافيه مسنداً على جهة الخبر التوجّه في الكتب المعتمدة للشيعة
 كالكتاب الاخر مع علم جميع به من غيره بظواهر وجوه في الاول اننا نقطع ببقاء التكليف الى يوم القيمة سيما بالاصول الضرورية كما
 الصلوة والزكوة والصوم والحج والمناجاة والاكثر ونحوها مع ان اجزائها واشراطها وموافيقها انما يثبت بالخبر الغير القطعي يجب بقطع بخروج حضايق
 هذه الامور عن كونها هذه الامور عند زوال العلم بخبر الواحد ومن انكرها فاما نكرها باللسان وقلبه مطمئن بالايمان انما هي به محلبة او لا
 العلم الاجمالي حاصل بوجود الاجزاء والشرائط بين جميع الاخبار لا خصوص الاخبار المشروطة بما ذكره بمجرد وجود العلم الاجمالي في تلك
 الخاصة لا يوجب خروج غيرها عن اطراف العلم الاجمالي كما عرفت في الجواب الاول من الوجه الاول والا يمكن اخراج بعض هذه الظواهر
 الخاصة ودعوى العلم الاجمالي في البنية كاختيار الصدوق مثلاً لا يردح اما الاحتياط والعمل بكل خبر دل على خشيته او شرطية واما العمل بكل
 خلق صدوقه مما دل على الجبرية او الشرطية لان بيان المظنون الصدوق من الاخبار هو الجامع لما ذكره من الشروط وثاناً ان مقتضى هذا الدليل
 وجوب العلم بالاخبار والدلالة على الشرائط والاقراء دون الاخبار الدلالة على عدمها خصوصاً اذا اقتضى الاصل الشرطية والخبرية الثالث ما
 ذكره بعض المحققين من المعاصرين في حاشية له على كاشف الغطاء في حاشية الظن الحاصل من الخبر لا مقتضى قد تحققت بطولته ومختصراً وجوب
 العلم بالكتاب والسنن ثابتاً بالاجماع بل الضرورة والاخبار المتواترة وبقاء هذا التكليف ايضاً بالنسبة اليها ايضاً ثابت بالادلة المذكورة
 وحيث ان يمكن الرجوع اليها على وجه يحصل العلم بما يحكمه او الظن الخاص به فهو راجح لا يمنع هو الرجوع اليها على وجه يحصل الظن منها
 هذا حاصله وقد اظلم في التفتيش لانهم يذكرون ان هذا الطلب يرد على ان هذا التعليل بظن عباداً اخرى عن دليل الاشارة
 التي ذكره بحجة الظن في الجملة او مكتوب ذلك لان المراد بالسنن هي قول المجتهدين او فعله او تقريره فاذا وجب علينا الرجوع الى مدلول الكتاب والسنن
 نعم ان الرجوع باعتبار المسند الى ما يظن كونه مدلولاً لاحدهما فاذا اخطأ ان مؤدى الشبهة ومقتضى الاجماع المتقول مدلول الكتاب
 او لقول المجتهدين او فعله او تقريره وجب الاختيار ولا يختصص بالخبر بما يظن كونه مدلولاً لاحد هذه الثلاثة من جهة حكمها بحد ما انقضى
 لتخرج حديثاً وخبراً في الاصطلاح نعم يخرج عن مقتضى هذا الدليل الظن الحاصل بحكم الله من امارته بحكم الله نعم فقد ظن بمصدره في ذلك الحكم
 لاحد الاشكال فكذا اذا ظن بالاولوية العقلية والاستسقاء وان الحكم كذا عند الله ولم يظن بمصدره وعن المجتهدين او فعله او تقريره لا يفتقر
 عنه ادراج حكمه واثبات لم يصدر عنهم وبقي مخروفاً عندهم لصلحه من المصالح لكن هذا نادراً جداً للعلم العادي بان هذه المسائل العامة
 البلوى قد صدر حكمها في الكتاب ببيان الخبر فهو لا يفتقر الى دليل الظن من امارته بحكم الله نعم فقد ظن بمصدره في ذلك الحكم
 عنهم والحاصل ان مطلق الظن بحكم الله ظن الكتاب والسنن ويدل على اعتبار ما دل على اعتبار الكتاب والسنن الظنية فان قلت المراد
 بالسنن الاخبار والاحاديث والمراد انه يجب الرجوع الى الاخبار والحكمة عنهم فان تمكن من الرجوع اليها على وجه يصيد العلم فهو الواجب
 الرجوع اليها على وجه يظن منه بالحكمة قلت مع ان السنن في الاصطلاح عبارة عن نفس قول المجتهدين او فعله او تقريره لا حكمها بحد ما انقضى
 الامر بالعمل بالاخبار والحكمة المصنفة للقطع بمصدرها ثابت بما دل على الرجوع الى قول المجتهدين وهو الاجماع والضرورة ثم لا بد من العلم بالمدعي ما
 الرجوع الى الاخبار والحكمة التي لا ينفك القطع بالصدق عن الخبر فام شئ في ذلك بالاجماع والضرورة من الدين التي ادعاها المسند فان غاب
 الامر دعوى اجماع الايمان من غير علم بالخبر او ادعاها الشيخ في الخبر والعلامة في مقابل السبيل وانما دعوى الضرورة من الدين والحق
 المتواترة كما ادعاها المسند فليست في محلها بل هذه الدعوى في غير محلها لان مراده من السنن نفس قول المعصم او فعله او تقريره لا حكمها بحد ما
 التي لا تحصل اليها على وجه العلم نعم لو ادعى الضرورة على وجه الرجوع الى ذلك الحكم بانك الغير التحلية لاجل لزوم الخرج عن الدين من جهة العلم
 بمطابقة خبره انما تكليف او ائتمنه التي يعلم بعد جواز دفع التبعة عنها عند العمل به بنفسه لا يوجب الرجوع الى دليل السنن الذي ذكره في الخبر
 الظن وفقاده ليس لا يوجب كل اماره كاستسقاء عن التكليف الواقع وان اردت من جهة خصوص العلم الاجمالي بمصدره اكثر هذه الاخبار

وقد عرفت ان مقتضى هذا الدليل وجوب العلم بالاخبار والدلالة على الشرائط والاقراء دون الاخبار الدلالة على عدمها خصوصاً اذا اقتضى الاصل الشرطية والخبرية الثالث ما

حتى لا يثبت ما يحجب الظن من الظنون ليصير له اعتباراً على حجة خصوص الخبر فهذا الوجه يرجع إلى الوجه الأول الذي قد مناه وقد وثقنا
 للجواب عنه فراجع تمام الكلام هذا في الأدلة التي أفادها على حجة الخبر وقد علمت أنه لا بد من بعض ما يثبت عدم دلالة الخبر ولا من أن الدلائل منها
 لم يدل الأصل وجوب العمل بما يثبت الوثوق بالأطيان بمؤداه وهو الذي فسر به الصحيح في مصطلح القضاء والتجانب إن يكون الخيال
 مخالفاً للواقع بعد البحث لا يعني به العقل لا يكون عندهم موجباً للخبر والرد الذي لا ينافي حصوله مسمى الرجحان كما نشاهد في
 الظنون الخاصة بعد الترويض في شكوك الصلوة فافهم وليكن على ذلك منك لتفعل بها بعد فلتدفع في الأدلة التي أفادها على حجة
 الظن من غير خصوصية الخبر بقضية نفس الدليل وإن أفضاها امرئ وهو كون الخبر مطلقاً وخصوصاً فله من مشقة الشك من
 ذلك الدليل إذ فرض أنه لا يثبت إلا الظن في جملة ولا يثبت كونه وهو أوله الأول أن مخالفة الخبر لا ينافي من الحكم الوجوب أو الترخي
 مظنة للتصريح ودفع الضرر المظنون لازم أما الصغرى فلأن الظن بالوجوب ينافي باستحقاق العقاب على الترك كما أن الظن بالحرمة ينافي
 باستحقاق العقاب على الفعل لأن الظن بالوجوب ينافي بوجوب المفسدة في الترك كما أن الظن بالحرمة ينافي بالمفسدة في الفعل بناءً على
 قول العدائين بغير الأحكام المصلحة والمفسدة وقد جازعنا أنها بتركها من الضربين دليل على مستحق على الطلب لا حجة بوجوبها
 ما من الحاجج بغيره من منع الكبرى فإن دفع الضرر المظنون إذا قلنا بالتعظيم والتفويض العقلين إيجاباً مستحقاً واجباً وهو
 فاسد لأن الحكم المذكور لا ينافي إطلاق العقل على الأمر به فجميع أمورهم ودم من خالفهم ولما استدل به في وجوب ترك المنع الذي هو
 مبنى وجوبه من الله تعالى ولو لم يثبت وجوب النظر في الخبر ولو لم يكن الله على غيرنا ظهراً ولما أحضروا الشارع في الحظر والباحث في الاستقلال
 العقلية بما كان مشتملاً على منفعة وخالفنا عن إمارته المفسدة فإن هذا التفويض يكشف عن أن ما فيه إمارته لا ينافي في صحة بل لا ينافي
 كما شرح به الشيخ في العدة في مسئلة الأباحة والخطأ في الغنة وجوب دفع الضرر المحتمل وبينا أن منعتك في العدة بعد العقل بقوله تعالى ولا
 تظلموا أن ما ذكره من إنشاء الكبرى على التعظيم والتفويض العقلين غير أن محرم تعرض للنفس لله والحق الذي يوجب ولا يوجبنا
 دليل على الكذب الشبهة مثل العقل في أنه لا ينافي وهو له نعم ولا تظلموا بترككم إلى الملكة وقوله نعم فليحذر الذين يخافون عن أمره من نصيبهم
 أو يعيبهم عذاباً لم ياء على أن المراد العذاب القسوة التي يوجبها الله في قلوبهم وقوله والذين كفروا فسنأخذهم من الدين ظلموا منهم خاصة وقوله نعم فليحذر
 الله نفسه وقوله نعم فليحذر الذين كفروا فسنأخذهم من الدين ظلموا منهم خاصة وقوله نعم فليحذر الذين كفروا فسنأخذهم من الدين ظلموا منهم خاصة
 للعقلية لكن الظان مراد الحاجج منع أصل الكبرى لا مجرد منع استقلال العقل بل هو ولا بعد عن الحاجج إن شئنا عليه حكم العقل إلا أن
 بغيره بعد أن شئنا عليه أصل حكم العقل بالحسن والفتح والكاف في الأول ليس بأعظم منها في الثالث تأنيهاً ما يظهر من العدة والغنية وغيرها
 من الحكم المذكور مختصراً في الأمور التي يوجبها في الأخرى في مثل العقاب هذا أكمل في الضعفاء المعين هو النصير مع أن الحكم
 الأخرى أعظم اللزم إلا أن المراد بالحجة ما يستحق من أن العقاب ما هو على ما لم ينصب له على التكليف به بخلاف المضاد الذي يوجب التأنيبه
 نفس الفعل والترك عليه من أوله يعلم أنه لا بد من المضاد الذي يوجب التأنيبه وإن لم يكن خصوص العقاب مما دل العقل على وجوب اعتداله على
 الحكم وهو الباعث على التكليف والتعبد لكن هذا الجواب يرجع إلى منع الصغرى الكبرى فالتأنيبه نقصاناً لما أفاد الذي قام الدليل القطعي
 على عدم اعتبارها كخبر القاتل والفتيل على من هب الأما فيه واجبة فإذ بعد التزام حجة العلم بالظن عند استدلالها بالعلم والآخر
 القاد الفخ ظناً بئس أن العمل بضرر أعظم من ضرر ترك العمل به ويضعف الأول أن دعوى وجوب العمل بكل ظن في كل مسئلة استدلالها
 بأب العلم وإن لم يفسد في غيرها الظاهر خلاف مذهب السبعة لا قبل من كون مخالفاً لاجتماعهم المستفيض بل للتواتر كما يعلم ما ذكره
 في الفتاوى والثاني بأن إثبات الفعل جازم لمن ترتب الضرر على تركه أو تركه جازم من الضرر بفعله لا ينص عليه في ضابطه لأن من
 الإيجاب الذي استقل العقل بحسنه وإن كانت إمارته مما ورد النهي عن اعتباره نعم مناهة إمارته المفسدة للظن بذلك الضرر
 وجعل مؤداها حكم الشارع ولا التزام به والندب بمرها كان ضرره أعظم من الضرر المظنون فإن العقل مستقل بغيره وجود
 المفسدة فيه واستحقاق العقاب عليه لا يشرع لكن هذا لا ينحصر على علم الغائب بل هو جازم في كل ما لم يعلم لغيبه أو وجهه إنفاذ من ذلك
 في ناسب الأصل في العلم بالظن أن كل ظن لا يتم على اعتبار دليل قطعي سواء قام دليل على عدم اعتبارها أم لا فالعمل به بمعنى الندب بمؤداه
 صعبه حكماً شرعياً شريع محرم دل على حرمته الأدلة الأربعة والعمل به بمعنى إثبات ما ظن وجوبه وترك ما ظن حرمته من دون أنه
 يشرع بذلك فلا يفيح فيه إذا لم يدل دليل من الأصول والفتاوى أعد المعبرة بيقيناً على خلاف مورد هذا الظن بأن دليل على خبره ما ظن حجة
 أو وجوباً بظن خبره فإن إردان الأمارات التي يقطع بها كالفيل ومثبه يكون في العمل بها بمعنى الندب بمؤداه أو جعله
 حكماً شرعياً بضرر أعظم من الضرر المظنون فلا اختصاص لهذا الضرر بثلث الظنون لأن كل ظن لا يتم على اعتبارها في طبع يكون في العمل به

دليله

الحكم المذكور لا ينافي إطلاق العقل على الأمر به فجميع أمورهم ودم من خالفهم ولما استدل به في وجوب ترك المنع الذي هو مبنى وجوبه من الله تعالى ولو لم يثبت وجوب النظر في الخبر ولو لم يكن الله على غيرنا ظهراً ولما أحضروا الشارع في الحظر والباحث في الاستقلال العقلية بما كان مشتملاً على منفعة وخالفنا عن إمارته المفسدة فإن هذا التفويض يكشف عن أن ما فيه إمارته لا ينافي في صحة بل لا ينافي كما شرح به الشيخ في العدة في مسئلة الأباحة والخطأ في الغنة وجوب دفع الضرر المحتمل وبينا أن منعتك في العدة بعد العقل بقوله تعالى ولا تظلموا أن ما ذكره من إنشاء الكبرى على التعظيم والتفويض العقلين غير أن محرم تعرض للنفس لله والحق الذي يوجب ولا يوجبنا دليل على الكذب الشبهة مثل العقل في أنه لا ينافي وهو له نعم ولا تظلموا بترككم إلى الملكة وقوله نعم فليحذر الذين يخافون عن أمره من نصيبهم أو يعيبهم عذاباً لم ياء على أن المراد العذاب القسوة التي يوجبها الله في قلوبهم وقوله والذين كفروا فسنأخذهم من الدين ظلموا منهم خاصة وقوله نعم فليحذر الذين كفروا فسنأخذهم من الدين ظلموا منهم خاصة

المنع من

والنقل

وفي انه لا يجب الزيادة او الفعل بحسب الظن الوجوب والحرف لما عرفت من ان ترجيح الشك الحكم لا يقدّم على ما فيه ظن الصبر لا يكون الا لمصلحة شديدة
بما في ذلك الصبر المظنون على ثبوت الشك وان منعنا عن قيام الدليل القطعي على الأصول وقلنا ان الدليل القطعي لم يثبت على
اعتبار الاستصحاب خصوصاً في الأحكام الشرعية وخصوصاً مع الظن بالخلاف وكل الدليل لم يثبت على الرجوع الى البرائة حتى
مع الظن بالتكليف لان التهمة في دليل البرائة الاجماع والعقل المتخالف لا يصور عدم الظن بالتكليف فيقول لا اقل من ثبوت بعض
الاخبار والظنية على الاستصحاب والبرائة عند عدم العلم الشامل بصورة الظن يحصل الظن بترجيح الشك لثبوت سرعات ظن الصبر
وهذا الصبر يكفي في عدم الظن بالصبر ونؤمن ان ذلك الاخبار الظنية لا تعارض العقل السفتل بل هي الصبر المظنون مدققة
بان الفرض ان العلم لا يمكن مجازاً الا في نظام في مظان الصبر الا عن مصلحة يندرك بها الصبر المظنون على ثبوت حكم الشك ليس
مخالفاً للعقل فلا وجه له طرأ الاخبار الظنية التي تعلق هذا الحكم الغير المتكلم العقل ثم ان مفاد هذا الدليل هو وجوب العمل
بالظن اذا طابق الاحتمال من حيث هو وحيث اذا كان الظن مخالفاً للاختياط الواجب كما في صورة الشك في الكلفة فلا وجه للعمل
بالظن وحده ودعوى الاجماع المركب عدم القول بالفصل واختلاف الفاضل في ان العمل في الصورة الاولى يمكن بالظن من حيث هو بل من
حيث كونه احتياطاً وهذه الحقيقة نافذة للعمل بالظن في الصورة الثانية في اصل ذلك العمل بالاحتياط كونه وعدم العمل بالظن واسماء الشاة
ادله لا يتخذ بالظن ان ترجيح المرجوح على الرجح وهو في ركنين احدهما ترجيح المرجوح على الرجح في المرجوح قد وافق الاحتياط
فلا يخفى به حسن عقلاً وفيه ان المرجوح المطابق للاختياط ليس العمل بترجيح المرجوح بل هو مرجح في العمل بين الرجح والمرجوح مثلاً فاذا
ظن عدم وجوب شيء وكان وجوبه مرجحاً في الاثبات به من باب الاحتياط ليس طرأ حال الرجح في العمل لان الاثبات لا ينافي عدم الوجوب
ولان ارباب الاثبات يفسد الوجوب فيبين الاثبات على هذا الوجه مخالف للاختياط فان الاثبات هو الاحتياط لا احتمال الوجوب
لا يفسده وقد يجب ايضا بان ذلك نوع وجوب الترجيح بمعنى ان الامر اذا اذ بين ترجيح المرجوح ورجح الرجح كان الاول ترجيحاً
واما اذا لم يثبت وجوب الترجيح فلا يرجح المرجوح ولا الرجح وفيه ان التوقف عن ترجيح الرجح ايضاً في ترجيح المرجوح في الاولى في الجواب
اولاً بالنقض يكسر من الظنون الحرف العمل بالاجماع والفوقاً بالحل ونوضحه تسليم الفرض اذا كان التكليف وعرض الشك متعلقاً
بالواقع ولم يمكن الاحتياط في العقل فطلع بان الفرض اذا تعلّق بالذهب لتباعد وتردد الامر بين طرفين احدهما مطلق
الاصل والآخر هو ترجيح المرجح الوهم فيجوز لانه نقض للغرض ولما اذ لم يتعلّق التكليف بالواقع او تعلّق به مع امكان الاحتياط
فلا يجب الاخذ بالراجح بل اللزم في الاول هو الاخذ بمقتضى البرائة وفي الثانية الاخذ بالاحتياط فان ثبات الفرض موقوف على ابطال
الرجوع الى البرائة في موارد الظن وعدم وجوب الاحتياط فيها ومعلوم ان العقل فاضل ترجيح المرجوح فلا بد من ارجاع هذا الدليل
الى دليل الاستدلال المركب من بقاء التكليف وعدم جواز الرجوع الى البرائة وعدم لزوم الاحتياط وغير ذلك من المفردات التي لا يرد
الامر بين الاخذ بالراجح والاخذ بالمرجوح الا بعد ابطالها الثالث ما حكاها الاستدلال عن اسناده السبب الطبائعي فيما من انه لا يرد
في وجوده واليسار ومحمداً كثيراً بين المشبهة ومقتضى ذلك وجوب الاحتياط بالاثبات بكل ما يحتمل الوجوب لو هو هو وشركاً ما
يحتمل الحرف كان ولكن مقتضى قاعدة نفي العسر الرجح عدم وجوب ذلك لانه عسر كيد ورجح شديد فمقتضى الجمع بين فاعدا الاحتياط
انشاء الرجح العمل بالاحتياط في المظنونات دون للشكوك والموهومات باجتماعها وفيه ان الرجوع الى دليل الاستدلال في الاخذ بالاحتياط
مفادات ذلك الدليل الا وهو تحقيق الهبة انما هذا الدليل فارجح ونال حتى يظهر لك حقيقة الحال مع ان العمل بالاحتياط في المشكوك
كل المظنونات ايضاً لا بل يرجح قطعاً لانه موارد الشك المتساوي الطرفين كما لا يخفى فيقتصر في ترك الاحتياط على الوهميات
فقط ودعوى ان كل من قل بعدم الاحتياط في الموهومات قال بعدم الاحتياط في المشكوكات في غاية الضعف والسقوط الدليل
الرابع هو الدليل المعروف بدليل الاستدلال وهو مركب من مفادات المفردة الاولى استدلال باب العلم والظن الخاص في معظم المسائل
المعقبة الشائعة لا يجوز لنا اجمال الاحكام المشبهة وترك العرض لاثباتها بخلاف امثال الجاهل الخارج عن العلم باليقين
بان يقتصر في الاطلاع على الكاليف القليلة المعروفة تفصيلاً او بالظن الخاص الضام مقام العمل بنص الشك ويحتمل انفساً في ذلك
الطرد من احكام حليها كالاطفال والبهائم او من حكمه في الرجوع الى اصله لعدم الشك فيه انما واجب العرض لاثباتها ثانياً
لطرفي الشبهة الشرف الجاهل من الاخذ بالاحتياط الوجوب للعلم الاحيالي بالامثال والاخذ في كل مسئلة بالاصل المنع شرعاً في نفس
فلك للمسئلة مع قطع النظر عن ملاحظتها ضمنية على غيرها من الجملات والاخذ بقوى العلم بذلك المسئلة وتقليده فيها الواقعة
على الرجوع في الامثال الى الطرفين الذي كونه عدم الوجوب في بعضها وعدم الجواز في الاخر والمفروض عدم سقوط الامثال بمقتضى

في عدم وجوب شيء وكان وجوبه مرجحاً في الاثبات به من باب الاحتياط ليس طرأ حال الرجح في العمل لان الاثبات لا ينافي عدم الوجوب
ولان ارباب الاثبات يفسد الوجوب فيبين الاثبات على هذا الوجه مخالف للاختياط فان الاثبات هو الاحتياط لا احتمال الوجوب
لا يفسده وقد يجب ايضا بان ذلك نوع وجوب الترجيح بمعنى ان الامر اذا اذ بين ترجيح المرجوح ورجح الرجح كان الاول ترجيحاً
واما اذا لم يثبت وجوب الترجيح فلا يرجح المرجوح ولا الرجح وفيه ان التوقف عن ترجيح الرجح ايضاً في ترجيح المرجوح في الاولى في الجواب
اولاً بالنقض يكسر من الظنون الحرف العمل بالاجماع والفوقاً بالحل ونوضحه تسليم الفرض اذا كان التكليف وعرض الشك متعلقاً
بالواقع ولم يمكن الاحتياط في العقل فطلع بان الفرض اذا تعلّق بالذهب لتباعد وتردد الامر بين طرفين احدهما مطلق
الاصل والآخر هو ترجيح المرجح الوهم فيجوز لانه نقض للغرض ولما اذ لم يتعلّق التكليف بالواقع او تعلّق به مع امكان الاحتياط
فلا يجب الاخذ بالراجح بل اللزم في الاول هو الاخذ بمقتضى البرائة وفي الثانية الاخذ بالاحتياط فان ثبات الفرض موقوف على ابطال
الرجوع الى البرائة في موارد الظن وعدم وجوب الاحتياط فيها ومعلوم ان العقل فاضل ترجيح المرجوح فلا بد من ارجاع هذا الدليل
الى دليل الاستدلال المركب من بقاء التكليف وعدم جواز الرجوع الى البرائة وعدم لزوم الاحتياط وغير ذلك من المفردات التي لا يرد
الامر بين الاخذ بالراجح والاخذ بالمرجوح الا بعد ابطالها الثالث ما حكاها الاستدلال عن اسناده السبب الطبائعي فيما من انه لا يرد
في وجوده واليسار ومحمداً كثيراً بين المشبهة ومقتضى ذلك وجوب الاحتياط بالاثبات بكل ما يحتمل الوجوب لو هو هو وشركاً ما
يحتمل الحرف كان ولكن مقتضى قاعدة نفي العسر الرجح عدم وجوب ذلك لانه عسر كيد ورجح شديد فمقتضى الجمع بين فاعدا الاحتياط
انشاء الرجح العمل بالاحتياط في المظنونات دون للشكوك والموهومات باجتماعها وفيه ان الرجوع الى دليل الاستدلال في الاخذ بالاحتياط
مفادات ذلك الدليل الا وهو تحقيق الهبة انما هذا الدليل فارجح ونال حتى يظهر لك حقيقة الحال مع ان العمل بالاحتياط في المشكوك
كل المظنونات ايضاً لا بل يرجح قطعاً لانه موارد الشك المتساوي الطرفين كما لا يخفى فيقتصر في ترك الاحتياط على الوهميات
فقط ودعوى ان كل من قل بعدم الاحتياط في الموهومات قال بعدم الاحتياط في المشكوكات في غاية الضعف والسقوط الدليل
الرابع هو الدليل المعروف بدليل الاستدلال وهو مركب من مفادات المفردة الاولى استدلال باب العلم والظن الخاص في معظم المسائل
المعقبة الشائعة لا يجوز لنا اجمال الاحكام المشبهة وترك العرض لاثباتها بخلاف امثال الجاهل الخارج عن العلم باليقين
بان يقتصر في الاطلاع على الكاليف القليلة المعروفة تفصيلاً او بالظن الخاص الضام مقام العمل بنص الشك ويحتمل انفساً في ذلك
الطرد من احكام حليها كالاطفال والبهائم او من حكمه في الرجوع الى اصله لعدم الشك فيه انما واجب العرض لاثباتها ثانياً
لطرفي الشبهة الشرف الجاهل من الاخذ بالاحتياط الوجوب للعلم الاحيالي بالامثال والاخذ في كل مسئلة بالاصل المنع شرعاً في نفس
فلك للمسئلة مع قطع النظر عن ملاحظتها ضمنية على غيرها من الجملات والاخذ بقوى العلم بذلك المسئلة وتقليده فيها الواقعة
على الرجوع في الامثال الى الطرفين الذي كونه عدم الوجوب في بعضها وعدم الجواز في الاخر والمفروض عدم سقوط الامثال بمقتضى

المفردة الثانية بسبب الحكم العقل من الرجوع الى الامتثال الظني الموافقة الظنية للواقع ولا يجوز العقل هذه الموافقة الوهية بان يؤخذ بالاطم
 للرجوع ولا الى الامتثال الاضطراري الموافقة الشككية بان يؤخذ على احد طرفي المسئلة من محض الظن فيها او بعد على ما يتجمل كونه طرفاً مشتركاً
 للاول من دون اذنه لظن اصلاً اما المفردة الاولى فهي بالنسبة الى السند ادباب العلم في الاعيان غير محتاجة الى الاثبات ضرورة فائدة لا يجوز
 العلم التفصيلي للمسئلة على وجه لا يحتاج العمل فيها الى افعال اماره غير عادية واما بالنسبة الى السند ادباب الظن الخاص فهي مبينة على ان لا
 يثبت من الادلة للمفردة الثانية الخبر الواحد حجته مفردة ومنه في مجتهه الادلة العلمية وبان في الظنون الخاصة باثبات معظم الاحكام الشرعية
 بحيث لا يفي ما نعت عن الرجوع في السائل الثاني عن الخبر الواحد من الظنون الخاصة الى ما يقضي الاصل في ذلك القول بعدم البرائة والاستصحاب
 او الاحتياط ان الخبر ينسب هذه المفردة ومنعها لا يظفر الا بعد التامل التام وبذلك يجهل النظر في ما تقدم من ادلة حجته مقدار وان
 من الخبر لا وهذه هي علة مفردات دليل السند ادباب الظن الصريح به فكذلك بعض ان ثبوت هذه المفردة يكفي في حجته الظن المطا
 لا لاجتماع على دليل السند ادباب الظن الخاص لذلك لم يذكر صاحبنا وصفاً الوافية في اثبات حجته الظن الخبري عن السند ادباب العلم
 واما الاختلاف الثاني من الرجوع بعد السند ادباب الظن الخاص الى شئ غير الظن فانما هي امور احتكامها بعض المدققين من
 مشايخ المتأخرين وطريق العلم انفق في جبال الذين يخلو ساري حيث ادعى دليل السند ادباب العلم الرجوع الى البرائة واحتكام الرجوع
 الى الاحتياط وزاد عليها بعض من فاضلها الى ان قوله والمفردة الثانية في عدم جواز افعال التوقييع المشبهة على كثرتها وفيه التعرض
 لاقتضائها بخلاف الاحتياط في عدم رجوعه الى ذلك الاجماع القطعي على ان المرجع على تقدير السند ادباب العلم وعدم ثبوت الدليل
 على حجته بخلاف الاحتياط بخصوص ليس هو البرائة واجزاء اصله عدم فكذلك بل لا بد من التعرض لامتثال الاحكام المحيطة بوجوبها
 وهذا الحكم وان لم يصرح به احد من قدمائنا بل المتأخرين في هذا المقام الا انه معلوم للشيخ في طريقه الاحتكام لعلنا لا نسا له
 طرقت مسئلة غير معونة بعلة انفاذهم فيها من ملاحظة كل ما هم في نظامها انرى ان علمائنا العاملين بالاختبار والى ما بيننا
 ان لم يفي عنهم دليل خاص على اعتبارها كما انوا يصطرونها وبشرى بكون في مواردنا الى اصله عدم حاشائهم حاشائهم انهم كثيراً ما يدعون
 ان للظن بغير مقام العلم وقد حكى عن السند في بعض كتاباته المعروف بالعمل بالظن عند تعدد العلم بل في ادعى في المختلف في باقية
 الفواشيل على ذلك الثاني ان الرجوع في جميع تلك التوقييع الى نفي الحكم مستند الى الفقرة القطعية الكثيرة المعبر عنها في التجميع من
 مشايخنا بالخروج عن الذين يمتنع ان يقتصر على التدين بالمعلوم انما نذكر للاحكام المحيطة بوجوبها كالمعتمد بها بعد خارجها
 عن الذين لفتة المعلومات التي اخذ بها وكثرة المحيطة التي تعرض وهذا امر يقطع ببطلان كل احد بعد الاثبات الى كثرة المحيطة
 كما يقطع ببطلان الرجوع الى نفي الحكم وعدم الاثر في الحكم لو فرض العباد بالله اسناد ادباب العلم والظن الخاص في جميع الاحكام وانظروا
 هذا للقدرا القليل من الاحكام المعلومة فيكشف ببطلان الرجوع الى البرائة عن وجوب التعرض لمثال ذلك المحيطة التي هي غير وجه العلم
 او الظن الخاص لان يكون تعدد العلم والظن الخاص مثلاً للحكم بارتفاع التكليف بالمحجوف كما هو في بعض من تصدى الى البرائة
 على كل واحد واحد من مفردات الامتثال انهم هذا انما يستقيم في حكم واحد واحكام فليعلم بوجه عليه دليل على اخطأه معتبر كما هو
 دليل المجتهدين بعد تحصيل الادلة والامارات في اغلب الاحكام اما اذا صحت معظم الفقرة او كلها فلا يجوز ان يسلك فيه هذا المنهج
 والخاص ان ترك اكثر الاحكام لو فرضت مجتهو قد وقع ذلك نصيحاً او تلويحاً في كلام جماعة من الفضلاء والمتأخرين منهم من
 حيث لا بد على نفس المعنى عن العمل بخبر الواحد وقال فان قلت اذا سدت ثم طرقت العمل باخبار الاحاد فعلى اي شئ تقولون في الفقرة
 فاجاب بما حاصله دعوى انفتاح باب العلم في الاحكام ولا يخفى انه لو نجا طرح الاحكام المحيطة ولم يكن شيئاً منكراً لم يكن وجه للاعتراض
 اذا افتتح ليس لاعتبار عن الاحكام التي في علمها الدليل والمرجع وكان فيه معقول ولم يكن وقع ايضا الجواب بدعوى الانفتاح الرخصة
 الى دعوى عدم الحاجة الى اخبار الاحاد بل المتناسب الجواب بان عدم العول في اكثر السائل لا يوجب فتح باب العمل بخبر الواحد
 ان خط السوال والجواب المذكورين التمسك والنضال على انه لو فرض الحاجة الى الاخبار والاحاد لعدم العول في اكثر الفقرة من العمل عليها
 وان فيه علة دليل بالخصوص فان نفس الحاجة التي هي اعظم دليل بنا على عدم جواز طرح الاحكام ومن هنا ذكروا السيد صدر الدين
 في شرح التوقييع ان السيد قد اصطلح بهذا الكلام مع المتأخرين ومنهم الشيخ في العدة حيث انه بعد دعوى الاجماع على حجة اخبار الاحاد
 قال ما حاصله لو ادعى احدان دعوى عمل الاما مشبه هذه الاخبار كان لاجل فرائض انصرفت اليها كان معولاً على ما يعلم من القام
 خافوا ثم قال ومن قال اني متى عدت شيئاً من الفرائض حكيت بما كان في مقتضى العقل بل من ان يترك اكثر الاخبار واكثر الاحكام
 ولا يحكم فيها بشئ ورد الشرع به وهذا احد غريب هل العلم عنه ومن صار اليه لا يحسن مكالمة لانه يكون معولاً على ما يعلم ضرورة

مورد

في ضمن مقدمات
الاهم

سمع بصديق عفيفه
 زاب لجل الرائحة
 فارغ من جوارحه
 لو جازر به
 هذا لا حاسا لورده
 في جرد باب الجاسر
 سبع رصا رديه
 مدينه

من الشرع خلافه انتهى ولعلهم يأنر بكيفية مثل هذا الكلام من الشبهة في قطع فهو جواز الرجوع الى البرائة عند من هذا العلم والظن
في اكثر الاحكام ومما هم العالمة في نفي السوء من هذه المسئلة اثبات عقصة الامام حيث كان في الامان يكون حافظا للاحكام واستدل
بان الكتاب السنة لا يدلان على التفاصيل الى ان قال والبرائة الاصلية نزع جميع الاحكام ومنهم بعض اصحابنا في رسالة التعويل في
علم الكلام السمة بعضه التجوي حيث استدل على عقصة الامام بان حافظ للشرعية لعدم اعطاه الكتاب السنة بل ان قال وكما
بطل البرائة الاصلية نزع جميع الاحكام انتهى ومنهم الفاضل المفرد في شرح الباب الثاني رجوع الى البرائة الاصلية نزع
اكثر الاحكام والظان مراد العلامة وصاحب الرسالة في ان جميع الاحكام ملاعدا السنيطة من الادلة العلية لان كثير الاحكام
ضروري في نزع الاصل ولا يشك فيها حتى يحتاج الى الامام ومنهم المحقق الخوئاري فيما حكى عن السيد الصدر في شرح الوافية من انه حجج
الاكتفاء في نفي الروي بعدل مسندك بعد مفهوم اية البناء بان لا يار الخدي بوجوب خلو اكثر الاحكام عن الدليل ومنهم صاحب الوافية
حيث تقدم عنه الاستدلال على حجة خبر الواحد باننا نقطع مع طرح اخبار في مثل الصلوة والصوم والزكاة والحج والمناجاة والاعانة وغيرها
تخرج حقا في هذه الامور وهذه عبارة اخرى عن الخروج عن الدليل الذي عبر به جنانة من مشايخنا ومنهم بعض شراح الوسائل حيث
استدل على حجة خبر الواحد بان لا يار الخدي بوجوب خلو اكثر الاحكام عن الدليل الذي عبر به جنانة من مشايخنا ومنهم بعض شراح الوسائل حيث
في حجة خبر الواحد بان لا يار الخدي بوجوب خلو اكثر الاحكام عن الدليل الذي عبر به جنانة من مشايخنا ومنهم بعض شراح الوسائل حيث
مع رد هذه الاخبار ومخبرها من اخبار الشريعة هو الخروج عن هذا الدليل الى من اخبره ومنهم البعض في نفي الحجة حيث حكى
عن بعضهم الاستدلال على حجة خبر الواحد بان لا يار الخدي بوجوب خلو اكثر الاحكام عن الدليل الذي عبر به جنانة من مشايخنا ومنهم بعض شراح الوسائل حيث
المدرسة لان المدارك لكن هذا الجواب عن العامة لقائلين بعدم اثبات النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجوب جميع الوفاة ولو كان المحقق الامام في الفاتحين
باجل الشريعة وبيان جميع الاحكام لم يجب بذلك وبالجواز فان خلو اكثر الاحكام عن الدليل المستند للرجوع فيها الى نفي الحكم وعدم
الالتزام في معظم العقدة بحكم تكليفه كان من مفرغ البط والعرض من جميع ذلك الرد على بعض من تصدق في هذه المقيدة ولم يأت في
على ما فرغ من كل احد من ادلة البرائة وعدم ثبوت التكليف الا بعد البيان ولم يفتن لان محكي البيان في خبرها نحو في هذا يرى من نفسه
بجوابا ولو فرضنا والعيا بالله ارتفاع العلم بجميع الاحكام بل نقول لو فرضنا ان مقلدا دخل عليه وقت الصلوة ولم يعلم من اصوله
ما يعلم من ابويه بظن الضم مع احتمال الفساده احتمالا كضعيفا ولم يقبل من ازيد من ذلك وهل يلزم بسقوط التكليف عنه بالظن
في هذه الحالة وان ياتي بما على حظه الخاص من قول ابويه والفرض ان قول ابويه مما لم يدل عليه دليل شرعي فالدال من نفسه
التي خضعت في نفي ذلك الصلوة لهذا الشخص فكيف ترخص الجاهل بمعظم الاحكام وفي الالتزام بشيء من تلك القليل للعلوم والمظنون
بالخاص وذلك ما عداه ولو كان مظلوما بظن لم يقع على اعتباره دليل خاص بل الانصاف ان لو فرض والعيا بالله فقد الظن المطلق في
معظم الاحكام كان الواجب الرجوع الى الامتثال الحكم بالالتزام ما لا يقطع معه بطرح الاحكام الواجبة الثالث انه لو سلمنا ان الرجوع
الى البرائة لا يوجب شيئا من المحذور والرد على من يخرج عن الدليل في نفي الرجوع الى البرائة من جهة العلم الاجبالي
بوجود الواجبات والمحذوران دلالتها مختصة بغير هذه الصور ونحن نعلم اجابا لان المظنونات واجبات كثيرة ومعظمها كثيرة والقرن
بين هذا الوجه واصل البرائة في مقابلها غير جائز ما لم يصل للعلوم الاجبالي الى حد الشبهة الغير المحسوسة وقد ثبت في مسئلة البرائة ان محكي
الشك في اصل التكليف لا الشك في تعيينه مع القطع بثبوت كافي في فیه فان قلت افرضنا ان ظن الجاهل في جميع
الوفاة الى ما يوافق البرائة فما نضع قلت او لا مستحيل لان العلم الاجبالي بوجود الواجبات والمحذور الكثرة في جملة الوفاة المشبهة
يمنع عن حصول الظن بعدم وجوب شيء ومن الواجب تحمل الوجوب عند حرمه شيء من الوفاة المحتملة للجهل لان الظن بالشيء
الكلية ينافي العلم بالوجوب الجزئية فالظن بان لا شخص من العلماء يقاسق بياض العلم اجابا لان بعض العلماء فسق وثابتا
انه على تقدير الامكان غير مطلق لان الامارات التي يحصل للجهل منها الظن في الوفاة لا يخرج عن الاجابة للنفس من كثير منها لاثبات التكليف
وجوبا ومخرجا في حصول الظن بعدم التكليف في جميع الواجبات امر به علم عادة بعدم وقوعه وثابتا لو سلمنا وقوعه لكن لا يجوز العمل بعدم التكليف
في جميع الواجبات بعد العلم الاجبالي بالفرض فلا بد من التعبد بين مراتب الظن بالقوة والضعف فيعمل في موارد الظن الضعيف
بغير التكليف معتقدا في الاضطرار في موارد الظن القوي في التكليف معتقدا في البرائة ولو فرض للشبهة في القوة والضعف كان الحكم
كاما يكن ظن في شيء من موارد الوفاة من الشبهة ان يفسر هذه الشخص لا حينا وان فليس لاحباط تعين الاحباط في حق نفسه

وان لم يتجزأ فهو نفسا هو لكن الظان في ذلك محذور غير واضح لان الاما زان كقولنا ما مثله للشك في كذا كذا
 الاصل في البرائة نفعنا الصالحا وشبهنا البرائة في الزيادة بان اعتبارها من باب الظن كيف ولو كانت كل لم يكن دليل على اعتبارها وهو
 من باب حكم العقل القطعي في الفكيك من باون بيان وذكر الحق في منع حكم العقل المذكور ان حكم العقل اعلان برهنا به حكم
 القطعي او الظن فان كان الاول قد عوى كون مقتضى اصل البرائة قطعا اول الكلام كما لا يخفى على من لا خطا ولا للثبوت والنائب
 من العقل والنقل سلبا اكونه قطعا في الجواز لكن المسلم انما هو بطلان رد الشرع فالعلم بان فيه احكاما اجابا على سبيل البين
 عن الحكم بالعدم قطعا كما لا يخفى سلبا ذلك ولكن لان مقتضى حصول القطع بعد ورود مثل الخبر الواحد الصحيح على خلافه وان ارد الحكم
 الظن سواء كان بسبب كونه بدالة معتد للظن او من جهة استصحاب الحالت السابقة وهو ايضا ظن مستفاد من ظان الاخبار والكتاب التي
 لم يثبت جزمها بالخصوص مع انه ممنوع بعد ورود الشرع ثم بعد ورود الخبر الصحيح اذا حصل من خبر الواحد ظن اقوى منه انتهى كلامه
 رفع مقامه ومنه ان حكم العقل بغير التواضع من دون الياس حكم قطعي لا يختص بالرجال دون خال فلا وجه لتخصيصه بما قبل
 ورود الشرع ولم يقع خلاف فيه بين العقل والادب من ذهب الى وجوب الاخبار لا يوجب نصيب الياس على وجوب الاخبار من الا
 والاخبار التي ذكرها هاهنا لما الخبر الصحيح في كونه من الظنون ان قام دليل قطعي على اعتبارها كان داخل في البيان ولا كلام في عدم
 جواز البرائة معه والافوجه كعدمه في شرع الحكم العقلي في اصل المذكور بسبب حد فضاء من انه لا خلاف في انه على تقدير عدم
 شك في الدليل العام والخاص في اصل البرائة في ذلك من الدلائل على كون الظن المقابل بياننا وما ذكرنا ظاهره في دعوى الاجماع
 على اصل البرائة في المقام لا نه اذا فرض عدم الدليل على اعتبار الظن المقابل صدق قطعا عدم البيان فيجوز البرائة بان المستند بها هو
 الاجماع ان كان هو مقتود في محل البحث بان كان هو العقل فورد عدم الدليل ولا يتم عدم الدليل مع وجود الخبر وهذا
 الكل اخصا الفقرة الاخيرة منه بما يقتضي الشك في عدم ثبوت كون الخبر ليدل على تحقق مقتضى مصادق القطع بعدم الدليل الذي
 هو مجرى البرائة واعلم ان الاختلاف على مقتضى دليل الاستدلال بعد استلزامها العمل بالظن يجوز الرجوع الى البرائة وان كان قد
 صالحا وجبا الزيادة واجابا عنه بما تقدم مع رد من ان اصل البرائة لا يتناول الظن الحاصل من خبر الواحد الا ان اول من ثبت
 الاخر اخص به وجوبه لامن باب الظن هو الحق المدفوع الى الذن المحذور في حيث قال بره على الدليل المذكور ان السند ادب العلم
 بالاحكام الشرعية فالبال بوجوب جواز العمل بالظن حتى يتجزأ ما ذكره في محله ان لا يجوز العمل بالظن فكل حكم حصل العلم به من ضرورة
 واجماع حكم به واما محصل الامر فيحكم باصل البرائة لا كونها مقتضى للظن ولا لاجماع على وجوب التمسك بالدليل لان الحكم بانه لا
 يثبت تكليف علينا الا بالعلم وبظن يقوم على اعتباره دليل يقيد العلم فبقا الشك في العلم بانه مقتضى العقل بمرأته انه مقتضى
 العقاب على تركه لان الاصل المذكور يثبتنا عقبا هذا خبرنا من الظن الحاصل من اخبار الاحاد بحال فها بل ما ذكرنا
 من حكم العقل بعدم لزوم شيء علينا ما لم يحصل العلم بنا ولا يكتفى الظن به ويكون ما ورد من التمسك عن اطلاق الظن وعلى هذا فقها لم
 العلم به على احد الوجهين وكان مقتضى العمل بالبرائة في محله من ان الحكم بوجوبه مقتضى الاصل المذكور واما فيما لم يكن مقتضى
 عنه كالجزم بالبرائة والاختصاص في الصلوة الاختصاص في البرائة في كل منهما فمقتضى الاصل المذكور مقتضى الاصل المذكور
 باحدهما فتحكم بالبرائة في ثبوت وجود اصل الشبهة وعدم ثبوت جزم البرائة والاختصاص فلا حرج لنا في ثبوتها وعلى هذا فان لم يثبت الدليل
 المذكور في الاصل بالظن اصلا انتهى كلامه في رفع مقامه وقد عرفنا ان الحق في اجاب عنه بما لا يسلم عن الفتا في حق رده بوجوه
 القدر في المثال ثم ان ما ذكره من التمسك بالعمل بالظن بالرجوع الى البرائة في كل منهما فمقتضى الاصل المذكور مقتضى الاصل المذكور
 في الثمن وكذا لا معنى للبرائة لان كل منهما ما يتناول مقتضى الاصل المذكور مقتضى الاصل المذكور مقتضى الاصل المذكور
 ان يثبت في مثال ما صالته ثم يثبت الاثر بناء على ان اصله عدم من الادلة الشرعية فلا بد من الاثر الاصل في البرائة باصل العلم
 لكن اشمل ويمكن ان يكون هذه الاصل يعني اصل الفتا وعدم التمسك واما ما ذكره في الشبهة في قوله يثبت تكليف علينا الا بال
 العلم وبظن يقوم على اعتباره دليل يقيد العلم بناء على ان اصل عدم من الاظنون الخاصة التي قام على اعتبارها الاجماع والتشريع
 الا ان يمنع قيامها على اعتباره عند اشتباه الحكم الشرعي جود الظن على خلافه واعتباره من باب الاستصحاب مع اعتباره على جزم
 الاستصحاب في الحكم الشرعي رجوع الى الظن العقلي والظن الحاصل من اخبار الاحاد الذي لا يستلزم العلم الا ان يدعى في قوله
 ولو لم يثبت حصول العلم بصدقه بعضنا اجابا لا يخرج عن خبر الاحاد ولا يخرج عن نافي كيف كان في الاجابة المنقذة ولا فضل
 من الوجه الاخير في كفاية البرائة في التمسك بالبرائة في بقاء وجوب تحصيل الامتثال بالطرف المقتضى للجاهل من الاخبار والرجوع في

واما بعد ورود
 الشرع

وظهر مما اصل
 البرائة

قدره خاصية
 العقل

حكم

كل مسئلة

في كل مسألة من انفسية الاصل في تلك المسئلة والرجوع الى قوي العالم بالمسئلة ونظيره فيما فنقول ان كل امر من هذه الامور الشارحة
ان كان طريقا شرعيا في الجملة الامثال الحكم بل هو الا ان منها ما لا يجب في المقام ومنها ما لا يجري اما الاحتياط فهو ان كان مقتضى الاصل
القاعدة العقلية والتقليدية عند ثبوت العلم الاحتمالي بوجود الواجبات والمحرمات الا انه في المقام اعني اسناد ادب العلم في معظم المسائل النفسية
غير واجب لو حجب عن احد العلم الاجماع القطعي على وجوب المقام لا بمعنى ان احدا من العلماء لم يلزم بالاحتياط في كل الغرض وجعله حق في
عليه ان عدم التزامهم به انما هو لوجود ما لا يرد في المعبر عندهم بل احكام فان يقاس عليهم من لا يجب من كفاية المسئلة بل المعنى الذي تقدم نظيره
في الاجماع على الرجوع الى البرهان وحاصله دعوى الاجماع القطعي على الرجوع في الشريعة على تقدير اسناد ادب العلم في معظم الاحكام وعلى
ثبوت حجية اخبار الاتحاد واما الاستثناء فليل هو في جنب البشاك المعلوم ليس هو الاحتياط في الدين والآثار لم يفعل كما في
الوجود لو هو هو ما في كماله المحمل المحرم كك وصنف هذه الدعوى بما يجده المصنف من نفسه بعد ملا حظرة فله المعلوم ان الشكا
لزم العسر الشديد والخرج الاكبر في التزام اكثر مما يحتمل وهو ما وجوبه خصوصا في ابواب الطهارة والصلوة في رعايتها مما يوجب
الخرج والمثال لا يحتاج اليه بل في العالم المحرم بوزن الاحتياط فيما لم يتأكد عليه لجماع قطعي وخبر مؤثر على الالتزام بالاحتياط
في جميع امور بوجه وبطلة لوجود صدق ما ادعيه هذا كله والتسبب في نفس العمل الاحتياط وما تعلم المحرم بوزن الاحتياط في العمل
وعدم المقدور في الاحتياط الشخصية وعلاج ما ارض الاحتياط في جميع الاحتياط الناس عن الاحتياط الفوق على الاحتياط
عن الاحتياط الضعيف فهو مستغنى لا وقت المحرم والمقدور فيقع الناس من جهة تعليم هذه الموارد وتعلمها في خرج محل نظام معاني
ومع عدم توضيح ذلك ان الاحتياط في مسئلة النظير بالماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر في النظير لكن قد يعارض في الموارد الشخصية
احتياط اخر بعضها اقوى من بعضها ضعف وبعضها مشافرة قد يوجد في آخر الطهارة وقد لا يوجد معه الا الترتيب ولا يوجد
من مطلق الطهور وغيره فان الاحتياط في الاول هو الطهارة من ما خولم به اجماع الاحتياط من جهة اخرى كما اذا كان في اصابه ما لا يقفد
الاجماع على طهارته في الثاني هو الجمع بين الطهارة للماء والبرهان لم يتأكد حتى الوفاء للجمع عليه وفي التاثير الطهارة من ذلك السئل
والصلوة ان لم يزلها من آخر واجبا ويحتمل الوجوب فكيف يسوغ للجهد ان يلج الى مثله ان الاحتياط في ترك الطهارة الماء المستعمل
كون الاحتياط في كثير من الموارد استعماله فقط وليس بينه وبين غيره وبالمجمل فغلبهم موارد الاحتياط الشخصية وتعلمها فضلا عن العمل
بها امر يكاد يكون بالمعنى بطلان في الواقع الا انها في غير ذلك لا يجب على المقدور ما بعد هذا الشخص الذي اذا نظرو الى اسناد ادب
العلم في معظم المسائل وجوب الاحتياط بل في غير غيره فلت مع ان لنا ان نفرض ان هذا الشخص في هذا الشخص ان كلاما في حكم الله
بحسب افتاد هذا الجهد الذي اعتقد اسناد ادب العلم وعدم الدليل على ظن خاص يكفي في محصل غالب الاحكام وان من يدعي
جود الدليل على ذلك فاما انما اعتقاده على الا ينفى الكون البرهاني والكون البرهاني في غير محله فالكلام في ان حكم الله على تقدير الشك
باب العلم وعدم نصب الطريق الخاص لا يمكن ان يكون هو الاحتياط بالنسبة الى العباد للزوم الحرج البالغ حد اخلال النظام ولا
انه لا وجه لرفع هذا الكلام بان العلوم بطلان من جهة هذا فلتا لعدم اسناد ادب العلم وان نصب الطرف الطبية الواويرة غلب
الاحكام فلا يلزم عليهم حرج وضيق ثم ان هذا مع كون المسئلة في نفسها مما يمكن فيه الاحتياط ولو تذكر العمل في العباد اذا ما
مع امكان الاحتياط كما لو رد الى الابدال بين صغيرين يحتاج كل واحد منهما الى صرفه عليه في الحال وكفاية المرافعات فلا ماض عن العمل
بالظن وقد يورد على بطلان الاحتياط بل زوم الحرج بوجوه لا بأس بالاشارة الى بعضها منها النفق على اوادي احكام الجهد
وعلمه بالنظر الى قوي بوجوب الحجج كوجوب الترتيب بين الحاضرون والغائرين عليه فوائد كثيرة او وجوب الغسل على مرتضى
متعدا وان اصابه من امراض ما اصابه كما هو في بعض اصحابنا وكذا في فرضنا اذا ظن الجهد الى وجوب امور كثيرة يحصل العسر في رعايتها
بالمجمل فلزوم الحرج من العمل بالوقاية لا يوجب الاعراض فبما نحن فيه اذا اقتضى المقتضى رعايته الاحتياط لم يرفع اليه عن الزوم العسر
بحولنا ذكر غايته انفسا لان مرجعه ان كان المصنع في وضو ادلة نفي الحرج للحكومة على مقتضى الفتاوى والعمومات وتخصيصها بغيرها
لزوم الحرج في نفي ان ينقل الكلام في منع ثبوت قاعدة الحرج ولا يخفى ان منعه في غاية السقوط لانه الاحتياط في موارد مضافا الى
ولا لفظ الكبار في الحاصل ان قاعدة نفي الحرج مما ثبت بالدلالة الشارحة بل لا ريب في مثل المقام لاستقلال العقل بغير التكليف بما
لا يوجب اخلال نظام امر المكلف نعم في غير ما يوجب اخلال في عاده ظنير فيقبل الحرج عنها بالادلة الشرعية المحكم وان لم يكن
ظنير واما الادلة والعمومات للتكليف فلا اشكال بل اخلال في ادلة حكومة نفي الحرج يعلمها لان النسبة بينهما عموم وجبر
فيخرج الى اصالة البرهان كما قبل اول المرجحات الخارجة المعاصرة بقاعدة نفي الحرج كما زعم بل لا يلقى العسر بل لوها اللفظ حاكمة

فإنه ليس بها وجه

على العموم المشبهة بالتكاليف في الذات مقدرة عليها وهذا هو السرفع عدم ملاحظة الفقهاء للمرجح الخارج عن بل قد يكون منها من غير مرجح
نعم جعل بعض متأخري المتأخرين عمل الفقهاء بما في الموارد من المرجحات تلك الفاعلة رغم أن عملهم يرجح فوجب في طالعوا عليه واختلاف
علينا ولم يشعروا وجه النقد في كونها كماله على العموم ونوضح هذا وإن كان له مقام آخر إلا أننا نشير إلى ما يذهبون إليه من أن العمل في وجه التقدير
الذي كونه محله يوجب اعتراض عما زعم غير واحد من وقوع التعارض بينهما وبين سائر العمومات فيجب الرجوع إلى الأصول والمرجحات ووجه
ما رآه عبد الأعلى مولى آل سام فيمن وافق قطع ظفرو وجعل عليه مرارة فكيف يصنع بالوضوء فقال لهم يعرف هذا وأشباه من كتابه
ما جعل عليه من الدين من وجع أصبعه فأن في حاله الإمام عظمى هذه الواقعة إلى عموم نفي المرجح بياناً وأنه ينبغي أن يعلم منه أن العمل
في هذه الواقعة المصحح فوق المرافعة من ذلك كونه بالعموم الموجبة للمرجح على الشبهة ولا نلاحظه على حكمه عموماته فخرج بانفسه إلى
على العموم المشبهة بالتكاليف من غير ملاحظة تعارضه في مرجح في الدين فافهم وإن كان مرجح ما ذكره إلا أن التزام العسر إذا دل عليه الدليل
الذي ليس به كما ذكرنا من المثال والفرض فيه ما عرفت من أنه لا يخص تلك العمومات إلا ما يكون أحض منها معاصداً بما يوجب فحاشا
على تلك العمومات الكثيرة الواردة في الكتاب السنن والمفروض أنه ليس في المقام إلا في هذه الأخطا التي قد يقع البعد عنها لأجل العسر
مورد كغيره مثل الشبهة الغريبة المحصورة ما لو علم أن عليه فوائد ولا يحصى عدد هذا وغيره ذلك بل أدلة العسر بالنسبة
للفاعلة الاختصاص من قبل الدليل بالنسبة إلى الأصل فتفهمها عليها أوضح من تفهمها على العمومات الاختصاصية وإنما ما ذكرنا
من فرض إذا ظن المجتهد في وجوب أمور يلزم من فعلها المرجح بغيره عليه ولا يمنع إمكانه إذا علمنا بآدلة نفي المرجح أن التوليدات
يجوز أن تكون العسر على ما من نظيره في الإبرار على دفع الرجوع إلى البرائة وثابتاً سلمنا إمكانه أما كون الظنون الحاصلة في المسائل الشرعية
كلها وبعضها ظنوناً نوعية لا ينافي العلم الإجمالي بمخالفة البعض للواقع وبناء على أن المسناد من أدلة نفي العسر ليس هو القطع
بأن الظن الشخصي ياتقاه العسر بل غاية الظن النوعي الحاصل من العمومات بذلك فلا ينافي الظن الشخصي في المسائل الشرعية على خلاف
واقعية على ما ينبغي من عدم التناهي بين الظنون التفصيلية الشخصية والعلم الإجمالي بخلافها في الظن الحاصل من الغلبة
مع العلم الإجمالي بوجود الفرد الشاذ على خلافه لكن يمنع وقوع ذلك لأن الظنون الحاصلة للمجهدين بناء على مذاهب الأما من غير علم
اعتبار الظن القياسي وأشباهه ظنون حاصلة من آثار مبطونة محصورة كقسام الخبر والشبهة والاستفهام والأجاء والتفوق
ولا يلعب الاعتبار في نظائرها ومن المعلوم المبتغى فيها أن مود بانها لا يقضي في الحجج لكثرة ما يخالفاً الاختصاصية لا ينفخ
من أخطائها وسببها سائر الجاهل والثابتاً سلمنا إمكانه ووقوعه لكن العمل بذلك الظنون لا يؤدي إلى اختلال النظام حتى لا يمكن إخراجها من
عمومات نفي العسر تخصيصاً بما في مقابلته عمومات نفي العسر ما عرفت من قبولها للتخصيص في غير مورد الاختلاف وليس هذا على ما وضعه
حيث أننا علمنا بالظن فرداً عن لزوم العسر إذا أدى إليه فلا وجه للعمل به إلا أن العسر يلزم على تقدير طرح العمل بالظن كان يالفاً جاك
اختلال النظام من جهة لزوم مراعات الاحتمالات الموهومة والشكوك وأما الظنون المطابقة لمقتضى الاحتياط فلا بد من العمل
عليها ما سأل علمنا بالظن أو علمنا بالاحتياط وحيث قلل العسر الأثر من العمل بالظنون الإجمالية ما دبر في فرض المفترض من جهة العمل
بل من جهة مطابقة مقتضى الاحتياط فلو عمل بالاحتياط وجب عليه أن يضيف إلى تلك الظنون الاحتمالات الموهومة والشكوك
المطابقة للاحتياط ومنها التي يقع التعارض بين الأدلة التي تدل على حرمة العمل بالظن والعمومات الشاذة للمرجح والأول أكثر فيبني أصالة الأدلة
مع كعلم الإجمالي بالتكاليف الكثيرة سلمهم عن المزاعم وفيه ما لا يخفى لما عرفت في ناسب الأصل من أن العمل بالظن ليس فيه إذا لم يكن يقصد
لتشريع ولا التزام شرعاً بمؤداه حرفة ذاته وإنما يحرم الذي إلى مخالفة الواقع من وجوباً ويجوز في العمل بالظن فيما نحن فيه
ليس إلا في هذه الاحتياط الأمر بالاحتمالات الموهومة وذلك العمل بالظنون المطابقة لتلك الاحتمالات وقد وضنا أن في هذه الاحتياط
مناخلة بأدلة نفي العسر لو فرضنا ثبوت الحرمة الذاتية للعمل بالظن ولو لم يكن على جهة التشريع لكن عرفت سابقاً عدم معارضة
عمومات نفي العسر شيء من العمومات المشبهة للتكاليف المعسر منها أن الأدلة الشاذة للعسر إنما ينف وجودها في الشريعة بحسب أصل
الشرع أو بالذات فلا تضاف وقوعه بسبباً وضلاً لئلا يندلج الشر ولا لئلا يندلج موثراً عسراً كالأخذ بالاحتياط في جمع الأهم
أنها معلومة وكصوم الدهر واجباؤه بعض الناس إلى الحج والزيارت لم يمنع نفسها عن اعتقاد نذرها لأن الالتزام بما
الاجتماع من قبل المكلف كذا الواجب نفسه لعلنا لم يمنع مشقة من جهة الإجارة وجوب الوفاء بها وفتح فنقول لا يبرهان
بجرب الاحتياط بآبائنا أن كل ما يحمل الوجوب تركه كل ما يحمل الحرمة إنما هو من جهة اختلاف الأحكام الشرعية المسببة عن المكلف
المقتضية لحفاظة الأثار والصيانة عن الله المبينة للأحكام والمبينة لخللها عن الحرمة وهذا السبب لم يكن عن فعل كل مكلف

وجه الشبهة

جاء

لعدم

لعدم مدخلية أكثر المكلفين في ذلك إلا أن التكليف بالعسر ليس متجاعفاً معني بفتح أن يكلف به من لم يكن سبباً له ويختص به من
 ممن صار العسر من سوء اختياره بل هو امر متقي بالأدلة السمعية وظاهره أن المنفي هو حيل الأحكام الشرعية ولا وبالذات على وجه
 العسر على المكلف فلا ينافي عرض العسر لا مثلاً من تفصيل المفصّلين في ضبطها وحفظها عن الاختفاء مع كون ثواب الأمثال ح
 أكثر مراتب الأثر في الإختفاء والوجوب على المكلفين ولو كفاية من الأمور الشافعية خصوصاً إذا كان في هذه الأوقات من الشبهة لا تفصيل
 للمفصّلين للوجوب من الاختفاء آثار الشريعة وهل يفرق في نفي العسر بين الوجوب الكفائي والعيني والحيث إن هذا الوجه إن دلّ على نفي
 العسر في الباب التعميري من حد اختلال النظام والاضطرار بأمور العسر والمغالاة في هذا بين ما يكون بسبب عسر عرفي إلى الله وهو الذي يرى
 بقوله ما غلب الله فبرأه الله وأول بالعدم وبين ما يكون مستنداً إلى غيره ووجوب صوم الدهر على ناظر إذا كان فيه مشقة لا يفتقر
 ممنوع وكذا أمثالها من المشي إلى بيت الله جل ذكره ولحقاً للناظر وغيرها مع إمكان أن يفي بأن لا يكلف على نفسه من المشاق لا لزومها
 عن العسر إلا ما كان السبب نفس المكلف فينفي بين الجنازة معني فلا يوجب الفصل مع المشقة وبين جواز النفس للمشافق فلا يلزم
 في الأول فاسب من الله وفي الثاني أمثالاً الزم المكلف على نفسه فاما الإختفاء إذا وجب كفاية عند السند إذا كان العلم بغيره شيء يقتضيه
 بوجوب الأدلة القطعية فلا يفتقر إلى عسر وفقره وليس أمراً خصوصاً بالعسر إلى أهله من ضرورة العلوم لا ههنا لا بسبب ما شق من
 أكثر المشاغل الصعبة التي يفتقر إليها الناس لعاشهم وكيف كان فلا يفتقر إلى الجهاد بالاختصاص وهو في ما هو أحوط الإجماع والامتناع
 في الوقوع الشخصية إذا كان الأمر فيها بين الاختصاص والمعارضة فان هذا دونها أحوط الفساد إذا وفت الجهاد لا يقتضيه ما لا
 ثم أرى ما للقليل من التوجيه بعض الاختصاص على بعض عند تعارضها في الموارد الشخصية التي يفتقر إلى قليل من مثلك سائفاً في
 الماء المشتمل في دفع الحرب الأكبر وقد يبرم الاختصاص بوجوبه أو غيرها ذكرنا من الإجماع والخرج منها أنه لا دليل على وجوب الاختصاص وإن
 الاختصاص أمر مستحب إذا لم يوجب الغناء المحفوظ أو الجبر وإن كان لا دليل على وجوبه في كل واقعة إذا لوحظت مع قطع
 عن العلم الإجمالي بوجود التكليف فيها بين الوقوع الآخر فهو مسلم بعينه أن كل واقعة ليست مما يقتضي التحمل فيها بنفسها للاختصاص
 بل الشك فيها أن يرجع إلى التكليف كما في شرب الثمن ووجوب الدماء عند رونه لئلا لم يجب فيها الاختصاص وإن رجح إلى تعيين المكلف
 كالشك في الضرر لا تمام والظن والجهل وكالشك في مدخل شيء في العبادات بناء على وجوب الاختصاص فيما يشك في مدخله وجب فيها
 الاختصاص لكن وجوب الاختصاص فيما نحن فيه في الواقع الجمولية من جهة العلم الإجمالي بوجود الواجبات المحترمة فيها وإن كان الشك
 في نفس الواقعة يشك في التكليف فلا ذكرنا سائفاً أن الاختصاص هو مقتضى القاعدة الأولى عند السند لا بالعلم نعم لا وجوب
 الاختصاص ختم مع العلم الإجمالي بالتكليف فهو مستحب عن كلفة الاختصاص ومنها أن العمل بالاختصاص لا ينافي الاختصاص لأن مذهبه
 من العلماء بل المشايخ منهم اعتبار معرفة الوجه بمعنى غير الواجب عن المستحب إيجاباً أو تقييداً في الأولاد في أوائل الصلوة يجب مع
 واجب أفعال الصلوة من مندوبها وإيقاع كل منها على وجهه في الاختصاص لخلل معرفة الوجه التي أفتى جماعة بوجوبها و
 باطل في عقد عبادة فإن كان طريق الإختصاص والتقليد خبره وإن كان معرفة الوجه مما يمكن التمسك في الأولاد وفي إطلاق العبادات وفي شرب
 المسلمين وسائر النبي والمسلمين والامتناع مع الشك الجرم لعدم اعتباره ما حثي مع التمكن من المعرفة العلمية ولذا ذكر المحقق في
 المذرك في باب الوضوء ما أحققه المتكلمون من وجوب إيقاع الفعل بوجهه ووجهه بوجهه كأم شعري في تمام الكلام في غيره هذا الفتا
 وثابتاً لو سلمنا وجوب المعرفة والاحتمال وجوباً بالوجوب للاختصاص بما هو مع التمكن من المعرفة العلمية ما مع عدم التمكن فلا دليل عليه
 لأن اعتبار الوجه إن كان لتوقف خبره عليه فلا يخفى أنه لا يمكن التعرف الظنية في خبر الوجه فإن مجرد الظن بوجود شيء لا ينافي في
 الفصل الأول بوجوبه إذا كان من الجرم بالغائب ولو اكتفى في مجرد الظن بالوجوب أن لم يكن خبره حقيقته فهو ما لا يفي بوجوبه ما ذكره في شرط
 خبر الوجه نعم لو كان الظن المذكور مما ثبت وجوب العمل به تحقق خبر الوجه الظاهري على سبيل الجرم لكن الكلام بعده في وجوب العمل
 فالخبر الظن بالوجه الظاهري إن لم يثبت جبره وكالشك في وجهه لم يثبت خبر الوجه معه أصلاً وإن كان اعتبارها لأجل توفيق
 الأمثال التفصيلي المصاعف كما أوردنا عليه ولذا اجعوا ظاهراً على عدم كفاية الأمثال الإجمالي مع التمكن من التفصيل بل إن التمكن من الصلوة
 إلى القبلة في مكان ويصل في مكان آخر غير معلوم القبلة إلا بوجهات ويصل في ثوبين مشتهرين وأكثر من بين وأكثر مع إمكان الصلوة
 واحدة في ثوب معلوم الطهارة لا غير ذلك فبما أن ذلك إنما هو مع التمكن من العلم التفصيلي بما مع عدم التمكن منه كما بينا نحن فيه فلا
 دليل على ترجيح الأمثال التفصيلي الظني على الأمثال الإجمالي العلمي إلا لا دليل على ترجيح صلوة واحدة في مكان إلى جهته مظلونة على
 الصلوات المذكورة في مكان مشتهر بجهنم بل بنحو العقل في اطلاعناهم العرفية على ترجيح العلم الإجمالي على الظن التفصيلي بالجملة

الشرعية

الاحتياط

الجمهورية

فعدم جواز الاحتياط مع الممكن من تحصيل الظن مما لم يتم له وجبه كان ولا بد من اثبات العلم بالظن في وجبه تحصيل الاحتياط والاحتياط
 برجحانه وكونه مستجابا لا بعد برجح الاحتياط على تحصيل الظن الخاص الذي قام الدليل عليه بالخصوص ثم فم الاحتياط مع الممكن من العلم
 التفصيلي في العبادات مما انعقد الإجماع ظاهر على عدم جوازه كما اشرنا اليه في اول رسالته في مسئلة اعتبار العلم الاجمالي في ترك التفصيل
 في جميع الوجبات لا لقليل وما ذكرنا ظاهر ان الفاعل لابد ان يعلم بالعلم والاحتياط في مطلق الظن ليس لان يتأمل في صحة عبادة طرفة الاحتياط
 والتقليد اذا احتياط بالاحتياط لان لم يطل عند السداد بان العلم الاوجب بالاحتياط لا جوازه او رجحانه في الاحتياط بالظن عند ترك الاحتياط
 عنه من باب الترجيح من دفع العسر والحرج لا من باب العزيمه وثالثا سلمنا ان عدم الامثال التفصيلي ولو كان ظنا على الاجمالي ولو كان علميا
 لكن الجمع يمكن بين تحصيل الظن في المسئلة ومعرفة الوجه في الاحتياط والاعتقاد الظني والعمل على الاحتياط امثالا اذا حصل الظن
 بوجوب الفصد في ذهاب اربعة فراسخ فيباني بالفصد والنية الظنية الوجوبية وباني بالانتمام بفصد الفرس احتياط او بفصد النديب
 وكان اذا حصل الظن بعدم وجوب الصلوة فتوى الصلوة مخالفا للشرع والسورة على وجه الوجوبية باني بالصورة فترى الى الله للاحتياط
 او بفصد النديب بناء على اعتبار فصد الوجه ودعوى ان تمام المانع في الفرض الاول والسورة فاما في المانع في الفرض الثاني فيجمل
 وجوبه بما يكون فيه النديب في خلاف النديب في الاحتياط بدفعها الاجماع على انه لا يخبر فيها بوجه في بخصوص الاحتياط الا الوجه
 الظاهري والا لا يرفع الاحتياط راسا وهو بطريقه من العقل والشرع ولا يعالو لخصنا عن جميع ما ذكرنا في الظن اذ لم يثبت جحبه
 فذلك لان اللازم بمقتضى العلم الاجمالي وجود الوجبات والمخالف في الواقع المشبهة هو الاحتياط كما عرفت سابقا وواجب الاحتياط
 حصل معرفته وجه العبادة والوجوب في باني وجه الظاهري كما نأتي في جميع الموارد التي يقتضي فيها الفقهاء بالوجوب من باب الاحتياط و
 استصحاب الاستغناء فحصل ما ذكرنا ان العادة في رد الاحتياط هي ما تقدم من الاجماع ولزم العسرون غيرهما الا ان هنا شيئا ينبغي
 ان ينب عليه وهو ان نفى الاحتياط بالاجماع والعسرون لا يثبت الا انه لا يجب مراعات جميع الاحتمالات مظنونها وشكوكها وهو هو ما
 ويندفع العسرون بخص من واقع الظنون المخالفة للاحتياط كلا وبعضا بمعنى عدم وجوب مراعات الاحتمالات الا لو هو في لانها الاصل بالا
 في حال اذا ما عرفت في الاحتياط في مقتضى العلم الاجمالي من الخيارات يتدفع به العسرون في الاحتياط على حاله في الزايد على هذا المقدار
 لما نقر في مسئلة الاحتياط من انه اذا كان مقتضى الاحتياط هو الاثبات في محتملات وقام الدليل الشرعي على عدم وجوب اثبات بعض
 الخيارات في الظن في مراعات الاحتياط في الاحتياط ولم يبق وجوب الاحتياط راسا فوضيحه ما ذكرنا فاننا نقرر المشبهات التي علم
 اجمالا بوجود الوجبات الكثيرة فيها بين مظنونات الوجوب مشكوكات الوجوب وهو ما كان الاثبات بالكل عسرا
 او قام الاجماع بوجوب الاحتياط في الجمع نعين ترك الاحتياط واما له في موهومات الوجوبية في تعلق ظن بعدم الوجوب
 لم يجب الاثبات وليس هذا معنى جحبه الظن لان الفرق بين المعنى المذكور هو ان مظنون عدم الوجوبية يجب الاثبات به وبين جحبه
 الظن بمعنى كونه في الشبهة مع امثال التكليف الواضحة نقيا واثباتا بعبادة اخرى في بين ببعض الاحتياط في الموارد المشبهة
 وبين جعل الظن فيها جحبه هو ان الظن اذا كان جحبه في الشرع كان حكمه في الواقع مخالفا لوجهه الى ما يقتضيه الاصل في تلك الواضحة
 من دون التمسك الى العلم الاجمالي بوجود التكليفات الكثيرة المشبهة اذ حال الظن ح كمال العلم التفصيلي والظن الخاص بالواقع فيكون الظن
 بين معلومة الوجوبية تفصيلا او ما هو معتبر في المعلوم وبين مشكوكات الوجوبية سوا ما اذا لم يكن الظن جحبه بل كان غائبا لم يبرر بعد
 قيام الاجماع ونفي الحرج على عدم لزوم الاحتياط في جميع الواقع المشبهة التي علم اجمالا بوجود التكليفات بينها عدم وجود الاحتياط
 الاثبات بما ظن عدم وجوبه لان ما يحظر الاحتياط في موهومات الوجوبية خلاف الاجماع وموجب العسرون اللازم في الواقع مخالفا
 عن الظن الرجوع الى ما يقتضيه العلم الاجمالي المذكور من الاحتياط سقوط الاحتياط في سلسله الموهومات لا يقتضي سقوطه في المشكوكات
 لا تدفع الحرج بذلك وحاصل ذلك ان مقتضى القاعدة العقلية والتقليدية لزوم الامثال العلي التفصيلي للاحكام والتكاليف المعلوم
 اجمالا ومع تغايرها في بعض الامثال العلي الاجمالي وهو الاحتياط والطاوع تغايرها لو كان لا يبرر بين الامثال الظني في الكل وبين الامثال
 العلي الاجمالي في البعض والظن في اليك ان الشاة هو المغيث عقلا ونقلا فغنا نحن فيه اذا غدر الاحتياط الكلي واد الامر بين الغائز بالعلم
 والاكفاء بالطاعة الظنية وبين اعماله في المشكوكات والمظنونات والغائز في الموهومات كان الشاة هو المغيث ودعوى لزوم الحرج
 اجمالا من الاحتياط في المشكوكات خلاف الانصاف لقله المشكوكات لان الغالب حصول الظن اما بالوجوب اما بعدم العلم الا ان
 يدعى قيام الاجماع على عدم وجوب الاحتياط في المشكوكات لبعثا وحاصله دعوى ان الشاة لا يبرر بين الامثال العلي الاجمالي في التكاليف
 الواضحة المشبهة بين الواقع فيكون حاصلا دعوى الاجماع دعوى اعتقاد على انه لا يجب شرعا الاطاعة العلمية الاجمالية في الواقع

الشبهة مطولة الكل ولا البعض نعين الانتقال الى الاطاعة الظنية لكن الانقضائ دعواه مشككة جداً وان كان مخففة منظونة
بالظن القوي لكنه لا يرفع مقام نفسه الى حد العلم فان قلت اذا ظن بعدم وجوب الاحتياط في المشكوكات فقد ظن بان المرجح في كل مورد منها
الما يقتضيه الأصل بخلافه في ذلك المورد فبصرف الأصول منظونة الاعتقاد في المسائل المشكوك فيها المظنون في ذلك المسائل عدم وجوب
فيها على المكلف وكفاية الرجوع الى الأصول وسبب في انه لا فرق في الظن الثابت بحجته بدليل الاستدلال بين الظن المتعلق بالواقع وبين الظن
المتعلق بكون شيء طريقاً الى الواقع وكون العمل به مجرداً عن الواقع وبدلاً عنه ولو تخلف عن الواقع قلت مسئلة اعتبار الظن بالطريق
موقوف على هذه المسئلة ببيان ذلك انه لو قلنا ببطلان لزوم الاحتياط في الشريعة واصل من جهة اشتباه التكليف الواجبة فيها وعلى
لزوم الامتثال العلمي الاجمالي حتى في المشكوكات وكفاية الامتثال الظني في جميع تلك الواقعات المشبهة لم يكن فرق بين حصول الظن بنصر
الواقع وبين حصول الظن بقبول شيء ممن الامور المتعللة بمقام الواقع في حصول البرائة الظنية عن الواقع والظن بسقوط الواقع في الواقع
وفي حكم انه وجوب عليه اما لو ثبت ذلك بل كان غايته ما ثبت هو عدم لزوم الاحتياط باوان لاخذ الاثبات الموهومة ولزوم العسكرة ان
جواز العمل على خلاف الاحتياط في الواقع المظنون عدم وجوبها وعدم تخفيفها وانما الواقع المشكوك وجوبها وتخفيفها فهو باق على
طريق مقتضى الأصل من الاحتياط اللازم المراتب بل الواقع المظنون وجوبها وتخفيفها بالتكليف فيها بل لزوم الفعل والترك من جهة كونها
من مخففات الوجوب والمحرمان الواجبة وحيث ان ما يظن كونه طريقاً على عدم وجوب احد الموارد للمشكوك وجوبها فلا يقتضي الظن
القيام على عدم وجوب مورد من الموارد للمشبهة في ترك الاحتياط لعل اللازم هو العمل بالاحتياط لانه من الموارد للمشكوك والظن
مقام علم بخبر عن كونه مشكوكاً وانت خبر بان جميع موارد الطريق المظنونة في بدائيات اعتبار الظن بالطريق فيها انما هي من
اذ لو كان نفس المورد مظهر على الطريق لقيام علمه بالتحقق الى اعمال الظن بالطريق ولو كان مظهر على خلاف الطريق المتعلق
للمظنون كونه طريقاً لتعارض الظن الحاصل من الطريق والظن الحاصل في المورد على خلاف الطريق ويجوز الكلام في حكمه على تقدير
الظن بالطريق فان قلت اذا لم يتم في موارد الشك ما ظن طريقه لم يجز الاحتياط في ذلك المورد من جهة كونه احد مخففات الوجوب
او تخفيف الواجبة وان حكم بوجوب الاحتياط من جهة اقتضاء القاعدة في نفس المسئلة كما لو كان الشك في حكمه من هذا الجاه من
العلماء حيث لم يخط احد منهم في مورد الشك من جهة احتمال كونه من الوجبات والمحرمان الواجبة وان احتياط الاخبار يكون في الشبهة
التخمينية من جهة مجرد احتمال التخريف في ذلك ان عدم وجوب الاحتياط اجمالياً مع عدم قيام ما يظن طريقه على عدم الوجوب فيها
لا يجز الاحتياط بالاولوية القطعية قلت العلماء انما لم يذهبوا الى الاحتياط في موارد الشك لعدم العلم الاجمالي لهم بالتكليف بل الواقع
لهم بين معلوم التكليف نفسه او المظنون لهم بالظن الخاص وبين مشكوك التكليف ساء ولا يجز الاحتياط في ذلك عند المجتهدين
بل عند غيرهم في الشبهة الوجوبية ولما حصل ان موضوع عمل العلماء القائلين بانفتاح باب العلم والظن الخاص مقابلاً لموضوع عمل العلماء
بالاستدلال وفلانها على ذلك غيرهم في بطل المسئلة على البراءة والاحتياط بخلافها لعل العلماء فرجعوا وحاصل ان اعتبار الظن
بالطريق كونه كالظن بالواقع مبني على القطع ببطل الاحتياط واصل ما يعنى ان الشارع له به هنا في مقام الامتنان لاحكام المشبهة لا اعتبار
العلم الاجمالي على بسبب من ذلك حكم العقل بكفاية الامتثال الظني لانه المنع بعد الامتنان على نفسه من التفتيش والاجمالي فلو لم يكن
ذلك ما يستفاد من عدم الفرق بعد كفاية الامتنان الظني بين الظن بقاء الواقع والظن بمتابعة طريقه جعله الشريعة عن الواقع
سبباً لتفتيش ذلك لا في وجهه وما ذكر اشكال خرافة من جهة ان نفي الاحتياط بل لزوم العسكرة بوجوب كون الظن جهة تفتيشه لخصيص
الثابت بالظنون الخاصة ونحوها سائر الظواهر الموجودة فيها وسبب بيان ذلك عند التمسك بحال نتيجة المفكرات انما ودعوى ان
العلم والظن الخاص اذ من الاستدلال سبباً لعموم الكايات السند المتواترة ونحوها في الاستدلال بحجته بالخصوص عن الاعمال العلمية
الاجمالي بخلافه اكثر ظواهر العلم والشك في ما يبيح ظاهرها على ان حتى يكون الظن الموجوز على خلافه من بالمختص في هذا بخلافه
ان لا علم ولا ظن لطرفي في هذه الظواهر غير الحقائق التي علم بها بالتحقيق مثلاً في اصوله والله على الناسج البين شبهها
واما اكثر من العتق ما لا يعلم ما حال كل منها فلا يقبل ولا يظن شيئا من بينها لاجل طرأ الخشوع من بعضها لهذا كما ان الاحتياط
في جميع الوجوب واما الوجوب في كل واحدة لا ما يقتضيه الاعتقاد في ما لا يوافقه من غير استناد الى العلم الاجمالي بوجوب الواجبة
والمحرمان بين الوفاية بان يار خط نقص لواء دفعه فان تارة فيها كماله ابو محمد بقاء استصحاب كماله المنهية به في دفعه
فان كان الشك في اصل التكليف كشرية لينة تجري بغيره وان كان في نفي التكليف مثل العسكرة والامتنان فان كان
الاحتياط وجباً لا غير كما وان استلزمه في التكليف لا لانه كما اذا دار الامر بين الوجوب في الخبر من هذا الوجه

وسبحني بها ان ذلك عند السر من الخيال بسبح المعبود بالاشارة

الجواب بالاحتياط وعدم جواز الرجوع في أمثاله إلى الأصول الجارية في نفس تلك المسائل إلى القوة من بدعي انقضاء باب العلم
 بما يغيب وجوب تحصيل الظن الاكتفاء بالاخل باحد طرف المسئلة ولا بعد تحصيل الظن الاخذ بالطرف الموهوم لطبع الاكتفاء وفقاً
 إلى امثال بالشك والوهم مع التمكن من الظن كما يفيح الاكتفاء بالظن مع التمكن من العلم ولا ينجح أيضاً الاعتناء بما يحتمل ان يكون
 طرفاً معتبراً مع عدم اقداره للظن لعدم خروجه عن امثال الشك والوهم هذا خلاصة الكلام في مقدمات دليل الاستدلال بالظن
 لوجوب العمل بالظن في الجملة وينبغي التنبه على امور ثلاثة انك قد عرفت ان فضيلة المقدمات المذكورة وجوب الامتثال الظني للاحكام
 المحتملة في عالم ادلة لا فني في الامتثال الظني بين تحصيل الظن بالحكم الفرعي الظاهري كان يحصل من امانة الظن بحجة امر لا يفسد الظن كما
 مثلاً فاذن حجة الفرعة حصل الامتثال الظني في مورد الفرعة وان لم يحصل بالحكم الوافي الا انه حصل ظن بمرئيه من المكلف في الوافق
 الخاص وليس الواقع بما هو واقع معصود المكلف الامن حيث كون شخصه مبرراً لا فني في مقام التمكن من العلم بين تحصيل
 العلم بنفس الواقع وبين تحصيل العلم بواقع من غير علم كونه سلوكه مبرراً لا فني في نظر الله لا فني عند تقدير العلم بين الظن بتحقيق الواقع
 وبين الظن بمرئيه الله في نظر الله وقد خالف في هذا التعميم فريقان احدهما من حبان مقدمات الاستدلال لا تثبت اعتبار الظن وحجته
 في كون الشيء طرفاً شرعياً مبرراً لا فني في نظر الله ولا يثبت اعتباره في نفس الحكم الفرعي من جملة اممهم عدم نهوض المقدمات المذكورة
 لا تثبات حجة الظن في نفس الاحكام الفرعية اما ما ذكره الاجمالي نصب الشك طريق للاحكام الفرعية الشك في مقابل هذا وهو من يرى
 ان المقدمات المذكورة لا تثبت الظن في نفس الاحكام الفرعية واما الظن بكون الشيء طرفاً مبرراً لا فني في نظر الله في المسئلة الاصولية
 لم يثبت اعتبارها من دليل الاستدلال بل في المسئلة الفرعية دون الاصولية واما الطائفة الاولى فقد ذكرنا وجهين احدهما
 هو الذي اقتصر عليه بعضهم ما لفظه نقطع باننا مكلفون في زماننا هذا بتكليفنا فعلياً باحكام فرعية كثيرة لا سبيل لنا بحكم العباد وشهنا
 الوجه الى تحصيل اكثر منها بالقطع ولا بطرف معين فنقطع من السمع بحكم الله بقبولنا وفيما هو طرفه مقام القطع ولو عند تقديره كك
 نقطع بان الله قد جعل لنا في تلك الاحكام طرفاً مخصوصاً وكلفنا تكليفاً فعلياً بالرجوع اليها في معرفتها ورجع هذين القطعين عند
 الامر واحد هو القطع باننا مكلفون بتكليفنا فعلياً بالعمل بوجدي طرفاً مخصوصاً حيث انه لا سبيل غالباً الى نجبة ما بالقطع ولا بطرف
 يقطع عن السمع بقبولنا بالخصوص وفيما هو طرفه كك ولو بعد تقديره فلا يربى ان الوظيفه في مثل ذلك بحكم العقل انما هو الرجوع
 في تعيين ذلك الى الظن الفعلي الذي لا دليل على عدم حجته لا فني في العلم والى اصالة الواقع مما عداه وبقية ولا مكان منع نصب الشك
 في طرف خاصه للاحكام الواقعية كيف والا لكان وضوح ذلك الطرف كالشمس في رابعة النهار لا فني في الواقع بين المسلمين على ضبطها
 الاحتياج كل مكلف في معرفتها اكثر من حاجته مسئلة صلوة الجنس لاختلاف احوالها مع ذلك تعرض دواعي الاختفاء او ليس
 الحاجة الى معرفة الطريق اكثر من الحاجة الى معرفة المخرج بعد النبي صلى الله عليه وسلم فروع بالفرق بينهما كما ينبغي وكيف كان فيكون رد الاستدلال الى العمل عند
 نصب الطريق الخاص من الرجوع الى العلم الخاص من فوائد النقل عن صاحب الحكم او اجتماع جملة احواله على علم خاص وبالرجوع الى الظن
 الاطمين الذي لا يمكن اليه النص بطلان العلم عرفاً وطول الحوائج في العلماء احتمال الحوائج وهو الذي يجمل كل كلام العلي عليه السلام
 انقضاء باب العلم هذا حال الجهد واما المقدمات المذكورة في نصب الطريق الخاص وهو فني في معرفة ما لفظه مع احتمال عدم النص في خبره أيضاً
 فيكون رجوع الجهد من باب الرجوع الى اهل الجهد المذكورة في اذهان جميع العقلاء ويكون بعضها من ذلك في هذا الباب فربما
 علم لا سبيلاً وبالحجة من الجهد في رتبة الطائفة للعبادة في طرفي امثال الاحكام الى ما هو المتعارف بينهم فامثال احكامهم العرفية من الرجوع
 الى العلم والظن الاطمين في ذلك فقد يغير الرجوع ايضا بحكم العقل الى الظن المعبر الاطمين كما انه لو فقه العباد بالاهل لا مازان
 المقدمات لاطلاق الظن في امثال باخذ احد طرفي امثال فرائض لاعتبار القطع والاعتراض عن التكليف الالهي الواقعية
 فظهر ما ذكرنا في دفع ما يوق من ان منع نصب الطريق لا ينجح مع القول ببقاء الاحكام الواقعية اذ بقاء التكليف من دون نصب
 طريق اليها ظاهر السطو فوضوح الاندفاع ان التكليف انما يفيح مع عدم ثبوت الطريق واستاؤ لو بحكم العقل لكان العلم بالعلم بالعلم مع عدم
 الطريق الخاص ومع ثبوته وعدم رضاء الشر بسلوكه والا فلا يفيح التكليف مع عدم الطريق الخاص حكم العقل بطلان الظن
 ورضاء الشر به وهذا اعرف هذا المسئلة على ان الله انما ينصب طريقاً خاصاً يبرج اليه عند استدلاله باب العلم في تعيين الطريق الشرعية مع بقاء
 التكليف بها وبما يشهد العلم الاجمالي بنصب الطريق ان المعلوم من بين العلماء في استنباطها هو اتفاقهم على طريق خاص وان اختلفوا
 في تعيينه وهو كماله بان جماعة من اصحابنا كالسبابة وبعض من تقدم عليه وناخه من مقتضى نصب الطريق الخاص ما لا يخلو
 بعضهم وثاناً لو اختلفنا من مخالفة السبابة ابتداءً لكن بمجرد قول كل من العلماء بحجة طريق خاص جئنا الى انه نظر لا بوجوب العلم

النسخة من نسخة محمد بن الحسين بن يحيى
الناظر في تاريخ الفلاح

الأعضاء

لذلك

في استعمال حكمه ، انقلوبه والحق الى مع العلم ان هذا مصيب الخطر وتوالتا من

في احوالها المختلفة

فمنه

الاختلاف بان بعض هذه الطرق منسوبة لحوادثها كل واحد فيها ادعى فيه نظره واختلاف الفنا في التصرفات لا يكشف عن تحقيق القدرة
 المشتركة الا اذا كان الاختلاف في راجعاً الى التعيين على وجهين من انفا لهم الى قدر مشترك تظهر الاخبار المختلفة فانها لا اوجبت وان
 القدرة مشتركة الا اذا علم من اخبار كون الاختلاف راجعاً الى التعيين وقد حقق ذلك في باب النوازل الاجمالية والاجتماع المركبة راجعاً لتحقيق
 الاجتماع على المنع على العمل بالثبوت في شبهه ولو مع السكنا باب العلم كاشفاً عن ان المبرج انما هو علم في خاص من مفضل ولا يانه مستلزم
 لكون المبرج في ثبوتها الطريق في طريقها خاص لا اجتماع على المنع عن العمل فيه بالثبوت في محل ثابته بان مرجع هذا الى الاشكال الاتي
 في خروج القياس عن مقتضى دليل الاستدلال في دفع احد الوجوه الا انه فان ثابث ثبوت الطريق في الاجمال لا نكاره حتى على مذهب
 من يقول بالظن المطلق فان غايته الامر انه يجعل مطلق الظن طريقاً عقلياً رضى به الله للطريق في المعنى الاصح من الجمل والظن في معلوم
 فذلك هذه مغالطة فان مطلق الظن طريقاً عقلياً في عرض الطريق المجعول في رده الامر بهن كون الطريق هو مطلق الظن وطريقها غير
 مجعول بل الطريق العقلي بالنسبة الى طريق الجمل كالاصل بالنسبة الى الدليل ان وجد الطريق في الجمل لم يحكم العقل بكون الظن طريقاً لان
 الظن بالواقع لا يعلل به في مقابلته القطع بغيره الا انه وان لم يوجد كان طريقاً لان احتمال البراءة لسوء الطريق المحيل لا يفتقر اليه
 مع الظن بالواقع فحيز عدم ثبوت الطريق في الجمل كما فيما نحن فيه كانه حكم العقل بكون مطلق الظن طريقاً وعلى كل حال شره والامر
 بين مطلق الظن وطريق خاص غير ان لا معنى له وثابتاً سلبنا نصب الطريق لكن بغا ذلك الطريق في لنا غير معلوم ثبوت ذلك ان ملاحكم بطريقه
 لعدم فهم من الاخبار ليس من بابها اليوم الا قبل كان يكون الطريق المنصوب هو الخبر البعيد للأطمئنان الفعلي في الصدق والذي كان كانه
 في الواقع السابق لكثرة الظن فيمكن دعوى ندره هذا القسم في هذا الزمان اصغر الغادل والثقة الثابتة على الله او ثابته بالقطع او
 البينة الشرعية او الشيعاء مع افادته الظن الفعلي بالحكم ولا ينبغي ندرت هذا القسم في هذا الزمان اذا غايته الامر ان نجد الزمان
 في الكتب راجعاً اليه حكمي التعدل بوساطة عدله من مثل الكشي والنجاشي وغيرهما ومن المعلوم ان مثل هذا لا يقد بغيره شرعيه
 ولذا لا قبل مثله في المحقق ودعوى حجة مثله ذلك بالاجماع ممنوع من المسلم ان الخبر العدل بمثل هذا اجزاء لا اتفاق لكن في آخر
 سابقاً عند فهم الاجماع على حجة الخبر الواحد ان مثل هذا الاتفاق على العمل لا يوجب الكشف عن هو لا يجمع ان مثله عندنا في خبر غايته العلم
 خصوصاً اذا انضم اليه افاضة الظن الفعلي في التأسيسنا نصب الطريق في وجوده في بارة ما بابها في بعض الطرق الثبوتية من فساد والاجماع
 المنقول والشهرة وظهور الاجماع والاستفراء والاولوية الظنية الا ان الدائم من ذلك هو الاختلاف هو المشهور من هذه فان في
 بغالب الاحكام انقص عليه ولا فالمتبعض من البنا في مثالا الخبر الصحيح والاجماع المنقول المتبعض بالنسبة الى الشهرة وما يندرجها من
 الادلة قبل احجية الشهرة وما بعد هادون الخبر الصحيح والاجماع المنقول فلا معنى للثبوت في الطريق في الظن ببد وجوده والحد والمثبت في وجود
 التوجع في المشكوك الى صالحه من العمل نعم لو ايجع الى العمل باحد امانتهن والحد بضم كل منهما صحيح فيجوز بالظن ببد لا خاصاً على
 سببي من الجواب راجعاً سلبنا عدم الوجود لعدم المتبعض لكن لا ندر من ذلك وجوب الاحتمال انه المعلوم على العمل بالظن لا غير
 من فهمهم الامثال العلمية على الظن اللهم الا ان يدل على عدم وجوبه وجوبه وهو في المذاهب معتقود ودعوى ان الامر ان
 بين الواجب الحرمان لان العمل بالظن طريقاً حرام مدعوه بان حرم العمل بالظن لا يوجب العمل بالظن بل يوجب العمل بالظن على وجه التبرع غير حرمان العمل
 بكل ما يجعل الطريق في رجاؤه ان يكون هو الطريق لا حرمه فيه من جهة التشريع نعم قد عرفنا ان حرمه مع عدم قصد التشريع انما هي من جهة
 ان فيه طريقاً للاصول المعروفة من دون حجة شرعية وهذا ايضا غير لازم في المقام لان مورد العمل بالظن ان كان الوصول على ما يعرفه في حرمه
 وان كان مخالفاً للاصول فان كان مخالفاً للاستصحاب فلا اشكال لعدم حجة الاستصحاب ثابته بعد العمل الاجمالي بان بعض الامارات
 الموجودة على خلاف ما معتبره عند الشارع وان كان مخالفاً للاختصاص في بعض الاحتمالات في المسئلة الفرعية ولا يمتثل الظن في حال الامر
 يرجع الى العمل بالاحتمال في المسئلة الاصولية لانه نصب الطريق في المبرارضة الاحتمال في المسئلة الفرعية فالعمل مطلقاً على الاحتمال اللهم الا
 ان يوق بكونه خبر من الاحتمال في موارد رجاؤه ان الاحتمال في نفس المسئلة كالشكل في التجربة وفي موارد الاستصحاب بالثبوت للتكليف والتأويل
 بعد العلم الاجمالي بوجوب العمل في بعضها على خلاف الحالة الشاذة يصحح كالتبعية للحكم وفناط وحالاً سلبنا العلم الاجمالي بوجود
 الخبر في المحذور وعدم المتبعض وعدم وجوب الاحتمال لكن نقول ان ذلك لا يوجب في العمل بالظن في مسئلة تعيين الطريق فقط
 بل يوجب في كل خبر العلم بالنظر في المسئلة الفرعية وذلك لان الطريق في المعلوم يضر رجاؤه ان كان مضروباً في حال انفراج باب العلم فيكون
 مدعوه في الواقع مدعوه لا يمتثل في شرط العلم به كالتأويل المعلوم مثلاً لا ندرنا حجة خبر مع الا ندرنا خبر التكليف في امثال ما علم كونه حجة
 وانما يحصل العلم به وبين امتثال تودي الطريق في الحصول الذي علم جعله غير الوافي ومؤدى الطريق في مبرور مع العلم به في ذاته
 فكل من الزامه

في العلم

باب العلم التفصيلي باحد ما يشي بان السند ان العلم التفصيلي بما يشي بالعلم بالظن فلا فرق بين الظن بالواقع والظن بتوهم الظن
فيكون كل واحد منهما لا يثبت وان كان ذلك منصوباً عند السند اذ باب العلم بالواقع فمفهوم ان نقدر به حرج على العمل بالظن انما هو
مع العلم به وبتميزه عن غيره اذ يحكم العقل بعدم جواز العمل بمطلق الظن مع وجود هذا الظرفي للمعلوم لا بد منه عدوله عن الاشتباه
القطعي بالظن انما مع السند اذ باب العلم بهذا الظرفي وعدم تميزه عن غيره لا باعمال مطلق الظن فالتعقل لا يحكم بتفريقه لحوال الظن
بمطلق الظن على حوال الواقع بمطلق الظن وكان السند ان مفهوم ان مجرد نصب الظرفي ولو مع عروض الاشتباه فيه موجب لصور التكليف
عن الواقع الا العمل بوقوع الظرفي كما ينبغي عنه قوله وحاصل القطع بين الامر بالحد وهو التكليف الفعلي بالعمل بالواقع والواقع في
مزيد من وجه لا بد فاع هذا التوهم انما فان قلت نحن نرى انما اذا عاين الاستدلال طريقاً للواقع عند السند اذ باب العلم به ثم السند باب العلم
بذلك الظرفي كان البناء على العمل بالظن في الظرفي دون نفس الواقع الا ان السند ان العمل بالظن في نفيين المحيطة لا بنفس الحكم الواقع
والفاضي يعمل بالظن في تحصيل الظرفي المنصوب لقطع الرضا لا في تحصيل الحق الواقع بين المتخاصمين فلت فرق بين ما نحن فيه
وبين المثالين فان الظنون الخاصة بالمفكر والفاضي المثالين بالنسبة الى الواقع امور غير متوسطة كغيرها لغيره للواقع مع قيام
الاجماع على جواز العمل بها كالتصايل بخلاف ظنونا لما للعولمة في نفيين الظرفي فانها خاصة من امارات منضبطة غالباً بالظن
لم يدل دليل بالتحصيل مع عدم جواز العمل به فاشكال للظاهر لما نحن فيه ان يكون الظنون المعولمة في نفيين الظرفي بعينها هو العمول
في تحصيل الواقع لا يوجد بعينها فرق من جهة العلم الاجمالي بكثره مخالفة احد لهما للواقع ولا من جهة منع الشارع عن اخذها
كما قالوا فوضنا ان الظنون المعولمة في مضيق الظرفي على العكس من المثالين كان المتعين العمل بالظن في نفس الواقع دون الظرفي فما ذكرنا
من العمل على الظن سواء تعلق بالظرفي ام بنفس الواقع فانما هو مع مساواتها من جميع الجوانب فاننا لو فرضنا ان المفكر يقدر على احوال
نظر الظنون التي يعملها المتعبد بها في الاحكام الشرعية مع قدره الفحص على ارضاءه على الوجه المعبر في العمل بالظن لم يجز عليه العمل بالظن
في نفيين المحيطة بل وجب عليه العمل بظنه في نفيين الحكم الواقع وكذا الفاضل اذا شهد عند عادل واجد الحق لا يعمل به واذا احب
هذا العادل بعينه بطريق قطع هذه الخاصة بأخذه فانما هو لا جليل قد تم على الاجتهاد في مسألة الظرفي باعمال الظنون وبذلك
الاجتهاد المعارضات فمما يخالف الظن بحقيقة احد المتخاصمين فانما يصعب الاجتهاد وبذلك الوضع في فهم الحق من المتخاصمين
لعدم انضباط الامارات في الواقع الشخصية وعدم قدره للجهد على الاشارة بما نحن فيه من الاجتهاد الاخرى وكان المفكر عاجز عن
الاجتهاد في المسئلة الكلية فكذلك الفاضي عاجز عن الاجتهاد في الواقع الشخصية هذا مع امكان ان يكون مسألة عمل الفاضل
بالظن في الظرفي متعارفة لمستأن من جهة الشارع لم يلاحظ الواقع في نصب الظرفي واعرض عنه وجعل مداه وقطع الخصم على
الظرفي لتعبد به مثل الافراز والبيزة واليدين والتكول والفرع وشبهها بخلاف الظرفي المنصوب للجهد على الاحكام الواقعية
فان الظان مبنا على الكشف الغالب عن الواقع ووجه تخصيصها من بين سائر الامارات كونها اغلب مظانها وكون غير
غيرها بالمطابقة غالب المحقق كما ينبغي عنه ما ورد في نفي العمل بالتعقل في دين الله والله ليس بشيء بعد عن دين الله من
عقول الرجال وان ما يفسده اكثر مما يصلح وان الدين يحق الظن ويحذرك ولا ريب ان المقصود من نصب الظرفي اذا كان
غالبه الوصول الى الواقع بخصوصية فيها من بين سائر الامارات ثم السند باب العلم بذلك الظرفي المنصوب للتخييل الى احوال سائر
التي لم يجزها الشارع في نفس الحكم لوجود الاوفاق منها بالواقع فلا فرق بين اعمال هذه الامارات التي لم يجزها الله في نفيين
ذلك الظرفي وبين اعمالها في نفس الحكم الواقعي بل الظان لعمالة في نفس الواقع اولى لحوال المصلحة الا لو وجبة التي هي الحق بالملائمة
من مصلحة نصب الظرفي فان غايته ما في نصب الظرفي من المصلحة ما به قبل امره بالفساد للترتب على مخالفة الواقع اللاتقة من
العمل بذلك الا في بعض الاصلح الواقعية ولهذا انفق التعقل والنقل على جميع الاجتهاد على تحصيل الواقع بالظرفي المنصوب
في غير العتبات مما لا يجز في بيته الوجه انما فان بل الحق ذلك فيها ايضا كما مرث الاشارة اليه في المطالب وجوب الاجتهاد فان قلت
العمل بالظن في الظرفي على الظن في الامثال للظاهر لا مشكوك او موهوم بحسب العتبات ذلك الظن فقلت وان هذا خرج
عن الضرر لان مبنى السند لا المنفرد على وجوب العمل بالظن في الظرفي وان لم يكن الظرفي مصداً للظن اصلاً نعم قد انفق في
ان الامور التي تعلم بوجود الظرفي فيها اجمالاً لم ينفذ للظن لان مناط الاستدلال لنباح الظن بالظرفي المنفرد للظن بالواقع وتاويل
ان هذا يرجع الى ترجيح بعض الامارات الظنية على بعض باعنا بالظن باعنا بعض ما شهدا دون الاخر بعد الاستدلال بان مؤدى
الاستدلال بحجة الظن بالواقع لا بالظرفي في جميع الكلام في ان ينبغي دليل الاستدلال على تقدير ان ذلك يعتبر بالظن بنفس الحكم كونه

حيث لا يرجع بعض الظنون على بعض او مذهب محجب النجيب بين الظنون ثم التعميم مع فقد المرجع والاستدلال المذكور مني على ان
ذلك كله وان دليل الان لا يجاز في مسئلة تعيين الطرفين وهي المسئلة الاصولية لا في نفس الاحكام الواضحة الفرعية بناء منه
على الاحكام الواضحة بعد نصب الطرفين لمست مكملاً ما يتكليفاً فعلياً الا ان طرأ قيام تلك الطرف في علمها فالكلف في الحقيقة هو
تلك الطرف في الاحكام الواضحة من حيث وقد عرفت مما ذكر ان ان نصب الطرف في نفس الامر لا اجل كشفها العاين عن الواقع ومثلها
لعمري اذا لا يبرهن على الظن في تعيينها او في تعيين الواقع ام يكن رجحان للاول ثم اذا فرضنا ان نصبها ليس لجد الكشف بل لاجل مصلحة
بذلك في مصلحتها الواضحة لكن ليس مقدار بعضها في تعيين الواقع بها واعتبارها في اعادة الواقع بل مؤدى وجوب العمل بها
عن الواقع ولو بحكم الشك لا في ذلك والحاصل انه في بين ان يكون مرجع نصبه الطرف الى قول الشك لا يبرهن عن الواقع الا ما ساعد عليه
ذلك الطرف في حقيقة التكليف الفعلي في مؤدى بان الطرف في ذاته افعال مالم يؤد اليه الطرف من الواقع سواء انفع باب العلم بالطرف
او السند وبين ان يكون التكليف الفعلي بالواقع باقياً على حاله الا ان الشك حكم بوجوب البناء كون مؤدى للطرف هو ذلك الواقع
مؤدى هذه الطرف واقع حيل في الاستدلال بطريق العلم اليقيني وداد الامر بين الظن بالواقع الحقيقي وبين الظن بما جعله الله واقعاً فلا يخرج
البرهان من على انقاض الشك عن الواقع وبذلك ظهر في قول هذا السند لمن ان التسوية بين الظن بالواقع والظن بالطرف في الواقع
يحسن لو كان اداء التكليف المتعلق بكل من الفعل والطرف المقرب مستقلاً لقيام الظن بكل من التكليفين في مقام العلم به
مع قطع النظر عن الاحكام والوكان احد التكليفين متوطناً بالآخر ومقتضى حصول الظن باحداً دون حصول الظن
بالآخر مقتضى الحكم بالبرهان وحصول البرهان في حصول العلم باداء الواقع انما هو محصور في امرين به نظر الى اداء الواقع وكونه
من الوجه المقرب لكون العلم بطريق الواقع في الفعل والشرع فلو كان الظن بالواقع طناً بالطرف في جري ذلك فيه ايضا لكن ليس كل
قوله الا يحكم البرهان من انتهى الوجه الشك ما ذكره بعض المحققين من المعاصرين مع الوجه الاول وبعض الوجوه الاخرى قال
بغير وجه كونها مكلفين بالاحكام الشرعية ولم يسطعوا على التكليف بالاحكام الشرعية في الجملة وان الواجب ان لا يكون العلم
في وجه المقرب الذي في حكم التكليف بان يقطع معبراً به في ترجيح ذمنا على كلفنا به عننا في حصول العلم منه باداء الواقع او احسب ان مقتضى العلم
فيه وجه فلو كان وجه المقرب في العلم في وجه المقرب في حكم الشك فلا اشكال في وجوبه وحصول البرهان في ان السند علينا سبيل العلم به كان الواجب
علينا تحصيل الظن بالبرهان في حكمه اذ هو اثر في العلم به فتعين الاخذ به عند النقل من العلم في حكم العقل بعد استلزام سبيل العلم
والقطع ببقاء التكليف وان ما يحصل من العلم بالواقع باداء الواقع كما يدعيه القائل باصل النتيجة الظن وبينهما يابون بعد ان لا يعتبر في الوجه
هو الاخذ بما يظن كونه محققاً في قيام دليل ظني على حقيقة مؤداه حصول الظن بالواقع او لا وفي الوجه الثاني لا يبرهن حصول الظن بالبرهان في
حكم الشارع اذ لا سبيل لمجرد الظن بالواقع الظن باكتفاء المكلف بذلك الظن في العمل بما بعد التمسك عن انشاء الظن في انفسه في حصول
ذلك مقتضى العقل لانه اعتبار امر اخر بغيره في حكم المكلف بالعلم به وليس ذلك الا الدليل الظني الدال على حقيقة كل طرف في قام ظن على حقيقة الله
يكون تجردون مالم يفرع عليه دليل انتم في الفاظه واشتار بقوله حسبنا مقتضى القول فيه لما ذكره سابقاً في مقدمات هذا الطلب
حيث في المقدمه الرابع من تلك المقدمات ان المناط في وجوب الاخذ بالعلم وتحصيل اليقين من الدليل هل هو اليقين بمطابقة
الاحكام الواقعية الا وكثير الا ان يقول دليل على لاكتفاء بغيره وان الواجب ان لا يكون مقتضى اليقين بتحصيل الاحكام واداء الاحكام
على وجه اعادة الشك في الظواهر حكم معبر بغير ذمنا على حظه الطرف المقرب لمعرفتها بما جعلها وسبيل للوصول اليها سواء علم بمطابقة
الواقع او ظن ذلك او لم يحصل شيء منها وحجنا الذي لا يقتضيه التحقيق الثاني انه القدر الذي يحكم العقل بوجوبه وذلك الا انه لا يفتقر
على اعتبارنا ولو حصل العلم بها على الوجه المذكور لم يحكم العقل بوجوب تحصيل العلم بما الواقع اذ لم يكن الشك بغيره من اول الامر
على وجوب تحصيل كل من الاحكام الواضحة على سبيل القطع واليقين ولم يقع التكليف به حين انقضاء سبيل العلم بالواقع وفي
ملاحظة طريق السلف من زمن النبي صلى الله عليه واله كفاية في ذلك اذ لم يوجب النبي صلى الله عليه واله على جميع من قبله من الرجال والنساء السجدة في
سلب الاحكام وحصول النوازل احادهم بالنسبة الاحاد الاحكام او قيام القرينة الفاظاً على بعد الذكاء والغلط في سماع اللفظ
بل لو سمعوه من الثقة الكفو لكانت في شرع في انضال عوى حصول العلم بقول القرينة الى ان قال فحصل مما فرناه كون العلم
الذي هو مناط التكليف اذ هو العلم بالاحكام من الوجه المقرب لمعرفتها والوصول اليها بالواجب اليقين في العمل هو اذ انما على وجه يقطع
معبر بغيره في حكم الشرع سواء حصل العلم باداء الواقع على طريق طبق المقرب من الشك وان لم يعلم ولو يظن بمطابقته
للواقع ويعتبر اخرى لا بد من معرفة اداء المكلف به على وجه اليقين او على وجه منه الى اليقين من غير فرق بين الوجهين ولا يثبت

وسقط التكليف

بينهما ولعلم بظهور طريق مفسر من الشك لعرفته فان قيل العلم بالواقع على حسب امكانه انه هو طريق الواقع بحكم العقل من
 غير توقف لا يصح له الى الواقع الى طريق الشك بخلاف غيره من الطرق التي انتهى كلامه في رفع مقامه اقول ما ذكره في مقدماته من
 عدم الفرق بين علم المكلف بالواقع على ما هو من العلم باذنه من الطريق المقتضي الاشكال فيه نعم ما جزم به من ان المسألة لا يحل
 العلم ولا هو العلم بغيره الذي ضرر دون اذ الواقع على ما هو عليه في ان يفرغ الذمة عن الاستغناء اما الفعل نفسا او اذ الشك ضمن
 الاثر الواقع فيه واما فعل ما حكم حكما حيليا بالذمة نفسا وهو مضمون الطريق المحقق في فريضة الذمة بهذا علمه من الخطية حيث
 ان نفس المراد بالواقع في جعل الشك لا يخرج حيث لا شيء مستقل في مقابل المراد بالواقع فيضاد عن ان يكون هو المسألة في لزوم محقق الشك باليقين
 انما اصل ان مضمون الاثر الواقع في الشك لا يكون له افعال المكلفين مراد واقع في حقيقته ومضمون الاثر الواقع في الشك لا يكون له افعال المكلفين
 المقتضية ذلك المراد بالواقع لكن عند سبيل الجعل لا يحق فيه وقد عرفت المحقق في المذكور حيث عرفت بانه الواقع من الطريق المحقق في كل
 من الواقع في حقيقته والواقع في جعله لا يكون بنفسه امثالا او اطاعة لا مراد له في العلم به ما لم يحصل العلم به نعم لو كان كل من الاثرين للتعلمين
 بالاذن بان مما لا يجزئ في سقوطه ضد الاطاعة والمراد امثالا كان مجرد كل منهما مسقطا للآخرين واما امثالا للمرء بما
 فلا يحصل مع العلم ثم ان هذين الاثرين مع التمكن من امثالهما يكون الكائن محققا امثالهما بما يجزئ ان المكلف يجزئ من محقق العلم
 بالواقع في عين عليه وفي موضوع الامر الآخر الذي هو كون خاضعا لافاد اخذ في موضوع عدم العلم بالواقع وبذلك يحصل
 الواقع وامثاله الامر الظاهر في هذا مع التمكن من امثاله او اطاعته في عينه امثاله اذ في عينه عليه امثاله الاخر كما عرفت
 فيحصل بالواقع وتتمكن من سلوك الطريق المقتضية معلوما او لا يمكن الامر بان يتمكن من العلم والتدبير عليه باب السلوك
 الطريق المقتضية العلم به ولو عجز عنها معان الظن بما مقام العلم بها بحكم العقل في جميع الظن لسلوك على الظن لسلوك الواقع
 لم يعلم وجهه بل الظن بالواقع اذ في مقام الامثال الاثر البصريا من حكم العقل والنقل او بغيره وان الواقع في هذا الطريق المحقق
 في عين العلم بان اذن في سلوكه مع التمكن من العلم واما اذا مضى بشرط العجز عن محقق العلم في وايضا كل ضرف وان الفاعل في
 محقق العلم للظن بالواقع عند عدمه في لظاغة الظاهر في لظافة علم لسلوك الطريق المحقق لانه مجرد سلوكه في
 والحاصل ان سلوك الطريق المحقق مظا او عند عدم العلم في مقام العمل بالواقع مع قطع النظر عن العلم لا يوجب امثاله
 انما في الذمة من المأمور به والاعمال باخذ فيه تحققة على وجه الامثال فكل سلوك الطريق في كل منه ما هو واجب لبرائة الذمة
 واقفا وان لم يعلم محمول بل ولو اعتقد عدم حصوله واما العلم بالواقع في لظافة في لظافة في شئ من العلم لا بعد العلم و
 الفاعل في مقام الحكم بان الظن لسلوك الطريق المحقق بوجه الظن بغيره في الذمة بخلاف الظن بالواقع في انه لا يوجب الظن بغيره في الذمة
 ثبت حجة ذلك الظن والافرنما بظن بالواقع في طريق يعلم به بغيره في حصره ومنشأ ما ذكره في محقق ان نفس سلوك الطريق
 الشرعي المحقق مضاف لسلوك الطريق العقل في الغير المحقق وهو العلم بالواقع الذي هو صبيح في لبرائة الذمة فيكون هو ايضا كل فيكون الظن
 بالسلوك لظا بالبرائة بخلاف الظن بالواقع لان نفس اداء الواقع ليس سببا في لبرائة الذمة فيحصل من الظن به الظن بالبرائة في كل الطريق
 الشرعي بالطريق العقل وانت خبير بان الطريق الشرعي لا ينصف بالطريقه في العلم به بنفسه ولا في السلوك في لظافة في الاعمال
 عليه مع قطع النظر عن حكم الشارع لغرضه ولذا قلنا الكلام في ان سلوك الطريق المحقق في مقابل العمل بالواقع في لظافة في العلم
 بالعلم بالواقع ويزول من ذلك كون كل من العلم والظن المتعلق باحدهما في مقابل المتعلق بالآخر في دعوى ان السلوك الطريق لسلوك
 الظن بالواقع بخلاف الظن بالبيان الواقع في سد هذا كله مع ما علمت ما يشاف في الوجه الاول من مكان منع جعل الشك طريقا الى
 واما اقتصر على الطريق للمجتهل عند العقلاء وهو العلم ثم على الظن لا طبع في انك حيث عرفت ان مال هذا القول الى اخذ في حيزه دليل الاستدلال
 بالنسبة الى المسائل الاصولية وهي حجة الامارات المحملة للحجة بالنسبة الى نفس الفروع في علم ان في مقابلها قول اخر في حيزه من مقتضى
 المعاصرين وهو عدم جريان دليل الاستدلال على وجهه بل مثل هذه المسئلة الاصولية في حجة الامارات المحملة وهذا هو القول
 الذي ذكرناه في اول التفسير في رد المحتار في وجوب الكلام في عتد التكلم في حجة الظن المتعلق بالمسائل الاصولية التي شتم اعلم ان بعض
 من الاجابة في العلم بغيرهم من دليل الاستدلال الى انفس من ان بعض مشاهير وظاهرا في كتاب القوانين رد القول الذي ذكرناه
 ولا عن بعض المعاصرين من حجة الظن في الطريق لا في نفس الاحكام في لظافة لاجتماع العلم وحيث رغبتم في من يعلم دليل الاستدلال
 بجميع المسائل العلمية اصولية ونقدية كصاحب القوانين وبيان من يخصه بالمسائل العلمية فيقول بعكس هذا في لاجتماع المبرهنين
 ان المسئلة ليست من التوقيفات التي قد خلطها لاجتماع المركب مع ان دعواه في مثل هذه المسائل المتخلفة في تشييعا جازا بل المسئلة عقلية

المجمل

مشاهدا

فإذا فرض استعانة العقل بعلوم العلم بالظن في مسألة يقين القاري فلا معنى لرد الإجماع اليك سبيل رده لا يمنع من إباحة الحكم العقل
وجواب مقدمات الاستدلال في خصوصها كما عرفت من أنها في مطلق الأحكام الشرعية كالفعلية غير واحدة من مشايخنا الأمر الثاني
وهو إباحة الأمور في هذا الباب أن يتخذ دليل الاستدلال من حيث استنباط الظن فلا يعم الحكم بجميع المقامات الموجبة للظن إلا
بعد ثبوت مذهب من لزوم ترجيح فلا يرجح الإجماع مكرها وغير ذلك أو قضية كلية لا يحتاج في التعميم إلى شيء وعلى التقدير الأول من
ثبت المرجح لبعض الاستنباط على بعض لم يثبت وعلى التقدير الثاني لم يثبت كون القضية كلية فكيف نوجب خروج العقل من أن الدليل
العقلاني لا يقبل التخصيص فمما مقامات الأول فيكون يتخذ دليل الاستدلال من مذهب أو معتبر والتحقيق أنه لا شك في أن المقدمات التي
التي حاصلها بقاء التكليف وعدم التمكن من العلم وعدم وجوب الاحتياط وعدم جواز الرجوع إلى القاعدة التي يقتضيها المقام الثاني
جوزت في مسألة يقين وجوب العمل بأي ظن حصل في تلك المسألة من أي سبب هذا الظن كالعلم في عدم الفرق في اعتبارها بين الاستدلال
والموارد والآثار من هذا ثابت بالإجماع والعقل وقد سلك هذا السلك صاحب القوانين حيث أنه بطل الشرع في كل مسألة
من غير ملاحظة لزوم الخروج عن الدين وإدخال لزوم الاحتياط كك مع قطع النظر عن لزوم الحجج وأظهر أيضا من صلاحية العلم والمرو
التي بناء على افتضاء ما ذكره لا يثبت حجة من أحد العمل بمطلق الظن فلا يحظر ذلك فاعرف مما سبق أنه لا دليل على منع بطلان
جوابنا صالة البراءة وصالة الاحتياط والاستصحاب المطابق لأحد هاتين كل مورد من موارد هاتين الخصوص من الممنوع جوابها
في جميع تلك الزعم المخالفة القطعية الكثيرة ولزوم الحجج عن الاحتياط وهذا المقدم لا يثبت الإجماع العلم بالظن في الجملة من دون تعميم
بجواب الأسباب ولا بحسب الموارد ولا بحسب مرتبة الظن وح فقولنا ما كان يقرب دليل الاستدلال على جبر يكون كاشفا عن حكم الشرع
بلزوم العلم بالظن بأن بقاء التكليف مع العلم بأن الشرع لم يعد لنا في تركه العرض لها وإلهاها مع عدم إيجاب الاحتياط علينا
وعدم إيجاب العمل بها فكيف عن أن الظن الجائز العمل بالعلم ما مضى عند الشرع لا ينافي على تركه واجب إذا ظن بعدم
وجوده ولا بفعل محرم إذا ظن بعدم تحريمه فيجوز عليه هذا التقدير بعد شرعي كشف عنه العقل من جهة دون أن الأمر بين الحق
كلها باطله سواء فالاستدلال عليه من باب الاستدلال على ما في إحدى طرق لفصله وأطرافه ما في الجافقون أن الحكم ما كان محرم
عن هذه التكاليف المعلومة إجمالا أو زاد الاشتغال بها على العلم أو زاد الاشتغال بالمعالم إجمالا أو زاد اشتغالها من طرف تعييب
خاص أو زاد اشتغالها الظني وما عدا ذلك فبغيره هو واما أن يفر على وجه يكون العقل منشأ الحكم بوجوب الاشتغال
الظني بمعنى حسن المعاقبة على تركه وفي المطالبين بآزاد منه كما يحكم بوجوب تحصيل العلم وعدم كفاية الظن عند التمكن من تحصيل العلم
فقد الحكم العقلي للشيء بل شيء يستعمل العقل لا على وجه الكشف فكل كيفية الإطاعة وإن يكفي فيها الظن بتحصيل مراد الله في مقام يقين
فيها العلم بتحصيل المراد في مقام أخواما نقصانها وإجمالا أو فهم أنه يلزم على هذا التكاليف حكم العقل عن حكم الشرع مدفوع بما عرفت في
محله من أن التكاليف بين الحكمين إنما هو مع قابلية المورد لها والموكان قابلية الحكم العقل دون الشرع كما في الإطاعة والتعصية فأنما
لا يفتقر لوجود حكم الشرع عليها بالوجوب والتحريم بل يفتقر إلى فعل الأول وثالث الشائنة بأزادة مستقلة غير أزادة فعل المأمور به من
للشيء عن الخاصية الأمر التي حتى أنه لو صرح بوجوب الإطاعة وتحريم التعصية كما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يفتقر إلى
مخالفة هذا الأمر والنهي إلا ما ثبت على فئات المأمور به والنهي عنه يعني نفس الإطاعة والتعصية وهذا دليل الإرشاد كما في أوامر الطبيب
ولذا لا يحسن من الحكم عقاب آخو وثواب آخو غير المنزلة على نفس المأمور به والنهي عنه ففلا يؤثر كما في الثواب والعقاب ثم إن ههنا
التفريق بين مشتركان في الدلالة على التعيم من حيث الموارد ويعني المسائل إذ على الأول يدعي الإجماع القطعي على أن العلم بالظن لا يفر فيه
بين إيجاب القصد وعلى الثاني بقاء العقل مستقل بعدم الفرق في باب الإطاعة والتعصية بين إيجاب الفرع من أول الفعل إلى آخره ولا
بين محرماتها كافي في التعيم من جهة الاستدلال مرتبة الظن فوقها التفرقة الثانية في مقتضى التعيم والكلمة من حيث الاستدلال العقل
يعرف في باب الإطاعة الظن بين استنباط الظن بل هو من هذه الجهة لا يقصد منه إلا التكاليف وإنما من حيث مرتبة الانكشاف
فوه وضعفاً فلا تعيم في النتيجة إذ لا يلزم من بطلان العمل بالاصول التي هي طرف شرعية الخروج عنها بالكلية بل يمكن الفرق في مورد
بين الظن التقوي الباطن من كون التصرف مقابلاً أو غير مقابلاً وبين ما ذكره في قوله وأما التفرقة الأولى فلا فائدة ثابت من جهة
الاستدلال ومن جهة المرتبة إذ عرفت ذلك فقول الحق في تفرقه دليل الاستدلال هو التفرقة الثانية وإن التفرقة الأولى وجه الكشف فاسد ما أولا
فدون المقدمات المذكورة لا تشتل جعل الشك مقم للظن وبشرط حصوله من أسباب خاصة حجة لجواز أن لا يجعل الشك طريقاً للاستدلال
بعد نفس العلم بما عرفت في الوجه الأول من الأمر على القول باعتبار الظن في نظر يقين أن ذلك غير بعيد وهو أيضاً طرفي

نظير العلم

العقل في التكليف العرفي حيث يعلمون بالظن في تكليفهم العرفي مع القطع بعدم جعل طرفيها من جانبها المولى ولا يجب على المولى البعض
 التلخيص عند العلم بحكم العقل ويقتضيه عليهم الموازنة على مخالفة الواقع الذي يورث الإشكال الظن ولما تأتينا فلا نزاله
 على كشف المضادات المذكورة عن جعل على وجه الإجمال والأجمال جميع المنع الذي أورد بعض المتعربين لرد هذا الدليل وهذا اشتراط البهت
 وخاصة انما يحتمل ان يكون الثم قد جعلنا مطلق الظن والظن في الجملة للشره دبين الكل والعرض للرد دبين الالفاظ كل يحتمل ان يكون
 قد جعلنا شيئا اخر حجة من دون اعتباره افاذا من الظن لا ندره من غير مستحيل والمفروض عند استقلال العقل بحكم في هذا المقام
 فمن اين يثبت جعل الظن في الجملة دون شيء اخر ولم يكن لهذا النع دفع اصلا ثالثا فلا ندره لو صح كون النتيجة مهمة لم يحتمل منفع اصلا ان يثبت
 على اجمالها واعتدلت فاما ان يعتد في ضمن كل الاسباب اما ان يعتد في ضمن بعضها المعتدات وسيحكي عدم تمامية شيء من هذه
 المضاهية الإجماع فيرجع الأمر بالإخوة إلى دعوى الإجمال على حجة مطلق الظن بعد الاستدلال فتمتيد دليل عقليا لا يظهر له وجهه ان
 الملك دبين تلك المضاهيات الشرعية وينبغي اعتداله وهذا اجابة لجميع الادلة الشرعية كالا يخفى المقام الثاني في انه على احد التقديرين
 السابقين هل يحكم بتعميم الظن من حيث الاسباب الشرعية ام لا فلو امكن ان يكون العقل كما سئل عن حكم التخييل في الجملة
 فقد عرفنا ان الإجمال بحسب الاسباب المرجح والتعميم من جهة ما وجوه اما الاول عدم المرجح لبعضها على بعض فثبت التعميم
 لبطلان التعميم بل المرجح والإجمال على مقتضى التعميم وهذا الوجه يخرج الى ذكر ما يصلح ان يكون مرجحا واضحا ولعلنا لا بد ان يكون
 للعتد والرجح معناه البعض كان بحيث لا يلزم من الرجوع بعد الاستدلال به الى الاصول محذور ولا وجوده لا يحد اذا تم هذا الفتح
 ما يصلح ان يكون معناه المرجح او مرجحا احد مورثاته لا يكون بعض الظنون متعينا بالقبس الى التاميم كونه واجب العمل فطحا على كل تقدير
 فيؤخذ به وبطرح التشاكك في حجة وبعبارة اخرى يقتصر في القضية المهمة لمخالفة الأصل على المنقش وإعمال التلخيص من حيث الحكم
 فقط لرد دبين الأقل المعتد والأكثر ولا يشترط ان هذا المقدار المنقش من الظنون الخاصة للقطع التخصيص بحيث لا ينافي با
 المراد من الظن الخاص ما علم حجة بغير دليل الاستدلال في المقام الثاني كون بعض الظنون اقوى من بعض فتعين العمل على لزوم
 الانحصار في مخالفة الاحتمال الذي في كل واحد من مختلفات التكليف الواقعية من الواجبات والحرث على الفقد المنقش وهو ما
 الاحتمال المخالف للاختصاص في غاية التعبد فان كان ما ضعف الاحتمال المخالف للاختصاص كان ارتكابه هو الشاك كون
 بعض الظنون مطلقا في حجة في مقام دوران الامر بين وبين غيره يكون اوله من شدة كونه اقوى في حجة من غيره ومعلوم
 ان القضية المهمة للجملة في الجملة لا يثبت على ما هو اقوى بمختلفات التاميم الا في الواقع واما كونه اقوى في الواقع فمصلحة الواقع
 لا في المفروض رجحان ما افترق الواقع لا في المفروض كونه من الامارات المتبعة للظن بالواقع ورجحان كونه يرد عن الواقع لان المفروض
 الظن يكون طريقا فاما مقام الواقع بحيث يندلج كونه على الواقع على مقتضى مخالفة له فاحتمال مخالفة هذه الامارة للواقع ولبدله
 موهوم في موهوم بخلاف احتمال مخالفة سابا الامارات للواقع لا في الواقع على مقتضى مخالفة لها للواقع لا في الواقع بل في الواقع وتظهر
 ذلك ما لو غلق عن عرض المرض بل انما تعدد الاطلاوع العلوية لغيره فدار الامر بين دوايين احدهما بظن انه ذلك الدالة وعلى تقدير
 كونه غير بظن كونه يرد عنه في جميع الاحوال الاخر بظن انه ذلك الدالة لا يظن انه على مقتضى مخالفة له بالضرورة وان العمل
 بالاول او ثمة ان البعض المظنون في حجة قد يعلم بالانحصار كذا اظن حجة الخبر المتكثرة وان بعد له واحد وجه الإجماع المتفق وقد يعلم
 اجمالا وجوده بين امارات فاعمل بهذه الامارات ارجح من غير الحاجة عن مختلفات ذلك المظنون الاعتياد وهذا كما هو على عدم
 حجة بعض الامارات كالارونية والشجرة والاستنفار وفوق الحاجة الموجهة للظن فاننا اذا فرضنا ان نتيجة دليل الاستدلال في الجملة مبررة
 بين هذه وغيرها وفرضنا الظن بعد حجة هذه لم من ذلك الظن بان الحجة في غيرهما وان كان مرد دبين بعض ذلك الغير في الافراد
 بالغيراء من الاحتمال المعتد ما تقدم ان لم يكن بين بعض الغير ارجح فافهم هذه غايته ما يمكن ان يوق في حجة بعض الظنون على بعض
 لكن نقول ان المسلم من هذه في الترجيح لا ينفذ الذي ينفذ غيره مسلم كون مرجحا فوضي ذلك هو ان يثبت البعض بالتبني في الشاوان
 كان مرجحا بل لا يفي للرجح كونه معلوم في حجة بنفسه ولا غيره مشاوك في حجة في الأصل لكنه لا ينفذ لنفسه وعدم كفايته لاثبات
 الفقد المنقش من هذه الامارات هو الخبر الذي في جميع ما بعد له ولم يعلم في نظيره جماله ولا في غيره مشاوكا في بظن لتضعف
 نوعا من سابا الامارات الاخر ولم يوهن معارضة شيء منها وكان معمولا به عند الاحتجاج كالأول وحسن مقتضى للظن الاطمينان
 الصدور والارباب انما انتفى احد هذه القواعد الخمسة في خبر احتمال كون غيره مجمدة فلا يكون متيقن نتيجة على كل تقدير واما
 عدم كفاية هذه الحجة لرد دبين هو واضح مع انه لو كان بنفسه كفايا لكان يعلم اجمالا بوجوده مخصصا كثيرة ومقتضيات الامارات

3.11

الاخر فيكون نظيره هو الكثرة في عدم جواز التمسك بها مع قطع النظر عن غيرها الا ان يوجد بعد الحاجة الى التمسك منها ما ينبغي بالاعتناء
 في ما يفي قهره واما المخرج الثاني وهو كون بعضها اقوى فلما من التافهين ان ضبط مبرهنة خاصة لم يمنع من كون القوة والضعف
 اضافيان وليس في ارض القوي مع الضعيف هناك منعتان احد حيث يذهب من الاضعف يفي في الامارة الاقوى نعم هو جدير
 خاصة هو الظن الاطمينان الملقى بالعلم حكما بل موضوعا لكونه فاد التفتي على ان كون القوة معينة للفضيلة المحل محل وضع اذ لا يخل
 ان بعض الثم في حال الاستدلال دلتا يكون غير اضعف منه كما هو المشايخ في الظنون الخاصة فانها ليست على الاطلاق اقوى من غيرها
 بالبداهة وما تقدم في تقريره من حجة القوة انما هو مع كونها باجباب العمل بالظن عند الاستدلال باب العلم من منشآت العقل واحكامها
 على تقدير كشف مفادها من الاستدلال عن ان الثم جعل الظن حجة في الجملة ويزيد دما في افتراضنا بين الكل والاعراض فلا يلزم من
 كون بعضها اقوى كونه هو المحلول حجة لا تافد وحدها بقدر الثم بالظن الاضعف طرح الاقوى في موارد كثيرة واما المخرج الثالث وهو
 الظن باعتبار بعض فوخذ به واحد الوجهين المتضادين فغير مع ان الوجه الثاني لا يقيد لزوم التمسك بل اولو يشتر ان الترجيح على هذا
 الوجه يشبه الترجيح بالقوة والضعف ان مداره على الاقرب الى الواقع وحج في ذاته ان كون الظن الذي لم يقن بحجة اقوى ظنا لم يثبت
 القن الذي ظن حجة فليس بنا العقل الا على ترجيح الثاني فيرجع الامر الى لزوم ما لاحظته الموارد الخاصة وعدم وجود داعية كتابة
 بحيث يوقد به في ترجيح الظن المظنون الاعتبار نعم لو فرض لنا اى ابغاض المظنون دائما من حيث القوة والضعف كان
 ذلك ارجح بنفسه بل لو كان الفضل مستبعدا لم يستحل مع ان اللازم على هذا ان لا يعمل بكل مظنون بحجة بل باطن حجة وظهر في ظن
 حجة لا تافد عن مخالفة الواقع وبذلك يناء على التفرع المتقدم واما الوجه الاول المذكور في تقرير ترجيح مظنون الاعتبار على
 فقيهه ولا اتمارة بغير الظن بحجة اماره على الاطلاق فان اكثرهما اقيم على حجة الا انه من الامانات الطبية الخوف عنها الحجة الصحيحة و
 معلوم عند المنصف ان شيئا ما ذكره بحجة الا بوجوب الظن بها على الاطلاق وثابتا انه لا دليل على اعتبار مطلق الظن في مسئلة
 تعيين هذا الظن الجليل ثم انه قد فهم عند واحد ان ليس المراد اعتبار مطلق الظن وحجته في مسئلة تعيين الفضيلة المهمة واما المقصود
 ترجيح بعضها على بعض فقال بعضهم في توضيح لزوم الاخذ بمظنون الاعتبار بعد الاعتراف بان ليس المقصود هنا اثبات حجة
 الظنون المظنونة الاعتبار بالامارات الظنية القائمة عليها يكون لا تكال في حجةها على مجرد الظن ان الدليل العقلي المثبت بحجةها هو
 الدليل العقلي المذكور في الحاصل من تلك الامارات الظنية هو ترجيح بعض الظنون على البعض فمع ذلك من ارجاع الفضيلة المهمة
 الى الكلية بل يقتصر في مقتضى القضية المهمة على تلك الجملة فالنظر انما يقتصر على صرف مفاد الدليل المذكور في ذلك وعدم
 صرفه الى سائر الظنون فظن الحصول القوة بالنسبة الى الانضمام الظن بحجةها الى الظن بالواقع فاذا قطع العقل بحجة الظن بالواقع
 المهمة ثم وجد الحجة متساوية بالنظر الى الجمع حكم بحجة الكل واما اذا وجدها مختلفة وكان جملة منها اقرب الى الوجه من البتة نظر الى
 الظن بحجةها دون الجملة فالتقدم المظنون على المشكوك والشكوك على التوهم في مقام الحجة والجملة فالدليل على ذلك ان
 ذلك الظن واما موافق مقتضى حجاب الحجة في تلك الظنون فبصرف اليه ما قضى به الدليل المذكور ثم اعترض على نفسه بان حجة
 الدليل اليها ان كان على وجه التبيين ثم ما ذكره الا ان كان انكالا على الظن والحاصل انه لا قطع لصرف الدليل الى تلك الظنون بل اجاب
 بان الاكمال على الظن الحاصل بحجةها ولا على الظن ترجيح تلك الظنون على غير ما قبل التحويل على القطع بالترجيح وتوضيحه ان فضيلة
 دليل الاستدلال بحجة الظن على سبيل الاهمال قد مر الا ان بين القول بحجة الجميع والبعض ثم الامر في البعض بل ويرى في المظنون و
 غيره وفضيلة العقل في الدان بين الكل والبعض هو الافتضاء على البعض اخذ بالمشقة ولذا في علماء الميزان ان المهمة في قوة الحجة
 ولزم بتعيين البعض في المقام وادرك الحجة بينه وبين سائر الاعراض من غير تفاوت في نظر العقل لزم الحكم بحجة الكل لبطا الجميع
 من غير مرجح واما لو كان ترجيح البعض مما فيه الكفاية مظنونة مخصوصة بخلاف الباطن كان ذلك اقرب الى حجة من غير مما لم يغم على حجة
 دليل فتعين عند العقل الاخذ به من غير فان الرجحان في قطعي وجدا والترجيح من جسد ليس ترجحا مبرج ظن وان كان ظنا
 يحجب تلك الظنون فان كان المخرج ظنية لا يقتضيه كون الترجيح ظنيا واما انتمى كلامه وضع مقاصد اقول قد عرفت سابقا ان مفادنا
 دليل الاستدلال اذ انما ان يجعل كما شفر عن كون الظن في الجملة حجة علينا بحكم الله كما يشعر به قوله كان بعض الظنون اقرب الى حجة
 من البتة واما ان يحصل منشآت الحكم العقلي بتعين طاعة الله سبحانه حين الاستدلال على وجه الظن كما يشعر به قوله فظن الى حصول
 لقوة تلك الجملة لا نعظم الظن بحجةها الى الظن بالواقع فعلا الاول اذا كان الظن المذكور مرجحا بين الكل اقتصر على البعض كما ذكره
 لا من العقل المشقة واما اذا ثبت ذلك لبعض بين الاعراض فالمعبر لاحد المختلفين او المختلف لا يكون الا بما يقطع بحجةها

اذا احتل في التواضع وجوب المحنة لا يمكن ترجيح احد ما يرجح الظن من الابد اثبات محنة ذلك التحقيق المرجح لاحد العلمين عند التواضع
 كالمعين لاحد الاحتمالين بنسبة على القطع باعتماد العقل او نقلاً عن ما لا يرد من اعتبار الظن لا فرق في ترجيحها بين جعله دليلاً وجعله
 مرجحاً مع الظن المفروض انما قام على محنة بعض الظنون في الواقع من حيث الخصوص من على تعيين الثابت محنة دليل الاستدلال في الواقع
 على الثاني فالعقل انما يحكم بوجوب الاطلاع على الواقع فاذا فرضنا ان مشكوك الاعتبار يحصل من ظن بالواقع اقوى مما يحصل من
 الظنون الاعتبار وكان الاول في الحقيقة نظر العقل ولذا قال صان المان العقل فاضرب ان الظنون اذا كان له فيها متعددة متفاوته
 بالقوة والضعف فالعدل عن القوي منها الى الضعيف فينتهي نعم لو كان قيام الظن على محنة بعضها مما يوجب فوضاً في نظر
 العقل لكانها جامعة لا دور في الواقع او بدله على سبيل الظن بخلافه رجحان الرجحان الى ما ذكرنا سابقاً وذكرنا ما فيه وحاصل الكلام
 مرجح لان الثمن بالاعتبار انما يكون صاراً للمفيدة في ما قام عليه من الظنون اذا حصل القطع بمحنة في تعيين الاحتمالات
 صامحاً لكون الاطلاع بمقتضاها انما يجب ان يبين الظن بالواقع والظن بالبدل والاول مؤيد على محنة مطلق الظن والثاني لا طراده
 لا ينفرد بخاصة مؤيدة للمشكوك الاعتبار ودون التزم في الاول بعض من انكر محنة مطلق الظن واوردوا الزاماً على العاملين بمطلق
 الظن فقالوا كما يقولون يجب علينا في كل واقعة البناء على حكم وعدم كونه معلوماً في تعيينه العمل بالظن فكذلك نقول بعدم ما يجب
 علينا ولم نعلم تعيينه يجب علينا في تعيين هذا الظن العمل بالظن ثم اعترض على نفسه بما حاصله ان وجوب العمل بظنون المحنة لا ينبغي
 في تعيينه فقال نعم ولكن لا يكون حجة دليل على محنة ظن اخذ بعد شوق محنة الظن للظنون المحنة نفع باب الامكان ولا يجري دليل فيه
 وبقي تحت اصله عدم المحنة وفيه انه اذا التزم باقتضاء مفيدة الاستدلال مع فرض عدم المرجح العمل بمطلق الظن في الموضع دخل
 الظن من المشكوك الاعتبار وهو هو فلا مورد للترجيح والتعيين حتى يعين بمطلق الظن لان الحاجة الى التعيين بمطلق الظن في
 عدم العمل بمطلق الظن وبعبارة اخرى ما ان يكون مطلق الظن محنة وما لا يقع الاول لا مورد للتعين والترجيح وعلى الثاني لا يجوز
 الترجيح بمطلق الظن فالترجيح ساقط بمطلق الظن كل تقدير وليس للمعترض الفيلسوف ان ثبت محنة مطلق الظن تعيينه ترجيح
 مضمون الاعتبار اذ على تقدير شوق محنة مطلق الظن لا يستغنى عن ترجيح تعيين الترجيح بمطلق الظن ثم ان لهذا المعترض كلاماً في
 ترجيح مضمون الاعتبار بمطلق الظن لا من حيث محنة الظن حتى يقال ان بعد شوقها لا مورد للترجيح لا باس بالاشارة اليه وما وقع
 من الخطأ والتفلة منه في المراد بالترجيح هنا فقال معترضاً على الفيلسوف بما قد مضى من ان ترجيح احد العلمين عين تعيينه بالاستدلال
 بقوله ان هذا الفيلسوف غلط في ترجيح الشيء وتعيينه ولم يعرف الفرق بينهما اوليان هذا لا طلب تقدم مفيدة ثم يجب عن كلامه وهي انه
 لا ينبغي بطل الترجيح بل المرجح فانهما يحكم بتعيين العقل والعرف والعادة بل يقولون بامتناع الدلالة كالترجيح بل المرجح والمراد بالترجيح بالمرجع
 هو كون التمسك لاحد الطرفين والميل اليه من غير مرجح وان لم يكن بتعيينه وجوباً واماً الحكم بذلك فهو امر اخر وما ذلك ثم أوضح ذلك
 بامثلة منها ان لو دار الامر بين احكام السلطان المرسل اليه بين امور وكان بعضهما مضموناً بالظن لم يعلم محنة من طرف السلطان صح
 ترجيح للظنون ولا يجوز له الحكم بلزوم ذلك ومنها انه لو اقر احد طعنا ما ان احد العلمين الاخر فاخاره عليه لم يترك ترجيحاً بل المرجح
 وان لم يلزم اكل الاول ولكن لو حكم بلزوم الاكل لابد من تحقيق دليل عليه ولا يكفي مجرد الدليل نعم لو كان احداهما مضراً صح الحكم بالزوم
 ثم قال وبالحكمة فالحكم بالاول دليل غير المرجح بل المرجح فالمرجع غير الدليل والاول يكون في مقابل الدليل والعمل والثاني يكون في مقابل التضديق والحكم
 ثم قال ان ليس المراد ترجيح العمل بالظن للظنون محنة وان الذي يجب العلم به بعد الاستدلال باب العلم بل مراده انه بعد ما وجب على المكلف
 الاستدلال باب العلم وثمما والتكليف العمل بالظن ولا يعلم اي ظن لو عمل بالظن للظنون محنة اي نقض بلزوم عليه فقلت ترجيح بل المرجح ضد
 غلط غلطاً ظاهراً وان كان غير مهيبة حتى ينظر انتهى كلامه اقول لا يخفى انه ليس المراد من اصل دليل الاستدلال الا وجوب العمل بالظن
 فاذا فرض ان هذا الواجب رد بين ظنون فلا غرض الا في تعيينه بحيث يحكم بان هذا هو الذي يجب العلم به شرعاً حتى يتبين المحنة عليه في
 مقام العمل بلزوم على انه حكم شرعي من العلم وما دام في ذلك بعض الظنون دون بعض فهي مختلفة غير منضبطة ففقد يكون
 الداعي الى الاختيار موجوداً في موهوم الاختيار لغرض من الاغراض وقد يكون في مضمون الاختيار دليل الكلام الا في ان الظن محنة بعض
 الظنون هل يوجب الاختيار بذلك للظنون شرعاً بحيث يكون الاخذ بغيره دلالة من الدلالة معاً باعتبار الله في تركها وهو وظيفة من
 سلوك الطريق وبعبارة اخرى هل يجوز شرعاً ان يعمل المحنة بغير مضمون الاعتبار امر لا يجوز شرعاً قلنا نعم الدليل الشرعي بعد حوزان
 العمل بالظن في الجملة على ان تلك المهلة خبر ان محنة خبر خبر وان قلت يجوز لكن بدلالة عن مضمون الاعتبار لا محبة بهما فهذا هو الترجيح الذي
 الزم العلم بطلانه وان قلت يجوز رجحانها فهذا هو المطلوب للعلم فليس المراد بالمرجع ما يكون داعياً الى ارادة احد الطرفين بل المراد ما يكون

الظن بل

على الوجه لا قرب

القائلين

رتبة على حكم الله ومن المعلوم ان هذا الحكم الوجوهي لا يكون الا من جهة شرعية فلو كان محجرا بالظن بوجوب الظن بذلك البعض فقد لم
 العمل بطلان الظن عند اشتباه الحكم الشرعي فاذا كان ذلك في هذا المقام لا يجوز في مسائل المقامات فلم قلنا ان يتخذ دليل الاستدلال
 جهة الظن في الجملة الذي يجب العمل به ونقتضي الاستدلال في غير مطلقا ولكن وحاصل الكلام ان المراد من المرجح هنا هو المعين والدليل
 الملا من جانب الله ليس الا ان كان في المقام شيء غير الظن قلنا ان كان محجرا بالظن فلم تثبت جهة مطلقا للظن فثبت من جميع ذلك
 ان الكلام ليس في المرجح للفعل بل المقام المرجح للحكم بان الله واجب على الاستدلال والعمل بما دون ذلك وما ذكرنا يظهر في ان الكلام البعض المتفرد
 ذكره في توجيه مطلبه من ان كون المرجح طلبا لا يقتضي كون المرجح طلبا فاننا قلنا ان كون المرجح طلبا لا يقتضي ذلك بل ان قام الدليل على
 اعتبار ذلك المرجح شرعا كان المرجح به قطعيا ولا قلبا ايضا ثم ان ما ذكره الاخير في مقدمته من ان المرجح في توجيه ذلك مرجح فيجب بل محال
 منه خلط بين المرجح بل المرجح في اليجاد والتكوين وبينه في مقام الاثر والالتكليف فان الاول محال في توجيه ذلك في محال في توجيه ذلك
 عن الفهم الى الاستدلال وهو دور في فهم ثبت ما ذكرنا ان يجب الظن في الجملة من بين الظنون بالظن غير مستقيم وفي حكمه ما هو عين
 بعض الظنون لاجل الظن بعدم جهة ما سواه كالاولوية والاستقرار بل الشيء حيث ان الله على عدم اعتبارها بل لا يبعد دخول الاولين
 تحت القبول انتهى عن غير ما انتهى عن العمل بالاولوية منها ما زاد في قضية ابان المتضمنة حكمه في صانيع المراتبة فان بعضه بطلان الظن المعبر
 بحكم الاستدلال في اعداد هذه التائس في وجهه ذلك ما ذكرنا من عدم استقامة تعيين القضية المهمة بالظن في هذا ان دعوى هو
 الظن على عدم اعتبار هذه الامور نوعا لان مستند التمسك على عدم اعتبارها ليس لعدم الدليل عند التمسك على اعتبارها في توجيه بحث
 الاصل الكون في اعتبارها بالخصوص في التمسك مثل هذه التمسك في الاستدلال الى الاصل بوجوب الظن بالواقع وما دعوى كون الاقلين في
 فنذكر به جعل غير واحد من اصحابنا علماء بالخصوص في بعض ظن من ان لا يفرق بين العمل على علمها بالخصوص ولو فرض ذلك دخل الاولوية
 فما قام الدليل على عدم اعتبارها لان جهة الظن الحاصل من ذلك انما بان متضمن الاعتبار بالنسبة الى الاولوية في توجيهها مع عدم جهة البحث الدال
 على المنع منها غير محتمل فتم بعد ما عرفت من عدم استقامة تعيين القضية المهمة بطلان الظن في علم انه قد صحح توجيهها بالظن في
 مواضع احدها ان يكون الظن القائم على جهة بعض الظنون من المتضمن اعتبارها بعد الاستدلال اذ ما مضى كما اذا قام فرد من الخبر الصحيح
 متضمن اعتبارها بين مسائل الاحكام واما الامارات على جهة بعض ما دون ذلك فيصبح متضمن الاعتبار لاجل قيام الظن للمتضمن الاعتقاد
 على وجهه لكن هذا يصح على عدم الفرق في جهة الظن بين كونه في المسائل الفرعية وكونه في المسائل الاصولية والافضل قلنا ان الظن في الجملة
 الذي تضمنه مقدمتنا الاستدلال انما هو المتعلق بالمسائل الفرعية دون غيرها فالغرض المتضمن انما هو متضمن بالنسبة الى الفرع لا غير
 ذكرنا سابقا من عدم الفرق بين تعلق الظن بنفس الحكم الفرعي وبين تعلقه بما جعل ارضا اليه انما هو بناء على ما هو الفهم من غير
 مفاد الاستدلال في وجهه بوجوب كونه العقل ونكشف عن جعل الشر والقدر المتضمن من غير على الكشف كما ينبغي واما ما بالاضافة الى ما
 قام على اعتبارها ثابت جهة ذلك الظن القائم كالمقام الاكبر المتفرد على جهة الاستدلال او مشافاة في بعض بعد اثبات جهة الاماير المتعلق
 بعض الوجوه ضامعا غيرا والحرف ما هو متضمن بالنسبة اليه اذا كانت كالتائس في متضمن الاعتبار بالنسبة الى الاستدلال بحيث لا يتحمل القضا
 وفيها الثاني ان يكون الظن القائم على جهة ظن متعلقا لا تعد فيه كما اذا كان متضمن الاعتبار متضمن اعتبارها فاما ما ذكره ولعله على جهة
 فان يعمل به في تعيين النجوان كان لضعف الظنون انه اذا استدل العلم في مسئلة معين ما هو المتبع بعد الاستدلال ولم يحل الرجوع فيها الى
 الاصول حتى لا يختلط ما ينبغي تعيين الرجوع الى الظن الموجود في المسئلة فيؤخذ به لما عرفت من كل مسئلة الاستدلال فيها باب العلم في
 عدم محذور الرجوع فيها الى مقتضى الاصول تعيين بحكم العقل العمل بما يظن وجب ذلك المسئلة الثالث ان يتعد الظنون في مسئلة معين
 المتبع بعد الاستدلال بحيث يقوم كل واحد منها على اعتبار طائفة من الامارات كانه في الفقه لكن يكون هذه الظنون القائمة كلها
 في مرتبة لا يكون اعتبار بعضها مطلقا في اوجب بحكم مقتضى الاستدلال في مسئلة معين المتبع الرجوع فيها الى الظن في الجملة وللغرض
 سلاى الظنون لوجوه في تلك المسئلة وعدم المرجح لبعضها لوجب الاخذ بالكل ثم على تقدير جهة تقدير دليل الاستدلال على وجه الكشف
 فالذي ينبغي ان يقال في ذلك ان كل واحد من هذه الامارات على المتضمن من الظنون وصل يلحق به كل ما قام للمتضمن على اعتبارها وجهان
 اهو ما العدة كما نشأ اذ بناء على هذا فيغير لانه كشف العقل واسطة مقدمتنا الاستدلال الا من اعتبار الظن في الجملة في الفرع دون
 الا من اعتبار الظن في الجملة في الامارات في غير المتضمن خلس بالنسبة الى اصولية نعم مقتضى تقرير الدليل على وجه حكومية العقل انه لا فرق بين تعلق الظن
 بالحكم الشرعي او غير الشرعي ثم كان المقدم المتضمن كاجابة الفقه بغيره انه لا يلزم من العمل بالاصول في خارج التمسك والالزام على تقدير
 لا يفتقر كما في مسائله ونحوه لا فاصح الاخذ بما هو المتضمن من الامارات التائس بالنسبة الى غيرها فان كنه الفقه والمتغير الذي ذكرنا

في هذا المقام لا يجوز في مسائل المقامات فلم قلنا ان يتخذ دليل الاستدلال
 جهة الظن في الجملة الذي يجب العمل به ونقتضي الاستدلال في غير مطلقا ولكن وحاصل الكلام ان المراد من المرجح هنا هو المعين والدليل
 الملا من جانب الله ليس الا ان كان في المقام شيء غير الظن قلنا ان كان محجرا بالظن فلم تثبت جهة مطلقا للظن فثبت من جميع ذلك
 ان الكلام ليس في المرجح للفعل بل المقام المرجح للحكم بان الله واجب على الاستدلال والعمل بما دون ذلك وما ذكرنا يظهر في ان الكلام البعض المتفرد
 ذكره في توجيه مطلبه من ان كون المرجح طلبا لا يقتضي كون المرجح طلبا فاننا قلنا ان كون المرجح طلبا لا يقتضي ذلك بل ان قام الدليل على
 اعتبار ذلك المرجح شرعا كان المرجح به قطعيا ولا قلبا ايضا ثم ان ما ذكره الاخير في مقدمته من ان المرجح في توجيه ذلك مرجح فيجب بل محال
 منه خلط بين المرجح بل المرجح في اليجاد والتكوين وبينه في مقام الاثر والالتكليف فان الاول محال في توجيه ذلك في محال في توجيه ذلك
 عن الفهم الى الاستدلال وهو دور في فهم ثبت ما ذكرنا ان يجب الظن في الجملة من بين الظنون بالظن غير مستقيم وفي حكمه ما هو عين
 بعض الظنون لاجل الظن بعدم جهة ما سواه كالاولوية والاستقرار بل الشيء حيث ان الله على عدم اعتبارها بل لا يبعد دخول الاولين
 تحت القبول انتهى عن غير ما انتهى عن العمل بالاولوية منها ما زاد في قضية ابان المتضمنة حكمه في صانيع المراتبة فان بعضه بطلان الظن المعبر
 بحكم الاستدلال في اعداد هذه التائس في وجهه ذلك ما ذكرنا من عدم استقامة تعيين القضية المهمة بالظن في هذا ان دعوى هو
 الظن على عدم اعتبار هذه الامور نوعا لان مستند التمسك على عدم اعتبارها ليس لعدم الدليل عند التمسك على اعتبارها في توجيه بحث
 الاصل الكون في اعتبارها بالخصوص في التمسك مثل هذه التمسك في الاستدلال الى الاصل بوجوب الظن بالواقع وما دعوى كون الاقلين في
 فنذكر به جعل غير واحد من اصحابنا علماء بالخصوص في بعض ظن من ان لا يفرق بين العمل على علمها بالخصوص ولو فرض ذلك دخل الاولوية
 فما قام الدليل على عدم اعتبارها لان جهة الظن الحاصل من ذلك انما بان متضمن الاعتبار بالنسبة الى الاولوية في توجيهها مع عدم جهة البحث الدال
 على المنع منها غير محتمل فتم بعد ما عرفت من عدم استقامة تعيين القضية المهمة بطلان الظن في علم انه قد صحح توجيهها بالظن في
 مواضع احدها ان يكون الظن القائم على جهة بعض الظنون من المتضمن اعتبارها بعد الاستدلال اذ ما مضى كما اذا قام فرد من الخبر الصحيح
 متضمن اعتبارها بين مسائل الاحكام واما الامارات على جهة بعض ما دون ذلك فيصبح متضمن الاعتبار لاجل قيام الظن للمتضمن الاعتقاد
 على وجهه لكن هذا يصح على عدم الفرق في جهة الظن بين كونه في المسائل الفرعية وكونه في المسائل الاصولية والافضل قلنا ان الظن في الجملة
 الذي تضمنه مقدمتنا الاستدلال انما هو المتعلق بالمسائل الفرعية دون غيرها فالغرض المتضمن انما هو متضمن بالنسبة الى الفرع لا غير
 ذكرنا سابقا من عدم الفرق بين تعلق الظن بنفس الحكم الفرعي وبين تعلقه بما جعل ارضا اليه انما هو بناء على ما هو الفهم من غير
 مفاد الاستدلال في وجهه بوجوب كونه العقل ونكشف عن جعل الشر والقدر المتضمن من غير على الكشف كما ينبغي واما ما بالاضافة الى ما
 قام على اعتبارها ثابت جهة ذلك الظن القائم كالمقام الاكبر المتفرد على جهة الاستدلال او مشافاة في بعض بعد اثبات جهة الاماير المتعلق
 بعض الوجوه ضامعا غيرا والحرف ما هو متضمن بالنسبة اليه اذا كانت كالتائس في متضمن الاعتبار بالنسبة الى الاستدلال بحيث لا يتحمل القضا
 وفيها الثاني ان يكون الظن القائم على جهة ظن متعلقا لا تعد فيه كما اذا كان متضمن الاعتبار متضمن اعتبارها فاما ما ذكره ولعله على جهة
 فان يعمل به في تعيين النجوان كان لضعف الظنون انه اذا استدل العلم في مسئلة معين ما هو المتبع بعد الاستدلال ولم يحل الرجوع فيها الى
 الاصول حتى لا يختلط ما ينبغي تعيين الرجوع الى الظن الموجود في المسئلة فيؤخذ به لما عرفت من كل مسئلة الاستدلال فيها باب العلم في
 عدم محذور الرجوع فيها الى مقتضى الاصول تعيين بحكم العقل العمل بما يظن وجب ذلك المسئلة الثالث ان يتعد الظنون في مسئلة معين
 المتبع بعد الاستدلال بحيث يقوم كل واحد منها على اعتبار طائفة من الامارات كانه في الفقه لكن يكون هذه الظنون القائمة كلها
 في مرتبة لا يكون اعتبار بعضها مطلقا في اوجب بحكم مقتضى الاستدلال في مسئلة معين المتبع الرجوع فيها الى الظن في الجملة وللغرض
 سلاى الظنون لوجوه في تلك المسئلة وعدم المرجح لبعضها لوجب الاخذ بالكل ثم على تقدير جهة تقدير دليل الاستدلال على وجه الكشف
 فالذي ينبغي ان يقال في ذلك ان كل واحد من هذه الامارات على المتضمن من الظنون وصل يلحق به كل ما قام للمتضمن على اعتبارها وجهان
 اهو ما العدة كما نشأ اذ بناء على هذا فيغير لانه كشف العقل واسطة مقدمتنا الاستدلال الا من اعتبار الظن في الجملة في الفرع دون
 الا من اعتبار الظن في الجملة في الامارات في غير المتضمن خلس بالنسبة الى اصولية نعم مقتضى تقرير الدليل على وجه حكومية العقل انه لا فرق بين تعلق الظن
 بالحكم الشرعي او غير الشرعي ثم كان المقدم المتضمن كاجابة الفقه بغيره انه لا يلزم من العمل بالاصول في خارج التمسك والالزام على تقدير
 لا يفتقر كما في مسائله ونحوه لا فاصح الاخذ بما هو المتضمن من الامارات التائس بالنسبة الى غيرها فان كنه الفقه والمتغير الذي ذكرنا

فهو لا ينفصل عما هو المنقش بالنسبة وهكذا ثم لو فرضنا عدم الفقد للمنقش بين الامارات او عدم كفايته لما هو المنقش مطاوعا بالنسبة
 فان لم يكن على شيء منها طارة فاللازم الاخذ بالكل لبطا الخيرة والاجماع وبطلان طرح الكلام الفرض فقد المخرج فغيب الجمع وان قام على بعضها
 اطاره فان كانت طارة واحدة كما اذا قامت الشبهة على جهة جملة من الامارات كان اللازم الاخذ بها الغيبين الرجوع الى الشبهة في تعيين
 المبيع من بين الظنون وان كانت امارات متعددة فامت كل واحد منها على جهة ظن مع الحاجة الى جميع تلك الظنون والفقه وعدم كفايته
 بعضها على ما لا يفرق بين لتساوي تلك الامارات القائمة من حيث الظن بالاعتبار والعدم وبين تفاوتاها في ذلك واما لو
 قامت بكل واحدة منها على مقدار من الامارات كانت الفقه فان لم تتفاوت الامارات القائمة في الظن بالاعتبار وجب الاخذ بالكل
 كالامارة الواحدة لعقد المخرج وان تفاوتت فقامت مشقة الاعتبار ومظنون الاعتبار على اعتباره بصير مغيبا الغريم كما اذا
 قام الاجماع المشغول بناء على كونه مظنون الاعتبار على جهة اطاره غير مظنون الاعتبار و قامت تلك الامارة فانها شغبت بذلك
 هذا كله على تقدير كون دليل الاستدراك شفا واما ما على ما هو المتخاد من كونه حاكما فيسجد الكلام فيه بعد الفرق عن المعنى
 التي ذكرها النعمان التنبية انما اذا عرفت ذلك فاللازم على الجهد ان يامل في الامارات حتى يعرف المنقش منها حقيقة او الاضافة الى غيرها
 وتخصيل يمكن تحصيله من الامارات القائمة على جهة تلك الامارات ويميز بين تلك الامارات القائمة من حيث التساوي والتفاوت
 من حيث الظن بجهة بعضها من اطاره اخرى ويعرف كفايته او اعتباره من تلك الامارات وعدم كفايته في الفقه وهذا يحتاج الى
 مسير مسائل الفقه اجبا لا يخفى يعرف ان الفقد للمنقش من الاجماع ومثلا لا يكتفي في الفقه بحيث يرجع في موارد حلت عن هذا الخبر في الاصول
 التي يقتضيها البهيم بالحكم في ذلك المورد فان اردنا انضم اليهم اخر من الخبر كونه مشقة اضافية او كونه مظنون الاعتبار بظن مشقة
 يكفي ام لا فلا بد من الفتوى على وجه وجب طرح مسائل الظنون حتى يعرف كفايته ما اورد من جهة الغيبين والظن المبيع وفقنا الله للاخبار
 الذي هو واحد من طول الجهاد في حق والى الامجاد الثاني من طرف النعمان ما سلكه غيره فاحد من المعاصرين من عدم الكفاية حيث
 اعترفوا بعد تشييم الظنون لا مظنون الاعتبار ومشكوك وموهوم بان مقتضى القاعدة بعد اتمام التنبية الانقضاء على مظنون
 الاعتبار على المشكوك ثم يفسر الى الموهوم لكن الظنون المظنونة الاعتبار كفاية اما بانفسها بناء على انحصارها في الاعتبار الصحيح
 مشكوك عليه واما لاجل العلم الاجمالي بخلافه كثير من ظواهرها المتكافئة منها وجود ما يظن منه ذلك الظنون مشكوك
 الاعتبار فلا يجوز التمسك بذلك الظواهر للعلم الاجمالي المذكور فيكون حالها حال خط الكتاب السنة المتواترة في عدم الوقوع
 معظم الاحكام فلا بد من التمسك بمقتضى قاعدة الاستدلال ونزوم الحذور من الرجوع الى الاصول الى الظنون للمشكوك الاعتبار
 التي ولت على اذاعة خلاف الظواهر مظنون الاعتبار فيعمل بما هو مشكوك الاعتبار ويخصص له موهوما مظنون الاعتبار ويقتد
 لاطلا فانه وقرائن الجوازات في اوجب العمل بهذه الظواهر من مشكوك الاعتبار وتخصيص لغومات مظنون الاعتبار ومقتد الاطلا
 وقرائن الجوازات في اوجب العمل بهذه الظواهر من مشكوك الاعتبار وتخصيص لغومات مظنون الاعتبار ومقتد الاطلا
 المظنونة الاعتبار بالاجماع على عدم الفرق بين افراد مشكوك الاعتبار وان احدا لم يعرف بين الخبر الحسن المفاضل لان
 الصحيح بين جرح حسن جرحه معارض بجر صحيح بل بالارلوية القطعية لانه اذا وجب العمل بمشكوك الاعتبار الذي له معارضه لظن
 مظنون الاعتبار فالعمل بالبدل معارض ولا ثم نقول ان في ظواهر مشكوك الاعتبار موارد كثيرة يعلم اجمالا بعدم ارادة الحكم
 الظاهر والكاشف عن ذلك ظاهري الامارات الوهومة الاعتبار وفعل بذلك الامارات ثم نعال في اقوال الوهوم الاعتبار بالاجماع البكر
 حيث ان احدا لم يعرف بين الشبهة المعارضة للخبر الحسن بالعموم وللخصوص وبين غير المعارض له بل بالاولوية كما عرفت اقول الانصاف
 ان النعمان بهذا الطريق اصنع من التخصيص مظنون الاعتبار لان هذا العمق جمع ضعف القولين حيث اعترف بان مقتضى
 القاعدة لولا عدم الكتاب الانقضاء على مظنون الاعتبار فلعرفت انه لا دليل على اعتبار مطلق الظن بالاعتبار الا اذا ثبت
 جواز العمل بمطلق الظن عندنا لسد باب العلم واما ما ذكره من النعمان عدم الكفاية فغيره ولا انه مبني على كون مظنون الاعتبار
 مختصرا في الخبر الصحيح بتركيبه عند ليس كذلك بل الامارات الظاهرة من الشبهة ومادل على اعتبار قول الثقة مضافا الى
 ما استفيد من سائر القواعد في العمل بما يوجب كون لنفسه الزايات وفي تشخيص احوال لارادة بوجوب الظن الفتوى بخبر الخبر
 الصحيح بتركيبه عند واحد والخبر الموثق والضعيف المخرج بالشبهة من حيث لارادته ومن المعلوم كفايته ذلك وعدم لزوم تحدد
 من الرجوع في موارد ففان تلك الامارات في الاصول وثابت ان العلم الاجمالي الذي دعا به مرجع خالص الى العلم بمطابقه ينقص
 مشكوكا لا اعتبارا للوالة من جهة كشفها على البرد ان في مظنونات الاعتبار ومن المعلوم ان العمل بالاجمالي لا يوجب

التعدي الى ما ليس فيه هذه العلة لغيره مشكوك ان الاعتبار بالغير كما شق من مراد من مضافات الاعتبار في العلم الاجبالي هو
 شمول منع هذه مفيدة للاطلاع في الاختيار ومخصصه لغيره كما لا يوجب التعدي الى الشهور الغير المزاولة للاختيار بتعيينه ومخصصه
 ففصل عن التعدي الى الاستفراغ والاولوية ودعوى الاجماع لا يخفى ما فيها لان الحكم بالجمع في القسم الاول لهلته غير مطرقة في القسم الثاني
 حكم عقلي يعلم بعدم تعرض الامام عنه ولو لا ذلك لامن بانه يضر بحكم العقل والفرض عدم جريان حكم العقل في غير مورد
 العلة وهو وجود العلم الاجبالي من ذلك بغير الكلام في دعوى الاولوية فان النشاط في العمل بالقسم الاول اذا كان هو العلم الاجبالي
 فكيف يمكن ان لا يوجد في النشاط فضلا عن كونه لو كان مشهورا لاجماع دلي ان احدا من العلماء لم يعرف بين افراد الخبر الحسن او
 افراد الشكر ولم يعلم ان الوجوه عند ثبوت الدليل عليها مطلقا ونفيها لا لهم اهل الظنون الخاصة بل وادعى الاجماع على ان كل من علم
 من الاخبار الحسنة او الشكر لاجل العلم الاجبالي بمطابقة بعضه للواقع بل في الحال عن هذا العلم الاجبالي كان في محله الثالث
 من طرف التعميم ما ذكره بعض مشايخنا طاب ثراه من قاعدة الاشتغال بناء على ان كشاف من دليل الاستدلال وجوب العمل بالظن
 والجملة فاذ لم يكن قد مضى في الفرض وجب العمل بكل ظن ومنع جريان قاعدة الاشتغال هنا لكونها عدا واجبا العمل من
 الظنون محروقة عن غير الجواب في بعض احواله الدليل الاول من دلالة اعتبار الظن بالطرف ولكن مبرر ان قاعدة الاشتغال
 في مسألة العمل بالظن معارضة في بعض الموارد بقاعدة الاشتغال في المسئلة الفرعية كما اذا اقتضى الاحتياط في الفرع وجوب
 السورة وكان مشكوكا للاعتبار على عدم وجوبها فان يجب لغايات قاعدة الاحتياط في الفرع وفراغ السورة لاحتمال وجوبها
 ولا ينافي الاحتياط في المسئلة الاصولية لان الحكم الاصولي للعلوم بالاجمال وهو وجوب العمل بالظن القائم على عدم الوجوب هنا
 وجوب العمل على وجهه بنطبق مع عدم الوجوب يكفي في ان يقع الفعل لا على وجه الوجوب لا شذوذ من الاحتياط وفعل السورة
 الوجوب كونه على وجه الوجوب الواقعي ونوضح ذلك انه معنى وجوب العمل بالظن وجوب تطبيق عمله عليه فاذ فرضا انه
 على عدم وجوب شيء فلهذا وجوب العمل به الا انه لا ينبغي عليه ذلك الفعل اذا احتار فعل فلان فيجب يقع الفعل لا على وجه
 الوجوب كما لو لم يكن هذا الظن وكان عبرا في قبضه الاصل لا ينبغي ان يقع على وجه عدم الوجوب اذ لا يعتبر في الافعال الغير
 الواجبة فعدم الوجوب يجب التشرع والتدبر بعدم الوجوب واول فعله او تركه من باب جموع التدبر جميع ما علم من الشر
 وجها فاذ تردد الظن الواجب العمل الذي كوبر بين ظنون تغلف بعدم وجوب امور فغنى وجوب الاحتياط في ذلك الظن لاجل المعلوم اجبا
 وجوب ان لا يكون فعله هذه الاصول مباحة بحكم الاصل ولذا ينبغي الاحتياط واثبات الفعل لاحتمال انه واجب ثم اذا فرض العلم
 الاجبالي من الخارج بوجوب احد هذه الاشياء على وجه يجب الاحتياط والجمع بين ذلك لا هو فيجب عليه المكلف الا التزام بفعل
 كل منهما لاحتمال ان يكون هو الواجب ما اقتضاه الظن القائم على عدم وجوبه لا يقتضي اتيان لكل منهما بعنوان الوجوب الواقعي بل
 بعنوان انه محتمل الوجوب الظن القائم على عدم وجوبه لا يمنع من لزوم اتيانه على هذا الوجه كما انه لو فرضنا اننا معتبر معا
 بالنفصل في الكتاب على عدم وجوب شيء لم يناف مؤداه لا ينبغي الايمان بهذا الشيء لاحتمال الوجوب هذا وما فرغ سمعك
 من تقديم قاعدة الاحتياط في المسئلة الاصولية على الاحتياط في المسئلة الفرعية وتجاوزها فليس في مثل المقام بل مثال الاول
 منهما اذا كان العمل بالاحتياط في المسئلة الاصولية من قبيل الشك الموجب للاحتياط في المسئلة الفرعية كما اذا تردد الواجب بين
 الفرض والايمان مودل على احد هما اماراة من الامارات التي يعلم اجبا بوجوب العمل بعضها فاننا قلنا بوجوب العمل بهذه الاما
 بصريحه معتبر لاحدى الصلوتين لان اتيان الاحتياط في المسئلة الاصولية انما يقتضي اتيانها لا يقتضي غيرها فالصلوة الاولى
 حكمها حكم السورة في عدم جواز اتيانها على وجه الوجوب فلا شذوذ وجوب اتيانها لاحتمال الوجوب فيصير نظيره ما نحن فيه واما
 الثاني فهو مورد المعارضة فهو كما اذا علمنا اجبا لا بغير شيء من بين اشياء ودلت على وجوب كل منها امارات فلم اجبا لا بغير احدها
 فان مقتضى هذا وجوب الايمان بالجميع ومقتضى ترك الجميع فانهم ما دعوى انه اذا ثبت وجوب العمل بكل ظن في مقابل غير
 الاحتياط من الاصول وجب العمل به في مقابل الاحتياط للاجماع المركب فقد عرفت شعا عرفت اننا قلنا اذا علمنا في مقابل الاحتياط
 بكل ظن يقتضي التكليف وعلما في مورد الاحتياط بالاحتياط لزم العسر الحرج اذ يجمع بين كل مظهر الوجوب كل مشكول الو
 ارجو عدم الوجوب مع كونه مطابقا للاحتياط اللازم فاذ فرض لزوم العسر مرات الاحتياط بين معاذ العسر فحين دفعه بعد
 وجوب الاحتياط في مقابل الظن فاذ فرضنا هذا الظن محتمل لزم العمل بكل ظن مما يقتضي الظن بالتكليف احتياطيا واما الظنون
 المخالفة للاحتياط اللازم فيعمل بها فارجع عن لزوم العسر فذ دفع العسر كين بالعمل ببعضها فما العسر فارجع الامر الى ان قاعدة

علم وجوب العمل بالظن في هذه المسئلة
 من وجوب العمل بالظن في هذه المسئلة
 من وجوب العمل بالظن في هذه المسئلة

الامتناع لا يتبع ولا يتم في الظنون المتخالفه لا لانه لا يثبت وجوب الشيء قطعا عن التعميم فيها لان الشيء
 اليها كان لزوم العسر في هذا كله على تقديره وقد مات الاستدلال على وجهه يكشف عن حكم الشرع وجوب العمل بالظن في الجملة وقد
 عرفنا ان التخصيص خلاف الظن وعرفنا ايضا ما ينبغي سلوكه على تقدير ثبوتها من وجوب اعتبار الشك في حقيقة او الاضافه ثم ملاحظه
 مطلقون الاعتبار بالنقص الذي تقدم في العلم الاول من المعينات الشك واما على تقديره فما على وجه وجوب حكومة العقل
 بوجوب الاحتياط عند الظن والفرار عن المخالفه الظنيه وان يتبع من الشارع ثبوت الزاوية من ذلك كما يتبع من المكلف الانكشاف بماء
 دون ذلك فالنهي وعده لا ينصوب بالنسبة الاستنباط الاستقلال العقل بعدم الفرق فيما اذا كان المقصود لاكتشاف الظن
 الاستنباط المحصلة كما لا فرق فيما كان المقصود لاكتشاف الفرق بين اسبابه وانما ينصرون حيث ينشأ الظن وجوب الاحتياط
 على الظن القوي الذي يرفع الشك في بيان ذلك ان الثابت من مفسدات فساد التكليف وعدم التمكن من العلم التفصيلي هو وجوب
 الاستنباط الاحتمالي الاحتياط في اثبات كل احتمال الوجوب كونه محتملا فيكون المعنى الثالثه النافقة للاحتياط انما ابطال وجوبه على
 وجه الوجوه الكليته وان احتياط كل واحد في الاحتياط او يرجع الى الاصل كك وسرر معلوم ان ابطال الوجوب الكلي لا يستلزم صدق
 السلبه الكليته في ذلك فلا يثبت من ذلك لا وجوب العمل بالظن على وجه الاحتياط والاصول في الجملة ثم ان العمل كما بان الظن القوي
 الاطمئنان في العمل لا يعلم عندئذ انه وانه لا يمكن القطع باطلا عند ما لا يتعارض وتوابعه ما هو وجوبه بمحض ذلك بالظن الاخر
 الى العلم ربح من ذلك لا يقطع بغير الاحتياط الخاص بنفسه لاسئله والاحتياط العام من جهة كونه احدى المسائل التي يقطع بتحقيق التكليف
 فيها ان قام على خلافه فيمنع الاحتياط اماره ثبوتها فيجب الاطمئنان بمطابقة الواقع لمكان الاحتياط واخذنا بها وكل واحد ليس
 فيها اماره كك قبل قيام الاحتياط سواء الوجود اماره اصله كك لو تابع المشكوكه او كانت لم يبلغ مرتبه الاطمئنان لم لو لم يمكن الاحتياط
 من جهة الشك في الاول والعمل بالظن في الثاني وان كان في غايه الضعف لان الموافقة الظنيه اولى من جهة ثبوتها في هذا هو الاحتياط في الشكوكا
 والمطونات بالظن الغير الاطمئنان امكن والاضافه الى العمل بالظن في الواقع لاحتياط فادخل المكلف قطع بان لم يزل
 القطع بالموافقة الغير الواجب على المكلف من جهة العسر لا الموافقة الاطمئنان فيكون مدار العمل على العلم بالبراهين والظن الاطمئنان امارا
 التحجير على العمل غير الظن الوجود في المسئله وان كان ضعيفا فهو خارج عن الكلام لان العقل لا يحكم فيه بالاحتياط حتى يكون الترتل منه
 الى شيء لو بل التخصيص والظن الموجود ترتل من العلم التفصيلي اليها بالادوا سطره ونسب فلتان العمل في المقصود موارد الاستدلال على
 الاحتياط ومطلوب الظن والتحجير كل في مورد خاص وهذا هو الذي يحكم به العقل المستقل وقد سبق لذلك مثال في الخارج وهو ما اذا
 علمنا بوجود شيا في محله في قطع وكان انه لم يقطع بحتم احتمال كونه مصادقا لمخرجا حشره فم منها بظن كونه محتملا بالظن
 الاحتياط لان البره من محصره ومنه ما ذلك بظن فيها بظن قوي من الشك والتحجير ثالث ذلك في كونها محتملة ومنه ما في مقابل
 الظن الاثرون رسمه ما في مقابل الظن الثاني ثم غرضنا في المشكوكات وهذا القسم من المتوفى ما لا يمكن ان يكون واجب الاثونا
 ربح فمقتضى الاحتياط وجوب اجتناب الجمع بما لا يحتمل الوجوب في التفرع وجوب الاحتياط لاجل العسر واجتناب ان يكون موهوم
 كان ارتكاب الموهوم مقابل الظن الاحتياط اولى من الكل فيبقى على العمل به ويتخير في المشكوك الذي يحتمل الوجوب يعمل مطلق الظن في المظنون
 فيه لكن كخبر بان هذا ليس من جهة مطلق الظن ولا الظن الاحتياط في شيء لان معنى جهة ان يكون ذلك في التفرع بحيث يرجع في مورد
 وجوده اليه لا العزم وفي موارد يتخلو عن مقتضى الاصل الذي يقتضيه الظن هذا ليس كذلك لان العمل اماره موارد فيها ظاهري من الاحتياط
 على الاحتياط لا عليه ان لم يدل على ذلك مقدّمات الاستدلال وفيما خالف الاحتياط لا يعول عليه الا بمقدار مخالفة الاحتياط لدفع
 العسر الا لو فرض فيه جهة اخرى لم يكن معبر من ذلك كما لو دار الامر بين شرطية شيء واباحته واستحبابه فظن باستحبابه فانه لا بد
 مقدّمات دليل الاستدلال الاعلى علم وجوب الاحتياط في ذلك الشيء والاحتياط في عدم وجوبه وملا في موارد عدمه وهو الشك فلا
 يجوز العمل الا بالاحتياط الكلي الحاصل من احتمال كون الموافقة من موارد التكليف المعلوم لاجل الاثونا لا يقتضيه نفس السئله كما اذا قلنا
 في حقه عسر العزم وجوب الاستقبال بالتخصيص العمل على هذا الوجه في بعض الاحتياط وطرحه بعض الموارد دفعا لمخرج ثم يعين العمل
 للطح البعض الذي يكون وجوب التكليف فيها احتياليا ضعيفا في الغايه في ثبوت ان العمل بالاحتياط في المشكوكات منضم الى العمل
 بوجوب العسر فضلا عن انضمام العمل به في المسئله في العمل بالظن القوي فيثبت وجوب العمل بمطلق الظن وجوب الرجوع في المشكوك
 الى مقتضى الاصل في كل منها وهذا مقتضى المعنى في جهة الظن المطلق وان كان حقيقه مقتضى الاحتياط الكلي لكنه لا يفلح بعد ذلك
 الفرق في العمل ثلث لاسلم لزوم الرجوع من مرعات الاحتياط في المظنونات بالظن بالغير القوي فضلا عن لزوم الاحتياط في

[illegible]

التوفيق لا يوجد ما عداه ولا يرد له لا خفاص صخرة التمكن من إزالة التوفيق لأجل العمل بالرجوع إلى الله تعالى أو بصورته ما إذا كانت
 المسئلة من غير التوفيق أو بخلاف ذلك ولا يخفى أن شيئا من الإختلاف الواردة على هذه الوجهة لا يثبت كدليل على حرمة العمل بالتوفيق الكاشف
 عن صدق الحكم عموما أو خصوصا عن النبي أو أحد أئمة مع عدم التمكن من تحصيل العلم بركة الطهر في الشرع ودون ذلك لا يثبت
 العمل بالتوفيق أنه صدق منهم والعمارة بالتوفيق إن خلاصه من كفايته لأصول المخالفات بالتوفيق في موارد أو الأما ذات المعارض له
 وما ذكرناه واضح على من راعى الإقتضا وجانب الاعتناء أو كان الدليل هو الإجماع بل الظاهر عند علماء الحديث كما عرفت فيقول أنه كل
 إلا أن دعوى الإجماع والضرورة على الحرمة في كل زمان ومكان لا تفي بغيره من التوفيق بل لا بد من إسناده بأب التوفيق من الطرفين التمهيد لعامة
 المكلفين ولكلف واحد باعتبار ما خرج له من البعد عن ذلك لا إسلام فهل نقول أنه يحرم على العمل بالتوفيق بواسطة التوفيق أنه الحكم
 الشرعي المتداول بين المشرعين وأنه مخبر بين العمل به والتوفيق بما ينافي به من الإختلاف الموهوم ثم ندعى الضرورة على ما عرفت من الحرمة
 ودعوى الفرق بين زماننا هذا وزماننا من أن نضطر جميع الأما ذات التمهيد بمنوعه لأن المفروض أن الأما ذات التمهيد الموجودة بالتوفيق
 لم تثبت كونها مفردة في نظر الشرع على التوفيق لأن نفاذها إن كان مخصوصة فيها في المفروض بعد استكمالها بالظن الخاص عدم شوب
 خصوصية فيها وإحتمالها بل ظاهرا لا يجب بل يفرض الكلام فيما إذا قطعنا بأن العلم بنسب تلك الأما ذات بالخصوص وإن كان تحصيل
 في التوفيق لو ثبت كونه دافعا في المنة فليس الكلام إلا في ذلك وكيف كان فدعوى الإجماع والضرورة ذلك في الجملة مسلمة وأما كونه
 فلا وهذه الدعوى ليست بأولى من دعوى الاستدلال بالضرورة على حرمة العمل بالتوفيق إلا أن الإختلاف في بعض الأخبار
 وجميع معارف الإجماعات يوجب الظن الشاخص بالعلم بل العلم بأنه ليس بما يركن إليه الدين مع وجود الأما ذات التمهيد في نوح بما قام الدليل
 على عدم جبره بل العمل بالتوفيق لعبد الظن في مقابل الجبر الصحيح كما هو لازم القول بدخول التوفيق في مطلق الظن المحكوم بجبره من غير
 في المذهب الثاني منع في دقة التوفيق للظن خصوصاً بعد ما لاحظنا أن الشاخص في الحكم بين ما يثبت في الضرورة وفي ما يتخلل من الضرورة
 كفاك في هذا العموم ما ورد في دين الله لا يصاد بالعقود وإن الشبهة إذا ثبتت محقق الدين وأنه لا شيء ما بعد عن عقول الرجال من دين
 وغيره إنما دل على غلبة مخالفة الواقع في العمل بالتوفيق خصوصاً في دقة إبان بن تغلب الواردة في دقة أصابع الرجل والمرأة الآية وغيره
 منع حصول الظن من التوفيق في بعض الأحيان مع كونه مع الواحدة أو أكثره فيعرف الشرع بين المؤقتات والتفريق بين اختلافات فلا
 يؤثر في منع الظن لأن هذه الموارد بالنسبة إلى موارد الجمع بين المؤقتات أقل فليس نعم الإقتضا أن ما ذكر من تنوع من الإختلاف في العمل
 التوفيق موهن فوي يوجب غلبة ارتفاع الظن بالحاصل منه في بادية النظر ما منعه عن ذلك دائماً فلا كيف وقد حصل من التوفيق القطع
 وهو المسمى عندهم بشفيع المناط القطعي أيضاً لا لوقته الاعتبارية من إسماء التوفيق ومن العلوم في دقة الظن ولا يبرهان منشا
 الظن فيها ما هو اشتبااط المناط ظناً وأما كونه في الفرع فلا مدخل في حصول الظن الثالث أن باب العلم في مورد التوفيق ومثله مضمون
 للعلم بأن الشاخص في هذه الموارد إلى الأصول للقطعية والعملية فلا يفتضح ليل الاستدلال بهما من الظن في موارد وفيه أن هذا
 العلم إنما حصل من جهة العلم عن التوفيق لا كلام في وجوب الاشتغال به بعد منع العلم إنما الكلام في توجيهه صحة مع نفي الشرع العلم بوجوب
 أن موارد وموارد سائر الأما ذات منشا وفيه أن ما من منع العلم عن العمل بالتوفيق يمكن ذلك في موارد أخرى فلا يستعمل العقل
 بوجوب العمل بالظن وفيه الاكتفاء بنسبة من المكلف وقد نفي أن لا يثبت في التوفيق في التكليف بالخلاف لم يستعمل العقل فيجب العمل
 بالظن إذا ما منع عقلاً عن وقوع الفعل الممكّن إذا من الحكم الإيجابي والحاصل أن الانفصال للمدعى أن كان مع قطع النظر عن منع الشرع هو
 خلاف المفروض وأن كان عليه حظ من منع العلم لا شك في صحة النسخ ومجا معته مع استئصال العقل بوجوب العمل بالظن في الكلام هنا
 في توجيه النسخ لا في تحققة الرابع أن مقتضى الدليل الاستدلال بالعلم مع العلم ببقاء التكليف إنما يوجب جواز العمل بما يقيد
 الظن يعني في نفسه ومع قطع النظر عما يقيد الظن انتهى وبالحجة في ذلك على جهة الإزالة الظنية دون مطلق الظن التفاضلي والاول
 أمر قبل ما يستثنى أن يوجب أن يفي العمل بكل ما يقيد الظن بنفسه ويدل على ذلك ظناً لا الدليل القاطع وبعد إخراج ما خرج
 عن ذلك يكون باقية الأول المقتضى للظن محتمل مع غيره فإذا توافقت تلك الأول لم يزل الإختلاف بما هو الأقوى ومنه ما هو الأضعف فالغرض
 في هو الظن بالواقع ويكون مفاد الأقوى ظناً لا بضعف وهو ما يوجب خذ بالظن وبغيره غيره انتهى أو قل كان عرضه بعد من جعل الإ
 من باب الشرع وعدم وجوب العمل بالإختلاف لأن الاستدلال باب العلم في الواقع مع بقاء التكليف فيها موجباً لبقاء التوفيق لا طائفة من الأول
 التوفيق وهذا القضية يمكن أن يكون منها وتكون في التوفيق خارجاً عن جملتها لا يكون العقل يحكم بعونها ما يخرج العلم التوفيق عن هذا
 عن ما من منه لا شك في ما ذكره لم يخرج الاستدلال عن هذا الحكم فالأمر من أعمال البلاء في موارد هافا ذاهبة في موارد ما أصل وما فاف

لا يمتنع

[illegible]

وهو الذي احمره
سانا

المسألة الثانية

اعتبار به
فقد العلم

نماذج الامتحان

الكثير الوافي
الكثير الوافي

بجانبه

عند العقد

[illegible]

والنذر وفيه اشكال لا فولى عندنا ان مرجع العلم بالظن فيها الى العلم بالظن في الموضوعات الخارجية للثبوت عليها الاحكام الجزئية الغير
 المتداخلة اليها الشارع حتى يدخل فيها الشك بابل لعلم وسبقي عند اعتبار الظن فيها انهم من جعل الظنون المتعلقة بالانفاظ من الظنون
 الخاصة بمطالبة الاعيان في الاحكام الموضوعات وفيه نفي عن هذا القول عند الحكم في الظنون الخاصة وكذلك فرق بين الظن الخاص بالحكم
 الفرعي الكلي من الامارة المتعلقة بالموضوع الخارجي كونه راوي غاذا او مؤمنا حال الوفاة وكون زارا وهو ابن عابدين لا ابن الطهفة
 وكون علي ابن الحكم هو الكوفي في يده رواه احمد بن محمد بن عيسى فان جميع ذلك وان كان ظنا بالموضوع الخارجي الا انه لما كان منشأ الظن
 بالحكم الفرعي الكلي انسد فيه بالعلم عليه من هذا الوجه وان لم يعلم من سائر الجهات المتعلقة بعد ذلك الرجل بل يشهد على اطلاق
 اسمه الشك ومن هنا يبين ان الظنون المتعلقة بمطالبة يقول مطلق عند من قال بطلان الظن في الاحكام ولا يحتاج الى تعيين اعتبارا قول الراحل
 الرجال من جهة كونها في الشهادة او في الرواية ولا يقتصر على قول الراحل الجزم بل يقتصر على صحة العمل المستند وان كان من احد
 العلماء اذا فادى قول الظن بصحة الخبر المستند من الحكم الفرعي الكلي والمخلص هذا الامر ان كل ظن ولو كان منه الظن بالحكم الفرعي الكلي
 فهو حجة من هذا الوجه سواء كان الحكم الفرعي واقعا او كان ظاهريا كالظن بحجة الاستصحاب انبعاثا او بحجة الامارة الغير المتصلة للظن
 بالوجه سواء اعلقنا بالاطالب لعلمه بالعلم او غيرهما او بالامور الخارجية من غير استثناء في سبيل الظن ووجهه واضح فان مقتضى
 التلخيص هو لزوم الاستدلال بالظن في جميع المرجع على الخروج في العلم في ان لو قلنا بخصو في بعض الامارات بناء على عدم التعميم في بطلان دليل
 الاستدلال لم يكن فرق بين ما يتعلق تلك الامارة بنفس الحكم او بان يؤول منه الظن بالحكم ولا اشكال في ذلك فضلا لان يقتل غافل عن مقتضى
 هذا الاستدلال في بعض الامارات لا يختص من البعض في بعض من حيث لا يشعر به بما يجنب بعض العلم بالظنون المتعلقة في الرجال غير مختص
 من يعمل بطلان الظن في الاحكام بل المختص على الظنون الخاصة في الاحكام على ما علمنا من اطلاق الظن في الرجال وفيه نظر بطلان الشك
 لعل العلماء في الرجال فانه يحصل القطع بعد بناءهم فيها على العمل بكل امارة نعم لو كان الخبر الظنون الصمد ومطلبا او بالظن الاطمين
 من الظنون الخاصة لقيام الاكثية او الاجماع على لزوم القائل به العلم بطلان الظن والاطمين منه في الرجال كالعامل بالظن المطلق لا
 نعم انه قد ظهر مما ذكرنا ان الظن في المسائل الاصلية العلمية بحجة بالنسبة الى ما يؤول منه من الظن بالحكم الفرعي بما يمنع منه غير واحد من مقتضا
 رضوان الله عليهم واما استدلنا به او نفي الاستدلال به لان امران احدهما اصله المحرم وعدم شمول دليل الاستدلال اما ان يجري
 في خصوص المسائل الاصلية كما يجري في خصوص الفرع ولما ان يفرق دليل الاستدلال بالنسبة الى جميع الاحكام الشرعية فيثبت في الظن
 في الجميع يندرج فيها المسائل الاصلية واما ان يجري في خصوص المسائل الفرعية فيثبت اعتبار الظن في خصوص الفرع لكن الظن بالمسألة
 الاصلية يستلزم الظن بالمسألة الفرعية التي تبنى عليها وهذا الوجه بيننا لا يتبعه ولا لا يجزأ الا اول فهو غير صحيح لان المسائل الاصلية
 التي يثبت فيها بابل لعلم ليست في نفسها من اكثر مما يثبت في غيرها من اجزاء الاصول في المسائل الفرعية التي انسد فيها بابل لعلم لان ما
 كان من المسائل الاصلية يثبت فيها كونه حجة كسائر حجة الشهرة ونقل الاجماع والخبر الا اذا دار عن كونه مرجحا فقد انقضى
 فيها بابل لعلم وعلم الجهة منها من غير اثبات حجة الشهرة في المسائل الفرعية اذا ثبتا ذلك المطلب حصل الدلالة العقلية على ان
 ما كان من الامارات داخل في بطلان دليل الاستدلال فهو حجة وفيه ذلك معرفة المخرج فاننا علمنا بدليل الاستدلال ان احدا لم يثبت
 الا عندنا بوجهه في غير من جهة من الجهات فورا في علمنا عليه العمل وما كان منها يثبت فيها عن الموضوعات
 الاستنباطية وهي اطلاق الكتاب المستند من حيث استنباط الاحكام عنها كسائر الامور والهي لا خوارها من المطلق والمفيد والغا
 والخاص للمجل والمبين الى غير ذلك فقد علم حجة الظن فيها من حيث استلزام الظن بها الظن بالحكم الفرعي الوافي لما عرفنا من ان مقتضى
 دليل الاستدلال في الفرع حجة الظن الخاص بها من الامارة ابتداء والظن المتولد من امارته موجود في مسألة اقتضيه ويلحق بها بعض
 المسائل المتعلقة مثل وجوب المصداق وحرمه الصلوات لاجتماع الامر والهي الامر مع العلم بانتفاء الشرط ونحو ذلك ما يستلزم
 الظن به الظن بالحكم الفرعي فانه يكسفي حجة الظن فيها باجراء دليل الاستدلال في خصوص الفرع ولا يحتاج الى اجزائه في الاصول والبلغة فيقتصر
 المسائل الاصلية صارت معلومة بدليل الاستدلال وبعضها صارت حجة الظن فيها معلومة بدليل الاستدلال في الفرع فالباقى منها الذي
 يحتاج الى اثبات حجة الظن فيها بالاجزاء دليل الاستدلال في خصوص الاصول وان كانت في انفسها كسائر المسائل الباقية عن حجة بعض
 بعض الامارات كغير الواحد ونقل الاجماع لا بشرط الظن الشخصي وكما في المسائل الباقية عن شرط طلوع الارواح على فدها بها
 فتنها خاصة بالناس من بعض الجهات للثبوت ونحو ذلك فان هذه المسائل لا يضر معلومة باجراء دليل الاستدلال في خصوص
 الفرع لكن هذه المسائل بل بعضها ليست في الكثرة مما يرجع مع حصول الظن باخذ طرق المسئلة الى الاول وطرح ذلك الظن

من فضل الامارة او
 عن امارته متعلقة
 بالانفاظ وبين
 الحاصل بالحكم
 الفرعي
 الكلي

لان دليل الاستدلال
 فيها عند ودكان يلزم
 من اجزاء الاصول

فيما لا يثبت فيها
 بابل لعلم

محدود كان يلزم في الفرع واما الثاني فهو لاجل دليل الاستدلال في مطلق الاحكام الشرعية فربما كانت واصلة فهو غير محدد لان
البنية وهو العلم بالظن لا يثبت عونه من حيث موارد الظن لا بالركب لا بجماع او الترجيح بل بالمرجح بان يثبت ان العمل بالظن في الظاهر والادب
مثلا في ترجيح بل بالمرجح وفي الفلجاء وهذا ان لو جزم مقتضى في الشبهة والمسبق بين المسائل الفرعية والمسائل الاصلية اما فاعلم ان
فواضح ان المسألة قبل على ذلك اعتبار الظن في الاصول واما في المخرج فلان اهتمام بالمطالب لا يقتضي اكثر من اثبات الفرع عليها وكذا
المسألة منها كان لا اهتمام فيها اكثر من الحفظ عن الخطأ فيها اكد ولذا يجزى في مقام المنع عن ذلك بقوله ان اثبات مثل هذا الاصل في
مشكل وانما اثبات اصل غير محمود لك واما الثالث فهو اختصاص مفاد الاستدلال ونفيها بالمسائل الفرعية الا ان الظن بالمسألة
يتولد من الفرعية عند الظن المسألة الاصولية فالمسألة الاصلية بمنزلة المسائل المقتضية للظن فيها من حيث كونه متشابه للظن بالحكم الفرعي
فقد ان الظن الفرعي الواقي كالباحث عن الموضوعات المستنبطة والمسائل العقلية مثل وجوب بلغة امتناع واجتماع الامر النهي فاعلم
اعترافا بالظن فيها واما ما لا يتعلق بذلك ويكون باحث عن احوال الدليل من حيث الاعتناء به فاعلم ان هذا الفرع وهو الذي انما
عن جهة الظن فيها فليست يتولد عن الظن فيها الحكم الفرعي الظاهر وهو مالم يقتض استدلاله بابل ان لم بالاحكام الواضحة العقل
بالظن فيه فان استدلاله بابل تعلم في حكم العقلية انما يقتضي العمل بذلك الحكم المستدل به في حكم الفرع من حيث غير عاد بل بغير
بل امثال هذه الاحكام الثابتة للموضوعات لا من حيث هي بل من حيث فهم الامور انما هي العقلية التي انما عليها ان تثبت النسخة
باب العلم فيها على وجه يلزم الحدود فيها من الرجوع الى الاصول عمل فيها بالظن والا فاستدل بابل العلم في الاحكام الواضحة وعلم
امكان العمل فيها بالاصول لا يقتضي العمل بالظن في هذه العمل الاحكام لانها لا تقتضي عن الواقع المستنبط انما هذا غايته في وضع فاقول
استدلالنا الشرف في المنع هو في دليل الاستدلال لاثبات جهة الظن في المسائل الاصولية الثاني من دليل المنع هو ان الشرف
المقتضى والاجتماع المنقول على عدم جهة الظن في مسائل اصول الفقه وهو مسئلة اصولية فلو كان الظن فيها حجة وجب لاحكام الشرف
ونقل الاجماع في هذه المسألة والجواب ما عن لوجه الاول فبان دليل الاستدلال وروى هذا الحاضر في العلم بالظن والمختار في الاستدلال
في مقام هو الوجه الثالث هو احوال في الاحكام الفرعية والظن في المسائل الاصلية مستند من المقتضى المسألة الفرعية وما ذكر من
كون الدلائل منه هو العلم بالظن بالحكم الفرعي الظاهر صحيح الا ان ما ذكر من ان استدلاله بابل في الاحكام الواضحة وبقاء الكليات بها وعلم
الجواز الرجوع فيها الى الاصول لا يقتضي الاعتبار بالظن بالحكم الفرعي الواقي من نوع بل الاستدلال المذكور كما عرفتموه فانما يقتضي
اعتبار الظن بسقوط تلك الاحكام الواضحة وخراج الدلالة منها فاذا فرضنا مثالا انما يقتضي العلم الفرعي لا واقعا بل في مقام فهم
ما لا يقيد الظن الفعلي بالحكم الواقي فهذا الظن يكفي في سقوط الحكم الواقي للعلم بل لو فرضنا ان لم يحصل من الحكم واقي اصل انما
حصل الظن بجهة امور لا يقيد الظن فان العمل بها بطل بعد سقوط الاحكام الواضحة من انما تقدم من ذلك لا فرق في سقوط الواقي بين
الاثبات بالواقع علم او ظنا وبين اثباته ببدل كذلك فالظن بالاثبات بالبدل كالظن بالاثبات بالواقع وهذا واضح واما الجواب
عن الثاني فبمع الشرف والاجماع نظر الى ان المسألة من المستدثان قد تحق الاجماع فيها حسا ولم يدعوى الشرف وثابتها هو
ما توسلنا الشرف لكنه لا جل بناء الشرف على الظنون الخاصة كاجزاء الاحاد والاجماع المنقول وحيث ان المنع فيها الا دلة الخاصة
وكانت ادلتها كالاجماع والشرف على جهة اخبار الاطراف في هذه المسائل الفرعية يقتضي المسائل الاصولية مثل مسألة العلم بالظن ولم
يعلم بل ولم يظن من جهة فهم الفرع بين الفرع والاصول بناء على مفاد الاستدلال وافضنا العقل كغاية الرجوع الظني عن جهلنا كالكافة
الواقعية وثالثنا سلمنا فهم الشرف والاجماع المنقول على جهة الحجة على تغيير الاستدلال لكن المسألة انما يكون مقتضى الاستدلال
هو العمل بالظن الفرعي دون الاصول والشرف ونقل الاجماع انما يقتضي ان الظن في المسائل الاصولية دون العلمية وادعائنا
حصول الظن لكن غايته لا مرد حول ما تقدم من فهم الظن على عدم جهة ظن فقد عرفنا ان المرجح فيه الى ما بعد الظن الاقوى لمرجع
الامر لمرجع ان الثابت بمقتضى دليل الاستدلال هو لا كفاءة بالظن في الخروج عن جهة الاحكام المستدلة بابل لم يقتض ان الظنون انما
خالف حكم الله الواقي لم يغاير بل بناب عليه فالظن بالامثال انما يكفي في مقام نفي الحكم الشرعي المشتمل واما في مقام تطبيق العقل
الخارجي على ذلك المعين فلا دليل على لا كفاءة فيه بالظن مثلا اذا شككنا في وجوب الجملة او الظاهر فينا نفيها من الوجوب الواقي بالظن فلو
ظننا وجوب الجملة في الظاهر انما نفيها من الوجوب الواقي فلو ظننا وجوب الجملة فلا نفيها من الوجوب الواقي بالظن فلو
لا يلزم من ذلك جهة الظن في مقام العمل على طبق ذلك الظن فاذا ظننا بعد مغلار من الوجوب باننا نفيها بالجمعة في هذا التوهم لكن
احتمل نسبها فلا يكفي في الظن بالامثال من هذه الجهة بمعنى اننا انما نفيها في الواقع ونسبها انما قام الظن بالاثبات مقام العلم بالجمعة

بحكم الأصل وجوب الإتيان وكان لو ظنا بدخول الوقت فيها بالجمع فلا يقتصر على هذا الظن بجمعه عدم التعارض على تقدير مخالفة الظن
لأنه بائنان بالجمع قبل الزوال بالجملة لأن المكلف بالمثل ومثله وسقوط الواقع فهذا الظن إن كان مستندا إلى الظن
في تعيين الحكم الشرعي كان المكلف فيه معذوراً عما جاوز على تقدير مخالفة الواقع وإن كان مستندا إلى الظن بكون الواقع في الخارج منه منطبقاً
على الحكم الشرعي فلا يفتقر إلى دليل على ترك الواقع أو ترك الواقع إلى القواعد الظاهرية التي هي المعول عليها في العالم وهذا لا يثبت إلا بغير
بالأمور الخارجية عند فقدان العلم بانطباقها على المظاهر الكلية التي تعلل بها الأحكام الشرعية لا بدليل على اعتبارها وإن دلت الاستدلال
بغير الدلائل عليها الاستدلال بالعلم العقل لا بدليل على كونها موجودة في الخارج فلو كان لا بد من الدلائل على اعتبارها في غير هذا الموضع فإن المعذور
هو الظن بأن دليله الغرض ما بين الشرعي والعربي ما الظن بوقوع الصلوة فيه فلا يفتقر فيه قطعه إلى دفعه ليعلم أنه لا يفتقر على الاستدلال بالظن
للاحكام الواضحة فلا يفتقر إلى العلم بانطباقها على الخارج على القبول لأن الاستدلال بالظن يوجب الاستدلال بالظن في الخارج بكونه يكون العقل
ما بين الشرعي والعربي مثله لذلك لا يفتقر على العلم ما بين الشرعي والعربي وطقن والحاصل أن جملة الظن في تعيين الحكم بجمعه معذور وفيه التخصيص
مع المخالفة لا يستلزم جمعه في الاستدلال بجمعه معذور في تركه بغير الخارج منطبقاً على ذلك الذي عينه والالكان لا بد من العمل بالظن في بعض شئ
الضائق والخارج عنها بوجوب جوازها في سائرهما وهو بدعي في البطلان أن فاسل الظن بالأمور الخارجية على المسائل لا يفتقر إلى اللغو واستلزام
الظن بالاستدلال فاسل مع الفارق لأن جميع هذه يرجع إلى حق واحد يرجع هو الظن بتعيين الحكم من العلوم غير أن دليل الاستدلال في نفس
الأمور الخارجية لا يفتقر إلى ما غير منوط به من مضبوط بل هو لا يستلزم في هذا الزمان فيجوز دليل الاستدلال في نفسه لأن مرجعها
إلى الشرع لا إلى مرجع آخر منضبط ثم قد يوجد في الأمور الخارجية ما لا يبعد جزم الظن بالاستدلال في موضوع الضرر الذي ينطلق
كثير من جواز التمسك بالظاهر غير ما يفتقر إلى العلم بالضرر مستنداً إلى أن العلم غالباً لا يفتقر إلى تحقيقه فجزءاً أصلاً على ذلك الموار
لن جزم الحد وهو الواقع في الضرر فالباطن أن العلم بالظن هذا إذا انطبق الحكم بنفس الضرر وما إذا انطبق موضوع الخوف فلا يفتقر
إلى ذلك بل يشلج الشك فيه ويمكن أن يجرى مثل ذلك في مثل العدالة والنسب شبهة من الموضوعات التي تلزم من أجزاء الأصول ما مع
عامة العلم الواسع في مخالفة الموار في كثير من أممهم إلا أن هذا منسحباً على الظن في أصول الدين لا في أصول الاستفاد من شئ كماله في العلم في هذه
المسألة من حيث وجوب مطلق المعرفة بالخارج صله من حصول النظر كفاية الظن ومما أوتى الجملة مستنداً إلى اعتبار العلم فيها من النظر والاستدلال
وهو المعرف من علم الأكثر وادعى عليها العلامة في الباطن إلى أن في عشر من جملة العقاب اجتماع العلماء كافتوراً بما يحكي دعوى الإجماع من الصلابة
لكن الوجه منه في مسألة عقوبات الظن في العقاب من أصول الدين دعوى إجماع الأمة على وجوب معرفة الله الثاني اعتبار العلم ولو
من الظن وهو المصريح به في كلام بعض الحكماء عن آخر من الثالث كفاية الظن وهو الحكمي عن جماعة منهم لم يفتقر إلى بعض المسائل
المنشئة بحكم نسبة البرية فتصور أحد أنه قد عرف الحق لا بد من دليله فلهذا صيغته وكذا شبهة البتة والعلامة الجاهلية والمحذرة لكاتبها
في غيرهم فهم في الرابع كفاية الظن المستفاد من النظر والاستدلال دون الظن الحكمي عن شيخنا البهائي في بعض تعليقاته على شرح الحاشية في بعض
الأمم كفاية الظن المستفاد من أخبار الأحاد وهو العلم بما حكاه العلامة في النهاية عن الأخبار على بعض تعليقاته على من أنهم يقولون
في أصول الدين ومنهم من أن على أخبار الأحاد وحكام الشريعة قد تفرقت في مسألة جملة أخبار الأحاد عن بعض فقهاء أصحاب الحديث والظاهر
أن مراده جملة أخبار الأحاد على ظاهرها المعتبر من أخبارها من البراهين العقلية المعارضة لذلك الظاهر السادس كفاية
الجزم بل الظن من الظن مع كون النظر واجباً مستفاداً لكنه معفو عنه كما يظهر من علم الشيخ في مسألة جملة أخبار الأحاد في الأصول
فإن محل الكلام في كفاية هؤلاء الأعلام غير منقطع في ذكر الخبر الذي يمكن أن يتكلم فيها ويغيب كل واحد منها بما يقتضيه النظر عن
حكمها فافتقار مستفاداً بالله أن مسائل أصول الدين وهي التي لا يطلب فيها إلا والذات إلا الاعتقاد بالباطن والمؤمنين ظاهره وإن شرب
على وجوب ذلك بعض الأعلام في العلامة على منبهين أحدهما أن ما وجب على المكلف الاعتقاد والدين غير مشروط بمحض العلم بالمعارف فيكون
مختص بالعلم من مقدار ما لا يوجب المطلق في الثاني أن ما يوجب الاعتقاد بالدين إذا انقطع حصول العلم به بعض تفاصيل المعارف ما لا الثاني
فجزم أن المصنف قد علم وجوب مختص بالعرف والعلمية كان لا يفتقر إلى القول بعد وجوب العمل به بالظن أو من حصوله وجوب التوفيق فيه
للأخبار الكثيرة إذا أنه عن القول بغير علم ولا أثر بالتوفيق أنه إذا جازكم ما تعلمون فتقولوا به وإذا جاءكم ما لا تعلمون فما هو ممكن
إليه ولا يفتقر في ذلك بآية أن يكون لا مارة الواردة في تلك المسألة غير صحيحة أو غير محال التمهيد الثاني في المقاصد العلمية بعد
ذكر أن المعارف بعضها أصل للبرهان والمعاد غير لازم وما هو من غير ذلك من طريق الأحاد فلا يوجب التمسك به ومط وإن كان طريقاً صحيحاً
لبيان الآثار التي هي من آثار الخلق في جواز العمل به في الأحكام الشرعية الظنية فكيف بالأحكام الاعتقاد بغير العلم انتهى في القول

في كتاب
الكتاب في أصول
الدين في كتاب

بما هو صحيح في الاستدلال
عن السيد المرتضى
عده العارفين
في هذا

عدم جواز التعويل في اصول الدين على اخبار الاحاد فانها في الامور بعضها صحيحة الحديث وهو مقتضى كلام كل من قال بصدق اخبارنا انما
في اصول الفقه لكن يمكن ان يبقى انه اذا حصل الظن من الخبر فان ارادوا بعد وجوب الصدوق بمقتضى الخبر علم بصدق بقوله علماء وظناهم حصول
الاول كالحصول الثاني في خبر لا يقتضي وجوب علمه وان ارادوا بالدين به الذي ذكرنا وجوبه في الاعتقاد ان وعده لا كفاؤه فيها بحسب علمنا
كما يظهر عن بعض الاخبار المذكورة على ان فرض الشك في القول والتعويل على علمه الغالب في التمسك به على ذلك بقوله قولوا امنا بالله
وما اتوا به فلا مانع من وجوبه في مورد خبر الواحد بناء على ان هذا عمل بالخبر فان ما دل على وجوب تصديق الغافل لا ياتي بالشك في نقل
ذلك العلم لو كان العمل بالخبر لا لاجل الدليل الخاص على وجوب العمل به بل من جهة الحاجة اليه لشك في التكليف في السك بالعلم لم يكن وجوب العمل به في
مورد التمسك بالتكليف به بالواقع كما هو المفروض او يقال ان علمه ادلة جبرية لا تخضع للاجتماع العلم لا يساعد على ذلك وما ذكرنا بنظر
الكلام في العمل بقوله الكتاب والخبر المشهور في اصول الدين فانه قد لا ياتي ببل جبرية لا تخضع للاجتماع العلم لا يساعد على ذلك وما ذكرنا بنظر
المحققين في التكليف بمقتضى العلم بل في ذلك وانما ما ياتي من التمسك بها انما في بعض المقامات فلا يقتضي العمل بها
باعتبار الظواهر وغيرها من الفرائض وفادته كل منها الظن فيحصل من المجمل القطع بالمسئلة وليس اسنادا في تلك المسئلة التي هي في الحقيقة
التي لا يثبتها الظن باذنه الفقه فضلا عن العلم ثم ان الفرق بين التمسك بها من المذاهب في غير ما يجب حصول العلم به مما لا يجب في غاية الاشكال
وذا في العلاقة في الباب الثاني عشر في بيان ما يجب معرفته على كل مكلف من نواصب التوحيد والنبوة والايمان وما لا يثبت العلم به على وجوب
كذلك مدعي ان العلم به لا يثبت على كل مكلف من نواصب التوحيد والنبوة والايمان وما لا يثبت العلم به على وجوب
عموم وجوب معرفته مثل قوله نعم وظاهره الجواب لا يثبت على كل مكلف من نواصب التوحيد والنبوة والايمان وما لا يثبت العلم به على وجوب
المؤمن بناء على ان الاصل من الواجب خصوصا مثل الصلوة والسنن والوجوب كذا وعموم وجوب الفقه في الدين في العلم بالحق في غير ما يثبت
الايمان ثم بما لو وجب لتعلمه في الايمان بعد ذلك الامام ثم وعموما طلب العلم هو وجوب معرفته لاجل ذكره ومعرفة الله والامام ومعرفة ما جاء
بالنبي على كل واحد يمكن من حصول العلم فيجب الفقه في حصول العلم فان حصل العلم بشي من هذه النواصب علمه وتدينه والا فانه لم
يدين بالظن وحصله ومن هنا قد بين ان الاشتغال بالعلم المتكفل بمعرفة الله ومعرفة اوليائه ثم اهم من الاشتغال بعلم المسائل الدينية
بل هو التدين لان العمل به عن تقليد فلا يكون الاشتغال بعلمه الا كفايا بخلاف ما يثبت هذا ولكن لا ينافي عن حيا العلم في نفسه
الاذا كان بعد التمكن من ذلك لا الاصل من التمسك بالعرف المذاهب لا يحصل الا بعد تحصيل ثبوت الاستنباط على المطالب
من الاخبار وفي تعبير اخرى لما لا يخفى الاخبار الحافظة للبراهين العقلية ومثل هذا الشخص محيد في الفروع فطعا في معرفة تقليد
وودع جواز ذلك لانه ليس ياتي من تجويزه دعوى الاشتغال بالمعرفة لا يحصل غالبا بالاغمال المتبينة على التمسك بهذا اذا لم يميز
عليه الاقتناء والتمسك لاجل فله التمسك واما في مثل ما تناقلا من طريق فلا يخرج من قصر استعداده او محله عن تحصيل مفادها
استنباط المطالب لا اعتنا به الاصولية والعلمية عن الادلة العقلية والتقليدية فيبر كما مضى لانه ان لنا من علماء ما جئوا و
يشغلهم من صفات التوحيدي ذكره واضاف حجة بنظر الاخبار لا يعرف به من افعالها الفاعل من الغفول فضلا عن معرفة الغامض عن الحقائق
ويظهر المطالب العقلي لا يعرف به البديهي منها ويشغل في خلال ذلك بالاشتياع على حيلة الشهادة العلمية واشتهر لهم بقصود الفهم
وسواء التدين فيها بهم انما وفاقا كانوا يميزون هذا كله مع حال وجوب المعرفة مستغلا واما اعتبار ذلك في الاسلام او الايمان
فلا دليل عليه بل يدل على خلافه الاخبار والكثرة المصيرية للاسلام والايمان فقيروا به محذرين سالم عن الجحفة المروية في الكتاب
ان الله عز وجل بعث محمدا وهو بمكة عشرين سنين فلم يمت بمكة في تلك العشرة سنين احد يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
الا دخل الجنة باقره وهو ايمان الصدوق فان الله ان حقيقته الايمان الذي يخرج الانسان بها عن حال الكفر الموجب للخلود في النار
لم يتغير بعد انتشار الشريعة ثم ظهر في الشريعة امور صان ضرورية الثبوت في النبي فيعتبر في الاسلام علم انكارها لكن هذا لا يوجب
التفريق بين المقتضيات لم يعتبر في الايمان ان يدين من التوحيد والصدوق بالنية ويكونه رسولا صادقا بلغ ولهم العلم بمعرفة تقليد
والا لم يكن من مبركة من اهل الجنة او كان حقيقته الايمان بعد انتشار الشريعة في صدر الاسلام ومنه في زواجر مسلمين فيس عن
اصول المؤمنين ثم ان ارادوا يكون به العبد ومنا ان يعرف الله بشارك ونعم اياه فيقره بالطاعة ويعترف بنبوته فيقره بالطاعة ويعترف بان
وجبه في ربه وشاهد على خلفه فيقره بالطاعة فقل له يا امير المؤمنين وان جعل جميع الاشياء الا ما وصفنا ان نعم وهو صريح في
المدعى في زواجر النبي صلى الله عليه وآله قال جعلت فداك عن النبي الذي فرض الله على العباد ما لا يسبقهم حمله ولا يقبل منهم
فيهم ما هو في حال على ما عاد عليه فقالوا انه لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانما الصلوة والنبوة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

تقسيم زوائد
متم ويزيد
مستوفى
مستوفى
مستوفى
مستوفى
مستوفى

مختار

من استطاع اليه سبيلا وصوم شهر رمضان ثم سكت فلما انتم قال والولاة من بين ثم قال هذا الذي فوض الله عز وجل على العباد
لا يستل الرب كبتا يوم القيمة فيقول الا روئي على ما اقرضت عليك لكن من زاده زاده اليه ان رسول الله من منته حسن بن
لناس لا خذ بها ونحوها رواه عنه بن السمر فلما لا في عبد الله محمد بنى لما بينت عليه من لا سلام التي اخذت بها في على
بغيره جمل ما جهل بعد فقال شهداء ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله والافرا با جاء من عند الله ونحوه الاموال الزو
والولاة التي امر الله بها ولا بهال محمد قال سلوا الله والافرا با جاء قال من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية وقال الله
واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولوا الامر منكم فكان على ثم صار من بعده الشيخ من بعده الحسين ثم من بعده علي بن الحسين ثم بعد
محمد بن علي ثم هكذا يكون الامران لا يرضى الا بامام الحدين في زوايا من السبع قال قلت لابي عبد الله ع اخبرني دعاءكم الاستعا
التي لا يسع احد التضرع عن غيره شي منها الا من قصر عن معرفته شي منها فسد عليه دينه ولم يقبل منه عمله ومن عرفها وعمل بها صلح دينه
وقبل عمله ولم يضره ما هو فيه كجمل شي من الامور يجعل فقال شهداء ان لا اله الا الله والافرا با بان محمد رسول الله والافرا با
جاء من عند الله ونحوه الاموال الزو والولاة التي امر الله عز وجل بها ولا بهال محمد وفي رواية اخرى قال سئل ما جعفر ع
عن الذين الذي لا يسمع البناد جعل فقال الذين سمعوا من الخواص ضيقوا على انفسهم بجمل ثم فقال جعلت فلان ما احد تلك تلك الله
انا عليه فقال بلغ فلان شهداء ان لا اله الا الله وان محمد عبيد ورسوله والافرا با جاء من عند الله واتوا كروا من عدوكم ومن
رعاكم وبامركم عليكم وظلمكم حاكم فقال ما جهل شيئا فقال هو والله الذي نحي عليه فلان فعل سلم احد لا يعرف هذا الامر الا
الا المستضعفين فلان من هم قال فتاوى ولا ذكره قال امير في امير في شهداء ان لا اله الا الله والافرا با بان محمد رسول الله والافرا با
في قوله ما جهل شيئا فلا يصدق على عدم اعتبار الاثني في اصل الدين المستفاد من الاخبار المصروفة تعليم اعتبار معرفة هذا الامر
فيها في الدين وهو الاية من جماعة من علماء اثنا الاخبار كالشهاب بن في الاية وشرحها والمحقق الثاني في الجعفرية وشارحها وغيرهم هو
يكفي في معرفة الرب الصديق بكونه موجودا واجب لوجود ذاته والصلابة في صفاته الثبوتية الراجعة الى صفات العلم والقدرة وتقي المعنا
الراجعة الى الحاجة والحديث وان لا يحد منه البتة فعلا او تمكلا والراد بعبارة هذه الامور كوزان في اعتقاد المكلف بحيث اذا سئل
عن شيء ما ذكر اجاب بما هو الحق فيه وان لم يعرفه التغير عنه والعبارة المتعارضة على السنة المتخاص بكفي في معرفة النبي ع معرفة شيئا بالنسبة
التخصيص والصلابة بنبوته وصدقه فلا يغيره ذلك الاعتقاد بصدقه اعني كونه معصوما بالملك من ول عمره الى اخره قال في المفاصل العلية
ويمكن اعتبار ذلك لان الغرض المقص من الرسالة لا يتم الا به فيبقى الفائق الذي باعتبارها وجب ارسال الوصل وهو في بعض كتب العقائد
المسند بان من جهل ما ذكره فيها فليس موثقا مع ذكرهم ذلك والاول غير بعيد عن الصواب انتهى قول وان كان مراده ببعض كتب العقائد
هو الباب الثاني عشر للعقائد فحيث ذكر تلك العبارة بل زاد عوى اجتماع العلماء عليه نعم يمكن ان يؤان معرفة ما عدا التيق ولجيد
بالاستقلال على من هو ممكن منه بحيث استعدا وعدم التوانع لما ذكرنا من محو ما وجوبه لنفسه وكون المعرفة افضل من الصلوة والولاية
وان الجمل بغير اعتبار الله جل كره مع تيسر العلم بها لتفصيل جفهم ونظر بطيئة ختم وتنشج بحكم العقل فصد بل من اعظم التفاضل قد
او ما ينبغي في ذلك حيث قال مشر الى بعض العلوم الخارجية من العلوم الشرعية ان تلك علم لا يرضى جمل ثم قال انما العلوم ثلاثة اية
حكيم وفوضه عادلة ومنه فاعلمه واستشعره فيقول هذا اشار الى ذلك رئيس الحديث في بيانها كما في حيث ضم الناس الى اهل الفقه
والسلافة واهل المرض والوفاء وذكر وضع التكليف عن هذا الاخره ويكفي في معرفة الامور بغيرها بل ينسبهم العرف في الصلابة بانهم انما يفتقد
بالحق ويجب لا نقبا اياهم ولا خلاصتهم في وجوب الوفاء على ما ذكر من معصيتهم الوجبات فلهذا في بعض الاخبار تفسير معرفة حق الامور
بمعرفة كونه اياها مقترضا للطاعة ويكفي في الصلابة بانها جاء به النبي الصلابة في ما علم بمجتهد مبشوا من احوال الامة والمعاد كالنكليف
بالمعاد والسؤال في الفرق عدا به والمعاد الجسماني والحناء والصرط والافرا با بان محمد رسول الله والافرا با بان محمد رسول الله
المعاد الجسماني من تلك الامور في الايمان المقابل للكم الوجب للخالق في النار للاخبار والمفارقة والسر المستتر فاننا علم بالوجدان جمل
كثير من الناس بانهم من اول البشارة الى يومنا هذا ويمكن ان يقال ان العبرة هو عدم انكار هذه الامور وبغيرها من الضرر والافرا با بان محمد رسول الله والافرا با بان محمد رسول الله
الاعتقاد بها على ما يظهر من بعض الاخبار من ان الشاك ان لا يكون جاحدا فلينسب كما فرقه رواه زاده عن ابي عبد الله ع ان النبي اذا
جهلوا وضوا ان يحكم الم كفر ونحوها غيرهما فلهذا ما عن كتاب الغيبة للشيخ في ما سنده عن الصادق ع ان جماعة من اهل البيت ع
الذين يغفون عن عيبتهم ولا يعرفون حقهم ونصلهم وهم يخلون الجنة والجنة قال القول بانه يكفي في الايمان الاعتقاد بوجوب الواجب
الجامع للمكانات المبررة عن التفاضل بينه ومحمدات بافاة الامور والبركة من عدايتهم والاعتقاد بالمعاد الجسماني الذي لا ينفك

غالبا على الاعتقاد ان الشاكلة غير بعيدة بالنظر الى الاخبار والشبه المستمرة واما الذين يساءلوا انهم في اشتراكهم وكذا عند
انكارهم ما مع العلم يكون من الدين ولا يشترط ذلك فلا يضركم انكارهم ما مع العلم يكون من الدين وجوه اخرى لا وسط وما اشتر
بناءه فيما بيننا في الايمان وجد بعد ذلك في كلام محكي عن الحق الوقوع الا انه يميل في شرح الاشارة ثم ان الكلام هنا في معنى الشاكلة
وهو ما لا يجب الاعتقاد به وما لا بعد حصول العلم به عن القسم الاول وهو ما يجب الاعتقاد به وما لا بعد حصول العلم به عن القسم الثاني
المحصله الاعتقاد به من ان لا قوى علم جواز العمل في العلم في القسم الثاني واما القسم الاول الذي يجب فيه النظر في حصول الاعتقاد
فالكلام فيه يقع فانه الى الفاعل فمنها ما هو الاول في الفاعل والاول في العمل بالظن يقع في موضعين الاول في حكم التكليف
والثاني في حكم الوضع من حيث الايمان وعدمه فتقوا واما حكم التكليف فلا ينبغي ان يقع في عدم جواز الاعتقاد على العمل بالظن في ظرف
تبيينه او بامانه احد من الامم فلا يجوز له الاقتصار فيجب عليه مع النطق بهذه المسئلة زيادة النظر ويجب على العلماء امره بزيادة النظر
ليحصل له العلم ان لم يوافقوا عليه الوقوع في خلاف الحق لا يخرج بطلان في قسم الفاعل عن يحصل العلم بالحق فان بقاءه على الظن بالحق في
من يوجهه الى الشك والظن بالتأطيل فضلا عن العلم به والدليل على ما ذكرنا جميع الايات والاخبار الدالة وجوب الايمان والتفقه
والعلم والعزم والتفكير والادوار والشهادة والدين وعدم الرخصة في الجهل والشك ومناجاة الظن وهي اكثر من ان تحصى واما
الموضع الثاني فالأقوى فيه بل المتيقن الحكم بعدم الايمان للاخبار المفسرة للايمان بالافرار والشهادة والدين والمعرفة وغير ذلك من
الغباير التي في العلم وهل هو كما فرغ من ظنه بالحق فيه وجمها من طلاق ما دل على ان الشاكلة وغير المؤمن كما هو مذهب كل من الكتاب
والسنة على حصول المكلف في المؤمن والكافر من كفر الشاكلة في غير واحد من الاخبار بالحجج فلا يشك في ان من لا يثبت الايمان لا يثبت
على شئ من الواسط بين الكفر والايمان ولهذا طلق عليه في الاخبار الضلال لكن اكثر الاخبار الدالة على الواسط بين الكفر والايمان
وهذا طلق بمحضه بالمعنى لا يخص به بل على ان من المسلمين من ليس من ولا يكفر لا على ثبوت الواسط بين الاسلام والكفر فبعضها
قد يظهر منه ذلك ومع الشاكلة في شئ مما بيننا في الاسلام بالمعنى الاصح كالبؤة والمعاد فان اكتفينا في الاسلام بظن الشهادة بيننا
وعلم الانكار نظائر وان لم نعتد باطنا فهو مسلم وان اعتبرنا في الاسلام الشهادة بيننا مع احتمال الاعتقاد على طبعها حتى يكون
الشهادة بان امان على الاعتقاد الباطني فلا اشكال في عدم اسلام الشاكلة لو علم منه الشك فلا يخرج عليها احكام المسلمين من جواز القاء
والنارث وغيرهما وهل يحكم بكفره ونجاسته في هذا شك من تفهيد كفر الشاكلة في غير واحد من الاخبار بالحجج كدلالة الظان بالحق
واما الظان بالتأطيل فالظاهر كفره في الكلام في انه اذا لم يكن بالظن حصل الجرم من تظلمه فيل يكتفي ذلك ولا بد من النظر والاستدلال
في الاكثر الثاني بل ادعى العلم لا يقره في باب الحادي عشر لاجتماع حيث لا يجمع العلماء على وجوب معرفة الله وصفاته الثبوت
وما يصح عنه وما يمتنع عنه والتبوء والامانة والمعاد بالدليل لا بالتقليد فان صوحج ان المعرفة بالتقليد غير كافية مثل ما عبا
الشبه الاول والمحقق الثاني واضح منها عبا المحقق في المعارج حيث استدلل على بطلان التقليد فان صوحج بانه جرم في غير ذلك
لكن مقتضى الاستدلال القضي على منع التقليد بالاجماع على وجوب معرفة الله وانها لا يحصل بالتقليد هواد بالكلام في التقليد
التي هي القيد للمعرفة وهو الذي يقتضيه ما ذكره شيخنا العلامة كما ينبغي كلامه وكلام الشهود في القواعد من عدم جواز التقليد في العقائد
ولا في الاصول المقررة ومن لم يثبت من النجاسات ولا في غيرها مما لا يتعلق به علم يكون المطلوب فيها العلم كالتفاضل بين الانبياء السلام
وبعضه ايقظ شيخنا اليها في خاصيتها التي من التراجع في جواز التقليد وعدمه يرجع التراجع في كفاية الظن وعدمها وبذلك
احصا اقران التقليد في الاصول في كل ما لم يثبت بالتقليد في المخرج حيث يذكر في اركان الفصول المستغنى فيه في الموضع ذكر
الاصول لكن الظاهر ان المقابلة الشاهدين بين التقليد بين اصلا يثبت التقليد في المخرج حصول الظن فيجعل التقليد مع كونه شاكا وهذا غير
مفعول في اصول الدين التي يثبت بها الاعتقاد حتى يحرم فيه الخلاف كذا ليس المراد من كفاية التقليد هنا كفاية عن الواقع مخالفا
كان في الواقع او موافقا كما في الموضع بل المراد كفاية التقليد في القوس وسط النظر به عند الايمان بكفاية فيها يحرم الدين مخالفا
وان لم يثبت لكن يثبت ان كلام الحاجب والعضد في اختصاص الخلاف بالمسائل العقلية وهو من محار بناء على اسطره في ما يجرى
من عدم حصول الجرم من التقليد لان الذي لا يثبت الجرم من التقليد انما هو في العقائد المبني على الاستدلال لا في العقائد واما العقائد
فالايمان بها على قول المقلد فيها بالفتح كالايمان على قول المخبر الذي قد يثبت الجرم بصدده بواسطة الفرائض وفي الحقيقة يخرج هذا
عن التقليد وكيف كان فالأقوى كفاية الجرم لمخالص من التقليد حكم الدليل على اعتناء الزائد على المعرفة والصديق والاعتقاد
وتبنيها على ما يجرى في خاصة لا دليل عليه مع الانصاف ان النظر والاستدلال بالبراهين العقلية المستغنى في وجوب النظر والاستدلال

تقييده

لا يقبل نفسه الجرح لكثرة الشبهة الخاضعة للنفس المدونة في الكتب حجة انهم ذكروا شبهها بصحاح الجواب عنها المحققين الضار من لا غارهم
 في الكلام فكيف حال المشغلين مفكر من ان ما لا اجل يصح علمه لا يشغل بعد ذلك بامور مغاشرة ومغارة مضمومة و
 الشيطان يفتن القوم لا لافاء الشبهات والشكوك في البديهيات وفلا شأنا هذا فاجاء فلصرفوا اغارهم ولم يحصلوا منه شيئاً الا
 القليل المقام الثاني في غير التمكن من العلم والكلام فيه فان في تحقيق موضوعه في الخارج واخرى في انه ينبغي عليه مع الناس في العلم
 يحصل الظن ام لا وثالثه في حكمه الوضع قبل الظن وبعده اما الاول فمقدم فيه بعدم وجوده الخارج نظر الى الامور الدالة على حصر
 الناس في المؤمنين والكافرين مع ما دل على خلود الكافرين باجمعهم في النار بضمه حكم العقل بغير عقاب الجاهل الفاضل فكيف ذلك
 عن نفسه كل مؤمن واني من غير فاصراً اجزاعاً عن العلم فلا يمكن عليه تحصيل العلم بالحق ولو في زماناً وان شأنا اجزاعاً بل ذلك لا يعلم
 والعقل لا يبيع عقاب مثل هذه الشخص لهذا ادعى في واحد في مسألة الخطئة والثبوت لا يجزأ على ان المخطئ في العقاب غير معذور
 الذي يقتضيه الاضافه شهادة الوحد بفضو بعض المكلفين وقد تقدم عن الحكمي ما يشير الى ذلك وسيجيء من البيع فيها لعدة من كونه
 الفاضل من التحصيل منزلة اليقين هذا مع ورود الاخبار المستفيدة بثبوت الواسطة بين الكافر والمؤمن في نفسه مناظره زراد في غيره مع
 الامام في ذلك فلو كان في الكافر في مورد الاجماع على ان المخطئ الاثم هو المجهل لا بالاذل جده بوجه فلا ينبغي ان يكون الفاضل الملتزم للعاين
 من بدل الجهد معدوداً غير انما الثاني فانظر فيه عند حصول تحصيل الظن لا يلزم من غير عن الايمان في التمسك بالامور بغير دليل الخوف
 عدم جواز التوقف لكل المقام من دليل الفروع في وجود دليل الباطن مع تقدم العلم لان المقصود فيها العمل ولا معنى للتوقف في ذلك بعد
 انساب العلم من العمل على طبق اصل وظرف المفصولة في الحق لا عقاب فاذ بعينه فلا دليل على وجوب تحصيل الظن الذي لا ينبغي عن الحق
 شيئاً فليس في دعوى قولهم ان اجزاء كمال الاصلون فيها ثم يورجج الحاصل بحكم هذه المسئلة الى العالم في العالم منه التمكن من تحصيل الظن
 بالحق في نفسه عليه افضاء نظره الى الباطن فلا يتعد وجوب لزامه بالتحصيل لان نكتة في الحق ولو ظناً او في من البقاء على الشك
 فيه واما الثالث فان لم يفر في الظن بما هو مناط الاسلام الظاهر وان افتره مع العلم بانته شاك باطنا فانك عدداً سلباً بناء على ان الاصول
 الظاهري مشروط باحتمال عقابها لما يفهم في جرح احكام الكفر عليه حاشكال من خلاف بعض الاخبار بكفر المشاك ومن يفهم في غيرها
 من الاخبار بالحقو مثل وان محمد بن مسلم قال سئل ابو نصر يا عبد الله قال ما تقول فيمن يشك في الله نعم قال كافراً بالاجماع قال فشك
 في رسول الله قال كافراً ثم التفت الى زاده فقال انما يكفر اذا اجمعت في رواية اخرى لو ان الناس اجهلوا ونفوا ولم يجدوا لهم كبر قائم
 ان يجوز الشاك في محمل ان يرد به اطمئنان على البشور ويحصل ان يرد به الانكار والصورة على سبيل الجرم وعلى التفتير من فاضله في
 المقرة الشاك باطنا الغير الظاهر لشكك غير كوفي ويد هذا وانما بين زاده والوارد في نفسه في قوله نعم واخرون من جمل الامم الله عن جعفر
 قال يؤم كافراً مشركين فقتلوا مثل جنه وجعفر راى شيئا اظهرها من المؤمنين ثم انهم دخلوا في الاسلام فوجدوا الله وركوا الشك
 ولم يعرفوا الايمان بغلوهم فيمكنون مؤمنين فيجيبونهم التبعة ولم يكونوا على جحوى هم بكفر فيجب عليهم النار فهم على ذلك حاله اذ انما
 واما ثبوت عليهم في ربه فيضاهيها ولحقهم الكلام بذكر كلام السيد الصالح الشارح للوافية في اقسام المقلدة في اصول الدين بناء على
 القول بجواز التقليد في اقسامه بناء على عدم جوازه في ان اقسام على القول بجمع يجوز التقليد سنة لا نه اما ان يكون مقلداً في
 مسئلة حقاؤه باطل وعلى التفتير من امثاله ان يكون جازماً في اوطاناً وعلى التقليد في الباطل اما ان يكون صراطاً
 على التقليد مبني على عقاده ونفسه بان حصل الطريق في علم لما ليس له واما لا فله اقسام ستة فالاول هو من قلده في مسئلة
 حقه جازماً ما يماثله في وجود الصانع وصفاته وعمله فلهذا مؤمن واستدل عليه بما تقدم حاصله من ان التقليد في معتبر من احوال
 حصل الى ان قال الثاني من قلده في مسئلة حقه طامناً من دون جرم فالظن اجزاء حكم المسلم عليه في الظن لا ينبغي ان يكون من حال المسلم في
 سبباً اذا كان طالباً للبر ومشتغلاً بتحصيل فائز قبل ذلك قول هذا مبني على ان الاسلام مجرد لا فرار الصور وان لم يحل مطابقة الاصول
 وفيها عرف من الاشكال وان دل عليه غير واحد من اهلنا الثالث من قلده في باطل مثل انكار الصانع او شيئاً يعبر عنه الايمان في حق
 به من غير حق ولا اعتاد الرابع من قلده في باطل وظن كماله في هذه من الخاطئين في مقام عليه كج في يوم القيمة واما في الدنيا
 فيحكم عليهم بما لا كفران عقاباً يوجب بالاسلام ان لم يكونا كافراً ولا ولكن انكر البتة والثاني انكاراً اما الخامس من قلده في باطل جاز
 مع الصناديد من قلده في باطل طامناً كذا في هذا ان يحكم بكفرهم مع ظنهم بالحق الا انهم ذكر اقسام المقلدين على القول بجمع نحو التقليد
 قال انه ان يكون مقلداً في حق او باطل في حق ان التفتير من مع الجرم والظن وعلى مقدم في باطل بل اعتادوا به وعلى التفتير من كل ما
 دل على الوجوب وبين انه في الدلالة الصادرة على التقليد ارجع ولم يحصل له كمال الاستدلال بقوله في هذه اقسام اربعة عشر

بيع

والظاهر ان الجرح لا يوجب

المقلد

التقليد

الاول التقليد في حق جاز تام مع العلم بوجوب النظر في الاصول في هذه مؤمن في سؤالا صرح به على ثلث الواجب الثاني هذه الصيغة مع تركها
 والجميع فهو مؤمن بخبرنا سؤالا ثلث المقلد في الحق الظان مع الاصرار والظمان مؤمن من جهة الاخرة فاسق للاصرار الرابع هذه الصيغة
 علم الاصرار في هذا المسام ظاهرا غير سؤالا خامس والثالث المقلد في الحق جاز واما او ظان فاسق علم بوجوب الرجوع في ذلك كما انما في
 اقول الحكم بالامان هو لا يخالف مع فرض القول بعدم جواز التقليد لان به يذهب هذا القول قول الشيخ فمن وجوب النظر مستقلا لكن فلهذا رتبة
 القول المشرف الاول الحكم بعدم ايمانهم على الله كما يقتضيه اطلاق مقتضى اجتناب العالمة في اول الباب سادس لان الايمان عندهم المعرفة الحقا
 من الدلائل بالتقليد ثم قال السابغ المقلد في الباطل جاز واما مع العلم بوجوب النظر في هذا لا كافر من الشا من هذه الصورة ومن
 عناد في الاصرار في هذا ايضا كافر ثم ذكر الباقي وقال ان حكمنا بظاهره مما سبق اقول مقتضى هذا القول الحكم بكفرهم لانهم اول من الشا بغير
 بقى الكلام فيما انبى الشيخ في القول من القول بوجوب النظر مستقلا مع العقول لا بد من نقل جواز الاعتدال فقول في باب التقليد بعد
 ما ذكر استلزام السبق على التقليد في الفرع والكلام في عدم جواز التقليد في الاصول مستقلا بانه لا خلاف في انه يجب على العاقل معرفة الصلوة
 واعتدالها وان كان لا يتم ذلك الا بعد معرفة الله ومعرفة النبوة وجب ان لا يصح التقليد في ذلك ثم اعترض بان الشبهة لا تجوز لغيره على نفسه التقليد
 في الفرع كل جوف على غير المقلد في الاصول وعدم انكار عليهم فان اطلقنا بطلان التقليد في الاصول دللنا على عقولهم وشعرهم من كتاب
 وسنة وغير ذلك وهذا كاف في التكرار ثم قال ان المقلد الحق في اصول الدلائل وان كان مختلفا في تفصيله غير مؤلفا فيه ولا مقتض عنه وانما فانا
 ذلك لغير هذه الطريقة التي قد عايناهم لان لم اجد احدا من الطائفة ولا من الامم من قطع عن الات من جميع فوهم واعتقد مثل اعتقادهم وان
 لم يستدل ذلك في حقهم فثقلوا في ذلك لانهم لا يجوزون ان يروى في الاغراء بما لا يامن ان يكون حقا ولا اجابته في ذلك لان هذا
 المقلد لا يمكن ان يعلم سقوط العقاب عنه فبفسادهم الاعتقاد لانهم ما يمكن معرفة ذلك اذ عرف الاصول وقد عرفت انهم مقلد في ذلك كله فكيف
 يكون استناد العقاب غيرنا وانما يعلم ذلك عنهم من العلماء الذين حصل لهم العلم بالاصول ومعرفة الحوازم وان العلماء لم يقطعوا عن الايمان
 ولا انكروا عليهم ولا يوسع ذلك لهم الا بعد العلم بسقوط العقاب عنهم وذلك بخبره من بالاي غرض وهذا القدر كاف في هذا الباب الله واتوا
 بما ذكرنا ان لا يجوز التقليد في الاصول اذا كان المقلد طريق الى العلم به ما على جملة او تفصيل ومن ليس له قدر على ذلك اصعب فليس عليه
 وهو غير انما انما التي ليست مكافئة بحال انما في ذكر هذا الاحتجاج على جهة اخبار الاجاد ما هو قريب من ذلك قال واما ما يروى في حقهم من الشك
 في نصيب الذي اعتقد ان المقلد الحق وان كان مختلا معصوم ولا احكم في حكم النفس فلا يلزم على هذا ترك ما نقلوه انما في اقول كلامه في ظاهر
 الاستدلال على منع المقلد من معرفة الصلوة واعتدالها على معرفة اصول الدين لان الكلام في المقلد الغير الجازم في ذلك دليل على العلة وما
 ذكره من عدم قطع العلماء والامة من الايمان مع المقلد بن عبد الله والغرض عن كون ذلك من باب العمل على الجزم بعقائدهم لعدم العلم
 باحوالهم لا يدل على العفو وانما يدل على كفاية التقليد واما التكرار عليهم في ترك النظر والاستدلال لم يدل على عدم وجوب عليهم ما احتج به قبل ذلك
 من كفاية التكرار المستفاد من الاثر الواضح على تباين التقليد في الاصول يدل على العفو عن هذا الواجب المستفاد من الاثر فلا يدل على العفو
 هذا الواجب المعلوم وهو بوجوب الاحتجاج انما الشك لو ثبت لم يجعل كونه محل امرهم على الصحة بل على عدم الوجوب بل وجوده لا يفيده في ذلك
 التكرار من باب الاثر المعروف واليهي عن المنكر وان كفى في من حيث الاشارة والذلة على عدم الحكم الشرعي لكن الكلام في شذوذ الخبر في علمنا
 كونه لا يصلح العلم في حق المقلد في الاضمار ان المقلد الغير الجازم المفضل النظر عليه فاسق من اخذ على تركه للمعرفة الجزئية به فانه بل لا يثبت
 احتمال كونه موقفا لترك الشك واما الغير المنتظن لوجوب النظر فلهذا والفاصل عن تحصيل الجزم هو معذرة في الاخرة وفي جريان حكم الكفر
 احتمال تقدم واما الجازم فلا يجوز عليه النظر والاستدلال وان علم من عموميات الايات والاختيار وجوب النظر والاستدلال لان وجود ذلك جازي
 لاجل حصول المعرفة فانه حصل سقط وجه ويحتملها بالنظر اليهم لان بغير هذا الشخص فيكون النظر والاستدلال واجبا فبطلان
 او صحتها بغير الايمان لكن خلاف ذلك فان الله يكون ذلك من المقتضى العقلي كالمشايخ اذ يستعمل على عدم حجة من المطلق فيلزم بغيره
 انما اخرج الخبر بالاستدلال مثل كونه جازيا في الضعف مستندا وقصور دلالة او كونه موقفا في حق اخرى او كونه حجة الاحد المتعارفين علم
 لا في جملة القول في ذلك لانه كما يكون الاستدلال في الظن عدم الحجة في الاصل فبعدم ثبوتها لا يثبت كونه من الجوز الوهم والبرهان ولما لا قبل
 في ذلك في مثلنا في مثل الاول في الجبر بالظن التبرير فيقول علم اعتبار ايمان يكون من جهة ورود اليه عن بالخصوص
 كالفيل في حوزة وما جازم في حوزة جازم في حوزة العلم بالاول فلا ينبغي ان في عدم كونه مفيدا للخبر لانه من ماد كماله
 جازم لا يحداه ببر واستعماله في الدين واما انما في الاصل في غير ذلك لان الظاهر ان كان المجزوء محتملا لاجل ايمانه من جهة فادله
 للظن بغيره في كونه حجة اذا قلنا بكونه حجة بالخصوص بوصف كونه مطمئن الصدوق فانه ذلك الامارة الغير المشبهة بالظن بغيره

ذلك الخبر فهو مستند بالان يدعي ان الظاهر طبعه ذلك الخبر فادنه للظن بالصدور لا يجوز كونه منظوق الصدور ولو
 الظن بصدوره من خبر مستند وبالحجة فالشع هو ما يفهم من دليل حجة الجبر ومن هنا لا ينبغي التمسك في عدم التجار فصول الدلالة بالظن
 المطلق لان التعبير باب الدلالة هو ظهور الالفاظ نوعا في مدلولاتها لا مجرد الظن بمطابقة مدلولها للواقع ولو من الخارج فلكل
 ان كان ظاهرا في معنى نفسه او بالقرائن الدالة فهو الا بان كان محجلا او كان كذلك في الاصل ضعيفة كدلالة الكلام بمعنى هو الوصف
 فلا يتجلى الله اما في خارج غير معتبر بالفرض اذ التعويل على ذلك الظن من غير مدخلية الكلام بل بما لا يكون ذلك الامارة حتى
 للظن بما لا يتم من هذا الكلام غايتها فادنه للظن بالحكم الفرعي لا مدلوله بغيره وبين الظن باذنه من اللفظ فقد لا يبره بذلك
 اللفظ نعم قد يعلم من الخارج كون المراد هو الحكم الواقعي الظن به لسبب الظن بالمراد لكن هذا من باب الاتفاق وماذا كرنا بغيره
 ضعيفا اشبههم من ان ضعف الدلالة لا ينبغي جعل الاحكام بغير مدلول السند بل كان دعوى التجار فصول الدلالة لا يفهم الا
 لم يعلم لها بينة والقرائن انهم الاضطرار من كاشف على عن في مزية على المراد بخلاف عمل الاضطرار من غايتها لكشف عن الحكم الواقعي
 الذي لم يعرفه لا لسبب من كونه مراد من ذلك اللفظ كما عرفت في الكلام في مستند المقام في كون الشهادة في الفروع جارية لضعف
 الخبر فانه ان كان من جهة ادنه للظن بصدق الخبر فيسرع مع انه قد لا يوجب الظن بصدوره ذلك الخبر نعم يوجب الظن بصدور حكمه عن
 مطابقا لصحة الخبران جليهما لا يقولون بحجة الخبر للظنون الصدور ومطابقا للحجج عن الله لاعتبار الايمان في الراي مع انه لا يبره
 في ادنه للظن فان قيل ذلك يخرج خبره عن الامام بالبدل الخاص مثل منطوق اية التبا مثل قوله لا تاخذن معالم دينك
 من غير شيعتنا قلنا ان كان ما خرج بحكم الاية والرواية مختصة بما لا يفيد الظن فلا بد من التوفيق ولكن كان عاما لما ظن بصدوره من خبر
 غير الامام في الخبر بالهبة والموتى مثل بين في الدخول تحت الدليل للحجج ومثل الموتى خبر الفاسق المخزوع عن الكذب الخبر العنصر
 الاولوية والاستفراغ وسائر الامارات الظنية مع ان الله لا يقولون بذلك في الجملة في تعرف بين الضعيف بالخبر الشهرة والخبر بغيره من
 الامارات وبين الخبر المعتبر المصدق مثل الظن الخاص من الضعيف بالخبر في غاية الاشكال خصوص مع عدم العلم باسناد المشرك في ذلك
 الرواية لم يشار شيئا في موضع من لكان خبر الضعيف الشهرة ضعيفة مجوزة بالشهرة وربما يدعي كون الضعيف بالخبر من المظنون الخاصة
 حشا على الاجماع على حجة ما ثبت واشكل من ذلك دعوى لا نه منطوق اية التبا عليه بناء على ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الظن الخاص من ذلك
 التقاليد ضمنون بالخبر وهو بعيد اذ لو اريد مطلق الظن فلا يخفى بعده ان التمسك به ليس له خبر الفاسق المصدق للظن لانه لا يعمل له الخبر
 صدوره وان رتب اليه اية الحد لا طهارة فلا وجه غيرهم يقتضيه دخول سائر الظنون الجارية اذ لا يبعد ولو مضى الخبر لحد لا طهارة
 ولا يخصص الشهرة فلا يبعد على حجة الخبر المصدق للتوفيق والاطمئنان لا يبعد وقد مر اذ لا حجة للاخبار ما يبعد او يدر عليه من كتابها
 الاجماع والاختيار وبعدها الكمال نحو استفاد حجة ما دل من الاخبار كقول ابو حنيفة والمر فوعة الى رايه على الامر بالاخذ بها اشهر
 بين الاصحاب من المتعارضين فان مرجحهم على غيره في مقام المتعارضين حجة مقتضى المعارضين والاجماع والاكوية ونحو ذلك
 ذلك ان الظن من اهل الجاهل من خبر من حيث اوطاه كما يدل عليه قول السائل فيما بعد لك فانها متعاضدة وان مع ان ذكر الشهرة
 من اهل الجاهل يدل على كون الخبرين في نفسها معتبرين مع قطع النظر عن لشهره المقام الثاني في كون الظن المعتبر موهنا والكلام فيها
 انهم يقع نازة فيه علم بعد اعتبارها واخرها ان يثبت اعتبارها ونقصيل الكلام في الاول ان المقابلة ان كان من الامور المعتبرة لاجل افا
 ظن النوعي او يكون نوعا ولو خلى طبعه مفيد للظن وان لم يكن مفيد في المقام الخاص فلا اشكال في عدم وضوح مقابلة ما علم اعتبارها
 كالقيل في مقابلة الخبر الصحيح بناء على كون من الظنون الخاصة على هذا الوجه ومن هذا القبيل المقابلة في مقابلة الظواهر العظيمة
 لا تعتبر بصلاحها على كون اعتبارها من باب الظن النوعي لو كان من باب التبعيد فالامر واضح نعم لو كان محجوزا لو كان من باب الظن
 الفعلي او كان من باب التبعيد فبصيرة عدم الظن على خلافه كان للتوفيق مجال ولعل الوجه في احكامه على بعض المتعاضدين عن شيعته
 ذكره مشافهة انه يوقف في الظواهر المتعارضة المحجزة بمطابق الظن حتى القيل في شبهه لكن هذا القول عنه في مقابلة الظواهر العظيمة
 عدم الظن على خلافها بعيد في الغاية وبالحجة في كماله ما دل على عدم جواز اعتبارها بالقيل مضاق الى اسماء من يعلو ذلك مع
 يمكن ان يكون مقتضى التمسك عن القيل معللا بما حاصله عليه من مخالفة الواقع يقتضيه ان لا يبره خبره على القيل لانه من حيث فاشبهه بالضعف
 ولا يصح حيث قد جرح فيها وكاشف لذلك في حكم عدمه وكان مضمون مشكوك لا منظون بل مقتضى القيل انه كالموهوم فكما
 لا يبره به لا يضعف به فخرج هذا حسن لكن لا يصح من تحصيل ذلك بما كان اعتبارها من قبل الله كالودع على حجة الخبر ما يمكن
 الا بما لا يخفى ان في الامر شرعا من الظن القياسي بوجوب اعتبار ذلك الامارة في حاله وانما كان اعتبارا من باب التبعيد العرفي

الظن بمرا

مع
 خبر
 من
 خبر
 من
 خبر
 من
 خبر

عدم

حجية

العلماء

العلم
 من
 خبر
 من
 خبر
 من
 خبر
 من
 خبر

وكان مرجحاً بشيء إلى غير ذلك البناء كظواهر الألفاظ وان وجود القليل ان كان يمنع من بناءه فلا يرفع ذلك بما ورد من فصول
 عن ذلك لا على الواقع فتأثير الظن بالخلاف في القدر في جهة الجبر والظنون الخلف في كونه محسوساً بشيء يرفع حكم القم بنفي الأمر عن القليل
 المنفي حكم القم من آثار التبع الموجب وحاشا له انما المحسوس دون غيره انهم يمكن ان يكون العرف بعد بين حال القليل من قبل الشك لا يتبين
 به في مقام استنباط احكام الشك من خطاها ان يكون التبع عن القليل من انما على فطيل الظاهر لا على الفهم بالقياس من ما ذكرنا
 بعد حال القليل في مقابل الدليل الشك في جهة الظن كما لو جعلنا الجبر من الاجابة للظنون الصدور منها لا للوثة في غيرها فان في بعضها
 بالقياس الوجوب من حيث مرفعه للقد لا مأخوذة في جهة ما على وجه الشرط في جهة ان فقدنا شرط وجداً عن وصف الظن بالقياس نفي الزا
 الشك في الظن القياس لا يجب لان الاثر في كونه الظن ليس من الامور المحسوسة ومن ان الاصل اشتراط الظن من الشك في ذلك اعلنا امرنا
 ان الجبر لا يراه بالظن القياس لا ينفصل اصلاً من حيث الاتصال بالواقع وعنده من الجبر لا يراه من مزاجه وان وجود القليل وعدمه في نظرنا
 فلا شك في الحكم بكون الجبر المذكور عنده على حد قله من هنا يمكن جريان التفصيل في ما ذكرنا ان كان الدليل المذكور لا يقبل اعتباراً بالظن
 مما دللنا على كونه كعدمه في جميع الجبر التي لها مدخل في الوصول الى دين الله وان كان مما دللنا على اعتبار العقل كما يجب من الاخذ بالراجح
 عند الاستدلال بالعلم والقرينة الشرعية فلا وجه لاعتباره مع مزاجه القليل الواقع لما هو مناط جهة اعلى الظن فن غاب في الامر جبر ورفعه مورداً
 تلك الامور والقول في شكوكا فلا يحكم العقل في شيء الا ان بعد المدعى ان العقل لا يثبت في حال القليل لا بسقطه عند الامارة للرافعة
 به عن القوة التي يكون لها على نقد عدم المزاج وكذا لا تعتبر تلك القوة في ح بالظن وعن مقابلتها بالالوهم والمحصل ان العقل اذا
 وجد في شيء خاصه واجتماع منقول مفقوداً من الشيء والشيء الواضح والتجوال الى العمل على طينها مع فقد العلم وعلم وان القليل بين الشك
 القليل لا يعتبر بما يقيد من الظن ولا يرفع على الشك في دين الله بغير ما بين كون الشك في الامور المذكورة من مزاجه بالقياس لم لا لا ينفصلها
 مما اعلم من القوة والقرينة السامية بالظن لا يرفع في الطبعي وما ذكرنا من القادر لا ما خرج ان يقولوا بجهة الظن الشك في عين الظن الشخص
 اذا وقعت من الامارات المشهورة لدليل الاستدلال السبيل ما فارت الحجة علم يفتح ذلك في جهة ابل يجب قبول ذلك على راي بعضهم
 من جبر دليل الاستدلال في كل مسألة مسألة لا في اخر في مسألة وجود ما من مزاجه القليل فلا وجه للاخذ بخلاف ذلك الا ما افادته
 هذا كله مع استمرارية السبيل في ملة حطة القليل في مورد من الموارد القليلة في الكتب الاصولية ولو كان الامر شرعي
 ونحو الوهم لوجب الغرض لا حكماً في الاصول والتجسس والتفتيش عن وجوده في كل مورد من موارد الفروع لان الفحص عن الوهم لا يجوز
 عن المعارض فوجب قدر كراهية ابحاثنا في الاصول والفروع بل ان كوارهايات من اعتد به منهم وان كان من التوسيس في تقرير الاصول في
 الفروع كما لا شك ان الذي تباليه ان بناءه من اصول الفقه من الاما يشهد من القائلين ان عقيل في كراهية كلام اخوان في الفنا وفي ذلك
 المستند منها ايضا اجزاء الله جميع من يمان وعلمها خبر الجبر ثم انك قد علمنا خطنا ما ذكرنا في النقص عن اشكال خروج القليل عن عموم
 الاستدلال من الوجوه على التكرار اسطرنا هنا نفساً واجزاءها فاما الكلام في هذه الامارة للغير بالظن المسمى عن الخصوص كالقليل
 وشبهه واما الظن الذي لم يثبت القائه الا من جهة ثباته تحت الظاهر والعلل بالظن فلا شك ان في هذه لما كان من الامارات اعتبارها
 مشروطاً بعد انضباط الخلق فضلاً عن اعتبارها مشروطاً بما فاداه النص والقرينة انشاء الشرط وفيهم جريان ما ذكرنا في القليل هنا
 حينئذ انتهى في علمه كونه اصله في وجوده كعدمه من جميع الجهات من جهة القام الثالث في الرجوع بالظن للغير وقد عرفت انه على فهمنا
 ما ورد في القليل وشبهه ولا خلاف ان الجبر لا يراه في دليل وبما لا تحت صالحة كراهية اما الاول في لفظ من احكامنا لعدم
 الشك به في جهة من المعارض وجود القول بين احكامنا حيث قال في باب القليل انه يجب ان الجبر اذا عارضنا وكان القليل هو قفا
 لما تضمنه احد هما كان ذلك وجهاً يقتضي ترجيح الجبر يمكن ان يفتح لذلك بان الحق في احد الجبرين فلا يمكن العمل بما ولا طرحة ما فغيب
 العمل احدهما اذا ثبت ان القدر يقدر الشك في ذلك بل العمل بلجدها من مرجح والقليل جميع ان يكون مرجح الحصول للظن به شعب العمل
 بما ظاهراً لا يفتح احكامنا ان القليل مطروح في الشك في كونه لا يتقرر بعينه ان ليس بل دليل على الحكم لا يعتبر ان لا يكون مرجحاً لاحد الجبرين
 لان فائدة كونه مرجحاً كونه رافعا للعمل الجبر المرجح فيعود الراجح كالجبر السليم عن المعارض يكون العمل به لا يثبت ان القليل في جهة انهي
 وقال في ذلك بعض مشايخنا المعاصرين قد بعض دليل الحق فلا يراه في جهة المرجح بالقياس عمل به حقيقته في كونه لا القليل كان العمل
 جازماً والمقصود من العمل به لاجل القليل وادى علم اعظم من هذا والفرق بين الدليل ليس لان الدليل مقتضى شعب العمل به المرجح
 للمزاج عنه فلكل منهما مدخل في القلة الشاملة لشعب العمل به في ذلك استعمال القليل محظور وان لا يعاين في الشكيات كما وجوده كعدمه
 عجزه مع ان مقتضى الاستدلال في الجبر لا يرفع للظن كونه من قبل الجبر مقتضى شعب العمل لا من قبل رفع المزاج فيشرط مع الدليل
 انهم البر في الافضل وهذا كله على من غير القائلين بمطلق الظن واما على مذهبهم فيكون القليل عام مقتضى بناءه على كون الجبر

وجه التوسيع في الجبر

في الاستدلال بالعلم والقرينة

في الاستدلال بالعلم والقرينة

في الاستدلال بالعلم والقرينة

عندهم

عندهم الظن الفعلي لان المحرر المتضمن اليه ليس له مدخل في خطو الظن الفعلي بمقتضى ما قد يكون الظن مستند اليها من قبيل اجزاء المقتضى
فما كان من قبل ما ذكرنا بل قد يكون عليه استقرار سيرة اصحابنا الامامية رضي الله عنهم في الاستنباط على وجهه وانه لا اعتناء بما حصل
لم من الظن لقياسه احبانا فضلا عن ان يتوقفوا في الترجيح بين الخبرين مع عدم ترجيح اخر او الترجيح بمرجح موجود الى ان يجتنبوا لظن القياس كيف
ولو كان كذلك لا حاجة الى اعتناء بمبدأ القياس الخجسته بما يقتضيه البحث عما على تقدير الترجيح والآخر هو الظن المعبر
لاجل بقائه تحت الصراحة العمل بالكلام في الترجيح به يقع في مقامات الاول الترجيح بين الأدلة لان يقع التعارض بين ظاهري والدليل
كما في الغالب من وجه واسبأه هذا لا يقتضي له بالدليل الخطي المستدل به في الكتابات المتواترة في الثاني الترجيح به في وجه الصدق
بان نعرض الخبرين صافين وظاهري الدلالة وانحصر الخبر في بعض ما صدقنا اليه كما وتبينه فمما صدق على وجه القبة وغيره من الحكم المتضمنة
خلاف الواقع وهذا الخبر في مقتضى الصدق ومطوون الصدق مع بقا الظن بالصدق في كل منهما اشارة الى الترجيح به من حيث الصدق بان
صا المبرج احدهما مطوون الصدق او المقام الاول نقصيل التوفيق قلنا بان مطلق الظن على خلاف الظواهر مطلقا من الاعتناء
الاشراط بحجتها بعدم الظن على الخلاف فلا إشكال في وجوب اخذ مقتضى ذلك الظن المبرج لكن يخرج عن كونه مرجحا بل يصير سببا لسقوط
الظواهر لعلها بل عن حجة لا لا يخرج من حجة الظواهر المتضمن اليه في خبره ما وافقه سيرة عن الدليل المتعارض اذ لو لم يكن في مقابل ذلك المتعارض
الا هذا الظن لا سقطه عن الاعتبار نظرا لشهره في احد الخبرين الموصلة دخول الآخر في الشواذ لا لا اعتبارا بل امرنا بتركها ولو كان في مقابلها خبر
معتبر واولى من هذا اذا قلنا باشتراط حجة الظواهر بخلاف الظن منها او من غيرها على طبعها لكن هذا القول يخفف جمدا الاول بقية بعدكم كما
حقق في مسئلة حجة الظواهر قلنا بان حجة الظواهر مرجحها فانها للظن الفعلي وانما لا عبرة بالظن الحاصل من غيرها على طبعها او
قلنا بان حجة خبرها مرجحها لانها على الصانع القربة اليه لا يعبر فيها افادته للظن الفعلي فالأقوى عدم اعتبار مطلق الظن في مقام الترجيح
اذ المفروض على هذين القولين سقوط كلا الظاهرين من الترجيح في مورد التعارض وانما صدقته قوله مثلا غسل يديك من قول مالك الاول
لم يردودا بغير كل شيء يجرى كالباس جبرته وبولده فرض عدم قوة احد الظاهرين من حيث تفسيره على الآخر كان ذلك مستقفا لظاهرهما من
الترجيح في مادة التعارض عن جرد الظاهر لغيرها كونه بوله مطلقا الاول فلان حجة الظواهر شرطية بالظن المعقود في المقام واما على الثاني
فلان الصانع القربة في كل منهما معاوضة بينهما في الآخر والحكم في باربع ارض الاصلين مع عدم حكمة احدهما على الآخر التناقض والرجوع
الى عدم اصيل يكون جهتم شرطية وجودهما على قابلية الاعتبار فاعلم بالظن الموجود مع احدهما كاشرة الغائبة في المسئلة المذكورة على
الغائبة كما تدل عليها بذلك الظن مستقلا لا من باب كونه مرجحا لفرض ذلك الظاهر ومبرته ما كالعقد في الترجيح المسئلة بعد الفراغ
عن المرجحان من حيث السند ومن حيث الصدق فبقية لو بيان الواقع الى افعال اللهارة والامام الثاني مقتضى القول بانه صانع القبة
ان كان المستند فيها اصل العقد في كل حادث بناء على ان دفاعي القبة في هي من قبل الموانع لاطهار الحق خادنة تدفع الاصل الى مرجع بعد ملاحظة
هذا الاصل في كل خبر مثله في الآخر هو التناقض وكذلك لو استند فيها الى ان ظاهرها للتكلم بالكلام خصوصا الامام في مقام اظهار الاحكام التي
نصب عليها هو الحق وقلنا بان اعتبار هذا الظاهر مشهور بافادته الظن الفعلي المفروض سقوطه من الطرفين ومع فان علمنا بمطلق الظن في
تفصيل القبة وخلافها بناء على حجة الظن في هذا المقام لاجل الحاجة اليه من جهة العلم بصدق كثير من الاخبار بقية وانا الرجوع الى صانعها
في كل مورد بوجوب انفاء بكثير ما صدقته في عين العمل بالظن ولا ناهيهم مما ورد في ترجيح ما خالف العامة على ما وافقهم كون ذلك من اجل
كون الموافقة مظنة للقبة في عين العمل بما هو بعد عنها بجملة ما ذكرنا كان ذلك الظن بطلا مستقلا في ذلك المقام وخارج كونه مرجحا
ولو استندنا فيها الى الظواهر المذكورة واشتراطنا في اعتبار عدم الظن على خلافه كان الخبر الموافق لذلك حجة سليمة عن التعارض عن المرجحان
عرفت نظره في المقام الاول وان استندنا فيها الى الظواهر النوعية نظره في موضع السلم في القصة وظهور تكلم المتكلم في كونه فاصلا لا هاد لا ولا
في اعتبار الظن الفعلي وعدم الظن بالتعارض الظاهران فيع الكلام للبرج هذا الظن المفروض الكلام منه يعلم ما ينبغي في المقام الثالث
وهو ترجيح السند بمطابق الظن اذ الكلام مبرضا مفروض بما اذا لم يقل بحجة الظن المطلق ولا بحجة الخبر في شرطاماة الظن ولا بشرط عدم الظن
خلافه في ترجيح الظن المفروض على هذا التعارض من الترجيح بل يصير مرجح مستقلا على الاول سواء كان حجة من التعارضين من باب الظن المتطابق من
الاطمينان ام من باب الظن المتعارض فان القول بالظن المطلق لا ينافي القول بالظن المتعارض في بعض الامارات كالحبر الصحيح بعد بين وبسقوط خبره
على الآخر من حيثين ان الكلام في مرجحته فيما اذا قلنا بحجة كل منهما من حيث الظن النوعية كل منهما هو الذي لا يكتفي بالقصة لا يرب في مقتضى الاصل
عند الترجيح كما ان الاصل عدم الترجيح لان العمل بالخبر الموافق لذلك الظن ان كان على وجه التدوين والافعال يتعين العمل من جانب الشارح
الحكم الشرعي الواقع هو مضمون الاصل والآخر من غير دليل قطعي بل على ذلك ترجيح محرم بالادلة الاربعة والعمل به لا على هذا الوجه محرم
اذا اصل من هذا الصانع او الاصل الذي يرجح اليه على تقديره بتمه هذا الظن فالوجه الحقيقي في العمل بالظن مستقلا من الشرع او
خالفه لا سيما القطعية الموحدة في المسئلة جار بعبه في الترجيح بالظن والابايات والاشارة انما هي من عدم بغير علم كما يتسار القصة

لا الخيرة والى المرجحة وقد عرفنا في الترجيح بالقبول ان المرجح يجب ان يكون مع عدم وجوده وجوب العمل في وقتية بغير علم كون الحكم
 لا معناه والتميز والترجيح الى الاصل للواقع لا غير هذا ولكن الذي يظهر من كلام معظم الاصوليين هو الترجيح بطلان الظن ولعلنا ان
 عمل الحكماء كما عرفنا في عنوان المقالة الثالثة اعلى الجواز هو الترجيح بطلان الظن الذي لم يعلم اعتناء الترجيح به من حيث التسند والدلالة ترجيح
 بامر خارجي هذا لا يدخل له بمسألة اخرى فاعية وهي جواز القول الذي لا يثبت في الترجيح فان الحكم فيها في ترجيح احد الخبرين الذي
 يكون بنفسه اقوى من الاخر حيث استدل كما لا يمكن ولا لا فاعية المسند والاشهر في اية او غير ذلك ومن حيث الدلالة كما لا يعلم على الإطلاق
 والمحقق على الجواز في الجواز على الاضمار وغير ذلك وتعبا اخرى الترجيح بالترجيح الداخلي من جهة تسند اتفاق واستفاض نقل الاجماع من
 والعامة على وجوب العمل بقوى الدليلين عن الاخر والكلام هنا في الترجيح بالترجيح الخارجي من جهة تسند اتفاق واستفاض نقل الاجماع من
 من مضمون الاخرين لو كشف تلك الامارة من مرتبة داخلية لاحد الخبرين عن الاخر من حيث سند او دلالته داخلية المسئلة الاتفاقية ووجوب
 الاخذ بها الا ان العمل بالراجح من الدليلين في الجواز اسوأ علم وجاز الترجيحان فبمسألة الام لا يعلم الا اجالا ومن هذا يظهر ان الترجيح بالاشهر والاشهر
 المقول ان اكتشاف من مرتبة داخلية في سند احد الخبرين او دلالته كما لا ينبغي الخلاف فيه نعم لو لم يكشف عن ذلك الاختلاف في جهة الترجيح
 بالمرجع الخارجي جازا او في الاول كما ينبغي وكيف كان فالذي يمكن ان يستدل به للترجيح بطلان الظن الخارجي وجوه لا قول فاعية لا
 لذلك لا كثر من الترجيح بغير مضمون للواقع بل يكون الظاهر ان الدليل في مضمون الاتفاقية في المسئلة اضعف من مضمون الاتفاقية
 في المسئلة الاصولية بل يرجح عليه في مثل المقام كما ينبغي عليه عند الكلام في عمود دليل التسند مدعوع بان المخرجه في جهة الترجيح
 بما وافق الاخذ بها من الخبرين لو لا الظن لان الاخذ به ان كان من جهة مضمون الاتفاقية في مضمون السامع بالترجيح المخصص للاخذ
 الاخذ به من مرتبة الدليلين في الواقع في حكم الشارع بالعلم بالترجيح الخالف ولما اجمعت بالترجيح بغير وان كان احدهما موقفا للاستصحاب الاخذ بها
 اذا كان دليل المعين للعلم به يكون خافيا على الاصول كذلك الدليل الخارجي في العمل به وواجب وان كان من جهة بعض الاخذ والدالة على
 وجوب الاخذ بما وافق الاخذ او طرح مطلقا فغيره من مخرجه في مخرجه في موضع تلك الاخذ لتخصيص الناس الدلالة على التمييز في هذا الكلام
 وهو ان مخرجه في جهة الترجيح المخرج في المقام وجاز الاخذ به يحتاج الى توقف ذلك في ذلك فاعية على جهة كمال المتعارفين في هذا
 امتناع العمل بكل منهما في الجواز المتعين جواز العاين وطرح المشكوك وليس المقام مقام التكليف لمرتبين التعيين والترجيح في
 على ملة البرهنة والاستصحاب الكلام في خاتمة الكتاب في بحث الترجيح انما في الشان فليكن الاجماع على ذلك كما استظهر بعض
 تراهم يستدلون في اوله وترجيح بعض المرجحات الخارجية بافادته للظن بمطابقة احد الدليلين للواقع فكان الكبر وهي جواز الاخذ بطلان ما يبعد
 انظر على طبع احد الدليلين سلمه عندهم وربما يشق ذلك من الاجماع ان المستقيمة على جواز الاخذ باقوى المعارضين لان الظاهر
 المراد باقوى الدليلين فيما كان كك في نفسه ولو كشف امر خارجي عن ذلك كما لا كثر الكاشف عن مرجح داخل لا يعلم فبمسألة لا
 يدخل فيها ان كان مضمون مطابقا لاماارة غير معتبره كالاستقراء والاولوية والنبذة مثلا على نقد بر اعتناء فان الظاهر وجب ذلك فمعرفة
 تلك الاجماع وان كان بعض دلائل الاخر قد يبعد المعقول في مخرجه في جهة الترجيح لا ان لا يبعد ان يكون المراد من جواز في نفسه ترجيح
 والاقتضاه ذلك جهة نفس المرجح مستقلة في الانصاف ان بعض كلامهم يستفاد منه ان العبرة في ترجيح بصريرة مضمون احد الخبرين في
 المرجح او دليل الواقع من مضمون الاخر وقد استظهر بعض شائخنا الاتفاق على الترجيح بطلان ما عاقل القياس فيها ما نشد عن المعارج
 الاستدلال بالترجيح القياس يكون مضمون الخبر الموقول في الواقع من مضمون الاخر ومنها اذكره في مسائل فان من المناقصة مع المصنف فان
 مرجح ما ذكرنا في نقد احد مخرجه على الاخر في الواقع بموافقة احد مخرجه حكم استلزامه ان يكون هذا الظن حاصل من نفس غير المتصف
 مقرا فاننا في مخرجه اذكره في ترجيح احد الخبرين بطلان كثر السلف معللين بان الاكثر يوفق للمعقوبات الا بوقوع الاكراه في ترجيح
 بطلان الدلائل لان ان كان ذلك كاشف عن مرجح داخل في احد الخبرين في الجواز فليكن كلامهم بوجوب بعض الغرض بل يقطع بان سائر
 على الاخذ بكل ما يشتمل على ما يوجب اقباله الى الصواب او كان الامر جازيا سلمه ولا يستفاد منه بافادته بصلية بوجوب مضمونها ثم لو
 فرض عدم القطع من هذا الكلام بترجيح بطلان الظن المطابق لمضمون احد الخبرين فلا اقل من كون مخرجه ان يظن ويقتضاه في مقابل
 الخبرين ان مرجح العمل به في مقابل الاصل وسببها اننا نعلم اننا لا نعلم بعض الاحكام ان الدلائل في ترجيح كون احد الخبرين
 اقرب من مخرجه لواقع سواء كان مرجح داخل كالاكراه مثلا او مرجح خارجي كما بقية لا مارة بوجوب كون مضمون اقرب الى الواقع من
 الاخر في مقابل على الترجيح بالاشهر في الحد كما في مقولة ابن حنظلة فاننا نعلم ان وجبة الترجيح بهذا الصفة ليس الا كون خبرا او
 بما اقر به الواقع من جهة الغير لوصفها لا لمرتب كون راو بعد ما احدث وبطلان الصفة مثل الاعتدال وشبهها في احتمال كون الصفة
 بالظن الحاصل من جهة ما يخصه ولا اعتبر الظن الحاصل من عندنا بغيره وهو الحاصل من سبب يشهدون الحاصل من مطلق
 لان دفعه الصفة ليست الا المطابقة للواقع بمعنى الاصل هو الاقرب الى الواقع فالترجيح بنا على ان العبرة بالاشهر من مخرجه من حيث
 حصل

انما

مستند
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

ذلك
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

فهمنا

من العبد المذنب
 الادب والاحسان
 الله على وجه الحق
 الروح والمادة
 على ما في القرآن
 البنية في القرآن

نعم لا يخفى هذا ولكن لما منع وجوب الترجيح بين المتعارضين العاقد بن السجحات المعلومة كالترجيح لولا جبره الى الدلالة المذكورة
العرف على وجوب الترجيح فما كفتهم النص لا يظهر على الظاهر بما ذكرنا من المتعارضين من قبيل التقاطع العام والخاص بينهما
فما لا يحتاج الجمع بينهما الى شاهد فالرجح من معارضة من العرف وما كان من قبيل تعارض الظاهرين كالعامين من جهة وشبههما بالمتضامين
يكنى بالدلالة شاهد فاحدا الوجه فيه كما عرفت سابقا عند الترجيح لا يتوقف الدلالة لا بمطابقة احدهما لظن خارجي معتبر ولذلك الحكم
فيهما التخيير عند ذلك لظن الترجيح من احدى الاصلين والقواعد في هذا كما شفع ان الحكم فيها ذلك من اول الامر لئلا يظن الدلالة
وما كان من قبيل المتباينين للذين لا يمكن الجمع بينهما الا بشاهد من هذا هو المتعين من مورد وجوب الترجيح بالمرجحات الخارجية ومن
المعلوم ان مورد هذا التعارض على متباين احدهما ما يمكن الرجوع فيه الى اصل الوجوه كتاب ويستتوي طبق لاحدهما وهذا القسم يرجع
الى ذلك القسم والاصل وان كان الخبر الخالف احدهما مطابقا لادارة الخارجية وذلك لان العمل بالعموم والاصل يقتضي لا يخرج
البدعي لا يورده يقتضي والخبر الخالف له لا ينفرد من ذلك معارضة بشك في الغرض من وجوب الترجيح بذلك لظن لم يثبت خلافه على العموم
والاصل في القسم الثاني ما لا يكون وهذا اقل قليل من التعارضات فلو فرضنا العمل بالخبر مع وجود ظن خارجي على طبق احدهما
لم يكن مقتضى عدم الاحتياط ببقية الاخذ بما يطابق الظن خصوصا مع عدم المستقلة على جهة الترجيح من باب الغلظ غير معتد بالظن الفعلي على
والدليل على هذا الاطلاق في كل خصوص لو كان الظن المقابل من الشهرة الحقيقة ونقل الاجماع كما شفع عن تحقق الشهرة فان اثبات حجة
الخبر الخالف للشهرة في غاية الاشكال وان لم نقل بحجة الشهرة ولذا قال صاحب المدارك ان العمل بالخبر الخالف للشهرة مشكوك في موافقة الاصل
من غير دليل اشكرك بالجملة فلا ينبغي الاحتياط باخذها الاخذ بالظنون في مقابل الخبر وما في مقابل العمل بالاصول فان كان الاصل مثبنا
للاحتياط كالاحتياط الاكبر في بعض الموارد فالاحتياط بالاصل وان كان نافي التكاليف كاصل البرائة والامتناع الثاني للتكليف او مثبتا
لمع عدم التمكن من الاحتياط كاحتيا النفس في باب المعاملة لا يوجد ذلك في غير الاشكال في باب الترجيح من مقتضى المقال والله العالم بحقيقة
الحال والله اعلم ولا يخفى الله على
محمد واله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد واله الطاهرين ولعن الله على اعدائهم جميعا الى يوم الدين المقصد الثالث
من مقاصد هذا الكتاب في الشك قد عرفت في مقدمة هذا الكتاب المكلف للمفتي في الحكم الشرعي في الواقعة على ثلاثة اقسام لا نأمن ان يحصل
له القطع بحكم الشرع اما ان يحصل له الشك وقد عرفت ان المقطع حجة في نفسه لا يحصل جاعل بالظن يمكن ان يغير في الطرف المتيقن لا يشك
عن ذلك لكون العمل به والاعتماد عليه الشرعي موقوف على وقوع التعبد به وهو غير واقع في الجملة وقد ذكرنا موارد وقوعه في الحكم
الشرعي في الجزء الاول من هذا الكتاب اما الشك فلما يمكن فيه كشف اصلا لم يعقل فيه ان يعتد بغيره ولو ورد مورد حكم شرعي كان يقول
الواقعة المشكوك في حكمها اذا كان حكما ظاهريا لكونه مقابل الحكم الواقعي المشكوك في الفرض ويطلق عليه لواقعة ثانوية الحكم لان حكمه واقعي
لواقعة المشكوك في حكمها فانما يؤول بالنسبة الى ذلك الحكم المشكوك فيه لان موضوع هذا الحكم الظاهري هو الواقعة المشكوك في حكمها
الا بعد موضوع حكمه فواقعة الشك فيه مثل الشك في نفسه لم يحكم فيه فافترضنا في الشك المكلف فيه فاذا فرضنا وهو حكم شرعي لهذا الفعل
المشكوك في الحكم كان هذا الحكم الوارد منا خالطيا عن ذلك المشكوك في ذلك الحكم حكم واقعي بقوله ظن وهذا الوارد ظاهري لكونه معلوما في
الظاهر واقعية ثانوية لان متنا عن ذلك الحكم لنا غير موضوعه وبقي الدليل الدال على هذا الحكم الظاهري اصلا او اما ما دل على الحكم الا
علما او ظاهرا معتبرا بغيره فالدليل قد يقيد بالاحتياط كما ان الاول قد يثبت بالدليل مقتضاها لفظا وهذا القيد اصطلاحا من الوجهين
الهيئتين المناسبة المذكورة في تعريف العقدة والاجتهاد ان الظن المعتبر بحكم الشك لا يجوز وما ذكرنا من نأخذ من غير الحكم الظاهري الحكم الواقعي
لاجل تعبد موضوع الشك في الحكم الواقعي بظهور وجه تعبد الدلالة على الاصول موضوع الاصول بغيره بوجوب الدليل فالمتعارف
بينهما لا يعتد اتحاد الموضوع بل لا يمتنع موضوع الاصل وهو الشك بوجود الدليل لا يمتنع ان لا يمتنع ولا متنا في بين كون حكم شرعي
الامر المشكوك في حكمه من الاحتياط وبين كون حكم شرعي في نفس ومع قطع النظر عن الشك فيه هي الحجة فاذا علمنا بالثاني لكونه عليا او ظاهريا
سلا من غير معارضة الاول خرج شرعا من موضوع الدليل الاول وهو كون مشكوك في الحكم لا من حكمه بل من غير تحصيل طبع الظاهر
ومن هنا كان اطلاق التعبد به والنسبة في المقام دساحا لان الرجوع في معارضة وكذلك اطلاق الخاص على الدليل والعام على الاصل
فيقال يحصل الاصل بالدليل ويخرج عن الاصل بالدليل ويمكن ان يكون هذا الاطلاق على الحقيقة بالنسبة الى الدلالة الغير العينية
يقان مؤدعى اصل البطلان مثلا انما اذ لم يعلم خبره شرعا بل من موضوعه هذا هو مقتضى الدليل الدال على اعتبار انك الامارة الغير العينية

في البراءة الأصلية

المقصود من الاست
في البراءة الأصلية

المقابل للأصل في مقام تلك الأمانة الغير العلية على حرة الشيء الفلاني وهو حرام وهو اخص من دليل الأصل البراءة مثلا فيخرج عنه
وكون دليل تلك الأمانة اعم من وجه باعتبار شموله بغيره ووراء الأصل البراءة لا يمنع بقاء الاجماع على عدم الفرق في اعتبار
تلك الأمانة مع بغيره ووراءها وقبض ذلك كون الدليل ذاتا لموضوع الأصل وهو الشك الكافي لدليل العلية حيث وجود
يخرج حكم الواقعة عن كونه مشكوكا فيه ولما الدليل الغير العلية هو بنفسه بالنسبة الى صالحة الاختصاص والنجس كالأصل في موضوعه واما
بالنسبة الى ما عداها فهو بنفسه غير رافع لموضوع الأصل وهو علم واما الدليل الذي على اعتباره وان كان علمنا الا انه لا يعيد الا
ظاهريا فظهر ان الأصل اذا لم يرد الحكم الظاهري ما ثبت لفعل التكليف المظن الجمل بوجه انما ثبت له من دون منجية العلم والحكم
فكان مقادير قوله في كل شيء مطلقا حتى يعيد في الفعل الغير المعلوم وروايتهم فيمكن ما دل على حجة الشبهة انما لا يرد على
وتجوز شي يعيد ويجوز ذلك في الشيء من حيث انه مطلقا وهذه الأمانة ولنا الشبهة ان علم المجتهدين بالحكم مستقيا من صفة وجها بغير
هذا لما ادعى الظن كبرية بهانته وهي على ادعى البرهاني في حق فان الحكم المعنوم منها هو حكم الظاهر في ان كان مقادير الأصل
الا باحة لفعل الغير المعلوم منها هو حكم الظاهر في ان كان مقادير الأصل في انما احتل لفعل الغير المعلوم في مقادير دليل تلك الأمانة فيكون
لفعل المظنون المحرم كانا متعارفين لا محالة فاذن على العمل بتلك الأمانة كان فيه خروج عن عموم الأصل وتخصيصه له لا محالة هذا وكن
التحقق ان دليل تلك الأمانة وان لم يكن كالل دليل العلية رافعا لموضوع الأصل لا انه تراعى ما تراعى رافع فهو حاكم على الأصل مخصص كما ينبغي
انتم وكل علم ان ذلك مما يثبت بالنسبة الى الادلة الشرعية واما الادلة العقلية القائمة على البراهين والاشتمال فان تقع موضوعها بعد رؤى الادلة
الظنية واضحا في مقام البناء واستقامتها واما الاحتمال العقلي كما هو موطا واما الغير فهو اصل عقلي لا غير واعلم ان المقصود
في هذه الرسالة الأصولية المقتضية حكم الشبهة في الحكم الفرعي الكلية وان تقع حكم الشبهة في الموضوع اتم وهي مقتصرة في رتبة اصل البراهين واصل الاختصاص
والخير الاستصحاب بناء على كونه حكما ظاهريا ثبت التعبد من الاجبا اذ بناء على كونه مقيد للظن بدليل في الاما ان كانتا شعبة عن الحكم الواحد
واما الأصول المقتضية حكم الشبهة في الموضوع كاصلا القصر لصاله الوفاء فيما سلك منه بعد تجاوز الأصل فلا يقع الكلام فيها الا انما مستندتها
المعالم ثم ان اخصا ما ورد الاشتغال في الأصول الاربع على ان حكم الشك ان يكون ملحوظا في العيين السابق عليه واما ان لا يكون سؤالا فيكون
سابق عليه او كان ملحوظا في الاول هو مورد الاستصحاب والثاني ان يكون الاحتياط فيه ممكنا لا والثاني في مورد العبرة الاولى ان يثبت
دليل عقلي او في ثبوت العقاب بخلاف الواقع المجهول واما ان لا يثبت الاول مورد الاحتياط والثاني مورد الظن لانه وقد ظهر ان
ان موارد الأصول قد يتداخلان لان المناط في الاستصحاب ملاحظة الحالة السابقة المتبقية وملاحظة الحالة السابقة على عدم ملاحظتها وان كانت
موجودة ان تمام الكلام في الأصول الاربع يحصل باسبابه مقامها من احكام الشك في الحكم الواقع من دون ملاحظة الحالة السابقة
الراجع الى الأصول الثلاثة الثانية في حكم ملاحظة الحالة السابقة وهي الامتناع المقتضي الاول منع الكلام فيه في موضعين لان الشك
في نفس التكليف هو النوع الخاص بالانذار وان علم جنس التكليف في بين الوجوب والتميز في متعلق التكليف مع العلم بنفسه اذا علم وجوب
شيء وشك في متعلقه بالظن المعلوم وعلم وجوبه فاشترطه بين الظاهر والمغرب والموضوع الاول يقع الكلام فيه في متعلق التكليف
فيما انما يجاب شبهة بغيره ولما ظهر بكم وصولا اشياء كثيرة وهذا مبني على انفسا التكليف بالالزام واختصاص الخلاف البراهين والاختصاص
به فلو فرض ثبوت الشبهة المذكورة بظهورها من الواجب المحرم فلا حاجة الى تعميم العنوان في متعلق التكليف المشكوك اما ان يكون فعلا كلياً متعلقا
للحكم الشرعي كشراب النتن المشكوك في حرمة والتقاء عند غير المال المشكوك في وجوبه اما ان يكون فعلا خاصا متعلقا للحكم
المجتمعي كشراب هذا المائع المحمل كونه حراما ونشأ ما الشك في العلم الثاني اشتباه الامور الخاصة بمتشابهة في الاول هو ما عدا النشأ الشبهة
كشبهة شراب النتن ولما ان يكون اجمالا للنص كدوران الامر في قوله تعزى يظهر بين التشديد والتخفيف مثلا واما ان يكون تعارفا بين
ومنه لا يبره المذكورة بناء على ان القرائن لا تتفق في جميع احكام هذه الاما في ضمن مطالب الاول ودوران الامر بين المحرم وغيره الوجوب بين
النشأ السابقة الثانية في دعوى الامر بين الوجوب غير المحرم الثانية ودوران الامر بين الوجوب والمحرم بالمطلب الاول فيما اذا الامر بين
المحرم وغيره الوجوب وقد ثبت ان متعلق الشك فارقا الواقعة لكثير كشراب النتن ونشأ الشك في عدم النص واجمالا وتعارضا واخرى الواقعة
المجتمعية فيها اربع مسائل الاولى فيما لا يضر فيه وقد اختلف فيه على ما يرجع الى قولين احدهما انا حرة الفعل شرعا وعد وجوب الاحتياط
والثاني وجوب الاحتياط في غير الاحتياط الاول منسوبا الى الجهد والثاني الى عظم الاخبار بين وبينما نسب لهم اقول لا يبره في ظاهر
الخير في الوقف والاحتياط ولا يبعد ان يكون تعارفا باعتبار العتق ويجعل الفرق بينهما وبين بعضها من وجوب اخر في بعض كروا لا
احتج للملك الاول بالادلة لا بغيره من الكتاب ثابت فيها قوله تعالى لا تكلف الله نفسا الا ما اتيها قبل ولا لها في حقها فان حقيقة
الايمان الاعطاء فاما ان يرد بالوصول بغيره قوله تعزى قبل ذلك ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما اتته الله فالحق ان الله سبحانه لا يكلف
الادفع ما عطف من ان كان انما ان يرد نفس فعل الشيء او تركه بغيره باتباع التكليف علمه فاعطاه من كفايته عن الاقدار علمه فيدل على انفسا التكليف

بغير اعتدال ذكره القدر في هذا المعنى ظاهر اشم لان الاتفاق من المبسوط داخل فيما استدل الله فكيف كان من المعلوم ان ترك ما يقتل النفس
ليس من مقتدرو الامور في وقوع التكليف احد من المسلمين وان نازعت الاشاعرة في مكانه نعم لو اريد من الموصوفين الحكم والتكليف
كان ابتداء عبارة عن اعلام بترك رادتها لمصوبيا في مورد الازالة الاعم منه ومن المورد يستلزم اشغال الموصوفين في عبيد اذ لا
جامع بين تعلق التكليف بفعل الحكم والفعل المتكلم عليه فانهم نعم في دواتهم لا يحل عن ابي عبد الله قال قلت هل كلف الناس المعرفة
قال لا يحل الله البيان لا يكلف الله نفسا الا دمعها ولا يكلف الله نفسا الا ما اتها لكنه لا ينفذ في المطلبين نفس المعرفة بالله عن مقتدور
قبل ان يعرّفها الله سبحانه فلا يصح دخولها في الازالة الاعلام من الانشاء في الازالة وسبب زيادة توضيح لذلك في ذكر الدليل العقلية الله نعم ومما
ذكرنا بطلان التمسك بقوله نعم لا يكلف الله نفسا الا دمعها ومنها وما كانا معقوبين حتى تبغث رسومنا على ان بحث الرسول كتابه
عن ميثا التكليف لا يكون بغيره فالبال في قولك لا ابرج من هذا المكان حتى يؤذن المؤذن كتابه عن دخول الوقت او عبا عن البيان المتعلق
بخصيص العتوبين المستقلين او بغيرهم بوجوب التاكيد عدم حسن العقاب لا مع اللطف بتأيد العقل بالثقل وان حسن الذم بناء على ان اللطف
بوجوب تعاقب الذم كما صرح به البعض في على الله فمقتدور على في المعاقبة بل البيان وقبيل ظاهر الا جبا بوقوع التعذيب
سابقا بعد البعث فمقتدور على العذاب الذي هو الواقع في الامم السابقة ثم انه وبما ورد في الشافعي على من جمع بين التمسك بالآية في المقام وبين
رد من استدلالها لعدم الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع بان نفي فعلية مقتدور على من نفي الاستحقاق ان لا جبا بغيره في التعديبات
على عدم التكليف شرعا فلا وجه للثاني وان لم يبدل فلا وجه للاول ويمكن دفعه بان عدم الفعلية يكفي في هذا المقام لان المقصود بتجني
في ايرادها المشبهة للواقع في العقاب والملاك فلا من حيث لا يعلم كما هو مقتضى رادتها في التمسك ونحوها التي هي عدة اركانهم ويعتبر في عدم
المقتضى للاستحقاق على مقتدور على عدم الفعلية فكيف في عدم الاستحقاق في الفعلية بطلان في مقام التكليف في الملازمة فان المقتضى في التمسك
في مورد حكم العقل وعدم ترتب العقاب على عاقله لا ينافي في ثبوت كما في الظاهر حيث قبل ان يجرى مقتدور على في الغرم على العقوبة على
احتمال نعم لو فرض هناك ايضا الجاع على انه لو استغنى الفعلية الله لا حقيقة كما يظهر من بعض ما فرغوا على تلك المسئلة ثم ان التمسك به
والانصاف ان لا يترك الادلة في المطالب في المقام ومنها قوله نعم وما كان الله بطلان قومنا بعد اذهابهم حقوبين لهم ما يتقون ان يحسبوا
من الاضلال والترك وظاهرها انه نعم لا يجد لهم بعد هدايتهم الى الاسلام الا بقا ما يسيئون لهم وعن الكافي ونفسه العاشر في كتاب التوحيد فيهم
ما به جنة بخط وبنه فاقدم في الآية الشافعية مع ان دلالتها اضعف من حيث ان توقف الحد لان على البيان عاقله لا يستلزم المطالب الله
الابا لغوى ومنها قوله نعم عليك من هلك عن بينة ويحيى من هلك عن بينة وفي دلالتها ما ظهر في عدم الكمال غاقد لو اعيدا لمؤخذ
على عاقله التمسك في الجوع عند المكلف لو فرض وجوده واقعا فلا ينافي ورود الدليل العام على وجوب اجتناب ما يقتل النفس ومعلوم ان الغا
بالاحتياط وجوب الاجتناب بقوله بل الاض دليل عليه وهذه الايات بعد تسليم دلالتها غير مخالفة لذلك الدليل بل هي من قبيل الاصل
البرهان لا يخفى ومنها قوله نعم غاقله النبي لمقلنا اياه طريق الردة على اليهود حيث حرروا بعض ما رفته الله افترء عليه قل لا اجد فيها احي
البحر على طاع بطعمه لان يكون مشبهة او ما مسفوحا فابطل بشرعهم بعدم وجدنا ما حرروه في جملة المحرمات التي اوحى الله اليهم
عدم الحكم بالبحر من عدم وجدانه في ذلك فيما اوحى اليه وان كان دليلا قطعا على عدم الوجود لان في التعبير بعدم الوجوب في ابطال الحكم
بالبحر لكن الانصاف ان غاية الامر ان يكون في العدد العاقله من عدم الوجود الى عدم الوجوب اشارة الى المطلب اما الدلالة فلا ولذا قال في الوافية
في الآية اشعار بان انا حرة الاشياء مكررة في العقل قبل الشرع مع انه لو سلم دلالتها فانه رادها كون عدم وجدان النص في ما صدق الله
نعم من الاحكام بوجوب عدم التحريم لعدم وجدانه فيما يقتضي بايدينا من احكام الله نعم بعد العلم باختفاء كثير منها عنا وسببا توضيح ذلك عند
بالاجماع على هذا المطلب المذكور في قولهم نعم وان لم ناكلوا فما ذكر اسم الله عليه وقد فضل لكم ما حرم عليكم بعض ما فضل
ذكره الذي يحيلونه ولعل هذا الآية اظهر من سابقها لان الشافعية على انه لا يجوز الحكم بحرية ما لم يوجد نص فيها اوحى الله سبحانه
النية في هذه وتدل على انه لا يجوز التزام ترك الفعل مع عدم وجوده فيما فضل وان لم يكن بحسب مقتضى وجوب الاحتياط ايضا لان دلالتها
موهوبة من جهة اخرى هي ان الموصوفين العتوبين في التمسك بالشرع مع تفصيل جميع المحرمات لواقعيتها وعدم كون المشرى منها ولا
وبان اللازم من ذلك العلم بعدم كون المشرى محرمات واقعا فالتوجيه في محله والانصاف ما ذكرنا من ان الايات المذكورة لا تنهض على ابطال
القول بوجوب الاحتياط لان غلبة مدلول الدلالة منها هو عدم التكليف فيما لم يعلم خصوصا وعموما بالعقل والفضل وهذه تالانزع منه لاحد وانما
اوجب الاحتياط من وجوبه في مقام الدليل العقل والتمسك على وجوبه فاللازم على منكره ومرد ذلك الدليل ومعارضته بما يدل على الخصرة وعدم
الاحتياط انما الانصاف انما الايات المذكورة في بعض الاحكام الامة لا تنهض عن ذلك ضرورة انه لو فرض انه يرد بطريق معتبر في نفسه في
الاحتياط في كل ما يجهل ان يكون قد حكم الشارع منه بالبحر ثم لم يكن معارضه شيء من الايات المذكورة في ما السستر في ذلك منها في المقام اجتناب
كثير منها المرحل في الجوع في المحصا كما عن التوحيد رفع عن ابي شعبة اشياء الخطاء والتسبب واستكرهوا عليه لا يعلمون

في قوله نعم

بحكم

[illegible]

بين المذكور المتيقن هذا الحكم لجلال الى ان تعرف القسم ثم ومعتنا في الخارج فمذمور وعلى الاستحسان يكون المراد ان كل خبر في خارج في نوعه
 القسم المذكور ان فنك ذلك الخبر في ذلك حال حتى تعرف القسم ثم ومعتنا في الخارج فمذمور وعلى الاستحسان يكون المراد ان كل خبر في خارج في نوعه
 الموضوع واما ما ذكره المستند من المراد من وجود الحلال والحرام فبما حمله وصلاحيته فيها من نوعها لظهور القصة ونصه من ولو على
 الاستحسان ثم الظاهر ان ذكر هذا العبد مع تمام الكلام بدونه كاف في قوله في رواية اخرى كل شيء لك حلال حتى تعرف انه حرام بيان منشأ
 الاشتباه الذي يعلم من قوله حتى تعرف كما ان الاحراز عن المذكور في كلام المستند ايضا يحصل بذلك ومنه يظهر فاما انقص بعض
 للمستند بعد الاحراز بما ذكرنا من ظهور القضية في الانقسام الفعل فلا يشمل مثل شرب اللبن من زنا فخر شيئا له فتبان حلال وحرام
 واشتبهه فتم ثالث نصه كالمفهوم فانه شيء من حلال وهو لحم الغنم وحرام وهو لحم الخنزير فهذا الحكم المنقسم حلال فيكون لحم الخنزير حلالا
 تعرف من منه وجدها ان وجوه القسمين في القسم ليس منشأ لا اشتباه لحم الخنزير ولا دخل له في هذا الحكم اصلا ولا في تحقق الموضوع
 وبقيد الموضوع بقيد اجبى لا دخل له في الحكم ولا في تحقق الموضوع مع خروج بعض الافراد منه مثل شرب اللبن حتى احتاج هذا
 المتشعر الى الحاق مثله بلحم الخنزير وما يوجد في نوعه فتبان معلومان بالاجماع المركب من شرب لبن من لبن الخنزير والاشبهه من متكلم ففلا
 عن الامام في هذا مع ان اللازم ما ذكره من الحاقه الى الاجماع المركب من شرب لبن من لبن الخنزير والاشبهه من متكلم ففلا
 بعينه وهكذا يجب لا نقا الجوهلة الحكم واما الفرق بين الشرب اللحم بان الشرب جلت بعد شرب اللبن فجاء لا ينبغي ان يصح
 اليه هذا كله مضافا الى ان الظاهر من قوله حتى تعرف ان من عرف ذلك الحرام الذي فرض وجوده ومعلوم معزول لحم الخنزير فخره
 لا يكون غاية تحليله لحم الخنزير وقد دكد على الاستدلال بلزوم انما قولهم في حلال وحرام في معنيين احدهما انه قابل للانقسام
 بعبارة اخرى يمكن متعلق الحكم الشرعي يخرج ما لا يقبل الانقسام بينهما والثاني انه منقسم لهما ويوجد التوابع في نفس
 الامر وعندنا وهو غير جائز بلزوم استعمال قوله حتى تعرف الحرام من بعينه في المعنيين ايضا لان المراد حتى تعرف من الادلة الشرعية
 اذا روي معرفة الحكم المشتهر وتعرف من الخارج من يثبتها وغيرها الخ فاذ اردت معرفة الموضوع المشتهر فليست اقل من لبته امرنا الناطق
 الابرار الاول ايضا ويمكن ارجاعه اليها معا وهو الاول في هذه جملة ما استدل به من الاخبار والابصار فظهر بعضه اني الدلالة على
 عدم وجوب الاحتياط فيما لا ينقص في الشهية بحيث لو فرض تامة الاخبار لانية للاحتياط وقعت المعارضة بينهما لكن بعضها غير الال على
 عدم وجوب الاحتياط لو لم ير دار غلام به فلا تعارض ما سيجي من انجبا الاحتياط والحض للتحجج سند اوله وانما الاجماع فخره
 وجهين الاول دعوى اجماع العلماء كلهم من الجتهاد والاحتياط على ان الحكم فيما لم يرد دليل عقلي او نقل على تحريمه من حيث هو ولا على
 تحريمه من حيث انه مجهول الحكم هي البرائة وعلا المتعلق الفعل وهذا الوجه لا ينفع الابدع عدم تامة ما ذكر من الدليل العقلي والفعل
 المحظور الاحتياط وهو نظير حكم العقل لانه الثاني دعوى الاجماع على ان الحكم فيما لم يرد دليل على تحريمه من حيث هو هو عدم وجوب
 الاحتياط وجوا الاركان بحصول الاجماع بهذا النوع وجوه الاول ملاحظة فتاوى العلماء في موارد الفتنة فانك لا تكاد تجد
 من زمان الحديث الى ان فان ارباب التصنيف في التقوى من يعتمد على حرم شيء من الافعال يجره الاحتياط ثم ربما يذكر في طي الاستدلال
 في جمع الموارد حتى في الشهية الوجوبية التي اعترف بها ملوك الاحتياط بعدم وجوبه فيها ولا بأس بالاشارة الى من وجدنا في كلامهم
 ما هو ظاهر هذا القول فتم ثقت الاسلام الكلتية حيث صرح في رواية الكافي بان الحكم فيما اختلف فيه الاحتياط الخبير ولم
 يلزم الاحتياط مع ما ورد فيه من الاخبار وجوب الاحتياط في موارد فيه الضمان وكلامهم في وجوبه في خصوص الانصاف في الظاهر ان
 كل من قال بعدم وجوب الاحتياط هنالك قال به هنا ومنهم الصادق فانه قال اعتقادنا ان الاشياء على الامانة حتى يرد الله في
 من هذا موافقة طائفة وشيئا اخر لانه لا يعبر بل هذه العبادة مع مخالفة لم يلزم بقا يقول الذي اعتقده وافقه به واستظهر من عبارة
 هذه انه من دين الامانة واما السببان فقد صرحا باستقلال العقل باحة الاطوبى الى كونهم مضرة وصحة ايضا في مسئلة العمل
 بخير الواحد انه في فرضنا عدم الدليل على حكم الواقعة وجعنا فيها الى حكم العقل واما الشيخ فانه وان ذهب فافا لشبهه المضيق الى ان
 الاصل في الاشياء من طريق العقل لا انه صرح في العدة بان حكم الاشياء من طريق العقل فان كان هو الموقف لكان لا يمنع ان يدل
 دليل معي على ان الاشتباه على الامانة فيكون كانت على الموقف بل عندنا الامر كذلك واليه نذهب متى فاما من اخر عن الشيخ كالحق والمحقق
 والعلماء والشهيد وغيرهم فحكمهم بالبرائة يعلم من مرجع كتبهم وبالحجة فلا يعرف قائلنا معرفا بالاحتياط وان كان ظاهرا للمعارض
 الجاع ثم انه ربما نسب الى المحقق فخر رجوعه في المعارج الى في المعبر من التفصيل بين ما يعم به البلوى غير جواز لا يقول به البرائة
 في الثاني وسبب الكلام في هذه النسبة بعد ذلك لا دلالة له وما ذكرنا يظهر ان تخصيص بعض القول بالبرائة بما اخرج في الامانة في الفروع
 وكانناش عمادى من اشتباه الشيخ من انفسك بالاحتياط في كثير من الموارد وفي قوله ما في المعارج من نسبة القول لرفع الاحتياط على الاطلاق
 للجماعة **الثاني** لاجتماع المتقوله والاشارة المحقة فانها قد يقيد القطع بالاتفاق ومن استظهر منه وعقد ذلك لعدم قوة في عبادة

والظاهر ان
 انقسام الفعل
 والاشارة
 التي يبين
 وكذا لفظه
 في بعض
 في قوله

بديها

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

المتقدمة على غيرها من ادعى اتفاقا لمحصلين عليه على في اول تسليط حيث قال بعد ذكر الكتاب السنن والاجماع انما قد تلتفت
 فالمعتمد في المسئلة الشرعية عند المحققين الباحثين عن ما خالفوا فيه التمسك بدليل العقل كما يظهر من تتبع كتابه هو اصل البرائة ومن
 ادعى اطباق العلم المحقق في الحاج في باب الاستصحاب وغيره في المسائل المصر بها ايضا في توجيهه نسبة الاستدلال من ههنا جواز الاستصحاب في
 بالاضاف مع عدم ورود نص فيه ان من اصلنا العمل بالاصحاح ثبت اتنا فلان لم يثبت المنع عن ازالة الجائز بالانها فلو لا كون الاصل
 لاجماعا لم يكن من المحقق في جعله وجه النسبة مقتضا الى ههنا واما الشهرة فانما يتحقق بعد التبع في كلامه الاصل خصوصا في الكتب
 الفقهيية ويكفي في تحقيقها ذهاب ذكرنا من القواعد والمناخات في اثبات الاجماع العمل كما شاع عن رضا المعصومي فان سبب المسلمين
 قول الشريعة بل في كل شريعة على عدم الالتزام والالتزام بترسها محتمل وورد في غير الشارع بعد العطف على الوجود وان طرقة الشارع
 وتبلغ الى طائفة دون المباحث ولين لك الالتماس احتياج الاختصاص في الفعل الى البيان وكذا في التقي فيها قال المحقق على انه غير ان اهل الشارع
 كافة لا يخطئون من باء الى تناول شيء من المشيئة بسوا علم الاذن فيها من الشارع لم يعلم ولا يوجون عليه عند تناول شيء من المأكول المشيئة
 ان يعلم التصديق على ما حتمت بعدد ونوع في كثير من الجوانب اذا تناولها من غير علم ولو كانت محظورة لاسرعا الى تحصيله حتى يعلم الاذن انتهى
فان كان النقص تارة من عدم الخطئة بواقع مؤاخذة الجاهل بالخرم فهو حسن مع عدم بلوغ وجوب الاحتياط عليه في الشارع لكن الرجوع
 الى الدليل العقل الا ان ولا ينبغي الاستصحاب المخصوص اهل الشارع بانياء كانه العقل وان لم يكونوا من اهل الشارع على ما كان
 الغرض من ان بناء العقلاء على تجوز لا ارتكاب مع قطع النظر عن ملاحظة وقوع مؤاخذة الجاهل حتى لو فرض من عدم وجه لغرض العقاب من
 القهر بفعل الحرام مثلا او فرض المولى في التكاليف المرفقة من يؤاخذ على الحرام ولو صدق جهلا لميز لبناهم على ذلك فهو ممتنع على
 عدم وجوب دفع الضرر المحتمل وسبب الكلام في ذلك ان الرابع من الادلة حكم العقل بيقع العقاب على شيء من دون بيان التكليف وشهد
 له حكم العقلاء كانه يقع مؤاخذة المولى عبدا على فعل ما يمتنع بعدا عما لا يصلح به ويحتمل حكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل
 بيان عطفه فلا يقع بعدا لئلا يمتنع من وقوعه بان الحكم المذكور على تقدير ثبوته لا يكون بيا للتكليف المحمول للمعاقب عليه انما هو بيان
 كونه ظاهرة وان لم يكن في مورد تكليف الواقع فلو تمت عوقب على مخالفتها وان لم يكن تكليف في الواقع لاعتكاف المحتمل على فرض
 وجوده فلا يصلح القاعدة لورودها على قاعدة القبح واردة عليها لانها في الواقع لاعتكاف العقاب ولا احتمال بعد حكم العقلاء
 العقاب من خبر بيان في مورد قاعدة دفع العقاب هو ما ثبت العقاب فيه ببيان الشارع للتكليف ففرد التكليف بين امرين كما في الشهية
 المحسوسة وما يشبهها هذا كله ان اردنا بالعقاب ان او يدبها مفسدة اخرى غير العقاب لئلا يتوقف ترتيبها على العلم فهو وان كان
 محتملا لا يرتفع احتمال بقاء العقاب من خبر بيان الا ان الشهية من هذه الجملة وموضوعية لا يجب الاحتياط فيها باعراف الاخباريين فلو ثبت وجوب
 دفع المفسدة المحتملة كان هذا مشترك الورد ولا يرد على كمال العقل انما من منع وجوب الدفع واما من دعوى ترجيح الشارع وادعائه فانه لا
 في كون من مضاهي الضرر وسبب توضيحه في الشهية الموصوفة ثم ان ذكر السبب ابو المكارم في الغيبة ان التكليف بما لا طريق الى العلم به تكليف
 بما لا يطابق ويقتضي بعض من اثاره فاستدل به في مسألة البرائة والظالم المروبه ما لا يطابق الا مثالا به وايضا انه يقصد الطاعة كاصح به
 جماعة من الخاصة والعامة في دليل اشتراط التكليف بالعلم ولا يغفل بفعل لا يصير ما لا يطابق بغير عدم العلم بالتكليف لاحتمال كون
 الغرض من التكليف كمالا في الفعل ولو مع عدم قصد الطاعة او يكون الغرض من التكليف مع الشك في بيان الفعل بداعي حصوله ايضا
 بقصد الايمان بحد احتمال كونه مطلوباً للامر وهذا ممكن من الشك وان لم يكن من الغافل مدفع بانن قام دليل على وجوب بيان الشك
 في التكليف بالفعل لاحتمال المطالبة اغتد ذلك من التكليف بنفس الفعل والامتناع التكليف لمشكوك في تحصيل الغرض المذكور وحاصل
 ان التكليف المحملي لا يقع لكون الغرض منه العمل على الفعل مطاعا وصدق الفعل من افعال الجاهل لا ادعى التكليف لا يكون ان يكون غرضا
 للتكليف واعلم ان هذا الدليل العقلي لبعض ما تقدم من الادلة العقلية معاق على عدم ثبوت اثر الاحتياط فلا يثبت به الا الاصل في
 البرائة ولا بعد من ادعائها حيث تقارن اخبار الاحتياط وقد استدل على البرائة بوجوه غيرها هي اصلها استصحاب البرائة المثبتة
 حال الضرر والمجون وقدر ان الاستدلال بغيره على اعتبار الاستصحاب من باب الالتماس في البرائة بذلك في الامارات الدالة على الحكم
 الواقعي وهذا الاصل المثبتة للاحكام الظاهرة وسبب عدم اعتبار الاستصحاب من باب الالتماس واما لو قلنا باعتبار من باب الاخبار
 الناهية عن نقص اليقين بالشك فلا ينع في المقام لان الثابت بها ترتيبا للتوابع المجعولة الشرعية على المستصحبها ليس البرائة الدائمة من
 التكليف وعدم المنع من الفعل وعدم استصحاب العقاب عليه المطبق في الان لا لا هو لقطع بعد ترتيب العقاب على الفعل واما استلزام ذلك
 اذ لو لم يقطع بعدم احتمال العقاب احتاج الى انضمام حكم العقل بيقع العقاب من خبر بيان البرائة بان العقل عن العقاب معناه لا حاجة
 الى الاستصحاب ملاحظة المخالفة السابقة ومن المعام ان الحكم المذكور لا يرتب على المستصحب المذكورة لان عدم استصحاب العقاب لا يرتب
 ليس من التوابع المجعولة حتى يحكم به الشارع في الظاهر ما لا يرد من الاذن والنسب في الفعل فهو وان كان امرا قابلا للتعلم ويستلزم انتقاله

وحصل

المقصود

العقاب طعنا الا ان الازن الشرعي ليس كزما شرعيها للسنن المذكورة بل هو من المفارقات حيث ان عدم المنع من الفعل بعد العلم
اجلا لا بعد خلوه من الكلف من احكام الخمسة لا ينفك عن كونه من خصائصه فهو نظير اثبات وجود واحد الضدين بنفي الآخر
باصالة العدم ومن هنا يتبين ان استدلال بعض من اعرف بما ذكرنا من عدم اعتبار الاستصحاب من باب المظن وعدم اثباته الا للوازم الشرعية
في هذا المقام باسنتها البرائة منطوية فيهم من قال باعتبارها من باب المظن وان ثبت من باب التبعيد كما لا ينفك عن المستصحب لو كان
معلوم بقاء ولو لم يكن من اللوازم الشرعية فلا باس بتسكبه مع انه يمكن النظر فيه بناء على ما سيحكي من اشراط العلم ببقاء الموضوع
الاستصحاب وموضوع البرائة في السابق ومناطها هو الصبر على القابل للتكليف فانها في المقابل شبهة بالقياس من الاستصحاب فاما
وبالجملة فاصل البرائة اظهر عند القائلين بها والمنكرين لها من ان يحتاج الى الاستصحاب ومنها ان الاحتياط عسر في وجوبه وفيه
ليس لان حيث كثرة موارد في منوعة لا يحجبها عند الاخبار بين موارد فقد النص على الحرمة وتعارض النص من غير ترجيح مقصود
وهو عند الأكثر ليست بحيث يفتى الاحتياط فيها الى المخرج عند التجهيز في موارد فقد الطنون الخاصة وهو عند الأكثر ليست بحيث
الاقتضا عليها والعمل فيها على الاحتياط الى المخرج وتكون في بعضها قلة الطنون الخاصة فلا بد له من العمل بالظن الغير المنصوص على
حجية حد من لزوم محذور المخرج ويتضح ذلك بما ذكره في ليل لا نشد الذي قاموه على وجوب التعمد عن الطنون المخصوصة فراجع
ومنها ان الاحتياط قد يتعدى كما لو دار الامر بين الوجوب والحرمة وفيها لا يفتى ولا يذكره الا في كلام شاذ لا يعبأ به راجع الى القول الثاني
وهو وجوب الكف عما يحتمل الحرمة بالادلة الثلاثة من الكتاب لغتان احدهما ما دل على النهي عن القول بغير علم فان الحكم بترخيص الشئ
لمحتمل الحرمة قول عليه بغير علم وانما حيث ان لم يؤذن فيه ولا يرد ذلك على هذا الاحتياط لانهم لا يحكمون بالحرمة وانما يتكون كاحتمال
الحرمة وهذا بخلاف الاركان فان لا يكون لا يفتى الحكم بالرخصة والعمل على الاية والآخرى ما دل بظاهرها على لزوم الاحتياط والافتاء
والنوع مثل ما ذكره الشهيد في كراهية فماعة فتضاء لغوات ثلاثة على مشروعية الاحتياط في قضاء ما فعلت من الصلوات المحتملة للنسأ
وهي قوله تعالى وتقوموا لله خاشعين في الله وحقق جهاده اقول ونحوها في الدلالة على وجوب الاحتياط فاقول الله ما استطعتم
قوله تعالى ولا تقربوا ما بينكم وبينكم الا التهلكة وقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فالجواب انما غلبت الايات الدالة على
بغير علم مضانا الى انقص شبهة الوجوب الشبهة في الموضوع فبان فعل الشئ المشبه حكمه انك لا تفتى العقاب من غير بيان المقوف
عليه بين المجهول والاخبار بين الذين ذلك ولما عاينا عند التهلكة فمنع منافاة الاركان للثبوت والمجاهدة مع ان غايتها
الدلالة على الرجحان على ما استشهد به الشهيد واما نحن ان التهلكة فبان الملاحقة بعقوبة العقاب معلوم العدم وبغضه غيره يكون الشبهة
موضوعية لا يوجب فيها الاحتياط لانفاق ومن كثر طوائف احمدها قال على حرمة القول والعمل بغير العلم وقد ظهر جوابا ما ذكر في
الايات انما ينبغي ما دل على وجوب التوقف عند الشبهة وعدم العلم وهي لا تحصى كثرة وظاهر التوقف المطلق استكون وعدم الحق
فيكون كما تراه عن عدم الحرمة بارتكاب الفعل وهو محصل قوله في بعض تلك الاخبار والوقوف عند الشبهة خبر من لا مقام في الهلكة
فلا يرد على الاسئلة لان التوقف في الحكم الواقعي مسلم عند كلا الفريقين والافتاء بالحكم الظاهري منعيا وترخصا مشتركا
والتوقف في العمل لا معنى له فذكر بعض تلك الاخبار بينا من ما مقبولة عمر بن حفظة عن ابي عبد الله وفيها بعد ذكر الرجحان ان
كان كك فارجه حتى تلحق امامك فانما لوقوف عند الشبهة خبر من لا مقام في الهلكة ونحوها صحيح جليل في راجع الى عبد الله في ذلك
فيما ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نور فافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وفي روايات الترمذي والسكوني وعبد
الاعلى والوقوف عند الشبهة خبر من لا مقام في الهلكة وترك حديثا من خبر من روايتك حديثا لم تحضره روايتا به شبهة عن احمد
وموثقة سعد بن ابي عرجة عن جعفر عن ابي جعفر عن ابي عبد الله انه قال لا يجتمع موافاة الكناح على الشبهة وقوا عند الشبهة الى ان قال فان
الوقوف عند الشبهة خبر من لا مقام في الهلكة وتوقف في هذا الخبر المستفيض في الاحتياط مدقوع بلا خلة ان لا مقام في الهلكة لا يجر
منه صانع ان جعله تقبلا للوجوب لا رجاء في المقبول وتوقف في هذا الخبر المستفيض في الاحتياط مدقوع بلا خلة ان لا مقام في الهلكة لا يجر
القاتل ان لا ياكل يوما خبر من ان منع منه سنة وقوله في مقام وجوب القبر حتى يتقن الوقت لان اصله بعد الوقت الحلي من ان اصله
قبل الوقت وقوله في مقام التقية لان اظهر بها من شهر رمضان فاقصدها من ان يضر بعينه ونظيره في اخبار الشبهة قول علي في
كاتبك من طريق اخف ضلالة فان لكف عند خبر الضلال خبر من ركوب الاهول ومنها موثقة حرة طبراني عن علي بن
عبد الله بعض خطب بغيره حتى ابلغ موضوعا منها قال له كف واسكت ثم قال ابو عبد الله انه لا يسمعكم فيما تزل بكم فما لا تعلموا لا
الكف عن التثبت والرد في الاثمة الهدى حتى تجلوه في القتل بجلو عنكم بغير العلم وبعرفكم بغير الحق قال الله تعالى فاسئلو اهل
الذكر ان كنتم لا تعلمون ومنها روايت جليل عن الصادق عن ابي عبد الله انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله امرت ان لا تفتوا في
لك عتبه فاجتنبوا خلافه في قوله الى الله عز وجل ومنها روايت جليل عن ابي جعفر في وصيته لاصحابه ان لا تشبهوا الامم فانهم قد فاقوا

عند رده الكفاية في حقكم من ذلك ما شرح الله لنا ومنه ما رواه زرارة عن أبي جعفر ع قال الله على العباد ان يقولوا ما يبطلون
 ويقضوا عند ما لا يعلمون وقوله في رواية المسمى الواردة في اختلاف الحديثين وبما لم تجد في شيء من هذه الوجوه ردها
 على فخر اولى بذلك لا تقولوا فيها انكم وعلمكم الكف والتثبت والوقوف وانتم طالبون باحثون حتى ياتكم اليها من عند الله
 ذلك مما ظاهره وجوب التوقف والجواب بعض هذه الاجابات فمما اذا كان المصنف في الشهادة فقاما في الهلكة ولا يكون ذلك الامع
 عند معدودة الفاعل لاجل التوقف على ان لا الشهادة بالرجوع الى الامام او الى الطرق المنصوصة كما هو في المصنوعة وموثقة عن
 طبريد ورواها جابر بن رافع المسمى بعضها وادعى مقام النبي عن ذلك لا تكاليف في الامور العلمية على الاستنباطات العقلية الظنية
 او يكون المسئلة من الاعتقادات كصفا الله تعالى ورسوله والائمة كما يظهر من قوله في رواية زرارة لو ان العباد ان اجملوا في حق
 ولم يجدوا ما يكفر وادى الوقف في هذه المقامات واجب بعضها ظاهرة الاستصحاب مثل قوله اوضح الناس من وقف عند الشهادة وقول
 لا رجع كالوقوف عند الشهادة وقول ابراهيم بن محمد عن من ترك ما استنبه عليه من الامور فلو استنبه له امره والمعاصى حتى الله من تبرع
 بوشاكن يدينها في رواية النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله يقول لكل ملك حي حتى يهلكه الله وحياته حلاله وحياته حلاله
 لو ان العباد رجعوا الى جانيها لم يثبت عنده ان يقع في وسطه فدعا المشبهات قوله من اتقى المشبهات فقد استبرأ لديره وكفى بالحبوب
 تلك الاجابات لا ينبغي المسئلة في كون الامر فيها لا ردا من قبل الامر لا طبعه المقصود به صدق الوقف في المضارقات بين فيها حكمه
 طلب التوقف ولا يترتب على مخالفة عقاب غير ما يترتب على تركها بالمشبهات احبا من الهلاك المحتمل فيها فالمطلوب في تلك الاجابات تركها
 للهلاك المحتمل في تركها بالمشبهات فان كان ذلك الهلاك المحتمل من قبل العقاب الاخرى كما لو كان التكليف متوقفا فعلا في موارد الشهادة
 نظير الشهادة المحصورة ونحوها او كان المكلف قادرا على الفحص وازالة الشهادة بالرجوع الى الامام او الطرق المنصوصة او كانت الشهادة من
 العقائد والغوامض التي لم يرد الشك الدين به بعينه علم وبصيرته بل هي عن ذلك بقوله ان الله سكت عن شيء لم يَكُنْ مِنْهَا شَيْءٌ
 فلا تكلفوها وحيث من الله لكم فيها توقع تكليف التدين فيها بالاعتقادات العقلية والشواذ العقلية الى العقاب بل الى الخلود في النار
 وقع التقصير في مقدما محصل المعرفة في تلك المسئلة في هذه المقامات ونحوها يكون الموقوف لازما عقلا وشرعا من باب لا ردا
 وكما امر الطبيب بترك المضار وان كان الهلاك المحتمل مضرة اخرى غير اعتساها كان ينبغي كصحة المكلف بالترك بالمشبهات في تركها
 المحصنة كما قلنا عليه غير واحد الاجباء والمنقذين من دينهم كالاحراز عن موال الظلمة فيجوز احتمال لا وجوب العقاب على فعله فوض
 حرمة واقعا والمفروض ان الامر بالتوقف في هذه الشهادة لا يبيد استحقاق العقاب على مخالفة لان المفروض كون الارشاد فيكون
 من الخوف من حقوق غير العقاب من المضار المحتملة فاجتنب هذه الشهادة لا يصير واجبا شرعا بغير ترتب العقاب على تركها وما نحن فيه في الشهادة
 المحكملة التي هي من هذا القبيل لان الهلكة المحتملة فيها لا يكون فيها الواحدة الاخرى فترتبا في الاجابات بين لا اعتبارهم بغير الواحدة
 على مجرد مخالفة المحرم الواسعة الجبر وان دعوا ثبوت العقاب من جهة بيان التكليف في الشهادة بالامر بالتوقف فالامر بتركها هو
 الفقا الاخرى كان حالها حال الشهادة الموضوعية كما موال الظلمة والشبهة الواجبة انه لا يحتمل فيها الاخرى العقاب من المضار والمفروض كون
 الامر بالتوقف فيها لا ردا والتوقف عن تلك المضار المحتملة وبالحاجة ففاد هذا الاخبار باسرها التي هي من الهلكة المحتملة فلا بد
 اخرا احتمال الهلكة عقابا كان او غيره وعلى تقدير جرح هذا الاحتمال الاشكال ولا خلاف في وجوب التحري عن ذلك كان المحتمل عقابا
 واستصحابه اذا كان غيره هذه الاخبار لا ينبغي في احكام الاحتمال ولا في حكمها فانما ان المسئلة في احتمال الهلكة في كل محتمل التكليف
 والمتبادر من الهلكة في الاحكام الشرعية لا ينبغي هي الاخرى وكشف هذه الاخبار عام سقوط عقاب التكليف المحتمل لاجل
 الجمل ولازم ذلك انما لا يحتمل في الاحتمال في العقاب على نفس التكليف الحقيقية من دون تكليف ظاهري بالاحتمال فيجب
 قلنا واجب الاحتياط ان كان مقدما للتحري عن العقاب الواقع هو مستلزم لترتب العقاب على التكليف الجبر وهو متبع كما اعترف به
 ان كان حكما ظاهريا فاستبنا فاهلكة الاخرى وترتب على مخالفة الفقا الواقع وصيرح الاحتياط ارادة الهلكة الواجبة في الواقع
 على تقدير التحري الواضحة هذا كله مضافا الى وزن الامر في هذه الاخبار بين جانيها على ما ذكرنا وبين ان كتاب التحصيل فيها بالاجاز
 الشهادة الوجوبية والموضوعية واذكرنا اولى وجه فخرية الوقف عند الشهادة من الاقدام في الهلكة نعم من الوجبان المانع من التقصير
 ومن غيرنا ايج من غير في قصرة تستعمل في المقامات وقد استعمل الامامة كل من موارد استعمل في مقام لزوم الوقف مقبولة
 حنظلة في جعلها في القضية فيها عامة لوتيق الوقف في الخبرين المتعارضين عند فقد المرجح وجهية التمسك بالتقدم التي جعلت القضية
 فيها على وجوب التوقف في الخبرين المتعارضين عند فقد المرجح وجهية التمسك بالتقدم التي جعلت القضية فيها تمسك بالوجوه في خلاف
 ومن موارد استعملها في غير الارزاق من غير الاستعمال في جعلت القضية فيها تمسك بالتردد في الخبرين المتعارضين عند رده اودته
 فان من لم يترك وجبان ذلك لا نرد وهو موثقة مسندنا بالمقدمة التي هي اقول انتم لا تجمعون في النكاح على الشهادة وقوفوا عند

الشبهة فان مولانا الصادق ع في تلك الموقعة يقول ع اذا بلغك انك قد وضعت من لبنها او اتها لك محرج وما استبشر لك فان
 الوقوف عند الشبهة خير من الاقدام في الهلكة والخبر من المعلوم الاختار عن كاح طاف في الرقابة من النسبة المشبهة بغير لازم بانقضاء
 الاخبار بين كونهما مشبهة موضوعية ولا صناعية تحقق مانع النكاح وقد تجازى عن اخبار الوقوف بوجوده عن خبرها عن المتطهرين
 ان ظاهر اخبار الوقوف حرمة الحكم والقسم من غير علم ونحن نقول بمقتضاها ولكن ندعي علمنا بالحكم الظاهري وهي الاباحة كدالة
 البرائة وميزان الراديا الوقوف كما يشهد سبب انك الاختار ومورد اكثرها هو الوقوف في العمل في مقابل المخير على حسب الزادة
 الذي هو الاقدام في الهلكة لا الوقوف في الحكم نعم قد يشك من حيث كون الحكم علاميتها لان حيث كونها حكمية في شبهة
 الوقوف عبارة عن ترك العمل المشبهة بالحكم ومنها انها ضعيفة السند ومنها انها في مقام المنع عن العمل بالقياس انه يجب
 الوقوف عن القول اذا لم يكن هناك نص اهل بيته الوحي وفي كلا الجوابين ما لا يخفى على من يرجع تلك الاخبار ومنها انها
 مغايرة باخبار البرائة وهي اقوى سنداً ودلالة واعضاً بالكتاب السنن والعقل غاية الامر انك انما تفرع فيها الى المعاد من
 النص والاختار في غير وجه الى اصل البرائة وميزان مقتضى كثر ادلة البرائة المقيدة وهي جميع ما في الكتاب العقل واكثر السنن
 وبعض تقريرات الاجماع كان مدلولها عند استحقاق العقاب على مخالفة الحكم الذي لا يعلم التكليف ومن العتوان هذا من مستقلة
 العقل الذي لا يخفى بالاختار الوقوف ولا غير لها من الادلة العقلية على خلافها ما يثبت اخباراً بالوقوف بعد الاختار في مقامها على ما هو
 المفروض كلياتها اية بوجود الكف واما المصلحة عند الشبهة والادلة المذكورة لاشبه هذا المطالب قل لا دلالة للشبهة الى هذا الخبر
 من قبيل الاصل بالشبهة الى الدليل فلا يخفى لا هذا الخبر في غير ما يثبت من السنن من قبل قول ع كل شيء مطلق لا تكافؤ اخباراً
 الوقوف لكونها اكثر واضح سنداً واما قوة الدلالة في اخبار البرائة فلم يعلم وظاهر ان الكتاب العقل لا ينافي وجوب الوقوف
 وانما ذكره من الرجوع الى الخبر من النكاح فيمكن التخصيص لان اخبار الاخطا مخالفة العامة لانفاهم كما قبل على البرائة
 ومنع لغيره على تقدير النكاح لان الحكم في تعارض النصين الاخطا مع ان الخبر لا يصح لانه يخالف ادلة وجوب الاختار عن الشبهة
 ومنها ان اخبار البرائة اخص اختصاصها بالجملة والمختصة والخبر والوقوف في كل شبهة يخصص اخبار البرائة وبغير ما تقدم من
 ان ادلة البرائة لا يثبت الى هذه الاخبار من قبيل الاصل والدليل وما سبق فان كان ظاهراً لاخصاً بالشبهة المحكية التخصيص مثل
 قوله ع كل شيء مطلق حتى يتردد فيه في ذلك الوقوف لا يكون اعم من خلاف ما ورد في معارض بما دل على الاباحة في كل
 في هذا الخبر وبطلان اخبار الوقوف هنا وجب فيها الانصراف بالاجماع المركب في مع ان جميع موارد الشبهة التي ارضيها بالوقوف لا
 من ان يكون شيئاً محتمل المحرم سواء كان علاماً حكماً ام اعتقاداً فافهم والتحقيق في الجواب ذكرنا ان الشبهة لا دلالة على وجوب الاحتياط
 وهو كثر منها ما يحتمل عند الاحتياج قال سلكنا بالحسن من رجلين احداً باصبداً واما خبرنا بالخبراء فما اولى كل واحد منهما بالجل
 قال بل عليهما ان يخرجهما من كل واحد منهما الصديق فقلت ان بعض اصحابنا سئل عن ذلك فلم ادر ما لبيته قال اذا اصبحت بمثل هذا ولم تدروا فليكن
 الاحتياط حتى تسلموا وتعلموا وفيها موقعة عبد الله وضاح على الاقوى كيداً الى العبد الصالح بتوازي عن القرص يقبل الدليل
 بنزول الدليل ارتفاعاً وبستر عن الشمس يرتفع فوق جبل حرة ويؤذن عندنا المؤذنون فاشترحوا وانظر ان كنت صائماً او انظر حق
 قد ذهب لغيره فوق جبل فكيف ارى لك ان تنظر حتى تذهب المحرم وتأخذ بالاحتياط ليدريك فان الطاق هو لغيره تأخذ بغيره
 الحكم كان قولك الاحتياط لك ان توقد بينك وتحاصر نفسك حينئذ على لزوم الاحتياط مطلق ومنها ما عن امامي الميرزا
 ولما الشيخ قدس سرها بسند كافي عن مولانا علي الحلي رضاعه قال قال امير المؤمنين ع لكل من يزب باطورك دينك فاحفظ لدينك
 بما شئت وابشئ السنن الاعيان عن محمد بن كاسب الذي روى عنه الميرزا وفيها ما عن خط الشهد في حديث طويلاً عن عطاء البصر عن
 عبد الله ع يقول فيمن سئل العلماء ما جعلت ابا ان تسلم تقبلاً وبجزة واما ان تقبل بربك شيئاً وهذا الاحتياط في جميع امورك
 ما يجتهد اليه يبلا واهرب من الفناء هربك من الاسد ولا تجعل قبلك عتبة للناس وفيها ما ارسله الشهيد وحكي عن الغريبي
 من قوله ع ما يربك الى ابرهيك فانك ان تجد فقد شئ تركته الله عز وجل ومنها ما ارسله الشهيد بقوله ع انك ان تنظر المحرم
 وتأخذ بالاحتياط لدينك ومنها ما ارسله عنهم ع ليس يراك من الصراط من سلك سبيل الاحتياط والجواب اما عن الصحيح في عدم
 لان المشار اليه في قوله ع بمثل هذا اما نصه فمعه الصبر واما ان يكون السؤال عن حكمها وعلى الاقل ان جعلنا المورد في مثل الشك في التكليف
 بميزان وجوب مضاف الى ما على كل واحد من الشك من وجوب النصف الاخر عليه فيكون من قبيل وجوب اداء الدين المراد بين الاقل
 والاكثر وقضاء العوائق من الزيادة والاحتياط في مثل هذا عبر لازم بالاتفاق لانه شك في الوجوب على تقدير قولنا بوجوب الاحتياط في
 مورد الزيادة ومثاله ما ثبت التكليف في الجملة لاجل اداء العقبه وغيرها لم تكن تأخذ فيمن من الشبهة ما لا يبعد ثبوت التكليف فيه
 ماساً وان جعلنا المورد من قبيل الشك في متعلق التكليف وهذا التكليف يكون الاقل على تقدير وجوبه لاكثر غير واجب الاستقلال

اكثر

في قوله ع
 ما يربك الى ابرهيك

من الاخبار بين ۱۰

10

المؤمنين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

١٠٠٠٠

ولم يزلنا غرضنا لك فالوقف كما علمنا بالحق اقدار منهما واجتمع عليهما في العدة فان الاقدام على اثم التمسك به كان الاقدام على اثم التمسك به
كلا الاقدام على اثم التمسك به وقد جزم هذه القضية السبيل الى المكافاة في الغيبة وان قال بالاصلية كاستبدال المرتضى تأويله على
اللفظ وان لو كان في الفعل مقصد او وجب الحكم به بان لم يكن ردّها في العدة بان قد يكون التمسك في الاقدام ويكون التمسك في كون الفعل
على الوقف والسبيل بعد تسليم استقلال الفعل بدفع الضرر وان اردنا بان يتعلق بالآخر من العقاب يجب على الحكم نعم بان منه فهو مع ذلك
ما هو فان اردنا بان لا يدخل في عنوان المؤاخاة من المؤاخاة المترتبة مع الجملة نعم فوجب نعم بان لا يمتنع العقل لا الحكم بان يجوز الاخر
الفعل الذي هو المقطوع اذا كان لبعض القاطن على النفس منه وقد جزم الشارع بل انه في بعض الموارد وعلى تقدير الاستقلال بغير ما يشترط
عليه العقاب لكونه من باب الشبهة الموضوعية لان المحرم هو معنى الاصل وقد صدق في هذا المقام مشكوك كصدق المثل المعالم المحرم على
هذا المانع الخاص والشبهة الموضوعية لا يجب اعتبارها بها اتفاقا ولا اخبارا بل يجب تامة الكلام في الشبهة الموضوعية
وبين في التنبيه على امور الاول المحكم في المحقق التفصيل في اعتبار اصل البرزخ بين ما يقع به البلوى وغيره فغيره الاول دون الثاني
ولا بد من حكاية كلامه في المعبر والمعارض حتى يتبين حال الشبهة قال في المعبر انما الشبهة من انك العقل لا يتحقق واقسامه لا يشق
الاول استصحاب حال العقل وهو لتشكل بالبرزخ الاصلية كما بقى الوتر ليس فاجبا الا ان اصل البرزخ الدائم ومنه ان يتحقق العلم
في حكم الدائم بين الاصل والاكثري في بنة الدائمة المترتبة بين النصف والربع الى ان قال الثاني ان بقى عدم الدليل على كفاية بقائه
وهذا يصح فيما يعلم انه لو كان هذا دليل الظاهر اما لا مع ذلك فيجب التوقف ولا يكون ذلك لا متكلا في حجة ومنه القول بالا باجتهاد
دليل الوجوب في الخطر الثالث استصحاب حال الشرح فاذا اردنا ان ليس بحجة التمسك موضع الحاجة من كلامه وذكر في المعارض على ما حكم عليه
الاصل جلا وان نحن الشواغل المشبهة فاذا ادعى مع حكما شرعا جازا في تصفان بمسك بالبرزخ الاصلية فيقول لو كان ذلك الحكم ثابتا
لكان عليه لانه شرعية لكن ليس كذلك فيجب فيه وهذا الدليل لا يتم الا ببيان مقتضى احداهما انما للدلالة عليه شرعا بان ينضبط
طرق الاستدلال لا شرعية وتبين عدم دلالتها عليه والثاني ان يثبت انه لو كان هذا الحكم ثابتا لكان عليه احد تلك الدلائل
لا انه لو لم يكن عليه لولا لانه التكليف لا طريق المكلف في العلم به وهو تكليف لا يطاق ولو كانت عليه لولا لانه لكانت
الدلائل لا تخفى في الكفاية انحصار الاحكام في تلك الطرق وعند ذلك يتم كون ذلك دليلا على نفى الحكم انتهى وجهه في الحاشية
الاستدلال في قواعد ان يحقق هذا الكلام هو ان الحد ما هو ما يتبع الاحاد بشارحة عنهم في مسئلة لو كان فيها حكم مخالف
للاصل لا شبهة يعيرون البلوى بها فان لم يظهر بحدوث دل على ذلك الحكم ينبغي ان يحكم قطعاً عما دينا بعدمه لان جاعليه من افاضل علمنا
اربعة الاف منهم تلامذة الصادق ع كما في المعبر كما هو ما لا ريب لا امتناع في مذهبه على تلامذة سنته وكان همهم وهم الامم اظهروا
الذين عندهم تالفهم كملنا بسمعتهم في الاصول لئلا يحتاج الشبهة الى سلوك طريق العامة ويعمل في تلك الاصول في زمان
الغيبة الكبرى فان رسول الله والائمة لم يصيبوا من اصلا لا رجحان من شيعتهم كما في الروايات المقدمة ففي مثل تلك الصوحي
التسك بان نفى ظهري دليل على حكم مخالف الاصل دليل على عدم ذلك الحكم في الواقع الى ان قال ولا يجوز التسك ببرزخ المسئلة
المهوضه الاعتدال العامة القائلين بانهم اظهروا عندنا ما به كما جاز به ووقوفه الدواعي على جهة واحدة على نشره وما خص احد
بتعليم نفى لظاهره عند غيره ولم يقع بحد ما اقتضى لفتاء ما جاء به انتهى اقول ان الدليل على المعنى للتكليف حتى لا يلزم التكليف
بما لا طريق المكلف الى العلم به هو ما ليس للمكلف الوضوء والاسْتِغْثَاء من خلاف بين فاما ان يكون في الواقع دليل ثانی في اصلا لو كان ولم يترك
المكلف من الوضوء والاسْتِغْثَاء من خلاف بين فاما ان يكون في الواقع دليل ثانی في اصلا لو كان ولم يترك
ما طرح به المحقق في كلامه السابق سواء قلنا بان وراء الحكم الفعلي حكما اخر فيصير حكما او افياد حكما سافيا على ما هو مقتضى مذهبنا
لم قلنا بان ليس ذلك حكما اخر لا اتفاق على ان مفاط الموثوق العقاب هذا التكليف هو الحكم الفعلي وحكما ما يتبع المستنبط في الدلالة
في نظر الى ان علم من نفسه عدم تكليفه ياريد من هذا المقدار من المتبع ولم يجبه بما لا بد على حكم مخالف الاصل صحيح وهو القطع ببقاء
الحكم الفعلي ولا فرق في ذلك بين عالم البلوى وغيره ولا بين العامة والخاصة ولا بين المحض والمضيق ولا بين المجتهد والخبير
ولا بين احكام الشرح وغيرها من احكام مسائل الشرائع ومسائل المولى الشبهة الى عبيد هم هذا بالمشبهة الى الفعلي وما بالمشبهة الى الحكم
الوافي اننا لا نرى جبري بل على التيمم لو سمينا حكما بالمشبهة الى الكل فلا يجوز الاستدلال على فغيره باذنه الحق نعم من لزوم التكليف
بما لا طريق للمكلف الى العلم به لا ان المفروض علم ان اطراف التكليف به نعم فان ظن من عدم وجوب الدليل عليه بعد رجوع البلوى لا يجر
بل مع ظن عدم المانع عن نشره وانما الامر من الشارع او خلفا من ومنه البنية لكن هذا الظن لا يدل على عقبا ولا دخل له باصل
البرزخ الا انه في الدلالة العينية ولا بمسئلة التكليف بما لا يطاق ولا كمال الحقيقة من انه غير تام في مشناه جوف عنه بالمرغ نعم فالتيمم
من استنبطها البرزخ السابقة لظن بها في بعد الشرح كما يجوز لبعضهم لكن لا من باب عدم التكليف بها الا يطاق الذي ذكره في الحاشية

من الموضوعات الواقعة في المحررة واقعة او بعد الخطرة انه اذا منع الشارع المكلف من حيث انه هل بالحكم من الفعل فلا يعقل باحتماله
لان معنى الاباحة الاذن والترخيص وقه ويحتمل الفرق بان القائل بالحرمة الظاهرة يحتمل ان يكون الحكم في الواقع هي الاباحة لان اول
الاجنبات عن الشبهة ظاهرة والقائل بالحرمة الواقعة يتماهت في ذلك باصالة الخطر في الاشياء من باب فتح القصر فيما يتحقق
بالغير بعينه ونحوه ويحتمل الفرق بان معنى الحرمة الظاهرة هي حرمة الشيء في الظاهر معناه عليه وان كان مباحا في الواقع والقائل بالحرمة الواقعة
يقول بان حرمة ظاهره اطلاقا فان كان في الواقع حرما استحق الموانعة عليه الا فلا وليس معناها ان المشبهة حرما واقعا بل معناها انه
فيه لا الحرمة الواقعة على تقدير ثبوتها فان هذا احل لا قول للاخباريين في المسئلة على ما ذكر العلامة الوحيد المتقدم في موضع اخر
حيث قال بعد رد الشبهة المتقدمة بان لا يترك على الخطر وجوب الوقف بل مقتضى ان من ارتكب المشبهة واقف كونه حراما في الواقع فذلك
لاطمح ويحتمل بخاطري من الاخباريين من يقول بهذا المعنى انه في فعل هذا القائل اعتمد في ذلك على ما ذكرنا سابقا من ان الامر العقلي
والنقل بالاحتمال لا من قبل او امر الطبيب بترت على موافقتها ونحوها ما يترتب على فعل المأمور به او تركه ولو ترك
امر نعم لا يشاء على مذهب هذا الشخص علم وجبة الزوم كما في بعض وامر الطبيب بالاولوية كما اخبره القائلون بالبرائة واما ما يترتب على
الاحتياط فليس الا التمسك بالاحتمال في الفعل نعم فاعلم فيسحق المدح من حيث تركه لما يحتمل ان يكون تركه مطلوبا بهذا المولى فخير نوع
من الانقياد ويحقق عليه المدح والثواب واما تركه فليس فيه الا التجري بان كتاب ما يحتمل ان يكون مبعوضا للمولى ولا دليل على حرمة التجري
على هذا الوجه واستحقاق العقاب عليه بل عرفت في مسئلة نجية العلم المناقشة في حرمة التجري بما هو عظم من ذلك كان يكون الشيء مقطوعا
المحرمة بالجهل المركب لا يلزم من تسليم استحقاق الثواب على الانقياد بفعل الاحتياط استحقاق العقاب بترك الاحتياط والتجري بالاحتمال على ما
يحتمل كونه مبعوضا وسببا في توقيف ذلك في الشبهة المحسوسة **الحل** ان اصل صالة الاباحة في مشبهة حكم انما هو مع عدم اصل
موضوعي جاك عليها فلو شك في حل كل جوامع العلم بقوله التذكية كجرام صالة المحل وان شك فيه من جهة الشك في قبوله للتذكية
الحرمة لاصالة عدم التذكية لان من شرطها قابلية المحل وهي مشكوك في فهم عدمها وكون المحل مقبولة ويظهر من الحق والشبهة الثانية
قد مر منها انما اذا شك في جوامع متولدة من ظاهر بغيره لا يبعد ما في الاسم ولكن لما دللنا الاصل في هذه الظواهر والحرمة فان كان الوجه
فيه اصادم التذكية فانما يحسن مع الشك في قبول التذكية وعدم عموم بدل على جواز تذكية كل حيوان الا ما خرج كما اذا طاه بعضه
كان الوجه فيه اصادم من جهة قبل التذكية فخيرنا الحرمة قبل التذكية لاجل كونه من المشبهة فاذا فرض اثبات جواز تذكية خرج عن المشبهة فخيرنا
حرمة موضوع اخر ولو شك في قبول التذكية جمع الى الوجه السابق وكيف كان فلا يبرهن وجوب رفع اليد عن المحل والاباحة نعم ذكر شارح
الترغيب وجه اخر فقل بعض عبيدنا عن المشبهة القواعد قال شارح الروضة ان كلامنا في الحلال والحالات محتمل فاذ لم يدخل في المحسوس
منها كان الاصل ظاهرا وحرمة ظهر وهو انه فيمكن منع حصول الحلال بل المحرط محسوس والعقل والتفكير على اباحة ما لم يعلم منه وتلك
بمسكون كثيرا لاصالة المحل في ما بالاطعمة والاشربة ولو قيل ان المحل مما علق في فله نعم قل احل لكم الطبيب البعيد المحصر في مقام الجواب
على استفهام فكل ما شك في كونه طبيا فالاصل عدم احتلال الشارع له قلنا ان التبرع بمحلول في القرآن على الجبائش والعواش فاذ اشك
فيه فالاصل عدم التحريم ومع تعارض الاصلين يرجع الى الصالة الاباحة وعموم قوله قل لا تجد فيها اوحى الى وقوله لا لبس الحرام الا كما
الله مع انه يمكن فرض كون الجوامع ثابت كونه طبيا بل الطبيب لا يستفاد في مواعيد حتى يمكن احرازه بالاصل عند الشك فذكرنا **الحل**
حكم بعض الاخباريين كلامهم لا يخلو بآراءه عن فائدة وهو انه هل يجوز احداث يقف عبيد من عبادة الله نعم فقال له بما كنت تعلم في الاحكام
الشريعة يقول كنت اغل بقول المعصوم واقفي اثره وما يثبت من المعلوم فان شئت على شيء علمك بالاحتمال فغيرك قدم هذا العبد
الضراط ويقابل بالاهانة والاحتمال فهو مر به الا ان اردت بمرافقة الابرار فيهما ان يكون اهل التسامح والشاهل في الدنيا
في الجنة فخلد بن واهل الاحتمال في الدنيا معدن انتهى كلامه **قول** لا يخفى على العوام فضلا عن غيرهم ان احدا لا ينعو بمر الاحتمال
بنكر حسنة وان سبيل النجاة واما الافناء بوجوب الاحتمال فلا اشكال في انهم مطابق للاحتياط لاحتمال حرمة فان ثبت وجوب الافناء
فالامر بدونين الوجوب التحريم والافاء لا حطيا في تركه القوي وح فحكم الجاهل بما يحكم به عقله فان التفت الى فتح العقاب من غير بيان
لم يكن عليه راس في ارتكاب المشبهة وان لم يلبث في البئر واحتمل العقاب كان محمولا على الالتزام بتركه كمن احتمل ان يهاجر به يسلكه
من الطريق سبعا وعلى كل تقدير فلا ينفع قول الاخباريين لانا العقل يحكم بوجوب الاحتياط من باب وجوب دفع الضرر المحتمل ولا قول
له ان العقل يحكم بنفي لباس مع الاشياء وبالحكمة فالجهدون لا يذكرون على العامل بالاحتياط والافناء لوجوبه من الاخباريين نظير
بالبرائة من الجاهدين ولا يتيقن من الامر في البين ومفاسدا لا التزام بالاحتمال ليست بافل من مفاسد ارتكاب المشبهة كما لا يخفى
فاذكرة هذا الاخباري من الانكار لم يعلم بوجهه الى حد الله العالم وهو الحاكم **المسئلة** لثانية ما اذا كان دور الحكم الفعل
بين الحرمة وعبر الوجوب من جهة اجمال المضامين بان يكون اللفظ الدال على الحكم مجازا كما انتهى المجرى عن التبرئة اذا قلنا باشتراك العقاب

بين الحر والكره وانما بان يكون الدال على متعلق الحكم كسواء كان الاجمال في وضعه كالتقاء اذا قلنا بانها لا يكون المشكوك
في كونه غناء عقلا محررا كان الاجمال في الموضع كما اذا شك في شمول الحر للحر الغير المشكوك به في ذلك اطلاق يؤخذ به والحكم
في ذلك كله كما في المسئلة الاولى والادلة المذكورة من الطرفين جارية هنا وبما يقوم ان الاجمال اذا كان في متعلق الحكم كالتقاء
وشرب الحر للمشكوك كان ذلك داخلا في شبهة في طريق الحكم وهو فاسد المسئلة الثانية لشران يدرك الفعل بين الحر وغيره
الوجوب من جهة تعارض النصب عند ثبوت ما يكون مرجحا لاحدهما والا فوقي فيلزم جوازا عند وجوب الاحتياط عند الدليل عليه
عند ما تقدم من وجوه التعريف خالفا وبعضها ورد في خصوص تعارض النصبين مثل ما في غوالي للثاني من مرفوعة العلامة الزارة
عن مولانا الشيخ عيسى قال قلت جعلت فداك بان علمك الخبر ان الحدباء المتعاضضات فيلزم ما فعل فقال يا زارة خذ بما اشتهر بين
اصحابك واترك السادة النادر فقلت يا سيدي انهما معا مشهورا مرويانا ما تفرقان عنك فقال خذ بما يقول عدلما عندك والوجهان
في نفسك فقلت انهما معا عدلان مرضيا موثقان عندك فقال انظر ما وافق منهما من هاتين فاتركه وخذ بما خالفهما فقلت يا
كان موافقين بهما او خالفين فكيف يضعف قال خذ بما خالفهما في الحقيقة ليدل عليك ولترك ما خالف الاحتياط فقلت انهما موافقان للادلة
او خالفان فكيف يصح قال اذن فخير احدهما فذا خذ به وتدع الاخر الحدباء وهذا الرواية وان كانت لخص من اخبار النجاشي الا انها ضعيفة
السند وقد طعن صاحب الحدائق فيها وفي كتاب الفوائد صاحب فقال ان الرواية المذكورة لم تقم عليها في غيرها من الكتاب لعل في ما هو
عليها من الارشاد وما عليه الكتاب المذكور من نسبة شي الى السامع في نقل الاخبار والادلة اذ خلطت عندها لغيرها وصحها بغيرها كما
لا يخفى على من كلف الكتاب المذكور انتهى ثم اذ لم نقل بوجوب الاحتياط فيكون ما عملنا به من رجحان ما وافقه او كون الحكم الوقت
او التساوي في الرجوع الى الاصل او التخير بين الخبرين في اول الامر او دائما وجوبه بغير هذا بل ذكرنا ما كان المقصود هنا وجوب الاحتياط
والله اعلم بما يبقى هنا من هذه الاصولين عن موافق ابا الترخيم في تقديم الخبر او فساد اصل على الخالف في تقديم الخبر
وهو الحق بالثاني الاكثر الاصولين بل في جملة من منهم العلامة تارة وعرفوا ايضا مسئلة تقديم الخبر الداعي على الا باخرة على الدال
الخبر والخالف في تقديم الخبر على المبدأ في المشكوك بل يظهر من الحكم عن بعضهم عدم الخلاف في ذلك والخلاف في المسئلة الاولى في
الوفاق في الثانية كما ان قول الاكثر فيهما على ما يشاهد من عملنا على تقديم الخالف للاصل بل التخير والرجوع الى الاصل
هو وجوب الاحتياط عند الاخبار بين البرائة عند المجتهد حتى العلامة مضافا الى ذهاب جماعة من اصحابنا في المسئلة الثانية الى التخير
ان يقال انهم من الاصل في مسئلة الثاني والمقرض ان البرائة من الوجوه لا ابا ختم فصار في مسئلة تعارض المصالح والمخالفات
او ان حكم اصحابنا بالتخير الاحتياط للاجل الاخبار والوارد للمقتضى نفس مدلول الخبر من حيث هما فصار المسائلتين لكن هذا الوجه
قد نأى به مقتضا دلتهم فلا حظ في اصل المسئلة كما في قوله في الحكم بين الحر وغيره وجوب مع كون الشك في الواقعة الخبرية للاجل شبهة
في بعض الامور والخارجية كما اذا شك في حره شرب ما به او باحتلاله في ان دخل او خرج في حره لم يدين كونه من السادة او من اللاتين
واقطع عدم الخلاف في ان مقتضى الاصل فيه الا باخرة للاخبار الكثرة في ذلك مثل قوله في كل شيء من حلال حتى تعلم انه حرام وكل شيء فيه
حلال وحرام فهو لك حلال واشتد العادة في التذكرة على ذلك بما به يترتب له كل شيء من حلال حتى تعلم انه حرام بعدة فتدبر
من قبل نفسك ذلك مثل الثوب يكون عليك ولعله سرق او العبد يكون عتقك ولعله قد باع نفسه او قهره في بيع وبيع وبيع
فتحك وهي غنك او رضيعك في الاشياء كلها على هذا حتى تستبين لك خبر هذا او تفرق بين البرائة وتبصر عليه رجاء من الخبرين
ولا اشكال في ظهور صدقها في المدعى لان الامثلة المذكورة فيها لعل الخبرين مستندا الى اصله المحقق فان الشك في اصله انما هو
خطا بما عتبارا ليدل على الحكم بطلان التفرق فيها للاجل البداهة وخطا مع وقائع النظر عن البطلان لاصل فيما حرمه التصرف لاصله بقاء
المشكوك في ملك الغير واصله الحرية في الاثنا المشكوك في رقبته وكذا الرقبان وخطا بها اصل عند تحقق النسب اوضاعا فالحال في
القبول قطع النظر عن هذا الاصل فاصل عندنا بطلان العقد فيها فيجوز عليها هذه الامثلة الثلاثة في هذه الاصل الا في قوله في الحر
والحكم عليه بانما هو من حيث الاصل الموضوع الثاني في الخبرين مستندا الى اصله الا باخرة في مؤمنها هذا ولكن بان في الاخبار المتقدمة
بل جميع الادلة المتقدمة في الكتاب العقل كفا به مع ان صدقها وادله في المدعى في قوله عدم جريان بيع التكليف بل بان هذا
لان الشارع بين حكم الحر مثلا في بيعه اجتنابا كل ما يقتل كونه حررا من ان ياشترى مسلمة فالعقل لا يوجب اعتبار بيعه في قوله في قوله
الحرام مدفوع بان الذي من الحر بوجوب حره الا في المعلومه ومقتضى والمخالف من اجراء الترخيم بين عتق من لا يملك بغيره اذ لا يملك بغيره
والثاني في توقف على اجتناب من طرف شبهة لاجل ما انا اهل كونه من دون علم الاجل فيم يملك من الحر بغيره وروى عنه في المدعى
ووجهه يحسن العقل فلا فرق بين من عديم العلم بحرية ولا بغيره حتى يوقف العلم باجتماع بين هذا الفرض المشتمل على الوتر
الكلية مشتملة على شربا شتى في جميع العقاب بل في ذكر من الترخيم جاز فيه لانه لا يملك الا في الحرية والاشياء من اجزاءها

هذا
اول ما سئل عنه في هذه
الامر - فان قيل لا
حين وانما هو في الامر

مع العقاب

فمنكم من قالوا بانها على حرة من امور واقعية يحصل كون شرها لتنتهنا ومنها ما لا يكون من احاطة بتعلق الحكم بغيره من مغلدا
معلوم وبين اكثر منه فيجوز ان التبريد في المكلف مع العلم بالتكليف يجب الاحتياط في التوبة وتوقع في المشبهة الموجبة حيث
يجوز لبعض الناس دون امانات من الصلوات بين الاقل والاكثر موجب للاحتياط من باب الوجوب المقدر على العلية وقد عرفت وسبب ان ذلك
فان قيل ان الشرع يعمل في هذا الغرض المشبهة لاحتمال كونه محرما فيجب فيه قلنا ان اردنا ان العقاب ما يجزى من الامور
الاخرية فهو ما يؤمن بحكم العقل من غير بيان وان اردنا لا يدفع العقل ترتيبه من غير بيان كما في المضاهاة الدينية فهو جوهري فغيره لا
سلم كما تقدم من الشيخ وجامعة لم يتم وجوبه شرعا لان الشارع صرح بتكليفه كماله بغيره من غير العقاب عليه كيف وقد حكم الشرع
بجواز ان كتاب الضرر يعطى الغير المتعلق بما للمعاذ كما هو المصير في الضرر المحتل بالمقام فان قيل فيختار له الاحتمال الاخر
المتعلق بما هو الاخر والعقل لا يدفع ترتيبه من دون بيان لاحتمال المصلحة في عدلها وكول الامر له ما يقتضيه العقل كما صرح
في الفتاوى في جواب ما ذكره القائلون باصالة الاباحة من انه لو كان هناك الفعل مضرة اجله لبيدها وثاننا احتياضا المضرة الدينية
وتحريمها ثابت شرعا لقوله تعالى ولا تعلقوا بديكم الى التهلكة كما استدل به الشيخ ايضا في الفتاوى على منع اصالة الاباحة وهذا الدليل قوله
دافع للهيئة الثابتة بقوله تعالى كل شيء لك حلال حتى ترضاه من حرام قلنا لو سلمنا احتمال المصلحة في عدم بيان الضرر الاخر في الاثر
قولهم كل شيء لك حلال لينا ان الضرر الاخر في داما الضرر الاخر في وجوب دفع المشكوك منه مع وجوب دفعه التهلكة مختصة بغير
الهلاك وقد صرح الفقهاء في باب ايسار فريان سلوك الطريق الذي يظن مع العيب معصيته دون مطلق ما يجزى من ذلك وكذا في باب
والاظهار للمبرح فخصه لاضرر من الضرر للموجب بوجه العباد بدون المشك في ذكر قبل من متاخر في المناظر بين الضمان حكم الاظهار للقيم
مع الشك ايضا لكن لا يخرج حرة من كتاب مشكوك الضرر بل يدعو لتعلق الحكم في الادلة بخلاف الضرر والصادق مع الشك بل في امره اذ لم
ايضا لكن الانصاف ان العقل يدفع الضرر المشكوك فيه كما حكم بدفع الضرر المتيقن حكما يعلم بالوجوب لا بد من وجود ما يعقل العقبة فا
فرضنا ان الاحتمال من جميع الوجوه لكن حكم العقل بوجوب دفع الضرر المتيقن انما هو بما لا يخطر بباله من الضرر الذي يندى من حيث هو
كما حكم بوجوب دفع الاخر في كل حال لانه قد تجدد مع الضرر الذي يندى عنون بترتب عليه دفع اخر في فلا يستقل العقل بوجوب دفع
ولذا لا يترك العقل امر الشارع بتسليم النفس للمجدد والقصاص وتوقيضا له في الجبرها والاكرام على القتل او على الانتقاد وحق فالضرر
الدينوي المقطوع بجواز ان يبطل الشارع لمصلحة فاباحه الضرر المشكوك لمصلحة التبرجس على العباد ولغيرها من المصالح اذ في الجواز في
قلنا ان فرضنا قيام اعادة غير محترمة على الحرمة فيمن الضرر فيجب دفعه مع انعقاد الاجماع على عدم الفرق بين الشك قلنا الظن بان
لا يستلزم الظن بالضرر لاما الاخرى فلان الفروض عدم البيان فيقبح واما الدينوي فلان الحرمة لا بلازم الضرر والدينوي بل المقطوع
ايضا لا بلازم لاحتمال انحصار المفسدة فيما يتعلق بالامور الاخرية ولو فرض حصول الظن بالضرر الذي يندى فلا يحجب عن التبرجس
كسائر ما ظن فيه الضرر الذي يندى من الحركات والسكنات وينبغي التنبه على امكان الاقوال ان محال الكلام في المشبهة الموضوعية
الحكومة بالاباحة فاذا لم يكن هناك اصل موضوعي يقتضيه بالحكمة فمثل الملة المترددة بين الزوجية والاجتبية خارج عن محال الكلام لان
عدم علاقة الزوجية الحقيقية للمحترمة بالامتصاص المحترمة حاكم على اصالة الاباحة ويخونها الما المرددين مال يفسد وملك الغير له
مع عدم سبق ملك احد عليه فلا ينبغي الاشكال في عدم ترتيب احكام ملكه عليهم من جواز بيعه وبخوه ما يعتبه فيه تحقيق الما لينة واما اباحة الضرر
الغير المتبرع في الادلة على فله وملكه فيمكن القول به للاصل ويمكن عدمه لان الحلبة في الاملاك لا بد لها من سبب محمل بالافراد
ولقولهم لا اصل مال الا من حيث حله الله ومبني الوجوب ان اباحة الضرر في المحاجة الى السبب فيجوز مع عدمه ولو بالاصل
وان حرة الضرر في محولة في الادلة على ملك الغير فمع عدم ملك الغير ولو بالاصل فيبقى الحرمة ومن قبل ما يجري في غير اصالة الاباحة للحم
المرددين المذكرة والمثبتة فان اصالة التذكير المقتضية للحرمة والنجاسة حاكم على اصالة الاباحة والظواهر ودرجاتها خلاف ذلك
تارة لعدم حجية استصحاب عدم التذكير واخرى لمعادضة اصالة عدم التذكير باصالة عدم الموت والحرمة والنجاسة من احكام المثبتة
والاولى على عدم حجية الاستصحاب ولو في الامور العدمية والثاني مدحج اولا بانه يكفي في الحكم بالحرمة عدم التذكير ولو بالاصل
ولا يتوقف على ثبوت الموت حتى ينبغي بانفسه ولو بحكم الاصل والدليل عليه استثناء ما ذكبت من قوله وما اكل السبع فلم ينجس
الامان ذلك وانظر الاباحة الاكل ما ذكره الله عليه وغيره من الامور الوجودية المعتبرة في التذكير فاذا انتفى عنها ولو بحكم الاصل
انتفى لا اباحة وثاننا ان المشبهة بحرية عن غير المذكرة ليست الملية خصوصا ما مات حقا انتفى بل كل ذهاب روح انتفى فيه شرط
من شروط التذكير في مشبهة شرعا وتمام الكلام في الفتاوى الثاني ان الشيخ المارد في بعض كلماته اعترض على معاشرة الاضحية
وحاصله انما الفرق بين المشبهة في نفس الحكم وبين المشبهة في طر يقه حيث اوجب الاحتياط في الاول دون الثاني واحاب باللفظ احد
المشبهة في الحكم ما استبعد حكمه الشرعي اعني الاباحة والحرمة وحده المشبهة في طريق الحكم الشرعي اشتهر بوصف الحكم كالحكم المشبهة

والجواب انه لو كان

والعبر العبر

العلم الاجمالي لا يوجب نفسا ولا مقتدرة واقعة انما **الثاني** انما لا شك في حكم العقل والنقل برجحان الاحتياط مطحقا
 هذا الامارة على المحل غنية عن صالة الاباحه لان لا ريب ان الاحتياط في الجميع موجب لقتل النظام كما ذكره المحدث المتقدم
 بل يلزم ان يذكره فلا يجوز الاكراه من الحكم لما فانه للفرض والتبعض بحسب الموارد واستحسان الاحتياط حتى يلزم الاختلال
 اذ لم يشك لان مقتدرة في غاية العسر فيقتل التبعض بحسب الاحتياط في الخطوط واما الشكوكات فمضاهية من انفسا اللوثة
 اليها فالاحتياط فيها خرج على النظام وبذلك على هذا العقل بعد ملاحظة حسن الاحتياط واستلزام كونه للاختلال ويجوز التبعض
 بحسب المقتدات فالاحكام المحتمل اذا كان من الامور المهمة في نظر الشارع كالدماء والضرب بل مطلق حقوق الناس بالنسبة الى حقوق
 الله نعم وبذلك على هذا الجنب ما يورد من التاكيد في العلم النكاح وان شدد به وان يكون منه الولد منها ما تقدم من قوله لا يتجاءل على النكاح
 بالشبهة قال ثم فاذا بلغك ان امرأه ارضعتك الى ان قال ان الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الحلكة وقد تراضى هذه بما ذكره على عدم
 وجوب التساؤل والتحقق عليه وعدم قول قول من يدعي حرمة المعقودة مطاوعة عدم كونه تقدر وغير ذلك وفيه من مساقتها الفقه
 وعدم وجوب الاحتياط فلا ينافي الاستحسان ويجوز التبعض بين مورد الامارة على الاباحه وموارد الاحتياط لا ينافي الاباحه
 فيجل ما ورد من الاجتناب عن الشبهات والوقوف عند الشبهات عن الثاني وهذا الاول لعدم صدق الشبهة بعد الامارة الشرعية على
 الاباحه فان الامارات في الموضوعات بمنزلة الادلة في الاحكام من بله المشبهة خصوصا اذا كان المراد من الشبهة ما يخرج في حكمه ولا يبين
 من الشارع لا عموم ولا خصوص بالنسبة اليه من مطلق فانه لا احتمال وهذا بخلاف صالة الاباحه فانها حكم في مورد الشبهة لا من مطلق
 هذا ولكن ادلة الاحتياط لا يختص في نادر فينظر لفظ الشبهة بل العقل مستقل بحسب الاحتياط مطلقا لا في الحكم برجحان الاحتياط في كل موضع
 لا يلزم منه التحريم كما ذكر من ان مقتدرا الاحتياط بصورة لزوم الاختلال عسر فواتا يقتض في وجوب الاحتياط في حقه الرابع
 اباحه ما يقتل الحر غير مختصة بالاجتناب عن الاستغلام بل يشمل القادر على تحصيل العلم بالواقع لعدم ادلة من العقل والنقل وقوله في
 دليل وفاته مسعدة بر صدقة والاشياء كلها على هذا حتى يستبين المكفر وتقوم به البينة فان طعنوا الاستبانة وقيام البينة لا
 بالتحصيل وقوله هو لك حلال حتى يثبت شامك لكن هذا اشياء مشبهة في اللفظ لا في الواقع لا يشترى من السوق كل ولا تشل وقوله ليس
 عليكم المسئلة ان يخرج صنفه وقوله في حكاية المتقطعة التي تبين لها زوج لم يسلط واردة في موارد وجود الامارة الشرعية على الظن
 فلا تشمل ما نحن فيه لان المسئلة غير خلاصة كفاية الاطلاقات **المطلب الثاني** في رد الحكم العقل بين الوجوب غير الحر من
 الاحكام وفيه ايضا مسائل **الاول** في ما اشبه حكم الشرع لكنه من جهة عدم النقل المعبر كما اورد خبر ضعيف اوفى جاعة وجوب
 فعل كالنساء عند وفاء الحلال وكما لا يسهل في مقتضا وغير ذلك والعرف من الاخبار يشهد هنا موافقة المذهب في العمل باصل
 البرائة وعدم وجوب الاحتياط قال المحدث في المحرر في باب القضاء من الوسائل انه خلاف في نفي الوجوب عند الشك الا اذا علمنا
 اشتغال الذمة بعبادة معتبرة وحصل الشك بين الفردين كالقصر والتمام والظاهر الجملة وجلاء او احدا للصداد واشبه ونحو ذلك
 فانما يجب الجمع بين العبادتين لحرمة تركهما معا للنقض بخبر لا يجرم بوجود احدهما الا بعبادة عملا باحاديث الاحتياط انتهى موضع الحاجة
 وقال المحدث في الجرائد في مقتدات كتابه بعد مقتضى اصل البرائة الى ضمن احدهما انها عبادة عن نفي وجوب فعل وجوب بمعنى ان اصل
 عدم الوجوب حتى يهتدى دليل على الوجوب هذا القسم خلاف في صحة الامتثال به انما قبل احدا من الاصل الوجوب قال في محلي كتابه
 المسئلة بالذمة النفسية ان كان الحكم المشكوك دليله هو الوجوب خلاف ولا اشكال في انقضاء سق بطله بل لا يستلزم التكليف
 الدليل المحرر في التكليف بما لا يطاق انتهى لكنه في مسألة وجوب الاحتياط قال بعد القطع برجحان الاحتياط ان منه ما يكون واجبا
 ومنه ما يكون مستحبيا فالاول كما اذا تردد المكلف في الحكم بالنقض او لا دلة او لتبطلها وعدم وضوح دلالتها او لعدم الدليل
 بالكتابة بناء على نفي البرائة الاصلية او لكون ذلك لم يشكوكا في انما جرح بعض الكتابات المعلومة بالحكم او نحو ذلك
 ولثاني كما اذا حصل الشك باحتمال وجود القبيض لما قام عليه الدليل الشرعي احتملا مستندا الى بعض الابواب المجوزة كما اذا كان
 مقتضى الدليل الشرعي باحتمال شيء وحليته لكن يفتقر الى سبب بعض ذلك لا سيما انما جرح الشارع ومنه جرح الجائر ونكاح امرأه بغير
 انما ارضعت مولا لرضاع المحرم ولم يثبت شرعا ومنه ايضا الدليل المرجوح في نظر القبيض ما اذا لم يحصل ما يوجب الشك والبرائة
 يعمل على ظاهره من الادلة وان احتمل القبيض في الواقع ولا يستعمل الاحتياط بل ربما كان من وجوها الاستفاضة الاخبار بالتمسك
 عن استلزام عند الشراء من سوق المسلمين ثم ذكر الامثلة للاقسام الثلاثة لوجوب الاحتياط اعني اشياء الدليل وتمرده بين الوجوب
 والاحتياط وتعارض الدليلين وعدم النص قال ومن هذا القسم ما لم يذهب من الاحكام التي لا يبره بها الباوي عند من لم يعتمد على
 البرائة الاصلية فان الحكم فيها فاذا كنا كما سلف انتهى ومن يظهر من وجوب الاحتياط هنا المحدث الاستبانة اذ يرى حيث جك عنه في
 الفتاوى المدنية ان قال ان التمسك بالبرائة الاصلية انما يجوز في كل الذي واما بعد فتاوى الاخبار بان كل واقعة تحتاج اليها

ع
 د
 ل
 و
 ا
 ع
 ح

بان

نوع من التوفيق

سورة

لعلم

الرب

امور

ص

ب

اليوم القبة في الخطار فطعن من الله فلا يجوز قطعاً وكيف يجوز وقد تواتر عنهم وجوب التوقف فيما لا يعلم حكمه معللين بان
 ان كملت الشريعة لا يخرج واقعة عن حكم قطعي فارد من الله نعم ومن حكم بغيرها انزل الله نعم فاولئك هم الكافرون ثم اقول هذا المقام مما
 نلت فيه اتمام اقوام من نحو العلماء فخرى بنا ان تحققوا المقام وتخصصوا بتوفيق الملك العلام وذلك اهل الذكر ثم فقولنا لتسك
 بالبرائة الاصلية انما يتم عند الاشاعة المنكرين الحسن القبح لثابتين وكك عند من يقول بها ولا يقول بالحرج والوجوب لثابتين
 كما هو المستفاد من كلامهم وهو الحق عندكم على هذين المذهبين انما يتم قبل اكمال الدين لا بعد الا على مذهب جوف من العامة خلق
 الواقعة عن حكم لا يوق في هذا اصل اخر وهو ان يكون الخطا بالواد في الواقعة موافقا للبرائة الاصلية لانا نقول هذا الكلام وما لا
 يرضى به بسبب ان خطابهم بقرن المصالح والحكم ومقتضيات الحكم والمصالح مختلفة الى ان قال هذا الكلام ثم الامر بان في بعض نظرات
 بقى الاصل في الاجسام شاذ في منتهى طبائعها المصلحة السفل والعلو ومن المعلوم بطريق هذا المقام ثم اقول **هذا الحديث المتواتر**
 المشغل على حصول الامور في التلازمة وحدوث دع ما يربك الى الابرئيك ونظائرها اخرج كل واقعة لم يكن حكمها ينافي اهل البرائة
 وواجب لتوقف فيها ثم قال بعد لنا لاحتمال طبق يكون في محال الوجوب قد يكون في محال الحرمان عادة العامة والمشاخر من الخاصة
 جرت ما لتسك بالبرائة الاصلية ولما ابطالنا اجواز التسك بما في المقامين لعلمنا بان التساكن لنا ديننا وعلمنا بان كل واقعة
 يحتاج اليها وقد فيها خطار فطعن من الله فلا يجوز قطعاً عن المعارض وبان كل ما جاء به نبينا ثم خرج من عند العامة عم ولم يضر
 لما في التسك بالبرائة الاصلية بل وجوب التوقف في كل ما لم يعلم حكمه وواجب الاحتياط في بعض صور فعلنا ان نبين فالحاج
 بفعل في المقامين وسخفقه فيما بان ان ذكر هناك ما خاصه وجوب الاحتياط عند شاذي احتمالي الامر الوارد بين الوجوب
 والاحتياط ولو كان ظاهراً في الذنب بنى على جواز التردد وكذا لو ورد رواية ضعيفة وجوب شيء وتسك في ذلك لم يحدث ما حجب
 الله عليه وحديث رفع الشبهة قال خرج عن تحتها كل فعل وجوده لم يقطع بخوزه بحديث التثليث اقول قد عرفت فيما تقدم في نقل
 كلام المحقق قدس سره ان التسك باصل البرائة منوط بدليل على وقوع التكليف بما لا طريق الى العلم به وهذا لا يدخله الا كمال
 الدين وعدمه ولا تكون الحسن والقبح والوجوب لغير عقليتين او شرعيتين في ذلك والقدرة فيما ذكره هذا الحديث من اوله الى
 غايته ان من هذا الحديث التسك بالبرائة الاصلية لنفي الحكم الواقعي لم اجد احداً يستدل به على ذلك نعم قد عرفت سابقاً ان
 جماعة من الامامية جعل اصل البرائة من الدلالة الظنية كما تقدم في المطلب الاول استظهار ذلك من صاحب المعالم والنوابة
 ما ذكره من كمال الدين لا ينفى حصول الظن لغيره ان الظنون بالاشياء او غيره موافقة لما جاء به النبي صلى الله عليه وآله فافهم
 خطابه للحكم والملة الى ان ينافي ذلك لكن لا ينافي الاستصحاب لا يفيد الظن خصوصاً في المفاخر كما يجمع في محله ولا اشارة في
 الظن الاكثر ارض على مثل هذا انما هو منع حصول الظن وضع اعتباراً على تقدير الحصول لا دخل لكمال الدين وعدمه ولا الحسن والقبح
 العقليتين في هذا المنع وكيف يظهر من المعارج القول بالاحتياط في المقام عن جماعة حيث قالوا لا احتياط غير لازم وصار
 الى لزوم وفصل اخر من ان في حكمه على المقام حسبته الجماعة فالظن المستلزم خلافة لكن لم يعرف القائل به عينه وان كان يظهر من الشيخ
 طالسك التسك بالبرائة لكن يعلم من كلامهم من اكثر المسائل الاقوى من جريان اصل البرائة لادلة الاربع المتقدمة مضافاً الى
 الاجماع المركب ويلبغى التفسير على الاول ان محل الكلام في هذه المسئلة هو اخلاص الوجوب النفس المستقل واما اذا حصل كون
 واجباً لكونه جزءاً من طائفة الواجبات فلو دخل في التسك في المكلف به وان كان المختار جازان اصل البرائة فيه ايضا كما سبق في
 خارج عن هذه المسئلة الانعاقبة الشاذي انه لا اشكال في رجحان الاحتياط بالفعل حقيقة احتمال كراهته والظن بربا لثواب عليه
 اذا انى به لذي احتمال الحق بل انه انقياد واطاعة حكيمه والحكم بالثواب هنا اولى من الحكم بالعقاب على نكاح الاحتياط اللزوم بناء على
 انه في حكم العصية وان لم يفعل محرم واقعا وفي جريان ذلك في لعنات عند ذلك الامر بين الوجوب وعمل الاحتياط وحقا قولها
 العبد لان العباد لا بد منها من غير ان يقر بالشوق ففعل على العام بامر الشارع بقضيل او اجالا كما في كل من الصلوات الاربع عند اشياء العقليم
 وفاد كون من ترتب ثواب على هذا الفعل لا يوجب على الامر به بل هو لاجل كونه انقياداً للشارع والعبد معترض حكم المطيع بل لا يستفاد ذلك
 عوايد رجحان لعنات المستقل بحسن هذا الايمان ثبت بحكم الملازمة الامر به شرعاً مدققة لما نقله في المطلب الاول من ان الامر
 بهذا التحوين لا ينافي كما مر بالانقباض الحقيقة والاطاعة الواقعية في معلوم لتكليف ارشاد صحاح لا يرتب على موافقة ومخالفته
 تمام يرتب على نفس وجوب الامور ويؤخذ كما هو في الاول لا يصادم فيه فلا اطاعة لهذا الامر الارشادي ولا ينفى في جعل الشيء عبادة
 كما ان اطاعة الاول من الحقيقة لم يضر عبادة بسبب الواجب بان في قوله اطيعوا الله واطيعوا رسوله ولا يوجب الجريان بناء على ان هذا المقادير
 من الحسن والقبح في العبادة ومنع توفيقها على وزاد فيها بل يكفي الايمان به لاحتمال كونه مطلوباً او كون تركه مبعوضاً ولما استقر
 سيرة العلماء والصلحاء وفقوا وعملوا على عادة العبادات المحمديين في مخالفة النصوص العبدية بغيره وانما هو بالنسبة الى

الذكرى

تشرع مثل ارتفاع اليد من الترتيب على الوضوء المأمور به شرعا فان مجرد ورود خبر غير معتبر بالامره لا يوجب الاستحباب القوي عليه ولا
يترتب عليه من الحدوث المطلق وكذا الحكم باستحباب غسل المس من الجنه في الوضوء من باب مجتزأ لا يوجب جواز المسح بسبيل بل يقتل
قوتها ان يمنع من المسح مثلا وان قلنا بصبره وتره مستحبا شرعا فانهم **المسألة الثانية** ان الظاهر من قوله البراءة يقتضي الشك في الوجوب يقتضي
سواء كان اصلها او عرضها كالواجب الخبري يقتضي لاجل الاختصاص اما لو شك في الوجوب المجتزأ فلا ينافي فيه ذلك البراءة الظاهر
في عدم تعين الشيء اليه وعلى المكلف بحيث يلزم به ويعلق عليه وفي جريانها عدم الوجوب يقتضي ان كان الشك في مجزئ
وفي جزمه كلي مشترك بينهما وبين غيره او وجوب ذلك الغير بالخصوص فيشكل جريانها ايضا عدم الوجوب ان ليس الا وجوب واحد مدعي
لكل واحد فغيره فمعين هنا اجزاء اصله عدم سقوط ذلك لعدم التيقن الوجوب لغيره المشكوك واما اذا كان الشك في ايجابه
بالخصوص جزمه اصله عند الوجوب اصله عدم لازمه الوضوء هو سقوط الواجب المعلوم اذا شك في اسقاطه اما اذا قطع بكونه مقتضا
للايجاب المعلوم وشك في كونه واجبا منقطا للواجب الاخر او مباحا منقطا للوجوب نظر السقوط المباح المسقط لوجوبه لا يجرى للاصل
الا بالنسبة الى غيره يجرى اصله البراءة عن وجوبه التيقن بالعرض اذا فرض ان ذلك الواجب لا يجرى بما يقتضي هذا القيد ولو
شك في وجوبه لا يقيم علم من مجرد عن القرائن وقلة ما بناء على رجوع المسئلة الى الشك في كون الابطام مستحبا منقطا او واجبا
مجزئا وبين الصلوة مع القرائن فبغير وجوب الخبر بالاصل لكن الظاهر ان المسئلة ليست من هذا القبيل لان صلوها لا ينافي في من الصلوة
الواجبة متضمنة للوجوب لا لا والاضافة بالاحتياط من اقله فيمكن ان لا يتمكن المكلف من غير هذا الاحتياط فيخرج
عن الاحتياط كما اذا منع مانع اخر عن الصلوة منفردا لكن يمكن منع تحقق الخبر فغيره فانه يمكن من الصلوة منفردا بلا قرائن لسقوطها
غيره بالتعذر وكسقوطها بالابطام فغيره احدا المسقطين يحتاج الى دليل قال في الحقيقة في الايضاح فشرح قول والده قدس
سرها والاضرب وجوبه لا يقيم على الاتي العاخر وجوبه القرب فيكون صلوها صحيحا القرائن ويحصل على لغو نصين احدهما الاكفأ
بما يحسن مع عدم التمكن من تعليل الثاني مذنبه المجاهرة والاول اقوى لانه يفهم مقام القرائن احتياطيا فيعتن عند الضرورة لان كل
بدل اختياري يجب عينا عند تقديره وقدين ذلك في الاصول ويحصل عدم لان قرائن الامام مسقطه لوجوب القرائن على المأمور
والتعذر ايضا مسقطا فاذا وجد احدا المسقطين للوجوب لم يجز الاخر اذا التقدر ان كلا منهما سبب اتمام المنشأ ان قرائن الامام على مقتضى
انتهى والمسئلة محتاجة الى المناظر ثم ان الكلام في الشك في الوجوب للكفائي كوجوب اداء الصلاة على المصلي اذا سلم على جازمه وهو متأكد
فما ذكرنا فانهم **المسئلة الثانية** في اشتباه حكم الشرع من جهة احوال اللفظ كما اذا قلنا باشتراك اللفظ الامر من الوجوب والاحتياط
او لا باهرة والمعروف هنا عدم وجوب الاحتياط وقد تقدم عن الحدوث العاطفي من انه لا خلاف في نفي الوجوب عند الشك في الوجوب
وبشمله ايضا معقد اجماع المعارج لكن تقدم من المعارج ايضا عند ذكر الخلاف في وجوب الاحتياط ووجوب القائل بوجوبه هنا وقد صرح
صاحب الحل في تنقيح الحدوث الاسترابة بوجوب التوقف والاحتياط هنا قال في الخلاف بعد ذكر وجوب التوقف ان من يعتد على ما لا
البراءة يجعلها هنا مرجحة للاحتياط وقيل ولا منع جواز الاعتماد على البراءة الاصلية في الاحكام الشرعية وثانها ان مرجح ذلك الى الله
تعالى بالاحتياط لواقعة البراءة ومن المعلوم ان احكام الله تعالى تابعة للمصالح والحكم الحقة ولا يمكن ان يكون مقتضى الصلوة واقعة
البراءة الاصلية فانه يرجح بالغيب جزمه ولا يبين في خبره الا الضحى فان القائل بالبراءة الاصلية ان رجح اليها من باب حكم العقل بغير النص
من دون البيان فلا يرجح ذلك الى دعوى كون حكم الله هو الاحتياط فضلا عن تعليل ذلك بالبراءة الاصلية وان رجح اليها بدعوى
حصول الظن فحديث تبعيته لاحكام المصالح وعدم تبعيتها كما عليه لاشاعة اخرج عن ذلك ان الواجب عليه فانه لا دليل على اعتبار
هذا الظن المتعلق بحكم الله تعالى الضاد للمصلحة ولا عن اعناعه الى الخلاف وبما يجزئ فلا رد وجه الفرق بين ما لا نص فيه وبين ما
منه النص وما عرفت باعتبار هذا الاصل من اجماع العقل ومن باب الظن حتى لو حصل مناط الظن عموم البايوت فيما نحن فيه بوجوب الظن
فمنه الوجوب مع كلاله الحمل المذكور في الفعل مع نفي الداعي فلا ينافي الاحتياط لعدم قوله الداعي على تقديره ان ما ذكرنا من حسن الاحتياط
هنا والكلام في استحبابه شرعا كما تقدم نعم الاحتياط المتقدمه فبين بغيره ثوابه لا يجرى هنا لان الامر لو ادين الوجوب بالاحتياط
في موارد ما لان المفروض احتمال الاحتياط فلا يعلم بلوغ الثواب كذا لو ادين الوجوب الكراهة ولو ادين الوجوب الاحتياط لم يجز البها
المسئلة الثالثة في اشتباه حكم الشرع من جهة خاوض النصين وهما مقامات لكن المقصود هنا اثبات عدم وجوب التوقف
والاحتياط والمعروف عدم وجوبه هنا واقعة في المسئلة الثانية من نقل الوفاق والخلاف انها وقد صرح الحدوث المتقدم لوجوب
التوقف والاحتياط هنا ولا ملازم له سوا اخبار التوقف التي قد عرفت ما فيها من مقتضى الدلالة على الوجوب فما نحن فيه مع انها اعم من ذلك
على التوقف والخبر فادله في التوقف في خصوص المتعارضين وعدم العمل باحد منهما مختص ايضا بصحة التمكن من ازالة الشبهة لا رجوع
الى الامام ثم اذا ما غلب على السائل مقتضى الامر بالاحتياط وان كان اخص منها الا انك قد عرفت ما فيها مع امكان حملها على صورة

61

التمكن من الاستعداد ومنه يظهر عدم جواز التسليم هنا بصحبة الترخيص الواردة في جزم التمسك بناء على امتثالها وشروطها باعتبار
 المناط الذي فيه وما يدل على الامتناع في خصوص ما نحن فيه من اشتباه الوجوب بصحة الترخيص الموقوف في الاحتياج عن المحرر حيث
 كتب الى صاحب مجلس الله وجهه يسأل عن بعض الفقهاء عن المصلحة اذا قام من الشهادتين الاولى الى ركعة الثالثة هل يجب عليه ان يكره ان يركع
 اصحابنا قال لا يجب عليه تكبير ويجوز ان يقول بجل الله وقوته افرم واقد الجواب في ذلك وجه ثان اما احدهما فانه اذا انتقل عن حالة
 الى اخرى فعليه التكبير واما الحديث الآخر فانه لو كان في ركعة واحدة من التمسك الثانية وكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام بعد التمسك
 تكبير والشهادة الاولى يخرج هذا الجرح ويأتيها اخذ من باب التسليم كما هو باب الخبر فان الحديث الثاني وان كان اخذ من الاول وكما
 اللانم يخص بالاول وهو الحكم بعد وجوب التكبير لان جوابه صلوات الله وسلامه عليه بالاختيار احد الحديثين من باب التسليم بقوله
 ان الحديث الاول نقله الامام في المعنى واذا شموله لانه لا انتقال من الفعول الى القيام بحيث لا يمكن اذاعة ما عدا هذا الفرض من غير
 بالتحريم فان وظفتم الامام وان كانت اذلة الشبهة عن الحكم الواقعي لان هذا الجواب لعله يعلم طريق العمل عند التعارض مع عدم
 التكبير عند في الواقع وليس فيه الا الاغراض بالجل من حيث قصد الوجوب فيما ليس بواجب من جهة كفاية قصد الترتيب في العمل كما
 فاذا ثبت التحريم بين دليل وجوب الشيء على وجه التحريم وعدمه ثبت فيما نحن فيه من تعارض الخبرين في ثبوت التكليف المستقل بالاجز
 والاولوية القطعية ثم ان جماعة من الاصوليين ذكر في باب التراجع الخلاف في ترجيح الثاني والافترق وحكي عن اكثر ترجيح الثاني
 ذكرنا تعارض الخبرين المستقلين للوجوب المستقل بالاجز وذهب جماعة الى ترجيح الاول وذكرنا تعارض الخبرين المستقلين بالاجز والمضد للخطر وحكي
 اكثر من ذلك لتقدم الثاني على الاول ونقل هذا كله مع قطع النظر عن اختيار المسائل الشرعية من ان الامر بين الوجوبين من جهة
 الاشتباه في موضوع الحكم وبذلك عليه جميع ما تقدم في الشبهة الموضوعية التحريمية عن اذلة البرائة عند الشك في التكليف ونقدم فيها
 ايضا المدافع فوهم ان التكليف اذا تعلق بمفهوم وجب تقديمه لا اشتغال التكليف بجميع افراد موافقته في كل ما يحتمل ان يكون ذلك
 وفي ذلك يعلم انه لا وجه للاشتغال بقاعدة الاشتغال فيما لا يتردد الفاتر بين الاول والاكثر كصلواتي وصلوة واحدة بناء على ان
 بقضاء جميع فاقات واقعا يقتضي لزوم الاتيان بالاكثري من باب المقدار فوضيغ ذلك مضافا الى تقدم في الشبهة التحريمية ان قول
 اقتضى فان وجوب العلم التقيضي بوجوب قضاء ما علم فوتره لا يقل ولا يكثر من ذلك ولا يحد على وجه ما شئت في فتره وليس عليه مقتضى
 لواجب حتى يجب باب المقدار فالامر بقضاء فاقات واقعا لا يقتضي الاوجوب المعلوم فواته لانه لا مقتضى لانه لا مقتضى على المعلوم حتى يقال
 فاقط الى الواقع من غير تقدير بالعلم بل من جهة ان اكثر بقضاء الفاتر الواقعي لا يحد ليدل على ما علم مقتضى الفاتر عليه وهذا الاحتياج
 الى مقتضى ولا يعلم منه وجوب شيء اخر يحتاج الى المقدار العلمية والاصل ان المقدار العلمية المتقدمة بالوجوب لا يكون الامع العلم الاجازي
 نعم لو اجز في المقام اصل عدم الاتيان بالفعل في الوقت فيجب قضاءه فوجه سجي الكلام عليه هذا ولكن المشهور بين الاصحاب صدور الله
 عليهم بل المقطوع به من التمسك الثاني ان لم يعلم كبر فاقات فحق بظن الفرض منها وما ذاك خصوصاً بما لا حجة ما يظهر
 من استدلال بعضهم من كون الكفاءة بالظن بخضرة وانما القاعدة يقتضي وجوب العلم بالفرض كون الحكم على القاعدة قال انه لو فاته
 صلوات معلومة العين غير معلومة العدد وصلى من تلك الصلوات الى ان يبلغ خطه او فاء لا اشتغال بالذات بالفاتر فلا يحصل
 البرائة قطعاً الا بذلك ولو كانت واحدة ولم يعلم العدد صلت تلك الصلوة مكررا حتى بظن الوفاء ثم احتمل في المسئلة احتمالين
 اخرين احدهما يحصل العلم بالبرائة لا باليقين والثاني لاخذ بالتقدم المعلوم لان الظاهر ان المسئلة لا يقوت الصلوات نسب
 كلا الوجهين الى التساقطة انتهى وهكذا هذا الكلام بعينه عن النهاية وصرح الشهيدان بوجوب يحصل العلم مع الامكان وصرح في
 الواض ايضا بان مقتضى الاصل القضاء حتى يحصل العلم بالوفاء عقلاً للبرائة اليقينية وقد سبقهم في هذا الاستدلال الشيخ في
 في باب حيث قال اما ما يدل على انه يجب ان يكون منها فواتا ثبوت ان قضاء الفرائض واجب ثابت وجوبها ولا يمكن ان يتخلص من ذلك
 الابان فيسكن منها وجب ان يقر في ان المورد من موارد جريان اصل البرائة والاختيار الاقل عند دوران الامر بينهما وبين الاكثر
 كما لو شك في مقدار الدين الذي يجب قضاءه او في ان الفاتر منه صلوة العصر فقط او هي مع الظهر فان الفاعل عدم انما لم يلزم
 قضاء الظهر كذا كما لو ترد فيها فاقات من بوجوبها وبما تخلفه بالاجابة بين الاول والاكثر ووجه ما يظهر عن بعض المحققين الفرق بين هذا
 الامثلة وبين ما نحن فيه حيث حكى عنه في رد صاحب الذخيرة القائل بان مقتضى القاعدة في المقام الرجوع الى البرائة قال ان المكلف حين
 علم الفاتر انما صار مكلفاً بقضاء هذه الفاتر قطعاً او كان الى الفاتر الثانية والثالثة وهكذا وتخرج عروض النسيان كيف يرجع
 الحكم انما يتغير الاطلاق والانتصاف بل الاجماع انما يرضى شخص يحصل منه في انما الى اقل عدد النسيان كان مكلفاً وتخرج من غير
 النسيان برفع التكليف الثابت وانما كونه حجة لا مستطاب من حيث ان السعل البتة يستدعي البرائة اليقينية الى ان قال ان في الصلوة
 التي هي من المكلف علم بها في اشتغال ذمته في ثبوت مقتضى بتمام قطعاً لعلها لكن لا يعلم مقدارها فانما يمكن ان يقال ان مقتضى

ولا يخفى ان ما ذكره من عدم جواز التسليم بناء على امتثالها وشروطها باعتبار المناط الذي فيه وما يدل على الامتناع في خصوص ما نحن فيه من اشتباه الوجوب بصحة الترخيص الموقوف في الاحتياج عن المحرر حيث كتب الى صاحب مجلس الله وجهه يسأل عن بعض الفقهاء عن المصلحة اذا قام من الشهادتين الاولى الى ركعة الثالثة هل يجب عليه ان يكره ان يركع اصحابنا قال لا يجب عليه تكبير ويجوز ان يقول بجل الله وقوته افرم واقد الجواب في ذلك وجه ثان اما احدهما فانه اذا انتقل عن حالة الى اخرى فعليه التكبير واما الحديث الآخر فانه لو كان في ركعة واحدة من التمسك الثانية وكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام بعد التمسك تكبير والشهادة الاولى يخرج هذا الجرح ويأتيها اخذ من باب التسليم كما هو باب الخبر فان الحديث الثاني وان كان اخذ من الاول وكما اللانم يخص بالاول وهو الحكم بعد وجوب التكبير لان جوابه صلوات الله وسلامه عليه بالاختيار احد الحديثين من باب التسليم بقوله ان الحديث الاول نقله الامام في المعنى واذا شموله لانه لا انتقال من الفعول الى القيام بحيث لا يمكن اذاعة ما عدا هذا الفرض من غير بالتحريم فان وظفتم الامام وان كانت اذلة الشبهة عن الحكم الواقعي لان هذا الجواب لعله يعلم طريق العمل عند التعارض مع عدم التكبير عند في الواقع وليس فيه الا الاغراض بالجل من حيث قصد الوجوب فيما ليس بواجب من جهة كفاية قصد الترتيب في العمل كما فاذا ثبت التحريم بين دليل وجوب الشيء على وجه التحريم وعدمه ثبت فيما نحن فيه من تعارض الخبرين في ثبوت التكليف المستقل بالاجز والاولوية القطعية ثم ان جماعة من الاصوليين ذكر في باب التراجع الخلاف في ترجيح الثاني والافترق وحكي عن اكثر ترجيح الثاني ذكرنا تعارض الخبرين المستقلين للوجوب المستقل بالاجز وذهب جماعة الى ترجيح الاول وذكرنا تعارض الخبرين المستقلين بالاجز والمضد للخطر وحكي اكثر من ذلك لتقدم الثاني على الاول ونقل هذا كله مع قطع النظر عن اختيار المسائل الشرعية من ان الامر بين الوجوبين من جهة الاشتباه في موضوع الحكم وبذلك عليه جميع ما تقدم في الشبهة الموضوعية التحريمية عن اذلة البرائة عند الشك في التكليف ونقدم فيها ايضا المدافع فوهم ان التكليف اذا تعلق بمفهوم وجب تقديمه لا اشتغال التكليف بجميع افراد موافقته في كل ما يحتمل ان يكون ذلك وفي ذلك يعلم انه لا وجه للاشتغال بقاعدة الاشتغال فيما لا يتردد الفاتر بين الاول والاكثر كصلواتي وصلوة واحدة بناء على ان بقضاء جميع فاقات واقعا يقتضي لزوم الاتيان بالاكثري من باب المقدار فوضيغ ذلك مضافا الى تقدم في الشبهة التحريمية ان قول اقتضى فان وجوب العلم التقيضي بوجوب قضاء ما علم فوتره لا يقل ولا يكثر من ذلك ولا يحد على وجه ما شئت في فتره وليس عليه مقتضى لواجب حتى يجب باب المقدار فالامر بقضاء فاقات واقعا لا يقتضي الاوجوب المعلوم فواته لانه لا مقتضى لانه لا مقتضى على المعلوم حتى يقال فاقط الى الواقع من غير تقدير بالعلم بل من جهة ان اكثر بقضاء الفاتر الواقعي لا يحد ليدل على ما علم مقتضى الفاتر عليه وهذا الاحتياج الى مقتضى ولا يعلم منه وجوب شيء اخر يحتاج الى المقدار العلمية والاصل ان المقدار العلمية المتقدمة بالوجوب لا يكون الامع العلم الاجازي نعم لو اجز في المقام اصل عدم الاتيان بالفعل في الوقت فيجب قضاءه فوجه سجي الكلام عليه هذا ولكن المشهور بين الاصحاب صدور الله عليهم بل المقطوع به من التمسك الثاني ان لم يعلم كبر فاقات فحق بظن الفرض منها وما ذاك خصوصاً بما لا حجة ما يظهر من استدلال بعضهم من كون الكفاءة بالظن بخضرة وانما القاعدة يقتضي وجوب العلم بالفرض كون الحكم على القاعدة قال انه لو فاته صلوات معلومة العين غير معلومة العدد وصلى من تلك الصلوات الى ان يبلغ خطه او فاء لا اشتغال بالذات بالفاتر فلا يحصل البرائة قطعاً الا بذلك ولو كانت واحدة ولم يعلم العدد صلت تلك الصلوة مكررا حتى بظن الوفاء ثم احتمل في المسئلة احتمالين اخرين احدهما يحصل العلم بالبرائة لا باليقين والثاني لاخذ بالتقدم المعلوم لان الظاهر ان المسئلة لا يقوت الصلوات نسب كلا الوجهين الى التساقطة انتهى وهكذا هذا الكلام بعينه عن النهاية وصرح الشهيدان بوجوب يحصل العلم مع الامكان وصرح في الواض ايضا بان مقتضى الاصل القضاء حتى يحصل العلم بالوفاء عقلاً للبرائة اليقينية وقد سبقهم في هذا الاستدلال الشيخ في في باب حيث قال اما ما يدل على انه يجب ان يكون منها فواتا ثبوت ان قضاء الفرائض واجب ثابت وجوبها ولا يمكن ان يتخلص من ذلك الابان فيسكن منها وجب ان يقر في ان المورد من موارد جريان اصل البرائة والاختيار الاقل عند دوران الامر بينهما وبين الاكثر كما لو شك في مقدار الدين الذي يجب قضاءه او في ان الفاتر منه صلوة العصر فقط او هي مع الظهر فان الفاعل عدم انما لم يلزم قضاء الظهر كذا كما لو ترد فيها فاقات من بوجوبها وبما تخلفه بالاجابة بين الاول والاكثر ووجه ما يظهر عن بعض المحققين الفرق بين هذا الامثلة وبين ما نحن فيه حيث حكى عنه في رد صاحب الذخيرة القائل بان مقتضى القاعدة في المقام الرجوع الى البرائة قال ان المكلف حين علم الفاتر انما صار مكلفاً بقضاء هذه الفاتر قطعاً او كان الى الفاتر الثانية والثالثة وهكذا وتخرج عروض النسيان كيف يرجع الحكم انما يتغير الاطلاق والانتصاف بل الاجماع انما يرضى شخص يحصل منه في انما الى اقل عدد النسيان كان مكلفاً وتخرج من غير النسيان برفع التكليف الثابت وانما كونه حجة لا مستطاب من حيث ان السعل البتة يستدعي البرائة اليقينية الى ان قال ان في الصلوة التي هي من المكلف علم بها في اشتغال ذمته في ثبوت مقتضى بتمام قطعاً لعلها لكن لا يعلم مقدارها فانما يمكن ان يقال ان مقتضى

[illegible]

والله اعلم
بما لا تعلمون

عربی

بعد قيام الله
على احدكم

50

حرف

برج

فان في الفعل موافقة للواقع في الترتيب موافقة للواقع ان المفروض عدم وقوع الموافقة في المقام على قصد الاستدلال وان اردو وجوب
الانقياد والالتزام بحكم الله فهو تابع للعلم بالحكم فان علم تقصيلا وجبا للدين بترك وان علم الجمل الاوجب للدين بقوله في
الواقع لا ينافي ذلك للدين بح باحة ظاهر الحكم الظاهري لا يجوز ان يكون معلوم الحكم تقصيدا للحكم الواقع من حيث العمل
لان من حيث التدين به ومنه يظهر ان دفع ما يقال ان الالتزام وان لم يكن واجبا باحدهما الا ان طرعا للحكم بالا باحة طرح حكم الله الواقع
وهو محرم وعليه يفتي بعدم جواز احدا القول الثالث الاختلاف لا ينافي على قولين يعلم دخول الامام في احدهما فتقضي لا بدفع
الحرم وهو الطرح في مقام العمل غير متحقق والواجب في مقام التدين الالتزام بحكم الله على ما هو عليه في الواقع وهو انما يتحقق الواقع
بقا الاوجب بقوله المكلف وقد تقرر الالتزام بما يحتمل الموافقة للحكم الواقع وهذا ما لا دليل على وجوبه من حيث الاصل ان الواجب انما
هو الالتزام وانما بما علم انه حكم الله الواقع ووجوب الالتزام بخصوص الوجوب بعينه والحرمة بعينها من اللوازم العقلية للعلم الظاهري
المقتضية يحصل من ضم صغرى معلومة تقصيلا الي تلك الكبرى فلا يقتل وجوبه مع انتفاءه وليس حكما شرعيا ثانيا في الواقع حتى
من اعانه ولو مع الجمل التقصيص ومن هنا يبطل قياسهم ما نحن فيه بضرورة تعارض الخبرين الجاهلين بشرائط الحجية الدال احدهما على الاخر
والاخر على الثاني كما هو مورد بعض الاخبار الواردة في تعارض الخبرين ولا يمكن ان يقال ان المستقاضة بتعين المناط وجب الاخذ باحدهما
وان لم يكن على كل واحد منهما دليل معتبر فعارض بدليل الاخر فانه يمكن ان يقال ان الوجه في حكم الشارع هناك بالاخذ باحدهما هو ان
الشارع اوجب الاخذ بكل من الخبرين لغيره من اجتماعهما بشرائط الحجية فاذ لم يمكن الاخذ بهما وهذا تكليف شرعي في المسئلة الاصولية غير المتكليف
المازوم متعلقه اجمالا في المسئلة الفرعية فواحد من الفعل والتربل ولو لا النقل لحكم هناك بالخبر يمكن القول به من هذه الجهة
فان من ينزله لا تكليف الا بالاخذ بما صدق واقعا في هذه الواقعة والالتزام بهما حاصل من غير حاجة الى الاخذ باحدهما بالخصوص
يثير ان كان في امان الوجه قوله في بعض تلك الاخبار بانها اخذت من باب التسليم مسارة الى انما وجبت على المكلف التمسك بجميع ما يروى عنه
ذلك من الاخبار الواردة في باب التسليم لانه من الاخبار منها قوله لا عدل لاحد من روايتنا في التشكيك فيما يروى من روايتنا وكان التمسك
لكل الخبرين الواردة من با طرف المعصرة المتعارضين متممنا وجبا للتسليم لاحدهما مخيرا في تعيينه ثم ان هذا الوجه وان لم يخل عشا
او منع الا ان مجرد اجماعنا لا يصح فاقاب من المقامين فانما لغرض استفاضة حكم ما نحن فيه من حكم الشارع بالخبر في مقام التعارض فافهم واما
ذكرنا بنظره حال قياس ما نحن فيه على حكم العقل عند اخلاف الخبرين في الوجوب المحرمة وما ذكره في مسئلة اخلاف الامة لا يعلم
لما نحن فيه فاما ان الرجوع الى الثالث غير مخالف من حيث العمل لقول الامام مع ان عدم جواز الرجوع الى الثالث المطابق للماصل
ليس اتفاقا على ان كلام الشيخ القائل بالتسليم كما ينبغي هو ازالة التعارض الواقع في مخالف القولين الامام في مسئلة ولذا اعترض عليه
الحقوقي بانه لا يرفع التعارض فراجع الى الثالث المطابق للاصل لان الخبرين يطرح لقول الامام وان انصرف للشيخ بعض من الخبرين
بين الحكمين ظاهر احدهما هو المفاد ان الممكن من الاخذ بقول الشارع في المقام لكن في كلام الشيخ فراجع عن ذلك قال في الفتا
اذا اختلفت الامة على قولين فلا يكون اجماعا ولا اختيارا في ذلك مع هذا منهم من يقول اننا اذا تكادنا التردد بين قولين لم يكن مع احدهما
دليل يوجب العلم بالتقصيص بان المعصوم داخل فيه سقطا وجبا للتمسك بتقصيص العمل من خطا او باحة على اختلاف مذاهبهم وهذا
القول ليس بقوي ثم علله بال طرح قول الامام مع انه لو جاز ذلك لجاز مع تعيين قول الامام بتركوا العمل بما في العقل فمعهم من يقول
فمن يجرى في العمل بما في القولين وذلك يجري مجرى خبرين اذا تعارضتا انتهى ثم رجع على القول الاول جواز انفاذهم بعد الاختلاف
قول واحد وعلى القول الثاني عدم جواز ذلك معللا بانه يلزم من ذلك لبطل القول الآخر وقد قلنا انهم يجرى في العمل ولو كان
اجماعهم على احدهما انتقض ذلك انتهى وما ذكر من التبرع اقوى شاهد على ازالة التعارض الواقع وان كان القولين لا يرفع عن الاشكال
وكيف كان فالظن بعد ذلك ان كلامهم في باب الاجماع ارادتهم بطرح قول الامام من حيث العمل فتم ولكن الاضاف ان امة الاجابة
في محتمل المحرمة بعضنا في محتمل المحرمة وغير الوجوب واذ كان في التكليف عام يعلم نوع التكليف لا يفيد الا عدم الموافقة على التردد
الفعل وعدم تعيين المحرمة او الوجوب هذا المقدار لا ينافي وجوب الاخذ باحدهما مخيرا في هذا الوجوب يحتاج الى دليل وهو مفقود
فاللزام هو التوقف وعدم الالتزام بالا الحكم الواقع على ما هو عليه في الواقع ولا دليل على عدم جواز خلو الواقعة عن حكم ظاهر
اذ انما يتجوز في العمل بطريق الامور من الوجوب الاستحبابا هذا وقد مضى سطر من كلام في ذلك في المقصد الاول من الكتاب عند
التكليف في مخرج اعتبار القطع فراجع ثم على تقدير وجوب الاخذ هل يتعين الاخذ بالخبر او يتخير بينه وبين الاخذ بالوجوب فحان
فولان يستدل على الاول بعد قعدة الاخبار اجماعا بدور الامر بين الخبرين والتعيين بظا فاذل على وجوب التوقف عند الشبهة فان
انما من التوقف ترك الدخول في الشبهة وان دفع المفسد او لم يجلب المنفعة بل انما يتبين من ان الغالب في المحرمة دفع المفسد بل انما
للفعل وفي الوجوب تحصيل مصلحة لانه للفعل واقعا الشارع والعقلا بدفع المفسدات وبشهادة لما ارسل عن ابي المؤمنين

من باب التسليم
وسلك وقوله
من باب التسليم

من ان اجنبنا بالمشبهة اولى من كتمان المحسن او قوله افضل من اكتساب الحسن الجنب بالسبوات ولان انشاء المحنة الى مقصودها اتم
من انشاء الوجوب الى مقصوده لان مقصود المحنة يتاخر بالترك سواء كان مع قصد عدم عقلة بخلاف فعل الوجوب انتهى وبما لا يستقر ببناء
على ان الغالبية موارد مشبهة بمصاديق الواجب المحرم تغليب الشارع على جانب المحنة ومثل ما ياب الاستظهار وتحرر استعلاء المشبه
بالجس وبضعف الاخرين مع الغلبة وما ذكر من امثلة مع عدم ثبوت الغلبة بها خارج عن محل الكلام فان ترك العبادة في ايام الاستظهار
ليس على سبيل الوجوب عند المنة ولو قبل بالوجوب فلعلم المراد ان احالة بقاء الجنب وحرة العبادة في وقت العبادة لا يجزئ
الوجوب في ايام الاطلاقات وقاعدة كلما امكن والا فاصالة الظهارة وعدم الخضوع هي المرجح اما ترك الانا بين المشبهين في الظهارة
فليس بدون الامر بين الواجب المحرم لان لفظ كما ثبت في محله ان حرمة الظهارة بالمال الجنب تسريعية لا ذاتية وانما منع من الظهارة
مع الاشتبا لاجل النقص مع انها لو كانت ذاتية فوجبه ترك الواجب وهو الوضوء بثبوت البدل له وهو التيمم كما لو اشتبهت فاما ان نصبت
مع انحصار الماء في المشبهين وبالحيلة فالوضوء من جهة ثبوت البدل لا يبرأ من محرم مع ان القائل بتغليب الجنب المحنة لا يقول بجواز
الحائفة القطعية في الواجب بل يحصل الموافقة القطعية في المحرم لان العلماء والعقلاء متفقون على عدم جواز ترك الواجب تحفظا
عن الوقوع في المحرم فهذا المثال الجنب غايته فيه قطعاً وبضعف ما قبله بان يصح وجها بعد تعين الوجوب لا بنفي التحريم فاما اولونه وضع
الفسدة في مسألة لكن الصلحة الفاشية بترك الواجب في مقصد والام بصلح الا لازم ان مجرد ثبوت المنفعة عن الشخص كون حاله بعد الفوت
كحاله فيما قبل الوجوب عليه لا بصلح وجها لا لازم شيء على المكلف ما لم يبلغ حد يكون في خيانة مفسدة ولا لكان اصغر المحرمات اعظم من
ترك اهم الفرائض مع انه جعل ترك الصلوة اكبر الكبائر وما ذكره بطلان قياسه من غير علم وقد لا يبرهن من ثبوت المنفعة الدينية وتبطل
المصلحة الدينية فان ثبوت المنفعة من حيث هو نفع لا يوجب ضرراً واما الاحتياط الا على التوقف فظلم فيما لا يستعمل الصلوة في تركه كما لا يخفى
وظلم كلام السبيل الشارح للواقعة بان احتياطاً في المقام وهو بعيد واما قاعدة الاحتياط عند الشك في التغير والتحيز
فغير جارية في امثال المقام كما يكون المحرم غير العقل فان العقل ان يستقل بالتحيز واما ان يستقل بالتغير فليس المقام شك على كل
تقدير واما الشك في الاحكام التوقيفية التي لا بد لها العقل الان في ان احتقال ان يرد من الشارع حكم فوقي في جميع جانب المحنة
ولولا احتمال ثبوت الاحتياط والتوقف لما اضطر منه كاف في الاحتياط والاحتياط المحرم لم يوقلنا بالتحيز بل هو في ابتداء الامر فلا يخفى بعد
عما اخبرنا واستمر فله العدل على ما اوضحناه على الاستمرار وجوه تستدل للدول بمقابلة الاحتياط واستصحاب الحكم الحنفيا واستمرار
العدل للمخالفات القطعية لما نفع من الرجوع التي لم يرجع الى الا باجته من اول الامر وبضعف الاخرين ان الحائفة القطعية في مثل ذلك
دليل على ما فيها كما لو بدلت الجنب زيادة وعدل المقلد عن مجمل بعد من موت وجنون او فسق او اخبار على القول بخلافه وبضعف
الاستصحاب ما عارضه لاستصحاب التحيز المحاكم عليه بضعف هذا الاحتياط بما تقدم من ان حكم العقل بالتحيز عقل لا احتمال فيه حتى يصح
فيه الاحتياط ومن ذلك يظهر عدم جريان استصحاب التحيز في امثال حكم العقل حتى يشك في بقاءه في الزمان الثاني فالاقوى هو
التحيز لاستقرار الادلة استصحاب الحكم العقل في الزمان الثاني كما حكم به في الزمان الاول **المسئلة الثانية** اذا كان المبرر في الوجوب
والحرمة من جهة احوال الدنيا ما حكاه كالامر بالرد بين الايجابيات المتبدلة وموضوعها كما لو لم يبال التحيز عن امر مريد بين فعل الشيء وتركه
فالحكم فيه كما في المسئلة السابقة **المسئلة الثالثة** اذا كان الامر بين الوجوب والتحريم من جهة تعارض الادلة فالحكم هنا التحيز
لاطلاقي ادلته ونصوصه يقتضيهما الوارد في خبرين احدهما امر الاخرى بخلافه للعلامة في النهاية وشارح المحضر الامام في حكاية ما دل
على انما لم يذكرنا سابقا وما هو اضعف منه في كون التحيز هنا يدور بالاستمرار بما مطا ومع البناء من اقل الامر على الاستمرار وجوه
تقدمت لاننا قد بينا هنا الاستمرار باطلا في الاحتياط وبشكل ما هنا مقبولان حكم التحيز في اول الامر فلا تعرض لها الحكم بعد
الاخذ لحدتها نعم يمكن هنا استصحاب التحيز حيث انه يثبت بحكم الشارع القابل للاستمرار الا ان يدعى ان موضوع المستصحب او المنقز
من موضوعه هو المحرم بعد الاخذ باحدهما لا يخرج منه ويستبعد هذا في بحث الاستصحاب وعليه فاللازم الاستمرار على ما اخبرنا ولعل
ثبوت التحيز في الزمان الثاني **المسئلة الرابعة** لو زاد الامر بين الوجوب والتحريم من جهة اشتبا الموضوع وقد مثل بعضهم
لهما اشتبا الخليفة الواجب بينهما بالاصالة والعارض من نذر الوجوب والاجتنبة وبالحل المحلوف على شربه المشبه بالمحرم فيرى على
الاول ان الحكم في ذلك هو تحريم الوطى لا صلتاً عند الرخصة بينهما واصالة عدم وجوب الوطى على الثاني ان الحكم عدم وجوب الشربة
وعدم حرمة جها بين اصالة التي لا باحة وعدم الخلف على شربه والاولى فرض المثال فيما اذا وجب كرام العدل وحرمة اكرام النفس
واشتباه حال زيد من حيث الصلوة والعدل في الحكم الشرعي الكلي الذي يبين الامام في بعضه ايضا الحائفة عليه معلومة والاحكام
ليس على طرأ لغير الامام ان ليس لا اشتبا في الحكم الشرعي الكلي الذي يبين الامام في بعضه ايضا الحائفة عليه معلومة والاحكام
مع ان حاله لمعلوم اجمالاً في العمل فوق الاخصا في الشبهة الموضوعية هذا تمام الكلام في المقامات الثلاثة في دوائر الاستدلال

ايضا حكم العقل بجواز مثال التكليف المعلوم المتعلق بالمصلحة المشبهة لا يجاب بالعقل والاجتناب عن كلا المشبهين نعم لو اذن الشارع
 في ارتكاب احدهما مع جعل الاخر بدلا عن الواقع في الاجتناب عنهما جاز ما ذن الشارع في احدهما لا يجنب الا بعد الامر بالاجتناب
 عن الاخر بدلا لظاهر الامر بالاجتناب الواقع فيكون المحرم الظاهر هو واحد على الخبر وكذا العقل الظاهري وبقيت المسئلة وهو من المحل الفقهية
 بفعل المشبهين وحاصل معنى تلك العقيدة ان كل شيء من حلال وحرام هو ذلك حلال حق بقرينة ان ارتكابه فقط وفي ارتكابه للمعصية مع ارتكابه
 غيره ارتكابه بالحرمان والاول في العلم التفصيلي والثاني في العلم الاجمالي فان قلنا اذا فرضنا المشبهين كما لا يمكن ارتكابهما الا بتدبير
 زمان ارتكابهما يتحقق الاجتناب عن الاخر في الواقع فلو لم يفتقر الى خبر وهو ترك احدهما حاصل مع الاذن في ارتكابهما اذ لا يعين
 ترك الحرام المقصد فضلا عن قصد الامتناع فلهذا الاذن في فعلهما في هذه الصوابية بنا في الاجتناب عن الصوابية الواقع المحرم
 تقدم من امر مع وجود دليل من ذلك العنوان المعلوم وجوده في المشبهين لا يقع الاذن في احدهما لا بعد المنع عن الاخر بدلا
 عن المحرم الواقع ومعناه العمل عن فعله بعد ان هذا هو الذي يمكن ان يجعله الله بدلا عن المحرم الواقع حتى لا ينافي امره بالاجتناب عنه
 من حيث ان تركه في زمان فعل الاخر لا يصلح ان يكون بما كان منع في هذه الصوابية من واحد من الامر بالمستدجين في الوجوه اجنب ارتكابه
 الثاني بعد ارتكابه الاول لا لا في المنع المذكور فان قلنا الاذن في احدهما يتوقف على المنع عن الاخر في نفس تلك الواقعة بان يرتكبه
 دفعة واحدة من المنع ذلك فيما نحن فيه من غير حاجة الى المنع ولا يتوقف على المنع عن الاخر بعد ارتكابه الاول كما في الخبر الظاهري
قلنا يجوز ان يرتكبهما من قبل الاذن ولو لم يجرح المحرم الواقع والقبول الاستمرار في مثل ذلك منوع والمسلم منه ما ذن
 سكت المشبهين او سبقوا الفعل حق يكون الماني يبرق في كل دفعة بدلا عن المتركة دون العكس بان يكون المتركة في زمان لا ينافي الاخر
 بدلا عن الماني به على تقدير حرمة المنع من فعله بعد لان هذا هو الذي يمكن ان يجعله الشارع بدلا عن المحرم الواقع حتى لا ينافي امره
 بالاجتناب عن تركه في زمان فعل الاخر لا يصلح ان يكون بما كان منع في هذه الصوابية من واحد من الامر بالمستدجين في الوجوه اجنب ارتكابه
 لعلم الاجمالي فوق حد الاصل في الشرع كما في الشبهة المخصوصة وكما لو قال القائل في مقام الافتراء فان الحاكم بخلق المال لزبدية
 له مع ان احدهما اخذ المال بالباطل وكذا يجوز الثالث ان يخذل المال من يذبحه بدمه وقته من يذبحه مع علمه بان احدهما يذبحه
 في مال الغير بغير اذنه ولو قال هذا لزيد بل لغيره بل لغيره لانه يذبحه بدمه وقته من يذبحه مع علمه بان احدهما يذبحه
 مخالف للواقع قطعاً واتى فرق بين قوله اقرار العقلاء على انفسهم جائز وبين ادله حلال ما يعرف كونه حلالاً حتى ان الاول يعم الافتراء
 المعلوم مخالف لواقع الواقع والثاني لا يعم الشبهين المعلوم حرم احدهما وكذا لو تداخلا عينا في موضع حكم بتصفيهما بينهما مع العلم
 بانها ليست الا احدهما وذكرنا في باب الصلح انه لو كان لاحد الورعين دهم والاخر دهمان فلف عند لود على حد الداهية فانه
 يسمي احدهما ذهبا والباقيين بين المالكين مع العلم الاجمالي بان دفع احد التميمين دفع للمالكين من غير ما حجب عنه كذا لو اختلف المتبايعان
 في المبيع والتمس وحكم بالتالف انقضاء البيع فانه يلزم مخالفة العلم الاجمالي بل التفصيل في بعض الفروض كما لا يخفى قلنا اما الشبهة
الغير المخصوصة فيجوز اخذ الفقه فيها واما الحاكم فوظيفته اخذ ما يستحقه المحكوم له على المحكوم عليه بالاسباب الظاهرة كالافتراء
 والمخلف بالقبلة وغيرها فوفاؤه مقام المستحق في اخذ حقه ولا عبرة بعلمه الاجمالي نظير ذلك ما اذا اذن المصلحة لكل واحد من واحد الحصة
 في القوت المستر في دخول المحجر فانه انما ياذن كلاً منهما بلا حيلة فكيف في نفسه فلا يبق ان يلزم اذن المحجر في دخول المحجر وهو امر واما
 غير الحاكم من اتفق له اخذ المال بين من الشخصين المقرطين في مسألة الافتراء فلا تسليم جواز اخذهما ولا شيء منهما الا اذا قلنا بان ما
 يخذل منها يعامل معه معاملة المالك لو اقرضه نظير ما يملكه ظاهره بقلده واجتهادها فالفقه يذهب من يذهب بتبليغ الشريعة على ان الغير
 في ترتيبها بالموصفات الثابتة في الشريعة كالمالكية والزوجية وغيرها بعضها عند المتلبس بها كالمالك والزوجية فاما يعلم بنفسه
 من يذهب بتبليغ الشريعة في ذلك ولذلك قيل بجواز الاقتداء في الظاهر بواجب المصلحة صلوة واحداً بناء على ان المناط في صحة الاقتداء
 العقيدة عند المصلحة فاما يعلم بنفسه فساداً واما مسألة الصلح فالحكم فيها تعبد وكما نرى في بين المالكين او يجعل على الشريعة
 بالاختلاف وقد ذكر بعض الاصحاب من مقتضى القاعدة الرجوع الى القرعة وبالحيلة فلا بد من التوجه في جميع ما تقدم جواز اخذ الفقه
 القطعية التي اجتمع الى طرح دليل شرعي لانها كما عرفت مما يمنع عنها العقل والفعل خصوصاً اذا قصد من ارتكابه المشبهين التوصل
 الى الحرام هذا ما لا نأقل منه ومن يظهر منه جواز الارتجاء فالظن ان قصد غير هذه الصوابية يظهر ان اثم القائل بالجواز بان يجوز
 ذلك بغيره الى مكان التوصل الى فعل جميع المحرمات على وجه مباح بان يجمع بين الحلال والحرام المعلومين بتفصيلاً كما في المحل على وجه
 موجب الاشباه في تركها محل النظر خصوصاً على ما مثل به من التجمع بين الاجنبية والزوجية هذا كله فيما اذا كان المحرم المشبه عنواناً
 واحداً من اثنين او اياً كان مرة ايتين عنوانين كما مثلنا سابقاً بالعلم الاجمالي بان احدهما يهين اما خبر والاخر مفسوخ
 فانظر حكمه بكونه لا فرق في عدم جواز المخالف للذليل الشرعي بين كون ذلك الذليل معلوماً بالتفصيل وكونه معدياً بالاجمال

فان من ارتكاب الانا بن في المثال يعلم بانها الف ليل حرة الخ اول دليل حرة المغتص واما لو كان انا واحد من قايين الخ والمغصو
له من ارتكاب مع ان لا يلزم من لا يحل الفة احد الدليلين لا يصح من ولسن لك الامن حرة ان مخالفة الدليل الشرعي حرة عقلا وشرقا سواء
تعتبر المكلف وترد بين دليلين ويظهر من صاحب هذا الحق التفصيل في باب شبهة المحضين كون المراد بين المشبهين فردا من عنوان
فيجب الاجتناب عن عنوان كون مرد داين عنوانين فلا يجب ان اراد عدم وجوب الاجتناب عن شيء منهما في الثاني وجوز ان ارتكبا
معاً فظهر من غير ما ذكرنا وان اراد عدم وجوب الاجتناب عنه فصح ما عناه اما المقام الثاني فالحق فيه وجوب الاجتناب عن كلا المشبهين
وفا قال المشهور في المدارك انه مطلق في كلام الاصحاب في نسبة الحق اليهما في فوائد الى الاختصاص من الحق المقدر على كل طبع في شرح
الواقعي ونحو الاجتماع صرحا وذهب جماعة الى عدم وجوبه وحكي عن بعض الفقهة لثباته على ما ذكرنا انه ثابت كون أدلة صريحها الخرافات
شاملة للمعلوم بما لا يمكن هنا مانع عقلي او شرعي من تغير التكليف به لزم حكم العقل التفرع عن ارتكابه لك الحرة بالاجتناب عن كلا
المشبهين وبعبارة اخرى التكليف بذلك المعلوم بما لا يمكن جازا ان لا يكون ثابتا ثابتا مخالفة القطعية والمفروض في هذا المقام التمسك على
حرمة ما وان كان ثابتا وجبا لا احتياطيا بحكم العقل لا يتحمل ان يكون ما يرتكبه المشبهين هو الحرام الواقعي فيجانب عليه لان المفروض
كان ثبوت التكليف بذلك الحرة لم يقع العقاب عليه اذا التقوا ارتكابه ولو لم يعلم به حين الارتكاب فغير ذلك من حال العبد اذا قال له
المولى اجتنب عن الخمر المرتد بين هذين الانا بن فانك لا تكاد ترتاب في وجوب الاجتناب ولا فرق بين هذا الخطاب وبين ادلة
الخرافات الثابتة في الشريعة لا العموم والخصوص في قوله اصله المحل في كلا المشبهين بخلافه في نفسه ومعتبره لولا المعارض فغاية ما
يلزم في المقام تعارض اصلين مختر في العمل في احد المشبهين ولا وجه لطرح كل منهما قلنا اصله المحل عن جازا به هنا بعد من كون
الواقعي مكلفا بالاجتناب عنه مختر على ما هو مقتضى الخطاب بالاجتناب عنه لان مقتضى العقل في الاشتغال بيقيني بترك العمل الواقعي
هو الاجتناب والتفرع عن كلا المشبهين حتى لا يقع في محذور فعل الحرام وهو معنى المرسل في بعض كتب الفناوى اثره ما لا بأس من جرد
تقابل لباين فلا يبقى مجال للاذن في فعل احدهما وتجيئ في باب الاستصحابا ايضا ان الحكم في تعارض كل اصلين اثم يكن احدهما خافيا على
الاخر هو التمسك فقط لا التعريف فان قلنا فكل شيء لك حلالا حتى تعين الحرام وكفوه يستقام منه حلبة المشبهات بالشبهة المحترمة
عن العلم الاجمالي جميعا وحلبة المشبهات المقررة بالعلم الاجمالي على البدل لان الرخصة في كل شبهة محرمة لا بنا في الرخصة في غيرها
لاحتمال كون الجميع حلالا في الواقع فالبناء على كون هذا المشبه بالخمر حلالا لا بنا في البناء على كون المشبه الاخر حلالا ولما الرخصة في
مقررة بالعلم الاجمالي البناء على كونه حلالا يستلزم وجوب البناء على كون الخمر هو المشبه الاخر فلا يجوز الرخصة فيه جميعا نعم يجوز
فيه من جواز ارتكابه والبناء على ان الخمر غير مثالا الرخصة في ارتكابه لاحد المشبهين بالخمر مع العلم بكون احدهما خرافا فاما ما علم من الأدلة
ففي الخمر الواقعي ولو ترد بين الامر كان معنى الرخصة في ارتكابه لاحدهما الاذن في البناء على عدم كونه هو الخمر عليه وان الخمر
غيره فكما انها حلالا بمعنى جواز البناء على كون الخمر غير مثالا الرخصة في ارتكابه لاحدهما الاذن في البناء على عدم كونه هو الخمر عليه وان الخمر
الشيء وحلبة احتمالا الخمر ويجعل محتمل الخمر في حكم متيقنه ولما كان في المشبهين بالشبهة المحض وشك واحد لم يكن فيه الا
كون هذا حلالا او حراما واحتمال العكس كالبناء احتمالا الخمر في احدهما انما لا اله في الاخر وبالعكس وكان الحكم الظاهري في احدهما
بالحل حكما ظاهريا بالخمر في الاخر وليس معنى حلبة كل منهما الا الاذن في ارتكابه والغناء احتمالا الخمر غير المستلزم لا عماله في الاخر
فتحتمل لا يتوهم اننا منعنا قوله كل شيء لك حلالا بالقبلة الى المشبهات المقررة بالعلم الاجمالي والمشبهات المحترمة استعما في معيّن
قلنا الظاهر من الاخبار المذكورة البناء على حلبة محتمل الخمر والرخصة فيه لا وجوب البناء على كونه هو الموصوع المحلل ولو سلمنا
البناء على كون كل مشبه كك وليس الامر بالبناء في كون احد المشبهين هو المحل المراد بالبناء على كون الاخر هو الخمر فليس البنية
من ولا اثر قد برأحت من جواز ارتكابه بعد مقدار الحرام ومع غيره وجب ان الاول الاخبار الدالة على حلال ما لم يعلم حرة التي قد
بعضها واعتنا من ارتكابه مقدار الحرام لاستلزام العلم بارتكابه الحرام وهو حراما ما لا ذكره بعضهم من ان ارتكابه مجموع المشبهين
حرام لا شتما على الحرام قال في توضيح ذلك ان الشارع منع عن استعمال الخمر المعلوم وجوا استعما لم يعلم منه والجوع من حيث الجوع
معلوم الحرة ولو باحتياط جرت وكذا كل منهما بشرط الاجتماع مع الاخر فيجب اجتنابه كل منهما بشرط الانفرد بجو الخمر فيكون حلالا
والجواب عن ذلك ان الاخبار المقدرة على ما عرفت ان لا يشمل شيئا من المشبهين واما ان يشتملها جميعا وما ذكر من الوجوب لعدم
ارتكابه لا جبره فادار ارتكابه الاول افعير صالح للنع ما الاول فلا تفرق اريدان جبره بتفصيل العلم بارتكابه الحرام حرام فلم يبدل دليل
عليه نعم تفصيل العلم بارتكابه الحرام حرام من حيث التجسس المنع عنه وان لم يحصل له العلم وان اريدان المنوع عنه عقلا من الخلف
احكام الشيء بل مطلق المولى هي مخالفة الفة لعلمية دون الاحتمالية فانما لا تعد عصيانا في العرف ففصينا الخطا باجتناب الخمر المشبه
وارتكابه لمجموع دون الخمر الواقعي وان لم يعرف حين الارتكاب حاصلا منع وجو المقدرة العلمية فغير مع الجناح العقلان بل العلماء

الا بئذ لا يشك فيسلك تلك الدلالة الثانية ما يستفاد من اخبار كثيرة من كون الاجتناب عن كل واحد من المشبهين من ارسلنا مفرقا فاعتزله
 الاثمة والشبهة بل العادة ايضا بل استدلال صاحب الحدائق على اصل القاعدة باستقراء موارد في الشريعة لكن الانصاف عدم بلوغ
 ذلك حدا يمكن الاعتماد عليه مستقلا وان كان ما يستفاد من اخبار كثيرة منها ما لا يقتضيه من الروايات كثيرة ومنها ما ورد في المائتين المشبهين خصوصا
 مع فروع الاجتناب اختلف بينهم على وجوب الاجتناب عن استعمالها مطروفا ومنها ما ورد في الصلوة في التوبين المشبهين ومنها ما ورد في وجوب
 غسل التوبين من النجاسة التي يعلم باصابتها بعض النجاسة ومعللا بقوله حتى يكون على يقين من طهارته فان وجوب تحصيل اليقين بالظن
 على ما يستفاد من الخبرين بل بدل على عدم جريان اصل الطهارة بعد العلم الاجمالي بالنجاسة وهو الذي بيننا عليه جواب الاحتياط في الشبهة المحمودة
 وعدم جواز الرجوع فيها الى الأصل المحل فانه لو جاز لاصل الطهارة واصل التحلل الطهارة والصلوة في بعض المشبهين يمكن للاحكام المذكورة
 وجوبه ولا للتقليد في حكم الاجتناب وجوب تحصيل اليقين بالطهارة بعد اليقين بالنجاسة ومنها ما زاد على سبغ الذبايح الخسائط مبتدأ بها كمالها
 من اصل الكتاب بناء على حملها على ما تجوز وما هو متبع المبتدأ بقصد سبغ المذبة خاصة ومع تأمل الخبرين المشبهين وقديسنا من انما
 ورد من وجوب القرعة في قطع الغنم المملوك وجود الموطوءة في بعضها وهي الرواية المحكية في جواب الامام الجواد عن سؤال الجني اكم عن قطع
 غنم ترى الراعي على واحدة منها ثم ارسلها في الغنم حيث قال لا يقسم الغنم نصفين ثم يبيع بينهما كذا وقع سهم عليهم قسم غير قسمين وهكذا
 حتى يبقى واحد ونحو الباقي وهي حجة القول بوجوب القرعة لكنها لا يهمل لاثبات حكم مخالف للاصول في ذلك على عدم جواز ارتكاب شيء
 منها قبل القرعة فان التكليف بالاجتناب عن الموطوءة الواضحة واجب بالاجتناب عن كل شيء حتى يتم الى الابد ولو بطريق شرعي هذا ولكن لا يخاف
 ان الرواية تدل على طلب الحزم بناء على حمل القرعة على الاستحباب اذ على قول المشرك لا بد من طرح الرواية او العمل بها في خصوص مورد هذا فيجب
 ١ المشبهة على اصول الاول انه لا يرد في وجوب الاجتناب عن المشبهين انما بين كون المشبهين مندرجين تحت حقيقة واحد وغير ذلك
 لعدم ما تقدم من الدلالة ويظهر من كلام صاحب الحدائق القليل فانه ذكر كلام صاحب المذاهب في مقام ما يبيد ما قواه من عدم وجوب
 الاجتناب عن المشبهين وهو ان المشتق من قواعد الاحكام لا يورث الشك بوقوع النجاسة في الاناء وخالفه جزم يمنع من استعماله وهو مؤيد
 لما ذكرناه قال مجيبنا عن ذلك ولا بانه من باب الشبهة الغرضية وانما يتعلق بالاناء المذبحه فاهية في
 والخبرين انما يتعلق بهما حقيقة واحدة اذا اشتبهت ظاهرهما بنجسهما وحلها بغيرها فافرق بينهما بين المحذور وغير المحذور بما تضمنته تلك الاخبار
 لا وقوع الاشتباه كيف اتفق انتهى كلامه رفع مقامه وفيه بعد منع كون ما حكاها صاحبنا على الاحتياط بغير التحصيل لو شك في
 وقوع النجاسة في الاناء او ظاهره لانه ظاهرهم الحكم بطهارة الماء ايضا كما يدل عليه ما رواه في حصة الواردة في العلم بالنجس
 المشبهين في الماء بذلك انه لا وجه لما ذكر من اختصاص القاعدة اما لا فاعلموا بالدلالة المذكورة خصوصا عندتها وهي الدلالة الاجتناب عن
 المحرمات الواقعية كالنجس والخمر وما لا يجرى عنه غير ذلك فيجوز حكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل اما ثانيا فلا بد ان الاحتياط لما ذكره من الاستدراج
 تحت ما هبة واستدراج لم يعلم الفرق بين تردد النجس بين ظاهره لانه لا بد من ابرار بين الماء وقطعة من الارض لو بين الماء وقطعة من الارض
 او بين الماء وما يباع اخر او بين ما يبيع مختلفا في حقيقة وتبين تردده ما بين ما بين او توبين او ما بين مقتضى الحقيقة نعم هنا شيء
 اخر وهو انه هل يشترط في عنوان المحرم الواضحة النجس الواقعي المرتبة بين المشبهين ان يكون على كل تقدير متعلقا بحكم واحد ام لا مثلا
 اذا كان احد المشبهين ثوبا والاخر مجعدا اجتنابا عن تحريم في احدهما للبر في الآخر لئلا يفسد هنا خطا بجامع النجس الواقعي بل العلم
 بالتكليف مستفاد من مجموع قول الشارع لا تدل على النجس في الصلوة ولا يستجد على النجس باولى من ذلك بالاشكال انما لو كان المحرم على كل
 تقدير عنوانا غير على التقدير الاخر كما لو زاد الامر بين كون احدا لما يبيع نجسا او كون الاخر مالا لغيره لا مكان تكليف ذلك في الفرض
 الاول تحت خطاب الاجتناب عن النجس بخلاف الثاني واوولى من ذلك ما لو ترد الامر بين كون هذه المرأة اجنبية او كون هذا المائغ
 محررا وتوهم ازدواج ذلك كله في وجوب الاجتناب عن المحرم مدبر بان الاجتناب عن المحرم عنوان ينشعب عن الدلالة المتعلقة بالعناوين
 الواقعية فالاجتناب بها لا يتركب الا بغيره والاقوى ان النجاسة القطعية في جميع ذلك غير جائز ولا فرق عقلا وعرفا في النجاسة الواقعية
 بين العلم التقصي بخصيصها فالغفر وبين العلم الاجمالي بنجاسة الفرة احد النجس الاكثر من ان يتركب بها واحدا يعلم انه مال لغيره
 لم بعد التحمل التقصي بما خالفه فكذلك حال من ارتكب المنظر الى المرأة وشرب المائغ في المثالين الاخيرين والحاصل ان التوهم انما يترتب بعد
 الاطلاع عليها بمنزلة في رداء عن عدة امور فكما تقدم انه لا يجمع في الشارع عن امر واقعي واحد كالتحريم لادن في ارتكاب المائغ
 المرتبة بينهما المحرم فكذلك لا يجمع في عدة امور مع الاذن في ارتكاب كل الايسر المعلوم وجود احد تلك الامور فيها واما الواقعة القطعية
 فالاقوى ايضا وجوب العذر بان الدلالة المحمودة لا دلالة البر من عقلها وفعلها اما التقضية فلما تقدم من استقواها بالنسبة الى كل
 من المشبهين وبقاها بما يوجب الشك في مع الدلالة من غير العناوين الواقعية وبقاء واحد على سبيل المبدأ غير جائز اذ بعد جرح كل منها
 بالخصوص ليس الواحد لا يغيره فذلك انما يوجب تحت اصله العموم واما العقل فليس مستفاد في المقام بغير مؤلدة من ارتكاب المحرم

بين الامرين بل الظاهر استقلال العقل في المقام بعد عدم القبح المذكور وجوب دفع الضرر راعى العقل المحل في ارتكاب احدهما وبالجملة
 فالعدم التفكيك في هذا المقام بين الخالق العقلية والخالقة الاجابية فاما ان يجوز الاول فاما ان يمنع الثاني الثاني
 ان وجوب الاحتياط عن كل من المشبهين هل هو بمعنى لزوم الاحتراز عنه من حيث ان الوقوع في المؤاخذه بمصادفة ما رتبته الحرام لا هو
 فلا مؤاخذه الا على تقدير الوقوع في الحرام وهو بمعنى لزوم الاحتراز عنه من حيث ان الوقوع في المؤاخذه بارتكاب احدهما ولو
 بمصادفة الحرام ولو ان كانا استحق عقابين فيه وجبان بل قولان اقربها الاول لان حكم العقل بوجوب دفع الضرر بمنع العقاب المحل
 بل المقطوع حكم ارشادي وكذا الوضوء المباح بالاجتناب عن عقاب محتمل ومقطوع بقوله يخرج عن الوقوع في معصية الله عن
 الزام بل كبر ارشادها ولو رتب على موافقة ومخالفة سكوها صفة نفس الاموية وتركه كما هو شأن الطلب لارشاد الى هذا المعنى
 اشار صلوات الله عليه بقوله تركوا الا باس به حد رتقا به دليل وقوله من ارتكب شيئا وقع في المحرمات وهلك من حيث الامور
 ومن هنا ظهر انه لا فرق في ذلك بين الاستئناس في وجوب الاجتناب الى حكم العقل وبين الاستئناس في حكم الشرع بوجوب الاجتناب
 واما حكمهم بوجوب دفع الضرر والمظنون شرعا واستحسان العقل على تركه وان لم يصادف الواقع فهو خارج عما نحن فيه لان الضرر
 الذي يترتب ارتكابه مع العلم حرام شرعا والمضروب في الظن في باب الضرر بطريق شرعي اليه فالمقدم مع الظن كالمقدم مع القطع مستحق
 للعقاب كما لو ظن سائر الخرافات بالظن المعتبر نعم لو شك في هذا الضرر يرجع الى صالة الا باحة وعدم الضرر لعدم استحالة تخرجه
 الشارع بالاقدام على الضرر الذي لا يترتب على المقطوع اذا كان في الترخيص مصلحة اخرى فيجوز ترخيصه بالاقدام على المحل المصلحة ولو
 كانت تهيئ الامور على المكلف بوجوب الاقدام على ازالة هذا الضرر الاخرى فانه على تقدير بثبوت واقعا يقع من انسان الترخيص
 منه فموجب ضرر عقلي ولو مع الشك لكن لا يترتب على ترك دفعه لانفسه على تقدير بثبوت واقعا حتى انه لو قطع به لم يبددوا اتفاق
 عدم واقعا لم يبق عليه لانه لا يترتب على ترك دفعه لانفسه على تقدير بثبوت واقعا حتى انه لو قطع به لم يبددوا اتفاق
 فانه قد ذكرنا العدة في الاصل على سبب شكر المغم بان في تركه احتمال الضرر وجعلوا ثمرة وجوب شكر المغم وعدم وجوب شكره
 العقاب على تركه الشكر لان مبلغه يمتنع في ثبوت فانه قد ذكرنا ذلك على استحسان العقاب في تركه دفع الضرر الاخرى في المحل قلنا حكمه بالاحتياط
 العقاب على تركه الشكر في احتمال الضرر في تركه الاجل مضافا لاحتمال الواقع فان الشكر لما علمنا بوجوبه عند الشارع وترتبا لفتا
 على تركه فان احتمال العقاب على تركه فان قلنا لا يكون العقل في مسئلة دفع الضرر المحتمل مع عقاب تركه الشكر من اجل تمام الترخيص
 عليه في الضرر عقلا والا فلا يفرض ان ثمة حكومة العقل بدفع الضرر المحتمل انما يظهر الضرر بالثابت من جامع عدم العلم به من طريق الشرع
 لان الشخص يباقي بخالفه العقل وان لم يكن ضرر في الواقع وقد تقدم في بعض مسائل الشبهة التمهيدية سطر من الكلام في ذلك وقد استدل
 بالاثبات الحرة في المقام بكونه غير تام فكون قبحا عقلا فيجوز شرعا وقد تقدم في فروع حجة العلم الكلام على حجة الترخيص حتى مع القطع
 بالحرية اذا كان مخالفا للواقع كما ان في التذكير في هذا المعتقد صحت الوقوف فاعرف ان كيف بقا الوقوف وان ترد في غير واضع من ذلك
 التمسك بالادلة الشرعية للادلة العقلية الاجنبية لما تقدم من ان الاصل من مادة الاحتمال يخرج عن الوقوع في الحرام كما هو واضح ذلك البتة بان السابق
 وقوله صلوات الله عليه من الوقوف عند الشبهة الاولى من الاقدام في الهلكة **الثالث وجوب الاحتياط** كلا المشبهين انما هو مع
 التكليف بالحرام الواقعي على كل تقدير بان يكون كل منهما محبثا لو فرض القطع بكونه الحرام كان التكليف محبزا بالاجتناب فلو لم يكن كذلك
 بان لم يكلف احدا كما لو علم بوقوع مظرة من البولي في احدنا بان احدهما بول او مختص بالبول او كثير لا يفعل بالنجاسة واحدهما بول
 فحسب بتمامه اجتنابا عن الاضرار بعد العلم بحدوث التكليف بالاجتناب عن ملاقي هذه القطرة ولو كان ولا فها هو لا فها فها
 لم يحدث بسببه تكليف بالاجتناب اصلا فالشك في التكليف بالاجتناب عن الاضرار في اصل التكليف لا المكلف به وكذا ان كان
 التكليف في احدهما معلوما لكن لا على وجه التحيز بل مطلقا يمكن المكلف منه فان ما لا يمكن المكلف من ارتكابه لا يكلفه الا بالاجتناب
 عنه كما لو علم بوقوع النجاسة في احد شيئين لا يمكن المكلف من ارتكابه في احد معتمدين فلا يجب الاجتناب عن الاضرار لان الشك في اصل
 التكليف لا في المكلف به تكليفه بخلافه او كان ارتكابه في احد المعتمدين ممكنا عقلا لكن المكلف اجتنابه عنه وعجزه عنه به بحسب حاله كما
 اذا ترد العجز بين فانه وبين انما لا يخلل المكلف منه اصلا فان التكليف بالاجتناب عن هذا الا انما لا يمكن عجزه عنه ولا يجرى
 عرفا ولهذا لا يحسن التكليف بالخبر بالاجتناب عن الطعام والثوب الذي ليس من شأن المكلف الابتلاء به نعم يحسن الامر بالاجتناب عنه
 مع عدم ايقوله اذا اتفق لك الابتلاء بذلك بغير ابتداء فاجتنبه عنه والحاصل ان النواهي المطلوبة فيها حمل المكلف على
 التمسك بحكم العقل والعرف من حيث يتصل بالواقعة المرفوعة عنها ولذا بعد خطاب من تركه مستحسنا الا على وجه التمسك
 الابتلاء وتسل الشرع ذلك ان غير المتصل تارك للمشيئة عنه من غير ان الابتلاء به فلا حاجة الى غيره فغدا لا يشك ان المكلف فيجب
 التكليف بالاجتناب عن الحرام الواقعي وهذا ما جازع يحصل به الاعتكاف مما علم من عدم وجوب الاجتناب عن الشيء تارة في مثل

لا

ما تروى على

ع
 من
 في
 ما

ما اذا علم ان لا يوقع النجاسة في اناء او في موضع من الارض التي لا يبطل بها المكلف عادة او لوقوع النجاسة في ثوبه او ثوب الغير
 فان الثوبين لكل منهما من باب شبهة المحصون مع عدم وجوب اجتنابهما فاذا جرى احدهما في ثوبه اصابة التحل والظواهر لم يباين بها
 في ثوب غيره اذ لا يثبت على هذا العارض ثمة علمية للمكلف بل من ترتيبها مع العمل بذلك الاصل طرح تكليف متخير بالامر بالعلم لا
 الاثر في ان زوجة شخص لو شك في انها هي المطلقة او غيرها من جنسها جاز لها ان ترتب حكم الرخصة على نفسها ولو شك الزوج في هذا
 الشك لم يجز له النظر الى احدتهما وليكن ذلك الا لان اصله عند تطابق كل منهما متساو فان في حق الزوج مجاز في الزوجية وان اصابته
 عدم تعلقه بها لا يثبت ثمة علمية نعم لو تحقق ترتيب تكليفه على زوجة من هذا خلف في شبهة المحصون ومثل ذلك كثير في الفقه
 ذكرنا بفتح فاعقد من صاحبك من الاستنباط على ما اخبره من عدم وجوب الاجتناب في شبهة المحصون ما استقنا من الاضمار
 عدم وجوب الاجتناب عن الاناء الذي علم بوقوع النجاسة فيه ولو في خارج الا ان شاء سواء كان ظاهرا او لا والارض
 القليلة منه ليس مما يبطل به المكلف عادة ولو فرض كونها خارجا ما يجد عليه المكلف التزمنا وجوب الاجتناب عنها للعلم
 بالتكليف المودع في حرة الموضوع بالماء الصالح من السقوت على الارض نجسة ويؤيد ما ذكرنا من صحة ما جزمنا من اجتناب الخبز الوارد
 فمن يغف فاصطفا انهم قطعوا صفا اذا اصاب اناءه هل يصلح الموضوع فقال ان لم يكن شيء يسبب في الماء او فلا يبين
 وان كان شيئا يبقا فلا يثبت استلزامه الشئ على العفو عما لا بد من ذلك الطرف من الدم وحملها الله على ان اصابته الاناء لا يثبت
 الماء فالمراد منع عدم تبين شئ في الماء يحكم بظهوره ومعلوم ان ظاهرا الاناء وباطنه الحاي للماء من شبهة المحصون وما ذكرناه
 واضح لمن تدبر لان الاضمار لا يقتضي مفاردا لابتداء لكل من الشبهتين وعدم الابتداء بواحد معين منهما اكثر ما يحتمل الا
 ترى ان لو كان الارضين وقوع النجاسة على الثوب فموجعا على ظاهرهما وجواز قهرها منه لا يتفق منه عادة ابتداء بوضع الحجر
 منه بشك احدى عدم وجوب الاجتناب عن الثوب وما لو كان الطرف الاخر ارضا لا يبعد ابتداء المكلف في السجود والتميم وان لم
 ينجح الى ذلك فلا مضرة تامل والاحتياط في ذلك وان كان محتمل لتكليف الاجتناب عنه على تقدير العلم بخبره وحسن ذلك غير
 فتهيبا لتكليف بصورة الابتداء واتفاق صيرورة واقعة له لان الشك في ذلك مشكوك فيه ان يثبت عند الشك في حسن
 الخبر عفا بالاجتناب عدم حسنة الامتلاء الاصل البرائة من التكليف المتخير كما هو المقرب في كل ما شك فيه في كون التكليف
 متخييرا او مطلقا على امر محقق او عدم او علم التعليل على امر يمكن شك في تحققه او كون المحقق من انزاده كافي المقام لان هذا
 ليس باو في ان يثبت ان الخطابات بالاجتناب عن المحرمات مطلقة غير علقية بالمعلوم يقيد بها بالابتداء في موضع العلم
 العرف فوجهها من غير تعلق بالابتداء كما لو قال اجتناب عن ذلك الطعام المتخلى الموضوع في ايامه بل يلد مع عكسها فان العادة بالابتداء
 المكلف به ولا يصرف في لباس الغصون الذي ليس له الملك والجارية التي غصبها الملك وجعلها من خواصه فلو منع عدم
 احتمال ابتداء المكلف بذلك كله عقلا ولا عادة الا انه بعيد لاتفاقا وما اذا شك في تخرج الخبر من جمع الى الاطلاقات فخرج
 المسئلة ان المطلق يقيد بشكوك التحقيق في بعض الموارد ولتعد ضبط مفهومه على وجه لا يخفى مصداقه من ضاده كما هو شأن
 اغلب النفاهم العرفية هل يجوز التمسك به او لا والاقوى يجوز فيصير الاصل في المسئلة وجوب الاجتناب لا ما علم عدم تخير التكليف
 باحد المشبهتين على تقدير العلم بكونه الحرام لان يثبت ان السنفاد من متخير على وجه المنة تميز كون الماء وظاهر الاناء من قبل
 عدم تخير التكليف فيكون ذلك ضابطا في الابتداء وعدمه اذ يبعد علمنا على خروج ذلك عن قاعدة شبهة المحصون لاجل التفر
 فافهم ان النجاسة الثابتة في كل المشبهتين لاجل العلم الاجمالي بوجود الحرام الواقعي فيها هو وجوب الاجتناب لانه لا يلزم
 من باب المقصد من التكليف بالاجتناب عن الحرام الواقعي ما سائر الانا والشبهة المترتبة على ذلك الحرام فلا يثبت عليها العدة
 جريها بالملقة فيها فخرج منها الى الاصول الجارية في كل المشبهتين بالخصوص فان تكاثر احد المشبهتين لا يوجب جرحا على
 المرتكب بل يجب اصابته عدم موجب لعدم وجوبه وهل يحكم بتخصيص لا يمتنع وجهان بل قولان مبنيان على ان تجل الملاقي انما
 جاء من وجوب الاجتناب عن ذلك الجنين بناء على ان الاجتناب عن الجنس لا يبرأ به الاجتناب عن طائفة ولو بوساطة ذلك
 الصبغة بولادها في الغنية على تعلق الماء القليل بملاقات النجاسة بما دل على وجوب حجر النجاسات في قوله نعم والوجه في حجر
 وبذلك عليه ارفها في بعض الاخبار من استدلاله على حرة الطعام الذي لا يمتنع فارة بان الله سبحانه حرمة الميتة فاذا حكم
 الاثام بوجوب حجر كل واحد من المشبهتين فقد حكم بوجوب حجر كلاهما وهذا معنى ما استدل به لعله امر في المنتهى على ذلك بان
 الاربع اشياء احكامها حكم الجنين والافق قبل احوال ان كمالا من المشبهتين يحكم بالجنس في جميع اثاره وان الاجتناب عن الجنس لا يبرأ به الا
 عن البعض في تخلص الملاقي للتخصيص وضعي سمي بترتيب المنهات الواقعي من النجاسة نظير وجوب الحجر فاذا شك في بنية الملاقي
 جرى ان اصل العلم اذ لا يخاله والاقوى الثاني اما لا فلما ذكره ومخالصه منعنا في الغيبة من دلالة وجوب حجر

ما محظوظ
 بقوله في قوله

مفيد

لا يدل عليه

البحر على وجوب الاجتنان عن ملاقات الزنا والركن عليه من ذلك الزجر فيجب عليه ليس لا يجد بعد فاضل فاذا حكم الشارع
بوجوب اجتناب المشبه المحض فلا بد من وجوب اجتناب ما لا يقهره من قبل في سطر بعض الاماكن التي وجبت كما استقيمت
البلل المشبه الخارج قبل الاستبراء من الزنا بالشارع بالطهارة عقيب من جهة استظهار ان الشارع جعل هذا المورد من موارد
تقديم الظاهر الاصل فحكم بكون الخارج بولا لانه اوجب خصوص الوضوء وجبر به بغيره فوجب اجتناب الملاقة من حكمهم بعد الحاجة
فيما نحن فيه وحكمهم بها في البلل مع كون كل منهما مشبهها حكم عليه بعض احكام النجاسة والارزاقية فهي رواية عن غيرنا عن غيرنا عن غيرنا
ابن جعفر عن ابيه عن رجل قال له وقت غارة في خابية فيها سمن وزيت فامرني في اكله فقال ابو جعفر لا تاكله فقال الرجل اني
اهون على من ان ترك طعامي لاجل ما فقال له ابو جعفر انك لم تستحق بالمفارقة وانما استحققت بدنيك ان الله عز وجل الميته من كل
شئ وجعل لك لمة لانه جعل ترك الاجتناب عن الطعام استغفاراً عما لا يقهره ولو لا استلزامه لغيره فلا يقهره بل كل الطعام استغفاراً
بغيره بل يشبهه فوجب الاجتنان عن ثقب استنار بوجوب الاجتناب عن ملاقة لكن الرواية باخراج طاعة التجاسات من المحرمات كما ترى في الملازمة
لان جبر التخيير على النجاسة فضلاً عن تعصم الملاقة وارتكاب التخصيص الرواية باخراج طاعة التجاسات من المحرمات كما ترى في الملازمة
بين نجاسة الشئ وتخصم ملاقة لاشئ وحرمته ملاقة فارق قلت وجوب الاجتناب عن ملاقة المشبه وان لم يكن من حيث ملاقة
لله لانه يصير كماله في العلم الاجنابى بنجاسة المشبه الاخر فلا فرق بين المتلاقيين في كون كل منهما احد طرفي المشبه
فهو نظير ما اذا تم احد المشبهين فتم وجوب كل قسم في اداء قوله لا يبيح لك ان اصل الملاقة في المحل في الملاقة بالكسر
عن معارضة اصل الطهارة المشبه الاخر بخلاف اصل الطهارة والمحل في الملاقة بالفتح فالحاها معارضة بها في المشبه الاخر
ذلك ان الشك في الملاقة بالكسر ناشئ عن الشبهة المقوية بالمشبهين فالاصل فيها اصل في الشك السببي والاصل فيه اصل
في الشك السببي قد يترتب على ذلك الاصل في الشك السببي كما هو وارد على الاصل في الشك السببي وكان مخالفاً له كما في اصله
الطهارة المحاكاة على اصل النجاسة النقيب ليعمل المعسول بموافقا له كما في اصل الطهارة الماء المحاكاة على اصل الطهارة الشرب فنادم
الاصل المحاكاة الموافق والمخالف يكون جارياً على الاصل المحكوم لان الاول رافع شرعي للشك السببي بغيره الدليل بالنسبة لغيره
لم يحل الاصل الحاكم لمعارضته بمثل ذلك المانع من جريان الاصل في الشك السببي وجوب الرجوع اليه لا كما لا اصل بالنسبة للمعارضين
توحيه بوجوب الرجوع عند تعارض اصل الطهارة والنجاسة عند تيمم الماء لغيره كما طاهر عند غسل المحل النجس بغيره مشبهين
الى قاعدة الطهارة ولا يجعل القاعدة كاحد المتعارضين نعم ربما يجعل معارضة الاحدهما الموافق لغيره في مرتبة واحد
لكنه يفرق فاسد ولذا لم يقل احكام مشتملة الشبهة المحصورة بتقديم اصل الطهارة في المشبه للملاقي بالفتح لا اعتصامها باصله
طهارة الملاقة بالكسر في التحقيق في تعارض الاصلين مع اتحاد مرتبتهما لا بالاحكام المشبهة الموجبة لهما الرجوع الى ما وزاها من الاصل
الى لو كان احدهما سليماً عن المعارض لغيره رجوع اليه سواء كان هذا الاصل عجاذاً لها او من غير جنبها كقاعدة الطهارة في المشابهة
فانهم واعتزم وتعلم الكلام في تعارض الاستصحابين انه نعم كوحصل للاصل في هذا الملاقي بالكسر كل اخر في مرتبة كما لو وجد معه
ملاقي المشبه الاخر كانا من المشبه المحصور ولو كان ملاقات شئ لاحد المشبهين قبل العلم الاجنابى فقد الملاقي بالفتح ثم حصل
العلم الاجنابى بنجاسة المشبه الباقي والمفقود قام ملاقة مقامه في وجوب الاجتناب عن الملاقي لان اصل الطهارة في الملاقة
بالكسر معارضة اصل الطهارة في المشبه الاخر لعدم جريان الاصل في التفوق حتى يجارضها اشرا اليه في الامر الثالث من عدم جريان
الاصل فيها كما لا يدل على ذلك الاثر له بالنسبة فحصل ما ذكرنا اننا اعتبر في حكم الملاقة بكون اصل الطهارة رتبة سليمة ومعارضه ولو
كان العلم الاجنابى قبل فقد الملاقة والملاقات فقد فاط طهارة الملاقة ووجوب الاجتناب عن الملاقي ولا يخفى وجهه في الخارج
لواضطر الى ارتكاب بعض احتمالات فان كان بعضاً معيناً فاط عدم وجوب الاجتناب عن الملاقي ان كان الاضطرار قبل العلم
معد لوجوه على عدم تخلف التكليف بالاجتناب عن المحرمات الواقعة لاحتمال كون المحرم هو المضطر اليه وقد عرف توصيفه الامر المتقدم ان
كان بعده فالظ ووجوب الاجتناب عن الملاقة لا يدرى في ترك بعض المقدامات العلية بعد ملاحظة وجوب الاجتناب عن المحرم الواقع
يرجع الى كفاءة الشارع في امثال ذلك لتكليف الاجتناب عن بعض المشبهات ولو كان المضطر اليه بعيناً عنهم عتبت وجوب الاجتناب عن الملاقة
وان كان الاضطرار قبل العلم الاجنابى لان العلم حاصل بغير واحد من الامور لو علم حرمته فقبض الاوجب الاجتناب عنه وترخص فيها
على البدل بموجب كفاءة الامر بالاجتناب عن الباقي فارق قلت ترخيص ترك بعض المقدامات دليل على عدم اعادة المحرم الواقع لا يكون
باعتداله مقتضى وجوب الاجتناب عن الباقي قلت المقدمة العلية مقدمة للعلم واللازم من الترخيص فيها عدم وجوب تحصيل العلم
لعدم وقوع الاجتناب عن المحرم الواقع لا سيما حيث انما لا يوجب تحصيل العلم هو العقل بل الخطأ يتعلق بالطلب لوجوب الاجتناب على
الذات العلة الحاصلة من ترك هذا المحتمل كان الترخيص المذكور موجباً للاقتناء العقاب على المخالفة الحاصلة في ترك هذا الذي خضع

عن الجين
محمّل
البربر
جمله الناس في العلم

ترجع بالاشبه الغيرة المحصورة لا فاعلم غالباً بوجود المحذور في الواقع بل في المحذور بغير المحذور فلو خرجت هذه الشبهة عن اختيار العقل لم
يبقى ثمة ما في الاخر الا النداء وهو لا يناسب هنا هذه الاخبار فندبراً لمرجع بعض الاخبار الدالة على ان محذور العلم بوجود المحذور
بين المشبهات لا يوجب الاجتناب عن جميع ما يحتمل كونه حراماً مثل ما في محذور الكبر في عجز الجارود قال سائرنا يا جعفر فقلنا خبرت
من رأى من يجعل فيه المنة فقال من اجل مكان واحد يجعل فيه المنة فقال من اجل مكان واحد يجعل فيه المنة حرم جميع ما في الارض فها
علت فيه منة فلا تأكله واما تعلم فاشترى ربيع وكل ولسا في لا عمن السوف فاشترى الخ والسم والحب واللقطاط كلهم فيهم هذه المنة
وهذه السوف الخبر فان قلنا من اجل مكان واحد المحذور في ان محذور العلم بوجود المحذور لا يوجب الاجتناب عن محذوراته وكذا قوله والله اعلم كلهم
فان الظاهر زيادة العلم بعد شتمه جماعة حين الذي كبر كبره والسوف ان الان يدعى ان المراد جعل المنة في المحذور مكان واحد لا يوجب
الاجتناب عن غيره من الاماكن ولا كلام في ذلك لانه لا يوجب الاجتناب عن كل حين محتمل ان يكون من ذلك المكان فلا دخل في العلم
واما قوله ما اظن كلهم فيهم فلو لم يرد منه عدم وجوب الظن والقطع بالحائنه بل يكفي اخذها من سوق المسلمين بغير معتبر مع العلم الاجمالي بوجود المحذور فلا
شرعية محل الجنب الماخوذ منه ولو من يوجب الاسلام لان بقاء سوق المسلمين بغير معتبر مع العلم الاجمالي بوجود المحذور فلا
مسوغ في الدركاب لا يكون الشبهة غير محصورة في محذور العلم الاجمالي بوجود المحذور
لكن بما يوجب الاجتناب عن محذوراته من باب المنة العلمية التي لا يوجب الاجل وجوب دفع الضرر وهو العقاب المحتمل في فصل كل
واحد من المحذورات وهذا لا يخرج في المحذورات المحصورة في ان كثرة الادلة يوجب عدم الاعتناء بالضرر المعلوم في محذورين
المحتملان لا يترتب في الواقع بين العلم بوجود المنة في احدنا وبين او واحد من الثاني فلو كان بين قذف احد الشخصين لا يعينه
وبين قذف واحد من اهل البلد فان الشخصين كلاهما يتأثران بالاول ولا يتأثر احد من اهل البلد بالثاني وكذا الحال لو اذبح
شخص من الشخص المرديين ولده وشخص اخر وبموت المرديين ولد وبين كل واحد من اهل البلد فانه لا يضطر بغيره فلو
الثاني اصله وان شئت قلنا ان ارتكاب المحذور في الشبهة الغير المحصورة لا يكون عند العقلاء الا كما ارتكاب الشبهة الغير المقترنة
بالعلم الاجمالي فكان ما ذكره الامام في الرواية المتقدمة من قوله من اجل مكان واحد لا يوجب الاجتناب عن الاخذ بالاشبه
العلم الاجمالي حيث ان جعل كون حرمه الجنب في مكان واحد من محذوراته غير محذور في العلم الاجمالي بوجود المحذور عند العقلاء
التي لا ينبغي لنا ان نقبله كما ينبغي بذلك كلمة لا شتمها الانكار في ان محذوراته غير محذور في العلم الاجمالي بوجود المحذور عند العقلاء
انهم وحاصل هذا الوجه ان العقل اذا لم يستقل بوجوب دفع العقاب المحتمل في كثرة الاحتمالات فليس لنا هنا وجوب على الكسب
الاجتناب عن كل محتمل فيكون عقابهم عقاباً من دون برهان فليس ذلك ان الامر الكافي في المحذور المعلوم اجماليين المحتملا
بعد العلم التفصيلي باثباته ولم يعتبر العلم بعد اثباته في المسائل ان الثالث عدم ابتلاء المكلفات لا ببعض معين من محذورات الشبهة الغير
المحصورة ويكون الباقي خارجاً عن محذوراته وقد تقدم عدم وجوب الاجتناب في مثل مع حصة الشبهة فضلاً عن غير المحصورة وهذا ظاهر
ما يمكن ان يستدل به على حكم الشبهة الغير المحصورة وقد عرفنا ان اكثرها لا يخرج من منع او قصور في العلم الاجمالي بوجود المحذور عند العقلاء
وجوب الاحتياط في الجملة والمسئلة في غير محذوراته فيها بالظن ان الكلام يقع في وارد الاول فانه هل يجوز ارتكاب جميع محذوراته
في غير المحصورة بحيث لا يلزم العلم التفصيلي المحجب بقاء محذور المحرام فاما اذا قلنا العقل لعدم وجوب الاجتناب هو الاول لكن
محتمل ان يكون مرادهم عدم وجوب الاجتناب منه في مقابلة الشبهة الغير المحصورة التي قالوا فيها بوجوب الاجتناب هذا غير بعيد عن
كلامهم في عدم معتد اجامهم في ارتكاب الكل لان الاخبار ولو عمت المقام ولت على الجواز واما الوجه الثالث فانه لا
جواز في ارتكاب كل من مع عدم العلم على ذلك من اول الامر واما مقررنا في المحذور عند مقتضى المحذور فاستحق العقاب في العلم
في المسئلة عدم جواز ارتكاب كل قصديك من اول الامر فان قصد قصد المحذور والمعتبر في استحقاق العقاب بمقتضى المحرام
المتحقق عدم جواز ارتكاب الكل لاستلزام طرح الدليل الواقعي الدال على وجوب الاجتناب عن المحرام الواقعي كالتجربة قوله اجتناب عن
المحرام لان هذا التكليف لا يقطع من المكلف مع علمه بوجود المحذور من المشبهات ما ثبت في غير المحذور لا كفاء في الشبهة كذا
بعض احتمالات فيكون البعض المتروك بدلاً ظاهرنا عن المحرام الواقعي ولا فاجاز المحذور فيقتضي بين المشبهات عن مسوقه
اجتناب عن كل محذور من ماله واقعا وهو معلوم البطء هذا اذا قد صدق جميع من اول الامر لا يقتضي بقاء المحذور من المحرام من ان كان
المحذور فارتكاب الكل مقتدر له فاما استحقاق العقاب المحذور من اول الامر فكذلك على من ارتكب المحذور في ارتكاب كل محذور من
المحذور في اخرنا عن اذات الاختصاص في بيان ضابط المحذور وعرف من المشبهات التي لا يقتضي الاجتناب عن المحذور من المشبهات التي لا يقتضي الاجتناب عن المحذور
المراد من غير محذور في العادة بمعنى ان يصرعه لاما امتنع عنه لاما امتنع عنه لان كل ما يوجب من الاماكن في العلم والاجتناب
في علمه ان كان لا يوجب الاجتناب في عدم وجوب الاجتناب في العلم الاجمالي بوجود المحذور في العلم الاجمالي بوجود المحذور في العلم الاجمالي بوجود المحذور

القالبيج

الاخراج من انفاذ غير هذه العبارة الكاشفة عن انما الحكم في كلام المعصوم ان نعت العبد غير متحقق فيها مثلاً وبه لغز المحصون
 مثلاً فان عد الالف لا بعد عشر وبقا مبتداً المحقق الثاني عشر العبد زمان قصير قال في فوات الشرايع كما من حاشية الارشاد بعد ان
 ذكر ان غير المحصون من الحفايق العرفية ان طريق ضبط ان بقى لا ريب اذا اخذ من تبة علياً من مراتب العبد كالف مثلاً قطع بانها لا
 يحصر ولا بعد عادة لعسر ذلك في الزمان القصير فجعل طرفاً وتؤخذ من تبة اخرى شيئاً جدياً كالثلاثة بقطع بانها محصولة سهلة عدتها
 في الزمان اليسير ما بيننا من الوسايط كلما جئ بحجج النظر في الاول المحق به وكذا ما جرى مجرى الطرفين الثاني المحق به وما يعرض فيه
 يعرض على العقابين والنظائر صيرها جمع فيه الى اقله فظن غلب على الظن الحاشية باحد الطرفين والاحمل منها بالاستقضية الى ان يعلم التنا
 ولهذا ينضب كل ما ليس بمحسوس عما في ابواب الظهارة والنكاح وغيرها **افق** والنظر في ما ذكره من شرايع انا اولاً فلا نجل
 الالف من غير المحصون لما علوا واعد وجوب الاجتناب من لزوم العسر الاجتناب فانا اذا فرضنا بثلث عشر ذراعاً في عشرة
 ذراعاً واعلم بانها ستخرج من غير من يتبع عليه نسبتاً الى البيت الواحد الى الالف فاعلم ان الاجتناب عن هذا البيت والصلوة
 في بيت اخرى ولو فرق بين هذا الفرض وبين ان يعلم بانها ستخرج من ذراعاً من ذراعاً مما هو وجوب جسر الشبهة فان سلك الاجتناب
 لا يتقارن يكون المعلوم اجلاً لا قليلاً او كثيراً وكذا لو فرضنا اربعة من الطعام يبلغ الف حبة بل ازيد يعلم بانها ستخرج وعصبية حبة
 منها فان جعل هذا من غير المحصون في تعليل الرخصة فيتعلم الاجتناب اما ثانياً فلان من الغيبة يكون العبد المتعين جازياً
 مجرى المحصون في سهولة المحصر ويجري غيره لا دليل عليه اما ثالثاً فلان عدم استقامة الرجوع في مورد الشك الى الاستقضية يعلم
 النافذ لان من رده به استقضية الحال وانما هو الظاهر من كلامه فيفقدان الوجه المتعين لوجوب الاجتناب المحصون وهو وجوب
 العلم به بعد تعلم مجرى الامر الواقع المرديين المشتبهات فانه يعبر في غير المحصر والمانع غير معلوم فلا وجه للرجوع الى الاستقضية
 الا ان يكون نظره الى ما ذكرنا في الدليل الخاص من ادلة عدم وجوب الاجتناب من ان المقضي لوجوب الاجتناب في الشبهة الغير
 المحصون وهو حكم العقل بوجوده في الضرر المحض غير وجوبه فخرج الشك في كون الشبهة محصوناً وغيرها الى الشك في وجود
 المقضي للاجتناب مع ترجيح الى صالة الجواز فكذلك عرفت التمسك في ذلك الدليل فالأقوى مجري الرجوع مع الشك الى اعادة
 الاجتناب لوجوب المقضي وعدم المانع وكيف كان فما ذكره من خارج المحصون متمم عن غيره الى العرف لا بوجوب الازدادة الغير في
 مورد الشك قال كاشف الشك في مسألة المكان المشبهة بالنحل لعل الضابطان ما يؤدى الى جنابه الى ترك الصلوة غالباً فهو
 غير محصون كما ان اجتناب بناء او امرأة مشبهة في صيقع من الارض يؤدى الى ترك غالباً انتهى واستصوب في مفطاح الكرامة وفيه
 يخفى من عدم الضبط ويمكن ان يبق بها خطه فاذا كان في الوجبة ثمانية من غير المحصون ما بلغ كثرة الوقائع المحتملة للتحريم الى حيث لا يعقل
 بالعالم الاجمالي الخاصل فيها اكثر من كونها في المولى عند غلبة الغاطلة مع بدفعها للعبد مع واحد من اهل بيته كثيرة يعلم بوجودها
 لم يكن ملوماً وان صاف ذلك فذكرنا ان المعلوم بالاجمال قد يؤخر مع قلة الاحتمال ما لا يؤثر مع الانتشار وكثرة الاحتمال كما
 قلناه في سابق حديثه بين اشهر اثاره ومرددين اهل بلدة ونحو ما اذا علم بالاجمال لوجود بعض لقراء الصلوة المحتملة لبعض طوهر
 الكفاية الستة او حصلوا في بعض الالفاظ الى غير ذلك من الموارد التي لا يعتد فيها بالمعلوم الاجمالي المترتب عليها الا اننا لم نقل
 بالمدرك والمعاد في مقام العلم ان العبرة في احتمالات كثيرة وقلة بالوقائع التي يقع في مورد الحكم بوجوب الاجتناب مع العلم القضي
 بالحكم فانه علم محتمل في محتمل او بجس في الغيبة والمفروض ان تناول الف حبة من الارض في اعادة بعشر لقات فالعلم مرددين
 عشرة محتملات لا الف محتمل لان كل حبة يكون فيها التبرم اخذها لاشبهها على فالغير مضاعفها لكونه مضاعفها للنفس فكان علم اجمالاً
 بجس خمسة من عشرة لقات نعم لو اتفق تناول المحبوب مقام يكون تناول كل حبة وانتم مستقلة كان حكمه غير المحصون وهذا غايه ما ذكرنا
 ويمكن ان يذكر في ضابط المحصون وغيره ومع ذلك فلم يحصل الشك في ثبوت شئ منها فالا في الرجوع في مورد الشك الى حكم العقلاء
 بوجود اثار العلم الاجمالي الموجود في ذلك المورد فان قول الجنب عن الحر لا يثبت في دلالة على تجزئ التكليف بالاجتناب عن الخمر بين
 الحر والمعلوم المرددين امور محصون وبين الموجود المرددين امور غير محصورة غاية الاستيفاء الدليل في غير المحصون على اكفاء الشارع
 عن الحر المواقف في بعض محتملاته كما تقدم سابقاً فاشك في كون الشبهة محصوناً وغير محصوناً في مقام الدليل على قيام بعض محتملاته
 مقام الحر المواقف في انما اعتد منها لم يترك ذلك البعض فيجب ترك جميع المحتملات لعدم الامتناع الوقوع في العقاب بارتكاب البصر
الاشكال اذا كان المرددين الامور الغير المحصون او اذ كانت نسبة مجموعها الى الشبهة اكسبته لشيء الى الامور المحصون كما اذا علم بوجود محتملة
 شاة في الف وحسبها شاة فان نسبة مجموع المحتملات الى الشبهة اكسبته الواحد الى الثلاث فانه ملحق بالشبهة المحصون لان
 الاكثر معلوماً بالاجتناب عن مجموع الشبهة فيكون الدال ومحملاً في هذا الحكم المتأثر بثلثة كاشبه الواحد بالثلاثة فاما عند هذا الثلثة
 من الاحتمال لا يثبت نسبة الشبهة الى الامور المحصون كما اذا كانت نسبة مجموع المحتملات الى الشبهة اكسبته لشيء الى الامور المحصون كما اذا علم بوجود محتملة

علم
 الكمال
 علم
 العلم
 العلم
 العلم

في تاريخها
 ١٤٠

المؤلفون

الحكم مع العلم بالحكمة ان مسائله اربع **الاول** في منها الشبهة المحذورة في الثالث الاخر وهو ان اذا اشتبه بالحكم بعين الواجب مثبته الحكم من جهة عدم النص واجمال النص او تعارض النصين فحكمها سبظهر ما ذكرنا في الشبهة المحذورة لكن اكثر ما يوجد من هذه النكسة الثالثة هو العلم الثاني كما اذا تردد الغناء المحرم بين مفهومين بينهما عظم من وجه فان ما دق الاثر في هذه القسم ومثل ما اذا ثبت بالدليل حرية الاكل الثالث يوم الجمعة واختلف في تعيينه ومثل قوله من جهة قبر او مثل ما لا فقد خرج عن الاسلام حيث وقع جحد بالجسم والحاء الملهمة والحاء المجعة وقهر جحد بالجسم والهاء المثالثة **المطلب الثاني** في اشياء الواجب بالحكم وهو على قسمين لان الواجب اقسام من دين امر من صلتها فيمن كما اذا تردد الامر بين وجوب الظاهر للجمعة في يوم الجمعة وبين العقب والاثام في بعض المسائل وامام جديدين الاول والاكثر كما اذا تردد الواجب بين ذات السورة وفاقدها للشك في كون السورة عابدا وليس مثالا لان الاول من الاول والاكثر كما لا يخفى واعلم اننا لم نذكر في الشبهة الثانية من الشك في الحكم بحدود وان الامر بين الاول والاكثر لان مرجع الدين ان يذهبنا في تلك الشبهة الى الشك في اصل التكليف لان الاصل معلوم المحرم والشك في حرمه الاكثر اما العلم الاول في الكلام فيه يرفع في مثل عما ذكرنا في اول الباب الاول ان يشبه الواجب بالحكم من جهة عدم النص العقب والكل في المسئلة فالاشتباه هذا ما لا عدم النقص واجماله او تعارض النصين **اما الاول** فالكلام في امره اما في جزاء الفقه القطعية في غير ما علم باجتماع وضرورة حرمتها كما في المثالين السابقين فان ترك الصلوة فيها راسا مخا الف لا يخاف بل الضرورة واما في وجوب الموافقة القطعية اما الاول فالظاهر في مخالفة القطعية لانها معصية عند العقلاء فانهم لا يفسرون بين الخطأ بالمعلوم تفصيلا واجمالا في حرمه مخالفة في عدتها معصية ويظهر من الحقوق ان الشك في ذلك حرمه مخالفة هذا والاجماع وان الحرة في مثل الظاهر والمجتمعة في حرمه ويظهر من الفاضل الفقه المبطل البينة والاقرى يعرف **وما الثاني** في غيره قولان اقولها الوجوب لوجود المغضى وعدم المانع اما الاول فلان وجوب الامر لمرده ثابتا في الواقع والامر به على وجهه في العام والخاص اهل صدق الشارع واصل الى علم به تفصيلا اذ ليس موضوع الوجوب الا اثار مخصوصا بالعام بها والالزم الدور كما ذكر العلامة في التخيير لان العلم بالوجوب موقوف على الوجوب فكيف يتوقف لوجود عليه اما المانع فلان الموضوع لم يزل الجمل التقيصا بالواجب هو غير مانع عقلا ولا فقه اما العقل فلان حكمه بالعدان كان من جهة غير الجاهل عن اللبثان بالواقع حتى يرجع الجمل الى فقد شرط من شرط وجوده لما هو موقوف على العقل للعقل بذلك كما يشهد به جواز التكليف للجمل في الجملة كما اعترف به غير واحد من قال بالبرائة فيما نحن فيه كما سبنا وان كان من جهة كون غير قابل التوجه للتكليف البينة فواشدا معناه والاحتمال ان هذا بالمعلوم اجمالا لاراسا مخالفة القطعية فلا وجه لاثام حرمة مخالفة القطعية ولتبع عقاب الجمل المقصود على براءة الواجب الواقعية وفعل المحرمات كما هو المشهور ودعوى ان مرادهم تكليف الجاهل في حال الجمل برفع الجمل والاثبات بالواقع يظهر تكليفه المحرمات لصلوة حال التجنب ترك التكليف لا تكليف بآية من مع وصف الجمل فلا منافى بين كون الجمل مانعا والتكليف في حاله واما الكلام في تكليف الجاهل مع وصف الجمل لان المقروض فيما نحن فيه غير من يحصل العلم بدفعه جرحا ح الى ما تقدم من دعوى عدم كون الجمل من شرط وجوده لما هو موقوف على نظره التجنب وقد تقدم بطلانها واما العقل فليس فيه ما يدل على العدان لان ادلة البرائة غير جارية في المقام لا مثلالا من اجزاء الجواز مخالفة القطعية والكلام بعد فخر من حيثها بل في بعض الاحكام ما يدل على وجوب الاحتياط مثل صحة عهد الرحمن المتقدمة في جزاء القصد اذ اصبت مثل هذا ولم تدروا فليكن بالاحتياط حتى تسلموا وغير هذا **فان قيل** ان تجوز الشارع لترك احد المحتملين والاكتفاء بالآخر يكشف عن عدم كون العلم الاجمالي علته مائة لوجوه الاطاعة كما ان عدم تجوز الشارع للمخالفة مع العلم التفصيلي علته مائة لوجوه الاطاعة ورح فلا ملازمة بين العلم الاجمالي وجوب الاطاعة فيحتاج اثبات الوجوب الى دليل اخر غير العلم الاجمالي حيث كان مفعولا فاصل البرائة يقتضى عدم وجوب الجمع وتبع العقاب على تركه لعدا لبيته نعم كما كان ترك الحكم معصية عند العقلاء حكم تجزيها ولا يدل حرمة مخالفة القطعية على وجوب الموافقة القطعية **قلنا** العلم الاجمالي كالتفصيلي علته مائة لوجه التكليف بالمعلوم لان المعلوم اجمالا لا يخلو لان يجعل احد محتمليه لا عنه في الظاهر فكل مورد حكم الشارع بكفاية احد المحتملين للواقع ما تعين حكمه بالاحتمال المطابق للحالة السابقة واما تجيز كما في موارد التجنب بين الاحتمالين فهو من باب الاكتفاء عن الواقع بذلك التحمل لا الترخيص ترك الواقع بل لا يدل في الجملة فان الواقع اذا علم به وعلم اذارة المولى بشئ من صدور الخطأ عنه الى العبد وان لم يصل اليهم لم يكن يند عن موافقة ما حقيقته بالاحتياط واما حكمه بفعل فاجعله الشارع بدلا عنه وقد تقدم الاسار في ذلك في الشبهة المحذورة كما ذكرنا بظهر عدم جواز التمسك في المقام بادلة البرائة مثل رواية الجحد والموسعة ونحوها لان العمل بها في كل من الموردين بخصوصه بوجوب طر حها بالاشبهة الى احدهما البعثن عند الله المعلوم ونحو فان وجوب حده من الظاهر والمخبر ومن لقنوا الالزام تمام ايجاج الله عليه عنا فليس موضوعا عنا وطنان في سعته منه فلا بد اذ اثار الحكم بعدم جرائها هذا الاحتياط في مثل المقام مع العلم وجوبه اجمالا او امارا لحكم بان شمولها الواحد المعين المعلوم وجوبه ولا يتركه بالمشروع على عدم موضوعا عن العباد وكونه محمولا عليهم وما هو ذنب ببر وعلم من عليه دليل على بضمه حكم العقل بوجوب المقدرة العلية على وجوب الاثبات اخل من

ح
دلیل خطی اور العلم
التفصیل ع

الخصوصية بين فالعلم بوجود كل منهما المنسب وان كان محجوباً عننا الا ان العلم بوجوده من باب المقدرة ليس محجوباً عننا ولا منافات بين
 عدم وجود الشيء ظاهر من باب المقدرة كما لا نافي بين عدم الوجوب لنفسه واقتران ثبوت الوجوب الغيري كك واعلم ان المحقق الحق
 بعد ما حكى عن المحقق الخراساني المبل الى وجوب الاحتياط في مثل الظاهر المجعز والقصر والانهام قال ان دقيق النظر يقضي خلافه فان
 التكليف بالاجمال المحمل لا يلزم منعاً بارادة فرد معين عند الشارع مجبول عند الخطأ مستلزم للاخبار اليان عن وقت الحاجة الذي
 لا تقو اهل العلم على استحالته وكل ما يدعى كونه من هذا القبيل فيمكن منعاً ذواته ما يستلزم في القصر والانهام والظاهر بالجمعة
 أمّا لما ان الاجماع وقع على ان من ترك الامر بان لا يفعل شيئاً مما يستحق العقاب كان من ترك احدهما المعين عند الشارع
 البهم عندنا بان ترك فعلهما مجتبهين يستحق العقاب نظير لك مطلق التكليف بالاحكام الشرعية شيئاً في امثال زماننا على ما
 اهل الحق من الخطأ فان التحقيق الذي ثبتت علينا بالدليل هو محصيل ما يمكننا تحصيله من الادلة الظنية لا محصيل الحكم المنفرد
 الامر في كل واقعة ولذا لم نقل بوجوب الاحتياط وترك العمل بالظن الاجتهاد من اول الامر ثم لو فرض حصول الاجماع او ورود النص على
 وجوب شيء عند الله ثم مرقد عندنا من امور من دون اشتراط العلم به المستلزم ذلك الفرض لا سقوطاً فضلاً لتعيين في الظاهر
 لم ذلك ولكن لا يصح قوله يعني المحقق الخراساني ولا يبعد القول بوجوب الاحتياط بل لا بد من القول باليقين والخبر بوجوب لكن
 من اين هذا الفرض اني يمكن اثباته في كلامه رفع مقامه فاذا ذكره قد رافقه بعض كلمات ذلك المحقق التي ذكرها في مسألة الاستحباب
 بالاجماع حيث قال بعد كلامه والاصل اذا ورد نص واجماع على وجوب معين معلوم عندنا او ثبوت حكم الى غاية معينة معلومة
 فلا بد من الحكم بل يتم تحصيل اليقين والظن بوجود ذلك الشيء المعلوم حتى يتحقق الامتثال الى ان قال وكذا اذا ورد نص واجماع
 على وجوب شيء معين في الواقع مردود في نظرنا من امور يعلم ان ذلك التكليف غير مشروط بشئ من العلم بذلك الشيء مثلاً وعلى شرط حكم
 الى غاية معينة في الواقع مردود عندنا بين اشياء يعلم ان شرطها غير مشروط بشئ من العلم بوجوب تلك الاشياء المراد فيها في نظرنا
 بقاء ذلك الحكم الموصول تلك الاشياء ولا يكتفي الا بان بواحد منها في سقوط التكليف او كلاهما وشئ واحد من الاشياء في ابقاء
 الحكم المعين الى ان قال واذا اذ لم يكن كذلك بل ورد نص مثلاً على ان ترك الواجب الشيء الملافي ونص اخر على ان هذا الواجب شيء اخر
 او ذهب بعض الامة الى وجوب شيء وبعض اخر الى وجوب شيء اخر ومنه يظهر بالنص والاجماع في المصوتين ان ترك ذلك الشئين معا
 سبباً لتحقيق العقاب لم يظهر ويحتمل الاثبات بهما حتى يتحقق الامتثال بل الظاهر لا كفاية بواحد منهما سواء اشترى كما في امر بتبليغها بالكيله
 وكذا الكلام في ثبوت الحكم الى غاية معينة انما في كلامه رفع مقامه وانما خبره في هذه الكلمات من النظر اما ما ذكره الفاضل القمي حديث
 التكليف بالاجمال والخبر اليان عن وقت الحاجة فلا دخل له في المقام اذ الاجمال في الخطاب اصلاً وانما طرأ الاشتباه في المكلف به من جهة ترك ذلك
 الخطاب المبين بين امرين وازالة هذا الردد العارض من جهة سبب الاختفاء لاحكام غير واجبة على الحكم ثم حتى يتبين باخبره عن وقت الحاجة
 بل يتبين عند هذا الاختفاء الرجوع الى طرزه الشارع كلفه في الواقع المحتبزه والا فاما يقتضيه لعقل الزبائنه والاحتياط وضح يدع
 ان العقل حاكم بعد العلم بالوجوب للشك في الواجب عدم الدليل من الشارع على اخذ واحد الاحتمالين المعين والخبر لا كفاية
 من الواقع بوجوب الاحتياط اذ من ترك الواجب في الواقع وان ذلك من مسألة التكليف بالاجمال والخبر اليان عن وقت الحاجة مع ان التكليف بالاجمال
 تاخر البيان عن وقت الحاجة لا دليل على صحة ذلك ان الكلف من الاحتياط ولو الاحتياط اما ما ذكره المحقق المذكور من تسليم وجوب الاحتياط
 اذا قل الدليل على وجوب شيء معين في الواقع غير شرط العلم به فبغيره ان كان التكليف بالشيء قابلاً لان يقع بغيره غير مشروط العلم
 بالشيء كان ذلك اعتباراً بغيره في التكليف بالشيء المعين المجبول فلا يكون العلم شرطاً عقلياً او اما اشتراط التكليف به بشرط ما فوق
 غير معقول بالنسبة الى الخطاب الواقع فان الخطاب الواقع في يوم الجمعة يترتب من قوله صلى الله عليه وسلم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يفعله
 بالعلم بهذا الحكم التفصيلي ثم بعد اخفاء هذا الخطاب المطلق بغير ان يرد خطاب مطلق كقوله صلى الله عليه وسلم لا يفعله لو كان عندك
 بمحوه واثبت بما فيه ولو كان غير متلوم كما يصح ان يرد خطاب مشروط وان لا يرد عليك ما اختص عليك من التكليف في يوم الجمعة وان
 وجوب امتثاله عليك مشروط بعلمك به تفصيلاً او مرجع الاول الى الامر بالاحتياط وارجع الثاني الى البراءة من الكل ان افاد نفى
 وجوب الواقع راساً المستلزم لخطأ المخالف القطعية والى نفى ما علم اجمالا لا وجوبه وان افاد نفى وجوب لقطع باثباته وكفاية
 اتيان بعضه بجهته فارجعه الى جعل البدل للواقع والبرائة عن بيان الواقع على انه وعينه لكن دليل البرائة على الوجه الاول بان في
 العلم الايمان لا يعتبر بغير ادلة البرائة الغائية بالبرائة الوكيفية المان من وجوده لزوم من هذا ان الامر بالشئ وجوبه من احوال العلم
 الاجمال وعدم وجود دليل على قيام احد المحتابين عا - ١١ - ثم اجمالا لا محجوز العقدة بين ركنين احدهما ان لا نالت لذلك الامر فلا
 حاجة الى الشارع بالاحتياط او بغيره لان بيان الواقع بغيره بالعلم التفصيلي به من زماننا الى ورود الامر بالاحتياط في كثير
 الموارد وما اذا ذكره من استلزام ذلك لغة اخرى من استلزام الامر بالاحتياط بالعلم به لا مستلزمه عندنا القبول في الامور

وقد

بما

الهم

اهل الحق

من اين

بالاجماع

عندنا

فلا بد

على وجوب

الى غاية

بقاء ذلك

الحكم المعين

او ذهب

سبباً لتحقيق

وكذا الكلام

التكليف بالاجمال

الخطاب المبين

بل يتبين

ان العقل

من الواقع

تاخر البيان

اذا قل الدليل

بالشيء كان

غير معقول

بالعلم بهذا

بمحوه واثبت

وجوب امتثاله

وجوب الواقع

اتيان بعضه

العلم الايمان

الاجمال وعدم

حاجة الى الشارع

الموارد وما اذا

فغير ان سقوط مسئلة التعيين انما حصل بمجرد الرد والاجمال في الواجب فاعلمنا اننا لا نرى الاحتياط وليس لازما التفرغ بالتكاليف
بالواقع وعلمنا ان مقتضى العلم **فان قلنا** اذا سقط قصد التعيين لعدم التمكن فبإيهامه بنوى الواجب في القربة لكونه بحكم العقل باثبات
بالاثبات لكل منهما ما وثابه ان بنوى لكل منهما حصول الواجب او بمصاحبة تقربا الى الله فيفعل كلاهما فيحصل الواجب الواقعي ويحصل
لوجوبه والتقرب الى الله تعالى فيحصلوا في القربة لاجل تحقق الفرضية الواقعية او بالجمعة التي افضل بعدا او فعلت قبلها قربة الى الله تعالى
ذلك ان مقتضى النظر احتياطاً قربة الى الله وهذا الوجه هو الذي ينبغي ان يقصد لا يفر عن المعتبر في العبادة قصد التقرب التعبد
بها بالخصوص ولا يكتفي كلاً من الصلواتين عبادة فلا معنى لكون الداعي لكل منهما التقرب لمرتبة بين حقيقة التقرب وبينها لان القصد
انما هو معتبر في العبادة ذات الواقعية دون المقتضية وأما الوجه الاول فمرد عليه ان مقتضى احراز الوجه الواقعي وهو الوجه الثالث
احرازها العيني ولا ينافي من ينز الوجب المقدم قصد وايضا فالقربة غير حاصله بنفس فعل احدهما ولو بالخطأ وجوبه الظاهر لان هذا
الوجه مقتضى مرجع الى وجوب حصول العلم بفراغ الذمة ودفع احتمال ارتكاب العقاب بترك بعض منهما وهذا الوجه ارشاد لا يقترب
منه كذا كذا في الاطراف فان ما شاع الا بوجوب تقربا الى الله المقرب بنفسه لا طاعة والتقرب هنا اي بنفسه لا طاعة الواقعية المرددة
المغلبين فانهم لايخرج عن قدره مما ذكرنا بندق وهو ان الجمع بين المحتملين مستلزم لاثبات غير الواجب على جهة العبادة لا قصد
القربة المعتبر في الواجب لولا ان مقتضى لازم المراتب في كلا المحتملين ليقطع باخراجه في الواجب الواقعي من المتكلم ان لاثبات بكل من
بوجه ما عبادة مقربة بوجوب التشرع بالتسوية الى احكام الواجب الواقعي فيكون محتملا لا احتياطاً غير ممكن في العبادة ذاتها كما يمكن في غيرها
من جهة ان لاثبات بالمحتملين لا يعتبر فيها قصد التعيين والتقرب لاعتباره في الواجب الواقعي المرددين في كل منهما الاحتمال وجوبه
الذات انما التوجه مضافا الى غاية ما يلزم من ذلك عدم التمكن من تمام الاحتياط في العبادة ذات حق من جهة المراتب وقصد التقرب المعتبر في الواجب
الواقعي من جهة استلزام التشرع بالحرف فندرك الامر من الافتضاء على احد المحتملين وبين لاثبات لهما ما لا يقصد التقرب في الكل فلا داعي للتقرب
ولا شك ان الثاني اول الوجوب الواقعي القطعي بقدر الامكان فاذا لم يكن الموافقة بمراتب جميع ما يعتبر في الواجب الواقعي في كل المحتملين
اكفي يتحقق ذات الواجب فيهما ان اعتبا قصد التقرب التعبد في العبادة الواجبة واقعا لا يقتضيه قصد بكل منهما في فعله التحقيق
بل ان قصد التعبد ببيان الواجب الواقعي وهذا الكلام بعبارة اخرى في وجه القصد المعتبر في الواجب فانه لا يعتبر قصد ذلك الوجه خاصه
خصوصا كل منهما بان يقصد في اصله الجملة لوجوبها بل يقصد في اصله الظاهر لوجوبها لمراد الواقعي المرددين وبين الجملة التي اصلها بعد
او صلتها قبل ذلك والخاص اصل ان فعله الفعل هو قصد على الصفة التي هو عليها التي باعتبارها صاعدا واجزا فلا بد من ملاحظة ذلك في كل من المحتملين
وانا لاحظنا ذلك في وجهنا الصفة التي هو عليها الوجهية الحكم بوجوبه واحتمال تحقق الواجب المتعبد به والتقرب به الى الله تعالى في ضمنه
فيقصد هذا المعنى والاول على هذا المعنى غير موجود فلا معنى لقصد التقرب في كل من المحتملين قصد التقرب والتقرب به بالخصوص لكنه
يبقى ابقى على لزوم ذلك من الامر الظاهر ثانياً كل منهما اعتبارا لاجته في مرحلة الطحا اذا شك في الوقت انه لو حصل الظاهر لافانته يجب
فعلها بنوى الواجب القربة وان احتمل كونها في الواقع لغوا غير مشروع فلا بد من علمه ان الشرع اذا التزم بالزوم لو قصد بكل
منهما ان الواجب في حال التعبد به في نفس الامر بل كذا عرفنا مقتضى النظر التدقيق خلاف هذا البناء وان الامر المقدم خصوصاً
الموجود في المقدار العينية التي لا يكون الامر بها الا ارشاداً بالابوجه واقفة التقرب لا يصير مضافاً لغيره من العبادات اذ لا
في نفسه قد تقدم في مسئلة الشارع في ادلة السنن ما يوضح حال الامر بالاحتياط كما انه قد استوفينا في بحث مقدم الواجب في الامر المقدم
وعند صورة المقدرة بسبب عبادة وذكرنا وورد الاشكال في هذا الجملة على كون التيمم من العبادات على تقدير عدم القول به جماناً في
كما لو نوى فانه لا منشأ لكونه منها الا الامر المقدم به من الشارع **فان قلنا** يمكن اثبات الوجوب الشرعي المصحب لنبه الوجه والوجه
المحتمل لان الاول منها واجب لاجتماع ولو فادع ان الحافة القطعية والثاني واجب بحكم الاستصحاب الثبوت للوجوب الشرعي الظاهر
فان مقتضى الاستصحاب ابقاء الاشتغال والاثبات بالواجب الواقعي وبقاء وجوبه **قلنا** اما المحتمل الثاني بمراد فلا يفسد وجوب
الشرع به لخصوص كونه ظاهراً او جعراً وانما وجوبه لاعتمال تحقق الواجب الموجب لغيره من الحافة والقطع بالواقعة اذا انصرف بالاحتمال
وعلى تقدير رجوعه الى الامر باحراز الواقع ولو احتمل الاول اما المحتمل الثاني فلو لم يكن بحكم العقل من بالاعتدال وما ذكره من الاستصحاب
فيه بعد من جريان الاستصحاب في هذا المعام من جهة حكم العقل من ان الامر بوجوب الجمع وبعد لاثبات باحدهما يكون حكم العقل با
قطعيّاً والام يمكن حاكما بوجوب الجمع وهو خلاف الفرض ان مقتضى الاستصحاب وجوب البناء على بقاء الاستصحاب حتى يحصل اليقين في ارتفاع
فلا بد من علمه الاستصحاب وانما يدل عليه لفعل المستقل بوجوب القطع بتفريق الذمة عند اشتغالها وهذا معنى الاحتياط من رجوع الامر
اليه واما استصحاب وجوبه سابقاً في الواقع واستصحاب عدم الاثبات بالواجب الواقعي فمضى منها لا يثبت وجوب المحتمل الثاني
بكون وجوبه شرعياً الاعلى تقدير القول بالاصول المثبتة وهي منفية كما قرئ في محله ومن هنا ظهر الفرق بين ما نحن فيه وبين استصحاب

قلنا لعل في ذلك غشوة
احدهما ان يتوكل
الوجوب القربة

هذا الوجه مقتضى مرجع الى وجوب حصول العلم بفراغ الذمة ودفع احتمال ارتكاب العقاب بترك بعض منهما وهذا الوجه ارشاد لا يقترب
منه كذا كذا في الاطراف فان ما شاع الا بوجوب تقربا الى الله المقرب بنفسه لا طاعة والتقرب هنا اي بنفسه لا طاعة الواقعية المرددة
المغلبين فانهم لايخرج عن قدره مما ذكرنا بندق وهو ان الجمع بين المحتملين مستلزم لاثبات غير الواجب على جهة العبادة لا قصد
القربة المعتبر في الواجب لولا ان مقتضى لازم المراتب في كلا المحتملين ليقطع باخراجه في الواجب الواقعي من المتكلم ان لاثبات بكل من
بوجه ما عبادة مقربة بوجوب التشرع بالتسوية الى احكام الواجب الواقعي فيكون محتملا لا احتياطاً غير ممكن في العبادة ذاتها كما يمكن في غيرها
من جهة ان لاثبات بالمحتملين لا يعتبر فيها قصد التعيين والتقرب لاعتباره في الواجب الواقعي المرددين في كل منهما الاحتمال وجوبه
الذات انما التوجه مضافا الى غاية ما يلزم من ذلك عدم التمكن من تمام الاحتياط في العبادة ذات حق من جهة المراتب وقصد التقرب المعتبر في الواجب
الواقعي من جهة استلزام التشرع بالحرف فندرك الامر من الافتضاء على احد المحتملين وبين لاثبات لهما ما لا يقصد التقرب في الكل فلا داعي للتقرب
ولا شك ان الثاني اول الوجوب الواقعي القطعي بقدر الامكان فاذا لم يكن الموافقة بمراتب جميع ما يعتبر في الواجب الواقعي في كل المحتملين
اكفي يتحقق ذات الواجب فيهما ان اعتبا قصد التقرب التعبد في العبادة الواجبة واقعا لا يقتضيه قصد بكل منهما في فعله التحقيق
بل ان قصد التعبد ببيان الواجب الواقعي وهذا الكلام بعبارة اخرى في وجه القصد المعتبر في الواجب فانه لا يعتبر قصد ذلك الوجه خاصه
خصوصا كل منهما بان يقصد في اصله الجملة لوجوبها بل يقصد في اصله الظاهر لوجوبها لمراد الواقعي المرددين وبين الجملة التي اصلها بعد
او صلتها قبل ذلك والخاص اصل ان فعله الفعل هو قصد على الصفة التي هو عليها التي باعتبارها صاعدا واجزا فلا بد من ملاحظة ذلك في كل من المحتملين
وانا لاحظنا ذلك في وجهنا الصفة التي هو عليها الوجهية الحكم بوجوبه واحتمال تحقق الواجب المتعبد به والتقرب به الى الله تعالى في ضمنه
فيقصد هذا المعنى والاول على هذا المعنى غير موجود فلا معنى لقصد التقرب في كل من المحتملين قصد التقرب والتقرب به بالخصوص لكنه
يبقى ابقى على لزوم ذلك من الامر الظاهر ثانياً كل منهما اعتبارا لاجته في مرحلة الطحا اذا شك في الوقت انه لو حصل الظاهر لافانته يجب
فعلها بنوى الواجب القربة وان احتمل كونها في الواقع لغوا غير مشروع فلا بد من علمه ان الشرع اذا التزم بالزوم لو قصد بكل
منهما ان الواجب في حال التعبد به في نفس الامر بل كذا عرفنا مقتضى النظر التدقيق خلاف هذا البناء وان الامر المقدم خصوصاً
الموجود في المقدار العينية التي لا يكون الامر بها الا ارشاداً بالابوجه واقفة التقرب لا يصير مضافاً لغيره من العبادات اذ لا
في نفسه قد تقدم في مسئلة الشارع في ادلة السنن ما يوضح حال الامر بالاحتياط كما انه قد استوفينا في بحث مقدم الواجب في الامر المقدم
وعند صورة المقدرة بسبب عبادة وذكرنا وورد الاشكال في هذا الجملة على كون التيمم من العبادات على تقدير عدم القول به جماناً في
كما لو نوى فانه لا منشأ لكونه منها الا الامر المقدم به من الشارع **فان قلنا** يمكن اثبات الوجوب الشرعي المصحب لنبه الوجه والوجه
المحتمل لان الاول منها واجب لاجتماع ولو فادع ان الحافة القطعية والثاني واجب بحكم الاستصحاب الثبوت للوجوب الشرعي الظاهر
فان مقتضى الاستصحاب ابقاء الاشتغال والاثبات بالواجب الواقعي وبقاء وجوبه **قلنا** اما المحتمل الثاني بمراد فلا يفسد وجوب
الشرع به لخصوص كونه ظاهراً او جعراً وانما وجوبه لاعتمال تحقق الواجب الموجب لغيره من الحافة والقطع بالواقعة اذا انصرف بالاحتمال
وعلى تقدير رجوعه الى الامر باحراز الواقع ولو احتمل الاول اما المحتمل الثاني فلو لم يكن بحكم العقل من بالاعتدال وما ذكره من الاستصحاب
فيه بعد من جريان الاستصحاب في هذا المعام من جهة حكم العقل من ان الامر بوجوب الجمع وبعد لاثبات باحدهما يكون حكم العقل با
قطعيّاً والام يمكن حاكما بوجوب الجمع وهو خلاف الفرض ان مقتضى الاستصحاب وجوب البناء على بقاء الاستصحاب حتى يحصل اليقين في ارتفاع

هذا الوجه مقتضى مرجع الى وجوب حصول العلم بفراغ الذمة ودفع احتمال ارتكاب العقاب بترك بعض منهما وهذا الوجه ارشاد لا يقترب
منه كذا كذا في الاطراف فان ما شاع الا بوجوب تقربا الى الله المقرب بنفسه لا طاعة والتقرب هنا اي بنفسه لا طاعة الواقعية المرددة
المغلبين فانهم لايخرج عن قدره مما ذكرنا بندق وهو ان الجمع بين المحتملين مستلزم لاثبات غير الواجب على جهة العبادة لا قصد
القربة المعتبر في الواجب لولا ان مقتضى لازم المراتب في كلا المحتملين ليقطع باخراجه في الواجب الواقعي من المتكلم ان لاثبات بكل من
بوجه ما عبادة مقربة بوجوب التشرع بالتسوية الى احكام الواجب الواقعي فيكون محتملا لا احتياطاً غير ممكن في العبادة ذاتها كما يمكن في غيرها
من جهة ان لاثبات بالمحتملين لا يعتبر فيها قصد التعيين والتقرب لاعتباره في الواجب الواقعي المرددين في كل منهما الاحتمال وجوبه
الذات انما التوجه مضافا الى غاية ما يلزم من ذلك عدم التمكن من تمام الاحتياط في العبادة ذات حق من جهة المراتب وقصد التقرب المعتبر في الواجب
الواقعي من جهة استلزام التشرع بالحرف فندرك الامر من الافتضاء على احد المحتملين وبين لاثبات لهما ما لا يقصد التقرب في الكل فلا داعي للتقرب
ولا شك ان الثاني اول الوجوب الواقعي القطعي بقدر الامكان فاذا لم يكن الموافقة بمراتب جميع ما يعتبر في الواجب الواقعي في كل المحتملين
اكفي يتحقق ذات الواجب فيهما ان اعتبا قصد التقرب التعبد في العبادة الواجبة واقعا لا يقتضيه قصد بكل منهما في فعله التحقيق
بل ان قصد التعبد ببيان الواجب الواقعي وهذا الكلام بعبارة اخرى في وجه القصد المعتبر في الواجب فانه لا يعتبر قصد ذلك الوجه خاصه
خصوصا كل منهما بان يقصد في اصله الجملة لوجوبها بل يقصد في اصله الظاهر لوجوبها لمراد الواقعي المرددين وبين الجملة التي اصلها بعد
او صلتها قبل ذلك والخاص اصل ان فعله الفعل هو قصد على الصفة التي هو عليها التي باعتبارها صاعدا واجزا فلا بد من ملاحظة ذلك في كل من المحتملين
وانا لاحظنا ذلك في وجهنا الصفة التي هو عليها الوجهية الحكم بوجوبه واحتمال تحقق الواجب المتعبد به والتقرب به الى الله تعالى في ضمنه
فيقصد هذا المعنى والاول على هذا المعنى غير موجود فلا معنى لقصد التقرب في كل من المحتملين قصد التقرب والتقرب به بالخصوص لكنه
يبقى ابقى على لزوم ذلك من الامر الظاهر ثانياً كل منهما اعتبارا لاجته في مرحلة الطحا اذا شك في الوقت انه لو حصل الظاهر لافانته يجب
فعلها بنوى الواجب القربة وان احتمل كونها في الواقع لغوا غير مشروع فلا بد من علمه ان الشرع اذا التزم بالزوم لو قصد بكل
منهما ان الواجب في حال التعبد به في نفس الامر بل كذا عرفنا مقتضى النظر التدقيق خلاف هذا البناء وان الامر المقدم خصوصاً
الموجود في المقدار العينية التي لا يكون الامر بها الا ارشاداً بالابوجه واقفة التقرب لا يصير مضافاً لغيره من العبادات اذ لا
في نفسه قد تقدم في مسئلة الشارع في ادلة السنن ما يوضح حال الامر بالاحتياط كما انه قد استوفينا في بحث مقدم الواجب في الامر المقدم
وعند صورة المقدرة بسبب عبادة وذكرنا وورد الاشكال في هذا الجملة على كون التيمم من العبادات على تقدير عدم القول به جماناً في
كما لو نوى فانه لا منشأ لكونه منها الا الامر المقدم به من الشارع **فان قلنا** يمكن اثبات الوجوب الشرعي المصحب لنبه الوجه والوجه
المحتمل لان الاول منها واجب لاجتماع ولو فادع ان الحافة القطعية والثاني واجب بحكم الاستصحاب الثبوت للوجوب الشرعي الظاهر
فان مقتضى الاستصحاب ابقاء الاشتغال والاثبات بالواجب الواقعي وبقاء وجوبه **قلنا** اما المحتمل الثاني بمراد فلا يفسد وجوب
الشرع به لخصوص كونه ظاهراً او جعراً وانما وجوبه لاعتمال تحقق الواجب الموجب لغيره من الحافة والقطع بالواقعة اذا انصرف بالاحتمال
وعلى تقدير رجوعه الى الامر باحراز الواقع ولو احتمل الاول اما المحتمل الثاني فلو لم يكن بحكم العقل من بالاعتدال وما ذكره من الاستصحاب
فيه بعد من جريان الاستصحاب في هذا المعام من جهة حكم العقل من ان الامر بوجوب الجمع وبعد لاثبات باحدهما يكون حكم العقل با
قطعيّاً والام يمكن حاكما بوجوب الجمع وهو خلاف الفرض ان مقتضى الاستصحاب وجوب البناء على بقاء الاستصحاب حتى يحصل اليقين في ارتفاع

منه ومنه

عدم فعل الشبهة وجوبه على من شك في فعله فان الاستصحاب نفسه مقتضى هذا الوجوب والاشيان بالظهور الواجب الشرح على الوجه
من فساد الوجوب والقرينة وغيرهما ثم ان الكلام فيما يتعلق برفع هذه المسئلة فان في الشبهة الموضوعية نشأة **المسئلة الثانية**
ما اذا اشتبه الواجب الشرعي بغيره من جهة الجمال انصر بان يتعلق التكليف بالوجوب بالجملة كقولنا انك ينبغي ان تفعل كذا على الصلوة
والصلوة انما هي على بناء على تردد الصلوة الوسط بين صلوة الجمعة كما في بعض الروايات وغيرها في بعض احوالنا اختلف هنا بين الخلاف في
المسئلة الاولى والخلاف فيها هو الخلاف هناك بل هنا اول لان الخطاب هنا يقتضي التوجه الى المكلفين فخرجوا الى الجاهل لا دليل
لعدمه فكيف الجاهل بالامر من الامور اذ كان قادرا على استعماله من دليل منفصل فخرج الجاهل لا يوجب توجيه الخطاب وهو توجيه
على الخارج عن استعماله يقتضي الفاد على الاحتياط في بيان الاحتمال ان يمتنع بعد التوجه الى الصلوة او ما تقدم من البعض من منع
بالجملة لا اتفاق العكس على استحالة ناسخ البيان قد عرفت منه فحذفه ولا يكون الكلام فيما عرقله الا لجمال ثانيا ثم ان الخلاف في المسئلة
من عرقله عليه هو الفاضل هو الفاضل الحق والخوف ان يخطئ بعض كماله لكنه قد وافق الخلاف في طمأنينة البعض الاخر قال في مسئلة
التوضي بالماء المشتبه بالنجس بعد كماله في منع التكليف في العبادات الا بما ثبت من اجرائها واثبتها ما لم يظلمها الفطر ثم حصل بعض المكلف
بامر لم يظهر معنى ذلك الاخر بل يكون مترددا بين امور فلا يجد القول بوجوب تلك الامور جعاجعة يحصل اليقين بالبرائة انتهى
لكن ان في كلامه يعطى عدم ظهوره وكلامه في الموافقة لان الخطاب الجملة الاصل البنا لا يكون مجزئا للخاصين فكيف الخاصين بما
هو مبين واما نحن معاشر الغائبين فلم يثبت اليقين بل في الظن بتكليفنا بذلك الخطاب فمن كلف به لا جمال فيه عند ومن
عرقله الاجمال لا دليل على تكليفه بالواقع المرد لان اشتراك غير الخاصين معهم فيما لم يتمكنوا من العلم به عن الدعوى في الحقيقة ان
هنا مسئلة بين احد طيما ان الخطاب بغيره لا يوجب عليه الاحتياط او لا **المسئلة الثالثة** انما اذا علم تكليف الخاصين بامر معلوم لم يوجب
وهم من خطاب هو مجمل بالنسبة اليهم معاشر الغائبين فكل جبري بنا يحصل القطع بالاحتياط ايتان ذلك الا بامر لا لا يحقق حكم
بوجوب الاحتياط في الاول دون الثاني فظهر من ذلك ان مسئلة الجمال فيضاحنا بغير مسئلة السابقة عن عدم النص فيما فرض خطا بغير
مؤخر الى المكلف ما لكونه خاضعا عند صدور الخطاب بالقول باشتراك الغائبين مع الخاصين في الخطاب اذ كان الخطاب للخاصين
وعرض له الاجمال بالنسبة الى الغائبين فالمسئلة من قبل عدم النص لا جمال انك عرفت ان الخطاب بغيره وجوب الاحتياط فانهم
المسئلة الرابعة انما اذا اشتبه الواجب بغيره لتكافؤ الفرضين كما في بعض مسائل الفرض والامام فالمسئلة من جهة التخيير لا خبا القهر
الشبهة عن العارض حتى ما دل على الاحتياط لان الفرضين عدم موافقة شيء منها للاحتياط الا ان يستظهر من تلك الدلالة والوجه
الاحتياط عند تصادم الدلالة لكن قد عرفت فيما تقدم ان اجبال الاحتياط لا يقدوم سند ودلالة للاختياط التخيير **المسئلة الخامسة**
ما اذا اشتبه الواجب بغيره من جهة اشتباه الموضوع كما في صورة اشتباه الفائنة او القبلة او الماء المطلق والاقوى هنا انهم وجوب الاحتياط
كما في الشبهة المحمودة لعين ما من يعلق الخطاب بالاشياء واقعا مثلا وان لم يعلم بقبضه او مقتضاها ترتب التقاطه تركا ولو لم يجهل
وقضية حكم العقل بوجوده في الضرر المحتمل وجوب المعذرة العلمية والاشياء بفعل جميع الاحتمالات وقد خالف في ذلك الفاضل الفقيه في
وتجاوزا الى ما عدا ذلك مستندا في كلامه الى انه عرقل جميع صور الشك في مكان به من فيج التكليف بالجملة وناسخ البيان
وقال الخاتمة وان خبير بان الاشتباه والموضوع ليس التكليف بالجملة في شيء لان المكلف به منه ومعهن طرق الاشتباه في مصالح البعض
العوارض الخاتمة كالتسبيح ونحوه والخطاب الصادر لقضاء الفائنة غام في المعلومة يقتضي الاحتياط والجهولة ولا محض له بالمعلومة
العقل ولا من الغفل فوجب قضائها وقيامه على تركها مع الجملة كما يعاقب مع العلم ويؤبد ما ذكرنا ما ورد من وجوب قضاء تلك الصلوات على
من فاته فرضه مغللا ذلك بين اثر الزمة على كل يقدر برهان في التعديل بعيد عموم مراتب ذلك في كل مقام اشتبه عليه اولا
ولذا تعدى اسم عن مورد النص وهو تردد الفائنة بين رباعية وثلاثية وثناشيرة الى الفرضية الفائنة من مسائل المرددة بين ثنائية
وثلاثية فاقترن بها بصلواتين **وبين في المبدع على امور الاول** انه يمكن ان يفتوا بعد وجوب الاحتياط في مسئلة اشتباه القبلة
بغيره انما كان الاحتياط الموضوع في شرط من شروط الواجب القبلة والذليل بان ما يقع السجود عليها او يثبتها بناء على انه سقوط هذه
الشرط عند اشتباهه لانه اسقط الى وجوب السجود عند اشتباهه السائر الظاهر بالتجسس حكم بالصلوة عارضا بل النزاع فيما كان
القبيل ينبغي ان يكون على هذا الوجه وانما القائل بعد وجوب الاحتياط ينبغي ان يقول بسقوط الشرط عند الجملة لا بدفاة الفعل مع احتمال
الشرط كصلوة المحفل وتوجهنا الى انه لا بد من القبلة الواجبة ثم انما عرفت ان سقوط الشرط لا يثبتها ما انصرف الى ان السجود
مقتضيا كما في بعض الشرط نظرا لاشراط الترتيب بين الغلوث وما ذكرنا من الامر من هال هذا الشرط المحمودة هال شرط اخر وهو وجوب
مقارنة العارض بغيره يعلم وجوبه الى ان يندرج من فله وهذا التحقيق مع القول بسقوط الشرط الجملة وهذا هو الذي ظهر
من كلامنا وكلا الوجهين خفيان **اما الاول** فلان منصوص الكلام ما اذا ثبت الوجوب لواقع الفعل هذا الشرط لا يمكن

هو العبد على طرف
الجمال فخذ غايته
يكون قصده هنا

في قوله لا بد من العلم

من جهة استنباه القبله فكما يجب قبله اما اذا لم يوجبها له تردنا زائدا في الواجب كما يجب في ما نحن فيه فان لا بد ان بالمعصية
بعد النظر بالمعصية لا يوجب تردنا زائدا على التردد الحاصل من جهة القصر والاثام لان العصر المعصية وان كانت مطابقة للواقع كانت
لشروطها وهو الترتيب على النظر وان كانت مخالفة للواقع لم ينفع وقوعها مترتبة على النظر الواقعة لان الترتيب ما هو بين الواجبين واقع
ومن ذلك يظهر عدم جواز التمسك باصنافا بقاء الاشتغال بالنظر وعدم فعل الواجب الواقعي وذلك لان الترتيب على بقاء الاشتغال
وعدم فعل الواجب عدم جواز لا يتيان بالعصر الواقعي وهو مسلم ولذا لا يجوز الايمان ح جميع محتملات العصر وهذا المحصل غير محلو
بانه العصر الواقعي والمحقق لا يتيان به هو المصحح لا يتيان محتمل النظر المشتك منه الشك في جريان الاصلين فيه وان الواجب واقع العلم
المقتضى من جهة نفس خصوص المشكوك في العبادة وان لم يوجبها له تردنا في الواجب فيجب على المكلف العلم القضي على انفسه
بكون ما بان به هو نفس الواجب الواقعي فاذن عند ذلك من بعض الجهات لم يبقه في اهلها من جهة الممتكنة فالواجب على المعاصر من
كون الصلوة فكل او تمام العلم القضي بكون الما في بمرتب على النظر ولا يكفي العلم بترتبه على تقدير صحة هذا كالمع نظر الا
بالنظر لعصر واحدة في الوقت المشكوك اما ان تحقق الامر بالنظر فقط في الوقت المختص بفعل بعض محتملاته فيمكن ان يبق بعد
المجاز نظر الى الشك في تحقق الامر بالعصر فكيف يقدم على محتملاتها الا لا يجب الا مقتدر طائلا اصل عدم الامر فلا يشترع الخروج
في مقتضاها الفعل ويمكن ان يبق ان اصل عدم الامر انما يقتضي عدم مشروعية الدخول في الما موبى ومحملا لغيره على تقدير
عدم الاكراه فكل الاصل العصر في غير جهة النظر اما لا يحتمل الا على تقدير الوجود الامر فلا يقتضي الاصل المتع غير كما
لا يخفى الثاني فيما اذا زاد الامر الواجب بين الاصل والاكثر وموجب الشك في جزئية شئ للما موبى وعدمها وهو على
لان الجزئية المشكوكها ما خرج خارجا وجزء ذهني وهو القيد وهو على فحين لان القيد ما متخرج من امر خارجي غايه الما موبى في الوجوه
الخارجي مخرج اعتبارا فذلك القيد لا يجانب لك الامر خارجي كالوضوء الذي يصير منشأ للطهارة المقتضية الصلوة واما
خصوصية متحدة في الوجود مع الما موبى كما اذا زاد الامر بين وجوب مطلق الرقبة ورقبة خاصة ومن ذلك دون ان الامر
بين احكام الخصا وبين واحدة معينة منها والكلام في كل من القسمين في ربيع مسائل اما مسائل القسم الاول وهو الشك في الجزئية
الخارجي فالاولى منها ان يكون ذلك مع عدم النص المعبر في المسئلة فيكون ناشيا من ذهاب جماعة الى جزئية الامر الفلاني
كالاستعانة قبل القراءة في الركعة الاولى مثلا على ما ذهب اليه بعض فقهاءنا وقد اختلف في وجوب الاحتياط هنا فصرح بعض متأخر
المشاخرين بوجوبه بغير ما يظهر من كلام بعض القدماء كالشيخ والشيخ لكن لم يعلم كونه مذهبنا لما بل في كلامهم الاخر جازية وصرح
الجزء اصاله البرزخية وعدم وجوب الاحتياط والظاهر المشهور بين العامة والمخاضة المتقدمة من منهم والمشاخرين كما يظهر من تتبع كتب القوم خلافا
ومر كتيب الفاضلين والشهيدين والمحقق الثاني ومن اخر عنهم بل الانصاف انه لم عشرة كتابات من تقدمت على المحقق السبزواري على
من يلزم بوجوب الاحتياط في الاجزاء والشرائط وان كان فيهم من يخالف كلامه في ذلك كالشيخ والسيد والشيخ بلا الشهيدين قد بينا
وكيف كان فالخارج ان اصل البرزخية لنا على ذلك حكم العقل وما ورد من نقل اما العقل فلا استقلاله بغير ما يؤخذ من كلفه
لوعلم من اجزاء الاعداء اجزاء ويشك في انه هو هذا اوله جزء اخر وهو الشئ الفلاني ثم بدل جملته في طلب التمسك على جزئية ذلك
الامر فلم يثبت فينا بما علم وترى المشكوك خصوصا مع اعتراف المولى بان ما مضى لك عليه دلا له فان القائل بوجوب الاحتياط
لا ينبغي ان يفرق في وجوبه بين ان يكون الامر لم ينصب لمبدأ او مضى اخفى غايته الامر ان ترك النصب من الامر متخرج وهذا لا
يوقع التكليف بالاحتياط عن المكلف **فان قلنا** ان بناء العقل على وجوب الاحتياط في الاوامر العرفية الصادقة من الاطباء
او المولى فان الطبيب امر المريض بتركيب معجون فشك في جزئية شئ له مع العلم بانه غير ضار له فتركه المريض مع قدره عليه نحو
اللووم وكذا المولى اذا امر عبده بذلك **قلنا** اما اوامر الطبيب فهي ارسادية ليس لها فيها الاخران الخاصة بالمتبينة على ذلك الما موبى
ولا تتكلم فيها من حيث الاطاعة والمعصية ولذا لو كان بيان ذلك الدواعي بجملة جزئية غير مطلوبة كان اللازم مراعاة الاحتياط
فيها وان لم يترتب على معاقبة ثواب وعقاب الكلام في مسئلة من حيث مخرج عقاب الامر على مخالفة الجهل وعدمه واما اوامر
المولى الصادقة بقصد الاطاعة فليتم فيها بغير المواخذة اذا عجز العبد عن تحصيل العلم بحجبه فاطلع عليه المولى قد علم على رفع محله
ولو على بعض الوجوه العنانية بخلافه الا انه كفى بالبيان المتعارفين فاحتفى على العبد لبعض العوارض نعم قد اورد المولى بهر كيعلم
ان المعصية منه يحصل عنوان يشك في حصوله اذ لا بد ان المركب يدون ذلك الجزئية المشكوك كما اذا امر بهجوع وعلم ان المعصية
منه سببا الى الصغراء بحيث كان هو الما موبى في الحقيقة او علم انه عرض الما موبى فان تحصيل العلم ببيان الما موبى لازم كما
سبق في المسئلة الرابعة **فان قلنا** ان الاوامر الشرعية كلها من هذا القبيل لا يتناهى على مصالح في الما موبى فالمصلحة فيها
اما من قبيل العنوان في الما موبى ومن قبيل العرض وتبخر خرمشتم بينا عند لينة الواجبات الشرعية ما وجبت لكونها الطافا

الواجب العقلية بالالطفا ما هو المأمور به حقيقة او غير ذلك من غير محقق يحصل بالالطف ولا يحصل الا باثبات كل ما شك في غلبته
قال وانما اول مسئلة البراءة والاحتياطية هي من غير كون كل واجب من مصلحة وهو اللفظ في غيره فحقن تكليفها على من هذا الشاعر المنكر من
 الحسن والفتح أو من هذا الشاعر المنكر من الحسن والفتح ومذهب بعض العدلية المكلفين بوجود المصلحة في الامر وان لم يكن في المأمور به وانما
 ان نفس الفعل من حيث هو ليس لطفا ولا لائقا به لا على وجه الامثال لم يقع ولم يترتب عليه لطف الا من اخر من اثار العبادات الصالحة
 اللطفا تامة في الاثبات وعلى وجه الامثال وحتم ان يكون اللطف متحصلا في امثاله المتفصلة مع معرفة وجه الفعل بوضع الفعل
 على وجهه فان من صرح من العدلية بكون العبادات السمعية تامة واجبت لكونها الطاعات العقلية قد صرح بوجودها بقاء الواجب
 وجهه وجوب قرائنه وهذا منعك فيما نحن فيه لان لاكثر الامور الواجبة الاول المتحقق فخصه ولذا صرح بعضهم كالعامة و
 يظهر من صريحهم وجوبه بما لا يجزم الواجب من المستحبات بوضع كلاله وجهه وبالحمل لخصه بالالطف بالفعل الثاني به من الجاهل فيما نحن فيه
 غير معلوم بل ظاهرهم عدمه بل يوجب علمه الا التخصيص من جهة الامور الموجهة اليه فان هذا واجب على مقام الاطاعة والمعصية ولا حل
 لمسئلة اللطف بل هو جار على فرض عدم اللطف وعدم المصلحة في المأمور به واسا وهذا التخصيص بالاثبات بما يعلم ان مع تركه يستحق
 العقاب المتواخذ في الاثبات وانما الزائد في حق التواخذ عليه مع عدلها فان قيل ما ذكر في وجوب الاحتياط في المتباينين بعينه
 هنا وهو ان مقتضى وهو متعلق بالوجوب لواقعي في الامر الواقعي المراد بين الاول والاكثر موجودا في الجمل القينية به لا يصح ان تغاير المأمور
 به ولا عن وجوبه لا من كمال تقدم في المتباينين حوزا **قيل** فيحتاج هنا ان الجهل مانع عن غلبة عن توجه التكليف بالجهل الى المكلف الحكم
 العقل بغير التواخذ على ترك الاكثر المستب من ترك الجزء المشكوك من دون بيان ولا يعارض بغير التواخذ على ترك الاول من حيث هو
 دون بيان اذ يكفي في البيان المسوخ للتواخذ عليه العلم التفضيلي بان المطلوب للشارع بالاستقلال وفي ضمن الاكثر ومع هذا العلم
 لا يقع التواخذ وما ذكر في المتباينين من المانع كون الجمل ما غاير ما غاير من اثار المصلحة القطعية وفيه خطا بالاعمال المقصودة به
 معدودا بالنسبة الى الواقع من ان خلافه لم يتفق عليه في جازا فيها حتى فيه ما الاول فلا بد من عدم جواز المصلحة القطعية لكونها خارجة
 معلومة بالتفصيل فان وجوب الاول بمعنى استحقا العقاب بين كم معلوم تفصيلا وان لم يعلم ان العقاب اجل ترك نفسه وترك ما هو
 سبب تركه وهو لاكثر فان هذا العلم غير معتبر في الزام العقل بوجود الاثبات انما طائفت من العقل الى فعل الواجبات وترك الحرام
 دفع العقاب لا يفرق في تركه بين علمه بان العقاب اجل هذا الشيء او مستندا اليه وما عدم معدور به الجاهل المقصود هو
 للوجبه الذي يبعد من اجله الجاهل بنفس التكليف مستند وهو العلم الاجمالي بوجود الواجبات وترك الكثرة في الشريعة وان لا يراه لزم اخلال
 الشريعة لا العلم الاجمالي الموجود في المقام اذ الموجب في المقام علم تفصيلي وهو وجوب الاول بمعنى ترتيب العقاب على تركه وشك في اصل وجوب
 الزائد ولو منعك وبالحكمة فالعلم الاجمالي فيما نحن فيه غير مؤثر في وجوب الاحتياط لكون احد طرفيه معلوم الا لزام تفصيلا والاخر مشكوك
 الا لزام باسا وورود الزام في الاول بين كونه معتدما او نفيسا لا يفتح في كونه معلوما بالتفصيل لما ذكرنا من ان العقل يحكم في وجوب
 القيام بما علم اجمالا او تفصيلا الزام المولى به على اي وجه كان وبحكم بغير التواخذ على ما شك في الزامه والمعلوم ان عدم تفصيلا هو الاول والشكوك
 الزام باسا وورود الزام والمعلوم الزام اجمالا هو الواجب النفس المراد بين الاول والاكثر ولا عبرة به بعد اخلاله الى معلوم تفصيلي ومشكوك
 كما في كل معاوم اجمالي كان كل كما لو علم اجمالا لا يكون احدا من الاثبات الذين احدهما المعين بنحو اخر فانه يحكم بحلته الظاهر منها والعلم
 الاجمالي لا يفرق في وجوب الاحتياط عنه وقماد كونا يظهر منه يمكن التمسك بعدم وجوب الاكثر باصا لعدم وجوبه فانها سلبية في هذا
 المقام المعارض باصا لعدم وجوب الاول لان وجوب الاول معلوم تفصيلا فلا يجرى فيه الاصل وترد بين الوجوب المقتضى
 والعلم مع العلم التفصيلي بوجوبه بقوله ورتك فكبر وقوله وفق موافقا بين وقوله فاقترقا ما تبس منه وقوله واكفوا واسمحا
 وغير ذلك من الخطابات المتضمنة للاجزاء لا بوجوب جريان اصل الزام عدم الوجوب اصل البرائة لكن الاضداد انما تستلزم
 عدم وجوب الاكثر لا ينفق المقام بل هو قليل الفائدة لان ان قصد به نفي اثر الوجوب الذي هو استحقا العقاب كانه في الزام كان
 معارض باصا لعدم وجوب الاول كما ذكرنا الا انك قد عرفت فيما تقدم في الشك في التكليف ان استصحابا التكليف المستقل وجوبا
 او محضه لا ينفق دفع استحقا العقاب على الترتيب والفعل لان عدم استحقا العقاب ليس انما عدم الوجوب والحرية الواقعة حتى يحتاج
 الى احرازها بالامتناع بل يكفي فيه عدم العلم بها فخرج الشك فيما كان في عدم استحقا العقاب بحكم العقل القاطع وقد اشرفنا الى ذلك عند
 التمسك في حوزة العمل بالظن باصا الزام عدم محبته وقلنا ان الشك في محبته كان في التحريم ولا يحتاج الى احراز عدمها بالاصل وان قصد
 به نفي الاثار المترتبة على الوجوب النفس المستقل باصا عدم هذا الوجوب في الاكثر معارض باصا عدمه في الاول فلا يبقى لهذا الاصل
 فائدة الا ان نفي ما عدا العقاب من الاثار المترتبة على مطلق الوجوب الشامل للنفس والغير ثم بما ذكرنا في منع جريان التلبيل العقل
 المتقدم في المتباينين فيما نحن فيه تقدم على منع سائر ما بهتمك به بوجوب الاحتياط في هذا المقام مثل استصحاب البرائة بالاعتدال

وجوبه

وورد في الخط
 انما يستلزم
 انما يستلزم
 انما يستلزم

بالافتقار وان الاشتغال لا يقضي بقبول اليقين بالبرائة ومثله اشتراك الغائبين مع الحاضر في الأحكام المقترنة
 مع اشتراك الغائبين مع الحاضر في العالمين بالكلية بقبول ومثل وجوب دفع الضرر وهو العقاب المحقق قطعاً وبعبارة أخرى وجوب
 العلم بالبرائة مثل ان قصد القربة غير ممكن بالاثبات بالافتقار لعدم العلم بطلوبته في ذاته فلا يجوز الاقتصار عليه في العبادة الا بالبرائة
 الاثبات بالبرائة المشكوك فان الافتقار من دفع مضافاً الى منع جبراً من جهة وجوب الاحتياط كما تقدم في المتباينين بان بقاء وجوب الامر
 المرددين الاقل والاكثر بالامتصاص لا يجعل كيد فرض كون وجوب المتيقن قبل الشك غير محقق للاحتياط لو قلنا بالاصح المثلث وان
 امتصاص الاثبات بالبرائة لا يثبت كون الواجب هو الاكثر فثبت بان بقاء الاحتياط لا يستلزم بالامتصاص لكن يمكن ان يبقى الاحتياط
 في الزمان السابق وجوب الاحتياط المتأخر من دون بيان فمعين الاشتغال بالافتقار فهو معنى في الزمان السابق فكيف يثبت في الزمان
 السابق فكيف في الزمان اللاحق **قال الثاني** فهو حاصل في الدليل المتقيد في المتباينين المتوهم جبراً في المقام وقد عرفت في
 وان الاشتغال لا يقضي بما هو بالافتقار وغيره مشكوك فيه **قال الثالث** فينبغي مقتضى الاشتراك كون الغائبين والحاضرين على
 في واحد مع كونها في العلم والجعل على صفة واحدة لا ريب في وجوب الاحتياط على الجاهل من الحاضر فيها من جهة وجوب الاحتياط **قال الرابع**
 فلا يثبت في قصد القربة الاثبات بما علم من الشارع الا براهين تركه الى استحقاق العقاب لاجل التفاضل عن العقاب فان هذا المقدار
 كاف في نية القربة المعبر عنها بالعبادات حتى لو علم باجزاء تفصيلها **قال الخامس** في وجوب المقتدرة في وجوب العلم بالبرائة
 المرددين الاقل والاكثر وقد تقدم ان وجوب المعلوم اجمالاً مع كون احد طرفيه متيقن الا براهين من الشارع ولو بالالزام للمقتدرة في
 في وجوب الاحتياط كوجوب الطرف الغير المتيقن وهو الاكثر فيما نحن فيه من وجوب الاحتياط بالبرائة كما مثلاً له بالخبر المرددين الاثبات
 المعين بخبر نعم لو ثبت رد احد طرفي احد طرفي المعلوم بالاجمال بقصد الاحتياط عليه لا يثبت في وجوب العمل بما يقتضيه الاحتياط
 في حق المثالان التكليف بالاجتناب عن هذا الخبر المرددين الاثبات بقبول استحقاق العقاب على ثبوتنا ولو في الاثبات بان يتفق كونه
 محرراً في الاحتياط بالاجتناب عنها فكل فيما نحن فيه والدليل العقلي على البرائة من هذا الخبر يحتاج الى مزيد تأمل الى بقى الكلام في انه
 كيف يقصد القربة بانه الاقل مع عدم العلم بكونه مقرباً لمراده بين الواجب يقتضيه المقرب والمقتدرة الغير المقرب فقول بغيره
 قصد القربة بقصد التفحص عن العقاب فانها احد الغايات المذكورة في العبادات **قال الدليل العقل** هو الاحتياط الدال على
 الواضحة سنداً ولا لزوم لدفعها في المستلزم من جعل مقتضى العقل فيها وجوب الاحتياط بناء على وجوب حاشية العلم الاجمالي وان
 كان الاثر في احد طرفيه معلوماً بالقبول وقد تقدم اكثر تلك الاخبار في الشك في التكليف التحريمي الوجوب منها قوله **واجب الله**
 عن العبادات موضوع عنهم فان وجوب الخبر المشكوك محجوب علمه عن العبادات وهو موضوع عنهم فدل على ان الخبر المشكوك وجوبه في
 على الجاهل كما دل على ان الشيء المشكوك وجوبه في نفسه غير واجب في الظاهر على الجاهل ويمكن تفسيره لامتداد لان وجوب الاحتياط على
 فهو موضوع ولا ينافي ان وجوب الاحتياط لان العلم بوجوب المرددين بقبول الغير غير محجوب فهو غير موضوع وقوله في وجوب
 اتمه ما لا يجهلون وان وجوب الخبر المشكوك تمام بغيره فهو مرفوع عن الكلفين وان العقاب والمواحدة المترتبة على تقدير الخبر المشكوك
 الذي هو سبب لنا لكل مرفوع عن الجاهل غير ذلك من الخبر البرائة الجارية في الشهادة الوجوبية وكان بعض مشايخنا قدس الله
 نفساً على ظهورها في وجوب الاحتياط المشكوك وعدم جريانها في الشك في وجوب الغير ولا يفتي على المنع عدم الفرق بين الوجوبين
 في نفي ما يثبت عليه من استحقاق العقاب لان ترك الواجب الغير منشاء لاستحقاق العقاب لو من جهة كونه منشأ لترك الواجب الغير نعم لو
 كان الظاهر من الاخبار نفي العقاب المترتب على ترك الشيء من جهة نفسه لا من جهة كونها في الشك في وجوب الغير مع امكان ان يبقا العقاب على ترك
 الخبر عارض من حيث خصوص ذاته لان ترك الخبر عين ترك الكل فانهم هذا كله ارجعنا المرفوع والموضوع في الروايات خصوصاً المرفوعة
 واما لو عتدنا هذه الروايات الشرعية المترتبة على الشيء المجهول كانت الدلالة اوضحاً لكن سبباً ما في ذلك ثم انه لو فرضنا عدم تمامية الدليل
 المتقدم بل كون العقل جازماً بوجوب الاحتياط وادعاء حال العلم الاجمالي بالقبول فيكون المرددين الاقل والاكثر تركاً هذه الاحتياط كما فيه
 في المطلب جازماً على ذلك الدليل العقلي لان الشارع اخبر بنفي عقاب على ترك الاحتياط ولو كان واجباً في الواقع فلا يقتضي العقل وجوب ترك
 الاحتياط الراجع الى وجوب دفع العقاب المحتمل وقد تقدم بعض المعاصرين بحكمة ذلك وحكمة ترك الاحتياط على هذه الاخبار فقال
 ثم جعل العلم في انظام لوجوب الدليل في المقام وهو اصاله الاشتغال في الاجزاء والشرط المشكوك في ثم قال لان ما كان لنا البير بيق في العلم لا يصدق
 في حقه حجة بطله او لا دلالة هذه الرواية الظنية كغيرها من الروايات التي لا يثبت عليها ما دل على حجة ذلك الظاهر
 نعين تحصيلها بانه ما دل على حجة اصاله الاشتغال من هو انما لا يثبت عليه من الروايات التي لا يثبت عليها ما دل على حجة ذلك الظاهر
 في نفي الحكم كانه صفة هي الخبر غير المستطير انهم في قول **قد كرهنا** متباينين وبما نحن فيه من اشتغال الاستعمال لا يثبت لزوم الاحتياط في الاشياء
 التي لا يثبت عليها ما دل على حجة اصاله الاشتغال من هو انما لا يثبت عليه من الروايات التي لا يثبت عليها ما دل على حجة ذلك الظاهر

اثبات تجزئ التكليف وانما المؤاخذة بالمعاقبة على تركه ولو جازى الجمل به وترد بين متباينين والافضل والاكثر ولا يقرب ان ذلك
 مبناء ويجوز دفع العقاب المحلل على ترك ما يترك التكليف وح فاذا اخبر الشارع في قوله ما عجب الله وقوله رغب عن امتي وعنه ما بان الله سبحانه
 على ترك ما لم يعلم خبره فقد ارتفع احتمال العقاب ترك ذلك لشكوك وحصل الامر منه فلا يجزى منه حكم العقل بوجود دفع العقاب المحلل
 ما اذا اخبر الشارع بعدم المؤاخذة على تركها الصلوة الى جهة خاصة من الجهات لو فرض كونها القبلة الواقعة فانه يخرج بذلك عن باب العقوبة
 لان المفروض ان تركها لا يفضي الى العقاب لو كان مستندا للاختيار الاختيار كان له حكم ترك تلك الاختيار على اختيار البراءة ويحتمل ان البراءة
 الشبهة الحقيقية من اسام الشك في التكليف مما ذكرنا بظهر حكومتها الاختيار استغنى الاستغناء فقد اقول بالاصل الميثاق ايضا كما اشرنا
 اليه سابقا لانه اذا اخبر الشارع بعدم المؤاخذة على تركه الاكثر لا اكثر من ذلك في العلم بوجوده كان المستغنى هو الاستغناء المتعارف سابقا غير متيقن الا بالبراءة
 الى الافضل وقد ارتفع باثباته واحتمال ابقاء الاستغناء من جهة الاكثر من جهة هذه الاخبار وبالجمل فاذكره من حكومة ذلك الاستغناء على هذا الاختيار
 ضعيف جدا نظرا الى تقدمه واضعف من ذلك انه رد عدل من اجل هذه الحكومة التي نعمنا الادلة الاحتياطية على هذا الاختيار الاستغناء بالذات الميثاق
 من حيث نفى الحكم التكليفي الى التمسك بها في نفى الحكم الوضعي اعني خبره الشئ المشكوك وشبهه وضمن ما هبته لما موته بتبين ظاهر كونه
 الافضل بجملة نفى خبره المشكوك وجهه بذلك على امتناع الاستغناء في توضيح ذلك مقتضى هذا الرافعات ان ما هبته العبادات عبدا
 عن الاخبار المعلومة بشرائطها المعلومة فينبغي من مودع التكليف ويوقع منها الاما الى الابدان ثم يهدى الى استلزامه عليه فيعلم العلماء
 من ذلك حيث قال من الاصول المعروفة عندها باعتبارها العدم وهذا الدليل بليل العدم ويستعملون في نفى الحكم التكليفي ولو جازى
 ونحن قد مضى فانه بخلاف هذا الاصل مستندا يمكن التمسك به غير محتمل هذه الاخبار فنعين بقية الحكم الوضعي ولو بمساعده انها من
 الخبرية المجتوز عنها في المقام انتهى قول اما ما ادعاه من عود تلك الاخبار لنفي الحكم الا في التكاليف فلو ادعى عدله عن باب البراءة
 والاحتياط من ادلة العقلية لذكرنا بعضا منه من منع العوار او منع كون الخبر بشئ مما يجمعو شرا غير الحكم التكليفي وهو واجب الرب
 المشتمل على ذلك الخبر انما واما ما استشهد به من فكم لا صحتها وما ظهر بالتصريح ففقدنا ما يظهر للتصريح في هذا المقام ان العلماء يستندون
 في الاصلين المذكورين الى هذا الاختيار اما الاصل العدم فيخرج عن الاحكام الشرعية بقية الاحكام اللفظية كاصطلاحه في
 وغيرها فكيف يستند به بالاختيار المتقدم وما عديم الدليل بل العدم فاستند به عندهم شئ آخر ذكره كل من تعرض لهذا القاعدا كالشيخ
 وابن زهره والفاضلين والشبهه عنهم ولا اختصاص بالحكم التكليفي الوضعي وبالجمل فلم نغتر على من يستند بهذا الاختيار في الاصلين ما
 رواه المحققين في نظائرها فاما النبوي المقصود من الخطاء والنسيان والاعمال فانما يكون من يدعي ظاهرها في دفع المؤاخذة ولا
 يفي بغير الحكم التكليفي كاخواته من رواية المحققين عنها ايضا من الاحكام اللفظية كاصالة عدم القرينة وغيرها وبين من تبعه عن ذلك
 الى الاحكام الغير التكليفية لكن في موارد وجوب الدليل على ثبوت ذلك الحكم وعدم جريان الاصلين المذكورين بحيث لو لا النبوي بناء على
 هو بغير نفى الحكم الوضعي كما على تلك الادلة المثبتة لذلك الحكم الوضعي مع ما عرفت كيف يدعي ان مستندا لاصلين المذكورين المتفق
 عليها هو هذه الروايات التي ذهب اليها في اختصاصها بنفي المؤاخذة نعم يمكن التمسك بها في مورد جريان الاصلين المذكورين بناء على
 ان صدق رضاء هذه الامور الخطاء والنسيان والاعمال كما يحصل بوجود المقصود لذلك الامر تحقيقا في موارد ثبوت الدليل الشرعي
 لذلك الامر السائل لصلو الخطاء والنسيان كما يحصل بتوهم ثبوت المقصود ولو لم يكن عليه دليل ولا يعقظ محقق كن مضاد بعض الاصلين المذكورين
 مع تباينها الخبرية لا بد على الاستدلال بما قبل على العدم ان في الملازمة التي صرح بها في قوله والادلة هذا الاختيار على نفى حجية الطرق الخبرية
 بجرا واحد وغير متعارف البتة هنا محل ذكره فانهم واعلم ان هذا اصولا ربما يشك بها على المختار منها اصل عدم وجوب الأكثر وقد عرفت
 سابقا لها ومنها اصل عدم وجوب الأكثر وقد عرفت سابقا لها ومنها اصل عدم وجوب الشئ المشكوك في خبره وخالف الجاهل سابقا بل
 اردوا لان اتحاد الجمع هو وجوب المركب المشتمل عليه فوجوب الجزء في ضمن الكل عين وجوب الكل وجوبه لمقتضى بغيره لا بد من ذلك
 غير حادث مجزئ معان وكيفية الاربع ومقتضى الطلب الغير حادث مغاير لكن لا يترتب عليه ثم يجزئها نحن هذا لا على القول باعتبار الاصل
 المثبت لميثاق كون الماهية هو القتل ومنها اصناف خبره الشئ المشكوك وفي خبره الشئ المشكوك لكونه لكون المركب الوافي وعددها
 ليست امر حادثا مسبقا بالعدم وان اردنا ان عدم صبره في السنين عن ترك ما موته لميثاق بذلك خلوا المركب لما موته منه وموجبه الى
 اصنافه الامر بما يكون هذا جزءا منه فيصير امره اصل مثبت وان اردنا ان عدم دخل هذا المشكوك في المركب عند اختراجه الذي
 هو عبارة عن ملاحظة عدة اجزاء الغير التي يتوقف نفسها اشياء واحدا ومخرجها الى اصل عدم ملاحظة هذا الشئ مع المركب لما موته منها
 واحدا فان لما هيتا المركب لما كان ترتبها جعلها حاصلها لاحتياطها لا في اخرها لا يرتبها عليها في نفسها ولا وحدها بجمعها الا باعتبار اعتبار
 توقف خبره شئ لها على ملاحظة معانها واعتبارها مع هذا الشئ امر واحد اضعه خبره السورة للصلاة ملاحظة السورة مع ما اجزاء
 واحدا وهذا معنى احتجنا لميثاقها كونه مجموعا فاجعل الاختراع فيها من حيث التصور والملاحظة الامر حيث الحكم حتى يكون الخبر خبرا حكما

لقولنا ثبوت ذلك
 الحكم ونظرهم في ذلك
 ان النبوي
 م

م -

المنطق وهكذا اذا اردنا استنبطه على غير ما ذكرنا في ذلك فتبين ان المطلق ما رادى الصلوة بالجماعة مع الاجزاء فيجب ان يقتدر
 بعد الاجزاء على ان تدعى على ما توقع عليها صدقته الصلوة اما القيد الذي يوقع عليها صدقته الصلوة بالجماعة مع الاجزاء فيجب ان يقتدر
 صدقته الصلوة فيكون مقتضى المطلق ان الصلوة ليست بواجبة في كل وقت بل في وقت مخصوص فاما القيد الذي يوقع عليها صدقته الصلوة بالجماعة مع الاجزاء فيجب ان يقتدر
 المطلق فاما القيد الذي يوقع عليها صدقته الصلوة بالجماعة مع الاجزاء فيجب ان يقتدر
 اجزاء المطلق في اللفظ وعند تنبيهه لا يفرغ صدقته المطلق على الحال من ذلك المشكوك في حكم هذا المشكوك عند القائل بالاعتماد على جميع
 عند القائل بالصدق وان علم انه ليس بمقتضى حقيقة الصلوة بل هو على تقدير اعتباره فيكون جزء في الواقع ليس من الاجزاء التي
 يعمد اليها في اللفظ بل يكون اللفظ موضوعا للايمان والجلد وفائدة وجوبه في اعتباره في جزمه راجع الى الشك في بقية المطلق
 انما يرد بهذا الشيء بان هذا من مثله ايها الصلوة استنبطه على ما علمت الاستدلال من العلم بان الشك في القيد يجمع فيه اصله الا
 وعلم ان القيد يثبت في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 وفيما عني في جزمه بغيره فيجوز ان لا يثبت في المطلق انما هو مقتضى هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 بل الصلوة في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 جميعه جامعة لجميع الاجزاء فكما ان الشك في جزمه في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 القيدان على تنبيهه لا يرد كما يجب ان يقطع بغيره في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 القيد بغيره في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 مما ذكرناه من ان الصلوة لم يثبت فيها اجزاء وهي واجبة في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 بما لا يعلم بعد اعادة هذا المضامير الفارقة للامور التي في الدليل على بقية الصلوة لان مفهوم الفاسد خرج عن المطلق وتبقى في
 البقية فكما ان الشك في مفهوم البقية والفاسد وجوبه في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 بان يبين ان المراد بالامتناع في قوله اعتق رقبته ليس بالجماع لشرطه في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 كان مشكوكا في تحقق اعتق الجماع للشرط في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 ونقول اننا عرضنا ان القيد انما هو مقتضى هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 دائما التمسك به باطلا في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 المريض الطبيب يقال له في عروقتي حاجة لا بد لك من شرب الدواء والمسهل فهل يجوز للمريض ان يأخذ باطلاق الدواء والمسهل وكذا لو
 قال لولي العهد يجب عليك المسافرة غدلا بالجماعة فيجب عليك ان لا يفرغ صدقته المطلق على الحال من ذلك المشكوك في حكم هذا المشكوك عند القائل بالاعتماد على جميع
 يرفع اليد عن المحتمل للمطلق بالاصل لان جريان الاصل لا يثبت الاطلاق وعدم لزومه القيد لا يثبت انما هو مقتضى هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 عدم ذكر القيد وجب عليه الا انهم من القيد لا يخرج التكليف لعدم انما يثبت الاطلاق وعدم لزومه القيد لا يثبت انما هو مقتضى هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 التذير في جميع المطلق الواردة في الكتاب مقام الامر بالقبول كونه في غير مقام بيان كيفية الصلوة فان قوله تعالى اقبل الصلوة انما هو مقتضى هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 تلك الامر بالصلاة والحفاظ عليها نظيره من ترك الصلوة وكذا لو كان صلوته فرضه في غير وقت شرعي لكان الفحشاء نظيره ترك الصلاة على
 المريض في شرب الدواء اما قبل بان لا يثبت حتى يكون اسداء ما يفصله له حين العمل واما بعد البيان فيكون اسداء ما الى المعنى المبين في قوله
 هذا الخطاب لا يرد في القواعد بالعبادات فيترك الصلوة والقوة والتج كالتا على احد الوجهين والغالب فيها الثاني وقد ذكرنا في موضع اخر
 اطلاق العبادات عن قائله التمسك فيها بالاصل الاطلاق وعدم القيد لكونها قابلة للتلف او غير مطردة في جميع المقامات وعند القائل
 لها ما ذكرناه في ان الشك في جزمه في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 بالوضع للغير رجوعه الى وجوب الاجزاء او انما البرائة على الخلاف في المسئلة الذي ينبغي ان يفرغ صدقته المطلق على الحال من ذلك المشكوك في حكم هذا المشكوك عند القائل بالاعتماد على جميع
 على القول بالاجزاء حكم الجمل هو مقتضى هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 القول بالاجزاء في المسئلة الثالثة فيها اذا تعارضت متكافئتان في جزمه في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 السورة والاخر على عدم مقتضى اطلاق اكثر الاصح القول بالغير بعد الكفاية وبثوت التحيز هنا لكن ينبغي ان يحصل هذا الحكم منهم
 على ما اذا لم يكن هذا المطلق بغيره في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 مطلق وانما لا يخرج بغيره في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 المسئلة التي فيها ما يشاهد من هذه المسئلة في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع
 للامتناع العبدية في كل ما هو مطلوب الامر فيه بغيره وجود هذا المشكوك في بان الاستدلال يحصل بغيره وان هذا المشكوك غير معتبر في الامتناع

وإن كان جارا فإسالة الأصوات كما في قوله تعالى إن الأصوات

السلامة

والنقد

بين كونه نفسا مقبلا والمطلوب يعلم انما مكلفون باحدهما لا شئنا الذمة بالجل ولا يحصل البرائة الا بالمقتضى ان قال ولشئنا
 قد ومشتري يفتي بحكم شئنا الزائد عنه بالاصل لان المجلس الموجب في ضمن المقتضى لا يفتك عن الفصل ولا تغاير فيهما فليس انتهى هذا
 ولكن انصاعا عند خلو المكون عن النظر فانه لا بأس بنفي القبول للمشكوك له لما هو به براءة البرائة من العقل والنقل لان المقتضى فيها
 الا لزم بها الا يعلم ودرع كلفه ولا ريب ان التكليف بالمعقود مشقلا على كلفه زائدة والزام زائدة على ما في التكليف بالمطلوب وان لم يزد
 الموجود في الخارج لا فرق عند شئنا الزائد الكافة واثبات الصلوة بذكره من تعارض منقلا لصلوة الشرط مع
 وجوب الشرط في الوضوء والتحاكم في الرقبة المؤمنة كادام ظاهر من الصلوة خلا لظاهرة بمنزلة الرقبة المؤمنة في كون كل منهما
 امرا واحدا في مقابل الفرد الفاعل للشرط واما وجوبها في الوضوء فقد تحصيل ذلك المقتضى في الخارج فهو متفق بالنسبة الى الفاعل
 للظاهرة ونظيره قد يتفق في الرقبة المؤمنة حيث انه قد يجتمع بعض مقتضى التحصيل في الخارج بل قد يجتمع في هذه الرقبة الكافة الى
 الايمان مع تمكن اداء الواجب عنهما والحصل للوجوب في التقوى بالجملة فالامر بالشرط يفتي لا يقتضي بنفسه بل يفتي بما هو في
 الخارج بل قد يتفق وقد لا يتفق اما الواجب للشرط فهو لا يفتي في الوجود الخارجي على الفاعل في الفرق بين الشرط فاسد جدا في الحقيقة
 ان حكم الشرط يجمع امثلا واحدا سواء المحققا بالبحر علم بالمبتاشين واما ما ذكره المحقق القمي قدس سره فلا يطبق على ما ذكره في باب
 والاحتياط من اجراء البرائة في المبتاشين فضلا عن غيره فراجع وما ذكرنا بظاهر الكلام في الواجب من التحسين والتعبد كالأول والآخر
 في كفاية مضامين خصوص العقول للفرد عليهما وبين احكام التحصيل الثالث فان في الخارج ذلك بالاول والاكثر فيكون نظيره في الامر
 بين المطلق والمقتضى والمبتاشين وجهين بل قولين من عدم جريان أدلة البرائة في المعين لانه معارض بجرنا في الواجب المحقق
 بهما وقد مشترك خارجي وذهني يعلم تفصيلا وجوبه في ذلك في جزاء خارجي وذهني ومن ان الازام بخصوص احدهما كلفه زائدة
 على الازام باحدهما في الجملة وهو ضيق على المكلف بحيث لم يعلم المكلف بتلك الكلفة في موضوعه عن المكلف بحكم ما حجب الله عليه
 وحيث لم يعلم المكلف بتلك الكلفة في موضوعه عن المكلف بحكم ما حجب الله عليه وحيث لم يعلم بذلك الضيق فهو في سعته منه بحكم التباين
 في سعته ما لم يعلموا واما وجوب الفاعل في المعين والخبر فيه فهو معلوم فليس موضوعا عنه ولا هو في سعته من جهة المسئلة في غناه
 الاشكال بعد التحري واستقلال العقل بالبرائة عن التعبد بعد العلم الاجمالي عدم كون التعبد المشكوك فيه من خارج المكلف به ملحوظا
 فيه على وجه الشبهة او الشبهة بل هو على تقديره عن المكلف به والاحتياطية من جهة التعبد لان في معنى نفى الواحد المعين فغاير
 بنفي الواحد المحقق فالحكم بالحكم بوجوب الاحتياط والخاتمة بالمبتاشين لا يجمع عن قوة بل الحكم في الشرط والاحتياط بالبحر لا يجمع عن اشكال لكن الاتفاق
 فيه للاتفاق فالمسائل الاربع في الشرط حكمها حكم مسائل البحر فراجع ثم ان مرجع الشك في المانع الى الشك في شرطية عقد وما الشك
 في الفاعلية بان يعلم ان عدم الشك لا يدخل له في العبث الانزجحة وقطع له بسبب الاصلية المعبرة في نظر الشارع فالحكم فيه استصحابا للهيئة
 الانصافية وعدم خروج الاجزاء السابقة عن بلية صيرورتها اجزاء فعلية وستضع بعد ذلك ان شئنا الشك في الشرطية قد ينشأ
 عن الشك في حكم تكليفي بنفي نصيبه من البرائة في ذلك الحكم التكليفي كما على الاصل في الشرطية والخبر فيه في موضع مسئلة
 الاحتياط والبرائة فيحكم بما يقتضيه الاصل الحاكم من وجود ذلك المشكوك في شرطية وعدم وجوبه وبنفي التنبية على موضوعه بالخبر
 للشرط الاول ان ثبت جزئية شئ وشك في ركنية هذا الاصل كونه ركا او عدم كونه كل او شئ على مسئلة البرائة والاحتياط في الشك
 في الجزئية او التبعيض بين احكام لو كن فيحكم ببعضها وبنفي بعضها الاخر وجوه لا يبرهن الحق منها الا بعد معرفة ركنه فنقول ان
 في للعلم والعرف معترف ولشئنا في الاخبار ذكر حتى يتعرض لغناه في زمان صدور تلك الاحتياط بل هو اصطلاح خاص للمفتي وقد
 اخذوا في تعريضه من قال بان ما يبتدأ العباد به بنقصه عمدا او سهوا او من عطف على النقص بآدمه والاول اوفق بالمعنى اللغوي
 والعرفي في كل جزء ثبت في الترتيب بطلان العباد بالاخلال في طرف النقص او فيه وفي طرف الزيادة فهو ركن فالحكم بان حكم الاصل
 بالخبر في طرف النقص او الزيادة وانما ثبت جزئية هذا الاصل يقتضي بطلان التركيب بنقصه سهوا كما يبتدل بنقصه عمدا والاول
 جزء منها حسا مثل ثلث بطلان العباد بتركه سهوا او بطلان زبادة سهوا اما الاول في لا تحوى فيها اصالة بطلان العباد بنقصه
 سهوا الا ان يقوم دليل عام او خاص على الصحة لان ما كان جزء في حال العفلة فاذا انتفى المترك فلم يكن الا ان يبر موافقا للمأجور
 به وهو معناه انه ما عو عن بنية الحال العفلة فلا ان العفلة لا يوجب تغيير المأجور به فان لما طاب الصلوة مع سكون الغفل عن التوبة في بناء
 لا يغير الامر بالتوبة قبل العفلة ولا يوجب بالسنن البه من الشارع امر بجزء العفلة لانه غافل عن عفته فالصلوة المأجور بها غير مؤثرة
 غير ما هو رجا بالمرألة غائبة الامر عند توجه الامر بالصلوة مع السوا لغيره لاحتياطه تكليف الغافل والتكليف ساطنا عنه فادام العفلة نظير
 غفل عن الصلوة كما اناد منها فاذا انتفى اليها والوقف باق وجعل عليه الايمان به بمقتضى الامر لا زل فاقوله عسى من جزئية الخبر
 لحال انشيانهم فيما لو ثبت الجزئية بمثل فونه لصلوة الاصلية الكتاب ون ما له قام الاجماع مثلا على جزئية شئ في الجملة واحتمال اخر

على المطلق الموجب
 في الخارج

بينهما

الزيادة المستحالة

العبدان جزي في حال

الزيادة فلو أخذ بشرطه فإزادة عليه موجب لا خلا له من حيث التقصير لأن فاقد الشرط كما لم يترك كما أنه لو أخذ في الشرع لا بشرط
 الوحدانية والتعددية فلا إشكال في عدم انقضاء شرطه في صدق الزيادة قصد كونها من الأجزاء أما إن زيادة صورة الجزء لا يقصد بها كماله
 بعد الجزء في الصلوة لم يحد زيادة في الجزء فلم يرد في بعض الأختصاص أنها زيادة في المكتوبة ونسباً الكلام في معنى الزيادة في الصلوة
 ثم الزيادة العينية بغير صور على وجه أحدهما أن يزداد جزء من أجزاء الصلوة بقصد كونها جزءاً مستقلاً كما لو اعتقد شرعاً
 أو شرعاً أن الواجب كل ركعة ركعتان كما لا يخفى الثاني أن يقصد كون مجموع الركعات والمزيد عليه جزءاً واحداً كما لو اعتقد أن الواجب في الركعة
 الجنس الصادق على الواحدة المتعددة **الثالث** أن يأتي ما زاد بعد ركعة من المزيد بعد دفع البدعة فلهذا كما لو قرع سورة ثم بدلها في الركعة
 أو بعد الفرائض وقرع سورة أخرى لغرض ديني كالغفلة أو ديني كالاستحسان أو ما لا يقع الأول على وجه فاسد بقصد بعض الشرط
 كان يأتي ببعض الأجزاء أو مع عدم الظاهر المتعبر فيها ثم يبدو له في عادة على وجه صحيح أن الزيادة على الواجب فلا إشكال في
 هذا العبادة إذا فوي ذلك قبل الدخول في الصلوة أو في الإثناء لأن ما أتى به وهو مجموع المشتغل على الزيادة غير ما هو في الركعة
 وما أمر به وهو ما عدت تلك الزيادة لم يقصد إلا مثلاً به وأما الإختراص فيقتضي الأصل عدم بطلان العبادة فيها لأن مرجع الشك في
 الشك في ما يغتفر الزيادة ورجعها إلى الشك في ما يغتفر الزيادة ورجعها إلى الشك في شرطية عدمها وقد تقدم أن مقتضى الأصل
 البطلان وقد يستدل على البطلان أن زيادة تغيير الهيئة للعبادة الموطنة فيكون مبطل وقد احتج به في المعتبر على بطلان الصلوة بالزيادة وفيه
 لأنه إن زيد تغيير الهيئة المعتبرة في الصلوة فالصغير منوعة لأن اعتبار الهيئة الحاصلة من عدم الزيادة أولاً الذي هو فإذا شك في غير
 فالأصل البطلان عنه وإن زيد تغيير الهيئة المتعارفة للمعنى للصلوة فالكبرى منوعة لم تكن كون التغيير للهيئة المتعارفة مبطلًا أو غير
 الاستدلال بهذا البطلان في الضعف لا شك في صحة ما استدل بها بناء على أن العبادة قبل هذه الزيادة كانت صحيحة والأصل بقاءها
 وعدم عرض البطلان وإنما المستصحب أن كان تحت مجموع الصلوة فلم يحقق بعد ذلك أن صحة الأجزاء السابقة منها هي غير محذورة
 صحة تلك الأجزاء ما عدا زيادة غير مطابقة للامتناع من أن ما ترتب الأثر عليها والمراد بالآثار المترتبة عليها حصول المركب بامتناع
 مع باقي الأجزاء والشرط أن ليس أثر الجزء الموطنة بصحة الأجزاء والكلية منضمًا إلى تمام غيره مما يعتبر في الكل ولا يخفى أن الصحة
 بكل المعنيين ثابتة للأجزاء السابقة لأنها بعد وقوعها مطابقة لمرتبها لا تتغير عما وقت عليه وهي بعد على وجه وانضم
 إليها تمام ما يعتبر في الكل حصل الكل لعدم انضمام تمام ما يعتبر في الكل إلى تلك الأجزاء لا يخل بصحتها لا ترى أن
 صحة الكل حيث كونه جزءاً للسكيبين لا يرد بها إلا كونه على صفة وانضم إليه تمام ما يعتبر في تحقق السكيبين لحصول الكل فلو لم
 إليه تمام ما يعتبر فلم يحصل ذلك لكل لم يقدح ذلك في انضمام الكل في تحققه في مرتبة جزئية فإذا كان عدم حصول الكل يعتبر
 حصول تمام ما يعتبر في الكل غير قارح في صحة الجزء فكيف إذا شك في حصول الكل من جهة الشك في انضمام تمام ما يعتبر في تحققه من جهة
 في صحة الصلوة بعد تحقق الزيادة المذكورة من جهة الشك في انضمام تمام ما يعتبر في الأجزاء لعدم كون عدم الزيادة شرطاً لصحتها
 لكون عدم الزيادة أحد الشرائط المعبرة ولم يحقق فلا يحقق الكل من المعالوم أن هذا الشك لا ينافي في القطع بصحة الأجزاء السابقة
 فاستفاد صحة تلك الأجزاء غير محتاج إليه لأننا قطع ببقاء صحتها الكسبية لا يحد في صحة الصلوة بمقتضى استصحابها ما عداها من الأجزاء
 والشرائط الباقية **فانقل** فلو فادركت فلا يضر البطلان للأجزاء السابقة بديل هو باقية على الصحة بالمعنى المذكور إلى البطلان
 وإن وقع بعد ما وقع من الموانع مع أن الشارع في النص والفتاوى إطلاق المطلق ولذا نقض على مثل المحذور وغيره من قولهم
قل نعم ولا ينه في التمام ذلك ومعنى بطلانها عدم الاعتدال لها في حصول الكل بعد التمكن من ضم تمام الباقي إليها فيجب استنباط
 الصلوة أمثالاً لا لغيره نعم أن حكم الشارع على بعض الأشياء بكونه قاطعاً للصلوة وانقضاء يكشف عن أن الأجزاء الصلوة في نظر
 الشارع هيئة انضمامية ترتفع ببعض الأشياء دون بعض فإن الحدث يقطع ذلك الانقضاء والنجاء لا يقطعها القطع بوجوب الانقضاء
 القائم بالمفصلين وهما فيما نحن فيه الأجزاء السابقة والأجزاء التي يلحقها بعد تحلل ذلك القاطع فكل من السابق واللاحق يستقط
 عزاً بلبته صفة إلى الآخر وضم الآخر إليه ومن المعالوم أن الأجزاء السابقة كانت قابلة للضم إليها وصيرورتها أجزاء فعلية للمركبة
 والأصل بقاء تلك الغالبية وتلك الهيئة الانضمامية بينهما وبين ما يلحقها ما يصح الاستصحاب في كل ما شك في قاطعية الموجود
 ولكن هذا مختص بما إذا شك في القاطعية وليس مطلق الشك في ما يغتفر الشيء كإزادة فيما نحن فيه شك في القاطعية وحاصل
 الفرق بينهما أن عدم الشيء في جميع أوقات الصلوة قد يكون بنفسه من جهة الشرط فإذا وجدنا ما فقد انتفى الشرط على وجه لا يمكن تذكر
 فلا يتحقق المركب من هذه الجهة وهذا لا يجب فيه القطع بصحة الأجزاء السابقة فضلاً عن استصحابها وقد يكون اعتباراً من حيث كون
 وجوده قاطعاً من انضمام الهيئة الانضمامية والارتباطية في نظر الشارع بين الأجزاء فإذا شك في ما يغتفر شيء لها حكم بقاء تلك
 الهيئة واسميتها بها وعدم انضمام الأجزاء السابقة مما يلحقها من الأجزاء السابقة واستصحاب الصحة بان أن زيد صحة الأجزاء

المأني بجاء بعد طرأ مانع الا حالي فغير محال لان المأني انما يتحقق بفعل الكل دون البعض وانما يثبت عدم مانع الطاريء وصحة
 بقية الاجزاء فسادا فسادا لا يتناول الاصول المثبتة انتهى وقبته نظر بظهرهما ذكرنا وجا صلا ان الشك ان كان في مانعته شيء وشروطه عند الصلوة
 فقبته الاجزاء السابقة لا يستلزم عدمها ظاهر ولا واقعا حتى يكون الاستصحاب بالنسبة اليها انما لاصح المثبتة وان كان في مانعته شيء
 ورفعها لا نقلا ولا استقرارا بالموجود بل بما في نظر الشارع فاستصحابا بقاء الاتصاف كما في ذلك بقصد المقام شوقا بقاء تلك الهيئة لا نقلا
 والشك انما هو في ثبوت شرط او مانع اخر حتى يقصد الاستصحاب في ذلك في صحة بقية الاجزاء من غير جهة وقال الهيئة لا نقلا لثبوتها
 الاجزاء السابقة والمفروض ان عدم زوالها بالاستصحاب هذا ولكن يمكن الحد منها فبما اخبرناه من الاستصحاب بان المراد بالانقضاء
 الهيئة لا نقلا لثبوتها فانما يبين الاجزاء السابقة بعضها مع بعض فبما لا يمنع وان كان ما بيننا وبين ما نحن فيه من اجزاء لا يتبعها فاشد
 في وجوبها لبقائها وانما استصحاب الاجزاء السابقة على ما يليها في الباقي بها فلا يجد كونها في الاصول المثبتة اللهم الا ان بقي استصحاب الهيئة
 الانقضاء من الاستصحاب انما يعرفه الغير المبني على التدقيق فنظر استصحاب الكثرة في الماء المسبوبة الكثرة بوق في بقاء الاجزاء السابقة على
 قابلية الانقضاء لانها كان النقص الاصل من القطع وعدم هولزم استصحاب الاجزاء السابقة وعدمه وكان الحكم بقابلية الانقضاء في الباقي لها
 في قوة الحكم بعدم وجوب استصحابها خارج من الاصول المثبتة التي ذكر في حكمه عدم الاعتناء بها في الاثبات فافهم وبما ذكرنا يظهر من ما اشترطه
 في المسئلة السابقة من عدم الجحد في استصحاب الصحة لاثبات صحة العبادة المثبتة فيها بعض الاجزاء مع عدم الشك في جزم المثبتة حتى خال النسبة
 وقد تمسك لاثبات صحة العبادة عند الشك في طرأ مانع بقوله نعم ولا يتناول العمل لكم فان حذر الا بطلان الجواب للقبض فيها وهو مستلزم صحة
 بل بقاء الاجزاء المركبة وعدم القول بالتفكيك بينهما في غير الصور والمج وقد استدل هذه الامة غير واحد بتبع الشك في صحة العمل في غير وقت
 على بيان ما يجمل الامة الشريفة من المعاني فيقول ان حقيقة الابطال بمقتضى وضع باب الانفعال احدا بط في العمل الصحيح وجعله باطلا فغير
 قولنا من ذلك وانما هو في الحقيقة او غيبته ولا يثبت هذا المعنى اجمع الى التي في جعل العمل لغوا لا يترتب عليه ترك العمل بعد ان لم يكن كذلك
 فالابطال هنا نظر الابطال في قوله نعم لا يتناول اصدقا كما في قوله لا الذي بناء على ان الذي من تعقبه بها ما يشهد به قوله نعم لا يتبعون
 ما انفقوا من ايمان ولا اذى في ان يرد به ايجاد العمل على وجه باطل من قبل قوله صديق في الركبة يعني احذر ضربا لا احذر من الغزو
 بعد السعة والامة بهذا المعنى هي عن اتيان الاحمال مقارنة للوجوه المانعة عن جزمها او فاقدة للاصول المقضية للصحة والتي على هذا الوجه
 ظاهرة الارشاد ان لا يترتب على ابطال العمل في العمل او ايجاده باطلا عند فون مصلحة العمل الصحيح **الثالث** ان يرد من ابطال العمل
 ودرج البعد عن كقطع الصلوة والصورة والمج وقد اشهر التمسك بحرية قطع العمل بها ويمكن ارجاع هذا الى المعنى الاول بان يرد من ابطال العمل
 بطلان العمل لا يترتب على ابطال العمل لا يترتب على ابطال العمل لا يترتب على ابطال العمل لا يترتب على ابطال العمل لا يترتب على ابطال العمل
 قابلية كون جزءه اضليا فعمل هذا المعنى متغائرا الاول هو على كون المراد من ابطال العمل ابطال العمل لا يترتب على ابطال العمل لا يترتب على ابطال العمل
 الاول اظهر كون المعنى الحقيقي ولو مقتضى ابطال العمل في الامة الاخرى المتقدمة ومناسبته ما قبله من قوله نعم يا ايها الذين امنوا
 المصلوا لله والطيعوا الرسول ولا تنظروا الى اعمالكم فان تعقبوا طاعة الله وطاعة الرسول ولا تنظروا الى اعمالكم فان تعقبوا طاعة الله وطاعة
 الرسول بالتمسك بالابطال انما سلك حيا لا اتيان العمل على الوجه الباطل لانها في الفقرة لله والرسول مع ظهور الامة في حيز ابطال
 المجمع فيها سلك حيا لا اتيان العمل على الوجه الباطل الذي هو المطلوب ولما ذكرنا مضافا الى ما ذكرنا من ابطال العمل لا يترتب على ابطال العمل
 الاول فغن الا حالي وثواب لا اعمال الباقية قال قال رسول الله من قال سبحان الله غرس الله له شجرة في الجنة ومن قال الحمد لله
 غرس الله له شجرة في الجنة فقال له رجل من قريش ان شجرة في الجنة لكثير قال نعم ولكن اياكم ان ترسلوا اليها باناء واحترقوها ان الله
 عز وجل يقول يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تنظروا الى اعمالكم هذا ان قلنا بالاحياط مطاوبا بالنسبة الى بعض المعاني
 وان لم نقل ببر وطرحنا الخبر لعمد اعيننا مثله في مثل المسئلة كان المراد في الامة الابطال لا الكفر لان الاحطاط به انفاقا وبما اذن وجد
 او سمعت ورددوا في تفسيره لا يترتب على ابطال العمل لكم بالشك هذا كله مع ان اداة المعنى الثالث الذي يمكن الاستدلال به وجوب
 الاكثر فان ما جزم قطع العمل بالنسبة الى ما لا جزم في غايته القلة فاذ ثبت ترجيح المعنى الاول فان كان المراد بالابطال لا العمل
 بطلان العمل المتقد كان دليلا ايضا على حرة القطع في الائمة الا لا يمنع فيما نحن فيه من قطع العمل بسبب زيادة الوافعة
 فيكون قطع العمل بالحدث الواقع فيه كاعتبار اختيار دفع البعد عنه بعد ذلك لا يمكن كونه قطعاً له وابطالاً ولا يمكنه لقطع العمل بابطال
 الباطل فما ذكرنا يظهر ضعف الاستدلال على الصحة فيها حتى لا يستصحب حرة القطع لمنع كون دفع البعد وقوع الزيادة في العمل
 لاحتمال حصول الانقطاع فلم يثبت في ان اللاحق موضوع القطع حتى يحكم عليه بالحرية واصغف منه استصحاب وجوب تمام العمل
 الشك في الزمان اللاحق في القدرة على التام وفي ان تحذف في الباقي الاجزاء التام له فلعل عدم الزيادة من الشروط والاثبات
 بما عده من الاجزاء والشروط يحصل البعض الباقي لا انما جزم بصد تمام العمل الاكثر انما اذا شاك بعد الفقرة من جزمها وجوب

لا يثبت

لا يثبت فيها
منه

على العمل استجاب
 وجوب العمل استجاب
 وان هذا الوجوب استجاب
 اجاب الله الامم
 الصلوة في معنى هذا
 وعلى تقادير عدم العمل

السوء وعدمه لم يحكم على المحقق ما على الاجراء المتابعة لتمام العمل وتبعا لاجابة حجة الابطال ويقتضي الامتثال التامين صل
 بانها لا يدان على صحة العمل فصح بينهما وبين احكام الاشتغال بوجوب تمام العمل ثم اعادوا الشك في ان التكليف هو تمام هذا
 العمل او على اخر مستأنف وقيل نظر ان البرائة اليقينية لا تحصل بالاعادة من دون الامتثال واحتمال وجوب حصة القطع مدفوع
 بالاصل لان الشهادة في اصل التكليف لو جازي لا تقتضي في الامتثال وجوب حصة القطع كما هو موجب لانها
 الاحتياط من جهة اخرى وهي من اعادة بنى الوجبة الحقيقية في العبادة فان لم يلزم العمل المشكوك فيه واستأنف في وجوبه على وجه
 المحذور فان تميزت اعادة فالتشبه بغيره لو جازي هو الوجه عليه ولا شك ان هذا الاحتياط لا يقتضي عدم وجوبه ولو لم يثبت المقتضى
 لانه كان اشك في اصل التكليف عند شك في المكلف **والاصل ان العبرة** كان من تميزت بين الامتثال والاستئناف فالأول
 له الحكم بالقطع ثم الامر بالاعادة بنية الوجوب ثم ان ذكرناه من حكم الزيادة وان مقتضى العمل الزيادة عدم ما نصيبه انما هو نظر
 الى العمل الاكبر في العمل بيقين الدليل في خصوص بعض الموكبات ان العمل في صلوة حيث ذكرنا الاجبا المستفيض على وجه الغرض
 بالزيادة في العمل فلو لم يكن في صلوة فعلية اعادة وقوله وانما يستحق الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 تفسيره بعبارة من في السطرين يعني ان الزيادة في من الله عز وجل في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 عز وجل في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 بقبول لان السجدة زيادة في المكثورة وما ورد في الطواف لان مثل الصلوة المفروضة في الزيادة في من الله عز وجل في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 ان سجد الغرض بكيفية يكون زيادة في المكثورة مقام اخر وان كان ذكره هنا لا يخرج عن ما سبق من ان الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 ان من ذكرنا يناسب المستأنف في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 الكلام هنا كما في التفسير انما لان مرجع الى الاخلال بالشرط فيها وانه عرفت ان حكمه بوجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 الثالث ان الاصل في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 المرسله فتجد سجد السجدة لزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 بما يبطل الصلوة بنقصه وان عطف على النقص الزيادة عمدا وسهوا فالاصل بقضه التقصيل بين النقص الزيادة سهوا والزيادة عمدا
 بينهما غير وجود في الصلوة اذ كلما يبطل الصلوة باخلال به سهوا يبطل بزيادة عمدا وسهوا فالاصل بالبرائة الى اعادة العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 بالزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 الظاهر في الذي يقتضيه العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 الاستعانة على البرائة كما لا يخفى هذا كله مع قطع النظر عن التوابع الى اعادة العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 والرسالة المذكورة عدم قدح النقص في الزيادة سهوا ومقتضى عدم اعتبار اعادة المقدمة قدح الزيادة عمدا وسهوا وبغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 تعاد العزم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 سائر ما فعله وتركه بالصلوة كالحديث والشك وترك الفاحشة وقوله لا تبادر بغيره لان الاخلال بما ذكرنا لا ينافي في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 براد وقع سهوا لا بوجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 ثبت قدح الاخلال في الجملة ثم لو دلل على قدح الاخلال في شيء من اجزاء العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 والنقص والظان بعضه في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 جرحه شيء من شرطه المطلقين حتى اذا تعدد سقط التكليف في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 وتحقق بل قولان الاول ان الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 وجوبه كان معدوم او جازي لم ينفى بانها من غير وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 للاعمال كان ضاردا على عتق الاجزاء الغير المفروضة من قبل التقيد فالاصل بان العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 التوكيد في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 السرة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم
 في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم

في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم في الزيادة في العمل بغير فلسفة بل هو في وجوبه على وجه الحكم

اقول اني لو حمل على الافرادى كان المراد لا بد من شئ منها لا يترك شئ منها ولا معنى له فادرك في احتمال العوض الا ترى انما لا ينبغي
 له لم ينفعه شئ فثبت ما ذكرنا ان مقتضى الانضمام تمامية الامتناع لعلنا لا نلزم ما لم يمتنع بين العلماء بل بين جميع الناس
 الامتناع لانها في المطالبات لا ترفع من العوام بل الشوان والاطفال ثم ان الرتبة الاولى والثانية الشوان كانت ظاهرة في القواعد
 الا انه يعلم جريانها في المستحبات بتفصيلها في الشارح مع كفاية الرتبة الثانية في ذلك اما الكلام في الشرط فنفق لان الاصل فيها ما مر في
 الاجزاء من كون دليل الشرط اذ لم يكن فيه اطلاق عام بصورة العتد وكان دليل الشرط اطلاقا فاللزم الامتناع في التقييد
 حتى يتمكن من الشرط واما القاعدة المستخدمة في الرتبة الثانية المستندة فالتدبير عند جريانها اما الاولى والثالثة فاختصاصها بالمركب الخاد
 والاحتياط الثانية فلا اختصاصها كما عرفت سابقا بالمسؤول الذي كان له مقتضى الثبوت حتى ينبغي كون الموضوع سببا لسقوطه
 ومن المعلوم ان العمل بالقاعدة الشرط كالرقبة كالفرد مثلا لم يكن مقتضى الثبوت منه موجودا حتى لا يسقط بتعسر الشرط وهو الايمان
 هذا ولكن الانضمام جريانه في بعض الشرط الى حكم العرف ولو سألنا عن الشرط والقاعدة مع الواحد لها الا ترى ان الصلوة
 المشروطة بالعتلة او الاسترا والظاهرة اذ لم يكن فيها هذه الشرط كانت عند العرف هي التي فيها هذه الشرط فالتدبير واحد هذه
 الشرط فالتدبير واحد هذه صفة المسوق على القاعدة ولو لا هذه المسألة لكان الاستصحاب بالقيمة المقدم نعم لو كان بين واحد
 الشرط وفاعله تعاريف في العرف نظير الرتبة الكافية بالنسبة الى المؤمن او الجون الناهق بالنسبة الى الناطق وكذا ماء غير الطائ
 بالنسبة الى الماء النجس فاعلة المذكورة وما ذكرنا يظهر في كلام صاحب الرتبة حيث بنى وجوب غسل الميت بالماء
 القراح بل ماء السدر على ان ليس الموصوف في الرتبة الامر بالغسل بماء السدر على وجه التقييد وانما الموجود ولكن في الماء
 من السدر فوضيغنا في الرتبة بين العبادتين فانهم جعلنا ماء السدر من القيد والعتد كان مقوله ولكن فيه شئ من السدر
 كل وان كان من اضافة الشئ الى بعض اجزاء كان الحكم فيها واحدا ودفعوا انه من مقتضى لكن لا يمكن الامر بالقيمة مستقلا
 فيخص بحال التمكن ويسقط حال الضرورة ويعني المطلقا غير مقيدة بالنسبة الى القاعدة فوجه بان الامر في هذا المقتضى
 للآراء وبيان ان الاشارة فلا يسقط بالتعدد وليس مسوقا لبيان التكليف اذ التكليف المتصور هنا هو التكليف المقيد بحال
 التمكن ناش من تقييد وجوبه فيما فلا معنى لاطلاق احدهما وتقييد الاخر كما لا يخفى على المناظر ويمكن ان يستدل على عدم سقوط
 المشروط بتعدد شرطه برتبة عبد الاعلى مولى السام قال قلت لابي عبد الله ع عشر فاقطع ظفري فجلت على اصبعي
 فكيف صنع بالوضوء قال عرف هذا واسئله من كتاب الله عز وجل فاجعل عليكم في الدين من حرج امسى عليه فان
 حكم المسئلة اعنى المسح على المرأة من اية نهي الحج متوقفة على كون تعسر الشرط غير موجب لسقوط الشرط بان يكون المنقضى
 بسبب الحج مباشرة البعد المسحة للرجل المسوخة ولا ينبغي بانفائه اصل المسح المستفاد ونحوه من اية الوضوء لو كان سقوط
 المسح في المسألة موجبة لسقوط اصل المسح لم يكن معرفته ونحو المسح على المرأة من حرج الحج لان نفي الحج ح بال
 على سقوط المسح في هذا الوضوء راسا يحتاج وجوب المسح على المرأة الى دليل خارجي فشرعنا في الاول لو دار الامر بين تركه والتجديده
 الشرط كما فيما اذا لم يكن من اللينان بزيادة فاشوا جميع اجزائه في مجلس واحد على انفق باشتراط اتحاد المجالس فالظاهر تقديم
 ترك الشرط فان بالاجزاء تامة في غير المجلس والشرط باق وان جميع الاجزاء ولو بعضها للشرط لان فوات الوضوء ولو من فوات
 الموضوع ويجعل التحيز الثاني لوجوب الشارع لكل بدلة اضطرارها كالتميم فحق تعديده على النافض وجها من ان مقتضى البدلة
 كونه بدلا عن التام فقدم على النافض كالمبدأ ومن ان النافض حال الاصل اذ انما لانفائه جزئية المفق فقدم على البدل
 كالتام وبذلك عليه رواية عبد الاعلى المقدرة الامر الثالث لو دار الامر بين الشرطية والجزئية فليكن المقام اصل حتى يعين
 به احدهما فلا بد من ملاحظة كل حكم يترتب على احدهما ولم يوافق الاصل وحال الفاء الامر الرابع لو دار الامر بين كون شئ
 شرطا او مانعا او بين كونه جزءا او كونه ازايا مبطلة وفي التحيز هنا لان من دون الامر في ذلك الشئ بين الوجوب والتحريم
 او وجوب الاحتياط بتكرار العبادة وفضلها اثر مع ذلك الشئ واخرى يد ونحوها مثالة التحيز في ظاهر الجمعية قبل تجزئته
 وقبل وجوب الانخفاض والبطا التحيز بالسئلة في تركه بين الاحتمالين وكذا في الجملة عند الشك فيه بعد الدخول في السورة فقد
 يرجع الاول لما بناء على ما اخبرناه من ان البائنة مع الشك في الشرطية والتحيز فلان المانع من ازالة البائنة عن اللزوم الغيبة في كل الفعل
 والترك ليس لازوم الحاشية القطعية وهي قاطعة لانها لا يتعلو بالعلم لان واحد من فعله للشك وتركه مع العبادة فلا
 يلزم من العمل بالاصل في كونهما معصية منقبة كما كان يلزم في طرح المتباينين كالظاهر في الجمعية وتغيير آرائه الى بالعبادة مع واحد منهما في
 العقاب من جهة اعتبار الاثر في الواقع لو كان معتبرا لعلنا لا نلزم عليه وفي الموازنة من دون بيانها لاجزاء المعلومة ما يعلم كون تركها اذنا
 للعقاب واقعا هذا المرتبة بين الفعل والترك فلا يتبع امتناع العقاب اليه بعد العلم به وتركها اجبا غير ممكن حتى يبقا العقاب على تركها معا ثابت

لان جعل الشرط مانعا
 عقوبة له على ما في الشرع
 ومنه من عدم تركه
 لاجزاء من تركه
 عند الله عز وجل

فلا وجه ليقع كل منهما وما يبنى على وجوب الاحتياط عند الشك في الشرطية والحجزة فلا وجوب الاحتياط في بقاء وجوب الشرط الواقعي المرد
بين الفعل والترك والنجاء به مع الجملة مستان لا لغا شرطية الحجز بالنية واقران الواجب الواقعي بنية الاطاعة به بالخصوص مع التمكن فبهذا الرد
بين ما راجع ذلك لشرط المردودين من راحة شرط الحجز بالنية وبالجملة فقد وجب الاحتياط في المقام لمنع اعتبار ذلك الامر المردودين الفعل
في العبادة واقفا في المقام نظير القول بعدم وجوب الاحتياط بالصلوة مع اشتبا القبلية لمنع شرطية الاستقبال مع الجملة لا لعدم وجوب الاحتياط
في الشك المكلف به هذا وقد رجع الثاني وان قلنا بعدم وجوبه في الشك في الشرطية والحجزة لا من رجع الشك هنا الى المتباينين
لمنع حرجا اذ لا نفي الحجز بنية الشرطية عند الشك في المقام من العقل والفعل وما ذكرنا من انما يجازي الامر الواقعي المردودين الفعل والترك مستتر
لا لغا الحجز بالنية مدفع بالانذار ذلك لا ضير فيه ولذا وجب تكرار القول في التوطين الشبهة في الجملة الاربع وتكرار الوضوء بالمتباينين
عند اشتباه المطلق والمضاف مع وجودها والجمع بين الوضوء واليقين انما قد احدثا مع ان ما ذكرنا في نفي كل من الشرطية والما يقين بالانذار
انما يستقيم لو كان كل من الفعل والترك صليبا على تقدير الاحتياط والافان من العمل بالاصل في الفقهية كما لا يخفى في التحقيق ان قلنا
بعد وجوب الاحتياط في الشك في الشرطية والحجزة وعذرة الخاتمة القطعية للواقع اذ لم تكن عملية فالقول بالاحتياط هنا والاعتين الجمع
بتكرار العبادة ووجهه يظهر مما ذكرنا **المطلب الثالث** في اشتبا الواجب بالحكم ان يعلم احد الفعلين واجب الاخر محرم استنبطها
بالاخر واما لو علم ان واحدا من الفعل والترك واجب والاخر محرم فخرج من خارج هذا المطلب لانه مردود ان الامر بين الوجوب والمحرم الذي
تقدم حكمه في المطلب الثالث من مطالب الشك في التكليف بالحكم فيما نحن فيه وجب الانيان باحدهما وترك الاخر غير ان ذلك لان الموافقة
الاحتمالية في كلا التكليفين اولى بالموافقة القطعية في احدهما مع مخالفة القطعية في الاخر ومنشاء ذلك ان الاحتياط يدفع الضرر
الحتم لا الحسن بارتكاب الضرر الحتم لا الحسن بارتكاب الضرر بالظن والله اعلم خاتمة فيما يعتبر في العمل بالاصل والكلام تارة في البراءة
والسرى في الاحتياط اما الاحتياط لانه لا يعتبر في العمل ببراءة على تحقق موضوعه وبكيفية موضوعه اذ الواقع المشكوك فيه ولو كان
على خلافه دليل الجهاد بالتمسك بالبراءة فان قيام الحجز الصحيح على عدم وجوب شيء لا يمنع من الاحتياط فيه لعمدة لدرجته ان الاحتياط هو
خلاف خلاف فيه ولا اشكال انما الكلام يقع في بعض الموارد من جهة تحقق موضوع الاحتياط واخره الواقع كما في العبادة الموافقة
صحتها على نية الوجه فان الشك في الاحتياط فيها غير متحقق لا بعد تحقق الجهد عن الطرفين الشرعية المشبهة لوجه الفعل وعدم عثوره على طرف
منها لان نية الوجه ساقطة قطعاً فاذا شك في وجوب غسل الجمعة واستحبنا اولى وجوب غسل الجمعة واستحبنا اولى وجوب السجدة واستحبنا اولا
بقوله الاحتياط باسبأ الفعل قبل الفحص عن الطرفين الشرعية لانه لا يتبين من الفعل بنية الوجه والفعل بدونهما غير محدد بناء على اعتبار نية الوجه
لفقد الشرع فلا يتحقق قبل الفحص اخراذ الواقع فاذا تفحص فان عثر على دليل الوجوب والاحتياط الى الفعل فاذا وجوبه واستحبنا وان لم يثر
عليه فلان يعمل بالاحتياط لان المفروض سقوط نية الوجه لعدم تكسبه منها وكذا لا يجوز للسقطة الاحتياط قبل الفحص من ههنا مجتهدا لم يجوز له
بعد الفحص من ههنا استنبط ان صاحبنا ان عبادة تارك طريق الاجتهاد والتقليد غير صحيحة وان علم اجمالا بمطابقها للواقع بل يجب اخذ
احكام العبادات عن اجتهادنا او تقليد من هذه المسئلة اعني بطلان عبادة تارك الطرفين يقع الكلام فيها في مقامين لان العاط
التارك في عمله طريق الاحتياط والتقليد فان يكون حين العمل بنا على الاحتياط واخره الواقع واما ان لا يكون كذلك فالمتعلق بما نحن فيه
الاول واما الثاني فسيجيء الكلام فيه فيشرط البرائة فنقول ان الجاهل التارك للطريقين الباقي على الاحتياط على قسمين لان اخراذ الواقع
تارة لا يحتاج الى تكرار العمل كالاني بالسورة في صلوة احتياطاً وعبر ذلك من موارد الشك في الشرطية والحجزة واخرى يحتاج الى التكرار
كما في المتباينين كالجاهل بوجوب الفحص والاثام في مسير اربع فراسخ والجاهل بوجوب الفحص والجمعة عليه قال الاول فالأقوى فيه الصفة
بناء على عدم اعتبار نية الوجه في العمل والكلام في ذلك قد جرىناه في الفقه في نية الوضوء لو شك في اعتبارها ولم يعمد دليل معتبر من
او عرف حاكم بتحقيق الاطاعة به وانما كان مقتضى الاحتياط اللازم الحكم بعد الاكفاء بعبأ الجاهل حتى على المختار من اجراء البرائة في الشك
في الشرطية لان هذا الشرط ليس على حد الشرط الماخوذة في المأمورية الواقعة في حيز الامر حتى اذا شك في تعلق الالتزام به من الشارع حكم
العقل بقبول المواخاة المستبينة عن تركه والفعل يكون موقفا عن المكلف بل هو على تقدير اعتباره شرط لتحقيق الاطاعة وسقوط المأمورية
وخرج المكلف عن العهد من المعلوم ان مع الشك في ذلك لا بد من الاحتياط وايتان المأمورية على وجهه بقطع معه الخروج عن العهد والجملة
حكم الشك في تحقق الاطاعة والخروج من العهد ببناء على حكم الشك في ان المأمورية يتعلق بنفس الفعل لا بشرط او بغيره بشرط كذا المختار
في الثاني البرائة والمتعين في الاول الاحتياط لكن الانصاف ان الشك في تحقق الاطاعة بدون نية الوجه غير متحقق لقطع العرف بتحقيقها
وعدهم لان المأمورية بنية الوجه الثابت عليه في الواقع صليحا وان لم يعمد بقضية ابل لا باس بالايان به بقصد القربة المشتركة
بين الوجوب والتدب من غير ان يقصد الوجه الواقعي المعلوم للفعل اجمالا وتفصيل ذلك في الفقه الا ان الاحوط عدم اكفاء الجاهل
عن اجتهاد والتقليد بالاحتياط الشهرة القول بذلك من اصحاب نقل غير واحد اتفاقا لمشكلين على وجوب تبيان الوجوب المندرج

فانزلناها بقضه عذم
جواز الرخوة
فانزلناها بقضه عذم
جواز الرخوة
فانزلناها بقضه عذم
جواز الرخوة

مخرجها الى
البيان

اذا شئت في المكلف به لا يرجع فيه الى البيان ولو نبذ الجهد في الفصل طلب الحكم الواقعي قلنا المعلوم ان الجاهل لا وجب التكاليف الواقعية
في الواقع اليه بقدره على الوصول الى مداها واذا تنحصر عجز عن الوصول الى ذلك الواقعة خرجت تلك الواقعة عن الواقع التي علم الجاهل لا وجب
التكاليف ولكن فيها هذا لا يخرج عن نظر لان العلم الاجمالي انما هو بين جميع الواقع من غير ملية تمكن المكلف من الوصول الى مدرك التكليف
عن ذلك فذلك انما هو اختصاص اطراف العلم الاجمالي بالواقع المتكمن من الوصول الى مداها بخلافه فلا يوجب في الوجه الرابع من ان العقل لا
يعذر الجاهل الفادر على الفصل كما لا يعذر الجاهل بالمكلف العالم به انما لا ومناط عند المعدد بتدبيره في المقام هو عدم قبح مؤثر الجاهل
فيها فاحتمال الضرر بانكار التهمة عن مدفع بما من مع من ترتب الضرر لا يترتب له حكموا باستقلال العقل لوجوب النظر في معجزة مدعي النبوة
عدم معدود بتدبيره في تركه مستند في ذلك الى وجوب دفع الضرر المحتمل الى التمسك في المكلف به هذا كله مع ان في الوجه الاول وهو الاجماع
العقلي كفايته ثم ان في حكم اصل البراءة كل اصل على الفلاح احب اليه الكلام في حكم الاحذاب لبرائته مع ترك الفصل الكلام فيها في استحقاق
التمقا واما في صحة العمل الذي اخذ فيه بالبرائة اما العقاب فليس له على لغة الواقع لوانتفتت فاشرب لعصير العنب من غير شخص حكمه
فان لم يتفق كون حراما او عقابا لوانتفتت حرمته كان العقاب على شرب لعصير العنب على تركه لا تعلم اما الاول فلعل مقتضى الموازنة
عندما يتجمل من ظواهره وجوب الفصل وطلب فصل العلم في الوجوب نفسه وهو مدفوع بان المستفاد من البرائة بعد التامل انما هو وجوب الفصل
لما يقع في مخالفة الواقع كما لا يخفى او فاما يتجمل من قبح الجرم بناء على ان الاقدام على الاقدام على طاعة كونه ترك كما صح
برجاء عنهم الشيخ في العدة واولا المكاد في العنب نكته قد سلفنا الكلام في معنى كبرى اما الثاني فلوجوب مقتضى وهو الخطاب لوانتفتت
الدال على وجوب شيء وتحريره ولا مانع منه عندما يتجمل من جمل المكلف به وهو غير قابل للمنع عقلا ولا شرعا اما العقل فلا يقدر موازنة
الجاهل بنارك للولي في علم ان بناء الشارع على تبليغ الاحكام على النحو المعتاد المستلزم لاختفاء بعضها ببعض التداعي في مكان قد ادى الى
ازالة الجمل عن تركه واما العقل فقد تقدم عليه لانه على ذلك ان الظاهر انما هو وجوبه لا خطه ما تقدم من ذلك الاحتياط الاختصاص
بالعاجز مضافا الى ما تقدم في بعض الاخبار المتقدم في الوجه الثالث المؤيدة بغيرها مثل رفاة بتم عجم والمقتضى لتوجب التبعة اياه
ان لا صنعت هكذا وقد يستدل بغيره بالاجماع على مؤخذ الكفار على الفروع مع انهم جاهلون بها ويزن معقد الاجماع لتساوي الكفار
والمسلمين في التكليف بالفروع كالاصول ومؤخذهم عليها بالشرائط المقررة للتكليف وهذا لا يفي دعوى اشتراط العلم بالتكليف في تحريم
والكاف وقد خالف فيما ذكرنا صاحب تبعا لشيخة المحقق الارسل حيث جعل عقاب الجاهل على ترك العلم لتعقير تكليف الجاهل وفهم منه
المدققين انه قول بالعقاب ترك المقدمة دون ذي المقدمة ويمكن توجيهه كما مر بارادة استحقاق عقاب ذي المقدمة فان من شرب العنب
العنب غير ملتفت حين الشرب الى احتمال كونه حراما في توجه التهمة اليه في هذا الزمان لعقله وانما يعاقب على التهمة التي لو خجل اليه قبل ذلك حين
التفت الى ان في الشربة تكاليف لا يمكن امثالها الا بعد معرفته فاذا ترك المعرفة عوقب عليه من حيث اخذ التبعة الى مخالفة تلك التكاليف
ففي زمان الاركاب لا تكليف لا نقطاع التكاليف في زمان الاركاب لا تكليف لا نقطاع التكاليف من ترك المقدمة وهي المعرفة ونظير من
ترك قطع المسافر في اخر منة الامكان حيث لا يتحقق ان يعاقب عليه لافضا الى تركه لافعال الحج في ايامها ولا يتوقف استحقاق عقابه
على حضور ايام الحج واقعا لودع فان اراد المنة فوجه التهمة الى الغافل حين زمان عقلمه فلا يجب فيه تجر وان ارادوا استحقاق العقاب على الجاهل
وان لم يتوجه التهمة وقتها لخالفة فان ارادوا ان لا استحقاق على الخالف وقتها لخالفة لا قبلها لا بعد تحقيق معصيته فغيره لا وجوب
حضور زمان الخالف لصيرة الفعل مستحيل الوقوع لاجل ترك المقدمة مضافا الى شهادة العقلاء قاطبة بحسن مؤخذة من دحي
سما لا يصيب يدافى يقتله لا بعد مدة مجزئة الى فان ارادوا استحقاق العقاب في زمان ترك المعرفة على ما يحصل بعد الخالف فهو
حسن لا يحسن عندها ولكن بعض كلامهم ظر في الوجه الاول وهو توجه التهمة الى الجاهل حين عدم التفاته فانهم يحكمون بفناء الصلوة
المفصولة اهل بالحكم لان الجاهل كالعالم وان التحريم لا يوقف على العلم به ولو لا توجه التهمة اليه حين الخالف لم يكن وجه البطالان
بل كان كما سمي الغصبة والاعتذار عن ذلك بان يكفي في البطالان اجتماع الصلوة الى ما هو معروض في الواقع ومعاقة عليه ولو
يكن منهبا عنه بالفعل مدفوع مضافا الى عدم صحته في نفسه بانهم صرحوا بصحة صلوة من توسط ارضاء معصوف في خالف الخروج عنها
لعد التهمة عنه وان كان انما بالخروج لان يفرق بين المتوسط للارض الغصوبة وبين الغافل يتحقق المغصوبة في الغافل وان كان تعلق الكرامة
الواقعية بالفعل المغفول عن حرمته مع بقاء الحكم الواقعي بالنسبة اليه بقاء لاختياره فيه وعدم ترجيح العلم للفعل في مرحلة لظن الجاهل
فانه يقع منه تعلق الكرامة الواقعية بالخروج كما تطلب الفعل لانه لعد التمكن من ترك الغصبة ذكرنا من عدم التخصيص في الفرق بين الجاهل
لحكم وجاهل الموضوع المحكوم بتخلف عبادته مع الغصبة ان فرض فيه كرامة الواقعية فم يبق الاستدلال في ناسي حكم خصوص المغصوبة وللمنفرد
حكم عبادته بحال بل انما بعضهم في ناسي المنع من عدم ترجيح العلم في حجة الغفلة فانهم يتجاهلون زيادة التكاليف لاول دون الاخير
انه يلزم من عدم تعاقب التكاليف الواقعية لا يتوقف على المكلف لا بعد دخول وقتها فاذا فزع ففعله المكلف عند الامتناع

تكليف الحج والمنفردان لا تكليف قبلها فلا سبب هنا لاستحقاقها بها زائداً عما جازى بالالتفات الى امثال تكليف الحج فلعن التكليف
به لفقد الاستطاعة واما بعد الاستطاعة فلفقد الالتفات وحصول الغفلة وكذا الصلوة والصيام بالنسبة الى وقتها ومن هنا قد يلحق
الى ما لا ياباه كلام صاحبك ومن تبعه من ان العلم واجب يقتضي التقاع على تركه من حيث هو لا من حيث افضائه الى المعصية اعني ترك الواجبات
وفعل المحرمات المحمولة تفصيلاً ومادام بظاهر من الأدلة المتقدمة على كون وجوب تحصيل العلم من باب المفكر محمول على بيان الحكم في وجوبه وان
الحكمة في ايجابه بنفسه حادثة المكلف بل بالتكليف بالواجبات للحكمة الظاهرة في الارشاد وتبليغ الانبياء والحج والخيرات حتى لا يفوته منفعة التكليف
بها ولا يناله مضرها لانهما فائدة قد يكون الحكم في وجوب الشيء لنفسه حادثة المكلف بل الخطاب بل الحكمة الظاهرة في الارشاد وتبليغ الانبياء
والحج ليس الا صيرورة الناس عالمين قائلين بالتكاليف لكن الانصاف هو ادله وجوب العلم في كونه واجبا غير ما يضاف الى ما عرفت من
الاجابة في الوجه الثالث للظن في المواخذة على نفس المجازفة ويمكن ان يلزم تحب باستحقاق التقاع على ترك تعلم التكليف الواجب مقدمه وان
كانت مشروطة بشرطها مفقودة حين لا تقا الى ما يعلم اجمالا من الواجبات المطلقة والمشرطة لاستقرار بناء العقول في امثال الطوط
المقدم على عدم الفرق في الدقة على ترك التكليف المستطوع في عين المطلقة والمشرطة فتم هذا خلاصة الكلام بالنسبة الى عقاب
الجاهل التارك للفصل العاقل ما يطابق البراءة واما الكلام في حكم الوضع في صحة العمل الصادر من الجاهل فمما فيقع الكلام فيه تارة الغامض
واخرى الباطل اما الغامض فاما ان العبرة فيها بمطابقة الواقع ونحوها سواء وقعت عن احد الطرفين اعني الاجتهاد والتقليد ام لا عنها
فاتفق عطاء للواقع لانها من قبل الاسباب الامور شرعية فالعلم والحج لا يدخل في تأثيرها وترتب السببية عليها في عقد على امره عقدا لا
يغير تأثيره في حليته الوطى فانكشف بعد ذلك صحة كنه في صحة من حين وقوعه وكذا لو انكشف فساده وتبطل عليه حكم لفساد من حين الوقوع وكذا من ينج
ذبحته اخرى يفرى وجبه فانكشف كونه صحيحا او فاسدا ولو ترتب عليه ثواب قبل الانكشاف فحكمه العقاب بقاء من كونه راعى مخالفة الواقع كما اذا
فان التقا عليه راعى اما حكمه الوضع كما لو باع ثم تلك الذبحة فحكمه كما ذكرنا هنا من امر عاتق كنه كنه الحال فلا اشكال فيما ذكرنا بعد الاخذة اوله
سببية تلك المعاملات لاختلافها في ذلك ايضا لا من بعض شايخنا المعاصرين فحاشا طال الكلام هنا في تفصيل ذكره بعد قد سمى العقود
والذمة انما يعلل كل واحد له الشارع سببا لما احتياق واقعته فاقترن الشارع اوله وحقايق ظاهرية هي باطنية المجتهدين ما وضعه الشارع في
قد يطابق الواقع في دمجها ولما لم يكن لنا سبيل في المسائل الاجتهادية الى الواضحة السببية والشرط والمنازع حقنا هي الحقايق الظاهرية ومن التمس
الى انعقد عليه اجماع بل الصريح ان ترتب الاثار على الحقايق الظاهرية بالنسبة الى الاشخاص فان ملاقات الماء الغليل للجماسه سبب لئلا ينجس عند واحد
دون غيره وكذا قطع الحلقوم للتذكية والعقد الفارسي للتقليد والتركيبية وحاصل ما ذكر من التفصيل ان غير المجتهدين المقلد على ثلثة اقسام
اما غافل عن احتمال كون ما اتى به من المعاملة مخالفا للواقع اما ان يكون غافلا ذاتية فان وافق اعتقاده قول من يقوله فهو والا كان كالمجهل
المبتدل واثير وقد مر حكمه في باب جوع المجتهدين اما التام هو المنطق للاختصاصا لغيره ما اوقعه من المعاملة للواقع فاما ان يكون ماصدا عنه موافقا
او مخالفا للحكم القطعي الصادر من الشارع واما ان لا يكون كذلك بل كان حكم المعاملة ثابتا بالظن والاجتهاد فاولا ويرتبه عليه الاثر مع الموافقة
يرتبه عليه مع مخالفة الامر فرض انه ثبت من الشارع قطعا ان المعاملة الفلانية سبب لكذا وليس معتقدا لكذا حتى يعتبد بخلافه ولا دليل على التنبه في مثله
بعلم واعتقاد ولا يقدح كونه محملا للحال وظاننا بانه ما مور بالخص والسؤال كان من اعتقد جليلة فخر مع اعتقاد خلاف فخر عليه فخر وان لم يسل
لان ما مور بالسؤال واما الثاني فانه لا يقدح عدم ترتب الاثر في حقيقة ما دام باقيا على عدم التقليد بل وجود المعاملة كعدمها سواء طابقت احد الاقوال ام لا
اذ المفروض عدم القطع بالوضع الواقع من الشارع بل هو مضمون للمجهل فترتب الاثر انما هو حقيقة ثم قل بعد صدق المعاملة للمجهل القائل بانها
فلا اشكال فيه وان قل من يقول بترتب الاثر في التحقيق في التفصيل بما مر في نفق الفتوى بالمخالف الثالث في ان ما لم يختص اثره او معيّن بين الظاهر
والجاسه والحليته والحرمة واما ما يرتب عليه الاثر فادخل في الغسل فوجب من البول فترتب تقليد او اكتفى في الذبحة بقطع الحلقوم مثلا كل ثم قل من يقول
بكهائيه الاول في الظاهر والثاني في التذكية ترتب الاثر على فعله السابق في الغسل بصرف الظاهر بالنسبة الى كل من يرد ذلك ولا يشترط كونه مقلدا حين الغسل
والذبح واما ما يختص اثره بمعين او معينين كالغسل ولا يفتاها واستباحتها لغيره واما ما لا يرتب عليه الاثر انما هذه الامور لا بد من ان
تعلق بالمعيار لا يصح بسببته عقد صار عن جعل خاص على امره خاصة محلقتها على كل من يربحوا هذا العقد مقلد به هذا الشخص حال العقد
لم يكن مقلدا فلم يرتب في حقيقة الاثر كما تقدم واما بعده وان دخل في مقلد به لكن لا يفيد ليرتب الاثر في حقيقة اذا المظنون للمجهل سبب هذا العقد
متصلا بصدوره للاثر ولو بصرف هذا سببا كل في ما السببية المتصلة فلا دليل عليها اذ ليس هو مضمون للمجهل ولا دليل على كون الدور في
التقليد كاجازة المالك والاصل في المعاملات الفاسدة ان عدم ترتب الاثر كان ثابتا قبل التقليد فيستصحى انتهى كلامه مختصا والمهم في
المقام بيان ما ذكر في المقدّم من ان كل ما جعله الشارع من الاسباب الاحتياق واقعية وحقايق ظاهرية فتقول بعد الانحاض عما هو التحقيق عندنا
بتبع المحققين من ان التنبهية الشرعية واجبة الى كاليك شرعية ان الاحكام الوضعية على القول بتأصلها هي الامور الواقعية المحمولة بحجوزة
وموت عمر ولو كان الطريق للمناجحة لا غيرها قد يكون هو العلو وقد يكون هو الظن والاجتهاد او التقليد وكل واحد من الطرفين قد

يحصل قبل وجوده الاثر الشارع نظير الامور خارجة عن المحسوس فيحصل بعده ولا فرق بينهما في ان خصوص الطريق يجب ترتيبه لا ثقله في الاثر من حيث حصوله
انما عرفت ذلك بقول اذا كان العقل الصادر من الجاهل سبباً للترجيح فكل من حصل له السببية هذا العقل طريق عقل اعني العلم او جعل بالظن الاجتهادي
او التقليدي ترتيباً في حقه حكم تلك الترجيح من غير فرق بين النفس الترجيح من غيرهما فان احكام الترجيح عند زيد ليست متعصبه بما فقد يتعلق بها الحكم
مترتب على هذه الترجيح كاحكام صاحبها وتوحيها من انما اعتاد قبلها من الوجود والعقد عليها حال حيوتها ولا فرق بين حصول هذا الطريق حال العقد
او قبله وبعد انما اذا اعتقد سبباً وهو الواقع غير سبب فلا يترتب عليه شيء في الواقع فم لا يكون مكتفياً بالواقع مادام معتقداً انما اذا زال الاعتقاد رجع
الامر الى الواقع وعمل على مقتضاها بل حال الاستنباط الشرعي حال الامور خارجة كقوله زيد وموت عمر وقم انما لا فرق بين العلم بموت زيد بعد مقتضى
من موت زيد وبين قيام الطريق الشرعي في وجوب ترتيبا ناد الموت من حينه فكل لا فرق بين حصول العلم لسببية العقد او بعد مقتضاه وبين الظن الاجتهاد
بعد الصدقات مؤكداً الظن الاجتهاد انما لا يكون محملاً وحكاماً من انما هو كون هذا العقد المذكور حين صدوره عند العلامة الشرعية
بين زيد عند المفروض ان دليل حجة هذا الظن لا يفيد سكونه في طريق الواقع فافترق بين صدق العقد انما لا يكون سبباً وبين الظن بعد صدق
واذا انما لم يتبادر عن واقع النظر في كل ما تقدم فلا يظن ان مقتضاهما وحصل ماد كذا ان الفعل الصادر من الجاهل انما على حكمه الواقع في التكليف
والوضع فلهذا محط العلم والظن الاجتهاد والتقليد كان هذا الطريق كاشفاً حقيقياً او جعلياً عن حاله حين الصدق فيعمل بمقتضى انكشف
في مباحث الاجتهاد والتقليد ان الفعل الصادر من المجتهد والعقد ايضا انما على حكم الواقع في الاحتجاجات انما لا يكون كاشفاً عن حاله حين الصدق
فيعمل بمقتضى انكشفه في الاحتجاجات حيث يغفل ان الفعل الصادر عن الاجتهاد والتقليد اذا كان مكتفياً على الدوام واستمر لا يترك الترجيح والميلكة لا يؤثر
في حكمها الا في حق تمام الكلام في علمه وقبالة في معاملة الجاهل من حيث المشك في ترتيبه لا ثقله على ما يوقعه فلا يتاخر منه قصد الانشاء
في العقول والايقاعات وفيه ان قصد الانشاء انما يحصل بقصد شخص مضمون الصيغة وهو الانتقال في البيع والترجيح في التكاثر وهذا
محصيل مع القطع بالمشاشه عاصداً عن الشك فيه لا ترى ان التاخر بقصد ان التملك في القاروب مع الغصن وغيرهما من البسوع الفاسد
وما ذكرنا يظهر ان لا فرق في حقه معاملة الجاهل من حين انكشافها مع انكشافها بعد العقد بين شك في الصفة حين صدورها وبين قطعها
فانهم هذا كله حال المعاملات فاما العبادات فلتخص الكلام فيها انما اذا وقع الجاهل عبادة عمل فيها بما يقضيه البراءة كان صلى الله عليه وسلم
فان كان حين العمل مترتباً في حقه علمياً بما اعطاه من انما عليه الامتثال فلا اشكال في انكشاف الصفة بعد ذلك بالخل في ذلك فانه العلم
محقق في القرب ان الشك في كون الله به موافقاً للمور به كيف يقرب به وما تقرر من الحكم بالصحة فاشك في صدق الامر به على تقدير صدوره في
الصلوة والاعمال لا يرد بها نص معتبر عادة بعض العبادات الصالحة من باب الاحتياط فلا يفسد ما نحن فيه لان الامر على تقدير وجوده هناك
يمكن قصد امتثالها بهذا الحق فوافقه ما يمكن هناك من الامتثال بخلاف ما نحن فيه حيث يقطع بوجود امر من الشارع فان امتثاله لا يكون
الابان ما يعلم مطابقاً لبيان الحمل الاحتمال مطابقاً لا بعد ما طاعه فاعرف بالحق ان قصد التقرب شرط في صحة العبادات انما انما هو
لا يتحقق مع الشك في كون العمل مقرباً او ما قصد التقرب في الموارد المذكورة من الاحتياط فهو غير ممكن على وجه الجرم والجرم فيه غير معتبر الجاهل
ان لو لا تحقيق احتياط في كثير من الموارد مع رجحان الاحتياط فيها اجماعاً وكيف في العالم بما يقضيه البراءة مع الشك حين العمل لا يصح
عبادته وان انكشف مطابقاً للواقع ما لو غفل عن ذلك وسكن فيه الفعل من الممكن اليه من التوجه واما مثلاً لما فعل ما اعتقداً التقرب فيحتاج
عن محل كلامنا انما هو على الجاهل الشك في الفعل ما يقضيه البراءة فاجري لبراءة في الشك دون الغافل ومعتقد الخلاف وعلم
انما حاله لا في حقه اذا انكشف مطابقاً للواقع لا يعتبر في العبادات انما الامور به على قصد التقرب للمرضح حصوله والعلم بمطابقته للواقع
والظن بها من طريق معتبر شرعي غير معتبر في حقه العبادات لعدم الدليل فان ادلة وجوب جوع المجتهد الى الادلة العقلية الى المجتهدين انما هي بيان
الطريق الشرعية التي لا يتقدم مع موافقتها للواقع لا لبيان اشتراط كون الواقع مأخوذاً من هذه الطرق كما لا يخفى على من لاحظها ثم
ان من انما مطابقاً للواقع الصادر للواقع العلم بها والطريق التي يرجع اليه المجتهد والعقد وتوهم ان ظن المجتهد وقواه لا يؤثر في الواقع
السابقة غلط لان مؤداه من الحكم الشرعي الثابت للاعمال للاضحية والمستقبله واما ترتيبه لا ثقله الفعل الماضي فهو بعد التوجه
فان تقرر المجتهد عدم وجوب التوجه كالعالم ان اثره ما قبل العمل عدم وجوب التوجه في الصلوة وبعد العمل عدم وجوب عادة الصلوة
الواقع من غير صورة كما تقدم نظير ذلك في العامة والخاصة الكلام في الجاهل المعامل قبل الفحص امور **الاول** ان الغفلة في ما بالواحد
والعدم بموافقة الواقع انما يعتبر بمطابقة العمل له ومخالفة هو الواقع الاول ثابت في كل واقعة عند الخطئة فادفرضنا العصبية
انما تناوله الجاهل حياً ما في الواقع وفرض وجوبه معتبر عليه بعد الفحص على الحلية في عبادات ولو عكس الامر لرب عبادات والعبرة
بالطريق الشرعية المعنوية عليه بعد الفحص في صورته العكس دون الفصل ويكفي مخالفة احداهما في التصويت انما يكفي في عدم
المواخذ موافقة احدهما فلا اعتناء في التصويت وجوه من ان التكليف الاول انما هو بالواقع وليس بالتكليف بالطريق الظاهرية الا من عثر
منه ان الواقع انما كان في علم الله سبحانه غير ممكن الوصول اليه وكان هنا طريق محمول مؤذاه بدلا عنه فالتكليف به هو مؤد

الطريق دون الواقع على ما هو عليه فكيف يعاقب الله على شرب العصير من يعلم انه لم يغير عليه بعد الفحص على دليل حوته من ان كلامه
 الواقع وهو الطريق تكليفاً فحقى ما اذا كان التكليف ثباتاً للواقع فلا تترك ان كان واقعاً بالاحتياط وعلى استعاطه عن نفسه
 بالرجوع الى الطريق الشرعي المفروض لانه على نفي التكليف فاد الرغبت شيئاً منها فلا مانع من واخذته واما اذا كان التكليف ثباتاً للطريق
 الشرعي فلا بد ان تركه موافقة خطا ومقدراً على العلم به فان ذلك وجوب الرجوع الى الخبر القادر او أقوى المجتهدين على العالم والجاهل القادر على
 المعرفة ومن عدم التكليف بالواقع بعد الفقد وبالنظر في الشرع لكونه ثابتاً في حق من اطلع عليه من اوجوه التبري لمكلف به فلا يكون المتأخذ
 على مخالفة الواجب الحرام الواجب المتكفل به الطريق فاذا لم يكن وجوباً وصحراً فلا مؤاخذة نعم لو اطلع على ما يدل ظاهراً على الوجوب
 المحض لم يوافق مع كون مخالفاً للواقع بالمرض فالموافقة له لازمة من ابل لا يقياد وتركها يجرى واداً لم يطلع على ذلك تركها الفحص فلا يبرأ
 فاذا كان وجوباً فحقى وكان الطريق الظاهري فيا فلا ان المرض عدم التمكن من الوصول الى الواقع فالمقتضى للتكليف مقتضى الوصول اليه
 التمكن الوصول اليه في التكليف الا كونه هو الاول ويظهر وجهه باننا ما في الوجوه الاربعة وحاصل ان التكليف الثابت في الواقع وان فرض
 تعدد الوصول اليه تفصيلاً الا انه لا مانع من العقاب بعد كون المكلف محتملاً لادراكه عليه غير مطلق على طريق شرعي بنفسه ولا واجداً لدليل يؤمن من
 العقاب عليه مع بقاء تردده وهو العقل والنقل الدالان على براءة ما لا يمتنع بعد الفحص الجبري الوصول وان اخلل التكليف وترد فيه فاذا لم يكن
 التكليف ثباتاً للواقع فلا مقتضى للعقاب من حيث الخطا بان الواقع ولو فرض هنا طريق ظاهري مثبت للتكليف لم يغير عليه المكلف ليعاقب
 عليه لان مؤدى الطريق الظاهري غير محمول من حيث هو مقابل الواقع وانما هو محمول بعنوان كونه طريقاً اليه فاذا اخطأ لم يترتب عليه شيء
 ولذا لو أدى عبادة بهذا الطريق فبين مخالفتها للواقع لم يسقط الإثم وجب عاقبتها انما اذا اعتبر عليه الكلف لم يجر مخالفة لان المفروض عدم
 العلم بمخالفة الواقع فيكون معصيته ظاهرة من حيث فرض كون ليله طريقاً شرعياً للواقع فهو في تخفيف نوع من التبري وهذا المقتضى مفقود
 مع عدم الاطلاع على هذا الطريق ووجوب رجوع العالم الى الحق لاجل احوال واجبا فاذا رجع صادف الواقع وجب من حيث ان واقعاً
 يصادف الواقع لم يكن الرجوع اليه هذه الواقعة واجبة في الواقع وتترتب عليه ثارا الوجوب ظاهر مشروط بعدم انكشاف المخالف لا
 استحتما العقاب على الترتيب فانه ثبت فاقاً من باب التبري ومن هنا يظهر انه لا يتعدى العقاب مع مصادفة الواقع من جهة تعدد التكليف نعم لو قلنا
 بان مؤديان الطريق لشرعية احكام واقعية ثابتة لهم من ذلك انفراد التكليف الى مؤديات تلك الطريق وكان اوجها للاحتمالات ح الثابتة منها
 (الشأن) قد عرفنا ان الجاهل العامل بما يوافق البراءة مع قدرته على الفحص واستبانة الحال غير معدود من جهة العقاب ولا من جهة سائر الامور
 بعبارة شتى من انما انشئ المجهل عقاباً وغيره من الامور المترتبة على ذلك الشيء في حق العالم لا يرتفع عن الجاهل لاجل جهل وقد استثنى الا
 من ذلك القصر والاثام والجهر والاختفاء كما بعدد وتبر الجاهل في هذين الموضوعين فكل كلامهم اذا تهم العذر من حيث الحكم الواقع
 وهي الصفة بمقتضى سقوط الفعل ثانياً دون المواخذة وهو الله تقضيه دليل العذر وتبر في الموضوعين في يقع الاشكال في انه اذا
 لم يكن معدوداً من حيث الحكم التكليفي كسائر الاحكام المجزئة للتكليف القصر فيكون تكليفه بالواقع وهو القصر بالنسبة الى المسافر باقياً
 وما لا يبر من الاثم المحكوم بكونه منسقطاً ان لم يكن ما موراً به فكيف يجمع الامر به مع فرض وجود الامر بالقصر وهذا دفع هذا الاشكال
 اما بمنع تعلق التكليف بالواقع المتروك فلما يمنع تعلقه بالواقع فالاول اما بدعوى كون القصر مثلاً واجبا على المسافر
 العالم وكذا الجهر والاختفاء اما بمقتضى معدود وتبر فيه بمعنى كون الجهل بهذه المسئلة كالجمل بالموضوع يعذر صاحبها بحكم عليه
 ظاهر بخلاف الحكم الواقع في هذا الجاهل وان لم يتوجه له خطاب يشتمل على حكم ظاهر في كماله الجاهل بالموضوع الا انه مستغنى عنه بعبارة
 لوجوب هذا الشيء عليه في الواقع واما من جهة القول بعدم التكليف الفاعل بالواقع وكونه مؤاخذاً على ترك التعلم فلا يجب عليه
 القصر لعقله عنه نعم يعاقب على عدم ازالة الغفلة كما تقدم استظهاره من صاحبك ومن تبعه واما من جهة تسليم تكليفه بالواقع
 الا ان الخطاب بالواقع ينقطع عند الغفلة لغير خطاب الجاهل وان كان العجز لبؤ اختياره فهو معاقب حين الغفلة على ترك القصر لكنه
 ليس ما موراً به حتى يجمع مع فرض وجود الامر بالاثام لكن هذا كله خلاف الشجستان الظاهر منهم كما تقدم بقاء التكليف بالواقع
 المجمل بالنسبة الى الجاهل ولذا يبطلون صلوة الجاهل بحجة الغضب اذ لولا التهي بين الصلوة لم يكن وجب للبطا لثاني منع تغيب
 الامر بالماتى به والزام ان غير الواجب سقط عن الواجب فان قيام ما اعتقد وجوبه مقام الواجب الواقع غير مجمع نعم قد يوجب
 غير الواجب فوات الواجب فخر من بناء على دلالة الامر بالشيء على التهي عن الضد كما في اخ الوقت حيث يستلزم فعل التمام فوان القصر
 ربور هذا الوجه ان الظاهر من الادلة كون الماتى به ما موراً به في حقه مثل قوله في الجهر والاختفاء تمت صلوته ونحو ذلك
 الموارد التي قام فيها غير الواجب مقام الواجب مع عدم وجوب البديل بل الظاهر في تلك الموارد سقوط الامر الواقع وثبوت الامر ببدل
 الشأ لم يزد كاشف الغطاء من ان التكليف بالاثام مترتب على معصية الشارع بترك القصر فقد كلفه بالقصر والاثام على
 قدره معصية التكليف باليقين وسلك هذا الطريق في مسألة الضد في شئ من غير الامر من الواجبين المتبقيين ذاتاً

وانما يستعمل الواقع في كان ما موراً به

المكلف الامتنان بالاهم وزوده انا لا نفعل الترتيب في المقامين في انما يعقل ذلك فيما اذا حدث التكليف الثاني بعد تحقق معصية الاول كمن
 عصي ترك الصلوة مع الطهارة المائية فكلف اضيق الوقت بالترتبة **الثالث** ان وجوب الفحص انما هو في اجزاء الاصل في الشبهة الحكمة
 الناسية من عدم الفحص او اجزاء بعض الفاتحة او تقاض النصوص اما اجزاء الاصل في الشبهة الموضوعية فان كانت الشبهة في الخبر فلا اشكال ولا
 خلافا في عدم عدم وجوب الفحص ويدل عليه إطلاق الاخبار مثل قوله كل شيء لك حلال حتى تعلم وقوله حتى تستبين لك غير هذا وتقوم به
 الشبهة وقوله حتى تستبين شأه ان يشهد ان جهة المنة وغير ذلك السائر عما يصلح لتبينها وان كانت الشبهة وجوبية فمقتضى ذلك البراءة حتى يعقل
 كبعض كلمات العلماء وعدم وجوب الفحص ايضا وهو مقتضى حكم العقل في بعض الموارد مثل قول المولى العبد المكرم العلماء والمؤمنين فانه لا يوجب الفحص
 المشكوك حاله في المثالين الا انه قد يترامح بناء العقلاء في بعض الموارد على الفحص الاحتياط كما اذا امر المولى باخصاء علماء البلد واظباطها
 او اضافهم واعطاهم واحدا منهم دينارا فانه قد يدعى ان بناءهم على الفحص عن ذلك وعدم الاقتصار على العلوم ابتداء مع احتمال وجوب غيرهم
 في البلد قال في المعالي في مقام الاستدلال على وجوب التبين في خبر محمول الحال بآية التثبت في خبر الفاسق وان وجوب التثبت فيها متعلق بنفس الوصف
 لا بما تقدم العلم به من غير مقتضى ذلك رادة الفحص والبحث عن حصوله وعدله الا ان قول لقائل اعط كل الغر رشيد من هذه الجماعة مثله في هذا
 ارادة السؤال والفحص عن جميع الوصفين لا الاقتصار على من سبق العلم باحتمال اذنه في ذلك المحقق القمي في القوانين بان التوليغات
 المشروطة بوجود شيء انما يتوقف وجوبها على وجود الشرط الاعلى العلم بوجوده فيا التثبت الى العم مطابق لا مشروط مثل ان من تكت في كون
 ماله بمقدار الاستطاعة لم يجد عليه بمقدار المال لا يمكن ان يقول في العلم ان مستطيع ولا يجب على شيء بل يجب عليه بحسبه ماله ليعلم انه
 واجد للاستطاعة وافادها لم يشك بعد الحاسبة في ان هذا المال هل يكفي في الاستطاعة لا فالأصل عدم الوجوب ثم ذكر المثال
 المذكور في العالم بالتقرير المتقدم عندها ما كلف الفقهاء مختلف في وقوع المسئلة ففادى جماعة منهم كالشيخ والفاضل وغيرهم بان له
 كان له فضة مخشوشة بغيرها وعلم بلوغ الحال نصا وشك في مقدار وجوب التصفية لتحصيل العلم بالمقدار الاحتياطيا بخلاف ما يفتقر
 معه البراءة نعم استشكل في الخبر في وجوب ذلك وصريح غير واحد من هؤلاء مع عدم العلم ببلوغ الحال النصا بانه لا يجب التصفية والفرن
 بين المستبين ومفقود الاقارب ما يتوهم من ان العلم بالتكليف ثابت مع العلم ببلوغ النصا بخلاف ما يعلم بدوام العلم بالنصا لا بوجوبه
 مع القدر المستبين ودوران الامر بين الاقل والاكثر مع كون الزائد تقديري وجوبه بتكليفه مستغلا لا تروى له لو علم بالدين وشك في قدره
 لم يوجب ذلك الاحتياط والفحص مع انه لو كان هذا المقدار يمنع من اجراء البراءة قبل الفحص لنع منها بعده ان العلم الاجمالي لا يجوز معه
 الرجوع الى البراءة ولو بعد الفحص وقال في الخبر في باب نصا في الغلات ولو شك في البلوغ ولا ميال هنا ولا ميزان ولم يوجد سقط
 الوجوب دون الاستحباب انتهى فظهر بان الاصل مع الفحص وتحصيل العلم وبالحاجة فادكره من ايجاب تحصيل العلم بالواقع مع التمكن في
 بعض افراد الاشياء في الموضع مشكلا وشكلا من غيرهم بين الموارد مع ما تقر في عندهم من اصله نفى التزايد عند دوران الامر بين
 الاقل والاكثر واما ما ذكره صاحب المعالي وتبعه عليه المحقق القمي من تقرير الاستدلال بآية التثبت على وجهه في قول الحال من اقتضا
 حجة تتعلق الامر بالموضوع الواقع في مقتضى وجوب الفحص عن مصاويقه وعدم الاقتصار على القدر المعلوم فلا يخفى ما فيه لان ذكر محمول
 الحال ليس مبيدا على وجوب الفحص عند الشك لا بما ذكره لاخذ فله يجب التبين فيه بعد الفحص الياس عن العلم بحاله كما لا يجب الاعطاء في
 المثال المذكور بعد الفحص عن حال المشكوك وعدم العلم باجماع الوصفين فينبل وجهه رده قبل الفحص ويبره ان وجوب التبين شرطي ومبرحه
 الاستقراط قبول الخبر في نفسه من دون استراط التبين فيه بعدالة الخبر فاداشك في عدالة الشك في قول خبره في نفسه والرجوع في هذا الشك
 والمعين فيه عدم القبول لان عدم العلم بحجته شيء كما في عدم حجته ثم الله يمكن ان يوجب الفحص ان كان العلم بالموضوع المطلوبه
 التكليف يوقف كثيرا على الفحص لو اهل الفحص لم يوقع في مخالفة التكليف كثيرا تعين هنا حكم العقلاء احتياطيا للفحص ثم العلم بالبراءة
 كعض لا مثله المتقدم من ان اضافة جميع علماء البلد واظباطهم لا يمكن للشخص الجاهل الا بالفحص فاحصل العلم ببعض واقصر على ذلك
 ناهيا لوجوبه نصا من عده باصالة البراءة من غير فحص انك ومنه ناهي يمكن ان يوق في مثال الحج المتقدم ان العلم بالاستطاعة في اول
 ارسته على ما حصل بالعلوم من عدم استحباب العقاق والملازمة عند الشك ان توكنا ضافة من يمكن من تحصيل العلم به بفحص فائد ومن هنا
 يمكن ان يوق في مثال الحج المتقدم ان العلم بالاستطاعة في اول ارسته حصوله ما يتوقف على الباع الى الحاسبة فلو بى الامر على تركها ونفى وجوب الحج
 باصالة الباء لزم تاحر الحج عن اول سنة الاستطاعة بالنسبة الى كثير من الاشخاص لكن الشأن في صدق هذه الدعوى واما ما استدل الله به
 المتقدم من ان لوجوبها في الشرط فيكون وجوبها على وجود العلم بطل العلم بوجوده في غير مسلم لا يجب لان الشك في وجود الشرط يوجب
 الشك في وجوبه في الشرط وسواء التكليف والاصلا عدمه عايرة الامر في بين اشراط التكليف بوجود شيء استقراطيا بالعلم به ان وقع
 العلم في البراءة انتا برة فيقطع بانقضاء التكليف من دون حاجته الى الاصل في الصورة الاولى في شك فيه فينبى بالاصل واما الكثر
 في مقتضى الشبهة في الفحص من ان يابى في ابليل بها بدين من الادلة وتختلف في الاختلاف لا يفتقر

[illegible]

الضرر الحادث بل يجب ان يكون الحكم الشرعي في تلك الواقعة على وجه يتدارك ذلك الضرر كان لم يحدث لا انقضى بنا في هذا قوله لا ضرر بناء على
 ان معنى الضرر المجازات على الضرر وكذا لو كان بمقتضى المصانة التي هي من غل الاثني لان فضل الثاني منها ضرر قد نفى بالفقرة الاولى فالضرر والخط
 بالضمرة الثانية لما يحصل بفعل الثالث وكان من تسره بالجرء على الضرر داخل هذا المعنى لا على انه معنى مستقل ويحتمل ان يراد من النفي التام
 عن ضرر النفس او الغير ابتداء او مجازاة لكن لا بد ان يراد بالنهي نهائيا على التحريم القسار وعدم الضمير للاستدلال به في كثير من رواياته على الحكم
 الوضوح ومن محض التكليف فالتقي هنا نظير الامر بالوفاء بالشروط والعقود وكل اضرار بالنفس او الغير محرم غير ماض على من اضره وهذا المعنى قد
 من الاول بل يلجح اليه ولا يظهر الا في نظر بعض الفقهاء وقطائرها وروايد ذكرها في الروايات وفيها لم يعلما هو المعنى الاول ثم ان هذه القاعدة حاكمة
 على جميع المومات الدالة بعمومها على تشريع الحكم الشرعي كادلة لزوم العقود وسلطنة الناس على اموالهم وجوب الوضوء على واحد الماء و
 حرمة الترافع الى حكام الجور وغير ذلك وما يظهر من غير واحد من اخذ التعارض بين العمومات المثبتة للتكليف وهذه القاعدة ثم ترجع هذه
 اما بعمل الاصل او اما بالاصول كالبرائة في مقام التكليف وغيره في غير ذلك وخلاف ما يقتضيه التدبر في نظائرها من ازالة رفع الحرج ورفع
 والنسيان ونفي التهم وعلى كثير التهم ونفي المسبيل على المحسنين ونفي قلة العبد على شيء ويخوض معان وقوعها في مقام الامتنان في
 في تقديرها على العمومات والمراد بالحكومة ان يكون احدا للدليلين بمداولة لفظية متعرضا لحال دليل اخر من حيث اثبات حكم لشيء او نفيه
 عنه فالاول مثل ما دل على المهارة بالاستسقاء وبشهادة العدلين فانه حاكم على ما دل تائه لصلوة الا بطرفه فانه يعيد بمداولة اللفظية على
 ان ما ثبت من الاحكام للطهارة في مثل لصلوة الا بطرفه وغيرها ثابت المتطهر بالاستسقاء او بالبيعة والثاني مثل الامثلة المذكورة
 واما المقارضا فليس في احدهما دلالة لفظية على حال الاخر من حيث العموم والخصوص بل انما يفيد حكما منافيا لحكم اخر وبما اظهروا
 وعدم جواز تحقيقهما واقعا يحكم بآلة خلاف الظاهر في احدهما المعين ان كان الاخر اقوى منه فهذا الاخر اقوى من غيره عقلية
 على المراد من الاخر وليس في مداولة اللفظية تعرض لبك المراد منه ومن هنا وجب ملاحظة الترجيح في القرينة لان قرينة العقل بضميمة
 المرجح انما اذا كان الدليل بمداولة اللفظية كما شفا عن حال الاخر فلا يحتاج الى ملاحظة مرجح بل هي متعين للقرينة بمداولة لوسائل
 لذلك فتوضيح في مقارضا الاستسقاء بين الشئ ثم انه يظهر عما ذكرنا من حكومة الرواية وورودها في مقام الامتنان نظير ما ذكره
 الحرج والاكراه ان معنى الحكم الشرعي المجمل بالادلة العامة لا يصلح ان يكون تداركا للضرر حتى يبق ان الضرر يتدارك بالصلح العامة
 لا الضرر وان الضرر المقابل بمقتضى راجح عليه ليس بغير بل ليس ضررا او يصحح المسأ ان هذه القاعدة تدل على عدم جعل الاحكام القرينة
 واختصاص ادلة الاحكام بغير موارد الضرر نعم لولا الحكومة ومقام الامتنان كان للتوهم المذكور مجال وقد يدعى بان العمومات الجامعة للاحكام
 انما تكشف عن المصلحة في نفس الحكم ولو في غير مورد الضرر وهذه المصلحة لا يتدارك به الضرر الموجود في مورد فان الامر بالتحج والصلوة
 مثلا يدل على عدم وعوض ولو مع عدم الضرر ففي مورد الضرر لا علم بوجوده مقابل الضرر وهذا الدفع اشنع من اصل التوقلانه
 اذا سلم عموا الامر لصورة الضرر كشف عن وجود مصلحة يتدارك به الضرر في هذا المورد مع انه يكون تداركا للضرر الاجماليا
 من قوله افضل الاعمال احمرها وما اشهر في الالسن وتكون في العقول من ان الاجر على قدر الشفعة والتقصير في دفع التوهم المذكور
 ماد كراهه من الحكومة والورود في مقام الامتنان ثم انك قد عرفت بما ذكرنا انه لا قصور في القاعدة المذكورة من حيث مدركها
 سند او دلالة الا ان يوهن فيها هي كثرة التخصيصات فيها بحيث يكون الخارج منها اضعا البلية كما لا يخفى على المتبحر خصوصا على
 تفسير الضرر بما زال المكون كما تقدم بل لو بني على العمل بعموم هذه القاعدة حصل منه فقه جديد مع ذلك فعلا استقر
 سيرة الفقهاء على الاستدلال بهذه مقابل العمومات المثبتة للاحكام وعدم دفع البلية عنها الا بمقتضى قوى في غاية الاعتياب
 يعلم منهم انحصار مدرك الحكم في عموم هذه القاعدة ولعل هذا كاف في جبر الوهم المذكور وان كان في كفايته نظريا على ان لزوم
 تخصيص اكثر على تقدير العموم بقرينة على اداة معنى لا يلزم منه تلك غاية الامر ان يرد الامر بين العموم واردة ذلك المعنى لاستدلال العلماء
 لا يصلح معينا خصوصا لهذا المعنى المروج المنا في مقام الامتنان وضرر القاعدة الا ان يبق مصنافا الى منع اكثرية الخارج وان سلمت
 كثرة ان الموارد الكثيرة الخارجة عن العام اما خربت بعنوان واحد جامع لها وان لو غر في وجه التخصيص وقد عرفت ان مقتضى اكثر
 الاستسقاء فيه اذا كان بعنوان واحد جامع لافراد هي من البلية كما اذا قيل اكرم الناس ودل دليل على اعتبار العدالة خصوصا اذا
 كان المختص في تعليم به الخاطب حال الخطاب ومن هنا ظهر وجه صحة التسلسل بكثير من العمومات مع خروج اكثر افرادها كما في قوله المؤمنون
 عند شر طهم وقوله او فوا بالعقود بناء على اداة العموم كما في الصريح في انه يشكل الامر من حيث ان ظاهرهم في الضرر المنفي الضرر التوعى
 لا التخصيص كما يشترطه النجاء والمغبون نظر الى ملاحظة نوع البيع المبحون فيه وان فرض عدم تفرده في خصوص مقام كما اذا لم يوجد ربح
 في البيع كان بقاءه ضررا على البائع لكونه في معرض الابان والنفذ والتقصير كما ان الميراث على نزل الشفعة ضرر على الشفيع بل ان
 له من نفع وبالمجمل فالضرر عندهم في بعض الاحكام حكما لا يعتبر اصلها في بعض التامات يعتبر من اثارها مع ان طائفة اعتبرها

الذخيرة

الضرر الشككي لان يستظهر منها الاتفاق الحكم راسا اذا كان موجبا للضرر عالما وان لم يوجد دائما كما قد يدعى نظير ذلك في ادلة نفق
الحرج ولو قلنا بان التسلط على ملك الغير باجابه عن ملكه مقرر عليه فيجب او شفعه ضرر ايضا صا الامر اشكل لان بان الضرر واجب
وقوع العقد على وجه مقرر بل يدخل فيه الخيار فتم انه قد يتعارض الضرر بان النسبة الى شخص واحد او شخصين منع فقد المخرج يرجع الى
الاصول واقواعد الاخر كما ان اكره على الولاية من قبل الجائر المستلزم للاضرار وعلى الناس فانه يرجع الى قاعدة نفق الحرج لان الزام
التخصيص بمثل الضرر لدفع الضرر عن غيره خرج وقد ذكرنا فوضيغ ذلك في مسئلة التولي من قبل الجائر ومن كانا لكاسب مثله ان كان ضرر
المالك في ملكه موجبا للضرر بجاره وتركه موجبا للضرر بنفسه فانه يرجع الى عموم الناس مسلطون على اموالهم ولو عد مطلق جبره عن
الضرر في ملكه ضررا لبعضه في ترجيح المالك ضرر ذاته على ترك التصرف فيرجع الى عموم التسلط ويمكن الرجوع الى قاعدة نفق الحرج لان
مع المالك لدفع ضرر الغير خرج وصيغ عليه ما للحكومة ابتداء على نفع الضرر واما التقادضها والرجوع الى الاصل ولعل هذا او بعضه
مدنا اطلاق جامة وتصريح اخرين هو ان تصرف المالك في ملكه وان تصرف الجائر بايعني اياه مد بغيره وتقاما او بهذا القصد او
المصلحة بل حكوا عن شيخنا في الجبل وابن دهر وهو الوقاف عليه ولعله ايضا مقتضا ما في كره من الفرق بين تصرف الانسان في الشارع المباح
باخراج روضه او جراح وبغيره في ملكه حيث اعتبر في الاول عدم تصرف الجائر في الجائر والثاني فان المنع من التصرف في المباح لا يعد تصرفا
بل فوات انتفاع نعم ناقش في ذلك صاحب العقايير مع الاعتراف بانه المعروف بين الاصحاب بما ضربه ولم يسلط عليهم نفق الضرر قال في المصنف
ويشكل جواز ذلك فيما اذا تصرف الجائر تصرفا فاحشا كما اذا ضرر ملكه بالوعدة ففسد بالضرر الغير وجعل جانيه تصرفا في صف العطار بن خاتو
حداد وجعل داه مد بغيره او مطبخه انتهى في اخر من عليه تبع للرياض بما حاصله انه لا معنى للناقل بهذا الحياق الاصحاب عليه فلا وتخصلا
والجبر المعمول عليه بل المتفاوت من ان الناس مسلطون على اموالهم واجبا لا لغيره على منع غيره وعدم تكاثرها الملك الادلة مجموع
على ما ادركه من عرض الاضرار بل منها كخبرة سمعنا انما الى ذلك سئلنا لكن التقاضية بين الجائر والضرر من وجوبه الترجيح للمالك لا يحصل ولا يجرى
استنى ثم فصل المعترض من انفسا التصرف بانه ان قصد به الاضرار لم ينعفع ضرره وعلى جاره ضرر فلا ريب في انه يمنع كما دل عليه خبرنا
جند حيث قال له البقي انك جعل مضادا واما ان ارتب عليه نفع او دفع ضرره على جاره ضرر يسيرا فانه جازي قاطعا وعليه بنو جواز دفع
الجدار على سطح الجار واما اذا كان ضرر الجار كثيرا فيجوز عادة فانه جازي على كراهة شديدة وعليه بنو اكرهية التولي من قبل الجائر لدفع ضرر
يصبه واما اذا كان ضرر الجار كثيرا لا يتحمل عادة لنفع يصيبه فانه لا يجوز ذلك وعليه بنو اكرهية الاحتياط في مثل ذلك وعليه بنو جماعة كالمالك
في الخبر والشهيد في المعتمد انما اذا ايج نادا بقدر حاجته مع ظنة التقادض الى الغير واما اذا كان ضرره كثيرا وضرر جاره كذا فانه يجوز له
دفع ضرره وان تصرف جاره واخوه السلم وعليه بنو احوال الولاية من قبل الجائر الى ان قالوا والحاصل ان اجابا والاضرار واما بعد
اضرار معتد بغيره والحال انه لا ضرر بذلك على الضرر لان الضرر لا زال بالضرر وانما هو قول الاول في القواعد بتقديم المالك لان جبر
المالك عن التصرف في ماله ضرر يعارضه الضرر فيرجع الى عموم قاعدة التسلط ونفق الحرج نعم في الصورة الاولى التي يقصد المالك
مخرج الاضرار من غير غرض في التصرف يعتد به لا يعد فواته ضررا ولا الظاهر عدم الفرق بين كون ضرر المالك بترك النفع واشتد من ضرر الغير
او اقل اما بعد مشيئة الترجيح بقلة الضرر كما سيجي واما الحكومة فنفي الحرج على نفق الضرر فان تحمل الضرر ولو بسبب الاجابة في
الضرر عن الغير ولو كثيرا حرج ولذا اتفقوا على انه يجوز للمكره الاضرار على الغير بما دون القتل لا جمل دفع الضرر عن نفسه ولو
كان اقل من ضرر الغير هذا كله في تعارض ضرر المالك وضرر الغير واما في غير ذلك فهل يرجع ابتداء الى القواعد الاخر او بعد الترجيح بقلة
الضرر وجان بل فوالان يظهر الترجيح من بعض الكلمات الحكيمه عن كره وبعض مواضع الدروس ورجح غير واحد من العاصمين ويمكن
ان يزل عليه ما عمن الممن من انه لو دخلت الدابة واسهل القدر بغير تقييد من احد المالكين كسر القدر وضمن قيمته صاحب الدابة
معللا بان كسر المصلحة يحمل اطلاق كلامهم على الغالب من ان ما يدخل من الضرر على مالك الدابة اذا حكم عليه بلفظ الدابة واخذ قيمتها
اكثر مما يدخل على صاحب القدر بلفظ واحد قيمته وعبارة اخرى تلف احدا العينين وبثدا لها بالقيمة اهون من تلف الاخرى ومع فلا
يقع محال للاعتراض على تعليل الحكم بكونه لمصلحة صاحب الدابة في المسالك من انه قد يكون المصلحة لصاحب القدر فقط وقد يكون
المصلحة مشتركة بينهما وكل حكمهم بضمنا صاحب الدابة اذا دخلت في دار لا يخرج الا بهدمها معللا بانه لمصلحة صاحب الدابة فان
العائلي تدانك للمهدم اهون من تدانك الدابة

من دونان بہر تہمت علیہ حبیب نفع و دفع ضرر نہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين وشره الله على آء. ذ. آء. ثم جمع بين اليوم والدين العظيمين
والاستغفار وعول على هذا الترخيم صاحباً من استغفار اجزاء ما لا يؤكأ المحبة في التلوته وبعنا الاصول بين عرب بتعاريفها وما لا يحيط

وهو العمل على طبق الحالة السابقة وترتيب آثارها مشترك بين المجتهدين والمقلد قلنت جميع المسائل الاصولية لكن لا يجوز العمل
بغير الواحد وترتيب آثار الصدق عليه بغير المجتهدين بغير تحقيق خبر الواحد تعيين مدلوله وتحصيل شرط العمل به مختص بالمجتهد لا يمكن
من ذلك غير المقلد عنه وكان المجتهد يابى عن المقلد في تحصيل يقين ما العمل بالادلة الاجتهادية وتخصيص حجاز الاصول العلمية والافهم
الله الشري في الاصول والفروع مشترك بين المجتهدين والمقلد هذا اجل بعض الشادة الفحول الاستصحاب دليل على الحكم في مورد وجعل
قوله لا يستفصل اليقين بالشك دليل على الدليل نظرية ثبتا بالنسبة الى خبر الواحد حيث قال لا استصحاب الحكم الخالف الاصل في نفي
الدليل شرعي رافع حكم الاصل ومخصص لمعوماته المحل الى ان قال في احوالهم لم يستفصل اليقين بالشك باليقين
الى الاجتهاد كما اعتبرته انتهى قول مع الاستصحاب المخرج في المورد الحاضر استصحابا فحاشا الماء المتغير ليس الحكم بثبوت الفحاشة
في ذلك الماء اليقين بابقا وهل هذا الاقنص الحكم الشرعي وهل الدليل عليه الا قوله عليهم لا تستفصل اليقين بالشك وبالحكمة فلا فرق بين
الاستصحاب وسائر القواعد المستفادة من العوم ما هذا كله في الاستصحاب الخارج في الشبهة الحكيمية المثبت الحكم الظاهري لكل وامتا
الخارج كالثبوت الموضوعية كعدالة زيد في حاشية توبه وضيق عمر وطهارة بدنه فلا اشكال في كونهما فرعيا وان كان التكليف من
باب الظن ام كان من باب كونها قاعدة تعبدية مستفادة من الاخبار لا في التكليف في الاول فظهر التكليف اعتبارا سائر الامارات
كيد المسلمين وسوقهم والعتبة والغلبة ونحوها في الشبهة الخارجية وعلى الثاني من باب اصاله الطهارة وعدم الاعتناء بالشك
بعد الفراغ ونحو ذلك السر اجمع ان المناط في اعتبار الاستصحاب على القول بكونه من باب التعبد الظاهري هو مجرد عدم العلم بربا
الحالة السابقة واقعا على القول بكونه من باب الظن فالمعروف من طريقه الغفلة عدم اعتبار قاعدة الظن في خصوص المقام كما يعلم
ذلك من حكمه بمقتضى الاصول كمنع عدم اعتباره ان يكون العامل بها ظاهرا بقاء الحالة السابقة ويظهر ذلك لا في جميع
في احكام العبادات والعاملات والمراعات والسياسات فغير ذكر شيئا اليقينية في العمل المتين في باب الشك في الحد بعد الطهارة
ما يظهر منه اعتبار الظن الشخصي حيث قال لا يخفى ان الظن كالحاصل بالاستصحاب في عين اليقظة وشك الحد لا يقع على الحج واحد بل اضعف
بطول لذة شيئا بل قد يزيل الرجحان ويستأثر الطرفان بل بما يصير الرجحان مرجحا اذا انقضت الصبح وذهل عن التفتت ثم شك
عند المغرب في صدور الحد منه ولم يكن من عادته البقاء على الطهارة الى ذلك الوقت في كمال ان المدار على الظن فادام
باقيا فالعمل عليه وان ضعف انتهى كلامه ودفع في الكلام مع ما يظهر من شراح الذين رتضاه حيث قال بعد حكاية هذا الكلام
ولا يخفى ان هذا انما يصح لو بني المسئلة على ان ما يتيقن بمصولة في وقت لم يعلم او يظن طريقا ما يزيل يحصل الظن ببقائه والشك
في بقائه لا يارضه اذ الضعيف لا يارض القوي لكن هذا البناء ضعيف جدا بل بناء على التواني مؤيدة باصاله البرائة
في بعض الموارد وهي شمل الشك والظن معا فخرج الظن منه فلا وجه له اصلا انتهى كلامه ويمكن استظهار ذلك من الشبهة
فخره التكري حيث ذكر ان قولنا اليقين لا ينقضه الشك لا يفي به اجتماع اليقين ولا شك بل المراد ان اليقين لا كان في الزمان الاول
لا يخرج عن حكمه بالشك في الزمان الثالث لا صلا بقاء ما كان فيقول ان اجتماع الظن والشك في الزمان الواحد فيخرج الظن عليه
كما هو مظهر في العبادات انتهى كلامه ومراده من الشك مجرد الاحتمال بل ظاهر كلامه ان المناط في اعتبار الاستصحاب من باخا رعد
نقض اليقين بالشك هو الظن ايضا مثل الخ من ان المسام من تهر بعد السابق الظاهر في مسام الحكم بالبقاء الى مجرد الوجوه
السابق ان الاستصحاب يتقوم بامر من احدهما وجود الشيء في زمان سواء علم به في زمان وجوده ام لا فيكون له من احراز ذلك حين
ارادة الحكم بالبقاء بالعلم والظن المعبر بما جرد الاعتقاد بوجود شيء في زمان مع زوال ذلك الاعتقاد في زمان اخر فلا
يتحقق معه الاستصحاب الاصطلاحي وان توهم بعضهم بان عموم الاستفصال في الاستصحاب عليه لا يستفصل في كاستفصل عليه والشك في وجوده في زمان
لاحق عليه فلو شك في زمان سابق عليه فلا استصحاب وقد يطلق عليه الاستصحاب القيمة تري جازائهم المعبر هو الشك الفعلي الموهو
حال الالات اليه ما لولم يلق فلا استصحاب وان فرض شك في غير على فرض الالات فالتيقن المحدث ان اليقين الى حاله في الالات
فكشحي الاستصحاب في حقه فلو غفل عن ذلك وصلى تطلت صلواته لسبق الامر بالطهارة ولا يجري في حقه حكم الشك في الضمير بعد
الفراغ الموهو من قبل بغير كوغفل عن حاله بعد اليقين بالحديث وصلى ثم التفت وشك في كونه محذرا حال الصلوة ومظهر احوي
في حقه قاعدة الشك بعد الفراغ الحديث الشك بعد العمل وعدم وجوده بل حتى يوجب الامر بالطهارة وانتهى عن التدخل فيه بدعنا
نعم هذا الشك اللاحق يرجب لاعادة حكم استصحاب عدم الطهارة لولا كونه قاعدة الشك بعد الفراغ عليه فاهم الى استصحاب
نفسه الاستصحاب الى اقسام ليعين ان الخلافة في مسئلة الاستصحاب في كلامه في بعضها فتقول ان له تقيما باعتبار المستصحب
اخر باعتبار الدليل الى الال عليه وثالثا باعتبار الشك المأخوذ منه اما بالاعتبار الاول من وجوه احدهما من حيث ان المستصحب
قد يكون امرا وجوديا كوجوب شيء وطهارة او طوبى توب او نحو ذلك قد يكون عديميا وهو على تعيين احدهما

عدم اشتغال الذم بتكليف شرعي فيسمى عند بعضهم بالبرائة الأصلية واحالة الفرض **والثاني** غير عدم نقل اللفظ من معناه وعدم القيمة وعدم موت زيد ووطوئة الثوب وحدث موجبا لوضوئه والغسل أو يهود ذلك ولا خلاف في كون الوجوه محل النزاع وأما العقد فقد مال الاستصحاب إلى عدم الخلاف فيه بقا لما حكاه عن استاده السيد صاحب الزين من وجوه الإجماع على اعتبار عدم العدديات واستشهد على ذلك بعد نقل الإجماع المذكور باستقرار سيرة العلماء على التمسك بالأصول لعدمية مثل أصالة عدم القرينة والنقل والاشتراك وغيره ذلك ينبغي أن يثبت هذه المسئلة على كفاية العلة لعدمية للاحتمال **أقول** لما استظهر من وجوه خاتمة دعوى الإجماع فلا مخرج لها في المقام مع ما سيرتبه من بطلان كفاية خلافها وإن كان يشهد لها ظاهر النقل في شرح الشرح حيث قال إن خلافاً لمخبرته المتكبرين للاستصحاب إنما هو في الإثبات دون النفي الأصل فاما سيرة العلماء فقد استقر في باب الاعتناء على التمسك بالأصول الموجودية وعدمية كفايتها قال الوحيد البهبهاني في وسائل الاستصحاب بغير نقل القول بانكاد اعتبار الاستصحاب مطعون ببعض وإثباته عن بعض التفصيل عن بعض الخوفا هذا لفظه لكن الله يحد الجميع حتى من المتكبرين ما هم يستدلون بأصالة عدم النقل فيقولون لا حقيقة في الوجوه غير ذلك الغيرة لأصالة عدم النقل ويستدلون بأصالة بقاء المعنى فيكون الحقيقة الشرعية لا غير ذلك كما لا يخفى على المتتبع انتهى مع فلا مشادة في السيرة التجارية في باب الاعتناء على خروج العدديات وأما استدلالهم على ثبات الاستصحاب باستقناء الباطن عن المؤثر الظاهر الاختصاص بالوجود فمخارفة معارضين باختصاص بعض أدلتهم بالعدم وبأنه يفتقر أن يكون النزاع مختصاً بالثبات من حيث المقصود لأن حيث لا يمكن توجيهه بل بان الغرض الأصل هنا المكان هو الحكم الاستصحابي الذي هو من أدلة الأحكام الشرعية القواعد كما يثبت الاستصحاب بالوجود مع أنه يمكن أن يكون الغرض تبيين المطلب في العقد بالإجماع المركب بل الأولوية لأن الموجود إذا لم يخرج في بقاءه إلى المؤثر فعدمه كل بالطريق الأولى ثم ظاهر عنوانهم للمسئلة يستصحبها حال التبريم لظاهر الاختصاص بالوجود كما أن الوجودية تبيان الاستصحاب الذي هو من أدلة الشرعية للأحكام ولنا عنوانه بعضهم بل لا يكون يستصحب حال الشرع وغايتها أن يظهر عدم جواز الاستدلال على اختصاص محل النزاع بظاهر قولهم في عنوان المسئلة باستصحابها حال الوجود والعدم لعل تعبد كثير من العنوان باستصحابها حال الشرع على اختصاص النزاع بغير الأمور الخارجية ولو لم يظهر من دعوى العدديات في محل الخلاف الواحد بينها فيما تقدم منه بل علة صريحة في ذلك على ما ذكره قبل ذلك في تقييد الاستصحاب وأصبح من ذلك في عموم محل النزاع استدلالاً الثاني في كتب الخاصة والعامة بأنه لو كان الاستصحاب معتبراً لزم ترجيح بطلان الاستصحاب على اعتبار الاستصحاب في المثبتين كما في المثبتة بأنه لو اعتبر الاستصحاب الاستدلال استدلنا بآداب الأحكام من الأدلة لظن احتمالاً فيها لا يندفع إلا بالاستصحاب ومن أنكر الاستصحاب في العدديات صاحب المدارك حيث أنكر اعتبار الاستصحاب عدم التمسك به لا أكثر لجائسة الجدل المطروح وبالحمله فالظن أن المتبع يشهد بان العدديات ليست خارجة عن محل النزاع بل صحيحة وعندنا أدلة الأقوال أن القول بالتفصيل بين العقد والوجود بناء على اعتبار الاستصحاب عن ثبات الظن بين العلم لا يخرج من أشكال فضلاً عن اتفاق الثانيين عليه إذا ما من استصحاب وجوده لا يمكن معه من جعل استصحابه بل من الظن به الظن بذلك المستصحب الوجود فيسقط فائدة نفي اعتبار الاستصحاب بالوجودية وانظر لقام الكلام فيما يشهد بعدم الاتفاق في العدديات اختلافاً في أن التمسك بالعدم لا دليل له على ذلك العنوان فيجوز ما هو صدق على ما دعينا فمما يظهر من بعضهم خروج بعض الأحكام من العدديات من محل النزاع كما استصحب النسخ البرائة الأصلية فإن المصريح به في كلام جماعة كالحقق والعلامة والفاضل الجواد الإطلاق على العمل وكما استصحب عدم النسخ فإن المصريح به في كلام غير واحد كالحمد الاستدلال بالبرائة الأصلية بل مال الأول إلى كونه من ضروريات الدين والحق الثاني أن الاستصحاب عدم المحقق المقتضى التيقن أن اعتبار الاستصحاب بمعنى التعويل في تحقق شيء في الزمان التام على تحققة الزمان السابق عليه مختلف فيه من غير فرق بين الوجود والعقد نعم قد يتحقق في بعض الموارد قاعدة أخرى يجب الأخذ بمقتضاها لا السابقة كما عدها فيجوز التكليف من غير ثبات دليل على عدمه أو ظهور الدليل الذي على الحكم فاستمراره أو عمومها وإطلاقة أو غير ذلك وهذا لا يبطله باعتبار الاستصحاب أنما لا يوجد في أصحابنا من فرق بين الوجود والعقد نعم حكى شارح هذا التفصيل عن المحقق الثاني أن المستصحب قد يكون حكماً شرعياً كالطهارة المستصحب بعد خروج الماء والنجاسة المستصحب وقد يكون غيراً كما استصحب الكثرة والرطوبة والوضع الأول عند الشك في حدث النقل أو تاريخه والظاهر بل صريح جماعة وقوع الخلاف في كلا القسمين نعم نسب البعض التفصيل بينهما بانكاد الأول والاعتناء بالثبات ونسب إلى آخر العكس حكيمها الفاضل في القواعد في القواعد في غير نظر يظهر بتوضيح المراد من الحكم الشرعي وغيره فنقول الحكم الشرعي يراد به تارة الحكم الكلي الذي شأنه أن يؤخذ من الشارع كطهارة من خرج من الماء أو نجاسة ما زال بغيره أو غيره يراد به ما لم يحكم به في الموضوع الخاص كطهارة هذا الثوب ونجاسة من الحكم بينهما من جهة عدم ملاقاته للنجس ملاقاته ليس بظهير للمشاريع نعم وفيه شبهة ثبوت الطهارة كلية لكل شيء ملاقاته للنجس وعدمه على الإطلاق الأول جوباً لاخباريون حيث أنكروا اعتبار الاستصحاب في نقل أحكام الله نعم وجعله الاستدلال من غلط من تأخر عن إفتد مع احترامه باعتبار الاستصحاب في مثل طهارة الثوب ونجاسة ما لم يمسك فيه من الأحكام الجزئية لاحتلال الاستدلال بالأمور الخارجية وصح الحديث الحار الغامض بان احكاماً بالاستصحاب لا يدل على اعتبار في نفس الحكم الشرعي وأما يدل على اعتبار

موضوعاته ومغلقاته والاصل في ذلك عند من ان الشبهة في الحكم الكلي لا يرجع فيها الا الى اطلاق البرائة والاستصحاب فانها عند من خصصت
بالشبهة في الموضوع وعلى الاطلاق الثاني جوي بعض اخر قال المحقق الخوئساري في مسئلة الاستصحاب بالاجزاء وينقسم الاستصحاب الى قسمين باعتبار
الحكم المأخوذ منه الى شرعي وغيره ومثل الاول بخاتمة الثوب والبدن والثاني برطوبة ثم قال قد يعجز عن المحقق القسبي وبعضهم الى جهة
القسم الاول فقط انتهى ان اعرف ما ذكرنا طان هذا القول بالتفصيل بين الاحكام الشرعية والامور الخارجية فويلين متعاكسين ليس على ما ينبغي ان
المراد بالحكم الشرعي ان كان هو الحكم الكلي الذي انكره الاجبايون فليس من ان يقول باعتبار الاستصحاب فيه ونفعية غير فان ما حكما الحق الخوئساري
استظهره التبرؤا وهو عتبه في الحكم الشرعي لا اطلاقا الثاني انما هو ان لا يكون من الاول وان اراد بالحكم الشرعي الاطلاقا الثاني لا يتم فلم يقل احلا عتبه
في غير الحكم الشرعي عند الحكم الشرعي لان الاجبايين لا يذكرون الاستصحاب في الاحكام الشرعية **فصل** في المحصل من القول بالتفصيل بين القسمين
المذكورين في هذا التقييم **الاول** اعتبار الاستصحاب في الحكم الشرعي معطوفا على ما كان كخاتمة الثوب وكليا كخاتمة الماء المتغير بعد زوال
التغير وهو الظاهر في احكام الحق الخوئساري **الثاني** اعتبار اعتبار هذا الحكم الشرعي الكلي وان كان حكما جريئيا وهو الذي حكاه الله في الاستصحاب
الاخبار بين **الشك** اعتبار الحكم الجزئي دون الكلي ودون الامور الخارجية وهو الذي يستظهر مما حكاه السيد شارح الواويزة عن المحقق الخوئساري
في خاتمة عدل في الشبهة في تقريرهم استعمال الماء الفجر في المسئلة **الموجبة الثالث** من حيث ان المستصحب قد يكون حكما كلييا وقد يكون وضعيا
فمرعيا كالاستصحاب الشرط والموانع وقد يقع محلا من هذه الجهة فخصص صاحب الواويزة بين التكليف وغيره بالاحكام الاول دون الثاني وانما
ليرد في هذا التقييم الثاني مع انه تقيم لاحد قسميه لان ظاهر كلام الفصل المذكور وان كان هو التفصيل بين الحكم التكليفي والوضعي الا
ان احكاما ظاهرة في اجزاء الاستصحاب في نفس الاستصحاب الشرط والموانع دون السببية والشرعية والمناظرة ويستصحب ذلك عند نقل بيان عند
التفصيل في اربعة الاقوال **الاول** ما لا اعتبار الثاني من وجوههم احدها من حيث ان الدليل المثبت للمستصحب انما ان يكون هو الاجماع وانما
ان يكون غير وقد فصل بين القسمين الغرض المانكر الاستصحاب الاول في انما يظهر من صاحب الجدل ان في احكامه في الدور البغضبة
ان محل النزاع في الاستصحاب من حيث استصحاب حال الاجماع وتبعا تفصيل ذلك عند نقل دلة الاقوال **الثاني** من حيث انه قد ثبت
بالدليل الشرعي قد يثبت بالدليل العقلي ولم احد من فضل بينهما الا ان في حقوق الاستصحاب مع ثبوت الحكم بالدليل العقلي والحكم العقلي
الموصول من الحكم شرعي تاملا نظر المان الاحكام العقلية كلها مبنية مفصلة من حيث مناط الحكم الشرعي والشك في بقاء المستصحب عنه
لا تدوان يرجع الى الشك في موضوع الحكم لان الجملة المتضمنة للحكم العقلي بالحسن والقبح كلها واجبة الى متبوعه والحكم العقلي الذي هو الموضوع
فالشك في حكم العقل لا يكون الا في الشك في موضوعه الموضوع لا بد ان يكون محرزا معلوما ببقاء الاستصحاب كما سيحكي ولا فرق فيما ذكرنا
ان يكون الدليل من جهة الشك في وجود الرفع وبين ان يكون لاجل الشك في استصدار الحكم لان ارتفاع الحكم العقلي لا يكون الا بارتفاع موضوعه
ويرجع الامر بالاخرة لا تبدل العنوان لا ترى ان العقل اذا حكم ببقاء الصداق من حيث انه ضار حوام ومعلوم ان هذه القضية غير قابلة
للاستصحاب عند الشك في الضرر مع العلم بتحقيقه سابقا لان قولنا المصريح حكم دائم لا يحتمل ارتفاعه ايدا ولا ينفع في اثبات القبح عند الشك
في بقاء الضرر ولا يجوز ان يكون هذا الصدد كان فيما سابقا من حيث انه لا موضوع في حكم العقل والقبح ليس هذا الصدد بل عنوان المصريح
لم مقطوع بقاء وهذا بخلاف الاحكام الشرعية فانه قد يحكم الشارع على الصدد بكونه حراما ولا يعلم ان المناط المحقق فيه باق في ما افان
ومرر مع يستصحب الحكم الشرعي **ثاني** في القول بكون الاحكام الشرعية تابعة للاحكام العقلية فاما مناط الحكم وموضوعه
الحكم العقلي بفتح هذا الصدد فهو الموضوع والمثاني حكم الشارع بحرمته ان المفروض بقاعدة التطابق ان موضوع الحرمته ومناطها هو بعينه
موضوع الحكم ومناطها **ثالث** في المسئلة ما نزع عن الفرق بين الحكم الشرعي والعقل من حيث الظن بالبقاء في الان لا اخلا من حيث هو بالاجزاء
الاستصحاب وعدمه فانه تابع لحق موضوع المستصحب ومعرضه حكم العرف فاذا حكم الشارع بحرمته شيء في زمان وشك في الزمان الثاني
ولو يعلم ان المناط الحقيقي واقعا الله هو عنوان الموضوع في حكم العقل بان مناطه لا يصدقها ان الحكم الشرعي الثابت لها هو الموضوع في الاول
الشبهة كان موجودا سابقا ويشك في بقاء جوي فيها جبا الاستصحاب لعل مناط هذا الحكم وعنوانه المعلق عليه حكم العقل الجري لا استصحاب لما ذكرنا من
عدا لحوال الموضوع فتمادكرنا يظهر ان الاستصحاب لا يفرق في الاحكام العقلية ولا في الاحكام الشرعية المستند اليها سواء كانت موجودة بتمام عند
اذا كان العدم مستندا الى القضية العقلية كعدم وجوب الصلوة مع السون على ناسها فانه لا يجوز استصحاب العدم لانها احكام صمد من بعض ما الى
الحكم بالاجزاء في هذه الصورة ومثاله ان موارد الاعذار العقلية الراجعة للتكليف مع قيام مقضية اما اذا لم يكن العدم مستندا الى القضية
العقلية بل كان لعدده المتضمن ان كان القضية العقلية موجودة ايتم فلا بأس باستصحاب العدم لمطابقا ارتفاع القضية العقلية ومن هذا الباب
استصحاب حال العقل المراد منه اصطلاحهم استصحاب البرائة والتقي لما لا يستصحب حال التي يحكم العقل على طبعها وهو عند التكليف لا الحال المستند
الى العقل **فصل** يقال ان منتهى ما تقدم هو عند جواز استصحابه على التكليف عند ارتفاع القضية العقلية وهي في تكليف غير المعتبر في
ذكرنا بانه لا وجه للاعراض على القوم بتخصيص استصحاب حال العقل باستصحاب النفي والبرائة بان الثابت بالعقد قد يكون عدليا وقد يكون جريئيا

في الاجزاء جوي

تقريب

بحث الاستصحاب

فلا وجه للتخصيص ذلك لما عرفت من أن الحال المستند إلى العقل المنوط بالقضية العقلية لا يجري فيها الاستصحاب وجوديا كان وعدنيا وما ذكره من الأمثلة يظهر الحال فيها ما تقدم **المشكلة** أن دليل المستصحاب أن يدل على استمرار الحكم في حصوله أو غايته وأما أن لا يدل قد فصل بين هذين القسمين المحقق في المعايير والمحقق في النسخ في شرح الدرر في المنكرات في الثاني واعتبارها في الأول مطع كما يظهر من المعارج أو بشرط كون الشك في وجود الغاية كما ياتي في مشايع هذه ومن يتخيل بعضهم تبعا لصاحب المعاملات أن قول المحقق قدوة موافق للمتكبرين لأن محل النزاع ما لم يكن الدليل مقتضيا للحكم في الآن لا في الماضي ولا في المستقبل وهو غير بعيد بالنظر في كلام السيد الشيخ وابن تيمية وغيرهم حيث أن المفروض في كلامهم هو كون دليل الحكم في الزمان الأول قضية منقولة ساكنة عن حكم الزمان الثاني ولو مع فرض عدم الراجع إلا أن الذي يقضي بالتبعية في بعض كلماتهم مثل أنكار التبدل الاستصحاب البطلان على ساحل البحر مع كون الشك فيه نظير الشك في وجود الراجع للحكم الشرعي وغير ذلك مما يظهر للمتأمل ويقضي بالجمع بين كلماتهم وبين ما يظهر من بعض استدلال المعنيين والنافين هو عموم النزاع لما ذكره المحقق فادكره المعارج أخيرا ليس جوعا عما ذكره أو لا بل لعلها في مورد تلك الأدلة التي ذكرها باعتبار الاستصحاب أنها لا يقضي باعتبار أن يد من مورد يكون الدليل فيه مقتضيا للحكم مطلقا ويشك في دافعه وأما باعتبار الشك في البقاء فمن وجوه أيضا أحدها من جهة أن الشك قد ينشأ من شيئا الأمر الخارجي مثل الشك في حدوث البول وكون الحادث بولا أو ذبا وليشي بالشبهة في الموضوع سواء كان المستصحب حكما شرعيا أو ثابعا لطهارة في المثالين وموضوعها كالرطوبة والكثرة ونقل اللفظ عن معناه الإصطلاح وشبه ذلك وقد ينشأ من اشتباه الحكم الشرعي الصادر من الشارع كالشك في بقاء النجاسة المتغير بعدد والتغير وطهارة المكلف بعد حدث الماء منه ونحو ذلك الظاهر دخول القسمين في محل النزاع كما يظهر من كلام المتكبرين حيث ينكرون استصحاب أن يد بعد عبثه عن النظر في البطلان على ساحل البحر من كلام المتبشرين حيث يستدلون بتوقف نظام معاش الناس على الاستصحاب ويحكي عن الاختلاف بين اختصاص الخلاف بالثبوت وهو الذي يصحح به الحديث الجري في ويظهر من كلام الحديث الاستصحاب حيث قال في رواية (علم أن الاستصحاب صورة معتبرتين بالثبوت) الأمر بل قول اعتبارهما من ضرورتهما التي أحدهما أن التصحابة وغيرهم كانوا يستصحبون ما جابيه بقبولنا صلي الله عليه وسلم إلى أن يحكي ما ينسخه الشافعي في أن الاستصحاب كل أمر من الأمور الشرعية مثل كون الرجل مالك أرض وكونه عبدا جلي وكونه على وضوء وكون الثوب طاهرا ونجسا وكون الليل والنهار باقيا وكون دية الإنسان شغولة بصلوة أو طواف إلى أن يقطع بوجود شيء جلي في أربع سببان بالافضل تلك الأمور ثم تلك الشئ قد يكون شيئا العدا بين وقد يكون قول الجحام المسلم أو زوجه وقد يكون قول القصاص ومن حكمه وقد يكون مبيع ما يحتاج إلى الترخي والفصل في سوق المسلمين واشتبا ذلك من الأمور المحسنة انتهى ولولا تمثيله باستصحاب الليل والنهار لاحتمال أن يكون معقدا جماعا للشك من حيث المانع وجودا أو منعها إلا أن الجامع بين جميع أمثلة الصورة الثانية ليس إلا الشبهة الموضوعية فكان استثنى محل الخلاف صورة واحدة من الشبهة المحكية أعني الشك في الترخي وجمع صور الشبهة الموضوعية وأصح من العبارة المذكورة في اختصاص محل الخلاف بالشبهة المحكية ما حكى عنه الفوائد أنه قال في جملة كلامه أن صور الاستصحاب المختلف فيه راجعة إلى أنه إذا ثبت حكم بخطاب شرعي في موضوع في حال لا تميز فيه في ذلك الموضوع عند ذلك الحالة القديمة وحدث وفيضا فيه ومن المعلوم أنه إذا تبدل قيد موضوع المسئلة بقيد ذلك القيد اختلف موضوع المسئلة فالله سبحانه وتعالى استصحبنا بالاجماع في الحقيقة إلى إساءة حكم لموضوع إلى موضوع متخالف في ذلك مختلف بالقيود والصفات انتهى **المشكلة** من حيث أن الشك بالعدم لا يعمل في تعريف الاستصحاب فيكون مع تساوي الطرفين وقد يكون مع رجحان البقاء أو ارتفاع أو لا استكمال في دخول الأولين في محل النزاع **المشكلة** في ذلك فدل على أن كلاهما عدم وقوع الخلاف فيه قال شارح المختصر معنى استصحاب الحال أن الحكم القلبي قد كان ولم يكن عدله وكلما كان ذلك فهو متلون البقاء وقد اختلف في فهمه لا فائدة الظن بعد ما عدا فادكره أنه في الحقيقة أن محل الخلاف أن كان في اعتبار الاستصحاب من باب التمسك والظن من الظاهر في عدم صورة الظن القليل يعتبر بالخلاف وإن كان من باب فائدة الظن كما صرح به شارح المختصر فإن كان من باب الظن كشخص كما يظهر من كلام بعضهم كشفا البهائي في جعل الميتين وبعض من تأخر عنه فإن محل الخلاف في غير صورة الظن بالخلاف أن مع وجود لا يعقل ظل البقاء وإن كان من باب فائدة فزعم الظن لو خلى وطبعه فإن عرض بعض أفراد ما يسقطه عن فائدة الظن في الخلاف سموة الظن بالخلاف فيمكن أن يحمل كلام العبد على إدارة أن الاستصحاب في شأنه بالبرقع أن يجهل بالظن عند فرض عدم الظن بالخلاف وسجى زيادة توضيح ذلك أنه لا شك في أن الشك في بقاء المستصحب قد يكون من جهة التفتيش المراد به الشك من حيث استعداده وقابليته في تامة البقاء كالشك في بقاء الليل والنهار وخيار الغيب بعد الزمان الأول قد يكون من جهة طر الرافع مع القطع باستعداده للبقاء وهذا على أقسام ثلاثة الشك مائة وجودا للواقع كالشك في حدث الليل وأما أن يكون في رافعيته الموجود ما المصدق تعقب المستصحب وتردده بين ما يكون الموجود رافعا وما لا يكون

[illegible][illegible]

والاستغفار

المردب القيام بعد التسليم في الركعة المرتدة الى ركعة مستقلة كما هو من هذا ما يميزه فالمراد باليقين كلمة اليقين الواردة المؤثرة الاثنية على الصحيح
به السيد المرتضى واستبعد من قوله في اجبا الاحتياط ان كنت قد نقضت هكذا وان كنت قد امتدت فقد اهو اليقين بالبرائة فيكون المراد وجوب الاحتياط
وتحصيل اليقين بالبرائة بالبناء على الأكثر وفعل صلوة مستقلة قابلة لذلك ما يحتمل نقصه قد اريد من اليقين بالاحتياط في غير واحد
من اجبا هذا الخوض العمل بها قوله في المؤثرة الاثنية اذا شكك فابن على اليقين فمذه الاجبا والاشك بالبناء على اليقين على نقضه من البناء
على ما هو الشك من العدم والتسليم عليه مع جبر بصلوة الاحتياط ولهذا ذكر في غير واحد من الاجبا ما يدل على ان العمل محذور للمواقع مثل قوله في الاما
شيئا انا صنعته ثم ذكرت ان نقضها لا تمتد ليكن عليك شيء وقد صدق جماعة بقا السيد المرتضى بان هذا العمل هو الاحتياط باليقين والاحتياط
دون ما يقوله العامة من البناء على الأقل ومباينة الاما في هذه الصحيح بترك عدم الاعتناء بالشك وبتميز ذلك غير ما بالبناء على اليقين
والاحتياط يشعر بكونه في مقابل العامة الزاعين بكون مقتضى البناء على اليقين هو البناء على الأقل وضم الركعة المشكوك في ثم لو سلم ظهور الصحيح
في البناء على الأقل المطابق للاستصحاب كان هناك صور عن هذا الظاهر مثل تعين حملها على التيقن وهو مخالف للاصل ثم ان ركبا
الحمل على التيقن في مورد الرأية وحمل القاعدة المستشهد بها بهذا الحكم الجمال للمواقع على ما الواقع ليكون التيقن في اجا لعلنا
في المورد لا في نفسها خالفه اخرى للظاهر وان كان ممكنا في نفسه مع ان هذا المعنى مخالف لظاهر صدر الرأية لاجد عن الحمل على التيقن
مع ان العلماء لم يفهموا منها الا البناء على الأكثر لا غير ذلك مما يوهن اذلة البناء على الأقل واما احتمال كون المراد من عدم نقض اليقين بالشك
على جواز البناء على وقوع الشك بغير الشك كما هو مقتضى الاستصحاب فيكون مفاده على جواز الامتناع على الركعة المرتدة بين الثالثة
والرابعة وقوله لا يدخل الشك في اليقين براديه ان الركعة المشكوك فيها اليقين على عدم وقوعها لا يقبلها اليقين على القدر المتيقن
من الصلوة بل ياتي بها مستقلة على ما هو مذهب خاصة فقيه من الخالفه لظاهر الفقرات الست والسبع ما لا يخفى على المتأمل فان
مقتضى التدبیر في الخبر احدى تعينين اما الحمل على التيقن وقد عرفت مخالفة الاصول والظاهر واما حمل على وجوب تحصيل اليقين بعد
التركات على الوجه الاوطى وهذا الوجه وان كان بعيدا في نفسه لكنه مختص بعيدا امكان الحمل على ما يطابق الاستصحاب ولا اقل من مساوئه
لما ذكره هذا القائل فيسقط الاستدلال بالصحيح خصوصاً على مثل هذه القاعدة واضعف من هذا ادعوان حملها على وجوب تحصيل اليقين
الصلوة بالعلم على الأكثر والعمل على الاحتياط بعد الصلوة كما على ما هو فتوى الخاصة وصحيح اخبارهم الا خلافا لارادة الجمهور من القاعدة
لهذا وللعلم على اليقين السابق في الموارد الاخر وسيظهر ان دعاهما ما يسيج في الاخبار الاثنية من عدم امكان الجمع بين هذين التعينين
في المراد من العمل على اليقين وعدم نقضه فمما ذكرنا ظاهر عدم صحة الاستدلال بموثقة عار عن الاحتياط قال اذا شكك فابن على اليقين قلت
هذا اصل ان لم فان جعل البناء على الأقل صلاية في ما جعله الشارع اصلا في غير واحد من الاخبار مثل قوله اجمع لك السبب في كل سبب
شكك فابن على الأكثر وقوله فيما تقدم الاعلم شيئا الى اخر ما تقدم فالوجه فيه ما الحمل على التيقن واما ما ذكره بعض الاصحاب في معنى
الرواية بزيادة البناء على الأكثر ثم الاحتياط بفعل ما ينفع لاجل الصلوة على تقدير الحاجة ولا يضمن على تقدير الاستغناء نعم يمكن ان يوج
بعدم الدليل على اختصاص المؤثرة فيكون الصلوة فضلا عن الشك زكاهما فهو اصل كلي خرج منه الشك في عدد الركعات وهو غير
قارح لكن يرد عليه عدم الدلالة على ارادة اليقين السابق على الشك ولا المتيقن السابق على المشكوك للاخى فهو اضعف لانه
من الرواية الاثنية الصريحة في اليقين السابق لاحتمالها الارادة اجبا العمل بالاحتياط فانهم ومنها ما عن الاحتياط بسنده عن محمد بن
عمر بن عبد الله قال قال امير المؤمنين عليه السلام من كان على يقين فاصاب شك فليعض على يقينه فان اليقين فليعض على يقينه فان الشك
لا ينقض اليقين وفي رواية اخرى عندهم من كان على يقين فاصاب شك فليعض على يقينه فان اليقين لا يدفع بالشك وعداها المجمل في الجملة
في سلك الاجبا التي يستفاد منها القواعد الكلية لا في قول لا يخفى ان الشك واليقين لا يجمعان حتى ينقض احدهما الاخر بل لا بد من اخلا
اما في زمان نفس الاحسن الوضعية كان يقطع يوم الجمعة بعد الزيد في زمان ثم يشك في يوم السبت في عدا الترتيب ذلك الزمان واما
في زمان متعلقهما وان اخذ زمانها كان يقطع يوم السبت بعد الزيد يوم الجمعة ويشك في زمان هذا القطع بعد الترتيب يوم السبت
وهذا هو الاستصحاب وليس منوطا بتعدد زمان الشك واليقين كما عرفت في المكافاة فضلا عن تأخر الاول عن الثاني وحيث ان
صحيح الرأية باختلاف زمان الوضعية وظاهرها اتحاد زمان متعلقهما تعين حملها على القاعدة الاولى وطا صلاها عدا الغير
بطر والشك في شيء بعد اليقين بذلك الشيء ويؤيده ان القضيح محمول على حقيقة لا ندر في اليد عن نفس الاثنية رتبة اعتبارها
على المتيقن بخلاف الاستصحاب فان المراد بنقض اليقين فيرفع اليد عن ترتيبها الا ان في غير زمان اليقين وهذا ليس بنقض لليقين
السابق الا ان اخذ متعلقه خبرا عن التيقن بالزمان الاول بما يجمل من تأمل في الرواية وانخفض عن ذكر بعض ادلة الاستصحاب
جزم بما ذكرناه في معنى الرواية اللهم الا ان يوج بعد ظهور كون الزمان الماضي في الرواية نظرا لليقين ان الظاهر محذور متعلقو اليقين
التقدير بالزمان فان ظاهرا قول القائل كنت متيقنا من بعد الزيد فظاهر في ارادة اصل العدالة لا العدالة المتقدمة بالزمان

ع
ابو حسن
میرزا
محمد
نور
محمد
فارس

بحث الاستصحاب

هذا البحث من كتب الجليل في علم الأصول
مؤلفه العلامة العبد المذنب
المستحق للصغار والكبار
الشيخ محمد باقر المجلسي

لا أن سندها غير سليم
هذه جمل ما وقف عليه
من أبحاث الجليل
لاستصحاب

المأخوذ من كان ظرفه في الواقع ظرفا لليقين لكن لم يلاحظ على وجه التقيد فيكون الشك فيما بعد هذا الزمان بنفسه ذلك المقتضى
مجردا عن ذلك التقييد ظاهر في تحقيق أصل العادة في زمان الشك فيستطبق على الاستصحاب فانهم لم يوسموا هذه القاعدة باطلا في
مخالفة للاجتماع امكن فيقيد ما بعد مقتضى اليقين السابق بالتسليم الى الاعمال التي رتبها حال اليقين بما لا يمتد الى زمان لاحد العادة بل ان الشخص
او العمل يتصور به وشهادة او تفيد الحكم بصورة عدم التذكر لم يستل قطع السابق واخراج حصوله في ذلك والنظر في ذلك وعدها باينة لا فائدة
لقطع لكن الانشأ ان قوله ان اليقين لا ينقص بالشك ملاحظا في سقوط الصحاح من قوله لا ينقص اليقين بالشك ظاهر مما ساقه لها
بما ويعدله على المعنى الذي ذكرنا لكن سندها في تضعيف القاسم يحتمل تضعيف العلامة في الخلاصة وان ضعف ذلك بعض استناده الى
بعض تضعيف ابن الغضائري المرفوع قد حرقا من قبلها مكانية على بحث القاسم قال كتب اليه ولما بالديعة عن اليوم الله يشك فيمنه من بعض
و سؤال الاستصحاب في ابداء عدم جعل اليقين الشك مدخلا بالشك اي من احاديث الانصاف ان هذه الراجحة اظهر في هذا الموضع احاديث
الاستصحاب وقد عرف عدم ظهورها في عدم صحة الظن منها لعل الاستدلال بالمجموع باعتبار التجارب والقاصد وبما يؤيد ذلك لافق
الوارد في الموارد الخاصة ومثل رواية عبد الله بن عثمان الواردة في غير ثوبه التي وهو يعلم ان ثوبه بالبحر واكل لحم خنزير قال فهل على ان
اغسله فقال لا لا انك اعترت اياه وهو طاهر ليس يفسد ثوبه من اياه وفيما ذكره لا واضحه على ان وجوب البتة على الطهارة وعدم وجوب غسله
سبق لها ان تروى بعد العلم بان ثوبها ولو كان المستند قاعدة الطهارة لم يكن معتقلا لعل الحكم بسبق الطهارة ان الحكم في القاعدة مستند
الى نفس عدم العلم بالطهارة والخاصة من الرواية مختصة بالثوب لا بغيره فاما لا بعد عدم القول بالفصل بينهما وبين غيرهما
يشك في ان ثوبها بالارض ومثل قوله في موقفه في كل شيء طاهر حتى تعلم انه قد نجا على انه مسوق لبيا الاستمرار في طهارة كل شيء
ان يعلم حد وقد اشتهر لا ثوبها لظاهر واستمر هذا الثبوت الى ان يعلم علمها فالعلم بالثوب على الاول غاية الطهارة
واحدة لا استمرارها في كل موضع ظاهر باسناد طهرها بغير العلم بالثوب فبما لا يحكم غير ذلك ولا مقتضوية وعلى الثالثة غاية
الحكم بثوبها والغاية وهي العلم بعدم الطهارة وادعية الحكم في كل شيء يستمر الحكم بطهارة الى كذا فان حصلت الغاية انقطع الحكم بطهارة
لا ثوبها والاصل في ذلك ان القضية انثيا من امكان اخبارها عن الواقع وكما سألنا العاينة في المجلد كما في قولنا الثوب طاهر الى ان يعلم قسما
ام كانت ظاهرة معينا بالعلم بعدم المحول كما في ما نحن فيه قد يقصد التكميل بجزء ثوب الخوص لموضوع ظاهر او خاصا من غير ملاحظة كونه
مسبوقا بثبوته وقد يقصد التكميل بجزء الاستمرار في الثبوت بحيث يكون اصل الثبوت مضمنا في قاعدة الاول اعم من الثاني حتى
المورد ان عرفنا ان مقتضى قوله ان ثوبها ما ان يكون خصوص المعنى الشك وهو القصد اليقين الاسفل بعد الفراغ عن ثبوت اصل
الطهارة فيكون دليل على استصحاب الطهارة لكنه خلاف الظاهر في ملاحظة خصوص المعنى الاول اعم من ذلك فينبغي ان علمنا استصحاب
الطهارة وان شمل مورد الا ان الحكم فيما علم طهره لم يعلم طهره القدر له من حيث هو طهره بل باعتبار كونه مشكوكا في الطهارة
فالرواية بعيدة قاعدة الطهارة حتى في مسكوك الطهارة لا استصحابا بها بل يجري في مسكوك النجاسة على اقوى الوجهين لا يتبين بان معارضة
الاستصحاب للقاعدة ثم لا فرق في معادلات رواية بين الموضوع الخارجي الذي يشك في طهره من حيث الشبهة في حكم نوعه بين الموضوع
الخارجي المشكوك طهره من حيث شئنا الموضوع الخارجي فغير ما ذكرنا انه لا وجه لادركه صاحب القوانين من امتناع ارادة المتأخر
الثلاثة من الرواية عن قاعدة الطهارة في الشبهة الحكمية وفي الشبهة الموضوعية واستصحاب الطهارة ان لا مانع عن ارادة الجامع بين
الاولين عن قاعدة الطهارة في الشبهة الحكمية والموضوعية نعم ارادة القاعدة والاستصحاب معا يوجب استعمال اللفظ في معنيين كما
عرفنا ان المقصود في القاعدة تحريم اثبات الطهارة في المشكوك في الاستصحاب خصوص بقاءها في معلوم الطهارة سابقا والحاج
بينهما غير موجود فيلزم ما ذكرنا والفرق بينهما في نظير الفرق بين قاعدة البرائة واستصحابها وجامع بينهما وقد خفي ذلك على بعض المعاصرين
فزعجوا ان ارادة القاعدة والاستصحاب معا وانكروا ذلك على صاحب القوانين فقال ان الرواية تدل على اصلين احدهما ان الحكم الاول لا
ظاهر في الطهارة مع عدم العلم بالنجاسة وهذا لا يتعلق بمسئلة الاستصحاب الشك في ان هذا الحكم مستمر الى ان يعلم بالنجاسة وهذا هو
الاستصحاب في ثبوتها انتهى قولنا ليس شعرها الشار الذي يقوله هذا الحكم مستمر الى ان يعلم بالنجاسة فان كان هو العلم المستقيم في الشك
الاول فليس استقراره ظاهرا ولا واضحا في زمان العلم بالنجاسة بل هو مستمر الى ان يتضح هذا الحكم في الشك مع ان قوله حتى يعلم ان
من توابع الحكم الاول ان الموضوع هو الحكم الثالث من ان يصير الشك في ثبوتها لا يفعل كون شئ في استعمال واحد غاية حكم الحكم الثاني
الحكم الاول المعنى موضوعا لزمان كان هو الحكم الواقع للمعلوم يعني ان الطهارة اذا ثبتت فاعلم ان زمان موضوعه في الظاهر الى ان يعلم
بالنجاسة فيكون الكلام موقوفا لبيا الاستمرار الظاهري فيما علم ثبوت الطهارة لروايات زمان فحين هذا من بيان قاعدة الطهارة حتى
في الشك المشكوك من حيث هو مشكوك ومنشأ هذا الاستصحاب في هذا المقام ملاحظه عموم القاعدة لمورد الاستصحاب في ثبوتها
على الاستصحاب وقد عرفنا ان دلالة الرواية على طهرها مستحب الى طهرها غير دلالتها على اعتبار استصحاب الطهارة ولا فائدة

انا قاعدة يشمل مستحق الاستصحاب كما سيجي ونظير ذلك ما صنع صاحب الوافية حيث ذكر واثبات صلة الحل الواردة في مستحق الحكم او
 الموضوع هذا المقام على هذا كان ينبغي ذكر ادلة اصلية البرائة لانها انهم منساقا مع الاستصحاب من حيث المورد فالتحقيق ان الاستصحاب
 من حيث هو مخالف القواعد الثلاث البرائة والحل والظواهر وان تضاد قس مواده فاقبت من جميع ما ذكرنا حمل الرتبة المندكورة على الحد
 للمعين والظاهر اذ قاعدة القاعدة نظير قوله كل شئ للحل الا لا حل على الاستصحاب وحمل الكلام على اعادة خصوص الاستصحاب في ظاهرها وانه
 سابقا خلافا للظاهر اذ ظاهر الجملة انما يثبت انما هو المحمول للموضوع لا اثبات استمراره في مورد الفراغ عن بقاء اصله نعم قوله حتى تعلم بذلك
 على استمرار الخ بغير الحكم المستصحب للظواهر ان ينعى هذا الحكم الظاهري مستقر له الى كذا لان الظواهر الواقعية المفروض عنها استمرارها الى ان
 العلم ومنها قوله الماء كظاهرة حتى تعلم انما هو وان كان محتملا مع الخبر السابق من حيث الحكم لا ان الاشتباه في الماء من غير جهة عرض التماثل
 للماء غير محقق فالباقي الاول حملها على اعادة الاستصحاب والمعينات الماء المعكوط طارئة بحاصل الجملة ظاهرة حتى تعلم انما هو مستمر في اعادة الترتيب
 للمعين العلم بوضو القنارة له سواء كان الاشتباه وعدم الاستصحاب في الحكم كالمقبل للملا للبحر والبرام كان من جهة الاشتباه
 الامر الخارج كالثبات في ملاذاته للنجاسة وانما استمراره ملاذاته ومنه ما قوله انما الاستصحاب انك توضح انك ان تحدث وضو حتى تستيقظ انك
 احدثت ودلالة على استصحاب الظواهر انما اختصنا ما عدا الاخبار العامة بالقول المخاد واصح ما ما الاخبار العامة فالمراد
 بين المتأخرين الاستدلال بها على جعية الاستصحاب في جميع الموارد وفيه تأمل قد فيجيب بانه المحقق انما هو في شرح المتن في توضيح
 حقيقة النقض هو رفع الهيئة الانصالية في نقض المحل والاقرب اليه على تقدير مجازية هو رفع الامر الثاني في مطلق على مطلق دفع اليد
 عن الشيء ولو لعدم النقض له بعد ان كان اخذ بانه فالمراد من النقض عدم الاستمرار عليه والبناء على عدمه بعد وجوده اذ اعترف هذا
 فنقول ان الامر يدور بين ان يراد بالنقض مطلق ترك العمل وتوقيلا لا ترويه لعل في فيخص متعلقة به من شأنه الاستمرار النقض
 بالموارد التي يوجد فيها هذا المعنى ولا يخرج عن هذا على الاول لان الفعل الخاص يصير جنسا متعلقة العام كما في قول القائل لا
 مضربا حدا فان الضرب في رتبة على الخصا ص العام بالامياء ولا يكون عموم للأموال فربما على اعادة مطلق الضرب عليه كسائر
 الجمادات ثم لا يتوهم الاحتياج الى تصرف في المعين بآداة المتيقن منه لان التصرف لازم على كل حال فان النقض لا اختيار القابل للورد
 النقض عليه لا يتعلق بنقل اليقين على كل تقدير بل المراد نقض ما كان على معين منه وهو الظواهر السابقة واحكام اليقين في المراد بل احكام
 اليقين ليس احكام نفس وصف اليقين انما هو فرضنا احكاما غير عينية ولا على نفس وصفه اليقين ارتفع بالشك فانه لا يكون في دفع الامثلة اليقين
 بجوهه زيد بل المراد احكام المتيقن اليقين من جهة اليقين وهذه الاحكام كسرها في اية ما استمرار في الا بوضع الا بالمراسم فان
 جواز التحول في الصلوة بالظواهر احر مستمر الى ان يحدث ناقصا في كونه فان المراد انما نقض اليقين في المراد بالنقض رفع اليقين
 منقضا واما نقض احكام اليقين اي الثانية المتيقن من جهة اليقين بمراد ارجع في المراد اليقين في المراد بان يستفاد من بعض الامارات
 ارادة المعنى الثالث مثل قوله بل ينقض الشك بالية في قوله لا يستدل بالشك في حاله لا في قوله اليقين لا يدخله الشك ثم
 للمرتبة وانظر للرؤية فان بوجهه استصحابا بقاء ومضاد الشك فيه ليس كانه التراجع لا يخفى وقوله في رواية اخرى انما هو من كان
 على يقين فشك فليعض علم يقينه فان اليقين لا يدفع بالشك انما هو اداة الشك في اليقين فان المستفاد من قوله انما هو ان
 المراد بعدم النقض عدم الاعتناء بالاحتمال الخالف اليقين السابق في بطلان احواله حتى في شئ من شئ ودخلت في غير ذلك في الشك في
 هذا لكن الانصاف ان شئ من ذلك لا يصلح ان يزيل النقض عن ظاهر لا يزيل قوله بل ينقض الشك بالية في قوله بقاءه في الشك لان
 الشك مما احصل لا يرتفع الا برفع ما افقوله من كان على يقين فشك فقد عرفت ان الاشكال في ظهوره في انما هو الاستصحاب
 كقولنا لا شككت فابن على اليقين مع امكان ان يحل قوله فان اليقين لا ينقض بالشك ولا يدفع بمرور في غير اختصاص صد الرتبة
 بموارد النقض مع ان الظاهر من المحقق الجوهري على ما يقتضيه السابوق عدم الوقف الا لصان في نظير قوله اذا اكثر عليك السر فامض في
 صلوتك ودموه هو اية مختص بما ذكرنا واما ان لليقين لا يدخله الشك في قوله لا يظفر للرؤية اي من جهة استصحاب الاشارة الى الحق
 بعضنا الى ان يحصل الى رفع وبطلان فالمتأمل المنهج في ان هذه الاخبار تدل على ان يدعى اعتبار اليقين السابق عند الشك في الارتقاء
 بوضع احتجاج القول الاول بوجه منها انه لا يمكن الاستصحاب ارجع في استعادة الاحكام من الادلة اللفظية لوقتها على اصلها عند
 القرينة والمعارض والمقتضى والتابع وغير ذلك وفيه اشارة الى ان الاصل في اعادة القطعية في علم اليقين الصالح اجماعا على ان
 في نايب الاستفانة مع انها اصول عينية لا يستلزم الترتيل بها القول باعتبار الاستصحابا ما لم يكن اجماعا على ما يليها بالتحقق من
 اما الرجوع الى الشك في الواقع منها ما ذكره في المعارض من ان النقض في الحكم الاول ثابت في المعارض لا يصلح وانما يجب الحكم في
 في الان الثاني اما ان المعقنة ثابت فلا ناسك على هذا التقدير وما ان المعارض لا يصلح في افعال لان المعارض لا يحتمل بحدوده اوجب
 زوال الحكم لكن احتمال ذلك معارض باحتمال عدمه فيكون كل منهما مدفوعا بمقابلته فيبقى الحكم الثابت سليما عن الارتفاع وفيه انزال

لكن المعنى به
 والظاهرة
 ظاهرة في قوله

الثاني ان يبقى المفروض ما لا يثبت في بين ان يراد من النقض مطلقا وهو الرتبة

في حجة المفصل بين الحكم الشرعي وغيره

الحاجج بحكم استصحاب ذلك الترتيب الثاني وسبقنا ذلك جزئياً وتوضيح بعض التنبهات لا يتنبه هذا ولكن التحقيق ان في مورد حرج الاستصحاب
في الامر الخارج لا يجري استصحاب الاثر المترتب عليه فاذ اشك في بقاء حيوة زيد فلا يسبيل الى ثبات ثابته حيوة الا بحكم الشارع بعد جواز
نقض حيوة بغيره ويجوز ثبوت ثباته الشرعية المترتبة على الشخص المحض ولا يفتن عن ذلك اجراء الاستصحاب في مثل الاثار بان يقال بان حيوة زاده
وذلك جاز كانه متيقن بغيره بنقض العقب بالشك لان حيوة المال الزوفاة ثابته ثبات في السابق على الشخص المحض بوصفاته حرجاً فالحجج داخل في
موضوع المستصحب في شكوكه في الزمن اللاحق فيجوز اشتراط القطع ببقاء الموضوع في الاستصحاب واستصحاب الحيوة لاجزاء الموضوع في
استصحاب الاثار غلط لان مع استصحاب الموضوع ترتب اثاره الشرعية فيحقق ان استصحاب الاثار ونفسها غير صحيح لاجزاء الموضوع واستصحاب
الموضوع كاف في اثبات الاثار وقد في مسند التفصيل السابق فيجوز اشتراط بقاء الموضوع وتعارض استصحاب الموضوع بين ان الشك
السببي في شك ان لا يجمع مع معقولة الدخول تحت عموم لا تنفصل بل المداخل هو الشك السببي ومعنى عدم جعلنا نقض اللفظين في
الشك في المقابلة كما في القول الخامس في التفصيل بين الحكم الشرعي والحكم في غير ذلك ولا يعتبر في الاول وهو المصريح به كلام المحدث الاستصحاب
لكنه صريح باستثناء استصحاب هذا النوع متعدي للاجماع بل الضرر في اعتبارها في حكمي في ايدى المكينة بعد ذلك كالحال في الاستصحاب
ما لفظه لا يقال هذه القاعدة يقتضي جواز العمل بالاستصحاب في احكام الله تعالى كما ذهب اليه العبد والعلامة من اصحابنا والشافعية طائفة يقتضي
بطلان قول اكثر علماءنا والحقيقة بعد جواز العمل به لا نقول هذه شبهة يخرج عن جوابها اكثر من قول الاصوليين في الفقهاء وقد اجابنا عنها
في الفريد بالديرة تارة بما ملخصه ان صواب الاستصحاب المختلف فيها عند النظر الدقيق والتحقيق بالحق الى ان ادانته حكم بخطا شرعي في موضوع
حال من حال لا يخرج في ذلك للموضوع عند ذلك الحالة القديمة وحديث فتيفها في موضوعها فلو انما يتبدل في موضوع المسئلة بنقض
ذلك القيد في موضوع المستصحب في ذلك ستموهما استصحابا راجع الحقيقة الى اسرار حكم موضوع الى موضوع اخر متحد معقولة الدخول
معقولة الضمان من العاقل عند الحكم في هذا المعنى غير معتبر عاقل القاعدة الشريعة المذكورة غير شاملة له وتارة لان استصحاب الحكم الشرعي
كما الاصل في الحالة الثانية ادخل الشيء ونفسه كل علمها انما يعمل بها ما لا يظهر حرج عنها وقد ظهر في محل النزاع لتواتر الاجل بان كلما احتاج
اليه لا يتردد فيه خطا في حكم حتى ارش الحذر في كثير مما ورد في غير ذلك عند اهل الذكركية لم يعلم انه قد دخل النزاع احكام لا نعلمها بعضها
وقواتر الاخبار بمجمل مسائل في تلك بين رتبة وبين غيرة مقطوع في ذلك لا يبرهن وما ليس هذا ولا ذلك في بوجوه التوقف في الثاني
فما ذكره اولاً فاستدل بك من في الاستصحاب من اصحابنا واوضحنا ذلك غاية الايضاح كما يظهر من راجع التريفة والعدة والعقيدة وغيرها الا
انهم من عوام ائمة الحكم الثابت لموضوع في زمان بعينه في زمان اخر من دون تغيير واختلاف في صفة الموضوع سابقاً ولاحقاً كما يشهد لتوسيعهم بعين
الاعتقاد على حيوة زيد وبقاء البلد على ساحل البحر بعد الغيبة عنها واهلها واما عدة البناء على اليقين لعدم دلالة العقل عليه ولا النقل بناء على
عدم القناعة في الاخبار المذكورة لقصور دلالتها عند بعضهم وبعضنا اشترنا اليك سابقاً واهلها واما عدة البناء على اليقين لعدم دلالة العقل عليه ولا النقل بناء على
في الفصل وهذا المحدث قد سلم دالة الاجابة على وجوب البناء على اليقين السابق وعدم الحكم بغير نقض اليقين عليه ولا النقض بالوارد في
ادعى الاجماع والضرورة على اعتبار الاستصحاب كما حكيناها عن سابقا فان منها استصحاب الليل والنهار فان كون الزمان المشكوك
ليلا ونهارا اشتد قبله واخلاقاً مع كون الزمان السابق كذلك من ثبوت خيار الغيبة والشك في ثبوت المشكوك وثبوتها الزمان
السابق فلواريد من الليل والنهار طلوع فجر وعصر وبكامل نفس الزمان كان لا مركباً لك وان كان دون الاول في الظهور لان مرجع الطلوع
والغروب في الحركة كما ذكرنا شيئاً ولو اريد استصحاب احكامها مثل جواز الاكل والشرع حرجاً من ثبوتها في السابق كان منوطاً
ومعتقلاً في الادلة الشرعية في ثبوت الليل والنهار فاجابنا مع ذلك في تحقق الموضوع بمنزلة ما انكره على القائلين بالاستصحاب من
اجل الحكم من موضوع الى موضوع اخر بما ذكرنا يظهر في هذا النقل المذكور عليه في سائر الامثلة في فرق بين الشك في تحقق الحد
او تحصيل الظهارة التي جعل الاستصحاب من ضروريات اليقين في الشك في كون الله محكوماً شرعاً برافعة الظهارة فان الظهارة
الشاقفة في كل منها كان منوطاً بعد تحقق التام في هذا المناط في زمان الشك غير محقق وكيف ليس حكم حاله وجود المناط ليدقاً بالاعمال بان
انما القضية المستفيدة من الشك في ثبوت صفة البناء على اليقين ونقصه بالشك عليه لم يرد الجح المألوف لانه الحكم في باب الالفاظ
من المعلوم ان الخيار والشفقة انما ثبت في الزمان الثاني فيصير في ان القضية المستفيدة في الزمان الاول بعينها مشكوك في الزمان الثاني نعم قد
يقف في بعض الموارد والشك في اجزاء الموضوع للشك في مدعية الحالة المسئلة فينبغي ان لا يفتن من التامل التام فانه من اعظم المزال في هذا المقام واما
ما ذكره ثانياً من مغايرة قاعدة اليقين في الاصل بما دل على التوقف فيقيد وصفاً الى ما ذكرنا في اصل البراءة من ضعف دالة الاجماع
على وجوب الاحتمال وانما يدل على وجوبها من موارد الحكماء في التوسيع والايوية والافقية مختصة بوارد الحكم العقل بوجوب الاحتمال من جهة
العلم بيقين الشك في ان مرتبة بين الحكمين لا يشاءوا ان يثبتوا استصحاباً اكثر على ادلة الايضاح على تقدير دالة الاحتمال عليه انما كاسي في
مسئلة بقاها استصحاباً في الاصول انما تم ان ما ذكره من انه شبهة يخرج عن جوابها الفحول بما لا يخفى مما ينفذ في اصولي وبقية

هذا هو الوجه في حجة المفصل بين الحكم الشرعي وغيره

نحو قوله

نحو قوله الاستصحاب وهو هذه الشبهة يخرج جوابها مع انه لم يرد كسر الجواب الاول عنها الا ما اشتهر بين النافين بالاستصحاب ولا الجواب
الثاني اما اشتهر بين الاخباريين من وجوب التوقف والاصطلاح في الشبهة المحكية **حجرا لقول** من علم بقوله لا يوجد القائل به على
التي تظهر مع جوابها ما تقدم في القولين السابقين **حجرا لقول** السامع الله نسبة الفاضل التوقف لا يفرض ان لا يلزم ما حقه في
كلامه ما ذكره في كلام طويل فانه بعد الاشارة الى الخلاف في المسئلة قال في تحقيق المعاني لا بد من ان لا يكلم يتغير به حقيقة الحال فنقول الاحكام التي
ينقسم منها قسمين الاول والثاني الاحكام المتضمنة المظانها الفعل والواجب المنذور والثالث والاربع الاحكام الاقضية المظانها
فيها الترتيب وهو الحرام والمكروه والحائز من الاحكام الخمسة الدالة على الالزام والناحية السادسة الاحكام الوضعية كالتي على الشيء بانه سبيل
وشط لروما نفع والمضاهية منع من الخطا الوضعي اخل في الحكم الشرعي فلا يصح فيما نحن بصدده ادعاءه في هذا فلا بد من شرط بل شيء
فلا يخلو ان يكون موقفا ام لا وعلى الاول يكون وجوبه في ذلك الشيء او من غير ذلك من اجزاء الوقت ما يتبادر الى امرنا لتسلك ثبوت
ذلك الحكم في الزمان الثاني بالنظر في الثبوت في الزمان الاول حتى تكون استصحابا وهو ظاهر وعلى الثاني ايقم كذلك ان قلنا ما فائدة الامر
التكرار والامتناع من المكلف مشغول حتى يلبث به في امرين كان ونسبة اجزاء الزمان اليه فبشيء واحد فيكون في كل جزء منها سواء قلنا
ما ان الامر للقول ام لا والتوقف بان الامر ان كان للقول يكون من قبل الموقف الضيق شيئا غير خفي على الشامل هذا ايضا ليس بالاستصحاب في شيء
ولا يمكن ان يثبت الحكم في القسم الاول فيما بعد وقد من الاستصحاب فان هذا المبدأ لا يخلو من اجزاء ما عدا ذلك الكلام في التمسك بل الاول
بعدم قيام الاستصحاب فيه لان مطلقه بعيد التكرار والتغيير ايقم كذلك فالاحكام التكليفية الخمسة المحررة عن الاحكام الوضعية لا يتصور منها
الاستدلال بالاستصحاب اما الاحكام الوضعية فاد اجعل الشارع شيئا سببا للحكم من الاحكام الخمسة كالذات لوجوب الظهور والكسوف في
الظهور والكسوف لوجوب صلوة الزلزلة لصلواتها والايضا في القول بان سببته على نحو خاص وهو الدوام ان يتحقق الزلزلة وكذا الزلزلة
او في لائحة القصرات والاستصحاب في الملك والتكاح وفي غيرهما من الزوجة والحيض والنفاس فيغيرهم الصوم والصلوة الى غير ذلك فينبغي ان
ينظر في كيفية سببته السبب هل هو على الاطلاق كما في الايجاب والقبول فان سببته على نحو خاص وهو الدوام الى ان يتحقق الزلزلة وكذا الزلزلة
او في وقت معين كالذات ونحوه فالربك السبب في الحكم فان السبب في هذه الاشياء على نحو ما في انساب الحكم في اوقات معينة فيجب
في ذلك الاستصحاب في شيء فان ثبوت الحكم في شيء من اجزاء الزمان الثابت في الحكم ليس اياها للثبوت في جزء من اجزاء السبب على مقتضى
الحكم في كل جزء من اجزاء السبب واحدة وكل الكلام في الشرط والمانع فظهر ان كثر ما ان الاستصحاب المتخلف فيها لا يكون الا في احكام الوضعية اعلى الانبعاث
والشرائط والواجب للاحكام الخمسة من حيث انها كذلك ووجوب الاحكام الخمسة انما هو بتبعيتها كما يقال في الماء الكوالمقيرة بالاجابة لا بد ان
من قبل نفسه فانه يجب الاجتناب عنه في الصلوة لوجوبه قبله والغير فان مرجعه الى ان الخامسة كانت ثابتة قبله والاولى تارة فانه
لان ان الخامسة كانت ثابتة قبله والاولى تارة فانه مرجعه الى ان الخامسة كانت ثابتة قبله والاولى تارة فانه مرجعه الى ان الخامسة كانت ثابتة قبله
فكذا بعد اي كان مكلفا وما موافا الصلوة فيتم قبله فكذا بعد فان مرجعها الى ان كانت مكلفا قبله فكذا بعد فان مرجعها الى ان كانت مكلفا قبله
من الشرط فالحق مع قطع النظر عن الروايات عدم حجة الاستصحاب لان العلم بوجوب السبب والشرط او المانع في ذلك يقتضي العلم بل
ولا الظن بوجوده في غير ذلك الوقت كما لا يخفى فكيف يكون الحكم المعلق عليه ثابتا في غير ذلك الوقت كما لا يخفى فكيف يكون الحكم المعلق عليه
ثابتا في غير ذلك الوقت فالتدقيق في النظر في ملاحظة الروايات انه اذا علم تحقق العلامة لوضعية تعلق الحكم بالمكلف ودان الى
ذلك العلم بطريق الشك يتوقف عن الحكم بثبوت ذلك الحكم الثابت والاول ان الظاهر من الاخبار انه اذا علم وجود شيء فانه يجب حتى يعلم
انه في كل موضع مقامه في كلامه انظار يتوقف بانه على ذكر كل فترة هو مورد النظر ثم توضيح النظر فيه بالانظر في الذهن القاصر فلو
اولا والمصانيف يمنع ان الخطاب الوضعي اخل في الحكم الشرعي لا يصح فيما نحن بصدده فانه المنع المذكور لا يصح في يلزم من تحقيقه
التي ذكره وهو اعتبار الاستصحاب في موضوعات الاحكام الوضعية اعني نفس السبب والشرط والمانع لا في التفصيل من الاحكام الوضعية
اعني سببته السبب شرطي الشرط والاحكام التكليفية وكيف لا يتصور في ذلك التفصيل منع الحكم الوضعي كما مستفاد من تسليم انه امر
اعتباري ومنع من التكليف تابع له حدوثا وبقاءا ومنه يبين التفصيل مع هذا المنع ثم انه لا بأس بصرف الكلام الى بيان ان الحكم الوضعي
حكم مستقل يجوز ان يشترطه الشرط او لا وانما مرجعه الى الحكم التكليفي فنقول المشهور كما في شرح الترتيب بل انه استقر عليه في
المحققين كما في شرح الواجبة للمستيق صدي الدين ان لفظا الوضعي مرجعه الى الخطا في الشرع وان كون الشيء سببا لواجبه والحكم بوجوبه
والنظر في الاجابة من حصول ذلك الشيء فيقولنا اننا لا نرى الصواب سببا لانه يوجب عليه عارضا المشي والقيمة ان الاجرة في شرط التكليف
من البلوغ والعقل والديت وغيره فان ادعاءنا اننا اربع البائع العاقل الموسر بقوله اعظم ما للفقير في ذلك صغرنا ان نخرج من هذا
خطا معنى يعبر عنه بسببه الاول والنظر ويقال انه من غير ان يجب عليه العارضة عند اجتماع شرائط التكليف في يدع احدا
نحكم الوضعي الى التكليف المخرج من استناد الحكم الوضعي الى الشيء من غير ان يقع ذلك بما ذكره بعض من غفل عن مرادنا من ان

والاخرى كون جليل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

امام حسن علیہ السلام

بحث الاستصحاب

بل كل شارع على ارادة دوام الحكم مادامت تلك الشرع لا من عموم لفظي ملته وكيف كان فاستصحابا على مقتضى ادعاء اختصاص خصوص
 المختص في الازمان كما استصحابا عدم التخصيص ليدخل احتمال المختص في الامر لا واستصحابا عدم التخصيص ليدخل ارادة المقتدر في الطلاق والظاهر
 ان مثل هذا ليس محلا لانكاره وليس بنا للحكم في الزمان لوجوده الاول بل اليوم دليله الاول كما لا يخفى بالجملة فقد صرح هذا الفصل
 الاستصحابا المختلف في الاجري في التكليفات ومثل هذه الاستصحابا مما اعتد على اعتناء الاجماع بل الضرورة كما تقدم في كلام المحدث لا مسترايا
 ولو فرض الشك في التسليم في حكم ككثير لم من دليله ولا من الخارج عموم في ذلك فخرج عن الشك في الاصطلاح اذ اخل فيما ذكره من ان الامر ان يكون
 للتكرار اذ لا يمكن فيه المرق ولا وجه للنقض في مسألة الوقت ثم واما الشك في تحقق المانع كما مر من المانع للافتقار والتعذر الموجه وللضرورة والضرر
 المانع لتناول المحرمات فهو المذكور الفصل في الحكم ككثير لم من دليله ولا من الخارج عموم في ذلك فخرج عن الشك في الاصطلاح اذ اخل فيما ذكره من ان الامر ان يكون
 فان التسليم من المرض الذي يضر به الصوم شرط في وجوبه وكذا الضرر في تركه فخرج عن الشك في وجوبه من ذلك الاستصحاب
 الحالة السابقة له وجودا وعدمه وبتعبير الحكم التكليفي لا مع قطع النظر عن استصحاب الحكم الوضعي المقام اذ لا بد من ان الشارع الصواب
 الى الدليل على المكلف بشرط سلامة من المرض الذي يضر به الصوم فاذا اشك في بقاءها وحديث المرض المذكور واحدا للشرط او عدم المانع بالاستصحاب
 افترض على استصحاب الشرط بل لم يبق جري له لان معنى استصحاب الشرط عدم المانع ترتيبا لوجوده وهو ثبت للشرط مع فرض وجوده بالعلل السابقة
 وحينئذ فلا يبقى الشك في بقاء الشرط وبعبارة اخرى الشك في بقاء الشرط سبب في الشك في بقاء الشرط والاستصحاب في الشرط وجوده
 مبين لبقاء الشرط او ارتفاعه فلا يجري فيه الاستصحاب الامعاء لا استصحاب الشرط لا تميز له ولا معاصدا كما فيما نحن فيه واستصحاب
 ذلك في مسألة الاستصحاب في الامور الخارجية انما اشترط الاستصحابا بقاء الموضوع انما وفاد كذا يظهر كذا من النقض الثالث عليه بما
 اذا كان الشك في بقاء الوقت المضروب بالحكم التكليفي فانه جري مع استصحاب الوقت اغنى عن استصحاب الحكم التكليفي كما عرف في الشرط فان الوقت شرط
 او سبب لا يجوز استصحاب الحكم التكليفي لا تميز له لان معنى استصحاب الشرط عدم المانع ترتيبا لوجوده وهو ثبت للشرط مع فرض وجوده بالعلل السابقة
 لشكوك كونها عن التماس واصلها بقاء الحكم القيد بالتمسك في هذا الزمان لا يثبت كون هذا الزمان بما اذا كان سيجي ونوحية في نفي الاصول
 المثبتة انما التمس ان ينكر ان يكون الاستصحابا بقاء الحكم التكليفي باقدا وان كان تعليقه على امر حاصل فيقال عرفا ان ارتفاع الاستصحابا بقاء الحكم
 عليها وجوبها ان الوجوب باق فاعرف فاذا اشك في ارتفاعها يكون شك في ارتفاع حكم الخير وبقائه وان كان الحكم المعلق لا يرتفع بانقضاء
 المعلق عليه لان ارتفاع الشرط لا يوجب ارتفاع الشرطية الا ان استصحابا وجود ذلك الامر المعلق عليه كان في عدم جوبا الاستصحاب المذكور
 فانه كما عليه كاستمراره في موضع من مقام عدم جوبان الاستصحابا في الشك في الوقت كما لو كان الوقت معدودا بين امرين كذا في الحرة واستاناد
 لنقض الامر في اجزاء استصحابا التكليف ثم والماصل ان النقض عليه بالنسبة الى الحكم التكليفي المستوك بابقائه من جهة الشك في سبب الشرط ولو
 ما بعد غير متجه لان جري الاستصحابا في هذه الموارد اولها بالان هو نفس السبب الشرط والمانع وبتعبير بقاء الحكم التكليفي ولا يجوز انما الاستصحابا
 في الحكم التكليفي ابتداء الا اذا فرض استصحابا الامر الوضعي في كل واحد من الموارد الثلاثة ايضا كما ان قلنا بافاد الامر التكرار انما يكون التكرار
 مرة واحدة وجوبها ان اذ اعلمنا بانه ليس للتكرار الذي لكن العدد المتكرر كان مرة واحدة من الزاوية الناقصة وهذا لا يبرأ لا يندفع بما ذكره
 ستر من ان الحكم في التكرار كالامر الموقت كما لا يخفى فالصواب ان نقول ان ثبت وجوب التكرار فالتشكك في بقاء ذلك الحكم من هذه الجهة مرجعه الى
 الشك في مقدار التكرار لانه بين الزاوية الناقصة ولا يجري فيه الاستصحابا لان كل واحد من المتكررات كان تكليفا مستقلا فالتشكك في الزاوية
 شك في التكليف المستقل وحكمه القيد باضالة البرائة لا الاثبات بالاستصحابا كما لا يخفى وان كان الزاوية على تقدير وجوبه جزء من الامور به
 فان يكون الاخر مجموع العدد المتكرر من حيث انه مركب من احدى جزئيه الى الشك في جزئية من الامور به عدمه ولا يجري فيه الاستصحابا ايضا لان ثبوت
 الوجوب باق في اجزاء لا يثبت وجوب هذا الشيء المشكوك في جزئية بل لا بد من الرجوع الى البرائة او الاحتياط في كل واحد من الامور به كلف مشغولة حتى
 بالتمسك في زمان كان تدور عليه النقض مما عرف حاله في العبارة الاولى ثم ان ثبوت ان يكون الامر للتكرار والمرة كان الحكم كما ذكرنا في
 تكرر التكرار بين الزاوية الناقصة كذا الامر لم يوجب بقاء الامر في الجملة كالجواب في السجل لم يعلم مقدار استمراره فان الشك بين الزاوية
 يرجع مع فرض كون الزاوية المشكوك واجبا مستقلا على تقدير وجوبه لا باضالة البرائة ومع فرض كون جزء يرجع الى مسألة الشك في الجزئية
 وعدمها فان فيها البرائة او وجوب الاحتياط في قوله وتوهم ان الامر ان كان للفرد يكون من قبيل الوقت المصنوع اشتباها في علم المناهل الظاهرة
 دفع اعتراض على التسوية في ثبوت الوجوب في كل جزء من الوقت بنفس الامر من كونه للفرد وعدمه ولا يدخل له بطله وهو عدم جوبان الاستصحابا
 في الامر العوضي لان كونه من قبل الوقت المصنوع لا يوجب جوبا الاستصحابا في لان الفور المتكرر عند التوهم متكررا للوقت المصنوع ان يرد
 به المستغرق في اول اذمنة الامكان وان لم يضر في ثباتها وهكذا واما ان يرد بخصوص الزمان الاول فانها لم يثبت بالامر وجوب
 العقل في الان الثاني لا فورا ولا متراجعا واما ان يرد بربوثة في الان الثاني لاجراء وعلى الاول فهو في كل جزء من الوقت من قبل الوقت
 المصنوع وعلى الثالث فلا معنى للاستصحابا بقاء ما سبب من ان الاستصحابا لم يقل به احدا فيما بعد الوقت وعلى الثالث يكون في الوقت

ان يقال بعد جوبان الاستصحابا في الحكم التكليفي

الاول كالمستوفى فيما بعده كالامر المطلق وقد ذكر بعض الشراح ان الواجب فيه هذا التوهم لاجل استلزامه الاحتياج الى الاستصحاب لاثبات الوجود بما لا يثبت
 الاول ولا يعرف له مصداق لم يكن وكذا التوهم لا يحفظه فانه قد استوفى اقسام الامر لان منها ما يتردد الامر بين الموقفين فيقع الامر بينهما وبين
 المطلق الذي يجوز استلزامه بعد ذلك الوقت كما اذا شككنا ان الامر بالصلو يوم الجمعة وما فيكون لا يتبين في كل جزء من النهار او موقفا الى ان قال
 وكذا وجوب الفطرة بالتسليم الى يوم العيد فان الظاهر ان المانع من استصحاب الحكم التكليفي هنا ابتداء هو لم يل هو اولى لان مطلقا لم يكن كانه كان
 ستره لم يل الخطا الاوامر والنواهي المقتضية البينة المدلول والافاد اقام الاجماع او دليل لفظي محمل على حصة شيء في زمان ولم يعلم بقاها بعد كونه
 الوطى الخاص ايضا الرتبة بين اختصاصها بزمان وروية الدم فترفع بعد التقاعد وشو لها ان زمان بقا لا يفيض فلا يرتفع الا بالاعتناء وكونه العصبية
 بعد ما يشكك بغير النار وحلية عصا الزبيب القرب بعد خلتاها الى غير ذلك مما لا يحصى فلا مانع في ذلك كله من الاستصحاب في كل ما ينبغي ان
 ينظر اليه كقضية سببية السبب هل هو على الاطلاق الخ الظاهر ان مراده من سببية السبب تأثيره لا كونه سببا في الشرع وهو الحكم الوضعي لان
 هذا لا يتقسم الى ما ذكره من الاقسام لكونه دائما في جميع الاستبان الى ان يفيق فان اراد من النظر في كيفية سببية السبب تحصيل مورد ذلك في كيفية
 السببية ليعلم مورد الاستصحاب في السبب في زمانا ذكره من عدم جريان الاستصحاب في التكليفات المتعلقات بالوضع وان اراد من ذلك في
 مورد ذلك في كيفية سببية السبب لمجرد الاستصحاب في السبب في زمانا ذكره من عدم جريان الاستصحاب في التكليفات المتعلقات بالوضع وان اراد من ذلك في
 كالحيا والسبب من العن التردد بين كونها دائما ولا المسقط وبين كونها فورية او كاشفة المرتدة بين كونها مستمرة الى الصبح او علمه ليل الام لا و
 هكذا والموقف قد تدرج بين وقتين كالحج والصلوة المبررة في وقتها بين الاخذ في الاجل وتمامه قول لم يكن وكذا الكلام في
 الشرط والمانع او ليعرف المراد من الحاق الشرط والمانع بالسبب شيئا من اقسام المد كونه للسبب لا يجرى في المانع وان جرى كلها او بعضها
 في المانع او الوجود كونه سببا للعدم لكن المانع بهذا الاعتبار يدخل في السبب كذا عدم الشرط او الوجود كونه سببا للعدم الحكم وكذا
 ما ذكره في وجه عدم الاستصحاب بقوله فان الحكم الحاصل من النظر في كيفية شرطية الشرط انه قد يكون نفس الشيء شرط الشيء على الاطلاق كما ظهر ان
 من الحاشي ليس ومن لا يكون الممكن في المساجد من الحيض الى على وجود العلة وقد يكون شرطه في حاله من حال كاشتراط الطهارة من الحيض في
 الصلوة مع تمكنه من عدمه وقد يكون حدثه زمانا ما شرط الشيء في معنى الشرط ولو بعد ارتفاع الشرط كاستصحاب الحج وقد يكون تارة الشرط
 بالنسبة الى الفعل دون فعل كالوضوء العدة في الموقت فيما ياتي به حال العدة فاذا شككنا في مسألة الحج في بقاء وجوبه بعد ارتفاع الاستصحاب فلا
 مانع من استصحابه وكذا لو شككنا في اختصاص الشرط بالمكان الممكن من الشرط كما اذا ارتفع الممكن من زواله الفاعلة في اثناء الوقت فانه لا مانع
 من استصحابه الوجه وبالحجة فلا احد في كيفية شرطية الشرط ما تقرر عن اجراء الاستصحاب في الشرط بل قد يوجب اجرا فيه قول لم يقطر قطرا ذكرنا ان
 الاستصحاب يختلف في اجري الا في الاحكام الوضعية عند الاستبان والشرط والموانع لا يفيق ما في هذا التيقن فانه لم يظهر من كلامه جريان الاستصحاب
 في الاحكام الوضعية بمعنى نفس الاستبان والشرط ولا عدمه فيها بل العلة المعروفة علم عدم الجريان ايضا في المستبان ايضا علمه اختصاصها في المؤقتة
 بوقت محدد ومعلوم في امرنا احدهما نفس الحكم الوضعي وهو جعل الشيء سببا لشيء او شرط او للادوم عدم جريان الاستصحاب فيها العين ما ذكره
 في الاحكام التكليفية والثالثة نفس الاستبان والشرط ويروى عليه ان نفس السبب والشرط والموانع ان كان امر غير شرعي فظاهر كلامه حيث جعل
 على الكلام في الاستصحاب في غير الامور الشرعية من وجع مثل هذا عند كونه ذي رطوبة وتوبه وان كان امر شرعيا كالطهارة والنجاسة
 فلا يخفى ان هذه الامور الشرعية مستبينة عن استبان فان الجائز في مثل هذه الماء المتغير مستبينة عن التغير والطهارة التي مثل هذا في
 مسألة التيمم مستبينة عن التيمم فالتشكك في بقاءها لا يكون الا لتشكك في كيفية السببية السبب الموجب لاجراء الاستصحاب في السبب على النجاسة
 والطهارة وقد سبق منه المنع عن جريان الاستصحاب في المستبان فيكون المنع في كلامه جريان الاستصحاب في الحكم التكليفي المستبينة عن الاستبان
 الاتباع الجريانه في نفس الاستبان مدفوعة بان الجائز كالحكم الفصل عن التيمم ليست الا عبارة عن وجوب الاجتناب في النظر الحاصل
 التيمم ليس الا بآخرة التحويل في الصلوة المستلزمة لوجوب المضي فيها بعد التحويل فيما اعتبار ان منعه من الحكم التكليفي في كل وقت وقوعه
 في الاحكام الخمسة انما هو بتبعيتها بالخروج وقد عرفت في سنعونا فيما نقله الاختلاف ان استصحاب الجائز لا يعقل لها معنى الا في تيممها اعني
 وجوب الاجتناب في الصلوة والاكل والشرب فليس هنا استصحاب الحكم التكليفي لا ابتداء ولا اتباع وهذا كما استصحابه في زيد فان حقيقة ذلك
 هو الحكم بخبرهم عقد وجبة والنظر في ما لا دل عليه هذا استصحاب هذا التحريم بل التحقيق كما سيحى على جواز اجراء الاستصحاب في الاحكام
 التي يستصحب موضوعاتها لان استصحاب وجوب الاجتناب ان مثلا كان ملاحظا في استصحاب الجائز فقد عرفت انه لا يبق مبدل للملاحظة
 شك في وجوب الاجتناب لما عرفت من ان حقيقة حكم الشارع بالتصاحب الجائز استصحابه بوجوب الاجتناب فيحصل اليقين بالطهارة
 وان كان مع قطع النظر عن استصحابه فلا يجوز الاستصحاب لان وجوب الاجتناب سائبا عن الماء كونه اما كان من حيث كونه نجسا لان
 النجس هو موضوع لوجوب الاجتناب في المجرى في الموضوع في حال الشك في جريان الاستصحاب كما سيحى في مسئلة اشتراط اقله بقاء الموضوع في الاستصحاب
 ثم علم ان يفيق هنا شبهة اخرى في منع جريان الاستصحاب في الاحكام التكليفية مطلقا وهي ان الموضوع للحكم التكليفي ليس الا بالكل

المراد

بحث الاستصحاب

ولا يبين الشارح بل هو ما يلاحظ الموضوع بجميع متعلقاته التي لها دخل في ذلك الحكم ثم يحكم عليه فبحر ما إذا اختلفت
 كالجواب في المجهول مثلاً فإن كان الموضوع فيه هو مطلق الجواب فيه الغير المقتضى شيئاً أصلاً فلا إشكال في عدم ارتفاع وجوب الإلزام
 أو لا ارتفاع الوجوب غيره كان ذلك الترفع من قود الفعل وكان الفعل المطلوب مقتضياً بعدم هذا القيد لقل الأثر المقتضى خلافه وإن كان
 الموضوع غير الجواب المقتضى بغيره كان ذلك القيد وجباً لا نقداً للموضوع فمقتضى مطلوبه لغير ارتفاع الطلب عنه بل يمكن مطلوباً
 من قول الأمر في ما إذا شك في الزمان المتأخر في وجوب الجواب في شك في المشتك في كون الموضوع هو الفعل المقتضى والفعل المراد
 عن هذا القيد من المعلوم في الاستصحاب هنا لأن معناه إثبات حكم كان مقتضياً الموضوع معين عند شك في ارتفاعه عن ذلك الموضوع
 وهذا غير متحقق فيما نحن فيه وكذا الكلام في غير الوجوب الأحكام اللاحقة لا تشرى جميع كون الموضوع لها هو كون فعل التكليف المحل
 خصوصاً الحكيم بجميع متعلقاته خصوصاً عند القائل بالتحسين والتبعية لمقتضى الشخص في الحسن والقبح حتى الزمان وبه يتدفع ما يقال له أنه كما يمكن أن
 يجعل الزمان طرفاً للفعل بأن يقال التبريك في زمان الصيغ مطلوباً لا يجري الاستصحاب إذا شك في مطلوبه في زمان آخر أمكن أن يقال أن
 التبريد مطلوب في زمان في الصيغ على أن يكون الموضوع نفس التبريد في زمان في الطلب فيجب الاستصحاب الطلب إذا شك في بقائه بعد الصيغ
 إذا الموضوع بان على حاله توضيح الاندفاع أن القيد لتحقيقه واجب إلى الموضوع فبقيد الطلب به أحياناً في الكلام مساعده في التغيير كما لا يخفى
 وبالحكمة فينتج من الاستصحاب في الأمثلة القابلة للاستمرار في موضوع وللارتفاع عن ذلك الموضوع بعينه كالمطهر في الحديث في الجملة
 والملازمة والرتبة والرتبة والرتبة في موضوع ذلك ومن ذلك لا يظهر عدم جواز الاستصحاب الحكم الموضوعي إذا علق بفعل الشخص في الجواب
 عن ذلك لأن مقتضى الاستصحاب خصوصاً إذا استند فيه إلى الاعتناء على القضايا العرفية لتحقيقه في الزمان السابق التي يبين عنها العرف من الأدلة
 الشرعية فانه لا يرتابون في أنه إذا ثبت تحريم فعل في زمان ثم شك في بقائه بعد أن الشك في هذه المسئلة في استمراره لهذا الفعل
 وارتفاعه وان كان مقتضى الملازمة العقلية كون الزمان قيدا للفعل وكذا لا باع والكرهية والاستصحابان قد يتحقق في بعض الواجبات مؤداهم
 العرفي يكون الشك في الاستمرار مثلاً إذا ثبت يومه فيفضل عند ذلك والتم شكك في الغدانة واجب اليوم عند ذلك فلا يجوز أن يستصحاب
 ذلك ولا يثبت على كونه كما شك في استمراره وارتفاعه بل يمكن في الغدانة على الجواب قبل الزمان ما لو ثبت ذلك عند أمه شك فيه
 بعد أيام فالظاهر حكمهم بأن هذا الحكم كان مستمراً وشك في ارتفاعه فيصير من هنا ترقى الاصطاح فيكون ثابتاً وجوباً تاماً عندك
 في حد التكليف والقدر ثابتاً وجوباً عندك المرأة في حد التكليف من جهة أصالة عقد السفر الموجب للقصر عند الحيف المقتضى وجوب
 العبادة فيكم بوجوب التمام لأنه من آثار عدم السفر الشرعي الموجب للقصر لوجوب العبادة لأنه من آثار عدم الحيض بل من جهة كون التكليف قائماً
 وبالعبادة عند زوال كل يوم أمر مستمر عندهم وإن كان التكليف يتجدد يوماً بيوماً فهو كل يوم مسبباً بالعبادة فينبغي أن يرجع
 استصحاباً على الاستصحاب وجوه والحاصل أن المعيار الحكم العرفي بأن الشيء الفلاني مستمراً فارتفاعه وانقطع وأنه مشكوك في الاعتناء
 ولو لملاحظة هذا التعليل العرفي لم يصح على الشيخ أنه دفع الحكم الثاني وأما في عدم التكليف في وقت الصلوة بالصلوة إلى قبل
 المستمرة دفع الحقيقة للتكليف لا دفع ونظير ذلك في غير الأحكام الشرعية ما سيجي من أجراء الاستصحاب في مثل الكرية وعدمها في الأمور
 التدبيرية المجردة شيئاً مشياً أو في مثل وجوب التأخر بعد عدة وبعض الأجزاء فيما لا يكون الموضوع فيه باقياً إلا بالمساحة
 العرفية كما سيجي لك ثم حجة القول الثاني وجوابها يظهر بعد شيئاً وتوضيح القول فيه فنقول قد نسب جماعة إلى الغزالي القول بحجة
 الاستصحاب وانكارها في استصحاب حال الإجماع وظاهر ذلك كونه مفصلاً في المسئلة وقد ذكر في النهاية مسألة الاستصحاب
 نسب إلى جماعة منهم الغزالي بحجة ثم أطال الكلام في أدلة الثابتين والمثبتين ثم ذكر عنواناً آخر لا استصحاب حال الإجماع ومثله بالتميم
 إذا راعى الملاءمة أثناء الصلوة وبالحاج من غير التسبيلين من المنظر ونسب إلى الأكثر ومنهم الغزالي بحجة الآن التي يظهر بالتدريج
 كلامه الحكيم في النهاية هو انكار الاستصحاب المتنازع فيه وأساساً وان ثبت المستصحب في الإجماع من أدلة الحقيقة ولا سيما بحال الأول المعلوم
 في الحال الثانية وقد عبر عن جميع ذلك باستصحاب حال الإجماع كما ستعرف في كلام الشهيد وإنما المسلم عند استصحاب عموم النص وإطلاقة الخارج عن
 محل النزاع بل عن حقيقة الاستصحاب حقيقة فنشأ نسبة التفصيل لإطلاق الغزالي الاستصحاب على استصحاب عموم النص وإطلاقة نصه
 عنوان ما أنكره في استصحاب حال الإجماع وإن صرح إنشاء كلامه بالحاق غير جملة من الخصماء مدلوله بالحالة الأولى في جواب الاستصحاب وإنما
 ثبت في الذكرى بعد تفسير حكم العقل الغير المتوقف على الخطأ في خمسة أقساماً ما يستقل به العقل بحسن العمل والتمسك بأصل البراءة ثم
 عدم التعليل دليل لعدم الأخذ بالأقل عند فقد دليل على الأكثر لحاصل الأصل بقاء ما كان وليقضي استصحاب حال الشروع وبالحال الإجماع
 محل الكلام مثلاً التيميم في اختلاف الأصحاب في حجة وهو مقدر في الأصول انتهى نحوه ما حكى عن الشهيد الثاني في مسألة أن الخارج من عبر
 التسبيلين ناقض لا في مسألة التيميم في وصاحبه المحدث في الدد والتفتيح بل منظر هذا من كل من مثل محل النزاع بمسئلة التيميم
 كالمعبر في المعاد وغيرهما ولا بد من نقل عبارة الغزالي المحكية في النهاية في تخريج حقيقة الحال قال الغزالي على ما حكاه في النهاية المنصوب أن

بحث الاستصحاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو فكل فالتشكك بعد ما علم في القسم الاول انه لا يتناول الحكم بزال الوصف في حاجة الى التشكك بالامتناع او في اية منها وورد في
الاختصاص ومن ان اليقين لا ينقض بالشك قلت القسم الاول على وجهين احدهما ان يثبت ان الحكم اعني التماسه بعد الملائمات حاصل
بهذه عليه الماء على الوجه المعتبر وحيث فائدة ان عند حصول الشك في وجود الماء لا يحكم بزال التماسه الاخران يعلم بثبوت الحكم في الجملة بعد
نفي الوصف لكن لم يعلم انه ثابت دائما او في بعض الاوقات الى غاية معينة محدودة ام لا وفائدة ثانيا ان ثبت الحكم في الجملة فثبتت صحة الحكم
الزمني ثم لا يتحقق الفرق الذي ذكرنا من اثبات مثل هذا بغير ما ذكرنا من ان الظهور في القسم الثاني ان يبلغ مبلغه في القسم الاول
وان اليقين لا ينقض بالشك قد يقال ان ظاهره ان يكون اليقين حاصل الاول الشك باعتبار دليله على الحكم في غير صورة ما شك فيه لا في
عدم الدليل عليه لكن انفس اليقين حقيقة باعتبار عدم الدليل الذي هو دليل للعقد لا الشك كما يصير قريبا ومع ذلك ينبغي ان يقال
الاختصاص كل من القسمين بل في الامور الخارجية ايضا انتهى كلامه في موضع مقارن الاعتناء فيها انما هو جوازها في كل ما وقع للمالك
فلذلك هو موافق لغيره في وجهه فقول قوله وبعضهم ذهب الى جهة في القسم الاول ظاهر كصريح ما تقدم منه في حاشيته الاخرى في جوده المماثل
بجهة الامتناع في الاحكام الشرعية الجزئية كطهارة مثل الثوب الكلية كجاسة المتغير بعد نفي التغير وعدم الحجة في الامور الخارجية
كطهارة الثوب جوهري وفيه نظر يعرف بالتبع في كل ما انما يثبت في الامتناع وعدمها والنظر في انهم سح ان ما ذكره في الحاشية الثانية
دليلا للعقد الجزائي في الموضوع جاز في الحكم الجزئي فان بيان وصول التماسه الى هذا الثوب الخاص فاقوا عدمه وصوبها اوبان فجاسة
المسببة عن هذا الوضو وعدمها بالعقد الوضو كلاهما خارج عن شان الشارع كما ان بيان طهارة الثوب المذكور ظاهر وبيان عدم
التماسه لبطاها الرجوع في الحقيقة الى الحكم بالطهارة ظاهر ليس الا شان الشارع كما بينا عليه فيما تقدم في حق احوال الظاهر جهة الامتناع
بمعنى اخر الخ وجه مغايرة ما ذكره المشهور وان الاعتناء في البقاء عند المشهور على الوجود السابق كما هو ظاهر قوله لوجوده في زمان سابق
عليه وصريح قوله ايضا البهائي اثبات الحكم في الزمان الثاني تعويلا على ثبوت في الزمان الاول ولعل كمرتك على طهارة شارح الدرس
قوله ان الحكم العقلاني بعد تحققه ثابت الى حد ما حال كذا ووقت كذا الخ اقول بقاء الحكم الى زمان كذا يتصور على وجهين الاول ان
العقلاني ما ان كذا موضوعا واحدا تعلق به الحكم الواحد كان يلاحظ الجوانب المتعددة وقتا في ذال فضلا فاحدا تعلق به احدا الاحكام المتعددة
ومن امثلة كذا كذا المستقلة للبل حيث انه يطو فلا فاحدا تعلق به الوجوب والندب وغيرهما من الاحكام العقلانية فيلاحظ العقل
في كل حين وبعده من زمان المتغير موضوعا مستقلا تعلق به حكم فحدث في المقام احكام متعددة لموضوعات متعددة ومن امثلة وجوب الصو
عنده وبعده هلال رمضان الى ان يرى هلال شوال فان صوكل يوم الى انقضاء الشهر فخل مستقل تعلق به حكم مستقل اما الاول فالحكم
التكليف اما امر ما لم يمتدح فان كان امر كان لا يمتدح عند الشك في وجود الغاية ما ذكره من وجوب الاتيان بالفعل بحقيقة التغير
بالزمن من التكليف المعلوم لكن يجب تقييده بما اذا لم يمتدح تكليف اخر محدثا بعد الغاية كما اذا وجب الجلوس المسجد الى ازالة
وجوب الخروج من الزوال الى الغروب فان وجوب الاحتياط للتكليف بالجلوس عند الشك في الزوال معارض بوجوب الاحتياط للتكليف
بالخروج بعد الزوال فلا بد من الرجوع في وجوب الجلوس عند الشك في الزوال الى اصل اخر غير الاحتياط مثل الصلوات لعدم الزوال وعدم الحركة
عن هذه التكليف بالجلوس وعدم حدوث التكليف بالخروج او غير ذلك وان كان غيبا كما اذا حرم الامساك الى الحد فدا الغاية المذكورة
الجلوس المذكور فان قلنا بتجريم الاشتغال كما هو الظاهر كان المتيقن التحريم قبل الشك في وجود الغاية وما الى غير ذلك فلا يثبت بما ذكره
الامر بل يحتاج الى الامتناع المشهور والا فلا يصل الا باخرة في صورة الشك وان قلنا انه لا يتحقق الحرمان لا استحقاق العقاب لا بعد ما
الامساك بالجلوس المذكور فجمع الى مقتضى اصله عند استحقاق العقاب وقد تحقق المعصية ولا دخل له بما ذكره في الامر ان كان تغيرا
فالاصل فيه وان قلنا بعدم حدوث حكم ما بعد الغاية للعقل عند الشك فيها الا انه قد يكون حكم ما بعد الغاية تكليفا متغيرا في
الاحتياط كما اذا اباح الاكل الى طلوع الفجر مع تجزؤ الوجوب الامساك من طلوع الفجر الى الغروب عليه فان اظهر انهم الكف من الاكل عند الشك
هذا كله اذا لوحظ الفعل المحكوم عليه بالحكم الاقتصائي او التحريمي امرا واحدا مستمرا اما الثاني وهو ما لوحظ فيه الفعل المتعدد
كل واحد منها متصرف بذلك الحكم غير موط بالآخر فان كان امران فاصالة الاباحة والبيئة فاضمة بعدم الوجوب في التحريم في زمان الشك
ويمكن الاباحة في الحكم التحريمي اذا كان الحكم فيما بعد الغاية تكليفا متغيرا للخطيئة فمما ذكرنا ان ما ذكره من الوجبة الاول الرجوع الى
وجوب محصيل الامتناع لا بجهة الا في قبل من اصول المصنوع في المسئلة ومع ذلك فلا ينبغي ان يثبت الحكم في الزمان الشك بقا على الاحكام
كما في الاقتصائي او قاعدة الاباحة والبيئة كما في الحكم التحريمي ليس فولا لا يتحققا المتخالفه اصلا لا من جهة الى ان اثبات الحكم في الزمان
الثاني يحتاج الى دليل عليه ولو كان اصالة الاحتياط والبيئة وهذه عين انكار الامتناع لان المنكر يجمع الى الصوخر في اخا الى
تطويع الكلام وتغيير سلوب كلام المنكرين في هذا الكلام في توجيه ما ذكره من ان الامر في الحكم التحريمي اظهر لعل الوجبة في الحكم ما بينه
في زمان الشك في وجوده لانه مطابق لاصالة الاباحة الثابتة بالعقل والنقل كما ان الحكم بالبقاء في الحكم الاقتصائي كان مطابعا

لا يلزم الاحتياط الثابت في المقام بالعدل والتعلل وقد وجبه الحق في حق الحكم التخييري بالامتناع بان مقتضى التخيير الغاية وجوب
 الاعتقاد بثبوتها في كل جزء مما قبل الغاية ولا يحصل اليقين بالبرائة من التكليف باعتقاد التخيير عند الشك في حدوث الغاية الا بان الحكم
 بالاباحة واعتقادها في هذا الزمان بغيره فبذلك ان ارد وجوب الاعتقاد بان الحكم المذكور ثابتا الى الغاية المحضه فهذا الاعتقاد موجود
 ولو بعد القطع بحقق الغاية فضلا عن حصول الشك فيه فان هذا الاعتقاد بالحكم الشرعي لا يكون وجوبه من مقتضى ثبوت الغاية بل مقتضى الاعتقاد لا
 لو وجب الاعتقاد وان ارد بوجوب الاعتقاد بذلك الحكم التخييري في كل جزء من الزمان الذي يكون في الواقع مما قبل الغاية وان لم يكن معلوما
 عند التخيير وجوب الاعتقاد في هذا الجزء المشكوك به يكون الحكم فيه هو الحكم الاول وغيره ثم جادل الكلام في جواز الانه معارضة بوجوب الاعتقاد
 بالحكم الاخر الذي ثبت فيما بعد الغاية وقاطن لم يكن معلوما بل لا يتعلل وجوب الاعتقاد بالشك في الموضوع كما لا يخفى وتعلل هذا
 الموجبة قد وجد عبارة شرح الدرر في منتهى كماله وجعله في بعض نسخ شرح الوافية واما على الثاني فالامر كما لا يخفى لكن لا بد من بعض
 نسخ شرح الدرر في منتهى كماله وجعله في بعض نسخ شرح الوافية واما على الثاني فالامر كما لا يخفى لكن لا بد من بعض
 لارجاع احدهما بالآخر والعينه بعض المعاصير حيث اخذ التوجيه المذكور عن القوانين ونسب الى الحق الحق ونسب الى الحق الحق ونسب الى الحق الحق
 امرنا لا يخفى واما الاستصحاب اخذ في اجراءه اصل الاستصحاب في الحكم التخييري بما وجهه القوانين ثم اخذ في الطعن عليه وان قيل ان التخيير
 في التوجيه لا في حجة الحق بل لا طعن في التوجيه بل لا غلط في التوجيه لان غلط التوجيه الجائز له هذا وقد ورد عليه السيد الشارح ببيان ما ذكره من عدم
 وجوب تخصيص الامتثال في استصحاب القوم قال ببيان اننا كما نخرج في الصورة التي فرضها بحقق الحكم في قطعة من الزمان وذلك بغير قطع
 في تحققه في زمان يكون حدث الغاية فيه وعدمه متساويين عندنا فكيف نخرج بحقق الحكم في زمان لا يمكن تحققه لاحتمال وقوعه
 البقطع في تحققه في زمان متصل بذلك الزمان لاحتمال وجوده في جزء من اجزاء معلقة الوجود وكما ان في الصواب الاول يكون الدليل احتمالا
 لان برائة منه وجوب الحكم في زمان الشك وان ارد عدم وجوبه فكأن الدليل في الصواب في فرضنا هاتين فقول لو لم يمثل التكليف لم يحصل
 الظن بالامتثال في اخر ما ذكره انتهى **فقال وهذا الامر** ما مضى من الحق بعد جريان قاعدة الاستصحاب في غير الصواب في فرضها الحق
 مثلا اذا ثبت وجوب الصوم في الجملة وشككنا في ان غايته سقوط القرص وقيل في حجة المشتبهة فاللزم على ما صرح به الحق المذكور
 في عدة مواضع من كلامه الرجوع في نفي الزائد وهو وجوب الامتثال بعد سقوط القرص في اصله البرائة بعد ثبوت التكليف بامساك
 من المقتضى المعلوم فيرجع الى مسئلة الشك في الجزئية فلا يمكن ان يبقى لو لم يمثل التكليف لم يحصل الظن بالامتثال لان الزمان اريد في مثال
 التكليف المعلوم فقد حصل قطعا وان ارد امتثال التكليف المحتمل فتخصبه غير لازم وهذا بخلاف فرض الحق فان التكليف بالامتثال
 لا يسقط على القول به او مبني على القول بالاخر معلوم مبين واما الشك في الايمان به عند الشك في حدوث الغاية فالفرق بين
 امتثاله كما لفرق بين الشك في اتيان الجزئية المعلوم الجزئية والشك في جزئية شيء وقد تقر في محله جريان اصل الاحتياط في الاول دون
 الثاني وقد علم على ذلك سابقا وموارد استصحاب القوم كما لو ثبت ان الحكم غايته وشككنا في كون شيء اخر ايضا غايته لزمان المرجح في الشك
 في ثبوت الحكم بعد تحقق ما شك في كونه غايته عند الحق نحو انما شك في صالة البرائة دون الاحتياط في الظاهر من عدم نقض اليقين
 عند التعارض لا بنقض بعض التعارض ان يكون شيء وجوب اليقين ولا الشك **فقال ظاهر هذا** الكلام جعل تعارض اليقين والشك باعتبار
 تعارض المقتضى لليقين وبعض الشك على ان يكون الشك مانعا عن اليقين فيكون من قبل تعارض المقتضى للشيء والمانع عنه وان كان المانع
 في كلامه دليل اليقين السابق وهو الدليل على استمرار حكم الغاية معبره ووجهه عليه معضا فانما اذا التعارض الذي استظهر من لفظ النقض لا بد ان
 يلاحظ بالنتيجة الى ناقض ونفس المقتضى لا مقتضيه الموجب لولا الناقض ان نقض اليقين بالشك بعد صفة من ظاهره وهو نقض صفة
 او احكامها الثانية لما مر حيث هي صفة من الصفات لا ارتفاع اليقين واحكامه الثابتة لمزج حيث هو حين الشك قطعاً ظاهرة نقض حكم
 اليقين يعني الاحكام الثابتة باعتبار اليقين عن المستصحب في لاحظ التعارض بين المقتضى والناقض واللازم من ذلك اختصاص الأختصاص
 بما يكون المتيقن واحكامه مما يقتضيه بنفسه الاستمرار لولا الراض فلا ينقص تلك الاحكام بحجة الشك في راض سواء كان في وجوب الراض
 والشك في راضية الموجود بين هذا وما ذكره الحق فيما بين جزئ لزمان تعارض المقتضى لليقين ونفس الشك لم يكذب بصرفها عن براءة
 اليقين بالاستصحب كوجوب الامساك في الزمان السابق كان خاصا لغير اليقين بمقتضى من صفة جزئية وهان هذا لان لم يدخل اللب
 وكري مستفادة من دليل استمرار الحكم الغاية معبره وهو وجوب الامساك قبل ان يدخل اللب والمراد بالشك زوال اليقين بالصغر وهو ليس
 من قبل المانع عن اليقين والكبرى من قبل المقتضى له حتى يكونا من قبل التعارض بين بل نسبة اليقين الى المقتضى من على وجه سؤاكنها
 من قبل جزئ المقتضى والخاص ان ملاحظة النقض بالنسبة الى الشك واحكام المتيقن الثابتة لاجل اليقين اول من ملاحظة النقض بالنسبة
 الشك ودليل اليقين واما توجيه كلام الحق بان يرد من وجوب اليقين دليل المستصحب وهو عموم الحكم المعنى ومن الشك احتمال الغاية التي من
 محضها العام فالمراد عدم نقض دليل المستصحب بحجة الشك في المحض مدفع بان نقض العام باحتمال التخيير بما يتصور في الشك في اصل

و هو من غير ان يكون له
تعلق بالاشياء على ان يكون له
وقا منه قايمة بالاشياء
له من غير ان يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

التخصيص معدوم بغيره لا بالاشياء او اما مع اليقين بالتخصيص الشك في تحقق التخصيص المتيقن كما في ما نحن فيه فلا يقتضي حكم العامة
حتى يتصور نقصه لان العام المختص لا يقتضيه بغيره لثبوت الحكم في مورد الشك في تحقق التخصيص خصوصاً في مثل التخصيص بالغاية والحاصل ان
المقتضى في باب العام والتخاص هو لفظ العام المختص فاذا احرز مقتضى وشك في وجوب التخصيص حكم بعدم انطباقها للعام واذا علم بالتخصيص
خرج اللفظ عن ظاهر العموم ثم شك في صدق التخصيص على منسبة دليل العموم والتخصيص المتيقن على السواء من حيث لا يقتضيه هذا كله مع
ان ما ذكره في معنى النقص لا يستقيم في قوله في ذيل العتيق ولكن تنقصه بيقين آخر وقوله في الصحة المتقدمة الواردة في الشك بين الثالث
والاربع ولكن ينقص الشك باليقين بل لا في صدقها المتخرج بعد نقص اليقين بالشك فان المستصحب في موردها اما عدم فعل الزائد
واما عدم برائة الذمة من الصلوة كما تقدم ومن المعلوم انه ليس بشيء منها دليل وجوب اليقين لولا الشك وقوله في جواب السؤال قلت فيه
نقصه في الاخر الجواب قول ان النجاسة في اذنه من الفرض اعني موضع الغايطة مستمرة وثبت ان التسبيح بثلاثة اجزاء ومن ثلها وشك ان
التسبيح بالجزء الواحد في الجاهات من بل ايضا ام لا فاذا ثبت وجوب ازالة النجاسة والمفروض الشك في تحقق ازالته بالتسبيح بالجزء الواحد
دليله هو وجوب تحصيل اليقين والظن المتعبر بالزوال وفي مثل هذا المعلوم لا يجرى اصله البرائة ولا ادلتها العقد وجوب القدر المتيقن
في المأمورية وهي لا زالت وان كان ما يتحقق به مرد بين الاقل والاكثر لكن هذا الذي بعد ليس بنفس المأمورية كما لا يخفى نعم لو فرض ان
لم يثبت الا من قبل ازالة النجاسة بثلاثة اجزاء او بالاعم منه ومن التسبيح بثلث الجاهات ممكن بل لم يبعد اجزاء اصله البرائة تمامها
الاعم والتواصل انما يثبت بين الاكثر ازالة النجاسة من الثوب المرددة بين غسله مرة او مرتين وبين الاكثر من غسل الرديين مرة او مرتين
والذي يعين كون مسئلة التسبيح من قبيل الاول دون الثاني هو ما استشهد به ادلة وجواز ازالة النجاسة للصلوة مثلاً في قوله في باب
وقوله في صحة زيادة الصلوة لا يلهو ببناء على ثبوت الطهور ولو بغيره بزيادة الدال على كفاية الاجزاء ولا استبعاد التسبيح بالجزء الواحد
مثل الاجزاء المنقولة على وجوب ازالة النجاسة عن الثوب البتة للصلوة وهذا المعنى وان لم يبدل عليه دليل صحيح السند الا انه في
برهنة الحق المذكور بل ظاهر اكثر الاخبار الامر بتسبيح الغسل الا ان الانصاف وجوب ازالة على وجوبه في كل حال وان كان الامر في ذلك
لغير ابعاده بنفسه الصلوة وانما هو موقر مقدم لا ازالة النجاسة مع ان كلام الحق المذكور لا يقتضي المثال الذي ذكره حتى يناقش فيه وما ذكرنا
بظهر ما في قوله في جواب الاعتراض الثاني بان مسئلة الامتناع من قيل ما نحن فيه من الغلبة غايته ما جعل عليه من القوط مع جعل صحيح
الصلوة بدون الماء والتسبيح بالاشياء لا يثبت انما هو واحد وهذا لا يستلزم الاجماع على ثبوت النجاسة حتى يحصل شيء معتبر في
الواقع مجهول عندنا قد اعتبر الشارع مطهر الخ وبظهر ما في قوله جوابا عن الاعتراض الاخر انه لم يثبت الاجماع على وجوب شيء معتبر
ولا بان بذلك الشيء لا يتحقق العقاب في كل ما لم يكن في حاشيته مشقة على قول الشبهة في وجوب استعمال الماء للنجس المشبهة الخ وانما
احل خبر بما ذكرنا في ادلة الاقول علمت ان الاقوى منها القول التاسع وبعد القول بالمشهور واصله العالم بحسب اقل ما هو وبغيره بالتسبيح على
منوره في بين ما يتعلق بالمتيقن السابق وما يتعلق بدليل الدال عليه وما يتعلق بالشك في بقاء الاول ان المتيقن السابق اذا كان
في ضمن فرد وشك في بقاء فاما ان يكون الشك من جهة الشك في بقاء ذلك الفرد فاما ان يكون من جهة الشك في بقاء ذلك الفرد
بين ما هو في جزأين ما هو موقر جزأين فاما ان يكون من جهة الشك في وجوبه في كل فرد فاما ان يكون من جهة الشك في بقاء ذلك الفرد
في جواز استعمال الكل ونسب الفرد وترتيب حكم كل منهما عليه راء الثاني فانه لا يجوز الامتناع في الكل اصطفاً على المشهور ثم لا يمتنع
احكام الفرد الباقي سواء كان الشك من جهة الزاوية كما اذا علم بوجوب البول في الوضوء ولم يعلم الحالة السابقة وجوب الخوض بين التيمم وبين فاما
فصل احدهما وشك في وضع الحادث فالاصل بقاء وان كان الا على عدم تحقق الجنازة فيجوز له ما جزم على الجنب لم كان الشك من جهة الجنب
كما لو تردد من في الذاب بين كونه ميتاً لا يعيش لا يعيش او كونه حياً فاعيش فانه يستحب وجوب الاستسقاء في كل مشترك بين الحيوانين
ويترتب عليه ناره الشرعية انما يتروك انما رشي من الخوص صيد بين بل يحكم بعد كل منهما لولم يكن مانع عن جلاء الاصلين كما في الشبهة المختصة
وقوم عدم جريان الاصل في القدر المشترك من حيث دون ذلك من ماهوم متلوع الاستثناء وما هو مشكوك الحديث وهو محكوم الانقضاء بحكم الا
مذموم بان لا يندفع ذلك في استصحابه بعد من الشك في بقاءه وارتفاعه فيكون الشك في بقاءه سبباً عن الشك في حدوث ذلك المشكوك
الحديث فانه كما انما لا يندفع ذلك في ارتفاعه فيكون الشك في بقاءه سبباً عن الشك في حدوث ذلك المشكوك فيكون الحديث في ذلك الاصل المقطوع
الارتفاع لان فرداً من عدم حدوث الاشياء الاخرى مع عدم حدوثه وعدم وجود ما هو في ضمنه من الشك في بقاءه ان الثاني
لا يندفع ان الشك في بقاءه سبباً عن الشك في بقاءه وارتفاعه فيكون الشك في بقاءه سبباً عن الشك في حدوث ذلك المشكوك فيكون الحديث في ذلك الاصل المقطوع
في القوم مع قوله في الامتناع في الاطلاق عند جواز اجراء الامتناع في هذا القسم ولا يخفى وجوبه قال ان الامتناع في بقاءه سبباً عن الشك في بقاءه
وحكم في هذا قبله في الاصل ولا يخطئ الغلبة فيه بل لا بد من التماس في ان حكمه في ارجح فيكون الموصوف الثابت حكمه في كل ما كان له
من غير ان يكون حراً حقيقياً به متيناً بذلك متفاوتاً في الاصل فيكون في اقامة الاستدلال ومقتداً في اقامة الاستدلال

بغيره لا بالاشياء
لأن العام المختص لا يقتضيه بغيره
لثبوت الحكم في مورد الشك
في تحقق التخصيص خصوصاً في مثل
التخصيص بالغاية والحاصل ان
المقتضى في باب العام والتخاص هو
لفظ العام المختص فاذا احرز مقتضى
وشك في وجوب التخصيص حكم بعدم
انطباقها للعام واذا علم بالتخصيص
خرج اللفظ عن ظاهر العموم ثم شك
في صدق التخصيص على منسبة دليل
العموم والتخصيص المتيقن على
السواء من حيث لا يقتضيه هذا كله
مع ان ما ذكره في معنى النقص لا
يستقيم في قوله في ذيل العتيق
لكن تنقصه بيقين آخر وقوله في
الصحة المتقدمة الواردة في الشك
بين الثالث والاربع ولكن ينقص
الشك باليقين بل لا في صدقها
المتخرج بعد نقص اليقين بالشك
فان المستصحب في موردها اما عدم
فعل الزائد واما عدم برائة الذمة
من الصلوة كما تقدم ومن المعلوم
انه ليس بشيء منها دليل وجوب
اليقين لولا الشك وقوله في جواب
السؤال قلت فيه نقصه في الاخر
الجواب قول ان النجاسة في اذنه
من الفرض اعني موضع الغايطة
مستمرة وثبت ان التسبيح بثلاثة
اجزاء ومن ثلها وشك ان التسبيح
بالجزء الواحد في الجاهات من بل
ايضا ام لا فاذا ثبت وجوب ازالة
النجاسة والمفروض الشك في تحقق
ازالته بالتسبيح بالجزء الواحد
دليله هو وجوب تحصيل اليقين
والظن المتعبر بالزوال وفي مثل
هذا المعلوم لا يجرى اصله
البرائة ولا ادلتها العقد وجوب
القدر المتيقن في المأمورية وهي
لا زالت وان كان ما يتحقق به
مرد بين الاقل والاكثر لكن هذا
الذي بعد ليس بنفس المأمورية
كما لا يخفى نعم لو فرض ان لم
يثبت الا من قبل ازالة النجاسة
بثلاثة اجزاء او بالاعم منه ومن
التسبيح بثلث الجاهات ممكن بل
لم يبعد اجزاء اصله البرائة
تمامها الا اعم والتواصل انما
يثبت بين الاكثر ازالة النجاسة
من الثوب المرددة بين غسله مرة
او مرتين وبين الاكثر من غسل
الرديين مرة او مرتين والذي
يعين كون مسئلة التسبيح من قبيل
الاول دون الثاني هو ما استشهد
به ادلة وجواز ازالة النجاسة
للصلوة مثلاً في قوله في باب
وقوله في صحة زيادة الصلوة
لا يلهو ببناء على ثبوت الطهور
ولو بغيره بزيادة الدال على
كفاية الاجزاء ولا استبعاد
التسبيح بالجزء الواحد مثل
الاجزاء المنقولة على وجوب
ازالة النجاسة عن الثوب البتة
للصلوة وهذا المعنى وان لم
يبدل عليه دليل صحيح السند
الا انه في برهنة الحق المذكور
بل ظاهر اكثر الاخبار الامر
بتسبيح الغسل الا ان الانصاف
وجوب ازالة على وجوبه في كل
حال وان كان الامر في ذلك
لغير ابعاده بنفسه الصلوة
وانما هو موقر مقدم لا ازالة
النجاسة مع ان كلام الحق
المذكور لا يقتضي المثال الذي
ذكره حتى يناقش فيه وما ذكرنا
بظهر ما في قوله في جواب
الاعتراض الثاني بان مسئلة
الامتناع من قيل ما نحن فيه
من الغلبة غايته ما جعل عليه
من القوط مع جعل صحيح
الصلوة بدون الماء والتسبيح
بالاشياء لا يثبت انما هو
واحد وهذا لا يستلزم
الاجماع على ثبوت النجاسة
حتى يحصل شيء معتبر في
الواقع مجهول عندنا قد
اعتبر الشارع مطهر الخ
وبظهر ما في قوله جوابا
عن الاعتراض الاخر انه لم
يثبت الاجماع على وجوب
شيء معتبر ولا بان بذلك
الشيء لا يتحقق العقاب في
كل ما لم يكن في حاشيته
مشقة على قول الشبهة في
وجوب استعمال الماء للنجس
المشبهة الخ وانما احل خبر
بما ذكرنا في ادلة الاقول
علمت ان الاقوى منها القول
التاسع وبعد القول بالمشهور
واصله العالم بحسب اقل ما
هو وبغيره بالتسبيح على
منوره في بين ما يتعلق
بالمتيقن السابق وما يتعلق
بدليل الدال عليه وما يتعلق
بالشك في بقاء الاول ان
المتيقن السابق اذا كان
في ضمن فرد وشك في بقاء
فاما ان يكون الشك من جهة
الشك في بقاء ذلك الفرد
فاما ان يكون من جهة الشك
في بقاء ذلك الفرد بين ما
هو في جزأين ما هو موقر
جزأين فاما ان يكون من جهة
الشك في وجوبه في كل فرد
فاما ان يكون من جهة الشك
في بقاء ذلك الفرد في جواز
استعمال الكل ونسب الفرد
وترتيب حكم كل منهما عليه
راء الثاني فانه لا يجوز
الامتناع في الكل اصطفاً على
المشهور ثم لا يمتنع احكام
الفرد الباقي سواء كان
الشك من جهة الزاوية كما
اذا علم بوجوب البول في
الوضوء ولم يعلم الحالة
السابقة وجوب الخوض بين
التيمم وبين فاما فصل
احدهما وشك في وضع
الحادث فالاصل بقاء وان
كان الا على عدم تحقق
الجنازة فيجوز له ما جزم
على الجنب لم كان الشك
من جهة الجنب كما لو تردد
من في الذاب بين كونه ميتاً
لا يعيش لا يعيش او كونه
حياً فاعيش فانه يستحب
وجوب الاستسقاء في كل
مشترك بين الحيوانين
ويترتب عليه ناره الشرعية
انما يتروك انما رشي من
الخوص صيد بين بل يحكم
بعد كل منهما لولم يكن
مانع عن جلاء الاصلين
كما في الشبهة المختصة
وقوم عدم جريان الاصل
في القدر المشترك من حيث
دون ذلك من ماهوم متلوع
الاستثناء وما هو مشكوك
الحديث وهو محكوم
الانقضاء بحكم الا
مذموم بان لا يندفع ذلك
في استصحابه بعد من
الشك في بقاءه وارتفاعه
فيكون الشك في بقاءه سبباً
عن الشك في حدوث ذلك
المشكوك فيكون الحديث
في ذلك الاصل المقطوع
الارتفاع لان فرداً من
عدم حدوث الاشياء
الاخرى مع عدم حدوثه
وعدم وجود ما هو في
ضمنه من الشك في بقاءه
ان الثاني لا يندفع ان
الشك في بقاءه سبباً عن
الشك في بقاءه وارتفاعه
فيكون الشك في بقاءه سبباً
عن الشك في حدوث ذلك
المشكوك فيكون الحديث
في ذلك الاصل المقطوع
في القوم مع قوله في
الامتناع في الاطلاق عند
جواز اجراء الامتناع في
هذا القسم ولا يخفى
وجوبه قال ان الامتناع
في بقاءه سبباً عن الشك
في بقاءه وحكم في هذا
قبله في الاصل ولا يخطئ
الغلبة فيه بل لا بد من
التماس في ان حكمه في
ارجح فيكون الموصوف
الثابت حكمه في كل ما
كان له من غير ان يكون
حراً حقيقياً به متيناً
بذلك متفاوتاً في
الاصول فيكون في اقامة
الاستدلال ومقتداً في
اقامة الاستدلال

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

الاشياء
من غير ان
يكون له

لما قلنا استعدنا للاقتداء بذكر حكمته بتمسك بعض أهل الكتاب بآيات بقوة تلبسوا بالاستقصاء وقد بعض ما صير به عالم برهانه الكتابي
 ربه بما ادعى ببنائه علويًا وذكره من الخطة مقدما القابلية ثم اوضح ذلك بمشاهد وهو اننا اذا علمنا ان في الدار جونا امكن لا يعلم ان الذي يقع هو
 من الطيور واليه انما والحق ان الدار انما هي غنما عن مدة فلا يمكن انما الحكم سيقا في ذلك بعض من الطول الجوا اعلما في العمل كونه الجوان
 في البيت العتيق فواذ اورد في كيفية حكم سبب العلم بالقدار المستحق الحضور فان ظن بقاء طول الجوانات علم قال وبذلك
 بطلت تلك الكتابي اقول ان ملاحظتنا استعدنا المستحق واعضا في الاستحقاق مع من مستان لا خصنا اعتبارا الاستحقاق بالشك في الواقع
 موجب لعدم انضباط الاستحقاق لعدم استقامة ارادة استعدنا من حيث تخصر لا بعد الاجناس لا اقرب لاصناف ولا ضابط اليقين
 المتوسط والاحاطة على الظن الشخصي قد عرفت ما فيه سابقا مع ان اعتبار الاستحقاق عند هذا الحق لا يتحقق بله بالظن كما اعترض به
 سابقا فلا مانع من استحقاق الجوان في الدار لذات مرتبة في شرعي على وجود مطلق الجوان فيهما ثم انما ذكره من انقباض جواب الكتابي على
 ما ذكره سيجي ما فيه مفصلا انتم نعم واما الثالث وهو اننا اذا كان الشك في بقاء الكل مستندا الى احتمال وجود اخر غير المفرد المعلوم
 وان تقا فيه على صوابه لان المفرد الاخر ما ان يحصل ويجوز مع ذلك المفرد المعلوم حاله ما يحصل حدوثه بعد اما بتبدل الله والموجود
 حدوثه مقدارنا لا ارتفاع ذلك المفرد وفي جوابنا استحقاق الكل وكلا القسمين نظرنا الى التيقن سابقا وعدم العلم بان تقا وان علم بان تقا
 بعض وجودا وتوشت في حدوث ما عدا ذلك مانع من اجزاء الاستحقاق في الافراد دون الكل كما تقدم نظره في القسم الثاني او عدم
 جريان فيه انما لان بقاء الكل في الخارج عبارة عن استمرار وجوده الخارجي المبين سابقا وهو معلوم عند هذا هو الثاني من ما
 فيه والعلامة في حيث ان الباقي في الان لا الحق فيها الاستحقاق هو عين الوجود المبين سابقا او التفصيل بين القسمين فيجوز في الثاني
 لاحتمال كون الثاني في الان لا الحق هو عين الوجود سابقا فترد في الكل المعلوم سابقا بين ان يكون وجوده الخارجي على نحو لا
 يرتفع بارتفاع المفرد المعلوم ارتفاعا ان يكون على نحو يرتفع بارتفاع ذلك المفرد السابق حقيقة انما هو مقدارنا استعدنا ذلك
 الكل واستحقاقا عند حدوث المفرد المشكوك لا يثبت بقيته استعدنا الكل ويجوز فيها الاخير ويثبت في عدم الجوان في القسم الثاني
 ما يثبت في العرف بعد ان المفرد لا الحق مع المفرد السابق كما مستمر الواحد مثل ما لو علم السوا الشك في بقاء الشك في بقاء ما يثبت
 او يثبتوا اضعف من الاول فانه يستحيل السوا لو كان الشخص في مرتبة من كثر الشك ثم شك من جهة اشتباه المفهوم والمصداق
 وذلك ما او يثبتها الى مرتبة دونها وعلما اضافة المانع ثم شك في ذلك ما او يثبتها الى مرتبة من كثر الشك ثم شك من جهة اشتباه المفهوم والمصداق
 الاستحقاق عند الموجد السابق مسبقا الى اللاحق ولو كان الاخر اللاحق على تقدير وجوده مغاير لما قبله للمفرد السابق ولذا لا يمكن ان
 في استحقاق الاخر حتى على القول فيها بجواز الامثال وصحان ما يوضح عدم ابتناء الاستحقاق على المذات العقلية ثم ان للفاضل المتوفى
 كلاما يناسب للمقام مؤيدا لبعضنا ذكرنا وانما يحل بعضه عن النظر بل المانع قال في رد متمك المشهور في نجاسة الجمل المطروح باستحقاق
 عدم التذكير ان عدم المذبوح لا لازم لا من الجوف والموت حقا لانف والموجب للنجاسة ليس هذا اللان من حيث هو بل من جهة الثاني
 اعطى الموت حقا لانف لعدم المذبوح لا لازم اعلم موجب للنجاسة عدم المذبوح لا من الجوف مغاير لعدم المذبوح لا من الجوف حقا
 انفسه والمعلوم بثبوت في الزمان السابق هو الاول لا الثاني وظاهره ان غير باقي في الزمان الثاني ففي الحقيقة يخرج مثل هذه الظواهر
 الاستحقاق ان شرطه بقاء الموضوع وعدمه هنا معلوم قال وليس مثل التمسك بهذا الاستحقاق الاكمل في تمسك على وجوده وفي الثاني
 باستحقاق بقاء الضاحك المحقق ويجوز في الدار في الوقت الاول وتساوغ اليان اقول ولقد اخرجنا فيما افاد من عدم جواز
 الاستحقاق في المثال المذكور ونظير الان نظر المشهور في متمك على النجاسة انما ثبت في الشرح على تحريم عدم التذكير كغيره من النجاسة
 الاما ذكرتم في النظر في الحرة انما هو الجوان الذي لم يقع عليه التذكير فاعلم او يطرق شرعي ولو كان اصلا وقوله نعم ولا فاكولما
 لم يرد كرام الله عليه وقوله نعم فكلوا ثم ذكر اسم الله عليه وقوله نعم بل وثيقة بين بكرة ان كان ذكبا ذكاه الذابح وبعض الاحبا للعلامة
 لحرر لصيدا الذي ارسل اليه كرام الله عليه انما كانت باخذا المعلم معلا لا بالشك في امتناعه من العمل الى غيره ذلك مما اشترط منه العلم باستتابة
 القتل الى الرحمة التي مع الاكل مع الشك ولا ينافي في ذلك ما دل على كون حكم النجاسة مرتب على موضوع الميتة بمقتضى دلالة نجاسة الميتة اعتبارا
 عن كماله بل ان التذكير امر شرعي توقفي فاعلم المذكي منه والحاصل ان التذكير مسبب للحل والطهارة فكل ما شك في نجاسته فانه في ما حاطه
 شيء غيره فاعلم عند تحقق السبب شرعي حاكم على حاله الخ لا الطهارة ان الموضوع للحل والطهارة ومقابلها هو اللحم او ما كوا فخرج
 فخرج عند التذكير في اللحم يكفي في نجاسته والنجاسة لكن الاضمار لوقوع حكم النجاسة على من ان حقا لانف لكون الميتة حيا وعرفنا
 الحية كما يرا ببقاء اشكالها باثبات الموت في مجزأ ضاعدا التذكير الثالثة حال الجوان لان عدم التذكير الثالثة حال الجوان لان عدم التذكير
 الثانية حال الجوان المستصحب لزمانه في الوجود لا يثبت كونها في الوجود حقا لانف في حقها احداثا محدثا في نجاسته في وقت الموت
 لانف لم يجرى على الجوان وان لم يثبت به التذكير كما زعم السابا المشايخ للموافقة فذكرنا ان ضاعدا في التذكير في وقت الموت حية

100

بحث الاستصحاب

بعد الفرض الاصح على تقديره وجوبه في الواقع لا في الشئ الضعيف الباقى بعد ارتفاع التقوى فاض من هذا القبيل
 فانهم غم ان الواجب الموجه بعد الجوع امر واحد موكول الى ان لا يكون المشغل بقاء ما لقارن لذاع بعد جميع ما يحصل منه في الخارج بذلك
 الذاع امر واحد فانما اشك في بقاء اشتغاله بها في زمان لا اجل الشك في حدوث الشارف ولا اجل الشك في مقتضى اقتضاء الذاع في الاصل بقاء
 لو كمل لذاع اول ذاع ثم شك في بقاءه على صفة التكلم لذاع اخر فالاصل عند حصول الزمان على المتيقن وكذا لو شك في مقتضى اقتضاء ذاع لم يحصل في
 عوده في زمان يحكم عليه بالحجية لا يمكن اجزاء الاستصحاب نظر الى ان الشك في اقتضاء طبيعتها القدرية في الدم في مقتضى الزمان
 فالاصل عدم انقطاعه كذا لو شك في بقاءه في الزمان فانه قد بقي باستصحاب الحقيقة نظر الى كون الشك في اقتضاء ما اقتضته الطبيعة
 قدنا لمحض كل شئ وحاصل وجه الاستصحاب عند حصول الشك في استمرار الامر الواحد الذي يقتضيه السبب الواحد والاحتفاظ كل واحد
 من اجزاء هذا الامر خادما مستقلا فالاصل عدم الزمان على المتيقن وعدم حدوث سبب مشترك لاختلاف بعض العلماء في اجزاء الاستصحاب
 في هذه الموارد اختلاف نظارهم في ملاحظة ذلك المستمر خادما واحدا والحوادث مستعدة والانقسام وصور الوثوق في بعض الموارد
 في بعض النوازل كمن في ثالث والحق الهادي الى سوا السبيل فتدبر اما القسم الثالث وهو ان كان مقيدا بالزمان فينبغي القطع بعد زمان
 الاستصحاب منه وجه ان الشئ المقتضى زمان خاص لا يعقل فيه البقاء لان البقاء وجوب الوجود الاول في الان الثاني وقد تقدم الاستصحاب
 في جريان الاستصحاب في الاحكام التكليفية يكون متعلقاتها هي الاضال المتضمنة بالتحقق في الاما دخل وجودا وعدا في تعلق الحكم من
 جملتها الزمان وتما ذكرنا بظهره فساد ما وقع لبعض المتأخرين من جعل جريان الاستصحاب عدم الامر بوجوده المتيقن سابقا ومعا وضمن مع
 استصحاب وجوده بزم ان المتيقن وجود ذلك الامر في القطعة الاولى من الزمان والاصل بقاءه عند الشك على العدة الاولى الذي لم يعلم
 انقلابه الى الوجود الا في القطعة السابقة من الزمان قال في تقريب ما ذكره من تقاض الاستصحاب ان الشارع امر بالجلوس
 يوم الجمعة وعلم انه في الزوال ولم يعلم وجوبه فيما بعد فحقق ان كان عدا التكليف بالجلوس قبل يوم الجمعة وعلم ارتفاعه والتكليف بالجلوس
 من قبل الزوال وصار بعد موضع الشك في بقاءه وان لم يكن احدا يتيقن بولائه من اقباء حكم الاخر فان قيل فيحكم
 ببقاء اليقين المتصل بالشك وهو اليقين بالجلوس قلنا ان الشك في تكليف بعد الزوال حاصل قبل مجيء يوم الجمعة وقت ملاحظة
 امر الشارع فشك في يوم الخميس مثلا حال ورود الامر في ان الجلوس غدا هل هو مكلف به بعد الزوال ام لا واليقين المتصل به هو عدم
 فبشخصه بغير ذلك الى وقت الزوال انتهى ثم اجرى ما ذكره من تقاض استصحاب الوجود والعدم ثم مثل وجوب الصوت اذ عرض مرض بشك في بقاء
 وجوبه بالصوت مع في الظهارة اذ حصل الشك فيها لاجل المدعى في ظهارة الثوب البجى اذ حصل مرضه في الاول بقاء واستصحاب وجوب
 الصوت قبل عرض المحو واستصحاب عدم الاكل قبل وجوب الصوت في الثاني بقاء واستصحاب الطهارة قبل المدعى واستصحاب عدم جعل الشارع
 سببا للطهارة بعد المذنب في الثالث حكم بتقاض استصحاب النجاسة قبل الغسل واستصحاب عدم كون ملاقات البول سببا للنجاسة بعد الغسل مرة
 فبنا على الاستصحاب بان في هذه الصور الان يرجع الى استصحاب اخر حاكم على استصحاب العدة وهو عدم الرفع وعدم جعل الشارع مسكولا لا لا
 ما نفا قال ولولم يعلم ان الظهارة ما لا يرتفع الا برفع لم يقل فيه باستصحاب الوجوب قال هذا في الاموال الشرعية واما الاموال الحرة كالبوم
 والحق والظن والحقايق فهو ما لا يدخل تحت الشارع في وجودها فاستصحاب الوجوب فيها جازم لا معارض بعد تحقق استصحاب حال عقلها
 باستصحاب وجوبها انتهى **فصل في الظاهر المتبطل للمعتمد** اما اوله فلا بد ان الامر بوجوده المحض ان لوحظ الزمان قبل له او لتعلقه بالوجود
 الجلوس المتبطل يكون الى الزوال شأنا والمقتضى يكون بعد الزوال شأنا اخر متعلقا للوجوب فلا مجال لاستصحاب الوجوب للقطع بارتفاعه فاعلم وجوده
 والشك في حدوثه فاعلم ان لا يجوز الاستصحاب في مثل يوم الخميس ان الشك في وجوبه يوم الجمعة ولو حظ الزمان ظونا لوجب بالجلوس
 مجال لاستصحاب العدة فلا بد ان انقلاب العمل الى الوجوب اذ بين كونه في قطعة خاضعة من الزمان وكونه في بقية من الزمان حكم الشارع بان المتيقن
 في زمان لا بد من بقاء وجهه لا عينه العدة السابق وما ذكره من زمان الشك في وجوب الجلوس بعد الزوال كان ثابتا حال اليقين بالعدم يوم
 الخميس بل فوج بان ذلك ايضا احبث كان مفرضا بعد اليقين بوجوب الجلوس الى الزوال ممل بحكم الشارع بابقاء كل حادث لا يعلم بقاءه بقاءه
 كما لو شك قبل حادث في وقت بقاءه لم يحصل ان الوجوب في الزمان الاول ان لو خط مغاير من حيث القبول لما خوة فيه للوجوب الثاني فيكون
 الثاني حادثا مغاير الحادث الاول فلا مجال لاستصحاب الوجود ولا يمتنع البقاء لذلك الوجوب بعد فرض كون الزمان الاول من مقوماته وان لو
 حصل مع الثاني لامغايرها لان حيث ظهر الزمان فلا معنى لاستصحاب عدم ذلك الوجود لانه انقلب الى الوجوب وكان المتوهم ينظر في دعوى جريان
 استصحاب الوجوب الى كون الوجود امر واحد لا بد له من السبب الذي هو الشك وفي دعوى جريان الاستصحاب العدة لا يتطابق جود ذلك الوجوب وجعل كل
 واحد منهما بملاحظة حقيقة زمان مغاير لا اخر غير ذلك سبب منها وجوبكم على الشك انتم انما اريد وتلخص الكلام في دفع الزمان ان احدا
 للشئ فلا يبرهن الاستصحاب وجوده لانه اعدم المتقضى الوجوب المعلوم ومنه حكمه لا بالاستصحاب بغير مقتضى الاستصحاب وان احدا قبله فلا يجوز
 الاستصحاب العدة لان انفاض عدم الوجوب المعنى لا يستلزم انه امر واحد لا بد له من السبب الذي هو وجوبه يوم الجمعة

في بعض النوازل كمن في ثالث والحق الهادي الى سوا السبيل فتدبر اما القسم الثالث وهو ان كان مقيدا بالزمان فينبغي القطع بعد زمان

في بعض النوازل كمن في ثالث والحق الهادي الى سوا السبيل فتدبر اما القسم الثالث وهو ان كان مقيدا بالزمان فينبغي القطع بعد زمان

في بعض النوازل كمن في ثالث والحق الهادي الى سوا السبيل فتدبر اما القسم الثالث وهو ان كان مقيدا بالزمان فينبغي القطع بعد زمان

الأشياء
مع هذا العلم الأجسام
بجعلها لا شيء
في خلقها
غيرها

بشيء غير ما تأتينا فإلا ما ذكره من استحقاق عدم الجعل والتسوية في صور الشك في الواقع غير مستقيمة لانا اذا علمنا ان الشارع جعل الوضوء
علما تأتينا لوجود الطهارة وشككا في الذي راض هذه الطهارة الموجبة المستمرة بمقتضى استعدادها فليس لشك متعلقا بمقتضى سببية
السببية كذا الكلام في سببية ملاقات البول للخجاسة عند الشك في ارتقاءها بالفضل من **فان قلنا** اننا علمنا الطهارة بعلمنا الوضوء
قبل الشرع لم يكن محمولنا مثلا وعلمنا بحدوث هذا الامر الشرعي قبل الذي شككا في الحكم بوجودها بعد والاصل عند ثبوتها
بالشرع **قلنا** لا بد من ان بلا حظ ان منشاء الشك في ثبوت الطهارة بعد الذي لشك في ثبوتها بالموثر وهو الوضوء وان المستقر
تأثيره مع عدم المذني لا مع وجوده او اننا علم قطعنا بغير الوضوء في احداث امره ولو لا ما جعله الشارع واقعا فليكن الاول لا معنى لاستحقاق
عدم جيل الشئ واقعا لان التيقن بآثار السبب مع عدم ذلك الشئ والاصل عدم التأثر مع وجوده الا ان يشك باستحقاق وجوبه
فهو نظير ما لو شك في بقاء تأثر الوضوء بالموجب كوضوء القبر بعد زواله لا من قبل الشك في واقعية المذني على الثاني لا معنى لاستحقاق
العدم اذ لا شك في مقدار تأثر المؤثر حتى يؤخذ بالتيقن وانما تأثرا فلا وسلم جريان استحقاق الفسخ لكن ليس استحقاق عدم جيل الشئ واقعا
حكما على هذا الاستحقاق لان الشك في احدها ليس مستبعا للشك في الاخر بل مرجع الشك فيهما الى شيء واحد هو ان المجموع في حق المكلف
في هذه الحالة هو الحد او الطهارة نعم يستقيم ذلك فيما اذا كان الشك في الموضوع الخارجي اعني وجوب المنزل او عدمه لان الشك في كون المكلف
حالا للشك بمجوع في حق الطهارة او الحد مستبوع للشك في تحقق الواقع الكافي لثبوت ان المستقر السابق اذا كان ما يستقبل
العقل كحرارة الظلم وفتح التكليف بما لا يطاق ونحوها من محسوسات العقلية فلا يجوز استحقاق لان الاستحقاق ابقاء ما كان الحكم
العقلية موضوع معلوم يقضي للعقل الحاكم به فان ادرك العقل بقاء الموضوع الان الثاني حكم به حكما قطعيا كما حكم اولا وان ادرك
ارتفاعه قطع بارتفاع ذلك الحكم ولو ثبت مثله بدل كان حكما جديدا حادثا في موضوع جديد واما الشك في بقاء الموضوع
كان لا اشتباه خارجي كالشك في بقاء الاضداد في السم للحد حكم العقل بغيره فذلك خارج عما نحن فيه ومقتضى الكلام فيه وان كان
لعدم تعيين الموضوع يقضي لاحتمال دخله في موضوع مرتفع ومعدوم حادث في موضوع غير الموضوع فهذا غير متصور في المستقلا
العقلية لان العقل لا يستقل بالحكم الا بعد اخراza الموضوع ومعرفة يقضي لان القضايا العقلية ما ضرورية لا يحتاج العقل
في حكمه الى ان يذكر موضوع معين فالمدخل في موضوعه من وجوده واما نظرية تنتمي الى ضرورة ترك فلا يقبل اجمال الموضوع في
حكم العقل مع تلك ستعرف في مسألة اشتراط بقاء الموضوع ان الشك في الموضوع خصوص اجمال مدخلية شيء مانع عن اجراء الاستحقاق
فان قلنا فكيف يصح الحكم الشرعي مع انه كما شفع حكم عقله مستقلا فانه ثبت حكم العقل به بالوديقه وحكم الشارع على وجوب ارتد
ثم عرفنا بوجوب الشك مثل الاضطراب والخوف فيستحق الحكم مع انه كان تابعا للحكم العقل **قلنا** اما الحكم الشرعي المستند الى الحكم العقل
فما له حال الحكم العقل في عدم جريان الاستحقاق لو ورد في مورد حكم العقل حكم شرعي من غير جهة العقل وحصل التعبد في حال من الأحوال
موضوعها محض مدخلية وجودها او عدمها في الحكم جرى الاستحقاق وحكم بان موضوعه علم من موضوع حكم العقل ومن هنا جري استحقاق عدم
التكليف في حال استقلال العقل بفتح التكليف غير لكن العدا لا نفي ليس مستندا الى التعبد وان كان مورد للفتح هذا حال فحكم العقل واما
موضوعه كالفقر والشكوك بقائه في المثال المتقدم فالذي ينبغي ان يقر فيه ان الاستحقاق ان اعتبر من باب الظن عمل به هنا لا من بطلان الفرض
بالاستحقاق بطل عليه حكم العقل ان كان موضوعه علم من القطع والظن كشكالا الضرب وان اعتبر من باب التعبد لا جلا لاجبا ولا يجوز العمل بالقطع
بانتهاء حكم العقل مع الشك في الموضوع الذي كان الحكم عليه مع القطع مثلا اذ ثبت بقاء الضرر في السم في المثال المتقدم بالاستحقاق في
ذلك ترتب لا ثبات الشرعية الجعول للضرر على مورد الشك واما الحكم العقل بالفتح فلا يثبت بذلك نعم ثبت لحرمة المشربة بمجوع في الشرع
ظاهرا لثبوتها ظاهرا ولو بواسطه الحكم العقل ولا منافاة بين انتفاء الحكم العقل وثبوت حكم الشرعي لان حكم العقل مع الشك
هو لا شئ الموضوع عند وباشباهه فثبت حكم الشرعي الواقع ايضا الا ان الشارع حكم على هذا المشربة الحكم الواقع في حكم ظاهره هي المحرمة
ومما ذكرنا من عدم جريان الاستحقاق في الحكم العقلية اظهر في تلك بعضهم لاخره فان علم الناس في مجوع من العبادة او شرطها بالاستحقاق عدم
الثابت حال الشك واما في اعتراض بعض المعاصر على من خصز الفقهاء والمناظرين باستحقاق حال العقل بالاستحقاق العبدان لا وجه للتخصيص
فان حكم العقل المستحق ان يكون وجوده بانكافيا كما استحقاقه في ثبوت الضيق في ثبوت الغيرة وتجاوز الامانة اذ عرض هنا بانها محتمل لعدم زوالها
كالاضطرار والخوف ووضعية كثرية العلم المتكليف اذ عرض بانها جيل الشك في بقاءها ونظيره جال المثالين الاولين مما ذكرنا سابقا واما
المثال الثالث فلم يقصده فيه الشك في بقاءه بل في العلم بالتكليف في زمان نعم بما يستحق التكليف فيما كان المكلف به معلوما بالتفصيل فثبت
وضاهة علمنا بالاجمال كنهه خارج عما نحن فيه من عدم جريان الاستحقاق فيكونا منبه عليه بغيره فثبت الشك بالاستحقاق البرائة والاستغناء الشك
في البرائة والاستغناء في الاول ان قطع بانزله عن وجوب غسل الجمعة والدعاء عند زواله قبل الشرع او انشور عليه فان في الشك
في استحقاق الاستغناء كان في بعضه البرائة والاداء بقاء ابقاء البرائة السابقة والحكم بعد ارتفاعنا عنه انما انزله به انما انزله السابقة والاداء

بحث الاستصحاب

استقلال العقل بفتح التكليف فيما يكون نشاطا في الفهم عدم العلم بغيره ولو بدلتها في هذا الحكم امكان اثباته باستصحابه عند كل من المفروضات
 ليس الامر بغيره فان عدم الحكم لا يثبت لا عند الاستصحاب الذي يحكم به العقل في زمانه والشك في الاستصحاب في زمانه والشك في الاستصحاب في زمانه
 عند اثبات المكلف به بوجود السوء في الاصل ووجوب الصلوة في الزمان مع جواز الاجتنان عن كل المشبهين في الشبهة المحضو فعله لا يقتضي بغيره
 التكليف الواضح سقوطه كان حله بالعلم والى بعض المحللات واحدا من احد ما يتصل به استصحاب الاستصحاب المتبين سابقا لهذا الحكم انما
 لم يكن الاستصحاب العقل الحاكم بوجوده بتفصيل اليقين بالبرهان من التكليف المعلوم في زمانه وهو يتبين وجوده في هذا الزمان ثم ان في هذا
 الزمان والزمان والزمان السابق حصول العلم بوجود التكليف في الواقع في السابق وعدم العلم في هذا الزمان وهذا لا يقتضي حكم العقل
 المذكور في حكمه من العلم بالتكليف في الواقع بما انتم بغيره استصحابا عند فعل الواجب الواضح عدم سقوطه عنه لكنه لا يقتضي بوجوب لا يتبادر الصلوة
 بالصلوة مع السوء والصلوة الى الجهة الباقية واجتناب المشبه الباقى بل يقتضي بوجوب تفصيل اليقين في الواقع لكن مجرد ذلك لا يثبت وجوب الاجتناب
 بما يقتضيه اليقين بالبرهان الاصل المثبت وبغيره حكم العقل بوجوب تفصيل اليقين في الاول لا نقول به والثاني بغيره موجود
 في مثال الشك من دون الاستصحاب الامر الرابع قد اطلق على بعض الاستصحاب الاستصحاب المتقدم ثارة والتعليق اخر باعتبار كون الشبهة
 المستعجزة قضيتها تعليلية حكم فيها بوجوب حكم على تقدير جوازها من غير ان يتوقف لاجل ذلك في اعتبارها بل من غير الرجوع الى الاستصحاب
 له فوضع ذلك ان الاستصحاب يكون امرا موجودا في السابق بالفعل كذا وجب الصلوة فلا حرج العسر العيسر بالفعل في زمانه ثم شك في زمانه
 ارتفاعه هذا الاشكال في جريان الاستصحاب منه وقد يكون امرا موجودا على تقدير جوازها من غير ان يتوقف في الاستصحاب مع وجود التعليق مثل ان العسر العيسر
 متعلق على علمانه في حيزه ثابتة على تقدير العلمان فان جف وصار زيدا فيلحق بالاستصحاب من ثارة المتعلق على العلمان في جزمه وعند
 ام لا يثبت الاستصحاب باحثة السابقة الزيد قبل العلمان ظاهره يتبين في الناهل وفاقا لما حكاه عن ذلك في الدرس عدم اعتبار الاستصحاب
 الاول والرجوع الى الاستصحاب الثاني قال في الناهل في ذلك المشكك في العلامة الطائفة على حرة العسر العيسر الزيد في غلبه الاستصحاب
 تقديره على الاستصحاب الاباحه ان يثبت في حيزه الاستصحاب ثون امرا وعكس وضعي وتكليف في زمانه الزمنية قطعاً يحصل الشك في ارتفاعه
 بسبب الامتناع ولا يمكن مجرد قابلية الشك باعتبار الاعتبارات فالاستصحاب التقديري باطل ومقتضى ذلك ان العلامة والدور في
 وجوب الشك بالاستصحاب التحريم في المسئلة انما هي كالمرفع مقدمه اقول الاشكال في اعتبار تحقق المستصحب بقاوا الشك في ارتفاع ذلك
 الحق ولا اشكال ان يثبت في عدم اعتبار ان يثبت من ذلك من المعلوم ان يتحقق كل شيء مما قلنا العسر العيسر من ثارة عللا او بسبب العلمان منها
 لازم ويكون ملازمة اما الملازمة باعتبار اخرى سبب العلمان في جزمه ام العسر العيسر في حقيقة بالفعل من دون تعليق واما الملازمة وهي
 فله وجود مقتضى يكون على تقدير الملزوم وهذا الوجود التقديري لم يتحقق في نفسه مقابل عدمه روح فاما شكك في ان وصفه التعليلية
 له مدخل في ثارة العلمان في حيزه ثارة العلمان في التحريم بعد جف والعسر العيسر من ثارة تبيينه في بين هذا وبين سائر الاحكام الثالث
 للعسر العيسر في بقاها بعد جزمه من ثارة تبيينه في الاستصحاب المذكورة ثارة بانقاء الموضوع وهو العسر العيسر في جزمه واستصحاب
 الاباحه قبل العلمان بل تر جزمه على مثل الشهرة والعوضا لكن الاول لا يدخل في الفرق بين الاما السابقة للعسر العيسر بالفضل والثابتة على تقدير
 دون اخرى والثاني فاستصحاب الاباحه قبل العلمان في الحقيقة ان لا يحصل فرق في جريان الاستصحاب ولا في اعتباره من حيث الابطاح
 او من حيث العقل بين انحاء تحقق المستصحب في كل محور التحقيق ثبت المستصحب شك في ارتفاعه لا اصل بقاء مع انك عرضنا الملازمة في سبب
 الملزوم لا لازم بوجوب الفعل بعد اللازم لم يوجب ذلك لان صدق الشرط لا يتوقف على صدق الشرط وهذا الاستصحاب اعترافه على وجوب الملزوم
 لو اريد اثبات وجوبكم فلاق الزمان الثاني في اعتبار هذا الملزوم في جزمه بغيره الاستصحاب الا انه وقد وقع الشك في وجوب الملزوم في الان
 بعد تعيينه واحتمال مدخلية شيء في ثارة ما يتبادر من الملزوم الامر الرابع ليس ان لا فرق في المستصحب ان يكون حكما ثابتا في هذه الشرعيات حكما
 احكام الشريعة السابقة اذا مقتضى وجوبه بغيره الاستصحاب وعدم ما يصلح ما يصلح انما هو ما ذكره بعض المعاصرين ان الحكم الثابت في وجوب
 جماعة لا يمكن اثباته في حيزه ثارة الموضوع فان ثابت في حكمه مثله لا يثبت في ثارة الاحكام الثابتة للحاضر والوجود
 الى الغائبين والمعدومين بالاجماع والاحتياط الدلالة على الشك في الاستصحاب او غير ذلك اننا نعرض عن الشخص الواحد من الشرعيتين فان حجة
 شيء سابقا وشك في بقاها في ثارة في الشريعة اللاحقة فلا مانع من الاستصحاب اصلا ورضائنا جميع اهل الشريعة السابقة عند تجدد اللاحقة
 بل غير واقع وثانها ان اختلاف الاشخاص لا يمنع من الاستصحاب والام جازم متصفا عند التسامح وحل ان المستصحب هو الحكم اليك الثابت للجماعة على وجه
 مدخل الاستصحاب فان الشريعة اللاحقة لا تتحدث عند تقاويل اهل الشريعة الاولى في ثارة الاحتمال مدخلية بعض وصفه المعبرة في موضوع
 الحكم ومثل هذا في الاستصحاب قدح اكثر الاستصحابات بل جميع موارد الشك من غير جهة راحة واما التمسك في سقوط الحكم الحكم الحاكم
 الى الغائبين فليس مجرى الاستصحاب احق به من لان تعاليمها ضررين المشاهدين والغائبين ليسوا زمانا ولعلهم هو من قبله وامتناع
 من الموجود في المعدومين فيمكن التمسك فيهما بالاستصحاب بالتقرير المتقدم او باجرائه فيبقى من الموجود الى زمان وجود المعدومين ويتم الحكم

في المتن بين بقية الضرورة على اشتراك هذا الزمان الواحد الشرعية الواحدة ومنها فالاشهر من هذه الشرعية فاستخرج منها من الشرع اربع فالحج
 الحكم والميثاق وقيل ان اريد في كل حكم الى من حكم الشرع الشرعية الواحدة وان اريد في كل حكم الى من حكم الشرع الشرعية الواحدة وان اريد في كل حكم الى من حكم الشرع الشرعية الواحدة
 فاما ان كان عليه وجوب الاستصحاب فاما قلنا اننا نعلم قطعا بغير كبر في الحكم السابقة والمعلوم تفصيلا منها قبل في الغاية فنعلم بوجود المستوي
 في غيره قلنا لو سلم ذلك لم يفتح في اجراء الاستصحاب اصل عدم الشك في المشكوكات لان الاحكام المعلومة في شرعنا بالادلة واجبة العمل بها
 كما ان من مواد الشك ام لا فاصل عدم الشك في محل الحاجة سلبية عن المعاد في ما تقتضي في الشبهة المحصورة من الاصل في بعض اطراف الشبهة الم
 يكن جازا في اول البحث لانه في اجزاء الاصل لبعض الاحكام لا سيما في اول البعث على الاستصحاب على ان كانا في بعضه بطول على
 الخلاف الان بقا ان ذلك كان قبل اكمال شريعتنا واما بعد فجددنا في جميع ما يوجب العمل بالامر الى يوم القيمة سواء خالف الشرع السابقة او وافقها
 مكلون فيحصل ذلك الحكم موافقا لما خالفنا لا من مقتضى التدين بهذا الدين ولكن بدفعنا لموضع حصول الظن المعتبر من الاستصحاب ببقاء حكم الله
 في هذه الشرعية فليكن يكون تمامها بل التيق ولو بيننا على الاستصحاب بعدد الامور وضع يكون حكما كليا في شريعتنا ببقاء ما ثبت في السابق
 ومنها ما ذكره في القوانين من ان الاستصحاب على القول يكون حشا الاشياء ذاتيا وهو بل التحقيق انه بالوجود والاعتبار وفيه
 ان اريد بالذات المعنى الذي بناه في الشرع وهو الذي انطوى بوقوع الشك في هذا المعنى من الاستصحاب بل هو مانع عنه للقطع بعد الشك
 فلا يعمل الا في ارتفاع وان اريد بغير ذلك في بين القول بوجوب القول بالوجود لو كان مانعا عن الاستصحاب ليجز الاستصحاب في هذه الشرعية ثم ان جازا في
 على ابقاء الشرع السابق في مورد الشك بقا هذه القواعد ثلث منها اثبات وجوب بقاء الاخلاص في العبادة بقوله نعم حكما في كل شيء عن تكليف
 اهل الكتاب ما امروا بالعبادة والله مخلصين له الدين حنفاء ويقيمون الصلوة ويؤتوا الزكاة وذلك من القيمة ويرى عليه هذا الاخلاص
 عدم كماله لله على وجوب الاخلاص بمعنى الغيرة في كل واجباتنا ما تدل على وجوب عبادة الله خالصا للشرك وعبادة اخرى حوبا للتوحيد كما
 او صحت ذلك في باب النبي من الغيرة ان لا يمتد على اعتبار الاخلاص على وجوب الاخلاص عليهم في كل واجب فرب بين وجوب كل شيء عليهم
 في كل واجب فرب بين وجوب كل شيء عليهم لغاية الاخلاص بين وجوب مقتضى الاخلاص عليهم في كل واجب ظاهر لا يبر هو الاول ومقتضاها
 ان شئنا لواجبا لاجل تحقق العبادة على وجه الاخلاص مرجح ذلك في كونها الطفا فلا ينافي ذلك كون بعضها بل كلها توصليا لا اعتبار في
 سقوط مقتضى الغيرة ومقتضى الثاني كون الاخلاص واجبا شرطا في كل واجب هو المطلوب هذا كله ان يكون في شئنا في شرعنا في
 وذلك من القيمة بناء على تفسيرها بالثابتة في الشرع ومنها قوله نعم حكما في مؤذن يوسف وان جاء به رجل جبر وانما بغيرهم فذلك
 جواز الجبر في حال الجحاد على جواز ضمان ما لم يجب بين حال الجبر لعله كان معلوم المفاد عندهم مع احتمال كون جبره وعدا لاجل انهم
 لا يثبت الشرع بغيره في المؤذن لان جبره لم يثبت اذن يوسف على نبينا والله اعلم في ذلك لا يبرهم ومنه يظهر عدم بقاء شرعنا
 المذكور خصوصا كون كل من الجحاد والظمان صور باضد لما تلبيس الامر على اخوة يوسف لا باس بد كرمعا ملة فاسدة يحصل به الغرور
 مع احتمال الزيادة ان العمل في ماله واثمة ملتم به فان الزعيم هو الكفيل والضامن هو الغرر مطلق الالتزام ولم يثبت كونه في ذلك الزمان
 في الالتزام من الغيرة فيكون الفقر الثاني فاكدا لظاهر الاصل ودفعنا لوقوم كونه من الملك فيصعب تحصيله ومنها قوله نعم حكما في جبري
 وكان سينا وحصولا في الظاهر فان ظاهره يدل على جبري فيكون حضورا مستعاضا بشرة الشوان فيمكن ان يبرج في شريعتنا
 على الترتيب وقيل ان لا يبر لانه لا على حسن هذه الصفتين من الصالح والخالف عما يبر بعبادته ولا دليل في رجحان هذه الصفة على
 اخرى اعطى المباشرة لبعض الصالح الاخرية فان ملح زهد يكون نصا في التماس بعد الايدل رجحان هاتين الصفتين على الاضطرار في التماس
 وترك التمسك بالليل لا اشتغال بما هو اهم منها ومنها قوله نعم وحديثك ضغثا فاضرب به الا انما يدل على جواز بطلانها على ضرب من الشك
 ما بالضرر في الغث والنفيس والنفيس بالنفس والعين بالعين الى اخره امكيد بانهم من قلع عين ذي العين
 الواحدة ومنها قوله نعم حكما في شريك اريد ان نكحل احدا بنيت هاتين على ان ناجر في ثمان حج فان امتت عشر من عندك وقيل ان حكم
 المسئلة فاعلم ان العود والنصوص الواردة فيها فلا اثر في الاستصحاب نعم في بعض تلك الاحكام اشعاجونا العمل بالحكم الثابت في الشرع المستطاب
 لولا المنع عن الرجوع واما ذلك فيكون ان معنى عدم نقض اليقين والمضمة عليه هو ترتيب ثا والميقين السابق الثابتة بوجوب
 لليقين وجوب ترتيب تلك الاثار من جانب الشارع لا يعقل الا في الاثار الشرعية فيكون الشارع لذلك الشيء لانها القابلة للجعل
 دون غيرها لان الاثار العقلية والعادية فالتعقون حكم الشارع بوجوبه وواجبه ترتيب ثا بالجوهر في ذان الشك هو حكمه بغير ترتيب
 زوجة وتصرف في ماله لاحكامهم وبنات محبة لان هذه غير قابلة لجعل الشارع نعم لو وقع فضل المورث بالحيه مورد الاستصحاب او غير
 سريتم بل ان الشرع جبر فادناك جعلنا في الشرع دون العقلية والعادية بكون المورث من ماله المورث والاستصحاب والحاصل ان ترتيب
 الشارع المشكوك من الميقين كسائر اثاره لانها مما يعقل ترتيب الاحكام والاثار الشرعية المحبولة على التقين السابق فلا دلالة في جعل
 جعل عن غير الاثار العقلية والعادية لعدم قابليتها للجعل ولا في الاثار الشرعية بعبادة الله على تلك الاثار انما لا يبر من دفعها

محنت الاستغفار

الحمد لله، والى سبيل الهدى والى صراط مستقيم.

المحذور فيها قبل الشك في كونه لا يلزم من ذلك ارتفاع الظهارة المتحققة في الشك في كونه لا يلزم من ذلك ارتفاع الظهارة المتحققة في الشك في كونه
 احد الحوادث المعلومة حدوثا واحدا لا وجميعا وتوضيحه واعلم ان قد يوجد شيء في زمان ويشك في مبدئه ويحكم بتقدمه لان تأخر
 لان حدوثه حادثا آخر قبله والاصل عدمه وقد يثبت ذلك بالاستصحاب القهري مثاله انه اذا ثبت ان صبغة الاسم حقيقة في الوقت وفي الزمان
 وشك في كونه في ذلك قبل ذلك حتى يصل خطابات الشارع على ذلك فيقال مقتضى الاصل كون الصبغة حقيقة فيه في ذلك الزمان بل قبله
 ان يكون في ذلك الزمان حقيقة في غيره لزم النقل وقدما الوضع والاصل عدمه وهذا انما يتحقق بناء على الاصل المتيقن وقد استظهرنا ان
 انه متفق عليه في الاصل للقطعة ومورد صورة الشك وحده المتيقن وتعدا اما اذا علم التعداد وشك في مبدئ حدوث الوضع المعلومة في
 زماننا فمقتضى الاصل عدم بثبوت قبل الزمان المعلومة ولذا انفقوا في مسئلة الحقيقة الشرعية على ان الاصل فيها عدم البثوث الا في الشك
 قد يستصحح العبارة عند الشك في طر ومفسد كفتها ما يشك في اعتبارها في العبارة او وجوب ما يشك في اعتبارها وقد اشتهر التمسك
 بها بين الاصحاب كالمشغ والمحقق والعلامة وغيرهم وبحقيقة وتوضيح مورد جريان ان لا يشك ولا ريب ان المراد بالصبغة المستصينة
 حقيقة مجموع العمل لان الغرض التمسك به عند الشك في الانشاء واما حقيقة الاجزاء السابقة فالمراد بها اما موافقتها للامر المتعلق بها واما
 تميزها عن غيرها اما موافقتها للامر المتعلق بها فالمراد بها اما متبقية سواء من العمل ام لا لان فساد العمل لا يوجب من وجع الاجزاء المتبقية
 في كل طر الامر المتعلق بها عن كونها كضرورة عند انقلاب الشيء عما وجد عليه لما لا يشك في ثباته من جهة انه جزء الكون
 بحيث لو قسم لجزء الاجزاء المباشرة مع الشرائط المتبقية لا التام الكلي في مقابل الجزء الفاسد وهو الذي لا يلزم من قسمه بان الاجزاء والشرائط
 الباقية وجودها من المعلومة ان هذا الامر موجود في الجزء دائما سواء قطع بضم الاجزاء الباقية لم تقطع بضمها في ذلك فاذا شك في حصول
 الغرض من جهة تلك الاجزاء لا يمنع في تحقق الكل مع وصف هذا الشك فضلا عن اشتغال الصانع فاعرف من ان الشك في بقاء
 حقيقة تلك الاجزاء باي معنى من معاني الصفة ومن هنا رد هذا الاستصحاب جامع من المعارض من يرى حجية الاستصحاب مطلقا لكن التحقيق يقتضي
 بين موارد التمسك ببيان انه انما يكون الشك في الغرض من جهة احتمال تقدمه او وجوبه او ما في هذا هو الذي لا يعتنى في فهمه ما استنفذ
 الصفة لما عرفت من ان فساد بعض ما يعتبر من الامور اللاحقة لا يقدح في صحة الاجزاء السابقة وقد يكون من جهة عرض ما ينقطع معطية
 الاصل الباقية المتبقية في الصلوة فانه استكشفنا من تقرير الشارع عن بعض ما يعتبر من الصلوة بالقول ان الصلوة هيئة اضافة ثباتها
 فوسيلة بعض الاشياء من بعض ما يعتبر في الصلوة بالقول ان الصلوة هيئة اضافة ثباتها فوسيلة بعض الاشياء من بعض ما يعتبر في الصلوة بالقول ان الصلوة هيئة اضافة ثباتها
 الموجب لخرجه من الاجزاء اللاحقة عن قابلية الانضمام والاجزاء السابقة عن قابلية الانضمام اليها فاذا شك في شيء من ذلك وجوب او وصفه في
 مستصحب حجة الازالة بغير بقاءها على القابلية المذكورة فتخرج على ذلك هدم وجوب استينافها واستصحاب الانضمام المطلق بين الاجزاء
 السابقة وما يلحقها من الاجزاء الباقية فتخرج على بقاء الامر بالانضمام وهذا الكلام وان كان قابلا للنقض والابطال الا انه لم يحسب
 المباحة العرفية في كثير من الاستصحابات جريانا في الاستصحاب في المقام وربما يمتنع في مطلق الشك في الفساد بامتناع حتمية القطع ووجوب
 المنع وهذا الموضوع في هذا المستصحب العقل العيني لا في المفسر من الشك في الصحة وربما يمتنع في ثبات الصفة في محل الشك بقوله تعالى
 ولا تبطلوا اعمالكم وقد ثبت ان لا الية على هذا المطلب اصالة البرائة عند الكلام في مسئلة الشك في الشريعة وكل التمسك بما عداها من
 المقصود للصحة لا من الشك في الاستصحابين ان يكون من الموضوعات الخارجة عن التوقيف والاحكام الشرعية العلمية التي كانت وفرة
 المشبهة للاعتقاد به فلا يعتبر الاستصحاب منها لان كان مراتب الاخبار ليس ثبوتها الا الحكم على ما كان معكوبه على تقدير اليقين به والمفروض
 ان وجوب الاعتقاد بشيء على تقدير اليقين لا يمكن الحكم به عند الشك لزال الاعتقاد فلا يعقل التكليف ان كان مراتب الظن فهو مبني على اعتباره
 الظن في اصول الدين بل الظن غير حاصل فيها كان المستصحب العقلا ثابتا بقية العقل لا نقل القطع لانا انما نثبت من غير بعض ما يحتمل بانه
 وجودا وعدا في المستصحب نعم او شك في الغرض من مقتضى الظن لو لم يكن احتمال الشك ناشيا عن احتمال امتناع اصل الشريعة لا نفي الحكم في تلك الشريعة اما
 الاحتمال الناشئ عن احتمال نفي الشريعة فلا يحصل الظن بعدمه لان نفي الشرائع شائع مجازا في الحكم في شريعة واحدا فان الغالب بقاء الاحكام
 مما ذكرنا بطلان لو شك في نفي اصل الشريعة لم يجر التمسك بالاستصحاب لاثبات بقاءها مع انه لو سلمنا حصول الظن فلا دليل على حجية عدم
 العقل عليه وان سلمنا العلم لا يمكن الاحتياط الا في الامور التي لا دليل على نفيها الا في الامور التي لا دليل على نفيها الا في الامور التي لا دليل على نفيها
 ان ما يحكم في مثل بعض اهل الكمال في مناظرة بعض الفضلاء السادة باستصحاب شرعية ما لا وجه له الا ان يريد جعل التمسك على المسلمين في عرو
 الشريعة المتأخذه لما ادعى كلفة الاستدلال عن نفسه واما لا يبطال القول المدعى على ان مدعى الدين الجديد كدعى النبوة يحتاج الى برهان فاعلم
 التمسك بالمطاع للغير على ان النبي الجديد لا يلبس قطعي على عدم بحكم العادة بل العقل فغرض الكتابي ثبات حقيقة دينه باسهل الوجهين
 ثم ان قد اجتمع على استصحاب الكتاب المذكور باجوبه فيها اما حكمه عن بعض الفضلاء المناظرين له وهو اننا نؤمن ونعترف ببثوثه على ان نبوة
 نبينا وكونه نبوة كل من يعترف بذلك هذا مضموننا ذكره مولانا الرضاء في جواب المجازي فليق وهذا الجواب بغيره محدثا عن الكتابي

محبت الاستغفار

[illegible]

الثاني في بلاد الاسلام وكيف كان فلا يبقى مجال للمتشكك بالاستصحاب وان زاد به الامكان والالتزام فبقدرنا الاستصحاب ليس لبلادنا اسكانا
 لا نرفع الشك وهو لا بد من ذلك كالعقل لا يلزم به احد وان زاد بيان ان مدعى انتفاع الشرع بها السابقة ونحوها يحتاج الى الاستدلال فهو غلط
 لان مدعى النفع في مثل المسئلة ايضا يحتاج الى استدلال عليها الثاني ان اعتبار الاستصحاب ان كان من باب الاحتياط فلا يمنع الكتابي لان ثبوت
 في شرعنا مانع عن استصحاب الثبوت وثبوت في شرعهم عن غير ما لو لم يثبت ذلك من شرعهم لم يكن المتشكك بربط شرعنا حكم الاحتياط من شرعهم
 بجعلنا الشرعيين برون كان من باب الظن فقد عرفنا في صدر البحث ان حصول الظن ببقاء حكم الشرع على ما هو عليه حتى لا يتقدم على تقديره فاعلم
 بهذا الظن في مسئلة الثبوت ثم طرأ على الظن بالاحكام المكتبة السابقة في تلك الشرعيات لا يمكن ان لا يتقدم على العمل بالظن على
 دليل الاستدلال العيني الجازي في المقام مع التمكن من التوقف والاحتياط في العمل وفي المخرج لا دليل عليه في الشرع السابقة خصوصا بالنسبة الى
 قليل من الناس من لم يحصل له العلم بقدر الحق والبحث وهو قدام الدليل الخاص على اعتبار هذا الظن بالثبوت الذي كونه بقدر الخاص من ان
 شرائع الانبياء السلف وان كانت لم تثبت على سبيل الاستمرار لكنها في الظاهر لم يكن مدعى من معين بل هي النجاة الاولى ولا ريب انما استصحب
 فاعلم تثبت ثبوت الادامه ولو لا ذلك لا دخل على الام السابقة نظام شرعهم من حيث يجوزهم في كل زمان ظهوره ولو في الايمان العبد فلا
 يستقر لهم البناء على احكامهم مدفوعة بان استقرار الشرع لم يكن بالاستصحاب قطعا والارحم كونه شاكين في حقيقة شرعهم وثبوتهم في اكثر
 الاوقات لما تقدم من ان الاستصحاب بناء على كونه من باب الظن لا يعيد الظن المستصحب كل واحد وعقارها فاستصحاب بناء العقلاء في الاستصحاب
 هو ترتيب الاعمال المتشعبة على الدين السابق دون حقيقة دينهم وثبوت دينهم التي هي من اصول الدين فالظاهر ان بقاها كقوله في حقيقة دينهم
 من جهة بعض الدلائل التي اخبرهم بها النبي السابق فبعد انما هو النبي في المجد بالظاهر كونه شاكين في دينهم مع بقاءهم على الاعمال دمج فليس له
 ايضا ان يطالبوا بالثبوت بناء على حقيقة دينهم لعدم الدليل على ثبوتها وان كان له الدليل على البقاء على الاعمال في الظاهر الثالث انما ينبغي
 بالمتصديقه هي ثبوت موسى عليه السلام لا باخا بنينا في بعض القرآن وح فلا معنى للاستصحاب ودعوا ثبوت موسى عليه السلام بديننا لا على
 بنو تدفعه بانام يعرف صدق الامم حيث بنو تدفعه وانما اصل الاستصحاب موقوف على ثبوت المسلمين وغيرهم عليه لان جهة تعلقه عليه
 في هذه الشرع وهو مستلخصا بالنسبة الى غيره لا يمكن معارضة قول النصارى بتكذيب اليهود التي اوضح ان مرجع الثبوت المستصحب
 ليس الا وجوب الدين يجمع فاجاء ذلك الثبوت الا فاصل صفة الثبوت اقامه بنفس النبي لا معنى لاستصحاب العدم قابلية للانتفاع ابدا
 ولا ينبغي انما اطعن من اعظم ما جاء به التوجه السابق للاخبار بدينه بديننا كما ينبغي ان لا يبدل الاهتمام بديننا في قولهم حكمنا بدينهم في قوله
 الله اليكم مصداقا لما بين يدي من التوراة وبشر ابراهيم في قوله انما يكون كل ما جاء به من الاحكام فهو في الحق قمره في جميع ديننا
 قد بين عليه الحق في عبارة عن جميع احكامه وخباة اجمالا لا ينبغي انما يتصور ان الاعتراف ببقاء ذلك الدين لا ينافي المسلمين فضلا
 على استصحاب ان اذا كان الكتابي بناه هذا الجمل المصداق اجمالا لا ينافي انما ذكره في غير منكرين لرواياتنا وهذا الجمل من غير هذا الجمل
 وفي الحقيقة بعد كون احكامهم معينا لا يرفع حقيقة دينهم وبمعنى النسخ انما هو العلم بالاولا في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 المعلون وان الشخص الحثي هو المبشر بهم لا يفتح متسكك بالاستصحاب انما هو العلم بالاولا في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 يتكلم في انظاره على هذا الشخص في يتكلم بالاستصحاب انما هو العلم بالاولا في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 ذلك كان واجبا عليه ونحو الاقرار ببقائه في تبليغ ذلك الى غيره حتى نلنا ان يقول ان المنزلة في الشهادته في قوله تعالى بطلان ثبوت
 بديننا والنبوة القديمة لا يثبت فادركه في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 عليه في حق الجاثليق حيث قال له ما فاة قوله في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 واقرب من حواريون وكاف في نبوة غلبه لم يقرب من قوله تعالى بطلان ثبوت في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 بل قال لا ينافي فاقم شاهد عدلين من غير ان انك في نبوة محمد لا ينافي في الازالة نبوة غيره من ابراهيم وغيره فادركه في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 بالصفة بانصاحهم ذكر اخبار اخره وعلمهم بنبوة محمد ولا ينافي في الازالة نبوة غيره من ابراهيم وغيره فادركه في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 الا اذا ربه المجمع من حيث المجمع يجعل الازالة في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 ولم يقرب فان هذا في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 مثلبا من ذلك بوجه من ذلك المناقضة لم يمت بالابا انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 الان بربط الجاثليق بغيره في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 وكذا في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى
 في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى انما هو في قوله تعالى

محبت الاستغفار

ولا نذكره إذا قال إذا تغير الماء بحسن فإنه لا يدل على أن يد من حدث التجاسر في الماء مع تردد ومثل الاجتماع المنعقد على حكم في زمانه فإما إذا
لا بينهما بهذا ذلك الزمان ولا إشكال في زمانه لأن الاستصحاب في هذا القسم الثالث ما قسمه الثاني فلا يمكن أن يصدق زماناً إلا في زمانه
لوجوده لا بد على ارتفاع الحكم في الزمان الثاني وكل ما قسمه الأول لأن مجموع اللفظ للزمان اللازم كاف ومفهوم الاستصحاب بانها عطف
العبرة في الاستصحاب عند الدليل ولو على طبق الحال السابقة ثم إذا فرض خروج بعض أفراد في بعض الأزمنة عن هذا العطف فبما جعل ذلك
الزمان الخارج بالنسبة إلى ذلك الفرد فهل هو لمحقوبه في الحكم أو لمحقوبه بما قبله لمحقوب هو المقصود في المقام بان يقال أن أخذ فيه عموم الزمان
بان أخذ كل زمان موضوعاً مستقلاً لحكم مستقل بفضل العمول إلى أحكام مستقلة بعد الزمان كقوله أكرم العلماء ثم قال لا تكلم في هذا اليوم
إذا فرض أن الاستثناء قد ينه عن أخذ كل زمان فرداً مستقلاً في بعض عند الشك بالعموم ولا يصح الاستصحاب بل لو لم يكن عموم وجوب
الرجوع إلى أصالة الأصول لعدم قابلية المورد للاستصحاب وان أخذ البيان الاستثناء كقوله أكرم العلماء ذاتاً ثم خرج فرد في زمانه والشك
في عدم ذلك الفرد بعد ذلك الزمان فالظن جازان الاستصحاب الأولين من شيعت ذلك الحكم للفرد بعد ذلك الزمان فبما جعل ذلك الزمان فبما جعل ذلك الزمان
المعلوم لأن مورد التحصيل لأفراد دون الأزمنة بخلاف القسم الأول بل لو لم يكن هنا استصحاباً لم يرجع إلى العموم بل إلى الأصول الأخرى
فوق بين استقادة الاستثناء في اللفظ كما مثلاً المتقدم أولاً لاطلاق كقوله نواضع للناس بناء على استقادة الاستثناء منه فإنه إذا خرج منه
النواضع في بعض الأزمنة على وجه لا يفهم من التحصيل ولا حصة المعك كل زمان فرداً مستقلاً لمحقوب الحكم استصحاباً بحكمه بعد الخروج وليس
هذا من باب تخصيص العام بالاستصحاب وقد صدق خلاف ما ذكرنا من أن مثل هذا من مورد الاستصحاب وان هذا ليس من تخصيص العام بل
موضوعين أحدهما ما ذكره المحقق الثاني في مسألة جازا الغيبة في باب نفق الزمان من أن يفرض أن عمولاً الوفاء بالعموم حيث لا فرق بين
عمولاً الزمان وحاصله منع جازان الاستصحاب لأجل عموم وجوب الوفاء خرج منه أولاً زماناً لاطلاق على الغيبة وبقي الباقي وظاهر الشبهة الثانية
في المسائل الجزئية الاستصحاب في هذا الخبر وهو لا قوي بناء على أنه لا يشترط إطلاق وجوب الوفاء لا كون الحكم مستقلاً للوفاء في كل زمان
موضوع مستقلاً محكوم بتوحيده مستقلاً حتى يقتصر في تخصيصه ما ثبت من جواز نقص العقيدة في زمانه وبقي الباقي نعم لو استظهر وجود
الوفاء بالعقد عموم لا ينقص بجواز نقصه في زمانه بالإضافة إلى غيره من الأزمنة صح ما ادعاه المحقق ذلك لكنه بعد ولما رجع إلى الاستصحاب
في المسئلة جماعة من مناهج الشاخرين تبعاً للسالكين لأن بعضهم قد يكون مدركاً للخيار في الزمان الأول هو الاجتماع لا الزمان في الضرب
لا دفاع الضرر بثبوت الخيار في الزمان الأول ولا أحد جازاً لهذا المقصود لأن نفق الضرر إنما يفرض في العقد ولم يجد زمان الخيار
كان عمولاً زمنه وجوب الوفاء يقتصر في تخصيصه على ما يدفع به الضرر ويخرج الزمان إلى العطف والاجتماع أيضاً كل يقتصر فيه على معقده وقيامها
ما ذكره بعض مترقريه من أن الفصول في الاستصحاب الخاصة لا دليل شرعي بمقتضى العطف ولا بنافية عموم أدلة محبته من اختيار الباب
الذات على عدم جواز نقص البقن بعين البقن إذ لا دليل على عموم العطف والمخصوص بدليل الدليل واللام يحقق لنا في الأدلة دليل خاص لا نهائياً على دليل
للاذلة عاين بل العبرة بنقل الدليل ولا ريب في الاستصحاب الجزائي في كل مورد خاص لا بعدد الغير فيفقد على العام كما تقدم على غيره من الأدلة
ولذا ترى تفصيلاً يستدلون على أشغال التجاسر في الاستصحاب في مقابلة ما دل على أثر الأصلية وطهارة الأشياء وحلها تارة
ذلك استنادهم إلى استصحاب التجاسر والخبر في صورة الشك في ذهب ثلثي العنبر في كون العقد بمقتضيا أو تقريرها وفي صبره من قبلها
الثلاثين رداً إلى غيره ذلك انتهى كلامه على ما يخص بعض المعاصر ولا يخفى ما في ظاهرها عرف من أن مورد جازان العطف لا يجري إلا في
حتم لو لم يكن محمولاً ومورد جازان الاستصحاب لا يرجع إلى العموم ولو لم يكن مقتضاه ما ذكره من الاستثناء خارج عن مقتضى تخصيص الاستصحاب للقول
لأن الأصول المذكورة بالنسبة إلى الاستصحاب ليست من قبيل العام بالنسبة إلى الخاص كما سيجي في نقاد استصحاباً مع غيره من الأصول في مورد
الاستثناء في أصالة الحلبة إلى عموم حل الطيبات وحل الانشغال في الأرض كانا استصحاباً من العنبر في المثالين الآخرين في الاستثناء في الأصول
المثال الأول لا نه من قبل الشك في موضوع الحكم الشرعي الذي يفسر في الأول منه عطفان الخاص في الثاني مقتضى حكم وهو الذي يخرج
كونه مختصاً للعموم في الأول ويمكن توجيهه كلامه في زمانه من أنه ما يقتضيه تخصيصه بالاستصحاب الخاص هو عموم الأصول وملازمة الخصص
لعموماً ما هي حكومية كما ذكرنا في الأصل البرزخي وعرضه من مورد في الاستصحاب في كل مستصحب حكم دليل المستصحب في صورة الشك كما كان دليل
المستصحب بعض الأصول في تقديره عليها بالتخصيصاً فالاستصحاب في ذلك متمم لحكم ذلك الدليل ومجرب في الزمان للأحق وكل الاستصحاب
بالنسبة إلى العموم أو الأهمية تارة فإنها خارج المستصحب لعموم دليله والمعرض أن الاستصحاب يجري لحكم ذلك الدليل في الأحق فكأنما يتم
بعض موجب المحرر في حكم العام فإهم الأمر الحان بعشر فلابي بعضهم الاستصحاب في ما إذا أخذ بعض أجزاء المركب فبستصحب وجوب البناء
الممكن وهو بظاهره كما صرح ببعض المحققين غير صحيح لأن ثابت سابقاً قبل تعدد بعض الأجزاء وجوب هذه الأجزاء الباقية تبعاً له
الكل من قبلها المقدرة وهو مرتفع فلعنا والذي هو بدوثة بعد البقش هو وجوب التخصيص الاستثناء في هو معلوم الانتفاء سناً
ويمكن توجيهه بناء على ما عرف من جواز إبقاء المقدار المشترك في بعض الموارد ولو علم بانتفاء الضرر المتخلف سابقاً بان المستصحب هو مطلوب

الطلوبية المتحققة بنا بقا هذا الجزء ولو في ضمن مطلوبية الكل الا ان العرف لا يروىها معا برة في الخارج لطلوبية الجزء في نفسه وبمكرر
توجيه وجوبه اخر يستصحبه وجود النفس بان يقال ان معروض الوجوب سابقا والمشا التبريقولنا هذا الفعل كان واجبا هو لبا لا
ان يشك في مدخلية الجزء المتفق في انصافه بالوجوب المتقضى مطلقا وفي اخضا المدخلية في الاختيار فيكون محل الوجوب النفس هو الذي
ووجود ذلك الجزء المتفق وعدمه عند العرف في حكم الخال لا المتبادلة لذلك الواجب المشكوك في مدخليتها وهذا نظير استحقاق الكربة في ماء
نقص منه مقداشك بقائه على الكربة فيقال هذا الماء كان كرا والاصل بقاء كرتيه مع ان هذا الشخص الموجود الباقي لم يعلم بكرتيه وكذا
استحقاق القلة في ماء زبد عليه مقدار وهذا توجيه ثالث وهو استحقاق الوجوب النفس المرددين تعلقه سابقا بالركب على ان يكون المتفق
جزء له مطلقا فليسقط الوجوب بتعددته وبين تعلقه بالركب على ان يكون لجزءه اخيرا اذ يبقى التكليف بعد تعدده والاصل بقاءه في
به تعلقه بالركب على الوجه الثاني وهذا نظير اجراء استحقاق وجود الكربة هذا الا انه لا يثبت كرتيه الباقي فيه وبظهر فائدة مخالفة الوجهين
فيما اذ لم يبق الا قبل اجراء الكربة في التوجيه الاول والثالث والثاني لان العرف لا يسا عد على فرض الموضوع من هذا الوجوب
وبين جامع الكل ولو ساحت لان هذا المساحة تخففة معظم الاجزاء الفاعلة لا يقدح في اثبات الاسم والحكم له وفيها لو كان المتفق شرا
فانه لا يجزى الاستحقاق على الاول ويجزى على الاخير وحيث ان بناء العرف على اجزاء الاستحقاق في فائد معظم الاجزاء واجرا في فائد
معظم الاجزاء واجرا في فائد الشرط كسفت في التوجيه الاول وحيث ان بناءهم على استحقاق نفس الكربة دون لذات المتقضى بها كسفت
حقه الاول من الاخير في تدعى فانه لو المساحة العرفية في المستصوب موضوع علمتهم شئ من الوجوبين فخص ذلك الاشكال بقدر في الاثبات
على هذه المساحة العرفية المذكورة الا ان الظاهر ان استحقاق الكربة من المسلمات عندنا لقائلين بالاستحقاق والظاهر الفرق ثم ان الفرق بينه
على جريان الاستحقاق بين تعدد الجزء بعد تجزئ التكليف كما اذا زال الشئ متمكنا من جميع الاجزاء فقد بعضها وبين ما اذا فضاء قبل الزوال لان
المستصحب هو الوجوب النوعي المتجزى على تعدد اجتماع شرائطه لا الشخص المتوقف على تحقق الشرائط فعلا نعم هنا اوضح وكذا لا فرق بناء على
عدم تجزئ بين ثبوت جنس المتقضى بالدليل الاجتهادي بين بقاء بقاعدة الاشتغال وربما يتقبل انه لا اشكال في الاستحقاق في القسم الثالث
لان وجوب الاتيان بذلك الجزء يمكن الا لوجوب الخروج عن عمدة التكليف هذا بعينه مقتضى وجوب الاتيان بالباقي بعد تعدد الجزء
ما تقدم من وجوب الخروج عن عمدة التكليف الجليل بما هو حكم العقل لا بالاستحقاق ولا استحقاق الانفع لا بناء على اصل المذهب ولو
قلنا به لم يفرق بين ثبوت الجزء بالدليل وبالاصل المعروف من جريان استحقاق بقاء اصل التكليف وان كان بينهما فرق من حيث ان استحقاق
التكليف في المقام من قبل استحقاق الكربة المتحقق سابقا في ضمن فزم معتبر بعد العلم بارتفاع ذلك الفرو المعين وفي استحقاق الاشتغال من
قبل استحقاق الكربة المتحقق في ضمن المرددين المرتفع والباقي وقع في عدم جريان الاستحقاق في الصور الاولى الا في بعض موارد ما عدا
العرف ثم اعلم انه لا يلزم الفاضلين قدس سرهما التمسك بالاستحقاق في هذه المسئلة وفي مسئلة الاطعم والمذكور في المعبر انتهى الاستدلال
على وجوب غسل ما يقرب من اليد المقطوعة مما دون المرفق ان غسل الجميع بتعدد وجود ذلك لبعض واجبا اذا لم يقض لم يقض الاخر انتهى وهذا
الاستدلال يحتمل ان يرد منه مفاد قاعدة لا يتو لا يقطع بالمتصور ولذا ابدله في الذكر بنقل القاعدة ويحتمل ان يرد منه الاستحقاق بان يرد
ان هذا الوجوب يتعدد وجوبا لمفقوفي زمان سابق واجبا اذا زال البعض لم يعلم سقوط الباقي والاصل عدم اوله بسقط بحكم الاستحقاق
ويحتمل ان يرد به التمسك بعموماته على وجوب كل من الاجزاء من غير عطفه له بصورة التمكن من جميع لكن ضعيفا حقا لا محتملا الا كمر
الشاب عشر افرق في احتمال خلاف الخال الساقية بين ان يكون مسأ بالاحتمال بقاءه او زاحما عليه بما رة غير معتبر وبذلك عليه
وجوه **الاول** الاجماع القطعي على تعدد اعتبار الاستحقاق من باب الاختيار الثاني ان المرجح بالشك في الروايات معناه للقوى وهو
خلاف المعتبرين كما في الصحاح والاحلاف منه ظاهرا ودعوا ضراف المطلق في الروايات الى معناه الاخص هو الاحتمال المشا لاشهادها
بل يشهد بخلافها مضافا الى معاد الشك في الاخبار على المعنى الاثني موارد من الاخبار ومنها قول في صحيح زادة الاولى فان حرك
الجنبه شئ وهو لا يعلم به الى اخفاء ظاهره فرضا لسؤال فيما كان معلوماه النوم ومنها قول في صحيح زادة الثانية فلعله شئ او وضع علينا وليس ينبغي لك ان تنقض
سورة في مقام بيان حصص اليقين في اليقين ومنها قول في صحيح زادة الثانية فلعله شئ او وضع علينا وليس ينبغي لك ان تنقض
بالشك فان كلمة فعل ظاهرة في مجزئ الاحتمال خصوصا مع وروده في مقام ابداء ذلك كما في المقام فيكون الحكم متفرعا عليه ومنها قول
قوله هم للرؤية واضطر للرؤية على قوله في اليقين لا يخلو الشك **الثالث** ان الظن الغير المعتبر ان علم بعد اعتباره بالدليل معناه ان
كعدم هذا السابق وان كانتا برة متشعبة على تقدير عدمه في المرتبة على تقدير وجوده وان كان مما شك في اعتباره فراجع رضى الله تعالى
بالحكم السابق بسببه نقض المعتبرين بالشك فتم جدا هذا كله على تقدير اعتبار الاستحقاق من باب التعبد المستند من الاخبار
على تقدير اعتبارها من باب الظن كما حصل من تحقق المستصحب السابق فظاهر كلامهم انه لا يقدح في وجود الامارة الغير المعتبر فيكون
المعتبر فيه عندهم بالظن وان كانا لظن الشخص على خلافه كما في مسكويه في مقامات من خصوص على وجوب الكربة من غير النفاذ الى وجود الامارة

منها مقابلة الشك
باليقين في جميع الوجوه

الغير المعتبر

الغير المعبر عنه خصوصاً الموارد وأما ان الشهيد فانه في الذكر بعد ما ذكر مسألة الشك في تقدير الحد على الظهارة قال في تفسيره معنى قولنا
 اليقين لا يبرهن الشك لا يعني به اجتماع اليقين والشك في زمان واحد لا مناع ذلك ضرورة ان الشك في احد اليقينين يرفع يقين الآخر بل
 المعنى به ان اليقين الذي كان في الزمان الاول لا يبرهن عن حكمه بالشك في الزمان الثاني لا مناع لبقاء ما كان محتملاً ما كان في الزمان الاول لا يبرهن
 الشك في الشك في الزمان الواحد يبرهن على الظن بغيره كما هو مطرد في العبادات انتهى مراد من الشك معناه التقوى وهو محتمل الاحتمال الثاني
 لليقين فلا ينافي بثبوت الظن الحاصل من اصابته بما كان فلا يبرهن ما اورد عليه من ان الظن كاليقين في عدم الاجتماع مع الشك نعم يبرهن
 ما ذكرنا من التوجيه ان الشهيد فانه في مقام دفع قولهم اليقين لا يبرهن الشك **البيان** ان الشك الذي حكم بان لا يبرهن اليقين ليس المراد منه
 الاحتمال الموهوم لانه انما يصير موهوماً بعد ملاحظة اصاله لبقاء ما كان تظهر المشكوك الذي مراد الحاقه بالثابت فيصير موهوماً بعد ملاحظة
 الغلبة وعلى تقدير اعادة الاحتمال الموهوم كما ذكره المدقق الخواص انه لا ينبغي به توقيف اجتماع الوهم واليقين المستغنى عن وضع الاول الثاني
 وازالة اليقين السابق والشك اللاحق يعني عن ازالة خصوص الوهم من الشك وكيف كان فاذكر المورد من اشتراك الظن واليقين في عدم الاجتماع
 مع الشك مطلقاً في محله فلا ينافي ان يقال ان قولهم اليقين لا يبرهن الشك لا دلالة له في رفعه على اجتماعهما في زمان واحد لا يبرهن حكم في تلك القضية
 لعدم الوقوع ولا ينافي هذا ليس اخباراً عن الواقع لانه كذب ليس كما شاعراً ببقاء يقين أيضاً لانه غير معقول وانما هو حكم شرعي بعد
 رفع آثار اليقين السابق بالشك اللاحق سواء كان احتمالاً له أو مرجوحاً خاتماً بذكر بعضهم للعلم بالاستصحاب وطا كبقاء الموضوع
 وعدم المعارض ووجوب الفحص والتحقيق رجوع الكل الى الشرط من ان الاستصحاب وقضيته ذلك انك قد عرفت ان الاستصحاب عبارة عن بقاء ما
 شك في بقاءه وهذا لا يتحقق الا مع الشك في بقاء القضية المحققة في السابق بعينها في الزمان اللاحق والشك على هذا الوجه لا يتحقق الا
 بامور **القول** ببقاء الموضوع في الزمان اللاحق والمراد به معرض المستصحب فاذا اريد استصحاب تمام زياد وجوده فلا بد من تحقق
 في الزمان اللاحق على النحو الذي كان معرضاً في السابق مؤيداً كان محققاً في السابق بتقريره ذهناً او وجوده خارجاً فانه معرضاً لمعنى لبقائه
 في السابق سواء كان محققاً في السابق بوصف وجوده المتخارج للوجود بوصف تقريره لا يصح وجوده لثا وجوب هذا اندفع ما استشكله
 بعض في تمام كونه بقاء الموضوع في الاستصحاب بانقضاءها باستصحاب وجودها عند الشك في بقاءها زعمنا من المراد ببقائها وجوبها في الزمان
 الثاني على نحو وجوب الاولى الصالح لان حكم عليه بالاستصحاب بنقضه الامم بغير ان يحل عليه المستصحب في الزمان السابق فالموضوع مستصحب
 حتى يزداد زيد القابل لان حكم عليه بالجموع تارة وبالموت اخرى وهذا المعنى لا شك في محققه عند الشك في بقاء جوده ثم الدليل
 على اعتبار هذا الشرط في جريان الاستصحاب واضح لان لو لم يعلم حقيقة لاحقا فاذا اريد ابقاء المستصحب المعارض له المقوم به فاما ان يقين
 في غير محل وموضوع وهو محتمل وانما ان يبقى في موضوع غير الموضوع السابق ومن المعلوم ان هذا ليس ببقاء المستصحب بل المعارض وانما هو
 حكم مجرد عن موضوع مثله في موضوع جديد يخرج عن الاستصحاب بل هو موضوع الجدي بكان مسبباً بالعدم فهو المستصحب ووجوبه بقاء
 اخرى بقاء المستصحب في موضوع محتمل وكذا في موضوع اخر لا استحال انتقال العرض ولما لان المتيقن سابقاً وجوده في الموضوع
 السابق والحكم بعدم ثبوته لهذا الموضوع الجدي ليس بنقض لليقين السابق وقما ذكرنا يعلم ان المعنى هو ابقاء الموضوع ولا يكفي
 البقاء الا بالعدم العلم بكون الحكم بوجود المستصحب بقاء والحكم بعدم نقضه فانما قلنا ان الموضوع محتمل البقاء فيجوز اخراجه
 في الزمان اللاحق بالاستصحاب **قلت** لا مضائقه من جواز استصحاب بعض الصوال لانه لا ينافي في استصحاب الحكم المحتمل عليه بيان ذلك ان الشك
 في بقاء الحكم الذي مراد به استصحابه ان يكون مسبباً من سبب غير الشك في بقاء ذلك الموضوع المشكوك البقاء مثل ان شك في عدم
 مجزئ مع الشك في جوده وانما ان يكون مسبباً عنه فان كان الاول فلا اشكال في استصحاب الموضوع عند الشك لكن استصحاب الحكم كالمعنى
 مثلاً لا يحتاج الى ابقاء جوده زيد لان موضوع العدالة زيد على تقدير الجموع ان الشك فيها لا ينافي في الجوه فالتدري في الاستصحاب هو
 عدا على تقدير الجموع وبالجملة فمنا مستصحب الكل فيهما موضوع على جوده زيد عدا لانه على تقدير الجموع لا يعتبر في الثاني اثبات الجموع
 وعلى الثاني فالموضوع اما ان يكون معلوماً معينا شك في بقاءه كما اذا علم ان الموضوع لجاسة الماء هو الماء بوصف المقدر للطهارة
 هو الماء بوصف الكثرة والاطلاق ثم شك في بقاءه بغير الماء الاول وكره الماء الثاني والاطلاق وانما ان يكون غير معين بل مراد به
 امر معلوم البقاء واخر معلوم الارتيان كما اذا لم يعلم ان الموضوع لجاسة هو الماء الذي حدث فيه التغير انما هو الماء المتلبد غير انما
 وكما اذا شكنا في ان لجاسة محمولة على كلبين صنفان كلب المشرك بين الكلبين فالبسطة المبرم من الملح او غيره اما الاول فلا اشكال
 في استصحاب الموضوع وقد عرفت في مسألة الاستصحاب في الامور الخارجية ان استصحاب الموضوع حقيقة ترتب الى احكام الشرعية المحمولة
 على ذلك الموضوع الموجب لوقوع حقيقة استصحاب التغير الكثرة والاطلاق في الماء ترتب احكامها المحمولة عليها كالتنجس في الاول و
 الطهارة في الاخرين فيجوز استصحاب الموضوع بوجوب اجزاء الاحكام فلا مجال لاستصحاب الاحكام لا ارتفاع الشك بل لو اريد استصحاب
 لم يجز لان صحة استصحاب الجاسة مثلاً ليس من احكام التغير الواقعة لثبت باستصحاب لان امر التغير الواقعة هي لجاسة الواقعة لا استصحاب

في قوله لا يبرهن الشك لا يعني به اجتماع اليقين والشك في زمان واحد

اعتبار
 وفقائه
 من الزمان
 وجوبه الثاني

اذ مع فرض المتغير لا شك في الجاس مع ان قضيتهم ما ذكرنا من الدليل على اشتراط بقاء الموضوع في الاستصحاب حكم العقل باشتراط بقاء متغيره
 الواقع انما يجوز استصحاب الجاس منه بحكم العقل بهذا الحكم عن توثيق الاستصحاب على بقاء الموضوع ليس كما جعلنا حتى يترتب على وجوده الاستصحاب
 فكم وعلى الثاني فلا يلزم لاستصحاب الموضوع ولا الحكم اما الاول فلان اصل ما يثبت كون هذا الامر الباقى مستقفا بالموضوعية لا
 بناء على القول بالاصل المثبت كما تقدم في اصله بقاء الكثرة المثبتة لكونه المشكوك بقاءه على الكثرة وعلى هذا القول يحكم هذا القسم حكم القسم الاول
 واما الثاني بقاء الموضوع بوصف كونه موضوعا فهو في معنى استصحاب الحكم لان صفة الموضوعية للموضوع ملازم لانشاء الحكم من الشارع باستصحاب
 واما استصحاب الحكم فلا بد ان كان ثابتا لا كونه بقاءه بقاءه قائما بهذا الوجود الباقى ليس فيها ما ينفصل ما قام به او لا حتى يكون ثابتا بقاءه ونفسه
 انما عرفت ما ذكرنا فاخبر انه كثيرا ما يقع الشك في الحكم من جهة الشك في ان موضوعه محله هو الامر الزائل ولو قيل ان هذا الماخوذ في موضوعه حتى
 يكون الحكم من نفس الامر الباقى والامر ليس موضوعا ولا مأخوذا في موضوعه في ذلك في الحكم كان من جهة اخرى غير الموضوع كالمبالا في حكم الجاس
 في الماء المتغير موضوعه نفس الماء والتغير علمه محله الحكم فيشك في طليته للبقاء فلا بد من ميزان يميز بينه وبين الماء الماخوذة في الموضوع عن غير هذا
 وهو احد امور **الاول العقل** فبقا ان مقتضا كون جمع القيود للموضوع ماخوذة فيه فيكون الحكم ثابتا لانه لا واحد يجمعها وذلك لان كل قضية
 وان كبرت قيودها الماخوذة فيها لا جعة في الحقيقة في موضوع واحد ومحول واحد اذا شك في ثبوت الحكم السابق بعد ذلك تلك القيود سواء
 علم بكونه قد انقضت الموضوع والمحول ولم يعلم احد فيهما فلا يجوز الاستصحاب لانه ثابتا عن الحكم السابق لعين الموضوع السابق ولا يصدق هذا مع
 الشك في احد فيهما نعم لو شك بسبب تغير الزمان المحصور في الحكم كالحيا لم يصدق في جريان الاستصحاب لان الاستصحاب مبني على الغاء خصوصية
 الزمان الاول فالاول فالاستصحاب في الحكم الشرعي لا يجري الا في الشك من جهة الزمان او وصفها وبما كان من جهة مدخلية الزمان نعم يصح في الموضوعات
 المتخارجة واسفها لم يعلم مدخلية القيود في الموضوع كفي عدم جريان الاستصحاب الشك في الموضوع على ما عرفت مفصلا في الثاني
 ان يرجع في معرفة الموضوع للحكام الى الادلة وظهر بين قول الماء المتغير بخبر قول الماء بغيره انما يتغير فيجعل الموضوع في الاقل الماء المتغير
 بالتغير في الحكم بطلانه وفي الثاني نفس الماء فيستصحب الجاس من ثبوتك في مدخلية التغير بقاءها وهكذا وعلى هذا فلا يجري الاستصحاب
 هنا كان الشك من جهة الزمان اذ كان الدليل غير لفظي لا يتميز به للموضوع لاحتمال مدخلية التغير في الماء في **الثاني** ان يرجع في
 الى العرب فكل مورد يصدق عرفا ان هذا كان كذا سابقا جري فيه الاستصحاب وان كان المشا واليه لا يعلم بالتدقيق او بملاحظة الادلة لكونه
 موضوعا بل علم عدم مثله فثبت بالادلة ان الانسان ظاهره الكلب بخبر فانما احكم العرب ارتفاع طهارة الاول بقاءه فحاشا لثبات
 مع عدم مثله لارتفاعه والبقاء هنا بحسب التدقيق فان لان الطهارة والجاس كانتا محمولين على الجواهرين المذكورين وقد ارتفعت الجواهرية
 بعد جريان الجاهاد ونحو حكم العرب باستصحاب بقاء الزوجة بعد موت واحد الزوجين وقد تقدم حكم العرب ببقاء كريمة ما كان كذا سابقا
 وجوب الاجزاء الواجبة سابقا قبل بقدها واستصحاب التوابع علم زوال مرتبة معينة منه وليس في تبدله بالباقي وبسبب جريان
 الجاهاد في ذلك وهذا الوجه يصح للمفاضلين قدها في المعبر هو الامتداد على بقاء الجاس استراعية الجاس بعد الاستصحاب بان الجاس قائم بالآلة
 الجاس لا بوصف الاجزاء فلا تزل وتغير وصاحبا وتلك الاجزاء باقية لانها ما بقيت بقاءه ما بقيت ارتفاعها انتهى كلام المتبرر واجمع في الدين الجاس
 باصله بقاءها وبان الاسم مارة ومعرف فلا يزول الحكم بزواله انتهى هذه الكلمات وان كانت محل الالزام لعدم ثبوت قيام حكم الشارع
 بالجاس بحسب الكلب المشتهر بين الجوان والجاهاد بل هو عدس لان ظاهر الادلة بتغير الاحكام للاسماء كما اعترف فيه في المنه في استصحاب
 لا عباد الجاس لانهم شاهد على مكان موضوعه الدان المشتهر بين فاجد الوصف العنوني وفاقدا كما ذكرنا في الجاس الكلب بالثبوت
 حيث ان اهل العرب لا يفهمون الجاس اخرى خاصة بالموت ويضعون ارتفاع طهارة الانسان الى غير ذلك مما يفهمون الموضوع فيه زك
 بين الواحد للموصف العنوني والفاقدا ثم ان بعض المتأخرين فرق بين امثلة الجاس العنوني والمتجسس كالمطهارة الاول لزوال الموضوع دون
 ان ان لان موضوع الجاس من غير ليس عنوان المستحيل عن الحشبه مثلا وانما هو الجسم ولم يزل بالاستحالة وهو حسن في نأدي النظر بتغيره خلا
 انهم يعلم ان الجاس في المنه على الصواب الجسدية وهو الجسم وان شئت في الفناوى ومعاقد الاجزاء اما ان كل جسم لا في بقاء مع رطوبة
 احدها فهو بجس لا انه لا ينفصل على الماكن ان التعبير بالجسم اذ عموم الحكم لجميع اجسام الملازمة حيث سببية الملاقات وتبصر من الحكم ثابت لا شك
 الجسم فلا بد في ثبوته لكل واحد منها من حيث هو وعلا وصفه المتقوم به عند الملاقات فتوهم كل جسم لا في بقاء فهو بجس لسان حد الجاس في
 الجسم بسبب الملاقات من غير تعرض للمحل الذي يتقوم به كما اذا قال القائل ان كل جسم له خاصية وتأثير مع كون الخاص والاثبات من غير الاعراض
 وان ثبت الاعراض فهو معقدا لاجتماع في تقوم الجاس من الجسم فتقول لا شك ان مستند هذا العبور هو الادلة الخاصة الواردة في الاشياء الخاصة
 مثل المورج البند والماء وغير ذلك فاستنباطا القضية الكلية المذكورة منها ليس الامر حيث عنوان حد الجاس في كل مورد بالعلمون
 المذكورة في دليله ودعوا ان ثبوت الحكم لكل عنوان خاص من حيث كونه جمعا ليس باولى من ثبوت كون التعبير بالجسم في القضية العامة من حيث هو
 فاجبت هذه الجاس بالملاقات لا من حيث تقوم الجاس بالجسم نعم الفرق بين المتخصص والتجرب الموضوع في الجس معلوم الاستفاء في ظاهر الدليل

بقاء

فلا يصح
 صحة ارتفاع
 الاول بقاء
 الشك

الا ان دفع
 التهمة

ما يقوم به والا
 فاللازم انما هو
 الجاسية

وفي التنقيح محتمل البقاء لكن هذا المقدار لا يوجب العرف بغير ما يبين ان العرف هو الحكم في موضوع الاستحقاق اذ ثبت انه لو حكم على الخطأ والعيب
بالحلية والحرمة والنجاسة والظاهرة هل تماثل العرف في اجزاء تلك الاحكام على الدقة والرسوخ كما لا يتألمون في عدم جريان الاستحقاق
استحقاق الحشبة خانا والمال المتنجس ولا المأكول للمخصص اذا اطلعوا على ذلك النجاسة والاستحالة كان العلماء لا يفرقوا ايضا في الاستحالة بين
النجس المتنجس كما لا يفرق على المتنجس بل جعل بعضهم الاستحالة مطهرة للنجس بالاكولة الكلية حتى تستك بها في الطعام من لا يقول بحجية مطلق
الظن ومما ذكرنا يظهر وجه النظر فيما ذكر جماعة بقوله الفاضل الهندستاني ان الحكم في النجاسات ليس في اثرها والاسم حتى يظهر بالاستحالة
فالتحقق ان مراتب تعبر الصوفى كجاست مختلفة بل الاحكام ايضا مختلفة ففي بعض مراتب التبرع يحكم العرف بغير ان دليل العنوان من غير حاجة
الى الاستحقاق وفي بعض اخرى لا يحكمون بذلك ويقتنون الحكم بالاستحقاق وفي ثالث لا يجرى من الاستحقاق ايق من غير فرق في حكم النجاسة بين
النجس المتنجس فمن الاول فالو حكم على الرطب العنب بالحلية والظاهرة والنجاسة فان الظاهر جري على عموم اذ كثر هذه الاحكام للتميز والتمييز
بينهم من الرطب العنب لا هم متماثلون في اذنب ام ان الظاهر تعالى الاستحالة ولهذا لو حلف على ترك واحد هاهنا البحث باكل الاخر
واظهارهم لا يباحون في اجزاء الاحكام المذكورة الى الاستحقاق ومن الثاني اجزاء حكم بوجوب المأكول اذا صار بوجوب المأكول وبالعكس كذا
صبره لغيره خلا وصبره الكلب لا انسان بخا با بالوفا لان الشارع حكم في بعض هذه الموارد بارتفاع الحكم السابق اما للنجس كما في نجس
واما العوضا دل على حكم الشغل لغيره فان الظاهر ان استفادة طهارة الاستحالة بالبر لا كان بوجوب المأكول لغيره من ضالة الظهارة بعد عدم
جريان الاستحقاق بل هو من الدليل نظير استفادة نجاسة بوجوب المأكول اذا صار بوجوب المأكول ومن الثالث استحالة العذرة والذهن التمسك
دخانا والمنه حيوانا ولو توفقت في بعض الامثلة المذكورة فالشك لا يخرج عن على المتبع المتماثل ومما ذكرنا يظهر من بعض قولهم لاحكام تدور على الاشياء
انها تدور على اسماء موضوعاتها التي هي المعيار في وجودها وعدمها فاذا قال الشارع العنب حلال فان ثبت كون الموضوع هو متبرع هذا
الاسم ذار الحكم مذاره فيلحق صبره ودرت زيدا اما اذا علم من العرف او غير ان الموضوع هو الكلب الموجود في العنب لم يشترط بينه وبين الرطب
بيننا وبين العنب بل الحكم مذاره ايضا نعم بقي دعوى ان ظاهر اللفظ في مثل القضية المذكورة كون الموضوع هو في انشوا وتقوم الحكم به المستلزم لا
لكل عرف فان العناوين مختلفة والاحكام ايضا مختلفة وقد تقدم حكايته بقاء نجاسة الخنزير الثقيل لانه اكثر اهل العلم واختيارا لثنا صلبه
له ودعوى احتياج استفادة غير ما ذكر من ظاهر اللفظ الى القرينة الخارجية والآثار اللفظ كون القضية ما دام الوصف الصوفي لا يضر بنا
فيما نحن بصدد لان المقصود اعمات العرف في تخصيص الموضوع وعدم الادعاء في ذلك هل ما يقتضيه العقل على وجه الدقة ولا على ما يقتضيه
الدليل اللفظي اذ كان العرف بالنسبة الى القضية الخاصة على خلافه ورح فيستقيم ان يرد من قولهم الاحكام تدور على الاسماء ان مقتضى
ظاهر دليل الحكم بتعبته ذلك الحكم لاسم الموضوع الذي علو عليه الحكم وظاهر الدليل غير ان هذه القضية تأسس على اصل قد تبدل عنه قضية
فهم العرف او غيره فانهم لا امر الثاني بما اعتبره تحقق الاستحقاق ان يكون في حال الشك متيقنا لوجوه المستصحب السابق حتى يكون شكهم
في البقاء فلو كان الشك في تحقق نفسه ما يتغير سابقا كان يتحقق عندا لزيد في زمان يوم الجمعة مثالا ثم شك في نفس هذا المتبصر وهو علمه
وهو عند اليوم الجمعة ان زال المدعى اعتقاده السابق فشك في مطابقة الواقع او كونه جمل امركا لم يكن هذا من مؤثر الاستحقاق العرف ولا
اصطلاحا اما الاول فلان الاستحقاق لغيره اخذ الشيء مضاجا فلا بد من اخرا ذلك حتى ياخذ مضاجا فاذا شك في حدثه من اصله فلا استحقاق
واما اصطلاحا فلا يتم اتفاقا على اخذ الشك في البقاء او ما يورثي هذا المعنى في معنى الاستحقاق نعم لو ثبت ان شك بعد اليقين بهذا المعنى
ملغى في نظر الشارع فهو قاعدة اخرى مبينة للاستحقاق استكم فيها بعد دفع توفيق من قوم ان ذلك الاستحقاق اقبلها وانما هو لها لا يغير
بالشك في البقاء بعد اليقين ملغى مطلقا سواء تعلق بنفسه يتيقنه سابقا ام ببقائه واول من صرح بذلك الفاضل السبكي وارى في ذلك
في مسئلة فرشت في بعض فعال الوضوح حيث قال والتحقيق ان فرغ من الموضوع متيقنا لا كمال ثم عرض له الشك فالظاهر عند
وتجوا عاده شئ على وجه الزارة ولا نه نقص اليقين بدارا شك انه في لعلقة بقطر لم يزل في الحل في السرائر حيث استدل على المسئلة المذكورة
بانه لا يخرج عن حال الطهارة الاعلى يقين من كمالها وليس بنقص الشك اليقين انتهى لكن هذا التعبير الحل لا يلزم ان يكون استقانا اختيارا
عند نقص اليقين بالشك ويقر بغير هذا التعبير عبادة جماعة من العلماء لكن التعبير يلزم دعوى شمول الاخبار للقاعدة تنبذ على ما توهمه غير واحد
من المعاصرين وان اختلفوا بين مدعى لانضامها لخصوص الاستصحاب بين منكره غايل بجموده وتوضيح وضعه ان المناط في القاعدة بين
بحث لا يجمعها مناط واحد فان مناط الاستصحاب هو اتحاد متعلق الشك واليقين مع قطع النظر عن الزمان لمتعلق الشك ببقائه ما يتحقق
سابقا ولا يرد كون القضية اعني عندا لزيد يوم الجمعة متيقنه حين الشك ايضا من غير جهة الزمان ومناط هذا القاعدة اتحاد متعلقها
من جهة الزمان ومعنا كون في الزمان اللاحق بشا كما فيما يتيقنه سابقا بوصف وجوده في السابق فابقاء الشك في القاعدة الاولى
عبارة عن الحكم ببقاء المتيقن سابقا من حيث انه متيقن من غير تعرض لحال حدوثه وفي القاعدة الثانية هو الحكم بحدوث ما يتيقن
من غير تعرض للحكم ابنا ثم فقد يكون بقاءه معا واما معلوم العدم او مشكوكا وانما لا في مؤدى القاعدة بين وان لم يمنع من انزلها

في هذا المقام

في هذا المقام

من كلام واحد بان يقول الشارع اذا حصل بعد اليقين بشئ شك له فعلق به ذلك الشئ فلا يجوز له ان يتغير به شيئا من
 واحكم بالبقاء في الاول والمحدث في الثاني الا انه طاع عن ادمتها من قوله فليعض على يقينه فان المعنى على اليقين السابق
 المضروب بحقيقته في القاعدة اعني عدالة زيد يوم الجمعة يحكم بعدالة في ذلك اليوم من غير تعرض لعدالة الترتيبا بعد كما هو مقتضى
 القاعدة الثانية بنظر الضو عليه ومعنى عدالة زيد يوم الجمعة من غير تعرض لحال يوم الجمعة كما هو مفاد قاعدة الاستصحاب فلا يصح اعادة
فان قيل ان معنى المضي على اليقين عدم الوقف من اجل الشك العارض وفرض الشك كعدمه وهذا يختلف باختلاف متعلق
 الشك فالمضي مع الشك في المحدث يحكم بالحدث ومع الشك في البقاء يحكم ببقاء الحكم **يرد عليه** لا يربك في اتحاد متعلق الشك واليقين وكذا
 المراد المضي على ذلك اليقين المتعلق بالحدث والشك بالمراد الشك في نفس ما يتقرر في السابق الا يقين واحد وهو اليقين ببقاء زيد والشك فيها وليس له هنا
 فرقان يتعلق احدهما بالحدث والاخر بالبقاء بل المراد الشك في نفس ما يتقرر في السابق فان اعتبر الشك في كلامه الشك في هذا اليقين فيكون مقتضى
 يوم الجمعة المضي على هذا اليقين عبارة عن الحكم باستمرار هذا اليقين وان اعتبر الشك في نفسه مقتضى عدالة ذلك اليوم فالمضي على ذلك اليقين الذي يتعلق
 به الشك عبارة عن الحكم بحدوثه من غير تعرض للبقاء كما يقال ان كان على يقين من عدالة زيد يوم الجمعة فشكل فيها فليعض على يقينه السابق وتقرر
 على هذا الجواب لا يخبر بالذات على عدم نقض اليقين بالشك فان الظاهر اتحاد متعلق الشك واليقين فلا بد ان يلاحظ اليقين والشك في نفس
 مقيد به بالزمان والامام جابر استصحب كما تقدم في رد مبته من قال بتعارض الوجود والعدم في شئ واحد للمفروض في القاعدة الثانية كون الشك
 متعلقا باليقين السابق من العلوم عدم جواز اعادة الاعتبار من اليقين والشك في تلك الاخبار ودعوى اليقين بكل ما لا اعتبار من فرد اليقين
 وكل الشك المتعلق من الشك كقول لا يفتقر بشك مدفوع وان تعدل الحائط والاعتبار في اليقين السابق باخذ مائة مقبلة بالزمان
 السابق واخرى باخذ مطلقا لا يوجب تعدلا في اليقين وليس اليقين يتحقق مطلق العد الذي يوم الجمعة واليقين بعدالة المقيدة بيوم
 الجمعة فربما من اليقين تحت عموم الخبر بل الخبر عبارة ان يقال ان كان على يقين من عدالة زيد او من غيرهما من عدالة زيد فليعض على
 يقينه بذلك فافهم ان لا يخرج عن ذلك انما ثبت عدم جواز اعادة الاعتبار في العيبين فلا بد ان يخص عدالة بقاء عدالة الاستصحاب لورودها في مواضع
 تلك القاعدة كالشك في الظهارة من الحدث والخبر وخلافه في شئ مضى او شئ لم يزل هذا كله لو ارد من القاعدة الثانية اثبات نفس
 عدالة الشك وهي عدالة زيد يوم الجمعة مثلا لما لو ارد منها اثبات عدالة من يوم الجمعة مستمرة الى زمان الشك وما بعد ذلك اليقين بطريق الضو
 فيلزم استعمال الكلام في معنيين ايضا لان الشك في عدالة زيد يوم الجمعة غير الشك في استمرارها الى زمان الاتفاق وقد تقدم نظير ذلك
 في قوله كل شئ ظاهر حيث تعلم انه قد تم لو سلمنا دالة الروايات على اشتغال القاعدة بغير لزوم حصول التعارض في مدلول الرواية المسطلة عن
 الاستدلال به على القاعدة الثانية لان الشك فيما يتقرر سابقا اعني عدالة زيد يوم الجمعة هذا الشك مغاير لغيره من اليقين احدهما
 اليقين بعدالة المقيد بيوم الجمعة والثاني اليقين بعدالة المطلقة بل يوم الجمعة فذلك بمقتضى القاعدة الثانية على عدم نقض اليقين بعدالة
 زيد يوم الجمعة واحتمال انتفاها في ذلك الزمان وبمقتضى قاعدة الاستصحاب على عدم نقض اليقين بعدالة زيد قبل الجمعة باحتمال حدث ثمان
 الجمعة فكما من طرفي شك مغاير لغيره من اليقين ودعوى ان اليقين السابق على الجمعة قد انقضت اليقين في الجمعة والقاعدة الثانية
 وجوب اعتبار هذا اليقين الناقض لليقين السابق مدفوع عنه بان الشك الظاهري في عدالة زيد يوم الجمعة وعدها عين الشك في الشك
 دالة لليقين السابق واحتمال انتفاضه وعدها مغايرة لليقين بالعدالة وعدمها فالجواب ان الحكم بالانتفاض لا بعد ثم ان هذا استلزام
 التثنية والثالثة والاولا لا تخفى ما ذكرنا من منع القول بالاشتراك المتقدم مضافا الى ما تقدمت عن طريق الاخبار في الشك في البقاء في الكلام
 في وجود ذلك للقاعدة الثانية غير هذه الاخبار فنقول ان المطلوب من تلك القاعدة اما ان يكون اثبات حدوث المشكوك فيه بقاء
 مستمرا لليقين بالبقاء وما اذا يكون مجرد حدوثه في الزمان السابق بدون اثباته بعده بان يولد اثبات عدالة زيد في يوم الجمعة فقط
 واما ان يولد مجرد انتفاء الاثار التي مرتب عليها سابقا وصحة الاعمال الماضية المتقررة عليه فاذا ثبت الظهارة سابقا وصلى لها وشك
 ثم شك في ظهارة في ذلك الزمان فصوله ما صيرت فان ردها الاول فالظن عدم دليل على ذلك فافهم ان مقتضى ان لو سلم اختصاص الاخبار بالثبوت
 لليقين السابق هذه القاعدة لم يمكن ان يرد منها اثبات حدوث العدالة وبقائها لان لكل من الحدوث والبقاء شك مستقلا نعم لو فرض
 القطع سابقا على تقدير الحدوث امكن ان يقال ان ثبت حدوث العدالة بهذه القاعدة ثبت بقاءها للعلم ببقائها على تقدير الحدوث
 لا يتم الاعمال الاصل الميث فتقدم على تقدير وجودها بتوهم الاستدلال بالاثبات هذا المطلوب دل على عدم الاعتناء بالشك في الشيء بعد
 تجاوز حمله كونه فاسدا على تقدير بقاء العدالة لا بد على استمرار الشك لان الشك في الاستمرار ليس شكا جديا ولا رجحان ولا ضعف من الاستدلال
 له بما يوجب من دعوى جلاله الصخرة في اعتقاد المسلم مع ترك الاول في عدم اثباته لاستمراره وكيف كان فلا بد من هذه القاعدة بعد البعد
 فصل بعض الاساطين بين ما اذا علم مدك لاقتفاء بعد ذلك والى غير ذلك لا بد من الاشارة اليه وبين ما اذا لم يذكر كما اذا علم انه اعتقد في زمان
 بطهارة ثوبه ونجاسته ثم غاب المستند وعقد انما شك في طهارته ونجاسته فينبغي على معتقده هنا لا في الصواب الاولى هو وان كان

أجود من الأولين لكن إنما مر بالدليل بشكل وان ادعى بها الثاني فلا ملل له بعد عدم دلالته انجبا الاستصحاب الا ما تقدم من اجساد الاعضا
 بالشك بعد تجاوز الحل لكونها لو تمت فاما ينفع في اننا لم نثبت عليها بما لا يثبت بها الا صحة ما ترتب عليها واما اثبات نفع ما بعده
 سابقا حتى ترتب عليه بعد ذلك لا ناطمترية على هذا الذي هو المحذور وطهارة في وقت السابق فلا فضلا عن اثبات مقدار ما في
 الشك غير مثل كونها على تقدير الحدث باقية وان ادعى بها الثالث فلم يجز بناء على ما استقاه الشك بعد الفسخ ونحوه والحل فاذا حصل بالظهور
 المتقدمة ثم شك في صحة اعتقادها وكونه مستطرا في ذلك الزمان بنى على صحة الصلاة لكنه ليس من جهة اعتبار الاعتقاد السابق ولا الوضوء
 في السابق غا فلا غير معتقد لشي من الطهارة والتحدث بنى على صحة ايضا من جهة ان الشك في الصلاة بعد الفراغ منها لا اعتبار به على المشهور
 بين الاصحاب خلافا لجماعة من متأخري المتأخرين كصرك وكاشف للشك حيث سعى البناء على صحة الطهارة اذا شك بعد الفراغ في كونها مع
 الطهارة والظاهر انما يظهر من الاظهر انهم يمتنعون القاعدا المذكورة في غير اجزاء العمل ولعل بعض الكلام في ذلك صحيح في مسألة اصاله القصير في الافعال
 انتم وحاصل الكلام في هذا المقام هو اننا اذا اعتقد المكلف حضور الوضوء في وقت ما كان وجبا اجتهاديا او تقليديا ثم زال
 اعتقاده فلا ينفع اعتقاده السابق في ترتب ثبوت الاعتقاد بل يرجع بعد زوال الاعتقاد الى ما يقتضيه لا وهو بالنسبة الى نفس المعتقد والى
 الانا المترتبة عليها بقا ولا حقا **الثالث** ان يكون كل ارتفاع اخر في حديث سابقا وارتفاعه غير معاروم فلو علم احداهما فلا احتياج
 وهذا مع العلم بالبقاء او الارتفاع واقعا من دليل قطعي فاقى واضع واما الكلام في اقامة الشارع مقام العلم بالواقع فان الشك الواقع
 في البقاء والارتفاع لا يزيل معه ولا يوجب العمل به دون الحالة السابقة لكن الشان في ان العمل به من باب تخصيص لا دلة الامتناع
 او من باب التخصيص الظاهر من باب الحكومة لانه لا يوجب ذلك الامتناع وليس تخصيصا بمعنى رفع اليد عن عموده الا امتناعا
 في بعض موارد كما رفع اليد عنها في مسألة الشك بين الثالث والرابع ونحوها بما دل على وجوب البناء على الاكثر تخصصا بمعنى خروج
 المورد بمجوز وجوب الدليل عن مورد الامتناع لان هذا المحذور لا دليل عليه المزيل بوجوده للشك الماخوذ في مجزى الامتناع ومجوز الحكومة
 على ما يجزى في باب التعارض والتراجيح ان يحكم اليك في ضمن دليل وجوب رفع اليد عما يقتضيه الدليل الاخر لولا هذا الدليل الحاكم او وجوب
 العمل في مورد يحكم لا يقتضيه لانه لولا الدليل الحاكم لم يوجب العمل في مورد يحكم لا يقتضيه لانه لولا الدليل الحاكم لم يوجب العمل في مورد يحكم
 فيما نحن فيه لا اذ انا الشارع اعلم بالبين في نجاسة ثوبك والفرق بين الشك بوجوده مع قلم البينة على نجاسة الثوب فان الشارع حكم
 في دليل وجوب العمل بالبينة رفع اليد عن ثبوت الاحتمال الخالف للبينة التي منها استقوا الطهارة وما يجعل العمل بالادلة في مقابل الا
 مستصحا من باب التخصيص بناء على ان المراد من الشك عدم الدليل والطريق والتجيز في العمل ومع قلم الدليل الاجتهاد لا اجتهاد وان شئت
 قل ان المفروض دليل قطعي الاعتقاد فنقص الحالة السابقة بنقص اليقين وفيه لا يرفع التحصيل دليل الاجتهاد في
 الاعتبار في خصوص مورد الامتناع الا بعد اثبات كون مؤداه حاكما على مؤدى الامتناع لا امكن ان يقال ان مؤدى
 الامتناع وجوب العمل على الحالة السابقة مع عدم اليقين بارتفاعها سواء كان هناك الاشارة الى ان مؤدى دليل
 تلك الاشارة وجوب العمل بمؤداه خالف الحالة السابقة لم لا يندفع مغاظة هذا الكلام انما ذكرنا من طريق الحكومة كالا يخفى
 وكيف كان فجعل بعضهم عدم الدليل الاجتهادى على خلاف الحال السابقة من شرط العمل بالامتناع لا من شرطه لان مرجع
 ذلك بظاهرة عدم المعارض لم لا ينقص كما في مسألة البناء على الاكثر لكنه ليس من هذا المنظر قطعاً بل مراده عما الدليل
 على ارتفاع الحالة السابقة ولعل ما اوردته على المحقق الفقيه قد من ان الامتناع ايضا احد من الادلة فتدريج عليه الدليل وقد لا يرجع
 احدهما على الاخر قاله ولذا ذكر بعضهم في مال دفعه وان في حكم ماله حتى يحصل العلم العامى بموتها مع وجود
 الزوايا المعبرة المعول فيها عند بعضهم بل عند جميع المحققين لانه على وجوب الفحص اربع سنين حتى على ما يركب من اراؤ
 العمل بموجبه لا تنقص واما على ما نحن فيه من ان مؤداه عدم ما يدل على اوضاع على ارتفاع الحالة السابقة فلا يخفى له وروى ذلك لان
 ان اخذ من باب العقيد فقد عرفت حكومة ادلة جميع الامارات الاجتهادية على دليله وان اخذ من باب الظن فالظان لا امل لا خد في ان الظن
 فافادته للظن عدم وجود ما في مورده على خلافه ولذا ذكرنا له من العلماء عدم الامتناع على اعادة الحالة مع استمرار نجاستها
 الامتناع في الاحكام ولا في الموضوعات واما ما استشهد به من عمل بعض الاصحاب بالامتناع في مال المفقود وطرح ما دل على وجوب
 الفحص اربع سنين والحكم بموته بعد فلا دخل له بما نحن فيه لان تلك الاختيار ليست ادلة في مقابل امتناع اجرة المفقود وانما المقابل
 له قيام دليل معتبر على موته وهذه الاختيار على تقدير تماميتها اختصاصه بمسألة لا لا امتناع اذ ان العمل بالبينة على مقتضى
 بعد الفحص يظهر بان دل على وجوب البناء على الاكثر مع الشك في عدل الركعات من عمل به لخصصها بمسألة لا لا امتناع في رطبها لخصصها
 فيها يقتضيه الامتناع عند العمل بمؤداه المراد بالدليل الاجتهادى كل اشارة اعتبرها الشارع من حيث انها على الواقع وبكيفية
 بالقوة وليست في نفس الحكم ادلة اجتهادية في الموضوعات مارة معتبرة فاكان بما نصبه الشارع غير ناظر الى الواقع فبان ناظر

معارضة

معروضه

لكن فرض ان الشارع اعتبر الامن هذه المحيثة بل من حيث سحرها احتمالا لمطابقة الواقع فليقل جتهادها وهو من الاصول ان كان مقتضاها
 على بعض الاصول الاخر والاطمان لا يمتنع وانما يتبع هذا القبول ومصاديق الادلالة والامارات في الاحكام والموضوعات واضحة غالبا
 وقد يتحقق في رد ادعائهم كونهم دليلا بين كونهم دليلا لا خفا وكون اعتبارها من حيث كونها ناطرة الى الواقع ومن حيث هو كذا في المصلحة
 دليلا على الملك وكذا اصله القدر عند الشك في عمل نفسه بعد الفراغ والحقا الصفة في عمل الغير قد يعلم عدم كونها ناطرة الى الواقع
 وكما شاعنا وانما من القواعد العبدية بل من يخفي حكومته مع ذلك على الاستصحاب الا ما قد ذكرنا انه قد يكون الشيء الغير كاشف منصوبا
 من حيث انه بالشارع لا احتمال المطابق لغيره في الواقع الا ان الاختفاء في تقديم احد التزليلين على الاخر وحكومته عليه ثم انما لا ريب
 في تقديم الاستصحاب على الاستصحاب اعني البرائة والاختصاص والغير الا انه قد يخفى وجهه على المتكفل فلا بد من الحكم هنا في مقامات الاول
 في غلظة الاستصحاب بعض الامارات التي يترى كونها اصول كالبعد ونحوه الثاني في حكم مغايرة الاستصحاب للمقترعة ونحوها الثاني
 في عدم مغايرة سائر الاصول الاستصحابها الكلام في المقام الاول فيقع في مسائل الاولى ان البعد مما لا يعارضها الاستصحاب بل هي
 حاكية عليها في ذلك ان البعد مما لا يعارضها الاستصحاب بل هي حاكية عليه بيان ذلك ان البعد فلما يكونها من الامارات المنصوبة دليلا
 على الملكية من حيث كونها ناطرة في موارد كون صاحب البعد كما ان اياها عنه وان البعد المستقلا لغيرها لكي قبل بالقبول
 وان الشارع انما اعتبر هذه الغلبة دليلا على العباد لا الشك في تقديمها على الاستصحاب ما عرفت من حكومة الامارات على دليل الاستصحاب
 وان قلنا بانها غير كاشفة بغيرها الملكية وانها كاشفة لكن اعتبار الشارع له ليس من هذه المحيثة بل جعلها في محل الشك بعد التوقف
 استقامت نظام مغايرات العباد على اعتبارها نظرا لصلالة الطهارة كما يثير اثاره قوله في دليل ردائه فحققت في الدلالة على الحكم بالملكية
 على ما في بدال المسلمين ولو لا ذلك لما قام المسلمون سوق فالاعلم ايضا بتقديمها على الاستصحاب الاول اهذهام بحجراتها في اكثر المقامات
 فيلزم المحذور المنصوب هو خلاف السوء وبطلان الحقوق فالغالب العلم يكون ما في اليد مسبوقا بكونه ملكا للغير كما لا يخفى واما حكم
 المشهور بانها لو اعترف بطلانها بكونها مسبوقة بكونها ملكا للمدعي اتفق منه العباد لان يقيم البينة على انتقالها اليه فليس بتقديم الاستصحاب
 بل لاجل ان دعوى الملكية في الحال اذا انضمت الى اقراءه بكونه قبل ذلك للمدعي يرجع الى نحو انتقالها اليه فيقبل مدعيا والمدعي كذا
 فلذا لو لم يكن في مقابلة مدع لم يقدح هذه الدعوى من في حكمه بملكه لو كان في مقابلة مدع لكن استند الملك السابق الى غيره كما لو قال
 في جواب زيدا المدعي مشرقة من عمر بل يظهر ما ورد في حجة على اية التسليم الى كبر في امره في الاحتجاج ان لم يقدح في بنية
 فاطمة عندها باليد عويضا اليه بل تلقى الملك من رسول الله مع ما قد سبق انها حاصرت مدعيتها لانفعها اليد وكيف كان فاليد على
 تقديم ركوة تامر الاصل العبدية ايضا مستندة على الاستصحاب وان جعلناه من الامارات الظنية لان الشارع نصها في مورد الاستصحاب
 وان شئت قلت ان دليله اخص من دعوى الاستصحاب هذا مع ان الظاهر القوي القوي لواردي البعد مثل دوائه فحققت خيانت ان
 اعتبار البعد كان من عمل الناس في امورهم وقدمنا الشارع ولا يخفى ان عمل المدعي عليه من ايجاب الامارة لا باب اصل العبدية واما
 تقديم البينة على اليد وعدم ملاحظة التعارض بينهما اصلا فلا يكشف عن كونها من الاصول لان البعد انما جعلت اداة في الملك عند الحمل
 بسببها والابنة مبنية لسيماها والشر في ذلك ان مستند الكشف في البينة والغلبة انما هو جوا في الحاق المشكوك بالاعم الغالب فان كان
 في مورد الشك اداة معتبرة من قبل الشك فلا يبقى مورد للاتفاق ولذا كانت جميع الامارات في نفسها مستندة على الغلبة وخال البعد
 مع الغلبة حال صالة الحقيقة في الاستعمال على مدعي السيد مع امارات الجواز بل حال مطلق الظاهر انصر فافهم المستعلم
 الثاني في اصله القدر عند الشك في العمل بعد الفراغ عنه لا يعارض بها الاستصحاب اما لكونها من الامارات كما اشعر به قوله في
 بعضه واما بان ذلك لا يصلح وجوب بقضاء اذكر من حين يشك اما لانها وان كانت من الاصول لان الامر بالاحذها في مؤ
 الاستصحاب بل على تقديرها غلبة في خاصية التسمية به يخص بالادنها اليتم ولا اشكال في شيء من ذلك مما لا اشكال في تعيين مؤ
 ذلك لا يصلح وجوب حين احداهما فمجرد تعيين معنى الفراغ والجواز لا يقتضي الحكم بالصفة وانما هو كذا في بواقي الدخول في غيره
 واداروا ما اوردوا في الثاني من جهة ان الشك في وصف القدر للشيء ملحق بالشك في اصل التسمية لا في موضوع الاشكال من الوجه
 موقوف على كراهية الاحياء الزائدة في هذه القواعد بل يترك تلك الاخبار كل شبهة جدا ونحوه في هذا المضمار فمقتضى الاستصحاب
 بالله وكونه في اليد عويضا اليه بل تلقى الملك من رسول الله مع ما قد سبق انها حاصرت مدعيتها لانفعها اليد وكيف كان فاليد على
 تقديم ركوة تامر الاصل العبدية ايضا مستندة على الاستصحاب وان جعلناه من الامارات الظنية لان الشارع نصها في مورد الاستصحاب
 وان شئت قلت ان دليله اخص من دعوى الاستصحاب هذا مع ان الظاهر القوي القوي لواردي البعد مثل دوائه فحققت خيانت ان
 اعتبار البعد كان من عمل الناس في امورهم وقدمنا الشارع ولا يخفى ان عمل المدعي عليه من ايجاب الامارة لا باب اصل العبدية واما
 تقديم البينة على اليد وعدم ملاحظة التعارض بينهما اصلا فلا يكشف عن كونها من الاصول لان البعد انما جعلت اداة في الملك عند الحمل
 بسببها والابنة مبنية لسيماها والشر في ذلك ان مستند الكشف في البينة والغلبة انما هو جوا في الحاق المشكوك بالاعم الغالب فان كان
 في مورد الشك اداة معتبرة من قبل الشك فلا يبقى مورد للاتفاق ولذا كانت جميع الامارات في نفسها مستندة على الغلبة وخال البعد
 مع الغلبة حال صالة الحقيقة في الاستعمال على مدعي السيد مع امارات الجواز بل حال مطلق الظاهر انصر فافهم المستعلم
 الثاني في اصله القدر عند الشك في العمل بعد الفراغ عنه لا يعارض بها الاستصحاب اما لكونها من الامارات كما اشعر به قوله في
 بعضه واما بان ذلك لا يصلح وجوب بقضاء اذكر من حين يشك اما لانها وان كانت من الاصول لان الامر بالاحذها في مؤ
 الاستصحاب بل على تقديرها غلبة في خاصية التسمية به يخص بالادنها اليتم ولا اشكال في شيء من ذلك مما لا اشكال في تعيين مؤ
 ذلك لا يصلح وجوب حين احداهما فمجرد تعيين معنى الفراغ والجواز لا يقتضي الحكم بالصفة وانما هو كذا في بواقي الدخول في غيره
 واداروا ما اوردوا في الثاني من جهة ان الشك في وصف القدر للشيء ملحق بالشك في اصل التسمية لا في موضوع الاشكال من الوجه
 موقوف على كراهية الاحياء الزائدة في هذه القواعد بل يترك تلك الاخبار كل شبهة جدا ونحوه في هذا المضمار فمقتضى الاستصحاب

والله اعلم بالصواب

المواضع من صلواته بعد خروج الوقت من أوله وان كان بعد اخرج ومنها فقد دخل حائل فلا إعادة
وقوله كذا يصح من صلواتك وطهرك فذكر تكراراً مضمناً كما هو قوله فمن شك في الوضوء بعد ما فرغ هو حين يتوضأ فذكر منه
حين يشك ولعل المتبع يصح على ازيد من ذلك وحديثان مضمومان لا يضر بالطهارة والصلوة بل يجري في غيرها كالحج فالمنا لا يستام
في تنقيح مضامينها ودفع ما يترأى من التعارض بينهما فنقول مستعيناً بالله فانه ولما التوفيق ان الكلام يقع في مواضع الاول ان الشك
في الشيء ظاهر لغيره وعرف في الشك في وجوده الا ان يقتضيه ذلك في الروايات بالخرج عن غير ما يصير مترتبة على اقله كونه وجوداً
الشيء من غير ما عنه وكون الشك فيه باعتبار الشك في بعض ما يعتبر فيه شرطاً او شرطاً في بعض ما لا يخرج والتجاوز عن محله ممكن اذا لم يكن
الظاهر من الشك في الشيء وهذا هو المقنع لان اعادة الاثر من الشك في وجود الشيء والشك الواقع في الشيء الموجود في استعمال واحد
غير صحيح وكذا اعادة خصوص الثاني لان مورد غير واحد تلك الاخبار هو الاول لكن بعد ذلك في ظاهر موثقة محمد بن مسلم من جهة قوله
فامض كما هو بل لا يصح ذلك في موثقة بن ابي بصير كما لا يخفى لكن الانصاف ان كان تطبيق موثقة محمد بن مسلم على ما في الروايات والظاهر
الموثقة فسيأتي توجيهها على وجه لا يعارض الروايات الشريفة **الموضع الثاني** في المراتب جعل الفعل المشكوك في وجوده هو الموضع
الذي لو ان فيه لم يلزم منه اختلاف في الترتيب المتصور وعبادة اخرى محل الشيء هي مرتبة المعترضة له حكم العقل وبوضع الشارع وغيره
ولو كان نفس المكلف من جهة اعتيابه بان ذلك المشكوك في ذلك الفعل فكل تكبير الاحرام قبل الشروع في الامتعاذة لاجل القرائة فحكم
الشارع ومحل الكبر بل جعل الفصل الموقوف بين وبين لفظ الجلالة بحكم الطريقة المأثورة في نظم الكلام ومحل الرأى من قبل ان يحصل
بوجوب الابتداء بالتسكين بحكم العقل ومحل غسل الجانبا لا يسير او يغتسل في غسل الجنابة بل من اعتنا الموالاة فيه قبل هذا الفصل لم يكن
اعناده من الموالاة هذه كلمة لا اشكال فيها الا انما فيها من غير ما يغفل عن ان طلاق الاخبار الى غير ما يقع في هذا الباب بالنسبة الى العا
بوجوب محالها احكاماً فاصح كونه من اعتنا الموالاة في قوله وقتاً ومع الجماعه فاشك في فعلها بعد ذلك فلا يجب عليه لفعل وكذا ما عرفت
فصل شيء بعد الفراغ من الصلوة فرائضه فيه وشك في فصل الصلوة وكذا ما عرفت من اعادة الوضوء بعد الحدث بلا فصل يعتد به او قبل دخول
للهي فاشك بعد ذلك في الوضوء الى غير ذلك من الغرض الى سبيل التزم الغيبة فيها نعم ذكر جماعة من اصحابنا مسألة معناه الموالاة في
غسل الجنابة اذا شك في الجزء الاخر كما لعل من اوله واشبهت بالحقق الثاني وغيرهم واستدلوا بحديث علي بن عثمان في المسئلة بعد
صحته زيادة المقدمة بان خرق العادة على خلاف الاصل ولكن لا يحسن في كلامهم في غير هذا المقام فلا بد من التبع والتأمل والذي
في نفسي عما جلا هو ان لفظة الشك وان كان الظاهر من قوله فيما تقدم هو حين يتوضأ او حين يشك ان هاهنا ما عرفت من
تقديم الظاهر على الاصل فهو دائر هذا الموضع النوعي ولو كان من العادة لكن العمل بمقتضى ما يستفاد من الرواية بغير شك فتم والاحكام ما ذكرنا
الموضع الثالث في غير المشكوك ان كان محققاً بالتجاوز عن محل الاشكال في اعتيابه والظاهر الصحيحين الاولين اعتباراً وظاهر
اطلاق موثقة بن مسلم عدم اعتباره ويمكن حمل التقييد في الصحيحين على الغالب خصوصاً في افعال الصلوة فان الخروج من افعال الصلوة يتحقق غالباً
بالدخول في الغيرة فيلحق القيد ويحتمل ورود المطلق على الغالب فلا يحكم بالاطلاق ويؤيد الاول ظاهر العقل المستفاد من قوله حين
يتوضأ او حين يشك وقوله انما الشك اذا كنت في شيء من غير ما عرفت على ما سبق من الترتيب قوله كذا مضمناً من صلواتك وطهرك
لكن الذي يبعد ان الظاهر من العبارة استعمل جابراً في شك في الركوع بعد ما سجد وان شك في السجود بعد ما قام فلهي ملاحظة
التحديق ومقام المقطرة للقاعدة المقررة بقوله بعد ذلك كل شيء شك فيه ان يكون السجود والقيام حد الغيرة الذي يعتبر بالدخول فيه لانه
لا غير قريب من الاول بالنسبة الى الركوع ومن الثاني بالنسبة الى السجود لو كان الهوى للسجود كافياً عند الشك في الركوع والهوى للقيام كافياً
عند الشك في السجود في مقام المقطرة للقاعدة الامة التحديد بالسجود والقيام ولم يكن وجه تخرجهما من المشهور بوجوب الانفاذ اذا شك
قبل الاستواء قائماً وما ذكرنا بظهور ان ما ارتكب بعض من اخر من التام عموم الغيرة اخرج الشك في السجود قبل تمام القيام بمفهوم الرواية
ضعيف جداً لان الظاهر ان القيد في مقام التحديد والظاهر ان التحديد بذلك مقطرة للقاعدة وهي بمنزلة ضابطه كقوله لا يضر على
من له ادنى ذوق في فهم الكلام فكيف يجعل في خارجاً بمفهوم القيد عن عموم القاعدة لا وان يجعل هذا كما شفا عن حرجه في
افعال الصلوة عن عموم الغيرة فلا يكفي في الصلوة تحريم الدخول ولو في فعل غير اقله كقائه في الفراغ والاقوى اعتبار الدخول في الغيرة
وعدم كفاية مجرد الفراغ الا انه قد يكون الفراغ عن الشيء ملازماً للدخول في غيره كالوقوف عن الصلوة والوضوء فان خالفه عدم الاشكال
فيما بعد مغابرة الحائض وان لم يشغل بفعل وجوده هو دخوله في الغيرة بالنسبة اليها وما التقييد بين الصلوة والوضوء التام كقائه
مجرد الفراغ من الوضوء ولو وقع الشك في الجزء الاخر منه فبده اتحاد الدليل في البابين لان ما ورد من قوله ان حين شك في الوضوء بعد فراغ
من الوضوء هو حين يتوضأ او حين يشك في الشك عام بمقتضى العقل الغيرة الوضوءية وهو لما استبعد منه حكم الفصل والصلوة ايضاً وكل موثقة
ابن ابي عمير بالمقدمة صدها دال على اعتبار الدخول في الغيرة الوضوءية ما دل على عدم الغيرة بالشك بغيره الجواز ومطلقاً

اعتبار

غير يقيد بالوضوء بل ظاهره بان عن التقييد وكذلك رواية ابا بصير المتقدمان ابيان عن التقييد واضح من جميع ذلك الا ان
عن القسطل بين الوضوء والصلوة قوله في الرواية المتقدمة كل ما مضى من صلواتك وطهورك فذكرته تذكرا فامضه الموضوع الرابع
قد خرج من الكتب المذكورة انما الطهارة ذات الثلث فانهم اجمعوا على ان الشك في فعل من فعل الوضوء قبل اتمام الوضوء بان يدخل
في فعل آخر اما الغسل والتميم فقد صح بذلك فيها بعضهم على وجه يظهر منه كونه من المسلمات وقد نص على الحكم في الغسل جمع من ائمة
عن المحقق كالعلامة والشيخ والحق الثاني ونص غير واحد من هؤلاء على كون التيمم كك وكيف كان فاستند الخروج قبل الاجماع
الاخبار الكثيرة المخصصة للقاعدة المتقدمة لا انه يظهر من رواية ابن ابي عمير في المتقدمة وهي قوله ان شكك في ثوب من الوضوء قد
دخلت في غيره فشكل ليس بشئ انما الشك اذا كنت في ثوب من ثوبه ان لا يظهر من رواية ابن ابي عمير في المتقدمة وهي قوله ان شكك في ثوب من الوضوء قد
الوضوء مثلا لا ينافي الاجماع على وجوب الالغاء اذا دخل في غير المشكوك من فعل الوضوء وخالفه انما الشك مسؤولان قاعدة الشك
المعاقبة يخرج من اجزاء عمل طهارة ما اعتبره اذا كان مشتغلا بذلك العمل غير متجاوزا عنه هذا ولكن الاعتماد على ظاهره بل الرواية مشكوك في جزمها
بقية بظاهره كغيره ان الشك الواقع في غسل اليد باعتبار جزمه من اجزائه لا يعتد به اذا جاوز غسل اليد مضافا الى انهم معارضون للاخبار التي
فيما اذا شك في جزء من الوضوء بعد الدخول في جزء آخر قبل الفراغ منه لانه باعتبار ان الشك في وجود شيء بعد تجاوز محله يدخل في الاجزاء
الشاقبة ومن حيث انه شك في جزء عمل قبل الفراغ منه يدخل في هذا الخبر ويمكن ان يقال للرفع جميع ما في الخبر من الاشكال لان الوضوء بتمامه
نظر الشارع في كل واحد باعتبار وحدته مسببة هي الطهارة فلا يلاحظ كل فعل منه بما لا يفي بكون مورد الشارع من هذا الخبر مع الاخبار
الشاقبة ولا يلاحظ بعض اجزائه كغسل اليد مثلا شيئا مستقلا يشك في بعض اجزائه قبل تجاوزه وبعد له وجوب لك الاشكال في الخبر
المستفاد من ذلك بل وبالحجاء اذا فرض الوضوء فصار واحدا لم يلاحظ الشارع اجزائه انما لا مستقلة بجزء منها حكم الشك بعد تجاوز المحل لم
يقو به شيء من الاشكال في الاعتماد على الخبر كما يمكن حكم الوضوء مخافة التساوية اذا شك في اجزاء الوضوء قبل الفراغ ليس الا شكرا
في الشيء قبل التجاوز عنه والقربة على هذا الاعتبار جعل القاعدة ضابطا للحكم الشك في اجزاء الوضوء قبل الفراغ عنه وبعد ثم نرى
الوضوء فعلا واحدا لا يلاحظ حكم الشك بالنسبة الى اجزائه ليس اخرجه في تقدير تركيب المشهور مشكوك في الامور الشاقبة بالنسبة الى اجزاء
الصلوة حيث لم يجر احكام الشك بعد التجاوز في كل جزء من اجزاء القراءة في الكلمات والحروف قبل الاظرف عند حكمه بانها تقسم بغيرها
بل جعل بعضهم القراءة فعلا واحدا وقد عرفت ان النص في الروايات على عدم الهوى للمسيح وانه موضع للقبول وقوله انه لا يجوز التجاوز في المشهور
والنقص في موضوع في هذا الحكم لا وجه له ظاهره الا ما لا حظ في كون الوضوء امرا واحدا يطلب منه من اجزاء غير قابل للتبعض في الطهارة الموصفة
الحجاء من بعض الاساطين ان الشك في الشرط بالترتيب لا ينافي في الفراغ عن الشرط بل يكون على هيئته الداخل حكم الاجزاء في
عدم الالغاء فلا اعتبار بالشك في الوقت والقبلة واللباس والطهارة باتمامها والاستقرار ونحوها بعد الدخول في الغاية ولا فرق بين
الوضوء وغيرها انما يتبع بعض من نأخر عنه واستمر في مقام اخر لغاء الشك في الشرط بالنسبة الى ادخل فيه من الغايات وما اقبل ما بين وبين فاق
بعض الاحتياط اعتبار الشك في الشرط حتى بعد الفراغ عن الشرط فاجاب عادة الشرط والاقوى المقتضيل بين الفراغ عن الشرط فاجاب
الشرط والاقوى المقتضيل بين الفراغ عن الشرط في لغو الشك في الشرط بالنسبة الى لغو الشك في الشيء بعد التجاوز عنه بالنسبة
الى شرط اخر لم يدخل فيه فلا ينبغي الاشكال في اعتبار الشك فيه لان الشرط المذكور من حيث كونه شرط لهذا الشرط لم يتجاوز عنه
محله باق والشك في تحقق شرط هذا الشرط مشكوك في الشيء قبل تجاوزه محله وربما يبي بعضهم ذلك على ان معنى عدم العبور بالشك في الشيء
بعد تجاوز المحل هو انكنا على المحل ونقص المدخول اقول الاشكال في ان معنى البناء على حصول المشكوك فيه لكن بعينه الذي يتحقق
معه تجاوز المحل لا طهارة ولو شك في اثناء العصر في فعل الظاهر على تحقيق الظاهر بعنوان انه شرط للعصر وعدم وجوب العدول اليه
لا على تحققة مطلقا حتى لا يحتاج الى عادتها بعد فعل العصر فالوضوء المشكوك فيما مضى من اجزائه فاق محله من حيث كونه شرط للشرط
المحقق لان حيث كونه شرط للشرط المستقبل ومن هنا يظهر ان الدخول في الشرط لا يفي في الغاء الشك في الشرط بل لا يفي في الفراغ
عن لان نسبة الشرط الى جميع اجزاء الشرط نسبة واحدة وتجاوز محله باعتبار كونه شرط للاجزاء الماضية فلا بد من اجزائه المستقلة
فمن يتجاوز محله في مثل الوضوء ان محل اجزائه الصلوة قبل الصلوة لا عند كل جزء ومن هنا قد يفصل بين ما كان من قبل الوضوء
تجاوز محله قبل الدخول في العبادات وبين عبادة بتمامها كك كالاستقبال والتسليم فان حرازها يمكن في كل جزء وليس للمحل المولف
لا حرازها قبل الصلوة بالخصوص بخلاف الوضوء فلو شك في اثناء الصلوة في التسليم والتسليم وجب عليه حرازه في اثناء الصلوة للاجزاء المستقلة
والمسئلة لا يخرج عن اشكال الا انه ربما يشهد لما ذكرنا من القسطل بين الشك في الوضوء في اثناء الصلوة وبعبارة صحيحة على من حصره عن اجزائه
قال انه عن الرجل يكون على وضوء ثم شك على وضوء هو ام لا قال اذا ذكرها هو في صلوة يضره واعادها وان ذكره في وضوء من صلوة
اجزائه ذلك بناء على ان مورد التساؤل ان يكون على الوضوء باعتقاده ثم شك في ذلك الموضع التساؤل من ان الشك في صحة المأني

حكمه حكم الشك في الايمان بل هو ولا من جهة الماشية في وجوب الشك في كل الكلام ما لا يبرح فيه الشك في ترك بعض ما يعتد به
كما لو شك في تحقق الواو الا انه معتد به في حركته او كماله الا انه لا يبرح في كماله لان انما شرط جبا الشك في الشيء معتد
بغير هذا القول الا ان يذبح تحقيق المناط ويشترط فيه الى بعض ما يستفاد منه لوصف مثل موقفه بنافي يعقوب ولا يصح اصله العتق في فعل الفاعل
المريد للصحيح اصلا بل سره وملكه ظلوه والاسلم قال غير الذين في الايضاح في مسئلة الشك في بعض ضلال الظهارة ان الاصل في فعل النافذ
الكلف الذي يقصد به ان يترد من فعل صحيح وهو يعلم الكيفية والكيفية انتمى ويمكن استفادة اعتباره من عموم التعليل المتقدم في قوله
حين يتوضا اذكر من حين يشك فانه غير ان يصرفه لقوله فاذا كان اذكر فلا يترك ما يعتد به حقن علة الذي يربط به بل يترد منه لا يترك شها
خلاف مرضه المذكور في زيادة الابرار **الموضع السابع** الثاني في الشك في موضوع هذا الاصل هو الشك الطاري بسبب الغفلة
عن صورة العمل فلو علم كيفية غسل المبدأ وان كان بارئاً منها في الماء لكن شك في انما تحضه فانه يغسل بالارتماس لا في حكم بعدم الالتفات
وجهاً من اطلاق بعض الاخبار في التعليل بقوله هو حين يتوضا اذكر من حين يشك فان التعليل يبدل على مقتضى حكم مورد مع عموم **السؤال**
فذلك على بغيره عن غيره مورد العلة فم لا يفرق بين ان يكون الحفل ترك الجرح نسياناً او تركه بقصد او التعليل المذكور بغيره الكبره المقترن ببدل على
في الاحتمالين ولو كان الشك من جهة احتمال وجوب الحائل على المبدأ في شئ من الاخبار الوضائية قد يجزى هذا اصله عدم الحائل فيحكم بعد حتم
لولا يفرغ عن الموضوع بل لم يشع في غسل موضع احتمال الحائل لكنه من الاصول المثبتة وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في بعض الامور المتقدمه
المسئلة الثالثة في اصله العتق في فعل العتق وهي في الجملة من الاصول المجمع عليها فم لا يفرق بين المسلمين ولا غير في مورد هذا باصاً
الغفلة الا ان بعض موارد ما يترتب عليها من الآثار ومعرفته خالفاً عما يملكها ما اعتد اصله الفشار في الاصول فيوقف على
مدفها من الادلة الاربعه ولا بد من تقديم ما فيه إشارة الى هذه القاعدة في الجملة من الكتاب السنن ما الكتاب عنه انات منها قوله نعم
وقول الناس حسنا بناء على بغيره بما في الكافي من قوله لا تقولوا الاخرجة تعلقوا ما هو لعل مبناء على زيادة الظن والاعتناء من القول في
منها قوله نعم اجنبوا كبر من الظن ان بعض الظن انما قد نظر السواء والام يكن شئ من الظن انما ومنها قوله نعم او فبا العتق وبناء على ان الحاج
من عموم ليس الا انما لم يفسد لانه المتيقن وكذا قوله نعم الا ان تكون بجارة عن تراخى الاستدلال به بغيره من المحقق الثاني حيث تمتك في مسئلة
بيع الزهني مدعياً بسبب اذن له في ذلك الموضع السابق في الاصل صحة البيع وضرورة وجوب الوفاء بالعقد لكن لا يخفى ما فيه من الضعف والضعف
منه وعوده الى الايتين الاولى من رواية السنن فمها ما في الكافي عن غير المؤمنين في وضع امر اخيك على احسنه حتى ياتيك ما يقبلك عنه ولا
بكلمة خرجت من اخيك سوء وانت تجد لها في الخير سهيلاً ومنها قوله الصادق في المحدثات الفضل يا محمد كتب سمك وبصره عن اخيك فان
شهد عندك خسوساً من قول وقال له اقل فصدقه وكن بهم ومنها ما ورد مستغنياً ان المؤمن لا يهزم اخاه ولا اذا اتهم اخاه انما **البيان**
في قلبه كأمينات الملق في الماء وان من اتهم اخاه فلا حرمه بينهما وان من اتهم اخاه فهو ملعون ملعون الى غير ذلك من الاخبار المشتملة على
المصائب او ما يقرب منها هذا ولكن الانصاف في هذه الاخبار والاعمال لا بد من ان يحل ما يصدق من الفاعل على الوجه الحسن العتق لها
ولا يحل على الوجه القبيح عنه وهذا غير ما نحن بصدد فانه اذا فرض دوران العقد الصادق ومنه من كونه صحيحاً او فاسداً لا على وجه صحيح بل على
الامر من في حقه منها كما ينبغي الزهني بعد رجوع الموطن عن الاذن فاقوا وقبله فان الحكم باصالة عدم تربيته لانه على البيع متلاً لا يوجب
خروجاً عن الاخبار المقتضية الامر بحسن الظن بالمؤمن في المقام خصوصاً اذا كان المشكوك فعل غير المؤمن وفعل المؤمن الذي يعتقد بغيره
هو الفاسد عند الحامل ثم لو فرضنا انه يكره من الحسن تربيته لانا ومن القبيح عدم التربيته كالمعاملة الرقوبين الروية وغيرهما بل من الحيل
على الحسن بتقصير تلك الاخبار والحكم بتربيته لانا لان مفادها الحكم بصفة الحق في فعل المؤمن بمعنى عدم الجرح في فعله لا تربيته جميعاً
ذلك لفعل الحسن لا تربيته لانا لان كون الكلام المسموع من مؤمن بعيداً عما او تحته او شتماً لم يلزم من الحيل على الحسن وجوب
السلام وما اذكر فاجمع الامام في رواية محمد بن الفضل بن كريب بن حسين قسامة اعني البينة العادلة ويصدق الاخ المؤمن فانه لا يمكن
الاجل تصديق المؤمن على الحكم بمطابقة الواض المستلزم لتكذيب القسامة بمعنى الخالفه للواقع مع الحكم بصديقته في اعتقادهم لا حكم
اولى بحسن الظن بهم من المؤمن الواحد فالرد من تكذيب السمع والبصر تكذيبهما فيما يقسمان من ظهور بعض الافعال من القبيح كما اذا ترى شخصاً
ظاهره في شرب الخمر في مجلس ظن انما اجلس الشرب وكيف كان فعدم وفاء الاخبار بما نحن بصدد ما وضع من ان يحتاج الى البيان حتى
المرسل الاول بغيره ذكر الاخ وقوله ولا تظن الخمر ومما يؤيد ما ذكرنا البضا ما ورد في غير واحد من الروايات من عذوبة الوفاق بالمؤمن كل
الوثوق مثل رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا تشقن باخيك كل البقة فان صرعه لا ستر سال لا شتقال وما في ليج
البلاء عنه ع ما اذا استولى الصلاح على الزمان واهله ثم اساء رجل الظن برجل لم يظهر منه خيراً فقد ظلم واذا استولى الفساق على
الزمان واهل ثم احسن رجل الظن برجل ضد عروفي معناه قول ابي الحسن ع في رواية محمد بن هرون الجلاب اذا كان الجور غالباً فحق
لا يجل لاجل ان يظن باحد خيراً حتى يعرف ذلك من ذلك مما يجده المتبعين فان الجمع بينهما وبين الاخبار المنقذة يحصل بان يراد

الاخبار النفذة يحصل بان لا يترك ترتيبا ثانيا والتمتدوا على الوجه الحسن من حيث هو والتوقف فيه من حيث ترتيب سائر
 الاثار وديته له فاوردها من المؤمنين لا يجوز ثلثه الظن والجسد والطهر فاحسنه فلا يتبع واذا اظننت فلا تتحقق واذا تقربت فامتنع
 الثالث لا يجمع القول والعقل اما القول فهو مستقفا من تتبع فتاوى الصمها في وفاد كثيرة فانهم لا يجتهدون في ان قول مدعي الصفة
 في الجملة مطابق للاصل وان اختلفوا في ترجيح سائر الاموال كما استقرت واما العمل فلا ينبغي على احد ان يستره المسلمين في جميع الاعمال
 على حل الاعمال على الصحيح وترتيبها في العقدة في عباداتهم ومعاملاتهم ولا يظن احد بانكر ذلك الامكانية **الرابع** العقل لا يتفعل الحاكم بانظر
 لولم يبين على هذا الاصل ان لا يخلو نظام المعاد والمعيش بل الاختلاف الحاصل من ترك العمل بهذا الاصل لا يبدل الاختلاف الحاصل من
 ترك العمل به بل المسلم مع ان الامام قال لمحقق غياث بعد الحكم بان لا يبدل الملك ويجوز الشهادة بالملك بمجرى البديان ولو كان ذلك لما قام
 فليس بين سوق مبدل بغيره على اعتبار اصاله الصفة في حال المسئلة الى لا يبرضاها للفظ حيث ان الظان كل الولاة لزم الاختلاف فهو
 حق لان الاختلاف بطر السنان للباطل بغير مقتضى حق وهو اعتبار اصاله الصفة عند الشك في صفة ما صدر عن الغير ويشترط اليه ايضا فاورده
 من فني المخرج وتوسعة الدين ودم من صنفوا على انفسهم بجهالتهم وببغى التنبيه على الحق الاول ان المحمول عليه فعل المسلم هل الصفة باعتبارها
 الفاعل او الصفة الواجبة فلو علم ان معتقد الفاعل اعتقادا بعيدا عن حقيقة البيع والتكاح بالفارسي فشك فيما صدر عنه مع اعتقاد الشا
 اعتبارا له بغيره هل يخل على كونه باقيا بالعرف حقا اذ ادعى عليه ان وقوعه الفارسي لا تدعى هو اثر وقوعه بالعرف هل يحكم الحاكم المعتقد بغيره
 الفارسي بوقوعه بالعرف ام لا وجه بالقول ان ظاهر المشهور المحل على الصفة فادان الشك لما هو في ان الاثام المعتقد لعدم وجوبه لسوقه فادان
 ام لا جاز لا لا يتام به وان لم يكن له ذلك اذا علم من كماله بغيره من بعض المتأخرين خلافا لفي المذار في شرح قول المحقق ولو اخذنا
 ان وجهان فادعى احدهما وقوع العقد في حال الاحرام وانكر الاخر فالقول بقوله من ادعى في الاحلال ترجيح الجانب المتحقق قال في المحل على
 انما يتم اذا كان المدعى لوقوع الفعل في حال الاحرام عالما بغيره فذلك ما مع اعترافه بالمحل فلا وجه للمحل على الصفة انتهى في ذلك من بعض
 من فاصره في اصوله ورويه حيث عتق في الاصل بالغلبة بل ويمكننا مشاهد هذا القول الى كل من اسند في هذا الاصل ان ظاهر
 المسلم كالعامة وجاعته من تأخر عنه فانه لا يشغل صورة اعتقاد الصفة خصوصا اذا كان قد مضى الشايع لاجراء او تقاضا او
 قيام بغيره او غير ذلك والمستلزم محل اشكال من اطلاق الاحتجاب من عدم مسامحة اولئك فان العدة الاجماع وزوم الاختلاف
 الاجماع الفتاوى مع ما عرفت مشكل والعكس في مورد العلم باعتقاد الفاعل للصفة ايقم مشكل والاختلاف يندفع بالمحال على الصفة
 في غير مورد المذكور وتقتضي المسئلة ان الشك في الفعل الصادر من غيره اما ان يكون عالما بغيره الفاعل بغيره فاسد واما
 ان يكون عالما بجهله واما ان يكون جاهلا بجاهله فان علمه بعلمه بالصحح والفاصد فاما ان يعلم بمطابقة اعتقاده لاعتقاد الشا
 لم يعلم مخالفة أو يجهل الحال لا اشكال في المحل في الصوة الاولى اما الثانية فان لم يتقاضا اعتقادها بالصحة في فعله كان اعتقاده
 اجماعا وجوب المحل بغيره يوم الجمعة والاخر وجوب الاخفات فلا اشكال في وجوب المحل على الصحيح باعتقاد الفاعل وان تصادقا
 كما في العقد بالعرف والفارسي فان قلنا ان العقد بالفارسي من سبب لترتيب الاثار عليه من كل احد حتى المعتقد بغيره فلا اثر في
 المحل على معتقد المحل والفاعل وان قلنا بالعقد كما هو الاقوى فغيره لا اشكال للمقدم من تعميم الاحتجاب فتاويهم وفي بعض مقامات
 اجاباتهم على تقديم قول مدعي الصفة ومن اخضا الادلة بغير هذه الصورة وان جعل المحل فانظر المحل لغيره بان الادلة بل يمكن جواز
 المحل على الصفة في اعتقاده فيحل على كونه مطابقا لاعتقاد المحل لانه الصحيح وبجنى الكلام وان كان عالما بجهله بالمحال وعدم علمه بالصحة
 والفاصد فغيره ايضا لا اشكال للمقدم خصوصا اذا كان جهله بمعاملة كل بغيره بالاجتناب اذ قلنا انما قدم على بيع احد المشتهين
 بالفضل لا انه يحتمل ان يكون قد اتفق المبيع غير صحيح وكذا ان كان جاهلا بجاهله الا ان الاشكال في بعض هذه الصواهيون منه في بعض
 تلازم من المتبع والناظر الثاني ان الظاهر المحقق الثاني ان اصاله الصفة انما خرجت في العقود بعد استكمال العقد لان كان قال في
 جامع المقاصد فيها لو اختلفت اثار الصفة لم يضره فقال الصا من حيث وانما يصح بعد تخرج تقديم قول الضامن هذا لفظه فان قلنا
 للمفهوم انما الصفة في العقود ظاهرة حال البائع انه لا يتصرف باطلا قلنا ان الاصل في العقود الصفة بعد استكمال العقد وانما يتحقق
 العقد انما قبله فلا وجود له فلو اختلفنا في كون المعقود عليه هو محله العبد هل يترك وقوع العقد على العبد وكذا الظاهر انهم مع الاشكال
 المذكور لا مطلقا انتهى قال في باب الاجارة ما هذا لفظه لا شك في اننا اذا حصل الاتفاق على حصول جميع الامور المعبرة في العقد
 الايجاب القبول من كل ما على العوضين المعبرين بوضع الاختلاف في شرط مفاد القول قول مدعي الصفة بهينه لانه
 المتوافق للاصل لان الاصل عدم ذلك المفسد والاصل في فعل المسلم الصفة ما اذا حصل الشك في الصفة والفساد في بعض الامور
 المعبره وعد فان الاصل لا يبرهننا فان الاصل عدم السبب لنا فلان ذلك ما لو ادعى في اشترى العبد فقال بعد المخرجه انتهى في
 هذا من بعض كلمات العلماء قال في القواعد لا يبرهننا ان الصبي لو ادله الولي بان اختلفا اذ لم يقل الضامن لاصحابه ان لا يبرهننا ذلك وعدم

مضافا

[illegible]

[illegible]

في دفع الرخصة وحبر الضعفاء ان الظاهر من الرواية بيان الرخصة في الشيء الذي امر به فيه فلهي من حيث عنوانه الخاص لا من حيث انه
 مشكوك الحكم والا فليكن العكس بان يقال ان الذي عني النقص في مورد عدم ثبوت الرخصة باصالة الاباحه فخصيص الاستصحاب بالاجري فيه
 اصالة البرائة فالاول في الجواب ان يقال ان دليل الاستصحاب بمنزلة معمم للشيء السابق بالنسبة الى الزمان اللاحق فقول لا تنقص الميعين بالشك
 يدل على ان الشيء الوارد لا بد من ابقائه وفرض عموم الزمان اللاحق وفرض الشيء في الزمان اللاحق مما ورد فيه الشيء ايضا مجموع الروايات
 المذكورة ودليل الاستصحاب بمنزلة ان يقول كل شيء مطلق حتى يرده في كل شيء يرد في شيء فلا بد من تعميم الجميع ومنه احتما لم يكون الرخصة
 في الشيء واطلاقه معنى يوردها الشيء المحكوم عليه بالدوام وعموم الزمان فكان مفادا للاستصحاب في ما يقتضيه الاصل الاخر في
 مورد الشك لولا انه في هذه المعنى المحكوم كما ينبغي في باب التعارض والاخر في هذا ذكرنا بين الشبهة المحكيه والموضوعية بل الامر في
 الشبهة الموضوعية اوضح لان الاستصحاب المجازي فيها جاز في الموضوع فبدخل في الموضوع المعلوم كونه مثلا استصحاب
 عدم ذهاب ثلثي العصر عند الشك في بقاء حرمته لاجل الشك في الذهاب بطله في العصر قبل ذهاب ثلثي المعلوم حرمته بالادلة
 فيخرج عن قوله كل شيء حلال حتى يعلم انه حرام فمما استشكل في بعض اخبار اصالة البرائة في الشبهة الموضوعية وهو قوله في الموثقة كل شيء
 حلال حتى يعلم انه حرام بعينه فقد علم من قبل نفسك ذلك مثل الثوب عليك ولعله ستره والماء لك عندك ولعله حر قد باع نفسه وقهر ضيق
 او امره بخلك وهي اهلك او رضيعك لا لاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غيره او يقوم به البرائة فان قد استدلل بها فاجابة كالعلة
 في التذكرة وغيره على اصالة الاباحه مع ان اصالة الاباحه هنا معارضة استصحابا من المصروف في الاشياء المذكورة في الرواية كما اصالة
 عدم التملك في الثوب في المير في الملوك وعدم تملك العقد في الامر بغيره ولو اراد من الحلبة في الرواية فايترت على صالة الحق في شراء الثوب
 المملوك واصالة عدم تحقق الحل بالرضاع في المرأة كان خروجا عن الاباحه الثابتة باصالة الاباحه كما هو ظاهر الرواية وقد ذكرنا
 في مسئله اصالة البرائة بعض الكلام في هذه الرواية فراجع والله الهادي هذا كله حال قاعده البرائة واما استصحابها فهو لا يلزم مع
 استصحاب التكليف لان الحالة السابقة ما وجب التكليف او عدمه لا على ما عرفت سابقا من ذهاب بعض المعاش الى مكان تعارض
 استصحاب الوجوه في موضوع واحد ومثله لذلك بمثل صوم الخبز في الثاني تعارض قاعده الاشتغال مع الاستصحاب ولا اشكال بعد التامل
 في ردود الاستصحاب علمها لانها اخذت في مورد ما حكم العقل الشك في برائة الذي تدين بالاحتياط فاذا قطع بها حكم الاستصحاب فله عود
 كما لو اجبنا استصحابا وجوب التيام او القصر في بعض الموارد التي يقتضي الاحتياط الجمع فيها بين القصر والتمام فان استصحابا وجوب احدهما
 وعدم وجوب الاخر مبرر قطعي لذات المكلف عند الاقتضار على مستصحب الوجود هذا حال القاعدة واما استصحاب الاشتغال في مورد
 القاعدة على تقديرها لا غماض عما ذكرنا سابقا من غير عجز في مورد القاعدة لاثبات ما يثبت به القاعدة فسيأتي حكمها في تعارض
 الاستصحابين وحاصله ان الاستصحاب الوارد على قاعدة الاشتغال يحاكم على استصحاب الشك لا يخفى ورودا لاستصحاب علمه لا يخفى
 مع التحريم وجب التحريم فلا يحكم بالتحريم بين الصور والافطار في البول المحلل كونه من شوال مع استصحاب عدم الهلال ولذا فرغ الامام ع
 بولهم للزينة وانظر للزينة على قوله الميعين لا يدخل الشك واما الكلام في تعارض الاستصحاب وهو مسئله المهمة في باب تعارض
 الاصول التي اختلف فيها كلمات العلماء في الاصول والفرع كما يظهر بالمتبع فاعلم ان الاستصحاب بين المقارضين ينقسم الى قسمين
 كثيرة من حيث كونها موضوعيتين وحكيين او مختلفين ووجوديتين او عدميتين او مختلفين وكونها في موضوع واحد وموضوعين
 وكون تعارضها بافتقارها او بواسطة ام خارج الى غير ذلك لان الظان اختلاف هذه الاقسام لا يؤثر في حكم المقارضين الا في
 واحدة وهي ان الشك في احدا لا يستصحابا ان يكون مسببا عن الشك في الاخر من غير عكس واما ان يكون الشك فيهما مسببا عن الشك
 ولما كون الشك في كل منهما مسببا عن الشك في الاخر فغير معقول وما فهم له من التمثيل بالعامين من جهة وان الشك في اصالة العوم
 في كل منهما مسبب الشك في اصالة العوم في الاخر من دفع بان الشك في الاصلين مسبب عن العلم الاجمالي بتجصيل حدتها وكيفية
 فالاستصحابان المتعارضان على قسمين القسم الاول اذا كان الشك في احدهما مسببا عن الشك في الاخر فاللازم تقديم الشك السببه
 واجلا ما استصحابا فيه ورفع البعد عن الحالة السابقة للمستصحب الاخر مثاله استصحاب طهارة الماء المعلوم بوثوبه بحسن فان الشك في بقاء
 نجاسة الثوب ارتقاء مسبب الشك في بقاء طهارة الماء وارتقاءها فاستصحاب طهارته ويحكم بارتفاع نجاسته الثوب خلافا لما
 لو جوه احدهما الاجماع على ذلك في موارد لا تحصى فانه لا يجهل الخلاف في تقديم الاستصحاب في الملو وطا الشبهة كالطهارة من الحدث
 والنجس وكثرة الماء واطلاقه وجوه المفقود وبرائة الزينة من الحقيقة والمراحة للوجوه وذلك على استصحاب عدم لوازمها الشرعية كما لا
 يخفى على الفطن المتبع نعم بعض العلماء في بعض مقامات يتعارض احدهما بالآخر كما سيجري ويؤيده البراءة المستمرة بين الناس على ان تملك
 على حجية الاستصحاب كما هو كوك في الاستصحاب العرفي الثاني ان قوله لا تنقص ليقين الشك باعتبار دلالة على حرمان الاستصحاب
 في الشك في شئ مخرج مانع عن قابلية شموله لبيان الاستصحاب في الشك في شئ يعني ان نقض ليقين لا يصبر بقا لدليل لا بالشك

فلا بد من التمسك بالآدم من ثمون لا تنقض للشك السببي نقض اليقين في مورد الشك السببي لا الدليل شرعي بل على انتفاء
 الخالصة السابقة فيه فيلزم من افعال الاستصحاب في الشك السببي طرح عموم لا تنقض من غير مقتضى هو باطل والآدم من افعال الشك
 الشك السببي عدم قابلية العموم لشمول المورد وهو غير منكر وقيل ان ذلك انما هو عدم نقض اليقين في مورد لا منور
 السابقة المتأداة لا فائدة لتلك اليقين فعدم نقض طهارة الماء لا ينفى الاربع اليد عن نجاسة السابقة المتكوفة في الشك
 اذا الحكم بنجاسة نقض اليقين بالطهارة المذكورة بلا حكم من انك بغير النجاسة وهو طرح عموم لا تنقض من غير مقتضى ما حكم
 بوزن النجاسة فلا ينقض لليقين بالنجاسة الا الحكم الشرعي والطهارة على التوثيق الخالص ان مقتضى عموم لا تنقض الشك
 السببي بقض الخالصة المذكورة الشك السببي وهو ان اليقين بالنجاسة بخاص من افعال المعام فلا وجه لطرحه وادخال ليس بطلان
 الماء مدونه ولا بان معنى عدم نقض يقين النجاسة انما يرفع اليد عن الاموال السابقة المتأداة لا آثار المستصحب كالطهارة السابقة
 الخالصة للملازمة وغيرها فيقول المحدثون لان ذلك انما هو ايضا بقاء طهارة الماء وسبب فساد واثبات ان نقض يقين النجاسة
 بالدليل الدال على ان كل نجس غسل بماء طاهر فقد طهر فاما مقتضى الطهارة اثبات كون الماء طاهرا به بخلاف نقض يقين الطهارة
 بحكم الشارع بعدم نقض يقين النجاسة ببيان ذلك انما هو علمنا باستصحاب النجاسة كما قد طرحنا اليقين بطهارة الماء من غير وجود
 دليل شرعي على نجاسته لان بقاء النجاسة في التوثيق بوجوب الطهارة غل الماء بخلاف ما لو علمنا باستصحاب طهارة الماء فانما يوجب
 زوال النجاسة التوثيق بالدليل الشرعي هو ما دل على ان التوثيق لغسل الماء الطاهر بطرح اليقين بالنجاسة لبقاء الدليل على طهارة
 هذا وقد يشك كل بان اليقين بطهارة الماء واليقين بنجاسته التوثيق لغسل الماء الطاهر بطرح اليقين بالنجاسة لبقاء الدليل على طهارة
 بعدم النقض نسبة اليها على حد سواء لان نسبة حكم العام الى افراد على سواء فكيف يلاحظ ثبوت هذا الحكم لليقين بالطهارة
 او لا حتى يجب نقض اليقين بالنجاسته لا من مدلوله ومقتضاه والاصح ان جعل ممول حكم العام لبعض الافراد سيما في وجوب نقض الافراد
 عن الحكم وعن الموضوع كما فيما نحن فيه فامد بعد فرض شاك الفرد في الفردية مع قطع النظر عن ثبوت الحكم ومقتضى بان فردية الشك
 الا توقف على خروج الاخر لفرضه من الفردية عن العموم وجب الحكم بعدم فردية الفردية اليد عن العموم لان رفع اليد عن غير توقف
 على شمول العام لذلك الشيء المنصوص بتوقف فردية على رفع اليد عن العموم وهو دورح وان شئت فقل ان حكم العام من قبل لازم
 الوجود للشك السببي كما هو بيان الحكم الشرعي موضوعه فلا يوجب الحاجة الى المحكوم والمفروض ان الشك السببي ايضا من لوازم وجود ذلك
 الشك فيكون حكم العام وهذا الشك لا زمان للزوم ثالث في مرتبة واحدة فلا يجوز ان يكون لهما موضوعا لاخر فعدم الموضوع
 ١٢ **المشاكل** لا تارة ثابتة للمستصحب تلك الآثار ان كانت موجودة سابقا لغيرها من مقتضى ما نحن فيه فامد بعد فرض شاك الفرد في الفردية مع قطع النظر عن ثبوت الحكم ومقتضى بان فردية الشك
 الترتيب لا تارة ثابتة للمستصحب تلك الآثار ان كانت موجودة سابقا لغيرها من مقتضى ما نحن فيه فامد بعد فرض شاك الفرد في الفردية مع قطع النظر عن ثبوت الحكم ومقتضى بان فردية الشك
 الآثار التي كانت معدومة فاذ فرض معارضة الاستصحاب في المزمع باستصحاب عدم تلك الآثار والمعاملة معها على ما يأتي في
 الاستصحاب بين المقادير في الاستصحاب في المزمع والمفترض انفاذ في الاستصحاب الاحكام التكليفية التي يرد بالامتناع
 ابقاء انفسها في الزمان اللاحق ويبرر عليه منع عدم الحاجة الى الاستصحاب في الآثار السابقة بناء على ان اجزاء الاستصحاب في غير
 تلك الآثار موقوف على احراز الموضوع لها وهو مشكوك فيه فلا بد من استصحاب الموضوع اما ليرتب عليه تلك الآثار فلا يحتاج الى
 استصحاب انفسها المتوقفة على بقاء الموضوع يقينا كما حققنا سابقا في مسألة اشتراط بقاء الموضوع واما التحصيل كوط
 الاستصحاب في نفس تلك الآثار كما توهم بعض فيما قدمناه سابقا من ان بعضه يحمل ان موضوع المستصحب يخرج بالاستصحاب
 فيستصحب الخالص لا بالاستصحاب في المزمع محتاج اليه على كل تقدير الرابع ان المشتك في الاخبار عدم الاعتبار
 باليقين في السابق في مورد الشك السببي بيان ذلك ان الامام ع دلل وجود البناء على الموضوع السابق في صحة زيادة
 مجرد كون مقتضى سابقا غير مقتضى الارتفاع في اللاحق وبعبارة اخرى على بقاء الطهارة المستلزم لجواز الدخول في الصلاة
 مجرد الاستصحاب ومن المعلوم ان مقتضى استصحاب الاشتغال بالصلاة عدم برائة الذمة بهذه الصلاة حتى ان بعضهم
 جعل استصحاب الطهارة وهذا الاستصحاب في المقادير من قبل عدم جريان هذا الاستصحاب والخصا الاستصحاب في العام
 باستصحاب الطهارة لم يوجب تقليل المضي على الطهارة بنفس الاستصحاب لان تقليل تقديم احد الشئيين على الاخر بام مشترك بينهما
 فيجب بالترجيح بلا مرجح وبالحمله فادى المسئلة عن مجازة الى انساب المطر ولذا لا يباطل العا على بناءه باستصحاب الطهارة
 في الماء المشكوك في دفع المحدث والمحدث به وبعبارة ومثلثه وترتيب لا تارة المسبوبة بالعدم عليه هذا كله فاعلمنا باستصحاب الطهارة
 من باب الاخبار انا لو علمنا به من باب الظن فلا ينبغي الارتياب فيما ذكرنا لان الظن بعدم اللاحق مع فرض الظن بالمرور في حال
 فاذا فرض حصول الظن بطهارة الماء عند الشك فيلزم من عقلا الشك في ذلك النجاسته عن ترك واشت في الطهارة الماء ونجاسته

الثوب طين كان في زمان واحد الا ان الاول لما كان سبباً للثاني كان خالاً للذهن في الثاني تابعاً للحال بالانتماء الى الاول فلا بد
من حصول الظن بعدم النجاسة في المثال فاحصل الاستصحاب الغيد للظن بما كان الشك فيه غير تابع لشك آخر بوجوب الظن فانهم
فانه لا يتناولون ذوقه وشبهه لما ذكرنا ان العقلاء الباقين على الاستصحاب في مواعدهم بل معادهم بل يتفقون في ذلك لمقتضى ما سلكه في
الاستصحاب سبباً بل لو لم يكن أحدهم يعتقدون حصته الغاييب من المبررات وبقيت معاملة وكلاهما وجوداً ونفياً فطرته اذا كان عالماً
الى غير ذلك من موارد ترتيبها اثاراً الى اثاره على المستصحب فانه يظهر الخلاف في المسئلة من جهة مناهج الشيخ والحقق والعلاء في بعض اقواله
وجايزه من غير ما احرى المناظر في فقد ذهب الشيخ في طي الى عدم وجوب فطرة العبد اذا لم يعلم خبره واستحسنه المحقق في المغيرة عبيد الله
للعجوب بالاصالة البقاء بانها مغايرة باصالة عدم الوجوب وعن نظير وجوب النظر عنه يجوز اعتقده في الكفارة بالمنع عن الاصل
تارة والفرق بينهما اخرى قد صرح في اصول المغيرة بان استصحاب الطهارة عند الشك في الحدث معارض باستصحاب عدمه بل انما لا بد من
بالطهارة المستصحب وقد عرفنا ان المنصوص في محضر زكاة العمل بالاستصحاب الطهارة على وجه يظهر منه خلوها عن المعارض لعدم جواز استصحاب
الاستصحاب وحكي عن العلامة في بعض كتبه حكم بطهارة الماء القليل الواقع فيه صديد من غير ان يعلم اسناد موثق الى الرمي لكنه انما احرى في
واحد الحكم بنجاسة الماء وبغيره عليه الشبهان وغيرهما وهو المختار بناء على ما عرفت بتحقيقه وانما لا بد من باصالة عدم التذكية موت
جرى عليه جميع احكام المبتدئة لثبوتها في الماء المملوء له نعم بقا فيل ان تحريم الصديد كان لعدم العلم بالتذكية فلا يوجب نجس
الملافة وان كان الحكم عليه شرعاً بعد ما ايجز الحكم بالنجس مرجح الاول الى كون حرمة الصديد مع الشك في التذكية للتعدد
بجهة الاخبار والمعللة لمحة اكل الميتة بعد العلم بتذكيته وهو حسن ولم يترتب عليه من احكام المبتدئة الا حرمة الاكل ولا اظن احداً يترتب
مع ان المستفاد من حرمة الاكل كونه لا التصريح بقيد الماء استصحب بعض التذكية من التذكية على كل يد من ثم ان بعض من يرى
التعارض بين الاستصحابين في المقام صرح بالجمع بينهما فحكم في مسئلة الصديد بكونه ممتنع والماء طاهر وبرر علمه انه لا يفتي بالجمع
مثل هذا من الاستصحاب فان الحكم بطهارة الماء ان كان ينعى ترتيباً في الطهارة من دفع الحدث والنجس به فلا ريب ان نسبت استصحاب ابقاء
الحدث والنجس الى استصحاب طهارة الماء بعينها نسبت استصحاب طهارة الماء الى استصحاب عدم التذكية وكذا الحكم بموت الصديد فانما كان
بمعنى انقضاء الملافة له بعد ذلك المنع عن استصحابه في الصلوة ولا ريب ان استصحاب طهارة الملافة واستصحاب جواز الصلوة مع قبل زكاة
روحه نسبتها اليه كنسبة استصحاب طهارة الماء اليه وقد ذكرنا بظهر النظر فيما ذكره في الايضاح تقريباً بالجمع بين الاصلين في الصديد الواقع
من ان لاصالة الطهارة حكيم طهارة الماء وحل الصديد لاصالة الموت حكمان لم يوفق احكام المبتدئة للصديد ونجاسة الماء فعمل بكل في الاصلين
في نفسه لاصالة دون الاخر لغيره من حيث شمس هل نجاسة الماء الامر احكام المبتدئة فابن الاصل له ولا نصيبه وبغيره في ذلك بعض
من غايره فحكم في جلد الطهر بواصالة الطهارة وحرمة الصلوة فيه ونظير ضعف ذلك مما تقدم واضعف من ذلك حكم في الموت بالطلب
المستصحب بنجاسة المشور على الارض بطهارة الارض لا دليل على ان النجس بالاستصحاب من حيث شمس بل ان النجس بالاستصحاب من حيث
ولا الطاهر به مطهر ان كان كلاً ثبت بالاستصحاب لا دليل على ترتيب ثبوت الشئ الواقع عليه لان الاصل عدم ذلك الا اثاراً في فائدة
في الاستصحاب وقال في الوافية في شرائط الاستصحاب الخ امس ان لا يكون هناك استصحاب في مرادهم بل خلاف ذلك المستصحب مثلاً انما
في الشرع ان الحكم بكون الشئ ميتة يستلزم حكم بنجاسة الماء القليل الواقع فيه ولا يجوز الحكم بنجاسة الماء القليل الواقع فيه ولا يجوز الحكم
بنجاسة الماء القليل ولا بطهارة الجوف في مسئلة الصديد المرمى الواقع فيه وانكر بعض الاستصحاب ثبوت هذا التلازم وحكم بنجاسة الصديد
وطهارة الماء انتهى ثم اعلم انه قد حكى بعض مشايخنا المعاصرين في بعض النسخ في حاشيته روضة وتعالى الاجماع على تقديم الاستصحاب الموصوف
على الحكمة ولعلها مستندة عند مشايخ العلماء واستمر واستمر على ذلك ولا يعارض احكامها كبرية الماء باستصحابه بقوله النجاسة
فيما يفسل به ولا استصحاب العلة باستصحاب طهارة الماء الملافة للنجس لاستصحاب جواز الموكل باستصحابه مقتضيات وكيفية كذلك قد
عرفت فيما تقدم من الشيخ والحقق خلاف ذلك هذا ان الاستصحاب في الشك السبب في ثبوت الموصوف بالنسبة الى الاخر لا نفي
المستصحب الاخر من احكام بقاء المستصحب بالاستصحاب السبب في ثبوت الموصوف الحكم فان طهارة الماء من احكام الموضوع الذي
حل عليها زوال النجاسة من الغسل وما يفرق بين استصحاب طهارة الماء واستصحاب كبريته هذا اذا كان الشك في احدهما مستبهاً
عن الشك في الاخر واما **المسئلة الثانية** وهو ما اذا كان الشك في كليهما مستبهاً عن ثالث فمورد ما اذا علم ارتفاع
احد الحادين لا يبينه وشك في تعيينه وحكم الكل في اقسام ثلثة فاما ان يكون العمل بالاستصحاب مستلزماً للمخالفه قطعية عليه
لذلك العمل الاجمالي كما لو علم انما لا ينجس احد الطاهرين فاما ان لا يكون وعلى الثاني فاما ان يقوم دليل من الخارج على عدم الجمع
اولاً فالاولان ما يحكم فيه بالتساوي وهو كل مقام لا يمكن فيه الجمع للعلم بوجود تكليفين فيه وقام على عدم الجمع دليل عقلية كما في
اشتباه المتقدم كما في الماء النجس المغمى كرا بآثار طاهر حيث قام الاجماع على اتحاد حكم المائتين ولا وعلى الثاني اما ان يترتب الاثر

شرعي على كل من المستصحبين الزمان اللاحق كما في استصحاب ابقاء المحذور وطهارة البدن من قضا غافلا لا بد من قديم الهد والبول و
 استصحاب طهارة المحل من واجد المنه في التوب المشترك واما ان يثبتها لاشتر على احدى هاتين الاخرى كما في دعوى الموكل التوكيل
 في شراء العبد ودعوى الوكيل التوكيل في شراء الجارية فهنا الصور اربع اما الاوليان فيحكم فيهما بالتساوق دون الترجيح والتحيز
 والمشاخرو فكل كما في الماء المتيم كرا وهذا دعوى بان احدهما عدم الترجيح بما يوجد مع احدهما من البرجمات خلافا لما عرفت
 في محكي تهذيب القواعد اذا تعارض اصلان عمل بالارجح منهما لا اعتضاده بظاهرهما فان شأوا باخرج في المسئلة وجهان فاما
 ثم مثل له باسئلة منها مسئلة الصمد الواقع في الماء الى اخر ما ذكره وصرح بذلك جماعة من اخرى للناظرين والمحقق على المختار من اعتبار
 الاستصحاب بان التبعيد هو عدم الترجيح بالبرجمات الاجتهادية لان مقتضى الاستصحاب هو الحكم الظاهري فالمرجح الكاشف
 عن الحكم الواقع لا يصح في تقوية الدليل لئلا يعلو الحكم الظاهري لعدم موافقة المرجح له ولو حتى يوجب اعتضاده وبالمجمل فالمرجح
 الاجتهاد اذ غير موافقة في المصنوع الاصول الحق باعتبارها وكذا الحال بالنسبة الى الادلة الاجتهادية فلا يرجح بعضها على بعض
 لموافقة الاصول القيدية نعم لو كان اعتبار الاستصحاب من باب النظر النوعي لمكن الترجيح بالبرجمات الاجتهادية بناء على
 من عدم الخلاف في انما الترجيح بين الادلة الاجتهادية كما اذناه صريحاً بعضهم لكن عرفت فيها مضرة عدم الدليل على الاستصحاب
 من غير جهة الاحتمال الدالة على كونه حكماً طاهراً فلا ينبغي ولا يفتح فيه موافقة الامارات الواقعية ومخالفتها هذا كله مع لا يخفى
 عما ينبغي من عدم شمول لا تنقضي المتعارضين وفرض سقوطها لها من حيث الذاتية فظهر بشمول اية البناء من حيث الذات للجهة البعيدة
 وان لم يجب العمل بها فعلا لا مشاع ذلك بناء على المختار في اثبات الدخول الثانية فلا وجه لاعتبار المرجح اصلاً الا انما يكون مع
 التعارض وقيل بغير المتعارضين في انفسهما للعمل الدعوى الثانية انه اذا لم يكن مرجح فالحق التساوق دون التحيز كما ذكره بعضنا من
 من ان الاصل في تعارض الدليلين التساوق لعدم تناول دليل محبتها لظهور التعارض في باب التعارض من الاصل في
 المتعارضين التحيز اذا كان اعتبارها من زاوية المقيد لا الطريقة بغيره بل لان العلم الاجمالي هنا بانقضاء احد القيدين بوجوب خروجهما
 عن الاول لا تنقضي لان قوله لا تنقضي اليقين بالشك ولكن تنقضي بقيت مثله بدليل على ختمه الفقه بالشك ووجوب النقص
 باليقين فاذا فرض اليقين بارتفاع الحائز المتابعة في احد المستصحبين فلا يجوز ابقاء كل منهما تحت عموم حرمة النقص بالشك
 لا نهستلزم لطرح الحكم بنقص اليقين بمثله ولا ابقاء احدهما المعنى لاشراك الاخر معه مناط الدخول من غير مرجح واما احدهما
 التحيز فليس من ايراد العام اذ ليس هو كذا فالشاعيل لفرد بين المتصحبين في الخارج فاذا خرجا لم يبق شيء وقد قدم فظهر ذلك في الشهادة
 المحض وان قل على كل شيء حلال حتى يعرف انه حرام لا يشمل شيئاً من الشبهة وبما يوهى ان عموم دليل الاستصحاب فظهر قوله اكرم
 العلماء وانقد كل عريق واعمل بكل جنس في اننا نعتقد العمل بالعام في فردين متساوين لم يخرج طرحة كلهما بل لا بد من العمل بالمكن و
 هو احدهما التحيز وطرح الاخر لان هذا غاية المقدور ولذا ذكرنا في باب التعارض ان الاصل في الدليلين المتعارضين مع نقل الترجيح
 لتحيز بالشرط المتقدم لا التساوق والاستصحاب ايضا احد الادلة فالواجب العمل باليقين السابق بقدر الامكان فاذا تقدم العمل
 اليقين من جهة ثنائيهما وجب العمل باحدهما ولا يجوز طرحهما ويهدف هذا التوهم بان عدم التمكن من العمل بكل الفردين ان
 بان لعدم القدرة على ذلك مع قيام مقتضى العمل بينهما فالخارج هو غير المقدور وهو العمل بكل منهما مع العمل بالآخر واما فعل
 احدهما المنفرد عن الآخر فهو مقدور ولا يجوز تركه وفيما نحن فيه ليس كذلك لان العلم الاجمالي لا يكون مقتضى حرمة نقص كلا اليقينين
 موجوداً منع عنهما عدم القدرة نعم مثال هذا في الاستصحاب ان يكون هناك استصحابان يشكك مستقبلين امتنع شرعاً او عقلاً
 العمل بكليهما من دون علم اجمالي بانقضاء احد المستصحبين بيقين الارتفاع فانه يوجب العمل باحدهما التحيز وطرح الاخر فيكون الحكم
 الظاهري مؤدى احدهما وانما لم نذكر هذا القسم في مقام تعارض الامتناعين لعدم العثور على صمد فان الاستصحابات المتعارضة
 يكون الشا في بينهما من جهة اليقين بارتفاع احد المستصحبين وقد عرفت ان عدم العمل بكلا الاستصحابين ليس مخالفاً لقدر دليل الاستصحاب
 صوغها التحيز لانه بنقص اليقين باليقين فلم يخرج عن عموم لا تنقضي عنوان ينطبق على الواحد التحيز وايضا فليس المقام من قبل كان
 الخارج من العام فاما معينا في الواقع غير معين عندها يكون الفرد الاخر الغير المعين باقياً تحت العام كما اذا قال اكرم العلماء وخرج فرد
 وهو واحد غير معين عندها فبذلك هذا ايضا الحكم بالتحيز الصل في الافراد لا الاستصحاب في الواقع حق يعلم بخروج فرد منه وبقاء
 فرد اخر لان الواقع بقاء احد الحائزين وارتفاع الاخرى نعم نظيره في الاستصحاب فالو علمنا بوجوب العمل باحد الامتناعين
 المذكورين ووجوب طرح الاخر بان حرم نقص احد اليقينين بالشك ووجوب نقص الاخر به ومعلوم ان ما نحن فيه ليس كذلك لان
 المعلوم اجمالا فيما نحن فيه بقاء احد المستصحبين لا بوصف ذلك وارتفاع الاخر لا اعتباراً له لاحد المستصحبين والقاء الاخر
 فبين انما راجع من عموم لا تنقضي ليس واحداً من المتعارضين لا معينا ولا غير بل لما وجب نقص اليقين وجب من باب ان لا يتسا

على المرتبة الواقعية وترتبطا بالاعتبار على الباطن في الواقع من دون ملاحظة الحالة الشائعة بينهما فيرجع الى قول آخر غير المتكامل
كما لو لم يكونا مسبوقين بحالهما سابقة ولذا لا يفرق في حكم الشبهة المحصورة بين كون الحالة السابقة في الشبهة هي الظاهرة او
الباطنة وبين عدم خالدهما سابقة معلومة فان فيض الاحتياط بينهما وفيما تقدم في مسألة الماء الجبل المتمم كالتوجه الى قولهم
وهكذا ونما ذكرنا بغيره لافرق في السابقين ان يكون في كل من الطرفين اصل واحد وبين ان يكون في احدهما ان يكون اصل واحد
فالترجيح بكثرة الاصول بناء على اعتبارها من باب التعبد لا وجه له لان المفروض ان العلم الاجمالي يوجب خروج جميع محال
الاصول من الاول لا تنفص على ما عرفت نعم تجب الترجيح بناء على اعتبار الاصول من باب الظن النوعي اما الصورة الثالثة وهو العلم
بغير الاستصحابين فهو ما كان العلم الاجمالي بارتفاع احد المستصحبين من غير مؤثر شيئا في الفقه لا يوجب مخالفة علمية لحكم شرعي
كما لو قضا استبهاها بما يعرود بين البول والماء فانه يحكم ببقاء الحذر وطهارة الاعضاء مستصحا بالعلم وليس العلم الاجمالي
بزوال احدهما مانعا من ذلك اذ الواحد المرد بين الحدث وطهارة اليد لا يرتب عليه حكم شرعي حتى يكون ترتيبه مانعا عن العمل
بالاستصحابين ولا يلزم من الحكم بوجوب الوضوء وعدم غسل الاعضاء مخالفة علمية لحكم شرعي انما يوجب العمل بذلك
في الشبهة المحسنة وقد ذكرنا ما عندنا في المسئلة في مقتضات حجة الظن عند التكلم في حجة العلم واما الصورة الرابعة
وهو ما يعمل فيه باحد المستصحبين وهو ما كان احد المستصحبين المعلوم ارتفاع احدهما مما يكون مودا لابتداء الكلف
وولنا لا وجه لاثباته على الكلف تكليفه بغيره شرعي عليه وفي الحقيقة هذا خارج عن نطاق الاستصحابين
اذ قوله لا تنقض اليقين لا يشمل اليقين الذي لا يرتب عليه في حق الكلف شرعي بحيث لا يتعلق به اصلا كما اذا علم اجمالا بطلان
علمية او على غير ذلك وقد تقدم امثلة ذلك ونظير هذا ككثير من علم اجمالا لا يحصول التوكيد من التوكيد لان التوكيد يعمى كالتة
في مثل التوكيد بغير توكيد في ذلك الشيء فانه خلاف في تقدم قول التوكيد لا يملك عدم توكيد فانه علم التوكيد لم يعارضه احد
الاصل عدم توكيد فانه علم التوكيد بغيره وكذا لو تداعيا في كون التكليم دائما او منقطعانا لا اصل لعدم التكليم الدائم من حيث
سبب للادب ووجوب الفقه والقسم وينبغي تتبع كثير من فروع النزاع في ابواب الفقه ولك ان تقول بتسايف الاصلين في هذه
المقامات والرجوع الى الاصول الاخر الجارية في لوانم المشبهة لان ذلك انما يتشبه في استصحاب الامور الخ رجعية مما مثل
احالة الطهارة في كل واحد المني فانه لا وجه للتسايف هنا ثم لو فرض في هذه الامثلة ان ذلك الاستصحاب الاخر خلاف
العلم الاول ان كان الجمع بينهما وبين الاستصحاب مستلزما لغير العلم اجمالي معتبر في العمل ولا عبرة بغير الاعتبار كما في الشبهة المحصورة
وفي القسم الثاني ان لم يكن هناك مخالفة علمية لعلم اجمالي معتبر فليكن لنا في موارد اجتماع يقينين سابقين مع
العلم الاجمالي من عقل وشرع او غيرها بارتفاع احدهما وبقاء الاخر والعلماء وان كان ظاهريهم الاتفاق
على عدم وجوب الفحص في اجزاء الاصول في الشبهات الموضوعية ولا يجوز اجزاء المقلدات بعد
اخذهم جواز اخذها من المحدث لان تحقيق سلامتها على الاصول الحاكم عليها ليس بظنة
كل احد فلا بد من قنينة المقلد على تحقيق الحاكم من الاصول على غير منها واما من اخذ
خصوصيات الاصول لتلبية الحاكم من المحدث والامر بما يلزم من الاتصاف
الحاكم من دون التفات الى استصحاب الحاكم وهذا يرجع في الحقيقة
الى تخصيص الحكم الشرعي بغير تخصيص حجة اصل الاستصحاب
وعدهما عصما الله ولخواننا من الزلل في القول
والعمل بجاه محمد وآله المعصومين صلوات
الله عليهم اجمعين من كل ذل
كتبه الحفيظ المنيب العاصمي
مرحوم الله على آلته
غفر له ولوالديه
مسند

وقد

[illegible]

منه بطلان الخاص من ظن العام حتى يقد عليه ومكافئ له حتى يتوقف مع اننا لو لم نسمع موردنا يتوقف في مقابلته العام من حيث هو الخاص فضلا عن ان يرجح عليه هذا نظير ظن الاستصحاب على القول به فان لم نسمع مورد مقدم الاستصحاب على الاثبات المعبرة المخالفة فكيف نكشف عن فائدة الظن او اعتبارها ونوع معتد بعدم ظن اخر على خلاف ما فهم ثم ان التعارض على ما عرفت من تقريبه لا يكون في الادلة القطعية لان حجتها انما هي من حيث صفة القطع والقطع بالمتساوية او باحدهما مع الظن بالآخر غير ممكن ومنه يعلم عدم وقوع التعارض بين الدليلين يكون حجتهم انما صفة لظن الفعل لان اجتماع الظنين بالمتساوية في حال فاذ تعارض بينهما للظن انما على ان يبقى الظن في احدهما فهو معتبر لا في الاخر فقط والمراد بقوله ان التعارض لا يكون لان في الظنين يردون بطلان دليلي معتبرين من حيث فائدة نوعهما الظن انما اطلقوا القول في ذلك لان غلب لا مازات بل جميعا عند جل العمل بل ما قد جمع من قارب عصرنا معتبر من هذه الجهة لا لافادة الظن الفعلي بحيث يهاط الاعتبار به ومثل هذا في القطعية غير موجودا وليس هناك ما يكون اعتبارا من باب فائدة نوعه لقطع لان هذا يحتاج الى جعل للم فاذ خرج في الادلة الغير القطعية لان الاعتبار في الادلة القطعية من حيث صفة القطع فيخرج المقام منقطة فاذ خرج في الادلة الغير القطعية لان المراد من الدليل هو ما يكون اعتبارا به يجعل الثم واعتباره اذ عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الكلام في احكام التعارض يقع في مقامين لان التعارضين اما ان يكون لاحدهما مرجح على الاخر واما ان لا يكون بل يكونان متعادلين متكافئين وقبل الشروع في بيان حكمهما لا بد من الكلام في القضية المشهورة وهي ان الجمع بين الدليلين مما يمكن اولى من الطرح المراد بالطرح على الظن المصيرية كلام بعضهم في مقابلة اجماع بعض اخر من طرح احدهما مرجح في الاخر فيكون الجمع مع التعادل اولى من التخيير ومع وجود المرجح اولى من الترجيح قال الشيخ ابن ابي عمير الاحكام في عنواني الثاني على ما حكى عن ابن كل واحد بينهما ظاهرهما التعادل يجمع عليك ولا يفت عن معناهما وكيفيته ولا لافانظهما فان امكن التوفيق بينهما بالحل على جهات لغاويل والدلائل فاحرص عليه اجتهد في فصله فان العمل بالدليلين مما يمكن خبر من ترك احدهما وتعليله باجماع العلماء اذ لم يتمكن من ذلك لم يظهر لك فراجع الى العمل بهذا الحد واسار بهذا الى مقبول غير جنته انتهى استدك عليه بان الاصل في الدليلين الاعمال فيجب الجمع بينهما ما يمكن لاستحالة الترجيح من غير مرجح واخرى بان دلالة اللفظ على تمام معنا اصلية وعلى من تبعه وعلى مقتضى الجمع يلزم افعال دلالة تبعية وهو اولى مما يلزم على تقدير عدده هو افعال دلالة اصلية ولا ينفصل في العمل بهذه القضية على ظاهرها بوجوب استدك بالترجيح والفرج في الحق كما لا يخفى ولا يسل عليه بل الدليل على خلافه من الاجماع والنص اما عدم الدليل عليه فلان ما ذكرنا من الاصل في الدليلين الاعمال سلم لكن المفروض عدم امكانه فان العمل بقوله ثمن العدة وصحت وقوله باسبوع العدة على ظاهرهما غير ممكن والا لزم بكونا متعارضين واخر اجماعا على ظاهرهما على الاولى على عدة غير ما كولا للهم والثاني على عدة ما كولا للهم ليس على انهما اذا كانا كايجهز اذ كانت السند في الرواية والتعبد بصدرها اذا اجتمعت شرائط المجتبه كان يجب التعبد باعادة المتكلم الكلام المفروض في التعبد بصدره اذا لم يكن هنا قرينة صافية ولا بيان التعبد بصدر واحد هما المعين اذا كان هناك مرجح والمخير اذ لم يكن ثابت على تقدير الجمع وعدمه فالتعبد بظاهره واجب كما ان التعبد بصدره والاخر ايضا واجب فيدور الامر بين عدم التعبد بصدره ما عدا الواحل المتفق على التعبد وبين عدم التعبد بظن الواحل المتفق على التعبد به ولا اولى في الثاني بل قد ينفصل العكس من حيث ان الجمع ترك التعبد بظاهره وبطرح احدهما ترك التعبد بسند واحد لكنه فاسد من حيث ان ترك التعبد بظن ما لا يتعبد بسند ليس مخالفا لاصل وترك التعبد بالاجبة التعبد به وما ذكرنا في سند توهم ان اذا علمنا بدليل حجة لا مانع فيها وقلنا بان المخبر معتبر سندنا بصير ان كقطوع الصد ولا اشكال ولا خلاف في انما وقع بين ظاهره مقطوعا صد كائنه ومتواترين حجتا وبهما والاعمال بخلاف ظاهرهما فيكون القطع بصدره ما عدا عن المعصومة قرينة صافية لتاويل كل من الظاهرين توضيح الفرق فسادا لقائلين وجوب التعبد بالظواهر لا يراهم القطع بالصدق بل القطع بالصدق قرينة على اعادة خلاف الظاهر فيها نعم فيه يكون وجوب التعبد بالظن مزاحما لوجوب التعبد بالسند وبعبارة اخرى العمل بمقتضى دلالة اعتبار السند والظن بمعنى الحكم بصدره ما ظاهرهما غير ممكن والتمسك من هذه الامور الاربع ثنائان لا غيرا ما اخذ بالسندين او ما اخذ بظن وسند من احدهما فسادا لسند الواحد منهما مستقر لاحد واحد الظاهر وهو ان الاخر الغير المتيقن اخذ بسند ليس مخالفا لاصل لان مخالفا لاصل ارتكاب لتاويل في الكلام بعد عن التعبد بصدره فسد ولا امر بين مخالفة احد اصلين ما مخالفة دليل التعبد بالصدق في غير المتيقن التعبد ما مخالفة الظن في مقتضى التعبد واحد هما ليس كما على الاخر لان الشك بينهما مسبب ثالث فتعارضيان ومنه يظهر فسادا لك بالنص الى السند مع الظاهر حيث يوجب بينهما بطرطوا الظن لا سند النص فيحذر سند الظن لا يراهم ولا شك في سند النص لا سيما ما دلا لتفويض اذ لا يتبع مع طرح السند مراعاة للظن واما سند النص فلا تشافنا زاحما ظاهره ولا سند واما حاكم على ظن لان من ثار التعبد برفع اليد عن ذلك الظن لان الشك فيه مسبب عن الشك في التعبد بالنص واصف ما ذكر توهم فائس ذلك بما اذا كان خبرا بالمعارض لكن ظاهره مخالفة لاجماع فان حكم مقتضى اعتبار سند واحد خلاف الظن من يدولة لكن لا مردان هناك بين طرح السند العمل بالظن وبين العكس اذ لو طرحنا سند ذلك الخبر لم يبق مورد العمل بظواهره فافهم

في الظن
منه بطلان الخاص من ظن العام حتى يقد عليه ومكافئ له حتى يتوقف مع اننا لو لم نسمع موردنا يتوقف في مقابلته العام من حيث هو الخاص فضلا عن ان يرجح عليه هذا نظير ظن الاستصحاب على القول به فان لم نسمع مورد مقدم الاستصحاب على الاثبات المعبرة المخالفة فكيف نكشف عن فائدة الظن او اعتبارها ونوع معتد بعدم ظن اخر على خلاف ما فهم ثم ان التعارض على ما عرفت من تقريبه لا يكون في الادلة القطعية لان حجتها انما هي من حيث صفة القطع والقطع بالمتساوية او باحدهما مع الظن بالآخر غير ممكن ومنه يعلم عدم وقوع التعارض بين الدليلين يكون حجتهم انما صفة لظن الفعل لان اجتماع الظنين بالمتساوية في حال فاذ تعارض بينهما للظن انما على ان يبقى الظن في احدهما فهو معتبر لا في الاخر فقط والمراد بقوله ان التعارض لا يكون لان في الظنين يردون بطلان دليلي معتبرين من حيث فائدة نوعهما الظن انما اطلقوا القول في ذلك لان غلب لا مازات بل جميعا عند جل العمل بل ما قد جمع من قارب عصرنا معتبر من هذه الجهة لا لافادة الظن الفعلي بحيث يهاط الاعتبار به ومثل هذا في القطعية غير موجودا وليس هناك ما يكون اعتبارا من باب فائدة نوعه لقطع لان هذا يحتاج الى جعل للم فاذ خرج في الادلة الغير القطعية لان الاعتبار في الادلة القطعية من حيث صفة القطع فيخرج المقام منقطة فاذ خرج في الادلة الغير القطعية لان المراد من الدليل هو ما يكون اعتبارا به يجعل الثم واعتباره اذ عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الكلام في احكام التعارض يقع في مقامين لان التعارضين اما ان يكون لاحدهما مرجح على الاخر واما ان لا يكون بل يكونان متعادلين متكافئين وقبل الشروع في بيان حكمهما لا بد من الكلام في القضية المشهورة وهي ان الجمع بين الدليلين مما يمكن اولى من الطرح المراد بالطرح على الظن المصيرية كلام بعضهم في مقابلة اجماع بعض اخر من طرح احدهما مرجح في الاخر فيكون الجمع مع التعادل اولى من التخيير ومع وجود المرجح اولى من الترجيح قال الشيخ ابن ابي عمير الاحكام في عنواني الثاني على ما حكى عن ابن كل واحد بينهما ظاهرهما التعادل يجمع عليك ولا يفت عن معناهما وكيفيته ولا لافانظهما فان امكن التوفيق بينهما بالحل على جهات لغاويل والدلائل فاحرص عليه اجتهد في فصله فان العمل بالدليلين مما يمكن خبر من ترك احدهما وتعليله باجماع العلماء اذ لم يتمكن من ذلك لم يظهر لك فراجع الى العمل بهذا الحد واسار بهذا الى مقبول غير جنته انتهى استدك عليه بان الاصل في الدليلين الاعمال فيجب الجمع بينهما ما يمكن لاستحالة الترجيح من غير مرجح واخرى بان دلالة اللفظ على تمام معنا اصلية وعلى من تبعه وعلى مقتضى الجمع يلزم افعال دلالة تبعية وهو اولى مما يلزم على تقدير عدده هو افعال دلالة اصلية ولا ينفصل في العمل بهذه القضية على ظاهرها بوجوب استدك بالترجيح والفرج في الحق كما لا يخفى ولا يسل عليه بل الدليل على خلافه من الاجماع والنص اما عدم الدليل عليه فلان ما ذكرنا من الاصل في الدليلين الاعمال سلم لكن المفروض عدم امكانه فان العمل بقوله ثمن العدة وصحت وقوله باسبوع العدة على ظاهرهما غير ممكن والا لزم بكونا متعارضين واخر اجماعا على ظاهرهما على الاولى على عدة غير ما كولا للهم والثاني على عدة ما كولا للهم ليس على انهما اذا كانا كايجهز اذ كانت السند في الرواية والتعبد بصدرها اذا اجتمعت شرائط المجتبه كان يجب التعبد باعادة المتكلم الكلام المفروض في التعبد بصدره اذا لم يكن هنا قرينة صافية ولا بيان التعبد بصدر واحد هما المعين اذا كان هناك مرجح والمخير اذ لم يكن ثابت على تقدير الجمع وعدمه فالتعبد بظاهره واجب كما ان التعبد بصدره والاخر ايضا واجب فيدور الامر بين عدم التعبد بصدره ما عدا الواحل المتفق على التعبد وبين عدم التعبد بظن الواحل المتفق على التعبد به ولا اولى في الثاني بل قد ينفصل العكس من حيث ان الجمع ترك التعبد بظاهره وبطرح احدهما ترك التعبد بسند واحد لكنه فاسد من حيث ان ترك التعبد بظن ما لا يتعبد بسند ليس مخالفا لاصل وترك التعبد بالاجبة التعبد به وما ذكرنا في سند توهم ان اذا علمنا بدليل حجة لا مانع فيها وقلنا بان المخبر معتبر سندنا بصير ان كقطوع الصد ولا اشكال ولا خلاف في انما وقع بين ظاهره مقطوعا صد كائنه ومتواترين حجتا وبهما والاعمال بخلاف ظاهرهما فيكون القطع بصدره ما عدا عن المعصومة قرينة صافية لتاويل كل من الظاهرين توضيح الفرق فسادا لقائلين وجوب التعبد بالظواهر لا يراهم القطع بالصدق بل القطع بالصدق قرينة على اعادة خلاف الظاهر فيها نعم فيه يكون وجوب التعبد بالظن مزاحما لوجوب التعبد بالسند وبعبارة اخرى العمل بمقتضى دلالة اعتبار السند والظن بمعنى الحكم بصدره ما ظاهرهما غير ممكن والتمسك من هذه الامور الاربع ثنائان لا غيرا ما اخذ بالسندين او ما اخذ بظن وسند من احدهما فسادا لسند الواحد منهما مستقر لاحد واحد الظاهر وهو ان الاخر الغير المتيقن اخذ بسند ليس مخالفا لاصل لان مخالفا لاصل ارتكاب لتاويل في الكلام بعد عن التعبد بصدره فسد ولا امر بين مخالفة احد اصلين ما مخالفة دليل التعبد بالصدق في غير المتيقن التعبد ما مخالفة الظن في مقتضى التعبد واحد هما ليس كما على الاخر لان الشك بينهما مسبب ثالث فتعارضيان ومنه يظهر فسادا لك بالنص الى السند مع الظاهر حيث يوجب بينهما بطرطوا الظن لا سند النص فيحذر سند الظن لا يراهم ولا شك في سند النص لا سيما ما دلا لتفويض اذ لا يتبع مع طرح السند مراعاة للظن واما سند النص فلا تشافنا زاحما ظاهره ولا سند واما حاكم على ظن لان من ثار التعبد برفع اليد عن ذلك الظن لان الشك فيه مسبب عن الشك في التعبد بالنص واصف ما ذكر توهم فائس ذلك بما اذا كان خبرا بالمعارض لكن ظاهره مخالفة لاجماع فان حكم مقتضى اعتبار سند واحد خلاف الظن من يدولة لكن لا مردان هناك بين طرح السند العمل بالظن وبين العكس اذ لو طرحنا سند ذلك الخبر لم يبق مورد العمل بظواهره فافهم

التوقف والرجوع الى ما يقتضيه الاصل في ذلك المقام الا ان كان جعلنا الامر المرجحات كما هو المسمى وسيجي في حق التبادل بين الامارين لا
بعد عدم موافقة شئ منها للاصل المفروض عدم جواز الرجوع الى الثالث لا من طريق الامارين فالاصل الذي يرجح اليه هو الاصل المتعارف
على مورد التعارض كما لو فرضنا تعادل قول اهل الفقه في غنا او الصعد والجذع من الشاة في الاضحية فان يرجع الى الاصل في المسئلة
الفرعية في هذا ما يجب التمسك عليه خاصة للتخفيف ومقدرة للتزجج وهو الرجوع الى الخبر غير جار الا بعد الفحص التام عن المرجحات لان ماخذ
التخفيف كان هو العقل الحاكم بان عدم امكان الجمع العمل لا بوجبه طرح البعض فهو لا يستعمل بالتخفيف الماخوذ والمطروح الا بعد مدققة
في احد هذا الخبر في العمل بالحكم بعد ما لا يمكن الا بعد القطع بعدم اذ الظن المستدل احراز اصله لعدم اليقينة بما له دخل في الاحكام
الشريعة الا بعد الفحص التام مع اصله لعدم امكان الجمع في استقلال العقل بالتخفيف كما لا يخفى وان كان ماخذ الاخبار والمترقي منها من حيث يكون
بعضها من جميع المرجحات وان كان جواز الاخذ بالخبر الا انه لا يمكن في تقدير ما لا يرضى الاخر على وجوب ترجيح بعض المرجحات المذكور
فيها التوقف على الفحص التام لم يذكر فيها من المرجحات المستبعدة بعدم القول بالفضل فيها هذا مضافا الى لزوم المرجح نظرا
بازم من العمل بالاصول العلمية والقطعية قبل الفحص هذا مضافا الى الاجماع القطعي على الضرر من كل من يروي جوب العمل بالارجح من الامارين
فانما خلافه ان وقع عن جماعة في وجوب العمل بالارجح من الامارين وعدم وجوب لعدم اعتبار الظن في احراز الطرفين الا ان من وجب العمل
بالارجح اوجب الفحص ولم يجعله واجبا مشروطا بالاطلاع عليه فيجب عليه الجهد لفحص التام عن وجوده من جميع الاحكام الامارين للمقام الثاني
في الترجيح ترجيح تقديم احد الامارين على الاخر في العمل به فليها بوجه من الوجوه وفيه مقامات الاول في وجوب ترجيح احد الخبرين
بالمزنية الداخلية والخارجية الموجودة في الثاني في ذكر الزايات المنصوصة والاخبار الواردة في الثاني في وجوب لافضلها او التساوي
غيرها الرابع في بيان المرجحات من الداخلية والخارجية اما المقام الاول فانه وجوب ترجيح حكمي عن جماعة منهم لبعلا في الجبايات
عدم الاختيار بالنزول في حكم التعادل وبذلك على المقام مضافا الى الاجماع الحق والبره القطعية والحكمة عن الخلف السلف وتواتر
الاجراء بذلك من حكم المتعارفين من الادلة على ما عرفت بعد عدم جواز طرحها معا اما الخبر لو كانت الحجة من باب الموضوعية والسياسة
واما التوقف لو كانت حجة من باب الطريقة ومرجح التوقف هذا الى الخبرين الاصل من المرجحات وفرض الكلام في مخالفة الاصل
اما بالنقل واما بالعقل اما النقل فقد يند منه خبر يفيد المرجح ويرتفع ما اطلق فيه الخبر اما العقل فلا يدل على الخبر بعد احوال اعتبار
الشارع للمزنية وتعيين العمل به لا يند منه في هذا الاحتمال بالاطلاق دلالة العمل بالاخبار لا في مقام تعيين العمل بكل من المتعارضين مع مكان
لكن صورة التعارض ليست من صور امكان العمل لكل منهما ولا لتعيين العمل بكليهما والعقل فاما يستفيد من ذلك حكم العمل بامكان عدم طرح كليهما
مع امكان الاخذ باحدهما لا الخبرين معا وانما الحكم بالتخفيف فيهما ان تعيين احد هاتين مرجح فان استقل بعدم المرجح حكم بالتخفيف
نتيجة عدم امكان الجمع عدم جواز الطرح وعدم جواز المرجح لاحدهما وان لم يستقل بالمقدرة الثالثة توقف عن الترجيح فيكون العمل بالارجح معلوما
الجواز والعمل بالرجح مشكوكا فان قلنا لا ان كون شئ مرجحا مشكوكا في دليله لان التعبد بخصوص الرجح اذا لم يعلم من الشك
كان الاصل عدم العمل به مع الشك يكون شرا كما لا يخفى على من يعلم حجة ثانيا انما اذا دار الامر بين وجوب احد هاتين مع تعيين احد هاتين
البطل فالاصل برائة الذمة عن حصول واحد المعين كما هو من هبة جماعة في مشقة ذلك التكليف وبين الخبرين تعيين فليسا لا يكون الترجيح
كالخبر امر ايجري ودو التعبد من الشك مسلم الا ان لا التزام بالعمل بما علم جواز العمل به من الشك دون استنادا لا التزام الشك ليس امر
تعبد بافالة التزام بالعمل بالرجح نظير الاحتياط بالترام ما دامارة غير معتبر على وجوبه اما ادراج المسئلة في مشقة دون ان تكلف بين
احدهما المعين واحد هاتين البطل فليسا لا ينفذ بعد ما اخبرنا في تلك المسئلة وجوب الاحتياط وعدم جريان قاعدة البرائة الاولى مع
انما انما يخلق تلك المسئلة لان مرجح الشك في المقام الى الشك جواز العمل بالرجح ولا يربط مقتضى القاعدة علم ما علم جواز العمل به
الامارات وهي ليست مختصة اذا شك اصل الحجة ابتداء بل يشك اذا شك الحجة الفعلية مع احراز الحجة الثانية فان المرجح وان كان حجة
في نفسه لا ان حجة فعلا مع معاصرة الرجح بمعنى جواز العمل به فعلا غير معلوم فلا خذ به القوم بمؤاذه تشريع محرم بالادلة الارضية هذا هو
المرجح وان قلنا بان العمل باحد المتعارضين في الجملة مستفاد من حكم الشك بدليل الاجماع والاخبار والعلافة كان لا لزوم الالتزام بالارجح
الرجح وان قلنا باصالة البرائة عند ذلك في اخره المكلف به بين التعيين والتخفيف في الشك في جواز العمل بالرجح فضلا ولا ينفذ
العمل به عند نفسه مع قطع النظر عن المعاصر فهو كما قاله في حجة اصله وان لم يقل بذلك فان قلنا باننا انما ان الاصل التوقف بناء على
اعتبار الاحتياط من باب الطريقة والكشف العالي عن الواقع فلا بد من جوب الرجح بقوة في احد الخبرين كلاهما جامع لشرائط الطريقة
في ذلك فليسا لا ينفذ الى الاصل الموجودة في تلك المسئلة اذ لم يخالف كلا التعاضدين في رفع اليد عن مقتضى الاصل الحكم في

توقف
اما بالنقل
اما بالعقل
الشارع
لكن صورة
مع امكان
نتيجة عدم
الجواز
كان الاصل
البطل
كالخبر
تعبد
احدهما
انما انما
الامارات
في نفسه
المرجح
توقف
اعتبار
في ذلك

ما لو يكن طريق فعل على خلافه بغير دمج بل يعلم اعتبارها لا وجه له لا المعارض الخالف مجرد فعلها لا ابتلاؤها بالمعارض الواقع والواقع
 والمنزلة الموجودة لم يثبت تأثيرها في دفع المعارض وتوهم استقلال العقل بوجوب العمل باقرب لطريقين الى الواقع وهو الراجح
 بان ذلك انما هو فيما كان بنفسه طريقا كالاشارات المتبعة لجدادة الظن وكذا الطريق المتبعة شرعا من حيث انه لا ينفك عن الظن بل
 اعتبارها صغرى بالظن فالتعارض المبدأ بالانواع للظن في نظرهم سواء وما هو فيه من هذا القبيل لان المفروض ان المعارض الراجح
 لم يقطع من المحجة لئلا يثبت كمالها في الامارة المتبعة بوصف الظن عن المحجة اذا كان معارضا اقوى بالجملة فاعتبار قوة الظن في الرجوع
 مالم ينط اعتباره باقادة الظن وبعدها الظن على الخلاف لا دليل عليه ان قلنا بالتخيير بناء على اعتبار الاخبار من باب تسوية الموضوع
 فالاستفاد بحكم العقل من دليل وجوب العمل بكل من المتعارضين مع الامكان كون وجوب العمل بكل منهما اعتبارا ما نفع عن وجوب العمل
 بالآخر كذا ولا تفاوت بين الوجوبين في المانع قطعا مجرد من جهة واحدة على الاخر يراجع الى اقربيته الى الواقع لا بوجوب كون وجوب
 العمل بالراجح مانعا عن العمل بالمرجوح دون العكس لان المانع بحكم العقل هو مجرد الوجوب في المفروض مجرد في المرجوح وليس هذا الحكم
 العقلي افعال واجمال وواقع محمول حتى يعمل بهين الراجح وجوب طريق المرجوح وبالجمل بحكم العقل بالتخيير فيجب وجوب العمل بكل منهما في حكم
 وهذا الكلام ملحق في كل واحد من اوجهين نعم لو كان الوجوب احدهما كذا والمطلوب به من اشتغال العقل عند التزام بوجوب
 غيره وكون وجوب الاخر من حال وجوب غيره من دون عكس كذا لو احتمل الاخير في احد هاتين الاخرى مانع من ليس كل فاعلم ان
 العمل بالراجح من التخيير ليس كد من وجوب العمل بغيره وقد عرفت فيما تقدم اننا نقول باصالة التخيير في تعارض الاخبار بل وغيره من
 الادلة بناء على ان الظن من ادلتها وادلتكم تعارض ما كونها من باب لطريقه ولا من التوقف الرجوع الى الاصل المطابق لاحدهما
 او ادلهما المطابق للاصل لان الدليل الشرعي على وجوب العمل باحد المتعارضين في الجملة وجب كان ذلك بحكم الشرع فالتوقف من التخيير
 هو صورة تكاثر التخيير في مائع من جهة واحدة على الاخر من بعض الجهات فالتوقف هو جواز العمل بالراجح واما العمل بالمرجوح فلم يثبت فلا يجوز
 الالتزام فضلا الاصل وجوب العمل بالمرجوح بل الاصل فيما احتمل كون مرجح الترجيح به الا ان يرد عليه طرقات التخيير بناء على وجوب التخيير في
 تقيد على ما علم كون مرجح الاستدلال على وجوب الترجيح بانزله لان كل من نظم الاجتهاد بل نظام العقول من حيث لزوم التخيير بين الخاضع
 والمطلق والمعتد وغيرهما من الحكم والنظر المتعارضين وفيه ان الظن يخرج مثل هذه المعارض من محل النزاع فان الظن لا بعد معارضها للنظر
 اما لان العمل به لا صلا لعدم الصادق لمدفوعه وجود الفصل ما لان ذلك لا بعد تعارضها في العرف على النزاع في غير ذلك وكيف كان
 فقد ظهر ضعف القول بالمنزلة لضعف الدليل المذكور وهو عدم الدليل على الترجيح بقوى الظن بضعف من ذلك على ما حكى عن الله في اخفا
 بان لو وجب الترجيح بين الامارات في الاحكام لوجب عند تعارض البينات والتالي باطل لعدم شهادة تقديم الاربعة على الاثنين واجاب عن
 في عكس النهاية وما لم يجمع بطلان التالى من تقديم شهادة الاربعة على الاثنين سلمنا لكن عدم الترجيح في الشهادة بانما كان من هذا الحكم والظن
 هنا من حيث الترجيح انتهى مرجع الاجتهاد الى انزول الاجماع حكما بالترجيح في البينات انهم وبطلانهم ما ذكرنا سابقا فالوحي ان حجة البينة من تبا
 الطريق فاللزام مع التعارض التوقف الرجوع الى ما يقتضيه اصول في ذلك المورد من التماثل والفرق او غيره ذلك لكونه على جهة من باب التسوية
 والموضوعية فقد ذكرنا انه لا وجه للترجيح مجرد اقربيته احد هاتين الواضع لعدم تفاوت الراجح والمرجوح في المنزلة فبما دل على كون البينة
 سببا للحكم على طبعها فانها مستند في مجرد سببها كل منهما كما هو المفروض فجعل احدهما مانعا دون الاخر لا يخلو العقل ثم انه يظهر من
 الصدد الشارح للموافقة الرجوع في المتعارضين من الاخبار الى التخيير او التوقف الاحتياط وحمل اخبار الترجيح على الاحتياط حيث قال بعده
 لم يرد الاشكال على العمل بظن الاخبار ان الجواب عن الكل ما اشرنا اليه من ان الاصل التوقف في الفتوى التخيير العمل ان لم يرد على من دليل
 اخر العلم بعدم مطابقة احد الخبرين للواقع وان الترجيح هو الفضل والاولى ولا ينبغي بعده عن مدلول اخبار الترجيح وكيف يحمل الامر على
 الغامض و طرح ما رافقهم على الاحتياط حصوا مع التعديل بالاشتراط خلافهم وان قولهم في المسائل من غير علمه بامير المؤمنين فيما يجمعون
 منه كذا الامر بطرح اشارة التاديد وعدم الاعتناء والانتفاء الى حكم غير العدل والافتقار من الحكمين مع ان في سياق تلك الاخبار موافقة
 الكتاب في السنة ونحوها فلا يمكن حملها على الاحتياط فلو حمل على غيره لزم التعديل في ذلك فلا يمكن ان لا يفتقر الى الاشكال في ذلك
 له الخ لا يهون من هذا الحمل لو سلمنا ودان الامر بين تقييد اخبار التخيير بين محل اخبار الترجيح على الاحتياط فلو لم يكن الاول اقوى فيجب التوقف
 فيجب العمل بالترجيح لما عرفت من ان حكم الله باحد المتعارضين اذا كان مرة واثبتا التخيير والتعيين لزاما ما احتج به في هذا المقام الثالث
 في ذكر الاخبار الواردة في احكام المتعارضين في الاخبار الاولى فاداه الشارح في السنة باسنادهم عن عمر بن الخطاب قال سئل يا ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجلين من اصحابنا يكون بينهما نزاع فمعهما رجلان او امرأتان فاحكاما الى السلطان او الى القضاة اجاب الله قال من تكلم بهما فحق وبطلان احكام

لا يعتد زعم حشوان
 عليه على الاحتياط

الى الطاعتين وما يحكم لهما بما اخذ من صحاح وان كان حقه ثابتا لا يخذلهم الطاعتين وانما امر الله ان يكفر به قال الله تعالى وما يكون الى
 الطاعتين وقد مر ان يكفر به قلت فكيف يصح ما قال بنظر الى من كان منكم ممن قد روي حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعمل احكامنا
 فلا يحزوا به حكما فاني قد جعلت احكاما فاحكم بها حكما فلم يقبل فاما يحكم الله استخفاف علينا قد روي الرازي عن الرازي عليه السلام وهو على حد الشك
 ان الله قد قال فان كان كل رجل يختار رجلا من اصحابنا فريضنا ان يكونا لنا ظريفي في حقهما فاختلفا فيما حكما وكلاهما اختلعا في حد شكم فاما
 الحكم فاحكم به احدهما وافقهما واحدا في الحد يث واورعهما ولا يلتفت الى ما يحكم به الاخر قلت فاما بعد لان مرضيتان عند صفات
 لا يفضل واحد منهما على الاخر قال بنظر الى ما كان من روايتهم عننا في ذلك الحكم بالجمع عليه بين الصحاح في قوله من حكمنا وما يترك الشك
 الذي ليس به فهو عند الصحاح فان الجمع عليه ريب فيه انما الامور ثلثة امر بين رشك فيبيع وامر بين عتبه فيجتنب امر مشكل يترك حكمه الى الله
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من بني تميم وشيئا بين ثوبه وبين ثوبه من ثياب من الحرات ومن اخذ بالشبهات وقع في الحرامات هلك
 من حيث لا يعلم قال قلت فان كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما النقات عنكم قال بنظرنا ووافق حكمكم الكتاب السنة وخالف العامة في حديث
 بروي يروى ما خالف الكتاب السنة ووافق العامة قلت جعلت فداي ان كان الفقه اعرفا حكم من الكتاب السنة فوجدنا احد الخبرين موافقا للعامة فلا
 مخالفا لابي الجهم يروى عنده قال ما خالف العامة ففهمنا ان شاء فقلت جعلت فداي فان وافق الخبران جميعا قال بنظرنا ما هم اصل الحكم انما
 مبرور وبوخذ بالآخر قلت فان وافق حكمهم الخبر جميعا قال ان كان ذلك فارجه حتى تلقى ما كان في الوقت عند الشبهات خبر من لا يتكلم الملكا
 وهذه الرواية المشهورة فان لم يخل عن الاشكال بل الاشكال من حيث لم يوصد هاهنا الحكم لاجل فصل الخصومة وقطع المنازعة فلا يناسبها التعبد
 ولا عجلة الحكمين من المتعارضين الواضح له حكم ولا اجتهاد المتراضين وتجربتهما في ترجيح مستند احد الحكمين على الاخر ولا جواز الحكم من احد بعد
 حكم الاخر مع بعد مرضي قوعهما دفعة مع ان النظم فينا قلنا والخاصة الى حكم ثالث ظاهرة بل صرح في وجوب الترجيح بمبدأ المرجحين الاخبار
 المتعارضين فان قال الاشكال لا يرفع هذا الظهور بل الصراحة في رد عليه بعض الاشكال في ترتيب الحجج فان ظم الرواية بتقديم الترجيح
 من حيث صفات الراوي على الترجيح بالشهرة والشدة ودمع ان على العلماء قديما وحديثا على العكس على يدل عليه الرواية فانه العلم لا ينظر
 عند تعارض الشواهد الى صفات الراوي اصلا اللهم الا ان يمنع ذلك فان الراوي اذا فرض كونه اقل في رواية واحدة واورع لم يبعد ترجيح روايته
 وان نغز بها علما لرواية المشهورة بين الرواة لكثرة اختيارها ماها مع فقهاء ورعا على اطلاعهم على قبح في الرواية المشهورة مثل صدق روايتها وقبيلها
 لم يطلع عليه لكال فقاهته وتبينه لداق الامور وجهها الصدق ثم مجرد اصدقه الراوي اورد عتبه لا يوجب لك ما لم ينضم اليه لا يفهمه هذا
 ولكن الرواية مطلقة في الخبر المشهور واثبت بين الاصحاب حتى بين من هو افقه من هذا المنقرب رواية لثان وان كان هو افقه من صاحب الخبرين يكون منه
 مع ان افقه به الحكم باسناد روايته لا يستلزم افقه به جميع روايتهما فقد يكون من عدله مفضولة بالنسبة الى روايته الاخرى الا ان ينزل الرواية في
 هاتين الصورتين وبالجمله فهذا الاشكال ايضا لا يقدح في ظهور الرواية بل مرجحتها في وجوب الترجيح بصحتها الراوي بالشهرة من حيث الرواية وبها
 الكتاب مخالفة العامة نعم المذكور في الرواية الترجيح باجتماع صفات الراوي من العدالة والفقه والصدقة والورع لكن الظاهر اذلة بيان جواز
 الترجيح بكل منها ولذا لم يشل الراوي وجود بعض الصفات دون بعض او تعارض الصفات بعضها مع بعض بل ذكر في السؤال انها عدل ان
 مرضيان لا يفضل احدهما على صاحبه فقد فهمنا الترجيح بملق النفاضل وكذا هو جليح بين موافقة الكتاب السنة ومخالفة العامة مع كفاية
 واحدة منها اجماعا الشك ما رواه ابي جهم الاحادي في عمالي السالني عن العلامة مرفوعا الى زيار قال سئلت با جعفر عليه السلام فقلت جعلت فداك
 بان عنكم الخبران والحد يثان المتعارضان فاما اخذ فقال باذلة خذ بما اشهر بين صحابك ودع الشاذ لاند رفقت باسماك انما معاين
 ما ثوبان عنكم فقال خذ بما يقول عدل عند له واثقما في نفسك فقلنا انما معاين لان مرضيا موثقا فقال نظرنا ووافق منهما العامة فا
 وخذ بما خالف فان لم يبق بقا خلفهم قلت دينا كما قاموا فبين لهم او غالفين فكيف صنع قال ان خذ بما قبل الحاطة لديك واترك الاخر قلت فانما
 معامو افغان للاختياط او غالفان لم فكيف صنع فقال ان في خبر احد هاتين اخذ بمرور الاخر الثالث ما رواه الصدق باسناد عن ابي
 الرضا عليه السلام في حديث طويل قال من رواه ورديكم من حديثين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله فما كان في كتاب الله موجودا حلالا او حراما
 ما تبعوا فاما في الكتاب فاما يكن في الكتاب فاعرضوهما على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كان في السنة موجودا منها هنر في حرام او
 مأمور به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الامر الزام فاتبعوا ما وافق لم ينع واخره وما كان في السنة نهى عنه او كراهته ثم كان الخبر خلافه فذلك
 رخصه فاعان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه الرواية لم يحرم وذلك لانه ليس لاحد منهما جعلوا بايها مشئت وسلك الاختيار من باب التسليم
 والانتاع والرواية رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يحرم في شيء من هذه الوجوه فمنه واليهنا على من يولي بذلك ولا تقولوا انها باراكم عليكم
 بالكف الثابت والوثوق ثم ظالمون باخون حتى ياتكم البيا من عيال اربع طائر سال القطب راو ذكر بسند الصحيح الصالح عليه السلام الطور

المصرف لانه من تخصص الادمان ولذا ذكره في تعارض الاحوال وقد مر وسبق تقديم الجمع لهذا النوع على ترجيحاته الاخر ومن ان النسخ على
في وثوقته في غايته القلة فلا يعتنى به في مقام الجمع لا يحكم به العرف فلا بد من الرجوع الى المرحجات الاخر كما اذا ائتمن الجمع بسبب جعل الكلام في الله
الحامس ان الروايتين لا يخترين ظاهران في وجوب الجمع بين الاقوال الصادرة عن الامم صلوات الله عليهم بوجه المتشابهة في الحكم والمراد بالمتشابهة
بقربته قوله ولا يتبعوا متشابهها ففضلوا هو الظن الذي ارد به من خلافه اذا المتشابهة ما المجل وما الماول ولا معنى للمنى عن اتباع المجل فالمراد بما
الظن الى النص او الى الاظهر وهذا المعنى كان مركزا في زمان ههنا هل للسماح بجمع الى البيان في الكلام المعلوم الصدور عنهم فلا بعد ارادة
ما يقع من ذلك في الكليات المحكية عنهم باسنادات الثقات التي تزل منزلة المعلوم الصدور فالمراد انه لا يجوز المباداة الى طرح الخبر المتشابه
خبرين ولو كان الاخر ارجح منه فاما في رد متشابه حد هذا الحكم الاخر وان الفقيه من مل في اطراف الكلامات المحكية عنهم ولم يبادر
الى طرحها لعارضتها بما هو ارجح منها والقرض من الروايتين الخ على الاجتهاد واستفاد في معاني الروايات وعدم المباداة الى طرح الخبر
بمجرد مرجع لعدم عليه لتمام الثالث عدم جواز الافتضاء على المرحجات لمصنوعه منقول العلم حاصل ما يستفاد من مجموع الاخبار بعد الفراغ
عن تقديم الجمع المقبول على الطرح وبعد ما ذكرنا من ان الترجيح بالاعدلته واخواتها انما هو بين الحكمين مع قطع النظر عن ملاحظة مستندهما
هو ان الترجيح بالاثمة والسند وثم بالاعدلته والا وثمة ثم بالغة العامة ثم بما يقتضيه الحكم وما الترجيح بموافقة الكتاب النسخ
فهو من باب اعتضاد احب الخبر بدليل قطعي لصدور الاشكال في وجوب الاحتياط وكذا الترجيح بموافقة الاصل ولا اجل ما ذكرناه
ثمة الاسلام رضوان الله عليه في مقام الترجيح في ديباجة الكافي سوى ما ذكره فقال علم بالخبر ان الله ان لا يجمع احدا من شئ
ما اختلفوا فيه من العلم عليه السلام رايا لاعلى ما اطلقه الله عليه السلام بقوله اعرضوها على كتاب الله فافق كتاب الله عز وجل فخذوا
وما خالف كتاب الله عز وجل فخذوا وقوله عز وجل فافقوا القوم فان اختلفوا في خلافهم وقوله عز وجل فافقوا القوم فان اختلفوا في خلافهم
منه لا تعرف من جميع ذلك الاقل ولا يحد شيئا احوط ولا اوسع من رد علم ذلك كله الى العالم عز وجل وقبول ما وسع من الامر فيه بقوله لا يجمع
احدتم من باب التسليم بسمعكم انتهى لعلم ترك الترجيح بالاعدلته والا وثمة لان الترجيح بذلك مركز في ان هذا ان الناس غير محتاج الى التوفيق
وحكي عن بعض الاخبار بين ان وجبا افعال هذا الترجيح كون اخبار كتابها صحتها وقوله ولا تعلم من ذلك الاقل لا شارة الى ان العلم بما يقتضيه الترجيح
للغة في زمن صدورها او كونها مجتمعا عليها قبل ولا تعول على الظن بذلك عارض الدليل وقوله لا يحد شيئا احوط ولا اوسع الخ كما اوسعها
التفسير فواضح ما وجب كونه احوط مع ان الاحوط التوقف والاحتياط في العمل فلا بعد ان يكون من جهة ان في ذلك ترك العمل بالظنون التي لم يثبت
الترجيح بها والافتاء يكون مضمونا هو حكم الله عز وجل بقبول اطلاق الخبر والتوسعة من دون نص مقيد ولذا طعن غير واحد على الاحتياط
على رؤس المذهب مثل المحقق العلامة بانهم يعتمدون في الترجيح على امواعدهما العامة فكيف يمكن ما ليس في النص من غير ان التوفيق
العمل في هذه المقام من مقدما لحدوث ان قد ذكرنا في الاصول من المرحجات في هذا المقام ما لا يرجع الى هذا الى حصول التمسك
ما ورد من اهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم من الاخبار المشتملة على وجوب الترجيح انتهى قول قد عرفت ان الاصل بعد ورود التكليف
الشرعي بالعمل باحد المتعارضين هو العمل بما يجهل ان يكون مرجحا في نظر الشارع لان جواز العمل بالمرجوح مشكوك في نعم لو كان الترجيح بعد
هو التوقف لا احتياط كان الاصل عدم الترجيح الاجماع كونه مرجحا لكن عرفت ان المختار مع الكفاية هو الترجيح فالاصل هو العمل بالراجح الا ان
يهتلك ان اطلاق الترجيح على هذا الاصل لا بد للمعتمد من المرحجات الخاصة بالنصوص من احاد من ما ان يستنبط من النصوص ولو بمعية
الفتاوى وجوب العمل بكل من يوجب قربه بها الى الواقع وما ان يستظهر اطلاق الخبر خصوصا بصوابه الكفاية من جميع الوجوه والحق في
النظر في اخبار الترجيح يقتضي التزام الاول كما ان التامل الصافي في اخبار الترجيح يقتضي التزام الثاني ولذا ذهب جمهور المجتهدين الى عدم
الافتضاء على المرحجات الخاصة بل ادعى بعضهم ظهور الاجماع عليه عن جماعة وكيف كان فاما يمكن استفادة المطلب منه فقرات من الروايات منها التي
بالاصدق في قوله وبالا وثمة المرفوعة فان اعتبارها بين الصفتين ليس الترجيح الاقرب الى مطابقتها الواقع في نظر الناظر في المتعارفين
من جهة ان اقرب من غير ملاحظة خصوصية صفة ليسا كما لا عدلته ولا افتقاره بجهل ان لا اعتبارا ولا يثبت له السبب الخاص من حيث خصوصية الصدوق والوثاق في الز
احاد الراويين ضبط من الاخر واعرف بنقل الحديث بالمعنى او شبهة لك فيكون صدق او ثبوت من الراوي الاخر وتبعك من صفات الراويين
الى صفات الرواية الموجبة لاقربته صدقها لان اصدق الرواية وثمة لم يقتضيه الراوي الا من حيث خصوصية الصدوق والوثاق في الز
فاذا كان احدا من صفة منقولة باللفظ والاخر منقولة بالمعنى كان الاول اقرب الى الصدق والى بالوثوق ويؤيد ما ذكرنا ان الراوي بعد سماع
الترجيح يجوز الصفاة ليشال عن صحت وجود بعضها وتقالها في الروايتين وانما سئل عن حكم غير ذلك في الروايتين في الصفات المذكورة في خبرها
حتى قال لا يفضل احد على صاحبه يعني من غير ما راها احدا فلو فهدت كل واحد من هذا الصفاة فابشها من ملاحظة لم يكن في جميع

عن صورة عدم الترتيب فيها واسأل ناسيبا لسؤال من حكم عدم اجتماع الصفات فافهم ومنها تعليل ذلك الأخذ بالتمسك بقولنا الجمع عليه ريب فيه
توحيه ذلك ان معنى كون الرواية مشهورة كونهما معروفتين عند الكل كما يلد عليه من السائل كلها مشهورين والتمسك بالشاذ ما لا يعرف الا بالقبول
ربما ان التمسك بهذا المعنى ليس قطعي البين والذات التي يتبعها لا ينبغي جرحها الا يمكن فرضها مشهورين ولا الرجوع الى الصفات لا يرى قبل ملاحظة
الشهرة ولا الحكم بالرجوع مع شهرتها الى المرجحات الاخرى فالمراد بنفي الريب نفسها لا انضمامها الى الشاذ ومقتضاها ان لا يربط الحمل في الشاذ غير محل فنية
خاصة بالتعليل ترجيح التمسك على الشاذ بان في الشاذ احتمالا لا يوجد في التمسك ومقتضى التعبد من مورد النص والحد وجوب ترجيح بكل كون
احد الخبرين اقل احتمالا للخالفه الواقع ومنها تعليل علم علم التمسك بتقديم الخبر الخالف لتمامه وان شذ في خلافه وان ما واقع فيه التناقض
هذه كلها نقضها باقالبه لا دائمة فيدل بحكم التعليل على وجوب ترجيح كل ما كان معصاة الحق والرسول وترك ما فيه مظنة خلاف الحق والرسول
بل الانصاف ان مقتضى هذا التعليل كتابه وجوب ترجيح ما هو اجد عن الباطل من الاثر وان لم يكن عليه نارة الحاطة كما يدل عليه قوله
ما جاءكم من عند احد من خبرين فتخلوا عنه احب اليكم من كتاب الله واخذ بشاذنا من شيهما فهو حق وان لم يشبهه ما هو باطل فانه لا توجيه له ان لا يقتضيه الا
ما ذكرنا من ارادة الاعداء والافتراء لئلا يثبتها قوله مع ما هو يدين الى ما لا يدين على ما ذكرنا من الامرين من خبرين في احد هاتين ريب ليس في الاخر
ذلك ان ريب يوجب اخذ به وليس المراد نفي طلق الريب كما لا ينبغي جرحه فانما هو من جهة التعارض بين منقول وبلفظه والاخر منقول بالمعنى وجب اخذ
بالاول لان احتمال الخطأ في النقل بالمعنى من جهة كذا اذا كان احد ما على سبيل القلة الوسائط الى غير ذلك من المرجحات لثباته لاحتمال
الغير المتفق في طرف المرجوح القائم الرابع في بيان المرجحات على خبرين ما يكون داخل هو كل خبر غير مستقل في نفسه بل مقبوعه بما فيه فاما كون
خارجيا بان يكون امرا مستقلا بنفسه ولو لم يكن هناك خبر سواء كان معبرا كالاصل والكتاب او غير معتبره نفسه كالشهر ونحوها ثم المستقل
اما ان يكون موقفا في اثره يتاحل خبرين الى الواقع كما في كتاب الاسل ببناء على افادته لفظ او غير موقفي ككون الخبر اولى بالخذ من الوجوب
بما على كون من باب التعليل لظاهره جعل المستقل مطم خصوصا ما لا يؤثر في الخبر من المرجحات لا يخلو عن ساعدا اما الداخلي فهو على ما
لانما ان يكون واجعا الى الصدق فيدل المرجح كونهما على قرب الى الصدق وابتداء عن الكذب سواء كان واجعا الى الصدق فيفسد المرجح كون
اقرب الى الصدق وابتداء عن الكذب سواء كان واجعا الى الصدق كصفات لا يرى والى منه كالاقتضاء هذا لا يكون في اخبار والاخبار واما
يكون واجعا الى جبر الصدق ككون احدهما مخالفا للآخر او لعل سلطانا في لفظ او قاض في الجور بناء على احتمال ان مثل هذا الخبر صالح لاجل التهمة
واما ان يكون واجعا الى ضمور التهمة العامة بناء على ما يوصف في الترجيح بينا في اكثر الروايات من ان خلاصه لم يربط الحق وكما ترجح بشبهة
الرواية وضوفا وهذه الانواع الثلاثة كلها متاخرة عن المرجح باعتبار قوة الدلالة لانها لا اقوى لا ترمق على ما كان اصح سندا وموافقا
للكتاب مشهورا واثبتا لا صاحبا في حصة الرواية لانه على المتأخر وموافقة الكتاب يجعله اعل من الكتابي قد تقر في محله فخص الكتاب
والمؤثر باخبار الاحاد فكل المرجح التعارض في الظاهر فلا يذهب الى التباين عدم ملاحظة المرجح الاخر والشذ ذلك ما اشترنا
البرهان بتمام من مصاب الترجيح بما هو اتم يمكن الجمع بوجهه في كل ما من مقطوع الصدق على غير جهة التمسك بل في جرحي كلامه
لمتكلم واحد بغير مرجح لا يمكن جرح صدق الكلامين على غير جهة التمسك وجرحهما كالكلام الواحد على ما هو مقتضى بل وجوب التمسك
بصدق الخبرين فيدخل في قوله انتم افقه الناس اذ عرفتم معنى كلامنا الى اخره واثبت المقدمه وقوله في كلامنا محكما ومشاهرا واثبت
الى محكمها ولا يدخل في ذلك مورد السؤال من علاج المتعارض بل موارد السؤال عن العلاج مختصا اذا كان المتعارضان فرض صدقهما
على قدرهما خبرا سائلا فيهما ولم يظهر المراد منها الا بينا اخر لاحدهما او لكليهما نعم قد يقع الكلام في ترجيح بعض الظواهر على بعض تبين لا
وهذا خارج عما نحن فيه فذكرناه كانهما اخلاف خبره كما يظهر من اجماعهم في الاصول وطريقهم في الفروع كما استظهر بعض شايخنا المعاصرين
ويشهد ما يظهر من مذهبهم في الاصول وطريقهم في الفروع نعم قد يظهر عن ائمة الشيعة الاستبعاد خلاف ذلك بل يظهر منه في ترجيح ما يلاحظ
بين المتضمنين فضلا من الظم والاخر فانه قد بعد ذكر كل الخبر الى ما يتعارضه وان كان هاتان ابعاضه فينبغي ان ننظر في التعارضين فيجعل على
اعدل الروايات في الطريق وان كانا سائلا في العدل لعل كذا رواة عدد وان كانا سائلا في العدل والعدو وكافا غارين عن القرين التي ذكرنا
بنظرنا ان كان حق عمل باحد الخبرين امكن العمل بالآخر فكيف مع العمل به بل طرح الخبر الاخر لا يكون العمل به با لا بالخبرين وان كان الخبران يمكن
العمل بكل منهما كما في الصريح جرح العمل الاخر على بعض الوجوه من التاويل كان لاحد التأويلين خبر بعضنا او يشهد به على بعض الوجوه كما وتلك
او منطقا او دليلا وكان الاخر عاربا عن ذلك كان العمل به ولى من العمل بما لا يشهد شيء من الاخبار واما لم يشهد لاحد التأويلين شيئا هذا خبره
فما بين كان خبرا في العمل بايها انتهى موضع الحاجة وقال في العدو واما الاخبار اذا تعارضت فتقابلت فانه يحتاج العمل ببعضها الى ترجيح الخبر
يكون باسبابها ان يكون احد الخبرين موافقا للكتاب السنة المقتضى بها والاخر مخالفا لها فيجب العمل بما وافقها وترك ما يخالفها وكان وافق احد

والقول باللفظ بالنسبة
الى المقول بالغير ان جعل
الاستثناء في التبيين
معقول القول باللفظ
اقرب الى الواقع

بالآخر على بعض الوجوه
وهو غير المتداول كان
العمل يروى من
العلماء

اجماع فقرة المحقق والآخر في وجوب العمل بما يوافق قوله فان لم يكن مع احد الخبرين شيء من ذلك كانت نية الطائفة مختلفة نظراً
وفاها فان كان روافد لا وجب العمل بتركه غير العدل وسبب القول في العدالة المعتبر في هذا الباب ان كان روافد ما جاعداً لنظر في
اكثره روافد وعمل بتركه العمل بقبول الرواة فان كان روافد ما متساوين في العدد والعدل لعل بالعدل هما من قول العامة وترك العمل بما يوافقهم وان
كان الخبران موافقين للعامة ومخالفين لهما فان كان متقياً العمل بالآخر على وجهه من اوجوه وحسب من التناول
واذا عمل بالخبر الآخر لا يمكن العمل بهذا الخبر الآخر وجب العمل بالخبر الذي يمكن مع العمل به العمل بالخبر الآخر لان الخبرين جميعاً منعولان جميع
على نقلهما وليس هنا وثيقة يدل على صحة احدهما ولا ما يرجح احدهما على الآخر فينبغي ان يعمل بهما اذا امكن ولا يعمل بالخبر الذي اذا عمل به جرح
العمل بالآخر وان لم يكن العمل بهما جميعاً لقضاهما وتناهما او امكن عمل كل واحد منهما على ما يوافق الآخر على وجهه كان الانسان مخيراً العمل بهما شا
انه في هذا كما ترى يشمل حتى تعارض العام والخاص مع الاتفاق فيه على الاخذ بالنقض قد صرح في عدة في باب بناء العام على الخاص بان
الرجوع الى التجميع والتخيير انه في تعارض العام بين روافد العام والخاص بل يعمل بهما من المتعاضدين صلوا واستدل على العمل بالخاص ما حاصله
ان العمل بالخاص ليس طر حال العام بل عمله على ما يمكن ان يرد الحكم وان العمل بالخاص في الخبرين والتعارض في ذلك لا يجري فيه التجمع وهو ما قضى صريحاً لما
ذكره هنا من ان التجمع من جهة عدم ما يرجح احدهما على الآخر وقد بطل في عدة من كلام بعض المحدثين حيث تكوّن العمل في الوجوب والتخيير على
الاستصحاب والكرهية بخلافه في عدة من طريق جمع الاشياء في باب بل ظاهر ما تعين الرجوع الى المرجح المقتضى بما يلوح هذا اليه
من كلام المحقق في باب بناء العام على الخاص فانه بعد ما حكم بوجوب بناء مال وقد يستشكل بان الاختيار قد ورد في تقديم ما هو مخالف للعامة
او موافق للكتاب والمخالف للعامة او نحو ذلك فانه لا يثبت منعقد ملاحظة العام والخاص من حيث العمل بالخصوص ولا بالنظر الى
المرجحات الخارجية اذ قد يطرح في الخاص او في التخصيص العام من جهة مرجح خارجي هو خارج عن اثنان من انهما يتحققان في هذا كذا خلا
ما يقتضيه لدليل لان الاصل في الخبرين الصدق والحكم بصدقهما فيفرضهما كالمؤثرين ولا مانع عن فرض صدورهما حتى يحصل التعارض في العمل
الخبر الواحد الخاص بخلاف العام المتأثر وان شئت قلنا ان مرجح التعارض بين الفعل والظن الى التعارض بين صانته المحققة في الظن ودليل جرحه
ومن المعلوم ان ارتفاع الاصل بالدليل وكذا الكلام في الظن والاطهر ان دليل جرحه الاظهر بجعله في بنية صارفة عن ازالة الظن ولا يمكن طرحه لاجل
الظهور لا طرح طريق الظن متعين العمل به ما قبل الظن منه وقد تقدم في ابطال الجمع بين الدليلين ما بوضوح ذلك فم يبق الاشكال في الظاهر الذي
يمكن التصريح به في كل واحد منهما بما يرفع منافاة الظن الاخر منه والامر بين التجميع من حيث السند طريق الرجوع وبين الحكم بصدورهما وادارة خلاف الظن
في احدهما فعلياً ما ذكرنا من ان دليل جرحه المعارض لا يجوز طرحه لاجل صانته الظن وفي صاحب بل الامر بالعكس لان الاصل الاثر احم الدليل في الحكم
بالاجمال لكنا هو صانته الحقيقة في كل منهما مع العلم انهما لا يادارة خلاف الظن من احدهما فينتسباً قطا الظن وان من الطرفين من جرحه ان جرحه بالنسبة الى
مورد التعارض فيهما كظاهره مقطوع الصدق او ككلام واحد تضام فيه ظاهران وبشكل يقتضي تعارض بينهما في ادخالها في الاخبار
العلاجية او تخصيصها بخصوص المتعاضدين اللذين لا يمكن الجمع بينهما الا باخراج كل واحد من كليهما عن كليهما خلافاً للظن مع انه محصل الحكم بصدقه الخبرين
واحد على نفى الثالث كما في المتباينين وهذا هو التعيين لنا استقرت طريقة العمل على ملاحظة المرجحات السندية في مثل ذلك لان اللازم من
ذلك جوبان خبر بينهما عند هذه المرجحات كما هو في اخر عيان في عدة والاستصحاب المتقدمين كان اللازم على الاول التوقف من اول الامر الرجوع
الى الاصل ان لم يكن مخالفاً لهما والا فالتخيير من جهة العقل بناء على القول بصدور الامر بين احتمالين مخالفين للاصل كما لو جرحه في امره وقد اشارنا
الى انه قد يفصل في المسئلة بين ما اذا كان لكل من المتعاضدين مورد سليم عن تعارض كماله العامة من وجه حيث ان الرجوع الى المرجحات السند
فيها على الاطلاق بوجوب طرح الخبر المروج في مادة الافتراق ولا وجه له وبقتصر التجميع على خصوص مادة الاجتماع التي هي عمل المعارضة وطرح
بالنسبة لهما مع العمل برؤية مادة الافتراق بعيد عن ظاهرات العلاجة وبين ما اذا لم يكن لهما مورد سليم مثل قوله اعتدل للجمعة الظن في الوجوب
وهو لا ينبغي غسل الجملة الظن في الاستصحاب بطرح الخبر المروج واسأل الاجل بعض المرجحات لكن الاستصحاب المذكور في الاخبار العلاجية انما هو من جهة
بناء العرف في العمل بخلافهم من حيث لظن باصداً ولا يمكن التبعيض صدق العامة من جهة حيث ما ذكرنا الافتراق ومادة الاجتماع و
اذا تعبدنا انما صددت بالخبر الجاهل مع الشدائد فلا مانع من تعبد ببعضه فهو المفردون بعض كيف كان فمركب التفضيل او جرحه وهو وجه
الحلاق هال المرجحات ما ذكرنا في جهة من عدم جواز طرح دليل جرحه احد الخبرين لاصالة لظن الاخر فهو انما يحسن اذا كان ذلك الخبر بنفسه
قوية على خلافه لظن في الاخر ما اذا كان محتاجاً الى دليل ثالث بوجوب صرف احد هاتين الحكما لظن هاتين المرجحات في الجمع بينهما في الشاهد
ان اذا عمل بكليهما اصح تعارض طاهر لهما غير ممكن فلا بد من طرح احدهما معباً التجميع او غير معين للتخيير لا بقاس حالهما على حال مقطوع

او نحو ذلك

والاستصحاب

الصدور في الاشياء الى الجمع بينهما كما اشترنا الى دفع ذلك عند الكلام في اولوية الجمع على الطرح والمسئلة على الاشكال وقد قلنا في
 تقديم النص على الظاهر خارج عن مسئلة الجمع بحسب ذلك لان الظاهر لا يعارض النص حتى يرجح النص عليه نعم النص على السند يعارض دليل سند
 لدليل جهة الظاهر ولكنه حاكم على دليل اعتبار الظاهر فنحصر الترجيح بحسب ذلك لا في تعارض الظاهر والظاهر نظر الى احتمال خلاف الظاهر في كل منهما
 بلا حجة نفسه غايته الامر بجمع الاظهر ولا فرق في الظاهر والنص بين العام والخاص المطلقين اذا فرض عدم احتمال في الخاص يبقى معه ظهور العام
 كمالا يدخل في تعارض الظاهر بنو تعارض الظاهر والظاهر بين صيغة الواجب مع دليل فقي الباس عن الترتيب لان التعريف بوجود احتمال واحد
 الدليلين المحتمل ذلك في الاخر وان كان ذلك لاحتمال بعيد في العاقبة لان مقتضى الجمع بين العام والخاص بعينه موجود فيه وقد يظهر
 خلاف ذلك في حكم النص في الظاهر من بعض الاحكام في كبريم الاستدلال به مثل حمل الخاص المطلق على التقيد ولو اقتضت ذلك لكانت العامة مائة مائة
 الشيخ وفي مسئلة من اذني صلوة ركعة حيث حل ما ورد في محقق صلوة من جليل الراية بقدر التمسك على التقيد وعلى عموما ابطال الاستدلال
 وتبعه بعض متأخري الشافعيين في كون الشفاعة كانه يبي على تقدم في العدة والاستصحاب من ملاحظة المرحلات قبل حمل احكامها على الاخرى على
 استفادة التقيد من قرآن اخر غير موافقة مذاهب العامة ومنها ما تقدم من بعض المحدثين من مؤلفات حل الامر بالتي على الاستصحاب وقد
 يظهر من بعض الفرق بين العام والخاص في وجوب النص في الاستصحاب ما يتلوها في قرب توجيها بين غيرهما ما كان تاويل الظاهر
 بعدا حيث قال بعد في الاشكال عن الجمع بين العام والخاص في وجوب النص في الاستصحاب استشكل الجمع في مثل ما اذا دل الدليل على ان
 اوس باطن الفرج لا ينقض اوصو ذلك دليل اخر على ان اوصو بعد منها وقال بان الحكم بعد وجوب اوصو في المقام مستند الى النص
 المذكور وما الحكم باستصحاب اوصو فليس مستندا لان تاويل كلامهم لم يثبت حجة الا اذا فهم من الخارج ارادته والقوى العمل به محتاج الى
 شرع مجرد واولوية الجمع عن صانع اول بعد ما ذكرنا من الدليل الذي على وجوب الجمع بين العام والخاص شبهه بعينه جاري فيما فيه وبما في
 في الجمع شيوخ التخصيص بل المدار على احتمال وجود في احكام الدليلين مفقود في الاخر مع ان حلا وجوب عادة الوضوء على الاستصحاب
 شايخ على اعتراف به سابقا وليت شعرك ما الذي اراد بقوله واول كلامهم لم يثبت حجة الا اذا فهم من الخارج ارادته فان يوقع على طرح
 دل على وجوب عادة الوضوء عدم البناء على ان كلامهم حتى يمنع من تاويله الا بدليل وهل هو الا طرح السند لاجل الغرضين تاويله وهو غير
 معقول وان يوقع عدم طرحه على التعبد بصدق ثم حمله على التقيد بهذا من من الا ولا فلا دليل على وجوب التعبد بغير حمل على تقدير
 الصدور بل لا معنى لوجوب التعبد به الا في اثره العمل به تب عليه بالجملة ان الخبر الظني اذا اراد الامر بغيره ساء وناق بده فلا شك ان
 التقيد تاويله وجوب العمل على طبق التاويل ولا معنى لطرحه والحكم بصدق تقيد فرار عن تاويله وسبحي باءة توضيح ذلك انك قلنا جمع
 ما كان من بيان المرحلات في ذلك لا لزوم رجوعا الى جميع الاظهر على الظاهر والآخر ثم قد تكون بلا حجة خصوص المتعارضين من جهة لقارئ
 الشخصية وهذا لا يدخل تحت ضابطه وقد يكون بلا حجة نوع المتعارضين كان يكون احدهما ظاهرة في العموم والآخر حجة شرطية ظاهرة في الخصوص
 بطريقا متابع الكلام في ترجيح الموقوف على العموم كعارض التخصيص في بعض افراد العام والخاص التقيد وقد يكون باعتبار التخصيص
 احدا عاما من او المطلقين على الاخر بعد التخصيص التقيد فيه وكذا في جملة من هذه المرحلات نوعية لظن احكام المتعارضين في مسائل الا
 الاشكال في تقديم ظهور الحكم الملقى من ان في مقام التبرير في استمرار واستمرار الشرع على ظهور العام في العموم الا في احدى وجهين في ذلك
 النص في من الشيخ من غير فرق بين اشكال النسخة في العام او في الخاص المعروف بغير ذلك للشيخ التخصيص في النسخ وقد وقع
 الخلاف في بعض النصوص تمام ذلك بحث العام والخاص من مباحث الفاظ وكيف كان فلا اشكال ان احتمال التخصيص مشروط بعد ورود
 الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام كما ان احتمال النسخ مشروط بورد في النسخ بعد الحضور فالخاص الموارد بعد حضور وقت العمل بالعام بعض
 في النسخ واما ارتكاب كون الخاص كاشفا عن نية كانت مع العام واختفت فيه خلافا لاصل الكلام في علاج المتعارضين من دون التزم
 شيء فانما يعلمها نعم لو كان هذا دليل على امتناع الدليل في التخصيص التزم اتفاقا والقرينة حين العمل وجواز ارادة خلاف الظاهر
 والعام مع مخالفتهم بالظن الواجبة لعلها يظهر من هنا بوقوع اشكال في تخصيص العموم المتقدم في كلام النبي والوصو وبعض الائمة علمها
 وبالمختصة الواردة بعد ذلك من غير ان لا يمتنع فانما بلان يرتكب فيه النسخ او كشاف الخاص عن قرينة مع العام فتقيد او كون الخاصين
 بالعام تكليفهم ظاهر العمل بالعموم المراد به خصوص ما في النسخ بعد توجيها فوقع بعد النبي باءة كشف ما بين النبي عن غاية الحكم
 الاول واستدلال الحكم الثاني من نوع بان غلبة هذا النوع من التخصيص اباي عن حملها على ذلك وقع ان الحمل على النبي بوجوب طرح ظهور
 كلا الخبرين في كون مضمونها حكما مستمرا من اول الشرع الى اخره الا ان يفرض التقدم ظاهر في الاستمرار والمتاخر غير ان نسبة في
 الصدور وهذا لا يحصل في كثير من الوارد بل اكثرها ما اختلفا في اختصاصا فبعد بل وبجاء عادة عموم البلوى بها من حيث العمل والعمل

ما كان في النص في
 في اوس باطن الفرج
 في الجمع شيوخ التخصيص

وبعبارة اخرى
 تكلمهم بظاهر
 هو انما بالعموم

مع إمكان دعوى العلم بعدم علم أهل العصر لتقدم وعلمهم بما بل العلوم جهلهم بها فالوجه هو الاحتمال الثالث فكأنه في موضع من مواضع العقيدة بيّنات المكلف كان على التدرج كما يظهر من إيجاب الأمر أو نفي أشراك الكليات الأحكام الواجبة فكأنه ردوا التقيد والتخصيص للعمومات والمطلقات فيجوز أن يكون الحكم الظاهري السابقين الترخيص ترك بعض الواجبات وفعل بعض المحرمات الذي يقتضيه العمل بالعمومات وإن كان المراد منها التخصيص الذي هو الحكم الشرعي ودعوى الفرق بين أصناف المكلف الفعل على بقاء المكلف على ما كان عليه العمل والترك يقتضي البرائة العقلية وبين أنما الرخصة في فعل الحرام وترك الواجب ممنوعة غاية الأمر لا لو كان من قبيل عدم الباب والثاني من قبيل بيان لعدم الاقتضيه بعد فرض الأصل مع أن بيان لعدم قد يدل على وجوده في الكل بمثل قوله في خطبة الغدير في جملته معاً أشرف الناس ما من شيء يترجم إلى الجنة أو النار كبرهم وقام شيء يبعد كرم النار وقد نصبتكم عندهم بجواز أن يكون مضمون القول هو لا راعي اختفاء القرنين المصنعة لنفي الزام بكون التكليف في الأصلية فيه لا في المكلف به فالحاصل أن الاستفادة من التبع في الاختصاص والظن من خلوا العمومات والمطلقات عن القرنين الباقين جعل الوصفي مبنياً لجميع ما أطلقه وأطلق في كتاب الله وأورد علم ذلك في ذلك الوصفي بالنسبة إلى من بعده من الأدب صلوات الله عليهم فينبوا ما وافقه لمصلحة واخضوا ما رادوا المصلحة في اختفاءه فان قلت اللازم من ذلك عدم جواز التمسك بما صالته عدم التخصيص في العمومات بناء على اختصاص الخطاب بالمشافهين ورفض الخطاب في غير الخطاب الأول يلزم من عدم التخصيص لما في الواقع إرادة العمولان المفروض جواز تأخير التخصيص عن وقت العمل بالخطاب قلت المستند بآياته حاله الحقيقة بما صالته عدم القرنين في الخطاب بالظن وإرادة طرفة بضمه من الأصل الذي ستر عليه طريقه الخطاب هو أن لا يشك في إطلاق الكليات إلا لاجل إرادة تفهيم معناها الحقيقي والجازي فإذا لم يخصص قرينة على إرادة تفهيم الحجاز تعين إرادة الحقيقة فمضاهيها فان أطلق الخطاب التخصيص المستلزم كان هذا كاشفاً عن مخالفة المكلف لهذا الأصل لئلا يظن عليه نفعه بالأصل فالإلزام للحكم بإرادة تفهيم الحكم من الخطابين فبشرط الغائبين معهم ومنها أنه أريد الإطلاق والعموم فيعارض تقيداً لمطلق وتخصيص للعام ولا إشكال في ترجيح التقيد على ما حققه سلطان العلماء من كونه حقيقة لا حكمية لا إطلاق من حيث عدم البيان للعام بيان بعدم البيان للتقيد جزء من مقتضى الإطلاق والبيان للتخصيص ما نفع عن اقتضاء العام العمومات وهذا المانع عن العمومات الأصل والمفروض وجود مقتضى له ثبت بيان التقيد وارتفع مقتضى الإطلاق فالملقوب يدل على تقديم العام وبطلان تخيها وما على القول بكونه مجازاً فالمعروض وجه تقديم التقيد في أغلب التخصيص فيه كما لم يرد استنباط العمومات من دليل الحكم كانه لا فائدة من استدلال في الوضع كذا هب لسلطان في العمومات والعمومات يظهر حال التقيد مع سائر الجازات ومنها تعارض العموم مع غيرها لإطلاق من الظواهر والظن المعروف بتقديم التخصيص شيوخه وقد ساءل في بعضها مثل ظهور الصيغة في الوجود في استعمالها في الاستصحابا في بعض الأضداد بل بكونه مجازاً مشهوراً ولم يقل ذلك في العام التخصيص ومنها تعارض ظهور بعض ذات المفهوم في الجمل مع بعض الظن بتقديم جملة الغائبة على الشريطة والشريطة على الوصفية ومنها تعارض ظهور الكلام في استمرار الحكم مع غيره من الظواهر في الحدود والامرين في النسخ وإن كان خلاف ظن آخر وألغى في جميع الكل على التبع لعلها بالنسبة إليه وقد استدل على ذلك بقوله تعالى حلال محمد صلى الله عليه وآله إلى يوم القيمة حرام إلى يوم القيمة وفيه نظر لأن الظن مسوق لبيان استمرار أحكام محمد صلى الله عليه وآله إلى يوم القيمة لا بيان استمرار أحكامه التخصيصية إلا ما خرج بالدليل فالمراد أن حلاله حلال من قبل الله جل ذكره إلى يوم القيمة لا حلال من قبله حلال من قبله إلى يوم القيمة لكون المراد استمرار حكمه وأصعق من ذلك التمسك باستصحاب عدم النسخ في المقام لأن الكلام في قوة أحد الظاهرين دخلاً في الآخر فلا وجه لملاحظة الأصول العلمية في هذا المقام مع أنا إذا فرضنا ما مقدّمه وأخصاً ما خالفنا لاشك في تكليف التقيد من العام وعدم تكليفهم باستصحاب الحكم السابق لا يضر في نفي الكلام في عدم النسخ معارض ظهور في العمومات أن هذا التعارض إنما هو مع ظهور الخاص بثبوت حكمه في الشرع بابتداء والتعقيب التخصيص هذا بعض الكلام في تعارض النوعين المختلفين من الغيوب وأما الصنفان المختلفان من نوع واحد فالجواز الراجح الشايع مقدم على غيره وهكذا جعل الأسد في أسد على الرجل الشجاع دون نيجل الأجر ويجعل الأمر المصروف عن الوجوب على الاستحباب وإن لا باعراً ما تقدم بعض أفراد التخصيص على بعض يكون بقوة عموم أحد على الآخر ما لنفسه كقدّم الجمع الحلي بالأمر على المفرد المعروف فهو ذلك وقد يكون لفرق أحد التخصيصين وبعد الآخر كما يقال إن أكثر أفراد مقدم على غيره فإن العرف يقدم عمومياً على كل رمان على عموم انتهى عن كل كل خاص لا أنه أقل فرداً فيكون أشبه بالنسخ كما إذا كان التخصيص من أحد ما يخصه الكثير من الأفراد بخلاف الآخر فيبقى العام شيء وهو أن ما ذكرنا من أن التعارض من النص على الظن والظاهر على الظن لا إشكال في تفصيله في المتخاصين كما إذا كان التعارض بين زيد من دبلين وقد يصبى تعبد من المذنبات في تعارض بين اثنين منها براءة واحدة مع الثالث مثلاً قد يكون للنسبة بين اثنين العمومات والتخصيص

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

من وجوهه بنقلب بعد تلك الملاحظة الى العموم المطلق وبالعكس الى التباين وقد وقع التوهم في بعض المقامات فنقول توضيحاً لذلك ان النسبة بين المتعارضات المذكورة ان كانت نسبة واحدة فحكمها حكم المتعارضين فان كانت النسبة العموم من وجه وجب ان يجمع المتعارضات مثل قولنا يجرى اكرام الفساق ويحبب اكرام الشعراء فعارض الكل في مادة الاجتماع وان كانت النسبة عمومياً مطلقاً فان لم يلزم محذور من تخصص العام بها خصصت بما مثل المثال لا في وان لم يلزم محذور مثل قولنا يجرى اكرام العلماء ويحبب اكرام الفساق فعارض العلماء ووجه ذلك ان التباين بين مجموع الخاصين مباين للعام وقد توهم بعض علماء فلاحوا العام بعد تخصصه ببعض الافراد باحاطة وتعمق مع الخاص المطلق الاخر فاذا وردوا اكرام العلماء ودل على عدم وجود اكرام فساق العلماء ووردوا بهذا انكروا التوهم كانت النسبة على هذا بين وبين العام بعد اخراج الخاصين عما في وجه ولا يلزم بذلك خيالياً اذا كان الخاصان دليلين لفظيين في وجه لفظي ملاحظة العام مع احدهما على ملاحظة الآخر وانما يتوهم ذلك في العام المختص بالاجتماع او العقل ليعلم ان المختص لا يكون كالتصل فكان العام استعمالاً بما عد ذلك الغرض الخارج والتعارضان ملاحظين في استعماله لفظ كلي من دليلين لا يبين ما وضع اللفظ لروان علم عدم استعماله في المثال المذكور عدوهم والنسبة بين وبين التوهم من وجه ويندفع بان التشاق في المتعارضين انما يكون بين ظاهره لا بين دليليه وظهور الظاهر ان يستدل في وضعه وان يستدل في قرينة المراتم وكيف كان فلا بد من احراره حين التعارض وقبل علاج هذا العلاج راجع الى وضع المانع لا الى احرار المقتضى في العام المذكور بعد ملاحظة تخصصه بل في العقل في لاحظ بالنسبة الى وضعه للعموم قطع النظر عن تخصصه بذلك الدليل فالدليل المذكور والمختص اللفظي سواء في المانع في الوجود في العموم فيرفع اليه عن الموضوع لهما وان لاحظ بالنسبة الى المراد منه بعد تخصصه بذلك الدليل فلا يلزم في ارادة العموم باستثنا ما خرج بذلك الدليل الابعاد ثبات كون تمام المراد وهو غير معلوم الا بعد نفي احتمال اختصاصه بواحد من اوجهه او محال من وجهين بل المراد وبعض الدليل المذكور قرينة صارفة عن العموم لاعتقاده تمام الباقى واصالة عدم المختص الاخر في المقام غير جائز مع وجود المختص اللفظي وعبارة اوضح تعارض العلماء بعد اخراج فساقهم مع التوهم ان كان قبل علاج دليل التوهم في وضع فاعبته فلا ظهور لوجه النسبة بين ظاهره لان ظهوره يتوقف على علاج فلا ظهور له في تمام الباقى حتى يكون النسبة بين وبين المختص اللفظي في رفع تخصصه باكرام التوهم وان كان بعد علاج عدم ضرر فلا داعي لبل هو كما لدليل الخارج المذكور مانع من مقتضى رفع العموم لو كان المختص متعللاً بالعام من قبل الصفه لولا ان كان بعد البعض كما في اكرام العلماء العدا لان كان نوعاً لا عدداً ولم يحتج ملاحظة النسبة بين هذا التركيب لفظي في تمام الباقى وبين المختص متصل بما لا يصح من قبل اسد بروي فلو ورد مختص منفصل اخر كان ما تعالاهما الظهور وهذا بخلاف العام المختص بالمتفصل فانه لا يحكم بجره وحذف مختص منفصل بظهوره في تمام الباقى الابعاد احرار عدم مختص اخر فالعام المختص بالمتفصل لا ظهور له في المراد من قبل هو متل احوال جميع المختصات محال بين تمام الباقى وبعضه بعد تبين ارادة الباقى بعد جميع ما ورد عليه من التفصيل ما المختص المتصل فلما كان ظهوره في تمام الباقى في الكلام التكييف على القول بكونه حقيقته او موضع لفظ القرينة بناء على كون لفظ العام مجازاً اصح احصاء الكلام بالظهور لاحتمال ارادة خلاف ما وضع للكثرة او لفظاً قرينة لفظه ان التخصص بالاستثنا من قبل المتصل ان مجموع الكلام في تمام الباقى ولذا لا ينبغي التحصن وقال لا تكتم العلماء الا العدل ثم قال اكرم التوهم النسبة عموم من وجه لان اخراج غير العادل من التوهم يخالف لفظ الكلام الاول ومن هنا يجب ان يقال النسبة بين قوله ليس العلماء ضاراً لا الدنياء والدرهم وبين ما دل على ضاراً ان الذي ذهب لفضته عموم من وجه كما هو غير واحد من سائر المتأخرين في شرح الاول لان ذلك لا يجرى وهو كالتالي بالاطلاق ويرجع الى عموم ما في الضمان خلافاً لما ذكره بعضهم من ان تخصص العموم بالدرهم والدينار لا ينافي في تخصصه بل يعلق الذي ذهب لفضته وذكره صاحب المسالك واطال الكلام في توضيح ذلك فقال ما لفظه لا خلاف في ضاراً بمعنى الدرهم والدينار بل ما اختلف في غيرهما من الذي ذهب لفضته كالحل في المصوفان مقتضى الخبر الاول ونحوه ودخولها ومقتضى تخصصه الثاني بالدرهم والدينار في وجهها ومن الاحتكام نظر الى ان الذي ذهب لفضته مختصاً من عدم الضمان ولا منافاة بينهما وبين الدرهم والدينار لا ينافي بعضها في وجهها ويستثنى جميع الضمان في مطلق التخصص منهم من التفت الى ان الذي ذهب لفضته مطلقاً وعاماً ان مجازاً في اشارة الحرف في عموم وعدة الدرهم والدينار فيقتل او مختصاً فيخرج من التخصيص على المطلق على المقتضى العام على الخاص التحقيق ذلك ان نقول ان هناك خصوصاً على ثلاثة احوال حداها عام في عدم الضمان من غير تبعية كصحة الجلب على اطلاق دليله على مسعى غير ضاراً ضاراً بغيره ومن قريب منها صحة الجلب على اية اقر على دليله وسلم وثابتهما الحكم الا ان استثنى مطلق الذي ذهب لفضته وثابتهما الحكم الا ان استثنى الدرهم والدينار في وجه فلا بد من الجمع في اخرج الدرهم والدينار لا يلزم من وجه ما من الوجهين الاخرين فالأخوه من العموم بقى العموم عاماً جازاً لا يرد عارضه لتخصصه بل يعلق في اخرج الجمع بينهما على العام على الخاص قبل ما كان الدرهم والدينار في وجه لفضته وجب تخصصهما بما عدا القاعدة ما بقي المتعار

الامين الاول والثاني غرضنا الاشهاد ان كلاهما مخصوص لذلنا لان كلاهما مستثنى ليس هذا الا ان احد الخصمين اعم من الاخر وهو
 غير باغ فخصيص الامين الاول بكل منهما او بغيره مطلق لان احدهما يخص بالآخر لعدم المناقاة بين خارج الذهبية الفضة في لفظه وانما
 والذاتية في لفظه حتى يوجب الجمع بينهما بالخصيص لا بغيره وايضا فان لعل بالخير لا يخصص لا يمكن لان احدهما لم يخص بالآخر وانما بقي البناء
 على حكم عدم التعاين فكذلك لا لهما قاصرة والعلل بطلان كل منهما بطلان لعل بالخير بالخصيص لان ذهب الفضة فان قيل بالخصيص جعلناهما
 لا بكل واحد منهما فلا يضر عدم كلا لهما على الحكم المطلوب من قلنا هذا ايضا لا يمنع حصول واحد من الدلائل في كل واحد مع قطع النظر
 عن صاحب مقرر وقد وقع في وقتين في حالتين مختلفتين فظهر ان زيادة المصير من كل منهما غير مقصودا عما استثنى منهما من جملة الافراد المستثنى
 وعلى تقدير الجمع بينهما بجعل المستثنى مجموعا استغنى عن الاخر جانبا عن القصور في الدلائل لعل المطلوب لا كمالها الا ان الاستثناء ليس مقصودا
 على ما ذكرنا في كل واحد فان قيل اخرج الداهم والدانير خاصتهما في اخرج جملة الذهبية الفضة على الداهم والدانير كما يجب الجمع بين
 الضمان لطلاق لغيره والضمان لهذا النوعين تحقيق فلنا منع المناقاة بين الامرين فانما استثناء الداهم والدانير انما مضى بقاء العموم في
 حكم عدم الضمان فاما عما مر وقد عارضه استثناء الاخر فوجب تخصيصه بالوجه لخصيص احد الخصمين بالآخر وايضا فان حل العام على الخاص
 استعمال مجازي وايضا على عموم الحقيقة لا يجوز العدل الى المجاز مع امكان الاستعمال على وجه الحقيقة وهو هنا ممكن في عموم الذهبية الفضة
 فيستعمل اما صراحا الى الخصيص الاول لقدره على كل تقدير فان قلنا اننا لخصيص مجاز وجب تقليده ما امكن لان كل فرد يخرج من مجموع
 المجاز في استعمال حيث كان حقا من يطلق على جميع الافراد مع فقول قد عارض منا جازا ان احدهما لخصيص لذهب الفضة بالذاتية
 والداهم والثاني في زيادة تخصيص العام الاول بمطلق الذهبية الفضة على تقدير عدم تخصيصها بالدانير والداهم فخرج احد المجازين
 على الاخر فخرج من غير مرجح بل يمكن ترجيح تخصيص الذهبية الفضة لان فيه مراعاة قوانين التعارض بينهما وما هو اخص فلنا لانكسار التعارض
 بين الامرين لان استعمال العام الاول على وجه المجاز حاصل على كل تقدير واجا عاون بارة الجوز في الاستعمال لا يعارض براصل الجوز
 الاخر فان ابقاء الذهبية الفضة على عمومها استعمالا حقيقيا فكيف يمكن تخصيص الجوز مع ثبوت بطلان لك يظهر لكان الترجيح بغير مرجح
 لان المرجح حاصل في جانب الحقيقة هذا ما يقتضيه الحال من الكلام في هذين الوجهين وبقي فيموردنا مع حاجتنا الى تتبع اقول ان مقتضى نظرنا للتبعية بين
 رواقى الداهم والدانير بعد جعلها كرواية واحدة وبين ما دل على استثناء الذهبية الفضة من قبيل العموم بوجه لان التعارض بين العقل
 من الاولى والعقد الاجازي في الثانية الا ان الاول عام والثاني مطلق والتقييد اولى من التخصيص بعبارة اخرى بدور الامر بين رفع اليد عن
 المحصر الداهم والدانير ورفع اليد عن إطلاق الذهبية الفضة وتقييدها اولى لان يقال ان المحصر كل من رواقى الداهم والدانير
 موهون من حيث اختصاصها باحد هما فيجوز اخرج الاخر عن عمومها وذلك يوجب لو هو في المحصر لم يكن الامر كذلك في مطلق العام وهو بدو ذلك
 ان يقتيد لذهب الفضة بالعدلين مع غلبة استعانة الضمير بعد جداولنا ذكرنا بطلان نظرية مواضع ما ذكره صاحبنا لك في تحرير
 المسئلة وان كانت نسبتين المتعارضتين مختلفتين كان فيما يقدم على بعض اخر منها اما لاجل الدلائل في لفظ الظاهر والظاهر انما
 لاجل مرجح لا قدم ما عقول تقدم ثم لو حظ النسبة مع باقي المتعارضات فقد ينقلب لتبعية وقد يجد ثل ترجيح كما اوردنا كرم العلماء ولا تكون
 مناهة وبتحريك اكرام العدل فانه اذا حصل العلماء بعد لهم بطريق من العدل فخصص العدل بغير علمائهم والشرك ذلك واضح اذ لو التفت
 في العلاج لم الغاء النظر للعلماء لورود اكرام العلماء ولا يكرام الفاسق ويستحب اكرام الشعراء فاذا فرضنا ان الفاسق اكثر فدا من العلماء
 خصل غير العلماء في العالم الفاسق عن المحرم وبقي الفاسق من العلماء الفاسق منه مردا بين الوجوب استحسانا ثم اذا فرضنا ان الفاسق
 اخرج العلماء اقل فدا من الشعراء خصل الشعراء فبالفاسق الشعراء غير مستحب الا كرام فاذا فرض صيرورة الشعراء بعد التخصيص بالفاسق اقل مورد من العلماء
 خصل لبل العلماء بدليله فيحكم بان قاعدة الاجتماع بين الكل اعني العالم الشعراء الفاسق مستحب كرام وقس على ما ذكرنا صورة وجود المرجح من غير
 جهة الدلائل بعضها على بعض الغرض من طائر الكلام في ذلك التفسير على وجوب التمسك في علاج لا يعتمد التعارض لا نأخذ عن ثنائى كتب الاستدلال
 على بعض الروايات والله مقبل العثرات حيث فرغنا من بعض الكلام في المرحلات من حيث الدلائل التي هي مقدمة على غيرها فلنشعر في مرجحنا
 الرواية من الجنات الاخر فنقول والله لتوفيقنا لهذا قد عرفت ان ترجيح ما من حيث الصدق بمعنى جعل صدور احدا خبر بين اقرب مرجح
 غير بحيث لو لا الامر بين الحكم بصدور خبره بحكمنا بصدوره ومورد هذا المرجح قد يكون في السند كاعدا لغير الراوى قد يكون في المتن
 ككونه اضعف وكونه منعوقا باللفظ واما ان يكون من حيث جهة الصدق فان صدور الرواية قد يكون لجهة بيان الحكم الواضح قد يكون لبيان خلاف
 لتقية او غيرهما من مصالح الظاهر بخلاف الواقع فيكون احداهما بحسب مرجح اقرب الى السند لاجل بيان الواقع واما ان يكون من حيث التمهيد
 يكون من حيث احداهما اقرب الى النظر الى الواقع واما تقسيم الامر بين المرحلات الى السندية والتمهيدية فباعتبار ما يوجب لا باعتبار مورد

هذا هو الوجه
 في الاستدلال
 في الاستدلال
 في الاستدلال

الثاني
 في الاستدلال

في الاستدلال
 في الاستدلال

الرجحان ولذا يكره في المرجحات المتباعدة الضعيف والنقل باللفظ والمعنى بل يكره المنطوق والمفهوم والمفهوم والهموم
واشبه ذلك ونحو ذلك كذا من التقسيمين كذا استنبطناه التجميع بطول الحاجة اليه بعد معرفتنا ان مناط كون احدهما اقرب من حيث السند
عن الامام ع كذا الحكم الواقعي والتمسك بالسند فيما هو منها كون احدهما اقرب من حيث السند والآخر غير عدا مع كونه مقبولا في الوجه من حيث
كونه مخزعا لكذا وبها كونه عدل وتعرف لا عدلية اما بالنقل عنها واما بالنقل فيها بل يكره في الاخر منها كونها صدق مع علمانية
كلها وما يدخل في ذلك كونه اضبط في حكم الترجيح لهذا الاحور ان يكون طريق ثبوت مناط القبول في احدهما اوضح من الاخر واقرب الى انوار
من جهة نقد المركب او رجحان احدهما كين على الاخر ويقتضي بذلك التباس اسم الزكي بغيره من الجرحين وضعف ما بين المشترك بينهما علو
الاسناد لا كما قلت الواسطة كان احتمالا لكن باقل وقد يعارض في بعض الموارد بندرة ذلك واستبعاد الاستدلال بها عدل من الرواة
فيكون مظنة الارصال والحوال على نظر المجتهد ومنها ان يرسل احدا الراويين فيخذل الواسطة ويسند الاخر رواية فان لم يكن ذلك فيكون
توثيق المرسل لمعارضها جرح خارج وهذا الاحتمال منفي في الاخر وهذا اذا كان المرسل من يقبل مراسله والا فلا يعارض السند راسا ولا
الشيء في عدة تكا في المرسل المقبول والسند ولم يعلم وجهه منها ان يكون الراوي احدا الراويين متقدما وراوي الاخرى واحدا او يكون رواية
احدهما اكبر من السند يرجح على الواحد الاكثر على الامل كما هو واضح وحكي عن بعض العامة عدم الترجيح قياسا على الشهادة والقسم ولا في هذا
عدم الترجيح جبارا للمرجحات بغير موضوع فيها ان يكون يتوهم الاخر كان يكون احدهما بقراءة على الشيخ والاخر بقراءة الشيخ عليه وهكذا
غيرهما من الخاء التخل هذه بنده من المرجحات السند التي توجب قوة من حيث الصدور وعرفنا ان معنى القوة كون احدهما اقرب الى الواقع من حيث
اشتماله على مرتبة غير موجودة في الاخر حيث لو فرضنا العلم بكذا باحدهما ومخالفة الواقع كان احتمال مطابقته في المرتبة للواقع ارجح وقوي من
مطابقته في الاخر والافضل لا بوجوب المرجح الظن بكذا بالخبر المروج لكنه من جهة احتمال صدق كل الخبرين فان الخبر المتعارض لا يعارضهما
كذلك احدهما وانما التمسك الى طرح احدهما بناء على تنازع ظاهرهما وعدم امكان الجمع بينهما لعدم الشاهد فيصير حكمه مالموجب طرح احدهما
لكونه كذا بافتراض ما هو اقرب الى الصدق من الاخر والعرض من اطالة الكلام هنا ان بعضهم يخيل ان المرجحات المذكورة في كلامهم للخبر
حيث السند والتمسك بعضها بقدر الظن القوي وبعضها بقدر الظن الضعيف بعضها لا بقدر الظن اصلا فحكم بحجة الاولين واستشكل في الثاني
من حيث ان الاحوط الاخذ بما فيه المرجح ومن طلاق ذلك الخبر وقوي ذلك بناء على انه لا دليل على الترجيح بالامور التعبدية في مقابل طلاق
الخبر وانت جبر بان جميع المرجحات المذكورة مفيدة للظن الثاني بالمعنى الذي ذكرناه وهو انه لو فرض القطع بكذا باحدا الخبرين كان احتمالا
كذلك بالمرجح خارج من صدق رواية في فرض العلم بكذا باحدا الخبرين فلهذا المرجحات المذكورة ما بوجوب الظن بكذا بالخبرين ولو فرض ثبوتها
كان في نفسه موجباً للظن بكذا بالخبر كان مسقطاً للخبرين رتبة الترجيح من جهة المسئلة عن التعارض فيعد ذلك الشيء موهنا الامر حجا ان فرق
واضح عند التبيين ما بوجوب نفسه من جهة الخبر وبين ما بوجوبه من جهة ملاحظة التعارض وفرض عدم الاجتماع واما ما يرجع الى المتشبه
امور منها لفصاحة فيقدم الضعيف على غيره لان لكل واحد من كلام المعصوم الا ان يكون منقولا بل معنى منها الاضحية كرواية جارية خلافا
وقد تامل بعد كون الضعيف بعيدا عن كلام المعصوم واما الاضحية فربما يقيم مقام بيان الاحكام الشرعية فيها كون احدهما منقولا باللفظ
منقولا بالمعنى ان يحتمل في المنقول بالمعنى يكون المسموع من الامام ع لفظا معارفا لهذا اللفظ المنقول اليه مرجع الترجيح بهذا في كون ما من احد
الخبرين اقرب صدق وامن من الاخر وعلى بعض المعاصرين الترجيح بمرجحات من بعد ان عدل هذه منها بان ترجيح ذلك في الظن ما لا يثبت هو كذا في بعض روايات
علماء
مالم يختلف فيه علماء الاسلام وليس منها على جهة مطلق الظن المختلف فيه ثم ذكر في مرجحات من النقل باللفظ واللفظ والركب والمسموع
من الشيخ بالنسبة الى المقرة عليه الجرح بالسماع من المعصوم على غيره وكثير من اقسام مرجحات الدلالة والمنطوق والمفهوم والهموم ونحو
ذلك وانت جبر بان مرجع الترجيح بالفصاحة والنقل باللفظ الى رجحان صدق واحد المتبين بالنسبة الى الاخر فالدليل عليه هو ادليل
الدليل على اعتبار رجحان الصدور وليس ارجح الى الظن في الدلالة المتفق عليها بين علماء الاسلام واما مرجحات الدلالة فيمن من هذا الظن المتفق
عليه وقد عدلها من مرجحات من جهة جماعة كصاحب الزيد وغيره والاولى اعرفت من ان هذه من قبل النص والظاهر والظاهر لا تعارض فيها
ولا ترجيح في الحقيقة بل هي من موارد الجمع المقبول فراجع واما الترجيح وحيث جرح الصدور بان يكون احدا الخبرين مقروبا بشيئ يحتمل من اجله ان يكون
الجرح صادرا على وجه المصلحة المتضمنة لبيان خلاف حكم الله لواقع من يثبتها ونحوها من الصالح وهو ان كانت غير مخصوصة في الواقع الا ان كان
بابها اثارا للثبوت وهي عطفية على الخبر لئلا يخلط بها في يخلط صدق الخبر بغيره من حيث لا يخلط في الخبر الاخر قال في عدة اماكن
رواية الخبرين متساويين في العدول على احدهما من قول العامة وتزول العمل بما وافقه انتهى قال الحق في المعاج بعد نقل الخبر استغنى عن شيء
والظن ان احتجاجا في ذلك رواية رويت عن الصادق عليه السلام وهو اثبات مسئلة علمية بخبر الواحد لا يخفى عليه ما فيه مع انه قد يلحق عند

الرجحان على
الشيخ عليه السلام

من الشيعة كما لعبد وغيره فان اجمع بان لا يبعد لا يحتمل الفتوى والموافق للعامة يحتمل التقية فوجب الرجوع الى ما لا يحتمل قلنا لا نرى ان لا يحتمل الا
الفتوى كما نرى ان لا يحتمل الفتوى اصلها الا ما لا يحتمل الفتوى كما نرى ان لا يحتمل الفتوى اصلها الا ما لا يحتمل الفتوى كما نرى ان لا يحتمل الفتوى اصلها الا ما لا يحتمل الفتوى
فان قال ان ذلك جسد باب العمل بالحدوث قلنا انما نصير ذلك على تقدير التعارض خصوصاً ما يمنع من العمل لا مطع فلا يلزم سد باب العمل انتهى
كلامه دفع مقامه اقول قد صرح المصنف في هذا المقام ان ترجيح احد الخبرين مخالفاً للعامة يمكن ان يكون بوجوه احدى جرياً لتقدير كاهن كثر
من اخباره ويظهر من التحقيق استظهاره على الخبر قدس مرقها الثاني كون الرشد في خلافهم كما صرح به غير واحد من الاخبار المتقدمة وروايتهم على استظهار
قال قلت للرضا عليه السلام قد لا يبعد بل من معرفة وليس البلد الذي انما احد استغنية من مواليك فقال انت فقته لبلد واستغنية
امر له فانما افتاك بشئ فخذ بغيره فان لم يدرى من ذلك كذا خبره اعني الارجاء قال قال ابو عبد الله عليه السلام انما يدرى امرهم بما لا يحتمل
ما يقوله العامة فقلت ادري فقال ان علياً صلوات الله عليه لم يكن يدري الله بشئ الا مخالفاً للعامة اذ لا يبال امره وكما لو استلوه صلوات
عليه من شئ الذي لا يعلمونه فاذا افتاهم بشئ جعلوا الرضا من عندهم ليلبسوا على الناس الثالث حسن مجرد مخالفتهم فرج هذا المخرج ليلبسوا على الناس
الى الواقع بل هو نظير ترجيح دليل الحرية على الوجوب دليل الحكم الاسهل على غيره ويشهد لهذا الاحتمال بعض الروايات مثل قوله في من سئل عن
الحسين ان من افتنا خالف عدونا ومن وافق عدونا في قول ادع على غيره ولا تخش منه وروايت الحسين خالف شيعتنا المسلمون لا منظر الاخذ
بقولنا مخالفتهم لا عدائنا فان لم يكن كذلك فليس مخالفتهم كون خالفهم حال اليقين والوارد فيهم قوله صلى الله عليه وسلم خالفهم ما استطعتم الرابع حكم
بصدد الموافق تقية وبدل عليه قوله في رواية ما سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه قوله للناس لا تقية فيه بناء على الحكم
عقبة مع عدو الحاكم كما استعملوه في الرواية مسوقة بحكم التعارضين وان التقية غالبية لا بد لها من الوجه الاول دفع بعد عن مقام ترجيح احد
الشيخين اعتبارهما على الكشف النوعي بتأنيدهما للتعليل المذكور في الاخبار المستغنية المتقدمة ومنه يظهر ضعف الوجه الثالث مضاعفاً الى صحت
روايتهم بصريح ما يبعد عن الله عليه السلام قال ما انتم وما الله على شئ مما انتم فيه خالفهم فانهم ليسوا من الخفية على شئ تقين الوجه الرابع
لكثرة ما يدل عليه من الاخبار والوجه الرابع الخبر المذكور وروايتهم لا انه يشكل الوجه الثاني بان التعليل المذكور في الاخبار يظهر من متهم
لان خلافهم ليس حكماً واحداً حتى يكون هو الحق وكون الحق والرشد فيه غير وجوده في محتمل لا ينفذ في الكشف عن الحق نعم يضعف الاستدلال
الباطل لو علم واحتمل غلبة الباطل على احكامهم وكون الحق فيه نادراً ولكنه خلاف الوجهان وروايتهم بصريح المتقدمة وان ما كد مضونها بالخلاف
من توجيهها بغير رجح الامر الى التقية بعلم الحكم وهو بعد من التقيد بنقل الحكم والوجه الرابع بان دلالة الخبر المذكور عليه في خلافه لا احتمال في كون
المزيد من شيعة احد الخبرين بقول الناس كونه متفرعاً على قواعدهم الباطلة مثل تجوز الخطا على العضوف لا انبعاث الامم عليه السلام على اوسه والوجه
والثاني من مخرجه وقد طلق الشبهة على هذا المعنى في بعض الاخبار الغرض على الكتاب الستة حيث قال فان شابهها ما هو حق وان لم يشبهها
فهو باطل وهذا العمل اولى من حمل القضية على الغلبة لا الدوام بعد تدبير الغلبة ويمكن دفع الاشكال في الوجه الثاني عن التعديل في الاخبار بورد
على الغالب من انحصار الفتوى في المسئلة في وجهين لان الغالبان لوجود المسئلة اذ كثرت كانت العامة مختلفين ومع اتفاقهم لا يكون في
وجه متعدي ويمكن ايضا الالتزام بما ذكرنا سابقاً من غلبة الباطل في حقهم على ما صرح به في رواية الارجاء المتقدمة وروايتهم على ما صرح بها ما يمكن
عن ابي حنيفة من قوله خالفنا جعفر في كل ما يقول الا ان لا ادري انه يقضي عبيته في لو كوع والجو او يقضيها وجع منكون خلافهم بعد من الباطل
ويمكن توجيه الوجه الرابع بعدم اختصاص دليله في رواية المذكورة بل الوجه فيه ما هو مقرر في باب الترجيح واستغنية من التصو والتفاد من وجوه
الرجح لكل من يراه في احد الخبرين بوجوب كونهما اقل او ابعد احتمالاً لا لثبوتهم في الخبر الا وهو معلوم ان الخليل لم يخالف لا بمحتمل جسد التقية كما يحتمل
في الموافق على ما تحقق من التحقيق قدس سره في ادائه من حمل الخبرين الموافق على التقية ليس كون الموافقة امانة على صدور الخبر تقية بل المراد بالخبرين
لما اشتهر في جميع الجهات كاحتمال خلاف الواقع عدم احتمال صدور تقية الخصة بالخبرين الموافق في العمل بالخالف انحصار محل الخبرين الموافق في العمل
في التقية واقاما اوردته المحقق من مغايرة احتمال التقية باحتمال الفتوى على التاويل فقيل ان الكلام فيما اذا اشتهر بالخبران في جميع الجهات
المطرفة في السند واللق والدلالة فاحتمال الفتوى على التاويل مشترك كقوله لو فرض اختصاص الخبرين بالخالف باحتمال التاويل وعدم نظرية الخبرين
كان اللازم ان تكاثر التاويل في الخبرين الخالفين لما عرفت من ان النص في الظاهر لا يرجع فيها الى المرجحات واقاما اجاب به صاحب الجواهر عن اليراد
احتمال التقية في كلامهم اقرب اطلب فتبين مع اشعاره بسلام ما ذكره المحقق من مغايرة احتمال التقية في الموافق باحتمال التاويل مع ما عرفت
من خروج ذلك عن محل الكلام منع غلبة التقية في الاحكام من التاويل فليس معنى ذكرنا ان الرجح بالخالفه من احد الخبرين على ما يظهر من الاخبار
احداً كونه ابعد من الباطل واقرب الى الواقع فيكون مخالفاً لمخبره بغير موافقة الشئ من المرجحات المضمونة به على ما يظهر من اكثر اخبار هذا الباب
وانت ان من جملة كون الخالف مزبناً لعدم احتمال التقية وبدل عليه ما دل على ترجيح بشئ من الروايات معدلاً بان لا يرب فيه بالتقريب

من الشيعة كما لعبد وغيره فان اجمع بان لا يبعد لا يحتمل الفتوى والموافق للعامة يحتمل التقية فوجب الرجوع الى ما لا يحتمل قلنا لا نرى ان لا يحتمل الا الفتوى كما نرى ان لا يحتمل الفتوى اصلها الا ما لا يحتمل الفتوى كما نرى ان لا يحتمل الفتوى اصلها الا ما لا يحتمل الفتوى كما نرى ان لا يحتمل الفتوى اصلها الا ما لا يحتمل الفتوى

سنا نقول لعل التهمة بين هذين الوجهين بظهر ذلك فيما بالي الذي يقتضي هذا المقام امور اولها ان الخبر انما يقتضي احتمال ان يراد به ظاهره
فيكون من الكذب لا يجوز له تسليمه وتحتمل ان يراد منه ما قبل تحققه على ما طابق يكون من قبل التوريق وهذا الذي بالامام عليه السلام هو الاول
فلما جرت الكذب مع التمكن من التمسك الثاني ان بعض المحدثين كصاحب الخصال وان لا يشرطوا في التمسك موافقة الخبر لذهب العامة لاحتياجها
ذاتة على مدعاه سلمته كما هو صريح في خلافه اذ اقامه الا ان الحمل على التمسك في مقام الترجيح لا يكون لامح موافقة احدكما اذ لا يعمل احد
احدهما بالتحصيل على التمسك وان كانا الفهم لم يراد بالحدث الذي كور ليس الحمل على التمسك مع عدم الموافقة في مقام الترجيح كما اورده عليه بعض
الاساطين في حجة الطاعن على ما ذهب اليه من عدم اشتراط الموافقة في الحمل على التمسك بل الحدث المذكور لما اثبت في المقدمة الاولى من مقتضى
الاحتياط في حله الاحتياط المكذب في التمسك او تصحيمه في الاذنية للمناخ بعد ان كانت مغشوشة بعد شئ من حله اما ان يقول فبال هذه
الاجابة المتعارضة التي لا تدفع بين في المقدمة الثانية دفع السؤال بان معظم اختلاف من جهة اختلاف كلمات الائمة عليهم السلام في
وان لا اختلاف في ما هو منهم عليهم السلام واستند على ذلك باخبار وزعماء اهل عمل ان التمسك كما يحصل شيئا ما باوفاق العامة من كل يحصل بغير اتفاق
الافراد بين الشيعة كالأمر فوافوا بخبر قباهم وهذا الكلام ضعيف لان السائل قد دفع الخوف باظهار الموافقة وما لا اندفاع يجوز فيه الشيعة
تختلف مع اتفاقهم على مخالفتهم فيكون ان ممكن حصول احبا فالكثرة نادرجة فلا يصح الاحتياط في الخبر لاختلافه فمضافا الى مخالفة نظم قوله في الزيادة
المقدمة وما سمعت مني شيه قول الناس فغاية التمسك ما هو عليه لا يثبت في قول الناس في الاذنية وفيه فالكثرة يقتضي النظر على تقدير القطع بمجمع
الاخبار التي يابى بها على توهم بعض اخبار ابن ابي الطي بعد ورجعنا الاقبل في غاية القلة كما يقتضي لاضاف من طلع بغير كفة بنقل
وضبطها الى الكتب هو ان يقال ان هذا الاختلاف ما هو كثر الزيادة خلاف الظواهر الاخبار اما بقرائن متصلة اخفقت علينا من جهة قطع
الاخبار ونقلا بالمعنى ومفصلة مخففة من جهة كونها خارجة عن علو الخاطين ومقابلة اخفقت بالانقاس ما لا يغير القسمة لصلحها بها اما
من تيمنه على ما اخرنا من ان التمسك على وجه التوريد وبعبر التمسك من المصالح الاخرى والى ما ذكرنا من انظر ما فعله الشيخ في الاستبصار من اظهار المكالم
بين متعارضات الاخبار باخراج احد المتعاضين او كله ما عن ظاهر الى معنى بعد ورجعنا الى اخبارنا وحاصل ما يورث بعد من ان يثبت ذكره
الشيخ من الحمل على بعد عن مراد الامام وان بعدت عن ظاهرا الكلام ان يظهر فيه قرينة عليها فانها عارضة عن بعضهم صلوات الله عليهم لئلا يفسد
بعض اهل العراق وقال كذا في نسخة صلوات الزوال فقالوا انما نزل بعد السائل فقالوا هذا بظن من هل الادراك فبطل لعمري ما اردت بذلك
شيئا وما هذه الآيات فقال اردت بذلك ما هذه الآيات فقال اردت منها ما في نسخة فافلحة الزوال فاني الحمد والتوحيد لا يرد على شرابات ونافلة
الزوال ثمان ركعات ومنها ما روي من اهل الزور واجب فافرض في السائل واستفراجه انما عرفت وجوبها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبطل لعمري
لا بعد الصلوة ففقهنا الشك بين الثالث والاربع ومثله تغير وقت الفريضة في قوله لا يطوع في وقت الفريضة زمان قول المؤذن قل
الصلوة الى عزركم ما يطالع عليها لم يتبع وتوبد ما ذكرنا من ان هذه تنافي الاخبار ليس لاجل التمسك ما ورد مستفصا من عدم جواز رد الخبر
كان مما ينكر ظاهره حتى اذا قال للزمانه بل وللدليل انه بينهما معللان ذلك بانه يمكن ان يكون له حمل فيفطن السامع لغيره فينكره فينكره من حيث لا يشعر
فلو كان عدم التناهي من جهة صدور الاخبار والمنافاة بظاهرها لما ابد منها من الادلة فتبين ان انكار كونها من الامام مفسد فضلا
عن كمالها والالتفات الى التمسك قد يكون من فتوى العامة وهو لا يخلو من موافقة العامة في الاخبار واخرى من حيث اخبارهم التي رويها
وهو المصريح في بعض الاخبار لكن الظاهر ان ذلك محمول على الغالب من كون الخبر مستند الفريضة فالتمسك من حيث علمهم بغير اليقين في القبول
اليهم بل قضائهم وحكامهم وراية يكون اشبه بقواعدهم واصول دينهم وفروعهم كما يدل عليه الخبر المتقدم وعرفت سابقا فافلحة التمسك
على قواعدهم الفاسدة وبخرج الخبر كغير المحجة ولو مع عدم التعاضل كما به عليه عموم الموصول اربع ظاهرا الاخبار كون المرجح موافقة جميع الوجوه
في زمان صدورهم واو معظمهم على وجه يصدق الاستفراق في فلو وافق بعضهم بلا معاضة لباقيين فالمرجح مستند الى كلفة الاستفادة من الاخبار
من المرجح بكل من رويها باستفاد من قول السائل في المصنف قلت يا سيدي فما معامو فان العامة ان المراد بما وافق العامة وخالفهم في المرجح
السابقهم ما وافق البعض واختلفا به ان ظهروا الفقرة في كتابه موافقة البعض فحمل على ارادة صراحة عدم وجه هذا المرجح في شئ منهما
وذا وبما من هذه الجهة لا ضرورة وجود هذا المرجح في كل منهما وكذا قوتها من هذه الجهة وكيف كان ولو كان كل واحد موافقا لبعضها فاعمالا اخر
منهم وجب الرجوع الى ما يرجح في النظر لا خطة التمسك من بابية فماد ذلك من اشهر فتوى بعض من زمان صدرت في زمانه من اخبارهم
والاخر في فقد حكى عن توازنهم ان عامة اهل الكوفة كان علمهم على نحو ما يحنف وسعيان التوردي رجل اخر واهل مكة يحنفوا في المرجح
واما المدعي على فتاوى ذلك اهل البصرة على فتاوى عثمان وسواره واهل الشام على فتاوى الاراذعي والوليد واهل مصر على فتاوى الشافعي
وابل من سنان على فتاوى عبد الله بن المبارك والزهري وكان فيهم اهل الفتاوى من غير هؤلاء كعبد بن المسيب وعكرمة ورواية الزبيدي

الاول في اعصار كل قري
من طوره

الزهرى الى ان سقواهم بمصر المذنبات الاربعه سنه خمس وستين وثلاثمائة كاحكى وقد استغادر ذلك من الامارات الخاصة مثل قول الصادق
 عليه السلام حكى له فتوى ابن ابي بليح في بعض مسائل الوصية ما قول ابن ابي بليح فلا استطيعه وقد جئت من ملاحظه اخبارهم المروية في كتابهم
 ولذا انبط الحكم في بعض الروايات بموافقة اخبارهم الخمس قد عرفت ان الرجحان بحسب الدلالة لا يبرأ من الرجحان بحسب الصدق وكذا لا يبرأ من هذا
 الرجحان من حيث الصدق فاذ كان الخبر اقوى لانه موافقا للعامة قد علم على الاضعف لما لم يعلت من ان الترجيح بقوة الدلالة من الجمع المقبول
 الذي هو مقدم على الطريق مالم يرد اسم الترجيح بصدق الترجيح من حيث جهة الصدق وان كان لا يرجح صدق واما موافقا للعامة بناء على تعليل
 الترجيح بمخالفة العامة باحتمال التقية في المواقف لان هذا الترجيح ملحوظ في الخبرين بعد فرض صدقهما قطعاً كالمواقف ان اوله قبل الثاني
 معكاً مكان التقيد بصدق واحدهما وترك التقيد بصدق الثاني يمكن ذلك بمقتضى دلالة الترجيح من حيث الصدق وان قلت ان لا
 في الخبرين الصدق فاذ لا تقيد بصدق واحدهما اقتصر ذلك الحكم بصدق الموافق كما يقتضيه ذلك الحكم بآراء خلافه في اضعفها وانه
 فيكون هذا الترجيح نظير الترجيح بحسب الدلالة مقدم ما على الترجيح بحسب الصدق وقلت لا معنى لتقيد بصدق واحدهما وجوب عمل احدهما المعين
 على التقية لانه الغالب الاحد هما في الحقيقة ولذا لو تيقن عمل غيرهما متعاض على تقدير الصدور لم يخلوا لولا التقيد بخبر الاول ثم لو علموا
 الخبرين لم يكن يلزم من حل المواقف على التقية والعامة ما انما يعلم بصدقهما كالمخبرين من المتعارضين فيجب الرجوع الى المرجح الصدق به فان
 ترجيح احدهما وتعيينه من حيث التقيد بالصدق وانا لاخر تيقن وان قصرنا ليد عن هذا الترجيح كان عدم احتمال التقية في احدهما مرجحاً
 بوزن هذا المرجح فتاوى الخبرين من حيث الصدق اما علم كماله المتأثرين او تقدير كماله المتكافئين من الاحاد واما ما وجب منه لتقيد بصدق
 احدهما المعين دون الاخر فلا يعمل هذا المرجح بوزن جهة الصدور متفرع على اصل الصدور والفرق بين هذا الترجيح والرجحان في الدلالة
 المتقدم على الترجيح بالسند ان التقيد بصدق الخبرين على ان يعمل بظن احدهما ويتاوهل الاخر بقدرته ذلك الحكم يمكن من وجوب طرح دليل
 او اصل بخلافه لتقيد بصدق واحدهما على التقية الذي هو من معنوا التأثير وترك التقيد به هذا كله على تقدير ترجيح الترجيح بالمخالفة
 باحتمال التقية اما لو قلنا بان الوجه في ذلك كون المخالف قريب الى الحق وبعد من الباطل كما يدل عليه من الاخبار وهي من الرجحان المتصورين في
 حالها مع غيرها المقام الثالث في المرجح الخارجية وقد اشرنا الى انها على قسمين الاول ما يكون غير متعلق بغيره الثاني ما يستقل بنفسه حيث لا
 يكن هناك دليل كان هو المرجح في الاول شره احد الخبرين بامان من حيث دوائره وان اشتهر بانه بين الروايات والفتوى به ولو لم يعلم بعدم
 المستبين اليه منه كون الراوي ائمه من روى الاخر في جميع الطبقات لونه بعضها ومنه مخالفة احد الخبرين للعامة بناء على ان الاخبار المستبينة
 الواردة في وجه الترجيح بها ومنه كماله مانع مستقلة غير معتبرة وافقت مقتضى احد الخبرين اذا كان عدم اعتبارها لعدم الدليل لا لوجوه الدليل
 على عدم كالتعيين ثم الدليل على الترجيح بهذا النوع من المرجح ما يستفاد من الاخبار والرجحان بوجه ما يوجب اقرينها احدهما الى الواقع وان كان
 عن الخبرين بل يرجع هذا النوع الى المرجح الداخل فان احد الخبرين اذا طبق فان لنبته فلا يظن بوجود خلل في الاخر اما من حيث الصدق وان
 حيث جهة الصدق من داخل الراجح فيما لا ريب فيه والمرجح فيما فيه الريب قد عرفت ان رتبة الداخلته قد تكون موجبة لانتفاء احتمال في رتبة
 موجود في الاخر كقوله الوسائط ومخالفة العامة بناء على حد السابق وقد وجب بعد احتمال الوجود في رتبة بالنسبة الى الاحتمال الموجود في
 كالاصلية والادوية والمرجح الخارجي من هذا القبيل غاية الامر عدم العلم بفضيلة باحتمال القريب في احدهما البعيد في الاخر بل في الميزان
 داخل في الاوثق المنصو عليه في الاخبار ومن هنا يمكن ان يستدل على المظلية بالاجماع المدعى في كلام جماعة على وجوب العمل باقوى الدليلين
 بناء على عدم شمولها للمقام من حيث ان الظن من اقربها اقوى بما في تفسيره من حيث هو لا مجرد كون مقتضوه اقرب الى الواقع لموافقة اما من حيث
 فيقال في تقريب الاستدلال ان الامانة موجبة لظن بخلل في المرجح مفقود في راجح اقوى اجمالا من حيث نفسه فان قلت ان المتيقن من النص
 ومعاقد الاجماع اعتباراً من رتبة الداخلته القائمة بنفس الدليل واما الخاصية من الامانة الخارجية التي لا دليل على عدم العبرة به من حيث هو
 فيما لا يعلم فلا اعتبار بكتفيها عن الخلل في المرجح لا فرق بينه وبين القيان في عدم العبرة به مقام الترجيح كقيام الحجة مع انه لا معنى لكيف
 الامانة عن خلل في المرجح لاني لخلل في الدليل من حيث انه دليل مقتضى طريقته المفترضة تساويها في جميع ما دخل في الطريقة ويجوز ان يظن
 خبر الواقع لا يوجب خلل في ذلك لان الطريقة ليست منوطة بمطابقة الواقع قلت اما النص فلا ريب في عموم التعليل في قوله لا يجمع عليه لا ريب فيه
 وقوله مع ما يربك الى ما يربك لما نحن فيه بل قوله فان الرشد فيما خالفه كذا التعليل في رواية الارجاني لم امرهم بالاخذ بخلاف ما عليه العامة
 وادعى المرجح الخارجي لان مخالفة العامة نظير موافقة العامة ما معدل الاجماع فانما الظاهر ان المراد منه الاقرب الى الواقع والارجح مدلوله ولو تيقن
 ما يظهر من ناطة الترجيح بخود الاقرب الى الواقع كاستدلالهم على الترجحات بخود الاقربية الى الواقع كاستدلالهم على الترجحات بخود الاقربية
 مثل ما ينبغي من كذا ثم في الترجيح بالتعيين مثل الاستدلال على الترجيح بموافقة الاصل بان الظن في الخبرين المواقف لهما اقوى وعلى الترجيح بمخالفة

الأصل باننا لا نغير من شائع لساننا ما يحتاج الى البيان واستدلال الحقيقة على ترجيح احد المتعارضين بعمل اكثر الظاهر باننا اكثر
 امانة الرجحان والعمل باقرار واجبة غير ذلك ما يجد المنتفع فكذلك ما يمكن دعوى حكم العقل بوجوب العمل بالادب الى الواقع فيها
 كان حجة ما من حيث الطريقة مما يلحق في المقام اذ ان احدهما ان الامانة التي قام الدليل على المنع عنها بالخصوص كالقياس هل هي ترجح
 ام لا ظاهرا لمعظم الحكماء كانه من طريقتهم في كتبهم لا يستدلون بالقياس وحكي الحق في المعارض عن بعض القول يكون القياس مرجحا قال ذهب
 الى ان الخبر اذا تعارض وكان القياس موافقا لما يقتضيه حدما كان ذلك حجة تقتضيه مرجح لك الخبر ويمكن ان يتجوز ذلك بان الحق في الحد
 فلا يمكن العمل بهما ولا طرهما فتعين العمل باحدهما وان كانا لا يقتضيهما المتعارض فلا بد في العمل باحدهما من مرجح والقياس يصلح ان يكون
 مرجحا لخصوصه لظن برفقته العمل بما طابقه لا يقال بجمعنا على ان القياس مطلق في الشرع لا نقول بمقتضاه ليس به دليل لا يجمع انه لا يثبت
 لا بمعنى انه لا يكون مرجحا لاحد الخبرين وهذا لان فائدة كون مرجحا كونه رافعا للعمل بالخبر المرجح فيقول المرجح كالجزم السليم من المعارض فيكون
 العمل لا يثبت القياس فيه فظهر اني وما لكان ذلك بعض سادة مشايخنا المعاصرين والحق خلافه لان رفع الخبر المرجح بالقياس عمل حقيقي
 كوضع العمل بالخبر السليم من المعارض والرجوع معه الى اصول واجبة بين رفع القياس لوجوب العمل بالخبر السليم من المعارض جعله كالتقدم حين
 يرجع الى الاصل بين رفع الخبر اذا العمل بالخبر للثبات فيكون مرجحا لكونه مرجحا حتى يتعين العمل بالخبر الاخر ثم ان المنوع هو الاحتساء بالقياس مطلقا
 ولذا استقرت طريقة أصحابنا على جرحه في الترجيح لكونه مرجحا في موضع آخر منه وهو لا يثبت به ولو لا ذلك لوجب تبين شرط القياس الاصل في ترجيح
 الفرض **الثاني** في مرتبة هذا المرجح بالنسبة الى المرتجحات السابقة فقولنا اما الرجحان من حيث الدلالة فقد عرفت غير مرة فقدمنا على
 جميع المرتجحات نعم لو بلغ الترجيح الخارج الى حيث هو من الادج دلالته فهو يسقط عن الترجيح ويخرج الفرض عن تعارض الدليلين ومن هنا قد تقدم
 القام المشهور والمعتد بالامور الخارجية الاخر على الخاص اما الترجيح من حيث الاستدلال فظاهر مقتضى ان من خالفه فقيه على الترجيح الخارج يمكن
 الظاهر اننا لا نبالعكس لان رجحاننا لتسوية اعتبارنا لتجصيل الاقرب الى الواقع فان اعدنا قريبا الى الصدق من غير مقتضاه لو فرض العلم بكتاب
 الخبر كان المظنون حقا لا عدل وكذا لمعادلة فان فرض كون خبرا عادلا مطلقا المطابقة للواقع وجب لا عدل مطلقا في الفقه فلا وجه لرجح
 بالاعدل به وكذا الكلام في الترجيح بخلاف العامة بناء على ان الوجه فيه هو في احتمال الحقيقة **والثاني** وهو ما كان مستقلا
 بالاعتبار ولو دخل المور الخبر فقد اشترطنا انما على قسمين **الاول** ان يكون معاضدا للمضمون احد الخبرين **والثاني** ان لا يكون كذلك
 فمن **الاول** لكتاب السنة والترجيح بموافقة ما تواتر به الاخبار وامتناع في المعارض على ذلك بوجهين احدهما ان الكتاب ليل مستقل
 دليل على صحة مضمون الخبرين باننا انما في اهل به لو افرد عن المعارض فما خلك به معلوم في وعرضه لا يستدل على طرح الخبر الثاني
 سواء قلنا بجحيتهم مع معارضته بظاهر الكتاب قلنا بعد جحيتهم فلا يتوهم الثاني بين دليله ثم ان توضيح الامر في هذا المقام يحتاج الى بيان
 اقتسام ظاهر الكتاب السنة المطابق لاحد المتعارضين فقولنا ان الكتاب اذا لوحظ مع الخبر الخالف فلا يخلو عن صورتين **الاول** ان
 يكون على وجه لو خلى الخبر الخالف عن معارضته لمطابق له كان مقدا عليه لكونه متساويا للتسوية لكونه احض من غير ذلك سواء على تحصيل
 الكتاب بخبر واحد لما نزع عن التحصيل استلزام الخاص بمعارضته مثله كما اذا عارض اكرم ذنب العالم وكان في الكتاب عوم بدل على
 وجوب اكرم العلماء ومقتضى القاعدة في هذا المقام ان يلاحظ ولا يجمع ما يمكن ان يرجح به الخبر الخالف للكتاب على المطابق له وان وجد
 منها رجحان الخالف بغيره وخصص الكتاب لان الفرض احض المانع عن تخصيصه استلزامه من جهة الخبر المطابق للكتاب لانه مع الكتابين
 قبل النظر والظاهر قد عرفت ان العمل بالنسبة الى الترجيح بل من باب الترجيح بل من باب العمل بالدليل والقربة في مقابلة اثنائ الحقيقة
 لو قلنا بكونها من باب الظهور والتوحي في اذ عولجت الترجيح صان الخالف كالتسليم عن المعارض فيصرف ظاهر الكتاب بقرينة الخبر السليم
 لولم يكن هناك مرجح فان حكمنا في الخبرين المتكافئين بالغير اياه لانه الاصل في المتعارضين واما لو ورد الاختيار بالخبر كان اللازم الخبرين
 له باخذ بالمطابق وان باخذ بالخالف فيخصص عموم الكتاب لما سيجي من موافقة احد الخبرين للاصل بوجوب رفع الخبر وان قلنا باننا
 او التوقف كان المرجح هو ظاهر الكتاب فيلخص الترجيح بظاهر الكتاب لا يتحقق القاعدة في شيء من فرض هذه الصورة **الثاني** ان يكون
 على وجه لو خلى الخبر الخالف عن معارضته كان مطروحا خارجا عنه كما اذا تبين مضمونها ككتابها لو كان ظاهر كتابها المثالي المتقدم وجوب اكرم
 ذنب العالم واللازم في هذه الصورة خروج الخبر الخالف عن الترجيح راسا لقواتر الاختيار بطلان الخبر الخالف للكتاب المتفق من الحقيقة
 هذا الفرض فيخرج الفرض عن تعارض الخبرين فلا مورد للترجيح في هذه الصورة ايتم لان المراد به تقديم احد الخبرين لغيره لانه لا يسقط الا
 عن المحجة وهذه الصورة عدمه للورد فيها باينها من الاخبار والمعارض **الثاني** ان يكون على وجه لو خلى الخالف عن المعارض
 الخالف كتاب لكن لا على وجه استاين الكل بل يمكن الجمع بينهما بصر في احدهما من ظاهره وح فان قلنا بسقوط الخبر الخالف في هذه
 الخالف عن المحجة كان حكمها حكم الصورة الثانية والا كان الكتاب مع الخبر المطابق بغيره دليل واحد عن المعارض للمخالف والترجيح بالنسبة
 وقطعة من كتابنا لترجيح موافقة الكتاب بخبر هذه الصورة الاخرى لكن هذا الترجيح معد على الترجيح بالسند لان اعد الرأي في الخبر الخالف

منازلها وادخلوا في بيوتهم لا يرون فيها شيئا الا ما كانوا يرون في بيوتهم
من قبل ان يأتوا اليها فذلك هو الغيب الذي لا يطلع عليه احد الا الله تعالى
الذي لا يطلع عليه احد الا هو تعالى

جميع أحد الخبرين على الآخر من حيث ان احدهما يتضمن الآخر الا باحد الاخذ بما يقتضيه الخطر والاباخر فلا يمكن الاعتماد عليه على ما ذهب
 به من الوقف على الخطر والاباخر جميعا عندنا مستفادان من الشرع ولا ترجح بذلك وبذلك لنا الوقف بينهما جميعا او يكون الاثنان خبرين على
 بهما شانه انتهى فيمكن الاستدلال لترجح الخطر بادل من وجوب لا خد بالاحتياط من الخبرين وارجاع ما ذكره من الدليل الى ان الاحتياط
 ان لم يجب لا خد به في الاحتمالين المجريين عن الخبر لا انه يجب ترجيح خبر عند تعارض الخبرين وما ذكره الشيخ انما يتم لو اراا الترجيح بما يقتضيه الخطر لا بما
 ورد التعبد من الاخذ باحوط الخبرين مع ان ما ذكره من استغادة الخطر والاباخر من الشرع لا ينافي ترجيح أحد الخبرين بما دل من الشرع على
 منالته الا باحد مثل قوله كشيء مطلق حتى يرد فيه فلي على اصله الخطر مثل دع ما يربك الى ما لا يربك مع ان مقتضى الوقف على ما
 غنا عن لما كان وجوب الكف عن الفعل على ما صرح به وهو غير كاف للازم بناء على التوقف على ما يقتضيه الخطر ولو ادعى ردنا على
 تخيير على ما يقتضيه الوقف جرى مثله على القول باصالة الخطر ثم ان شكك الفرق بين ما ذكره من الخلاف من تقدم المقر على التناقل وال
 على الأكثر تقدم التناقل وعدم ظهور الخلاف في تقدم الخطر على البع وبذلك الفرق يقتضي المسئلة الأولى بدوران الامر بها لوجوب عدم
 وجب بعضهم الوجوب على الا باحد والندب لا جل الاحتياط لكن فيخرج جريان بعضه في تقدم الخطر عنها اطلاق كلامهم فيها وعدم ظهور
 لتخصيص كلامهم ولذا اختار بعض مناهة مشايخنا المعاصرين تقديم الابطاح على الخطر لوجوب تقدم المقر على التناقل الذي اختار
 تلك المسئلة مع ان رجحوا اتفاق على تقدم الخطر غير ثابت وانما دعاه بعضهم للتخبر هو دعاهب الأكثر وقد ذهبوا الى تقدم التناقل ايضا
 في المسئلة الأولى بل حكى عن بعضهم تفرغ تقدم الخطر على تقدم التناقل من جملة هذه المراجعات تقدم دليل الحوزة على دليل الوجوب
 عند تعارضها واستدلوا على ما ذكره مفصلا في مسائل اصالة الدليل عند تعارض احتمالات الوجوب والتحريم والحج هنا الخبر وان لم يقل بترجح
 الاحتمالين لان مستفاد من الروايات الواردة في تعارض الاخبار على خبرين بان خبره هو لزوم الترجيح تكافؤ الخبرين وشاوب ما من جميع الوجوب
 قوله ما دخل في رجحان الخبرين خصوصاً مع عدم لكن من الرجوع الى الامام عليه السلام الذي جعل عليه خبراً توقفت الاثر جابل او بيننا طرأ
 اخبار الخبرين هذا المقام ايضا بعد ترجيح موافقة الاصل في قولهم ورد بصريح الخبر الاحتياط والكثرة الدالة على تخيير عليه كالا يخفى اعتماد وجوب
 الحكم بالتخير اذا تساوى الخبران من حيث القوة ولم يرجح احدهما بالوجوب ترجحه الى الواقع كالمصباح في المراجعات لثلاثة الخبرين بالرجحان
 مضى احد الخبرين مع قطع النظر عن كونهم لولا الحكمة الاخبارا تخيير على جميعها وان قلنا بان تكافؤ الاحتمالين في جميع الوجوب اليقيني فغالب
 غير الحديث من الادلة الظنية اقلنا تخييرها من حيث الطريقة المستمرة للتوقف عند التعارض لكن ليس هذا من ترجيح شيء في علمنا بالخبر
 في تعارضها من باب تنبيه المناط كان حكما حكم الخبرين لكن حينئذ ما دل كافي لجواز الترجيح المتقدمة تعارض الاخبار وان كان الظن من
 عدم التامل في جميع احكام الخبرين من الترجيح فيها باقسام المراجعات مستطمة عدم الخلاف في ذلك ثبت الاجماع على ذلك واجوبنا ذلك
 في الاجماع المتقول انه خبر في حكمه فهو لا ينفصل عما دل ذلك قبل الغاية لان الشك في خبر ليس فيها اجماع للفقهاء نحو حجة خبر
 ظن محض سوا الاجماع المتقول بخبر او احداهما قبل تخييرها فاما ما في من باب مطلق الحق لا يربط الترجيح في تعارض الامارات لمعبر على هذا الوجه
 الى مناقط المتعارضين ان ارتفع الظن من كلمتها او سقوط احداهما عن الترجيح بقا الاخر بلا متعارض اذا وقع الظن عندنا اما الاجماع المتفق
 باليد لا من حيث الظهور والصحة جارية لا ما رواه الترجيح من حيث الصدق والوجه الصدق ما ظن انه كان فلما يخرج من الخبر عن خلافه لا يثبت
 اخبارا على تعارض الاخبار وان شطط لفظ التباين اجماع العلم المستفاد من قوله قل الجمع عليه لا يرب خبره وقوله لان الوشدي في
 لان خصوص المورد لا يقتضي منه هنا يصح ارجاء جميع المراجعات الفرق في الخبرين في الاجماع بين المتعولين بل غيرهما من الامارات التي يفرض جهة من باب
 الظن الخاص مما ذكرنا بظهر حال الخبر مع الاجماع المتقول او غير من الظنون الخاصة لو وجد المحدث على طرقتين من خبره الاستفاد بالاعتناء
 للاخبار وكما علمنا الاثر في باب الترجيح ما رجحوا التوقيف على ما على ما مضى استنباطا محمد والدلالة ان السائر عليهم افضل
 الصلوة في كل الخبرين على اعتناء بالمشا للعتناء في التوقيف انما يتبين من هذا الخبر خبره في الشرع وانما اعتناء في الخبرين في الخبرين

في تاريخ شهر جمادى الآخرة

بَعَثَ فِيهَا شَرِيعَتَكَ عَلَانِيَةً كَمَا كُنْتَ تَحْتَاجُ وَالْمُعْتَمِرُ حَاجٌّ سَبْدٌ كَمَا ظَهَرَ صَوْرُهُ لِمَنْ يَرَاهُ
 وَبَدَقَتْ بِهَا مَقَابِلُهُمْ فَوَيْدُ خَدَّيْهَا
 مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ

۲۲۲۹۹	داخلفنبر
الف ۲۲	فن فنببر
۴۲۳۵	کتاب فنببر



6312
SIA

